

كشف الاستار

حاشية

شرح معاني الآثار

للإمام الأجل أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي الحنفي قدس سره
المتوفى ٣٢١ هـ

تأليف

الفيقہ العالم صد الشریعة محمد امجد علی الاعظم الحنفی رحمہ اللہ
المتوفى ١٣٦٧ هـ

الجزء الثاني

اهتم بطبعه

دائرة المعارف الفجائية

غوث منو (الهند)

كلمة الامتنان

من المحدث الكبير الشيخ العلامة ضياء المصطفى الحنفي القادري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العلمين وصلى الله تعالى على سيد الانبياء والمرسلين

وعلى آله وصحبه هداة أقوم الدين.

أما بعد، فقد حانت أوان الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على طبع المجلد الثاني من كشف الأستار حاشية شرح معاني الآثار. فنشكره على اكتمال الطبع إلى ما حرره أبي الكريم المحدث الفقيه صدر الشريعة محمد أمجد علي الأعظمي الحنفي رحمه الله تعالى ارتجالاً. وقد بلغ إلى ألف صفحات في مجلدين ما كتب في مدة أقل من خمسة أشهر، لكنه لم يجد فرصة لتكميله أو مراجعته لفقد بصره، وابتلائه بحبيبتيه.

والآن قد قام الأعز المكرم مولانا فيضان المصطفى القادري - سلمه ربه - بأداء مسئولية المراجعة والتهديب، وطاب سعيه - من تبييض المخطوطة والتصحيح والاهتمام بالطبع - تقبل الله مساعيه. ومتّع القارئين بأبحاث كشف الأستار وتحقيقاته.

والآن أخذت المشاعر تحس بالاحتياج إلى أن يلتفت إلى ما بقي من الحصاص لشرح معاني الآثار، فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يتيح فرصة الاعتناء بها. وبفضله تعالى وتوفيقه نرجو منه أن يأخذ في هذه العملية عاجلاً. وأنا الفقير مع أنني قد بلغت من الكبر إلى وهن العظام وضعف العضلات عازم على أن لا أتخلف عن المساعدة في هذه العملية إلى حد المستطاع. وما نشاء إلا أن يشاء الله، وهو الموفق ومسبب الأسباب. ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وصلى الله تعالى على أفضل المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ضياء المصطفى القادري

١١/شوال المكرم ١٤٣٠ من الهجرة النبوية

كلمة المرتب

الحمد لله الحنان المنان والصلوة والسلام الأتمان الأكملان على حبيبه سيد الإنس والجان وعلى آله رؤوس أصحاب الجنان وصحبه الخُلق الخلان ، و العلماء الورثة مادام الملوان .
وبعد، فابتهاجاً بما وفقنا الله سبحانه وتعالى لخدمة كلمات حبيبه الكريم وشاكراً له على ما منحنا فرصة تقديم التراث العلمي لجدنا الكريم نقول إننا قد فرغنا من عملية الترتيب للمجلد الثاني لكشف الأستار ختاماً لشهر انزال القرآن، قد قضينا مدة عام في تنسيقه وترتيبه واعتنينا باللغة في الأمور ما يلي:

(١) العبارة التي تعذرت قراءتها إن كانت منقولة عما يعد من المراجع فقد قوبلت بمرجعها لحلها، وإن لم تكن كذلك بذلت الجهود لنفسها في حلها بدقة وتمحيص، وأعتضد في مقامات عديدة بالشيخ العلامة المحدث الكبير أطال الله ظله علينا.

(٢) التطبيق بين الحواشي وكلمات المتن وتحرير المتن فوق الحواشي.

(٣) القيام بجمل الاهتمام بالنقط والفواصل والشرطات وغيرها رغبة في التيسير للقارئ الأجزاء.

(٤) إعداد الفقرات حسب ما رأينا أنها يناسب المقام.

(٥) تحديد الياء المقصورة والمدودة بشكلهما الخاص.

(٦) التمييز بين الألف والهمزة، وبين الهمزة الأصلية والوصلية.

(٧) إعداد فهرس مباحث "كشف الأستار" إضافة على فهرس شرح معاني الآثار.

(٨) إلحاق فهرس الجزء الأول لكشف الأستار - الذي لم يكن يتم إعداده - إلى ختام هذا الجزء.

(٩) عرض فهرس المآخذ والمراجع.

(١٠) احتوائه على القائمة للرجال المذكورين في كلا الجزئين، من تكلم عنهم المحشي رحمه الله.

(١١) إبراز الآيات القرآنية، رسمها بميزاتها.

(١٢) أضيفت في بعض الأمكنة تعليقات شيخنا المحدث الكبير على الحاشية مثلاً على

(١٣) كما حوى هذا الجزء تعليقا من المرتب عدة مواضع. مثلاً ٢١٤، ٣٠٥، ٣١٠، ٤٥٢.

(١٤) تخريج الأحاديث والآثار في بعض الأماكن ، لكنني أغفلت تكميله للطبعة الثانية لضيق الأوان وتزاحم الأشغال. والله الموفق.

وما ركزنا من الانتباه في تصحيح البروفات فقد قلت به الأخطاء إلى حد كبير فيما أظن، إلا أن أهل العلم يدرك ما في عملية الترتيب من المخطوطات من صعوبة، ولذا أينما وقعت الصعوبة يحتمل ورودها، فنود من القارئ الأجلاء تحديد ما وقع فيه من الأخطاء إن أدركتها الأبصار.

وقد اعتنى في هذه العملية شيخنا الكريم المحدث الكبير رغم كثرة الرحلات ووفرة الأشغال بكل ما سأناه، وقد تمتعنا بعمق نظره ودقة فهمه في حل المعضلات، حتى أشارنا إلى بعض مقامات المخطوطة وقعت فيها أخطاء الاملاء. ومن الأمثلة: قد توقفنا أثناء المراجعة على نص المخطوطة "قد يترك العشاء على المغرب" ولم نكد نفهمه حتى اتصلنا بالشيخ، فلما نظر قال: لم يكن هذا "قد يترك" بل "قد يطلق". فاتضح العبارة وكشف الظلام. ولمثل هذه المقامات قد كان قال المحشي رحمه الله - كما رواه تلميذه الرشيد مولانا عبدالمبين الامروهي رحمه الله - ونصه كما يلي: "لابد للطبع من المراجعة من جديد". لكن لم يتيسر له الفرصة حتى ارتحل إلى حضيرة القدس.

والآن امتثالاً لحكم شيخنا المحدث الكبير قد اعتنينا بهذا التراث العلمي رغم قصور الفهم، وبذلنا كل ما كان في المستطاع في المراجعة والتهديب. لكن نظره نظره، ونظرنا نظرنا، وأين هذا من ذاك؟ فلا نعلم مدى اصابتنا الأهداف، حتى نتلقى من القارئ الأعزاء ما يرون، ونرجو منهم الإطلاع على كل ما يتأثرون.

والله الكريم نسأل أن يجعل سعينا هذا منجاة لنا ولوالدينا وأساتذتنا، ويتغمد المحشي برحمته الواسعة، ويسكنه فسيح جنانه، وينزله منازل الأبرار مع الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين.

وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وبارك وسلم.

فيضان المصطفى القادري

٩/ شوال المكرم ١٤٣٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الخفض في الصلوة هل فيه تكبير

حدثنا ابن أبي عمران قال ثنا أبو خيثمة قال ثنا يحيى بن حماد عن شعبة عن الحسن عن ابن عمران ^(١) عن ابن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم التكبير ^(٢) حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عمرو بن مرزوق قال ثنا شعبة فذكر مثله باسناده. قال أبو جعفر فلذهب قوم إلى هذا فكانوا لا يكبرون ^(٣) في الصلوة إذا

باب الخفض في الصلوة هل فيه تكبير؟

^(١) قوله عن الحسن عن ابن عمران. هذا تصحيف. والصواب عن الحسن بن عمران كما في رواية أبي داود: قال أبو داود: أبو عبد الله العسقلاني، أي: الحسن هذا هو أبو عبد الله. ويقال له الشامي أيضا كما هو في حديث أبي داود عن محمد بن بشار عن أبي داود حدثنا شعبة عن الحسن بن عمران، قال ابن بشار: الشامي. وفي تهذيب التهذيب: الحسن بن عمران أبو عبد الله، ويقال أبو علي العسقلاني، روى عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى. وقيل: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبيزى، له عند أبي داود حديث واحد في تمام التكبير. أخرجه من حديث أبي داود الطيالسي عن شعبة. قال فيه: عن ابن عبد الرحمن بن أبيزى، ولم يسمه، وسماه أبو عاصم ويحيى بن حماد. في روايتهما عن شعبة عبد الله. وسماه محمود بن غيلان وغيره عن أبي داود عن شعبة "سعيدا". والحديث معلول. قال أبو داود الطيالسي والبخاري: لا يصح.

^(٢) قوله فكان لا يتم التكبير إلخ. حديث عبد الرحمن بن أبيزى رواه أبو داود في سننه ثم قال أبو داود: معناه إذا رفع راسه من الركوع، وأراد أن يسجد لم يكبر. وإذا قام من السجود لم يكبر. وروى البخاري في التاريخ: "عن أبي داود الطيالسي أنه قال: هذا عندنا حديث باطل. وقال الطبراني واليزار: تفرد به الحسن بن عمران، وهو مجهول" إهـ. وتأوله الكرخي على حذفه. وذلك نقصان صفة، لانقصان عدد. وقال ابن حجر: وأجيب على تقدير صحة هذا الحديث: بأنه فعل ذلك لبيان الجواز أو المراد: لم يتم الجهر به، أو: لم يمهده.

^(٣) قوله فكانوا لا يكبرون إلخ. كان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن سيرين والقاسم وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير وقتادة لا يكبرون في الصلوة إذا خفضوا. وقال ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا أبو داود عن شعبة عن الحسن بن عمران أن عمر بن عبد العزيز كان لا يتم التكبير. حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر قال: صليت خلف القاسم وسالم فكانا لا يتمان التكبير. حدثنا غندر عن شعبة عن عمر بن

خفضوا ويكبرون إذا رفعوا، وكذلك كانت بنو أمية تفعل ذلك. وخالفهم في ذلك

مرة قال: صليت مع سعيد بن جبير فكان لا يتم التكبير. حدثنا عبدة بن سليمان عن مسعر عن يزيد الفقير قال: كان ابن عمر ينقص التكبير في الصلوة. وقال مسعر: إذا انحط بعد الركوع للسجود لم يكبر. وإذا أراد أن يسجد الثانية لم يكبر. ويحكي عن عمر بن الخطاب أيضاً، وأخرج عبدالرزاق في مصنفه: "عن إسماعيل بن عبدالله بن أبي الوليد قال: أخبرني شعبة بن الحجاج عن رجل عن ابن أبي عن أبيه أن عمر بن الخطاب أمهم فلم يكبر هذا التكبير. ويحكي عن ابن عباس أيضاً. وأخرج عبدالرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن يزيد قال: صليت مع ابن عباس بالبصرة فلم يكبر. هذا التكبير بالرفع والخفض. قلت: المشهور عن هؤلاء التكبير في الخفض والرفع. وروايات هؤلاء محمولة على أنهم قد تركوه أحياناً بياناً للحواز أو الراوي لم يسمع ذلك منهم لخفض الصوت. وكانت بنو أمية يتركون التكبير في الخفض. وهم مثل معاوية وزيد وعمر بن عبدالعزيز. قال ابن أبي شيبة: حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم قال: أول من نقص التكبير زياد. وقال الطبري إن أبا هريرة سئل من أول من ترك التكبير إذا رفع رأسه وإذا وضعه؟ قال معاوية. وقال أبو عبدالله العدني في مسنده: حدثنا بشر بن الحارث حدثنا إسرائيل عن ثوير عن أبيه عن عبدالله قال: أول من نقص التكبير الوليد بن عقبة. قال عبدالله: نقصوها نقصهم الله، فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كلما ركع، وكلما سجد، وكلما رفع رأسه، وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام. وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره. ثم اختلفوا في تكبيرات الانتقالات، أهى سنة أم واجبة؟ فقال قوم: هي سنة. قال ابن المنذر: وبه قال أبو بكر الصديق وعمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي والأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز ومالك والشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهم. ونقله ابن بطلال أيضاً عن عثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وابن الزبير ومكحول والنخعي وأبي ثور رضي الله عنهم. وقالت الظاهرية وأحمد في رواية كلها واجبة. وقال أبو عمر قد قال قوم من أهل العلم إن التكبير إنما هو إذن بحركات الإمام وشعار الصلوة. وليس بسنة إلا في الجماعة. فأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن يكبر. وقال سعيد بن جبير: إنما هوشى يزين به الرجل صلاته. وقال ابن حزم في المحلى والتكبير للركوع فرض. وقول: "سبحان ربي العظيم" في الركوع فرض. والقيام إثر الركوع فرض لمن قدر عليه حتى يعتدل قائماً. وقول: "سمع الله لمن حمده" عند القيام من الركوع فرض. فإن كان ماموماً ففرض عليه أن يقول بعد ذلك "ربنا لك الحمد" أو "ولك الحمد" وليس هذا فرضاً على إمام ولا فذ، فإن قاله كان حسناً وسنة. والتكبير لكل سجدة منها فرض. وقول: "سبحان ربي الأعلى" في كل سجدة فرض. ووضع الجبهة واليدين والأنف والركبتين وصدور القدمين على ما هو قائم عليه مما أبيع له التصرف عليه فرض كل ذلك. والجلوس بين السجدين فرض. والطمأنينة فيه فرض. والتكبير له فرض. لاتجزى صلوة لأحد من أن يدع من هذا كله عامداً، فإن لم يأت

آخرون فكبروا في الخفض والرفع» جميعاً وذهبوا في ذلك إلى ما تواترت به الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو الوليد قال ثنا زهير بن معاوية قال ثنا أبو إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن عبد الله قال أنا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم «٥» يكبر في كل وضع ورفع. «٦» حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا شجاع عن زهير فذكر مثله بإسناده. قال ورأيت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يفعلان ذلك. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عفان قال ثنا همام قال ثنا عطاء بن السائب قال

به ناسياً ألغى ذلك. وأتى به كما أمر، ثم سجد للسهو، فإن عجز عن شيء منه بجعل أو عذر مانع سقط عنه، وتمت صلواته. إله وقال السفاقي: "اختلفوا في من ترك التكبير في الصلوة. فقال ابن القاسم: من أسقط ثلث تكبيرات فأكثر أو التكبير كله سوى تكبيرة الإحرام يسجد قبل السلام. وإن لم يسجد قبل السلام سجد بعده. وإن لم يسجد حتى طال بطلت صلواته. وفي الموضحة: وإن نسي التكبيرتين سجد قبل أن يسلم. فإن لم يسجد، لم تبطل صلواته. وإن ترك تكبيرة واحدة، فاختلف قوله، هل عليه سجود أم لا؟ وقال ابن عبد الحكم وأصيف: ليس على من ترك التكبير سوى السجود، فإن لم يفعل حتى تباعد فلا شيء عليه. وفي شرح المذهب: فلو ترك التكبير عمداً أو سهواً حتى ركع لم يأت به لفوات محله. وقال أصحابنا: لا يجب السجود بترك الأذكار كالثناء والتعوذ وتكبيرات الركوع والسجود وتسيبحاتهما". (عيني ٥٨١/٦)

«٤» قوله فكبروا في الخفض والرفع. وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم. ويحكي ذلك عن ابن مسعود وأبي هريرة وجابر وقيس بن عباد وآخرين رضي الله عنهم.

«٥» قوله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ. رواه الترمذي والنسائي من حديث أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وزاد النسائي: "ويسلم عن يمينه وعن يساره". وقال الترمذي: "وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي مالك الأشعري وأبي موسى وعمران بن حصين ووائل بن حجر وابن عباس. قال أبو عيسى: حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح. والعمل عليه عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. منهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، ومن بعدهم من التابعين. وعليه عامة الفقهاء والعلماء" إله. وقال الزيلعي: ورواه أحمد وابن أبي شينة وإسحاق بن راهويه، والدارمي في مسانيدهم، والطبراني في معجمه.

«٦» قوله في كل وضع ورفع: قال ناصر الدين ابن المنير: "الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلوة مقرونة بالتكبير، فكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر

ثني سالم البراد قال وكان عندي أوثق من نفسي قال قال أبو مسعود البدري: ألا أصلي لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلّي بنا أربع ركعات يكبر فيهن كلما خفض ورفع»^{٧٦}، وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبدالعزيز بن المختار قال ثنا عبدالله الداناج قال ثنا عكرمة قال صلى بنا أبو هريرة»^{٧٧} فكان يكبر إذا رفع وإذا وضع فأتيت ابن عباس فأخبرته بذلك فقال أو ليس ذلك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم. حدثنا صالح ابن عبد الرحمن قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال أخبرنا أبو بشر عن عكرمة مثله. ولم يذكر أبو هريرة. حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا أسد قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن الأسود بن يزيد قال قال أبو موسى الأشعري»^{٧٨} ذكرنا علي رضي الله عنه صلوة كنا نصلّيها مع النبي صلى الله عليه وسلم إما نسيناها وإما تركناها عمداً يكبر كلما خفض وكلما رفع وكلما سجد. حدثنا ابن مرزوق

الصلوة، فأمر أن يحدد العهد في أثناءها بالتكبير الذي هو شعار النية. (فتح الباري)

﴿٧٧﴾ قوله كلما خفض ورفع: هو عام في جميع الانتقالات في الصلوة، لكن خص منه الرفع من الركوع بالإجماع فإنه شرع فيه التحميد فإما أن يقال أن قوله "يكبر" على التغليب، حيث أطلق التكبير على التحميد أيضاً. وإما أن يقال أن في التحميد إظهار عظمتة تعالى فلذا أطلق عليه التكبير. قال ابن حجر: وقد جاء بهذا اللفظ العام أيضاً من حديث أبي هريرة وأبي موسى وابن مسعود وعمران بن حصين وابن عباس. ومن حديث ابن عمر عند أحمد والنسائي. ومن حديث عبدالله بن زيد عند سعيد بن منصور. ومن حديث وائل بن حجر عند ابن حبان. ومن حديث جابر عند البزار.

﴿٧٨﴾ قوله صلى بنا أبو هريرة إلخ. حديث عكرمة هذا أخرجه البخاري في صحيحه. وأحمد في مسنده. والطبراني في معجمه. لكن في صحيح البخاري في رواية قال: رأيت رجلاً عند المقام يكبر في كل خفض ورفع. الحديث. وفي رواية أخرى له قال: صليت خلف شيخ بمكة. الحديث. ولم يذكر في كلتا الروايتين أبا هريرة.

﴿٧٩﴾ قوله قال أبو موسى الأشعري: هكذا رواه أحمد في مسنده عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وروى البخاري في صحيحه عن مطرف عن عمران بن حصين قال صلى مع علي رضي الله عنه بالبصرة. الحديث. وفي رواية أخرى له، ولمسلم والنسائي عن مطرف بن عبدالله قال: صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنا وعمران بن حصين فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كبر، وإذا نهض من الركعتين كبر، فلما قضى الصلوة أخذ بيدي عمران بن حصين فقال: قد ذكرني هذا صلوة محمد صلى الله عليه وسلم، أو قال: لقد صلى بنا صلوة محمد عليه الصلوة والسلام.

قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا سعيد بن أبي عروبة ح وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا عفان قال ثنا همام عن قتادة عن يونس ابن جبیر عن حطّان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كبر الإمام وسجد فكبروا واسجدوا. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال ثني يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني عبد الرحمن الأصم قال سمعت أنساً يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يتمون التكبير ﴿١٠﴾ يكبرون إذا سجدوا وإذا رفعوا وإذا قاموا من الركعة. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم وأبو حذيفة عن سفيان عن عبد الرحمن الأصم فذكر بإسناده مثله. حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن أبا هريرة كان يصلي لهم ﴿١١﴾ المكتوبة فيكبر كلما خفض ورفع، فإذا أنصرف قال والله إني لأشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا أبي قال سمعت النعمان يحدث عن الزهري عن أبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا هريرة كان يصلي بهم المكتوبة فذكر مثله. حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا أسد بن موسى قال ثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة نحوه. حدثنا أبو بكر قال ثنا

﴿١٠﴾ قوله يتمون التكبير: أي أعداده فيكون قوله يكبرون إلخ بياناً له. والتكبيرات في الثنائية إحدى عشرة تكبيرة، وهي: تكبيرة الإحرام وخمس في كل ركعة. وفي الثلاثية سبع عشرة، وهي: تكبيرة الإحرام وتكبيرة القيام من التشهد الأول، وخمس في كل ركعة منها. وفي الرباعية ثنتان وعشرون، ففي الصلوات الخمس أربع وتسعون تكبيرة في كل يوم. ويحتمل أن يكون معناه مد التكبير إلى أن يصل إلى حد الركوع أو السجود.

﴿١١﴾ قوله إن أبا هريرة كان يصلي لهم إلخ. حديث أبي سلمة هذا أخرجه البخاري ومسلم والنسائي. وفي رواية لمسلم: أن أبا هريرة كان حين يستخلفه مروان على المدينة إذا قام إلى الصلوة المكتوبة كبر. الحديث. وفي رواية أخرى عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: "سمع الله لمن حمده" حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم "ربنا ولك الحمد" ثم يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل مثل ذلك في الصلوة كلها، حتى يقضيها. ويكبر حين يقوم من المثنى بعد الجلوس. ثم يقول أبو هريرة: إني لأشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم. ومثله في صحيح البخاري أيضاً.

أبو عامر قال ثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كلما سجد ورفع. حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون قال ثنا الوليد عن الأوزاعي قال حدثني يحيى أن أباسلمة قال: رأيت أبا هريرة يكبر في الصلوة كلما خفض ورفع، فقلت يا أبا هريرة ما هذه الصلوة؟ فقال إنها لصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فكانت هذه الآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التكبير في كل خفض ورفع أظهر من حديث عبد الرحمن بن أبيزى وأكثر تواتراً. وقد عمل بها من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلي، وتواتر بها العمل ﴿١٢﴾ إلى يومنا هذا، لا ينكر ذلك منكر ولا يدفعه دافع. ثم النظر يشهد له أيضاً وذلك أنا رأينا الدخول في الصلوة يكون بالتكبير ثم الخروج من الركوع والسجود يكونان أيضاً بتكبير، وكذلك القيام من القعود يكون أيضاً بتكبير، فكان ما ذكرنا ﴿١٣﴾ من تغير الأحوال من حال إلى حال قد أجمع أن فيه تكبيراً فكان النظر على ذلك أن يكون تغير الأحوال أيضاً من القيام إلى الركوع وإلى السجود فيه أيضاً تكبير قياساً على ما ذكرنا من ذلك، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

﴿١٢﴾ قوله وتواتر بها العمل الخ. قال ابن بطال: ترك التكبير فيما ترك التكبير يدل على أن السلف لم يتلقوه على أنه ركن من الصلوة. وقال بعضهم: ونقل الطحاوي الإجماع على أن من تركه فصلاته تامة. وفيه نظر، لما تقدم عن أحمد. والخلاف في بطلان صلواته ثابت في مذهب مالك، إلا أن يريد إجماعاً سابقاً.

وأجاب عنه العيني بقوله: لم يقل الطحاوي هكذا. وإنما قال: "هذه الآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ". وهذا ليس بقول بالإجماع، بل فيه إشارة إلى أن من جملة أسباب الترجيح كثرة عدد الرواة، وشهرة المروي، حتى إذا كان أحد الخبرين يرويه واحد، والآخر يرويه إثنان، فالذي يرويه إثنان أولى بالعمل به. وقوله "وتواتر بها العمل" الخ. إشارة إلى أنه يصير كالإجماع، وفرق بين "كالإجماع" و"الإجماع".

﴿١٣﴾ قوله ذكرنا: بتشديد الكاف وفتح الراء. وكلمة "ذكرنا" تدل على أن التكبير قد ترك إما عمداً أو نسياناً كما بين في هذه الرواية. وهذا يدل على أن تكبيرات الإنتقالات ليست من أركان الصلوة وواجباتها.

باب التكبير للركوع والتكبير للسجود والرفع من الركوع هل مع ذلك رفع أم لا؟

حدثنا ربيع المودن قال ثنا ابن وهب قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد ^(۱) عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ^(۲) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراءته. إذا أراد أن يركع

باب التكبير للركوع والتكبير للسجود والرفع من الركوع هل مع ذلك رفع أم لا؟

^(۱) قوله عبد الرحمن بن أبي الزناد. هو عبد الرحمن بن أبي الزناد بن عبد الله بن ذكوان القرشي مولهم المدني، قال أبو داود عن ابن معين: أثبت الناس في هشام بن عروة "عبد الرحمن بن أبي الزناد". وقال ابن محرز عن يحيى بن معين ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشئ. وقال معاوية بن صالح وغيره عن ابن معين: ضعيف. وقال الدوري عن ابن معين: لا يحتج بحديثه. وهو دون الدراوردي. وقال صالح بن أحمد عن أبيه: مضطرب الحديث. وقال محمد بن عثمان عن ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفا. وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون. ورأيت عبد الرحمن بن مهدي يخط على أحاديثه. وكان يقول: في حديثه عن مشيختهم فلان وفلان وفلان. قال: ولقنه البغداديون عن فقهاء هم. وقال صالح بن محمد روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره. وتكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة يعني الفقهاء. وقال أين كنا عن هذا. وقال يعقوب بن شيبه: ثقة صدوق، وفي حديثه ضعف. سمعت علي بن المديني يقول: حديثه بالمدينة مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب. قال علي: وقد نظرت في ما روى عنه سليمان بن داود الهاشمي فرأيتها مقاربة. وقال عمرو بن علي: فيه ضعف، فما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد، كان عبد الرحمن يخط على حديثه. وقال في موضع آخر: تركه عبد الرحمن. وقال الساجي: فيه ضعف، وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه وعن ورقاء وشعيب والمغيرة أيهم أحب إليك في أبي الزناد؟ قال كلهم أحب إلي من عبد الرحمن بن أبي الزناد. وقال النسائي: لا يحتج بحديثه. وقال ابن سعد: قدم في جامعه فسمع منه البغداديون. وكان كثير الحديث، وكان يضعف لروايته عن أبيه، مات ببغداد سنة أربع وسبعين ومائة، ومولده سنة مائة. وقال الشافعي: كان ابن أبي الزناد يكاد يجاوز القصد في ذم مذهب مالك.

^(۲) قوله عن علي رضي الله عنه إلخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه

ويصنعه اذا فرغ ورفع من الركوع، ولا يرفع يديه في شئ من صلواته وهو قاعد. واذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر. حدثنا يونس قال ثنا سفیان عن الزهري عن سالم عن أبيه ^{٣٦} قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، واذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع ^{٣٧}، ولا يرفع بين السجدين. حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا أخبره عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه واذا كبر للركوع، واذا رفع من الركوع رفعهما كذلك، وقال سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد. وكان لا يفعل ذلك بين السجدين. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر قال حدثنا مالك فذكر باسناده مثله. حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد عن جابر قال رأيت سالم بن عبد الله رفع يديه حذاء منكبيه في الصلوة ثلث مرات، حين إفتتح الصلوة وحين ركع وحين رفع رأسه، قال جابر: فسألت سالما عن ذلك، فقال سالم: رأيت ابن عمر يفعل ذلك، قال ابن عمر: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك. حدثنا أبو بكر

وأحمد. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". قال الزيلعي: قال الشيخ في الإمام: ورأيت عن علل الخلال عن إسماعيل بن إسحق الثقفي قال: سئل أحمد عن حديث علي هذا، فقال: صحيح. قال الشيخ: وقوله فيه: وإذا قام من السجدين يعني الركعتين". إهـ. وقال النووي في الخلاصة: "وقع في لفظ أبي داود "السجدين". وفي لفظ الترمذي "الركعتين". والمراد بالسجدين "الركعتان" يدل عليه الرواية الأخرى. وغلط الخطابي في قوله: المراد السجدة، لكونه لم يقف على طرق الحديث". إهـ.

أقول: لكن الذي رأيته في سنن الترمذي في باب الدعاء عند إفتتاح الصلوة بالليل "السجدين" وليس فيه "الركعتين" والظاهر أن المراد من السجدين "الركعتان" يعني إذا قام بعد التشهد الأول رفع يديه.

^{٣٨} قوله عن سالم عن أبيه إلخ. حديث سالم عن أبيه أخرجه البخاري. ولفظه: "مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام في الصلوة رفع يديه حتى يكون حذو منكبيه، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع، وحين يرفع رأسه من الركوع، ولا يفعل ذلك في السجود". وأخرجه مسلم، ولفظه "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام للصلوة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبر، وإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك، وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك، ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود". وقوله: "ثم كبر" ليس عند البخاري. وأخرجه أصحاب السنن الأربعة أيضا.

^{٣٩} قوله وبعد ما يرفع: أي من الركوع كما تبينه الرواية الآتية.

قال ثنا أبو عاصم قال ثنا عبد الحميد بن جعفر قال ثنا محمد بن عمر بن عطاء قال سمعت أبا حميد الساعدي رضي الله عنه في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة قال قال أبو حميد أنا أعلمكم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم قالوا لم فوالله ما كنت أكثرنا له تبعة ولا أقدمنا له صحبة، فقال بلى، فقالوا فأعرض قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر ثم يقرأ ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ثم يرفع رأسه فيقول: سمع الله لمن حمده، ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يقول: الله أكبر، يهوي إلى الأرض، فإذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم صنع مثل ذلك في بقية صلاته. قال: فقالوا: جميعاً صدقت، هكذا كان يصلي. حدثنا ابن مرزوق قال حدثنا أبو عامر العقدي قال ثنا فليح ابن سليمان عن عباس بن سهل قال: اجتمع أبو حميد و أبو أسيد وسهل بن سعد فذكروا صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام رفع يديه ثم رفع يديه حين يكبر للركوع فإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه. حدثنا أبو بكرة قال ثنا مؤمل بن اسمعيل قال ثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: رأيت

رضي الله عنه قوله أبا حميد: بضم الحاء وإسمة عبد الرحمن بن سعد الساعدي الأنصاري. وقيل: إسمه المنذر. غلبت عليه كنيته، مات في آخر زمن معاوية رضي الله عنه. وحديث أبي حميد أخرجه أبو داود عن أحمد بن حنبل، وعن مسدد، وعن قتيبة عن ابن لهيعة، وعن عيسى بن إبراهيم البصري. وأخرجه الترمذي عن ابن المثنى وابن بشار والحسن بن علي الخلال. وأخرجه النسائي عن ابن بشار عن يحيى، وعن يعقوب بن إبراهيم. وأخرجه ابن ماجه عن بندار عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعلي بن محمد. وأخرجه البخاري عن يحيى بن بكير. وليس في رواية البخاري ذكر رفع اليدين عند الركوع وغيره، إلا أنه ذكر رفع اليدين عند افتتاح الصلوة. وقد مر تخريجه وشئ من اختلافاته في "باب رفع اليدين في افتتاح الصلوة".

رضي الله عنه قوله عن وائل بن حجر إلخ. حديث وائل بن حجر أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الجبار عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر. ولفظه: "أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر ووصف همام حيال أذنيه، ثم التحف بثوبه، ثم وضع يده اليمنى

رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يكبر للصلاة وحين يركع وحين يرفع رأسه من الركوع يرفع يديه حيال أذنيه. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا يوسف بن عدي قال: ثنا أبو الأحوص عن عاصم، فذكر بأسناده مثله. حدثنا محمد بن عمرو قال ثنا عبد الله بن نمير عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث ^(٧) قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع وإذا رفع رأسه من ركوعه يرفع يديه حتى يحاذي بهما فوق أذنيه. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا إسماعيل بن عياش عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة ^(٨) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع

على اليسرى، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر، فركع، فلما قال: "سمع الله لمن حمده" رفع يديه، فلما سجد سجد بين كفيه. ويستفاد من هذا وضع اليمين على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام كما هو مذهب الجمهور، خلافاً لمالك رحمه الله. والحكمة في وضع إحداها على الأخرى أنه أقرب إلى الخشوع. وأيضاً يستفاد منه: أن يسجد بين الكفين.

^(٧) قوله عن مالك بن الحويرث إلخ. حديثه رواه البخاري ومسلم عن خالد عن أبي قلابة: "أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر ثم رفع يديه، وإذا أراد أن يركع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا". وزاد مسلم من رواية نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث حتى يحاذي بهما أذنيه. وفي رواية أخرى لمسلم: "حتى يحاذي بهما فروع أذنيه". ^(٨) قوله عن أبي هريرة إلخ. حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه ابن ماجه عن عثمان بن أبي شيبة وهشام بن عمار عن إسماعيل بن عياش إلى آخر السند. وأخرجه أبو داود أيضاً عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة رضي الله عنه. أما حديث أبي هريرة برواية إسماعيل بن عياش فسيحى الكلام عليه من المصنف. وأما على ما رواه أبو داود فقد ذكر الزيلعي في تخريجه. قال الدارقطني: وقد خالفه عبد الرزاق ورواه عن ابن جريج بلفظ التكبير دون الرفع. وهو الصحيح. فقال ابن أبي حاتم سألت أبي عن حديث رواه صالح بن أبي الأخضر عن أبي بكر بن الحارث قال صلى بنا أبو هريرة فكان يرفع يديه إذا سجد وإذا نهض من الركعتين، وقال إني أشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال أبي: هذا خطأ إنما هو كان يكبر فقط، ليس فيه "رفع اليدين". وله طريق آخر عند الدارقطني في العلل أخرجه عن عمرو بن علي عن ابن أبي عدي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: "أنه كان يرفع يديه في كل رفع وخفض، ويقول أنا أشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم". قال الدارقطني: لم يتابع عمرو بن علي على ذلك. وغيره يرويه بلفظ التكبير. وليس فيه "رفع اليدين" وهو الصحيح إهـ.

يديه اذا افتتح الصلوة وحين يركع وحين يسجد. قال أبو جعفر: فذهب قوم إلى هذه الآثار فأوجبوا ﴿٩﴾ الرفع عند الركوع وعند الرفع من الركوع وعند النهوض إلى القيام من القعود في الصلوة كلها. وخالفهم في ذلك آخرون ﴿١٠﴾ فقالوا ألا نرى الرفع إلا في التكبيرة الأولى، واحتجوا في ذلك بما حدثنا أبو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان قال ثنا يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب ﴿١١﴾ قال كان النبي صلى الله عليه

﴿٩﴾ قوله فأوجبوا إلخ. أي أثبتوا الرفع في هذه المواضع. قال النووي في شرح صحيح مسلم: اجتمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام. واختلفوا في ماسواها. فقال الشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم: يستحب رفعهما أيضا عند الركوع وعند الرفع منه. وهو رواية عن مالك. وللشافعي قول: إنه يستحب رفعهما في موضع رابع، وهو إذا قام من التشهد الأول. وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة لا يستحب في غير تكبيرة الإحرام. وهو أشهر الروايات عن مالك. وأجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع، وحكى عن داود إيجابه عند تكبيرة الإحرام. وبهذا قال الإمام أبو الحسن أحمد بن سيار السيارى من أصحاب الوجوه. وقد حكى عنه في شرح المذهب، وفي تهذيب اللغات. إهـ.

﴿١٠﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون إلخ. قال الترمذي: "وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين، وهو قول سفيان وأهل الكوفة" إهـ. قال العيني: "وبه قال الثوري والنخعي وابن أبي ليلى وعلقمة بن قيس والأسود بن يزيد وعامر الشعبي وأبو إسحق السبيعي وخيثمة ومغيرة ووكيع وعاصم بن كليب وزفر. وهو رواية ابن القاسم عن مالك. وهو المشهور من مذهبه. والمعمول عند أصحابه. وفي البدائع: "روى عن ابن عباس أنه قال العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ما كانوا يرفعون أيديهم إلا في افتتاح الصلوة. وذكر غيره عبد الله بن مسعود أيضا وجابر بن سمرة والبراء بن عازب وعبد الله بن عمر وأبا سعيد رضي الله تعالى عنهم" إهـ.

﴿١١﴾ قوله عن البراء بن عازب إلخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه: "عن شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه. وبسند آخر عن سفيان عن يزيد نحو حديث شريك. قال أبو داود: لم يقل: "ثم لا يعود"، قال سفيان: قال لنا بالكوفة بعد "ثم لا يعود". قال أبو داود: روى هذا الحديث هشيم وخالد وابن إدريس عن يزيد لم يذكروا: "ثم لا يعود". وبسند آخر عن وكيع عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى. قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين افتتح الصلوة ثم لم يرفعهما حتى انصرف. قال أبو داود: هذا الحديث ليس بصحيح". إهـ. وحاصل ما قال سفيان على ما رواه أبو داود أن يزيد بن أبي زياد لما

وسلم إذا كبر لإفتتاح الصلوة رفع يديه حتى يكون إبهاماه قريبا من شحمتي أذنيه ثم لا يعود.
حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عمرو بن عون قال أنا خالد عن ابن أبي ليلى عن عيسى بن
 عبدالرحمن عن أبيه عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. **حدثنا**
 محمد بن نعمان قال ثنا يحيى بن يحيى قال ثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن أخيه، وعن الحكم
 عن ابن أبي ليلى عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. **حدثنا** ابن أبي داود قال ثنا

روى هذا الحديث لم يقل فيه: "ثم لا يعود"، ثم بعد ما دخل الكوفة ذكر في هذا الحديث: "ثم لا يعود".
 وهذا لا يضرنا، لأن الراوي قد ينشط ويذكر الحديث بتمامه، وقد لا، فيذكره باختصاره، فإذا لم يذكر
 مرة، فهو لا ينفي الزيادة، ويزيد بن أبي زياد ثقة صدوق، كما ذكره مسلم في صحيحه. لا سيما ذكر الإمام
 الطحاوي هذه الزيادة من غير طريق سفيان. وأما ما قال أبو داود في حديث وكيع عن ابن أبي ليلى: هذا
 الحديث ليس بصحيح، فهو لا ينفي صحة أصل الحديث، بل ينفي صحة هذا الحديث من هذه الطريقة
 المخصوصة. وأيضاً نفي الصحة لا يوجب تضعيفه، لأنه يحتمل أن يكون حديثاً حسناً، والحديث
 الحسن أيضاً محتج به.

قال العيني: فإن قالوا في حديث البراء قال أبو داود: روى هذا الحديث هشيم وخالد وابن إدريس
 عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء. ولم يذكروا: "ثم لا يعود". وقال الخطابي:
 لم يقل أحد في هذا: "ثم لا يعود" غير شريك. وقال أبو عمر: تفرد به يزيد. ورواه عنه الحفاظ، فلم يذكر
 واحد منهم قوله: "ثم لا يعود". وقال البزار: لا يصح حديث يزيد في رفع اليدين: "ثم لا يعود". وقال عباس
 الدوري عن يحيى بن معين: ليس هو بصحيح الإسناد. وقال أحمد: هذا الحديث واه، قد كان يزيد
 يحدث به، لا يذكر "ثم لا يعود"، فلما لقن أخذه يذكره فيه. وقال جماعة: إن يزيد كان تغير بآخرة، فصار
 يتلقن. قلنا: يعارض قول أبي داود قول ابن عدي في الكامل: رواه هشيم وشريك وجماعة معهما عن
 يزيد بإسناده، وقالوا فيه: "ثم لم يعد". فظهر أن شريكا لم ينفرد برواية هذه الزيادة، فسقط بذلك أيضاً
 كلام الخطابي: لم يقل فيه: "ثم لا يعود" غير شريك. فإن قلت: يزيد ضعيف، وقد تفرد به. قلت: لا نسلم
 ذلك، لأن عيسى بن عبد الرحمن رواه أيضاً عن ابن أبي ليلى. فكذلك أخرجه الطحاوي إشارة إلى أن يزيد
 قد توبع في هذا. وأما يزيد في نفسه، فإنه ثقة. فقال العجلي: هو جازئ الحديث. وقال يعقوب بن سفيان: هو
 وإن تكلم فيه لتغيره، فهو مقبول القول، عدل ثقة. وقال أبو داود: لا أعلم أحداً ترك حديثه. وغيره أوجب إلي
 منه. وقال ابن شاهين في كتاب الثقات: قال أحمد بن صالح: يزيد ثقة. ولا يعجبني قول من يتكلم فيه.
 وخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه. وقال الساجي: صدوق. وكذا قال ابن حبان. وأخرج مسلم
 حديثه، واستشهد به البخاري. فإذا كان كذلك جاز أن يحمل أمره على أنه حدث ببعض الحديث تارة،
 وبجملته أخرى. أو يكون قد نسي أولاً ثم تذكر. إهـ.

نعيم بن حماد قال ثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله ^(١٢٦) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم

^(١٢٦) قوله عن عبد الله رضي الله عنه إلخ. هذا الحديث أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي في سننهم. وابن عدي في الكامل. ولفظه لأبي داود: "ألا أصلي بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة". وفي رواية أخرى له: "فرغ يديه في أول مرة". وقال بعضهم: "مرة واحدة". ولفظه للنسائي: "ألا أخبركم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فقام فرفع يديه أول مرة، ثم لم يعد". وأما قول الترمذي عن عبد الله بن المبارك رضي الله عنه "أنه لم يثبت حديث ابن مسعود" فلا يضرنا، لأن عدم ثبوته عند ابن المبارك بعد ما ثبت بالطريق الأخرى غير قاذح في صحة الحديث. لاسيما الترمذي نفسه قال بعد ذكر حديثه: حديث ابن مسعود حديث حسن. وأما قولهم: "إن هذا الحديث يدور على عاصم بن كليب، وهو ضعيف"، فهو ليس بصحيح. أما أولا: فلانسلم أن هذا الحديث يدور على عاصم بن كليب، لأن له طرقا أخر غير هذا الطريق. وأما ثانيا: فعاصم بن كليب ثقة. وثقه ابن معين والنسائي. قال في تهذيب التهذيب: "قال الأثرم عن أحمد: لا بأس بحديثه. وقال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال الآجري: قلت لأبي داود: عاصم بن كليب ابن من؟ قال ابن شهاب: كان من العباد، وذكر من فضله. وقال في موضع آخر: كان أفضل أهل الكوفة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن شاهين في الثقات. وقال أحمد بن صالح المصري: يعد من وجوه الكوفيين الثقات. وفي موضع آخر: هو ثقة مأمون. وقال ابن المديني: لا يحتج به إذا انفرد. وقال ابن سعد: كان ثقة يحتج به، وليس بكثير الحديث". إهـ.

قال في فتح القدير: "إن أبا حنيفة اجتمع مع الأوزاعي بمكة في دار الحنطين - كما حكى ابن عيينة - فقال الأوزاعي: ما بالكم لا ترفعون عند الركوع والرفع منه. فقال: لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء. فقال الأوزاعي: كيف لم يصح؟ وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة وعند الركوع وعند الرفع منه. فقال أبو حنيفة: حدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلوة، ثم لا يعود لشيء من ذلك. فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه. وتقول: حدثني حماد عن إبراهيم. فقال أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري. وكان إبراهيم أفقه من سالم. وعلقمة ليس بدون من ابن عمر في الفقه. وإن كانت لابن عمر صحة، وله فضل صحة. فالأسود له فضل كثير. وعبد الله عبد الله. فرجح بفقهاء الرواة. كما رجع الأوزاعي بعلو الإسناد. وهو المذهب المنصور عندنا. إهـ.

وقال محمد بن الحسن رحمه الله في كتاب الحجج: "جاء الثبت عن علي بن أبي طالب وعبد الله

لا يعود. حدثنا محمد بن النعمان قال ثنا يحيى بن يحيى قال ثنا وكيع عن سفيان فذكر مثله باسناده. حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل قال ثنا سفيان عن المغيرة قال قلت لأبراهيم حديث وائل أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلوة، وإذا ركع وإذا

بن مسعود أنهما كانا لا يرفعان في شيء من ذلك إلا في تكبيرة الافتتاح، فعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، لأنه قد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا أقيمت الصلوة فليكني منكم أولوا الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، فلا نرى أن أحدا كان يتقدم على أهل بدر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى، فنرى أن أصحاب الصف الأول والثاني أهل بدر ومن أشبههم في مسجد المسلمين. وإن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ودونه من فتیانهم خلف ذلك، فنرى أن عليا وابن مسعود رضي الله عنهما ومن أشبههما من أهل بدر أعلم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنهم كانوا أقرب إليه من غيرهم. وإنما عرف ما ياتي من ذلك وما يدع. واعترض المخالفون على حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بوجوه. منها: ما تقدم مع أجوبتها. ومنها: ما زعم الدارقطني من أن أحمد بن حنبل وأبا بكر بن أبي شيبة لم يقلوا فيه: "ثم لم يعد". والجواب عنه: أن أحمد بن حنبل روى في مسنده بسنده عن علقمة قال قال ابن مسعود: ألا أصلي لكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال فصلي، فلم يرفع يديه إلا مرة. وكذا رواه ابن أبي شيبة: فلم يرفع يديه إلا مرة. وكذا في رواية أبي داود فهذه الكلمة في معنى قوله "رفع يديه ثم لم يعد". وأيضا أن البخاري وأباحاتم نسبوا الوهم فيه إلى الثوري، لما رواه جماعة عن عاصم. وقالوا كلهم: إن النبي صلى الله عليه وسلم افتتح فرفع يديه فطبق. وجعلهما بين ركبته، ولم يقل أحد ما روى الثوري. والجواب عنه: أن هذا الحديث حديث آخر، ولو سلم أنهما حديث واحد، فهذه زياده من الثقة، وهي مقبولة. ومنها: ما قال بعضهم من أنه يجوز أن ابن مسعود نسي الرفع في غير الافتتاح كما نسي وضع اليدين على الركب في الركوع. قاله أبو بكر بن إسحاق. وهذا القول ليس في مرتبة أن يذكر فضلا عن أن يجاب عنه، فإن من رأى النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنة في كل يوم مرات كثيرة يفعل فعلا، ثم بعد ذلك في خلافة أبي بكر وعمر كيف يمكن أن يقول فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، ولم يفعله، وكيف يقال أنه نسي فعله صلى الله عليه وسلم الذي رآه مرات لا تحصى. واعترض عليه أيضا بأن عبد الرحمن لم يسمع من علقمة. وأجاب عنه ابن الهمام في فتح القدير: بأنه باطل، لأنه عن رجل مجهول. وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات. وقال: مات سنة تسع وتسعين، وسنه سن إبراهيم النخعي، فما المانع حينئذ من سماعه من علقمة. والاتفاق على سماع النخعي منه. وصرح الخطيب في كتاب "المتفق والمفترق" في ترجمة عبد الرحمن هذا: أنه سمع أباه وعلقمة. إهـ. وقال في الجوهر النقي، وقول المنذري: "وقال غيره: لم يسمع عبد الرحمن من

رفع رأسه من الركوع، فقال: إن كان وائل راه مرة يفعل ذلك، فقد رآه عبدالله خمسين مرة ﴿١٣﴾ لا يفعل ذلك. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا مسدد قال ثنا خالد بن عبد الله قال ثنا حصين عن عمرو بن مرة ﴿١٤﴾ قال دخلت مسجد حضر موت فاذا علقمة بن وائل يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه قبل الركوع وبعده، فذكرت ذلك لإبراهيم، ﴿١٥﴾ فغضب، وقال رآه هو ولم يره ابن مسعود ولا أصحابه. فكان هذا مما احتج به أهل هذا القول لقولهم مما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان من حجة مخالفتهم عليهم في ذلك أن قال مع ما روينا نحن بتواتر الآثار وصحة أسانيدنا وإستقامتها فقولنا أولى من قولكم، فكان من الحجة عليهم في ذلك ما سنبينه إن شاء الله تعالى. أما ما روي في ذلك عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن أبي

علقمة "عجيب، فإنه تعليل بقول رجل مجهول شهد على النفي، مع أن ابن أبي حاتم لم يذكر في كتابه في المراسيل: أن رواية علقمة مرسله. ولو كانت كذلك، لكان من شرطه ذكرها". وقال في كتاب الجرح والتعديل: روى عن علقمة، ولم يذكر أنه مرسل.

﴿١٣﴾ قوله فقد رآه عبدالله خمسين مرة إلخ. فإن قلت: خبر إبراهيم غير متصل، لأنه لم يدرك عبدالله، لأنه مات سنة ثنتين وثلثين بالمدينة. وقيل: بالكوفة. ومولد إبراهيم سنة خمسين. كما صرح به ابن حبان. قلت: عادة إبراهيم إذا أرسل حديثاً عن عبدالله لم يرسله إلا بعد صحته عنده من الرواة عنه. وبعد تكاثر الروايات عنه. ولا شك أن خبر الجماعة أقوى من خبر الواحد، وأولى "العيني. ويأتي من المصنف أيضاً.

﴿١٤﴾ قوله عن عمرو بن مرة. هذا هو عمرو بن مرة بن عبدالله بن طارق بن الحارث بن سلمة بن كعب بن وائل بن جمل بن كنانة بن ناجية بن مراد الجملي المرادي أبو عبدالله الكوفي الأعمى، ومن ظن: أنه "عمرو بن مرة الجهني أبو طلحة" فقد أخطأ، لأن هذا صحابي أسلم قديماً، وشهد المشاهد. ووجه الخطأ ظاهر.

﴿١٥﴾ قوله فذكرت لإبراهيم إلخ. قال محمد بن الحسن في كتاب الحجج: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال: دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم النخعي، قال عمرو: حدثني علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فرآه يرفع إذا كبر وإذا كبر. قال إبراهيم: ما أدري لعله لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يفعل إلا ذلك اليوم. أيحفظ هذا منه، ولم يحفظ ابن مسعود وأصحابه، ما حفظته، ما سمعته من أحد منهم. إنما كانوا يرفعون أيديهم في الصلوة

الزناد الذي بدأنا بذكره في أول هذا الباب، فإن أبابكرة قد حدثنا قال ثنا أبو أحمد قال ثنا أبو بكر النهشلي ^(١٦٦) قال ثنا عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً رضي الله عنه ^(١٦٧) كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلوة، ثم لا يرفع بعده. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا أبو بكر النهشلي عن عاصم عن أبيه وكان من أصحاب علي رضي الله عنه، عن

حين يكبرون.

^(١٦٦) قوله حدثنا أبو بكر النهشلي إلخ. قال الدارقطني في علله: "يختلف على أبي بكر النهشلي فيه. فرواه عبد الرحيم بن سليمان عنه عن عاصم عن أبيه مرفوعاً. ووهم في رفعه، وخالفه جماعة من الثقات. منهم: عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود وأحمد بن يونس وغيرهم. فرووه عن أبي بكر النهشلي موقوفاً على علي. وهو الصواب. وكذا رواه محمد بن أبان عن عاصم موقوفاً. إله. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: "قد روي من طرق واهية عن علي أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود. وهذا ضعيف. إذ لا يظن بعلي أنه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم. وهو قد روي عنه أنه كان يرفع يديه عند الركوع والرفع" إله وتعقبه ابن دقيق العيد في الإمام: بأن ما قاله ضعيف. فإنه جعل روايته مع حسن الظن بعلي في ترك المخالفة دليلاً على ضعف هذه الرواية. وخصمه يعكس الأمر، ويجعل فعل علي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم دليلاً على نسخ ماتقدم. إله أقول: "هذا الكلام على تقدير صحة ما روي عن علي رضي الله عنه في رفع اليدين. وفي ثبوته كلام. كما يأتي من المصنف أن غير عبد الرحمن أبي الزناد لم يذكروا الرفع في حديث علي رضي الله عنه. وفي الجوهر النقي: كيف يكون هذا الطريق واهياً؟ ورجاله ثقات. فقد رواه عن النهشلي جماعة من الثقات، ابن مهدي وأحمد بن يونس وغيرهما. وأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف عن وكيع عن النهشلي. والنهشلي أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. ووثقه ابن حنبل وابن معين. وقال أبو حاتم: "شيخ صالح، يكتب حديثه". ذكره ابن أبي حاتم. وقال الذهبي في كتابه: "رجل صالح، تكلم فيه ابن حبان بلا وجه". وعاصم تقدم ذكره. وأبوه: كليب بن شهاب. أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. وقال محمد بن سعد: كان ثقة في بني قضاة. ورأيتهم يستحسنون حديثه، ويحتجون به. وقال الطحاوي في كتابه المسمى "بالرد على الكرايسي": "الصحيح ما كان عليه علي بعد النبي صلى الله عليه وسلم ترك الرفع في شيء من الصلوة غير التكبيرة الأولى". فكيف يكون هذا الطريق واهياً. بل الذي روى من الطريق الواهي هو ما رواه ابن أبي رافع عن علي لأن في سنده عبد الرحمن بن أبي الزناد، وقد تقدم ذكره.

^(١٦٧) قوله إن علياً رضي الله عنه إلخ. قال محمد بن الحسن في الموطأ، وفي كتاب الحجج: "أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرهمي عن أبيه قال: رأيت علي بن أبي طالب رضي الله

علي مثله. فحديث عاصم بن كليب هذا قد دل على أن حديث ابن أبي الزناد على أحد وجهين ﴿١٨﴾. إما أن يكون في نفسه سقيما أو لا يكون فيه ذكر الرفع أصلا كما قد رواه غيره، فإن ابن خزيمة حدثنا قال ثنا عبدالله بن رجاء ح وحدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبدالله بن صالح والوهبي قالوا أنا عبدالعزيز بن أبي سلمة عن عبدالله بن الفضل. فذكروا مثل حديث ابن أبي الزناد في إسناده ومثله، ولم يذكروا الرفع في شيء من ذلك. فإن كان هذا هو المحفوظ وحديث ابن أبي الزناد خطأ، فقد إرتفع بذلك أن يجب لكم بحديث خطأ حجة. وإن كان ما روى ابن أبي الزناد صحيحا لأنه زاد على ما روي غيره فإن عليا لم يكن ليرى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع ثم يترك هو الرفع بعده إلا وقد ثبت عنده نسخ الرفع، فحديث علي إذا صح ففيه أكثر الحجة لقول من لا يرى الرفع و أما حديث ابن عمر فإنه قد روي عنه ما ذكرنا عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم. ثم روي عنه من فعله بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس ﴿١٩﴾ قال ثنا أبو بكر بن عياش ﴿٢٠﴾ عن حصين عن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر ﴿٢١﴾ فلم يكن

عنه رفع يديه عند التكبير الأولى في الصلوة المكتوبة، ولم يرفعهما في ماسوى ذلك. إهـ
﴿١٨﴾ قوله على أحد وجهين إلخ. يعني أن حديث علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رفع اليدين المذكور في أول الباب يحتمل وجهين. إما أن يكون ذلك الحديث في نفسه سقيما، أو لا يكون فيه ذكر الرفع. كما رواه غير عبد الرحمن بن أبي الزناد. وليس فيه ذكر الرفع. فإن كان الأول فلا حجة للخصم به. وإن كان حديث أبي الزناد صحيحا، لأن فيه زيادة، والزيادة من الثقات مقبولة، فترك علي رضي الله عنه رفع اليدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه دليل على نسخ الرفع، لأنه لو كان ثابتا ما تركه.

﴿١٩﴾ قوله أحمد بن يونس: هو أحمد بن عبدالله بن يونس بن عبدالله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي. وقد ينسب إلى جده. قال أحمد بن حنبل لرجل أخرج إلى أحمد بن يونس: فإنه شيخ الإسلام. وقال أبو حاتم: كان ثقة متقنا، آخر من روى عن الثوري. وقال النسائي: ثقة. وقال البخاري: مات بالكوفة في ربيع الآخر سنة سبع وعشرين ومائتين. زاد غيره: "ليلة الجمعة لخمس بقين من الشهر. وهو ابن أربع وتسعين سنة". وقال ابن سعد: "كان ثقة صدوقا صاحب سنة وجماعة". وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: سمعته يقول: مات الأعمش وأنا ابن أربع عشرة سنة. ورأيت أبا حنيفة ومسعرا وابن أبي ليلى يقضي خارج المسجد من أجل الحيض.

يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلوة. فهذا ابن عمر قد رأى النبي صلى الله عليه

﴿٢٠﴾ قوله أبو بكر بن عياش: بتحتانية ومعجمة. ابن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنط بمهملة ونون، مشهور بكنية. والأصح أنها إسمه. وقيل: اسمه محمد أو عبدالله أو سالم أو شعبة أو روبة أو مسلم أو خدش أو مطرف أو حماد أو حبيب، عشرة أقوال. ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه. وكتابه صحيح، من السابعة، مات سنة أربع وتسعين. وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين. وقد قارب المائة. وروايته في مقدمة مسلم. كذا في التقریب. وقال في تهذيب التهذيب: قال الحسن بن عيسى: ذكر ابن المبارك أبابكر بن عياش فأنشئ عليه. وقال صالح بن أحمد عن أبيه: صدوق صالح صاحب قرآن وخبر. وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ثقة، وربما غلط. وقال عثمان الدارمي: قلت لأبن معين: فأبو الأحوص أحب إليك في أبي إسحاق أو أبو بكر بن عياش؟ قال: ما أقربهما، قلت: الحسن بن عياش أخو أبي بكر كيف حديثه؟ قال: هو ثقة. قال عثمان: هما من أهل الصدق والأمانة، وليس بذاك في الحديث. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي بكر بن عياش وأبي الأحوص فقال: ما أقربهما، لا أبالي بأيهما بدأت. قال وسئل أبي عن شريك وأبي بكر بن عياش: أيهما أحفظ؟ فقال: هما في الحفاظ سواء، غير أن أبابكر أصح كتابا. قلت لأبي: أبو بكر أو عبدالله بن بشر الرقي؟ قال: أبو بكر أحفظ منه، وأوثق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: "أبو بكر هذا كوفي مشهور، وهو يروي عن أجلة الناس". وحديثه سنذكره. وهو من مشهور مشائخ كوفة وقراءهم. وعن عاصم بن بهدلة أحد القراء: هو في كل رواياته عن كل من روى عنه لا بأس به، وذلك أني لم أجده حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عن ضعيف. قال إبراهيم بن شماس: سمعت إبراهيم بن أبي بكر بن عياش قال: لما نزل بأبي الموت، قلت: يا أبت ما إسمك؟ قال يا بُنيَّ! إن أباك لم يكن له إسم. وإن أباك أكبر من سفيان بأربع سنين. وإنه لم يأت فاحشة قط. وإنه يختم القرآن من ثلثين سنة كل يوم مرة. وقال ابن حبان: مولده سنة خمس أو ست وتسعين. وقال ابن أبي داود: قال أحمد بن حنبل: أحسب أن مولده سنة مائة. وكان يقول: أنا نصف الإسلام. وكان جليلا. وكان شريك يقول: رأيت أبابكر عند أبي إسحاق يأمر وينهى كأنه رب البيت. مات هو وهارون الرشيد في شهر واحد، سنة ثلث وتسعين ومائة. وكان قد صام سبعين سنة، وقامها. وكان لا يعلم له بالليل نوم. وقال العجلي: كان ثقة قديما، صاحب سنة وعبادة. وكان يخطي بعض الخطأ. تعبد سبعين سنة. وقال ابن سعد: عمّر حتى كتب عنه الأحداث. وكان من العباد، نزل بالكوفة في جمادى الأولى في الشهر الذي مات فيه الرشيد. وكان ثقة صدوقا عارفا بالحديث والعلم، إلا أنه كثير الغلط. وقال ابن الجوزي في كتاب صفة الصفوة: قال يحيى الحمانى سمعت أبابكر بن عياش يقول: أتيت زمزم فاستسقيت منها عسلا. وأتيتها فاستسقيت منها لبنا. وأتيتها فاستسقيت منها ماء. قال محمد بن الحجاج بن جعفر بن أياس بن نذير الضبي: كان أبو بكر بن عياش يقوم الليل في قباء صوف

وسلم يرفع ثم قد ترك هو الرفع بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعله، وقامت الحجة عليه بذلك. **فإن قال قائل هذا حديث منكر، قيل له وما ذلك على ذلك فلن تجد إلى ذلك سبيلا، فإن قال: فان طاؤساً قد ذكر أنه رأى ابن عمر يفعل ما يوافق ما روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك، قيل لهم: فقد ذكر ذلك طاؤس، وقد خالفه مجاهد فقد يجوز أن يكون ابن عمر فعل ما راه طاؤس يفعله قبل أن تقوم عنده الحجة بنسخه، ثم قامت عنده الحجة (٢٢٦) بنسخه فتركه، وفعل ما ذكره عنه مجاهد. هكذا ينبغي أن يحمل ما روي**

وسراويل، وغكازة يضعها في صدره. فيتكى عليها حين كبر، فيحيي ليلته. وقال إسحق بن الحسين: كان أبو بكر بن عياش لما كبر يأخذ أظفاره، ثم يغمسه في الماء في جر كان له في بيت مظلم. ثم يقول: يا ملئكي! طالت صحبتي لكما، فإن كان لكما عند الله شفاعة، فاشفعا لي. وقال يزيد بن هارون وذكر عنده أبو بكر بن عياش، فقال: كان أبو بكر بن عياش خيرا فاضلا، لم يضع جنبه إلى الأرض أربعين سنة. وقال أبو عيسى النخعي: لم يفرش لأبي بكر بن عياش فراش خمسين سنة. وقال أحمد بن محمد بن مسروق: سمعت الحمانى يقول: لما حضرت أبا بكر بن عياش الوفاة، بكى أخته. فقال لها ما يبكيك؟ أنظري إلى تلك الزاوية التي في البيت، قد ختم أخوك في الزاوية ثمانية عشر ألف ختمة. وقال الهيثم بن خارجة: رأيت أبا بكر بن عياش في النوم قدامه طبق رطب سكر. فقلت له: يا أبا بكر! ألا تدعونا إليه؟ وقد كنت سخيّا على الطعام. فقال لي: يا هيثم! هذا طعام أهل الجنة، لا يأكله أهل الدنيا. قال: قلت: وبما نلت؟ قال: تسألني عن هذا، وقد مضت علي ست وثمانون سنة أختم في كل ليلة منها القرآن.

﴿٢١﴾ قوله صليت خلف ابن عمر إلخ. قال محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح أن عبد العزيز بن حكيم قال: رأيت ابن عمر يرفع يديه حذاء أذنيه في أول تكبيرة افتتاح الصلوة. ولم يرفعهما في ما سوى ذلك. وروى أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن أبي بكر بن عياش بمثل سند الطحاوي ومثله. وروى البيهقي أيضا هذا الأثر.

﴿٢٢﴾ قوله ثم قامت عنده الحجة إلخ. واعترض عليه بعضهم: بأنه يجوز أن يكون فعل ابن عمر ما رواه مجاهد قبل أن تقوم الحجة بلزوم الرفع، ثم لما ثبتت عنده التزم الرفع، على أن احتمال النسخ احتمال من غير دليل. ويجاب عنه: بأن ابن عمر رضي الله عنهما روي عنه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه. ومع ذلك ترك الرفع. كما رواه مجاهد. فأبى حجة قامت عنده على لزوم الرفع، حتى يقال أنه التزم الرفع بعد ما رآه مجاهد. وأما قوله: "احتمال النسخ احتمال من غير دليل" فمردود. لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقتضي آثاره صلى الله عليه وسلم. فلما ترك ما رآه،

عنهم، وينفى عنهم الوهم حتى يتحقق ذلك. وإلا سقط أكثر الروايات. وأما حديث وائل فقد ضاده إبراهيم بما ذكر عن عبدالله أنه لم يكن رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعل ما ذكره عبدالله أقدم ﴿٢٣﴾ صحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأفهم بأفعاله من وائل، قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يليه المهاجرون ﴿٢٤﴾ ليحفظوا عنه. حدثنا علي بن معبد قال ثنا عبدالله بن بكر قال ثنا حميد عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يليه المهاجرون والأنصار ليحفظوا عنه وكما حدثنا ابوبكرة قال ثنا عبدالله بن بكر فذكر بأسناده مثله. قال أبو جعفر: وقال: ليليني منكم أولو الأحلام والنهي كما حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر قال ثنا شعبة قال أخبرني سليمان قال سمعت عمارة بن عمير يحدث عن أبي معمر عن أبي مسعود الأنصاري ﴿٢٥﴾ قال كان رسول

ثبت أن تركه مستند إلى دليل. وإلا لما تركه. وبهذا سقط قول من قال: "إن الرفع عند ابن عمر سنة غير مؤكدة، ففعل مرة وترك أخرى". لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان ممن يتبع النبي صلى الله عليه وسلم في عاداته. ولا يترك منها. فكيف يظن به أنه ترك ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله في الصلوة؟ ﴿٢٣﴾ قوله عبدالله أقدم صحبة: لأنه أسلم بمكة قديما. وهاجر الهجرتين. وشهد بدرًا، والمشاهد كلها. وكان صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ووساده، وسواكه، وطهوره في السفر. وقال أبو نعيم: كان سادس الإسلام. وكان يشبهه بالنبي صلى الله عليه وسلم في هديه ودله وسمته. وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما أرى ابن مسعود إلا من أهله. وقال علقمة: كان عبدالله أشبه بالنبي صلى الله عليه وسلم. وعن عبدالله بن يزيد قال: أتينا حذيفة، فقلنا له: حدثنا بأقرب الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم هديا ودلا وسمتا. نأخذ عنه، ونسمع منه. قال كان أقرب الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم هديا وسمتا ودلا عبدالله بن مسعود، حتى يتوارى عنا في بيته. وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه فيه: لا تسألوني عن شيء مادام هذا الحبر فيكم. يعني ابن مسعود.

﴿٢٤﴾ قوله يحب أن يليه المهاجرون إلخ. حديث أنس رضي الله عنه رواه ابن ماجة. ﴿٢٥﴾ قوله عن أبي مسعود الأنصاري إلخ. حديث أبي مسعود رضي الله تعالى عنه رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة. ومثل ذلك روي عن ابن مسعود رضي الله عنه، كما رواه مسلم في صحيحه، وأبو داود في سننه، والترمذي في جامعه. وقال الترمذي: وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعجبه أن يليه المهاجرون والأنصار ليحفظوا منه.

الله صلى الله عليه وسلم يقول: ليليني ﴿٢٦﴾ منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ﴿٢٧﴾ ثم الذين يلونهم. وكما حدثنا أبو بكره وابن مرزوق قالنا ثنا وهب بن جرير قال ثنا شعبة عن أبي حمزة عن أياس بن قتادة عن قيس بن عباد ﴿٢٨﴾ قال قال لي أبي بن كعب: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: كونوا في الصف الذي يليني، قال أبو جعفر: فعبدا لله من أولئك الذين كانوا يقربون من النبي صلى الله عليه وسلم ليعلموا أفعاله في الصلوة كيف هي ليعلموا الناس ذلك. فما حكوا من ذلك فهو أولى مما جاء به من كان أبعد منه منهم في الصلوة. فان قالوا: ما ذكرتموه عن إبراهيم عن عبد الله غير متصل، قيل لهم: كان إبراهيم إذا أرسل عن عبد الله لم يرسله إلا بعد صحته عنده. وتواتر الرواية عن عبد الله، قد قال له الأعمش إذا حدثني فأسند ﴿٢٩﴾ فقال: إذا قلت لك: قال عبد الله، فلم أقل ذلك

﴿٢٦﴾ قوله ليليني: قال الطيبي: هو بكسر اللام وتخفيف النون من غير ياء قبل النون. ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد. كذا قاله النووي. وقال التوربشتي: "من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء. لأنه على صيغة الأمر. وقد وجدناه بإثبات الياء وسكونها في سائر كتب الحديث. والظاهر أنه غلط". إحد. أقول: "لوقريئ بإسكان الياء فهو غلط. لأنه أمر. ويجب فيه حذف الياء. وأما لوقريئ بفتح الياء وتشديد النون، فهو صحيح. كما قاله النووي. و"الأحلام": جمع "حلم" بالكسر كأنه من الحلم الأناة والتثبت في الأمور. وذلك من شعار العقلاء. وقال بعضهم: المراد بأولي الأحلام: البالغون. فحينئذ الأحلام جمع حلم بالضم. و"النهي" بضم النون: العقول، جمع "نهيّة" بضم النون. وهي العقل. وسمى العقل نهية لأنه ينتهي إلى ما أمر به. ولا يتجاوز. وقيل: لأنه ينهي عن القبائح. وقال أبو علي الفارسي: يجوز أن يكون النهي مصدر كالهدى. وأن يكون جمعا كالظلم، فعلى قول من يقول: أولو الأحلام العقلاء، يكون اللفظان بمعنى واحد. ولما اختلف اللفظ عطف على الآخر تأكيدا، فهو من باب "والفئ قولها كذبا ومينا". وهو كثير في الكلام. وعلى قول من يجعلها بمعنى "البالغين" يكون المعنى ليليني البالغون العقلاء. وإنما أمرهم ليلوه ليحفظوا صلواته، ويضبطوا الأحكام والسنن التي فيها، فيبلغونها، فيأخذ عنهم من بعدهم.

﴿٢٧﴾ قوله ثم الذين يلونهم إلخ. أي الذين يقربون منهم في النهي والحلم. وقيل: هم المراهقون، ثم الصبيان المتميزون، أو الذين أنزل مرتبة من المتقدمين حلما وعقلا، ثم النساء. فإن نوع الذكر أشرف منهن على الإطلاق. ففيه إشارة إلى ترتيب الصفوف. والحاصل أنه أمر صلى الله عليه وسلم بتقديم العقلاء ذوي العرفان، ليحفظوا صلواته، ويضبطوا الأحكام والسنن، فيبلغوا من بعدهم.

﴿٢٨﴾ قوله عن قيس بن عباد إلخ. حديث قيس بن عباد رواه النسائي عن أبي مجلز. ولفظه: "قال بينا

حتى حدثني جماعة عن عبدالله. وإذا قلت: حدثني فلان عن عبدالله، فهو الذي حدثني، حدثنا بذلك إبراهيم بن مرزوق قال ثنا وهب أو بشر بن عمر شك أبو جعفر عن شعبة عن الأعمش بذلك. قال أبو جعفر: فأخبر أن ما أرسله عن عبدالله فمخرجه عنده أصح من مخرج ما ذكره عن رجل بعينه عن عبدالله، فكذلك هذا الذي أرسله عن عبدالله لم يرسله إلا ومخرجه عنده أصح من مخرج ما يرويه عن رجل بعينه عن عبدالله. ومع ذلك فقد رويناه متصلاً في حديث عبدالرحمن بن الأسود وكذلك كان عبدالله يفعل في سائر صلواته كما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا أبو الأحوص عن حصين عن إبراهيم قال كان عبدالله ^(٢٠) لا يرفع يديه في شيء من الصلوة إلا في الافتتاح. وقد روي مثل ذلك أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الحماني قال ثنا يحيى بن آدم عن الحسن بن عياش عن عبدالملك بن أبهر عن الزبير بن

أنا في المسجد في الصف المقدم، فجذبني رجل من خلفي جبذة، فنحاني، وقام مقامي، فوالله ما عقلت صلوتي، فلما انصرف فإذا هو أبي بن كعب، فقال: يا فتى! لا يسوءك الله، إن هذا عهد من النبي صلى الله عليه وسلم إلينا أن نليه، ثم استقبل القبلة، فقال: هلك أهل العقد ورب الكعبة. ثلثاً. ثم قال: والله ما عليهم آسي. ولكن آسي على من أضلوا. قلت: يا أبا يعقوب! ما تعني بأهل العقد؟ قال: الأمراء.

﴿٢٩﴾ قوله إذا حدثتني فأسند: قال الترمذي في علله: حدثنا أبو عبيدة ابن أبي السفر الكوفي نا سعيد بن عامر عن شعبة عن سليمان الأعمش قال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبدالله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن عبدالله فهو الذي سمعت. وإذا قلت: "قال عبدالله" فهو عن غير واحد عن عبدالله. وكذا أخرجه ابن سعد في طبقاته. وقال البيهقي في سننه: "أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب نا العباس محمد بن الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مراسلات سعيد بن المسيب أحسن من مراسلات الحسن. ومراسلات إبراهيم صحيحة، إلا حديث تاجر البحرين، وحديث الضحك في الصلوة. ومرسل الزهري ليس بشيء". إله وأخرج ابن عدي في الكامل عن يحيى ابن معين: قال: مراسيل إبراهيم النخعي صحيحة إلا حديث تاجر البحرين. قال الدارقطني: إبراهيم النخعي هو أعلم الناس بعبد الله وبفتياه. وقد أخذ عن أخواله علقمة والأسود وعبد الرحمن بن يزيد وغيرهم من كبار أصحاب عبدالله. وهو القائل: إذا قلت لك: "قال عبدالله" فهو عن جماعة من أصحابه عنه. وإذا سمعت من رجل واحد سميته. وقال الحافظ أبو سعيد العلائي: هو مكثّر من الإرسال. وجماعة من الأئمة صحح مراسيله. وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود.

عدي عن إبراهيم عن الأسود قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ﴿٣١﴾ يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود. قال: ورأيت إبراهيم والشعبي يفعلان ذلك. قال أبو جعفر: فهذا عمر لم يكن يرفع يديه أيضاً إلا في التكبيرة الأولى في هذا الحديث وهو حديث صحيح، لأن الحسن بن عياش وإن كان هذا الحديث إنما دار عليه فانه ثقة حجة قد ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره، أفترى عمر بن الخطاب خفي عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الركوع والسجود، وعلم ذلك من دونه ﴿٣٢﴾ ومن هو معه يراه يفعل غير ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ثم لا ينكر ذلك عليه. هذا عندنا محال وفعل عمر هذا وترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه على ذلك دليل صحيح أن ذلك هو الحق الذي لا ينبغي لأحد خلافه. وأما ما رَوَاهُ عن أبي هريرة من ذلك فانما هو

﴿٣٠﴾ قوله كان عبدالله إلخ. قال محمد بن الحسن رحمه الله في كتاب الحجج: "أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا حصين عن إبراهيم النخعي عن عبدالله بن مسعود: أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة. ﴿٣١﴾ قوله رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلخ. هذا الأثر أخرجه البيهقي أيضاً في سننه. وقال محمد بن الحسن في كتاب الحجج: "أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن عبدالعزيز بن حكيم قال رأيت عمر يرفع يديه بحذاء أذنيه في أول تكبيرة الافتتاح للصلوة. ولم يرفعهما فيما سوى ذلك. وذكر في موطاه بهذا السند عن ابن عمر رضي الله عنهما. اعترض عليه الحاكم بأن هذه رواية شاذة، لا يقوم بها حجة. ولاتعارض بها الأخبار الصحيحة عن طاؤس بن كيسان عن ابن عمر أن عمر كان يرفع يديه في الركوع، وعند الرفع منه. وروى هذا الحديث سفيان الثوري عن الزبير بن عدي به، ولم يذكر فيه: "لم يعد". ثم رواه الحاكم وعنه البيهقي بسنده عن سفيان عن الزبير بن عدي عن إبراهيم عن الأسود أن عمر كان يرفع يديه في التكبير". إله.

قال الزيلعي: "قال الشيخ: وما ذكره الحاكم فهو من باب ترجيح رواية لا من باب التضعيف. وأما قوله: إن سفيان لم يذكر عن الزبير بن عدي فيه "لم يعد" فضعيف جداً، لأن الذي رواه سفيان في مقدار الرفع. والذي رواه الحسن بن عياش في محل الرفع. ولاتعارض بينهما. ولو كانا في محل واحد، لم تعارض رواية من زاد برواية من ترك. والحسن بن عياش أبو محمد، وهو أخو أبي بكر بن عياش. قال فيه ابن معين: ثقة. هكذا رواه ابن خيثمة عنه. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: الحسن وأخوه أبو بكر بن عياش كلاهما من أهل الصدق والأمانة. وقال ابن معين: كلاهما عندي ثقة.

﴿٣٢﴾ قوله وعلم ذلك من دونه: كوائل بن حجر وابن عمر وغيرهما ممن يروى رفع اليدين. وهذا بعيد. لأن من في الصف الأول لم يره صلى الله عليه وسلم يرفع يديه، فمن هو دونه كيف رآه. ومع ذلك من

من حديث إسماعيل بن عياش عن صالح بن كيسان وهم لا يجعلون إسماعيل ﴿٣٣﴾ فيما روي عن غير الشاميين حجة. فكيف يحتجون على خصمهم بما لو أحتج بمثله عليهم لم يُسَوَّغوه

يروى الرفع لا ينكر على عمر رضي الله تعالى عنه وغيره، ممن لا يرفعون، ويصلون على غير ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم في زعمهم.

﴿٣٣﴾ قوله وهم لا يجعلون إسماعيل إلخ. قال مسلم في خطبة صحيحه: "حدثنا عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي قال أنا زكريا بن عدي قال قال لي أبو إسحق الفزاري: اكتب عن بقية ما روي عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روي عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روي عن معروفين ولا عن غيرهم إله. وروى الترمذي في سننه بهذا السند: خذوا عن بقية ما حدثكم عن الثقات، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدثكم عن الثقات، ولا عن غير الثقات" إله.

وقال في تهذيب التهذيب: "قال يعقوب بن سفيان: تكلم قوم في إسماعيل. وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام. وأكثر ما قالوا يقرب عن ثقات المدنيين والمكيين، وسئل يحيى بن معين عن إسماعيل بن عياش. فقال: ليس به في أهل الشام بأس، والعراقيون يكرهون حديثه. وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه: ثقة فيما روي عن الشاميين. وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم. وقال مضر بن محمد الأسدي عنه: إذا حدث عن الشاميين. وذكر الخبر. فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط. وقال أبو بكر المروزي: سألته يعني أحمد، فحسن روايته عن الشاميين، وقال: هو فيهم أحسن حالا مما روي عن المدنيين وغيرهم. وقال أبو داود عنه: ما حدث عن مشائخهم. قلت: الشاميين قال نعم. فأما ما حدث عن غيرهم، فعنده من أكبر. وفي المصنف يعني مصنف إسماعيل: أحاديث مضطربة. وقال محمد بن عثمان ابن أبي شيبة عن علي بن المديني: كان يوثق فيما روي عن أصحابه أهل الشام، فأما ما روي عن غير أهل الشام، ففيه ضعف. وقال الفلاس: نحو ذلك. وقال أيضا: كان عبد الرحمن لا يحدث عنه. وقال عبدالله بن علي بن المديني عن أبيه: ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل. لو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق. وحدثنا عنه عبد الرحمن قديما، وتركه. وقال دحيم: إسماعيل في الشاميين غاية. وخلط عن المدنيين. وكذا قال البخاري والدولابي ويعقوب بن شيبة. وقال ابن عدي: إذا روي عن الحجازيين فلا يخلو من غلط، إما يكون حديثا برأسه، أو مرسلا يرسله، أو موقوفا يرفعه. وحديثه عن الشاميين إذا روي عنه ثقة، فهو مستقيم. وقال وكيع: أخذ مني أطرافا لإسماعيل بن أبي خالد. فرأيت يخلط في أخذه. وقال الجوزجاني: سألت أبا مسهر عن إسماعيل بن عياش وبقية، فقال: كل منهما كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثهم عن الثقات، فهو ثقة. وقال الجوزجاني: أما إسماعيل فما أشبه حديثه بثياب نيسابور، يرقم على الثوب المائة، وأقل، وشراءه دون عشرة. وكان أروى الناس عن الكذابين. وهو في حديث

إياه وأما حديث أنس ^(٣٤) بن مالك فهم يزعمون أنه خطأ وأنه لم يرفعه أحد إلا عبد الوهاب الثقفي ^(٣٥) خاصة والحفاظ يوقفونه على أنس وأما حديث عبد الحميد ^(٣٦) بن جعفر فأنهم يضعفون عبد الحميد فلا يقيمون به حجة. فكيف يحتجون به في مثل هذا ومع ذلك فإن محمد بن عمرو بن عطاء لم يسمع ذلك الحديث من أبي حميد ولا ممن ذكر معه في ذلك الحديث بينهما رجل مجهول قد ذكر ذلك عطاء بن خالد عنه عن رجل، وأنا ذاكر ذلك في باب الجلوس في الصلاة إن شاء الله تعالى. وحديث أبي عاصم عن عبد الحميد هذا ففيه: فقالوا جميعاً صدقت، فليس يقول ذلك أحد غير أبي عاصم. حدثنا علي بن شيبه قال ثنا يحيى بن يحيى قال ثنا هشيم ح وحدثنا ابن أبي عمران قال ثنا القواريري قال ثنا يحيى بن سعيد قال ثنا عبد الحميد فذكره باسناد، ولم يقلوا: فقالوا

الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم. وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن إسماعيل بن عياش قط. وقال ابن خزيمة: لا يحتج به. وقال ابن المبارك: لا استحل حديثه. وضعف روايته عن غير الشاميين أيضاً. وقال الحاكم: هو مع جلالة إذا انفرد بحديث لم يقبل منه، لسوء حفظه. وروي عن علي بن حجر أنه قال: ابن عياش حجة، لولا كثرة وهمه. وقال ابن حبان: كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثهم، فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحدثاته أتى به على جهته. وما حفظ على الكبير من حديث الغرباء خلط فيه. وأدخل الإسناد في الإسناد، وألرق المتن بالمتن، وهو لا يعلم. فمن كان هذا نعتة، حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن حد الاحتجاج به.

^(٣٤) قوله وأما حديث أنس إلخ. حديث أنس هذا لم يذكره الطحاوي رحمه الله في هذا الباب. ولعله ذكره، لكنه سقط من النسخ. وهذا الحديث ذكره ابن ماجة في سننه. قال حدثنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب ثنا حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة، وإذا ركع. وقال الدارقطني: لم يروه عن حميد مرفوعاً غير عبد الوهاب. والصواب من فعل أنس.

^(٣٥) قوله عبد الوهاب الثقفي: هو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي أبو محمد البصري، عده ابن مهدي في من كان يحدث عن كتب الناس. ولا يحفظ ذلك الحفظ. قال الدوري عن ابن معين: اختلط بآخره. وقال عقبه بن مكرم: اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين. وقال محمد بن سعد: كان ثقة، وفيه ضعف. وقال عمرو بن علي: اختلط، حتى كان لا يعقل، وسمعه وهو مختلط. يقول: حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان باختلاط شديد.

^(٣٦) قوله وأما حديث عبد الحميد بن جعفر إلخ. قال العيني: "فإن احتج الخصم بحديث أبي حميد

جميعاً صدقت. وهكذا رواه غير عبد الحميد وقد ذكرنا في باب الجلوس في الصلوة فما نرى كشف هذه الآثار يوجب لما وقف على حقائقها وكشف مخارجها إلا ترك الرفع في الركوع. فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار. قال أبو جعفر فما أردت بشئ من ذلك تضعيف أحد من أهل العلم، وما هكذا مذهبي، ولكني أردت بيان ظلم الخصم لنا وأما وجه هذا الباب من طريق النظر^{٣٧٦} فإنهم قد أجمعوا أن التكبيرة الأولى معها رفع والتكبيرة بين السجدين لا رفع معها واختلفوا في تكبيرة النهوض وتكبيرة الركوع، فقال قوم: حكمهما

الساعدي، فجوابه أن أبا داود قد أخرجه من وجوه كثيرة. أحدها: عن أحمد بن حنبل. وليس فيه ذكر رفع اليدين عند الركوع. والطريق الذي فيه ذلك، فهو عن عبد الحميد بن جعفر، فهو ضعيف. قالوا إنه مطعون في حديثه، فكيف يحتجون به على الخصم. فإن قلت: هو من رجال مسلم؟ قلت: لا يلزم من ذلك أن لا يكون ضعيفاً عند غيره. ولئن سلمنا ذلك، فالحديث معلول بجهة أخرى. وهو أن محمد بن عمرو بن عطاء لم يسمع هذا الحديث من أبي حميد، ولا ممن ذكر معه في هذا الحديث، مثل أبي قتادة وغيره، فإنه توفي في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك. وكانت خلافته في سنة خمس وعشرين ومائة. ولهذا قال ابن حزم: ولعل عبد الحميد بن جعفر وهم فيه، يعني في روايته عن محمد بن عمرو بن عطاء. فإن قال الخصم: قال البيهقي في المعرفة: حكم البخاري في تاريخه بأنه سمع أبا حميد. قلنا القائل بأنه لم يسمع من أبي حميد هو الشعبي. وهو حجة في هذا الباب. إهـ. (عمدة القاري ٢٧٣/٥) ﴿٣٧٦﴾ قوله وأما وجه هذا الباب من طريق النظر إلخ. اعترض عليه ابن حجر بقوله: "هو عجيب. فإن القياس في مقابلة النص فاسد، على أنهم لم يجمعوا على ترك الرفع بين السجدين. كما زعم، بل ذهب جماعة إلى مشروعيته".

أقول: هذا وهم نشأ من عدم فهمه كلام الطحاوي. فإن غرضه أن عند تعارض السنن يصار إلى القياس، كما هو المقرر. وليس هو معارضة النص بالقياس. أو غرضه أن الرفع عند السجود منسوخ عندنا، وعند الخصم. فإما أن يلحق "الرفع عند الركوع" بالمنسوخ، أو بالرفع عند الافتتاح. والظاهر الأول. والمراد بالإجماع اتفاقنا مع الخصم.

وقال في البدائع بعد ذكر أحاديث عدم الرفع: "إن هذه التكبيرة يؤتى بها في حالة الانتقال، فلا يسن رفع اليدين عندها، كتكبيرة السجود. وتأثيره: أن المقصود من رفع اليدين إعلام الأصم الذي خلفه. وإنما يحتاج إلى الأعلام بالرفع في التكبيرات التي يؤتى بها في حالة الإستواء، كتكبيرات الزاوية في العيدين، وتكبير القنوت. فأما فيما يوتى به في حالة الانتقال فلا حاجة إليه. لأن الأصم يرى الانتقال، فلا حاجة إلى رفع اليدين. وما رواه منسوخ. فإنه روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع، ثم ترك ذلك،

حكم تكبيرة الافتتاح وفيهما الرفع كما فيها الرفع، وقال اخرون حكمهما حكم التكبيرة بين السجدين ولارفع فيهما كما لا رفع فيها. وقد رأينا تكبيرة الافتتاح من صلب الصلوة لاتجزى الصلوة إلا باصابتها ورأينا التكبيرة بين السجدين ليست كذلك، لأنه لو تركها تارك لم تفسد عليه صلاته. ورأينا تكبيرة الركوع وتكبيرة النهوض ليستا من صلب الصلوة. لأنه لو تركهما تارك لم تفسد عليه صلاته. وهما من سننها، فلما كانتا من سنة الصلوة كما أن التكبيرة بين السجدين من سنن الصلوة كانتا كهي في أن لا رفع فيهما كما لا رفع فيها. فهذا هو النظر في هذا الباب. وهو قول أبي حنيفة و أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى. ولقد حدثني ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا أبو بكر بن عياش قال ما رأيت فقيها قط يفعله، يرفع يديه في غير التكبيرة الاولى.

بدليل ما روى ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفعناه، وترك فتركناه، دل عليه أن مدار حديث الرفع على علي وابن عمر وعاصم بن كليب رضي الله عنهم. قال: صليت خلف علي ستين، فكان لا يرفع يديه إلا في تكبيرة الافتتاح. ومجاهد قال: صليت خلف عبد الله بن عمر ستين، فكان لا يرفع يديه إلا في تكبيرة الافتتاح. فدل عملهما على خلاف ما روي، على معرفتهما انتساخ ذلك، على أن ترك الرفع عند تعارض الأخبار أولى. لأنه لو ثبت الرفع لارتبوا درجته على السنة. ولو لم يثبت كان بدعة، وترك البدعة أولى من إتيان السنة. ولئن ترك الرفع مع ثبوته لا يوجب فساد الصلوة. والتحصيل مع عدم الثبوت يوجب فساد الصلوة. لأنه اشتغال بعمل ليس من أعمال الصلوة، باليدين جميعا. وهو تفسير العمل الكثير“ إهـ.

وقال المحقق في فتح القدير بعد ذكر أدلة الطرفين: ”أنه يترجح ما صرنا إليه بأنه قد علم أنه كانت أقوال مباحة في الصلوة، وأفعال من جنس هذا الرفع. وقد علم نسخها، فلا يبعد أن يكون هو أيضا مشمولاً بالنسخ، خصوصا وقد ثبت ما يعارضه ثبوت لا مردله، بخلاف عدمه، فإنه لا يتطرق إليه احتمال عدم الشرعية، لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك، بل من جنس سكون، الذي هو طريق ما أجمع على طلبه في الصلوة، أعني الخشوع. وكذا بأفضلية الرواة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاله أبو حنيفة للأوزاعي“ إهـ.

باب التطبيق في الركوع

حدثنا علي بن شيبة قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال أنا إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة والأسود أنهما دخلا على عبدالله ^(١) فقال: أ صلى هؤلاء خلفكم؟ ^(٢) فقالا نعم، ^(٣) فقام بينهما ^(٤) وجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ثم ركعنا فوضعنا أيدينا على ركبتنا فضرب أيدينا فطبق بيديه فجعلهما بين فخذه، فلما صلى قال: هكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم. ^(٥) حدثنا علي قال ثنا عبيد الله قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة والأسود أنهما كانا مع عبدالله، ثم ذكر نحوه. حدثنا فهد قال ثنا عمر ابن حفص قال ثنا أبي قال ثنا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن الأسود قال دخلت أنا وعلقمة على عبدالله فقال: أ صلى هؤلاء خلفكم؟ فقلنا نعم، قال: فصلوا فصلى بنا فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة، فقمنا خلفه فقمنا فقام أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فلما ركع وضع يديه بين رجليه وحنى، قال وضرب يدي على ركبتني وقال هكذا وأشار بيده

باب التطبيق في الركوع

^(١) قوله إنهما دخلا على عبدالله إلخ. هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه بطريق محمد بن العلاء الهمداني عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم. وبطريق منجاب بن الحارث التميمي عن ابن مسهر. وبطريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير. وبطريق محمد بن رافع عن يحيى بن آدم عن مفضل. كلهم عن الأعمش. وبطريق عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي قال: "أخبرنا عبدالله بن موسى عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم". وأخرجه النسائي وابن ماجة والبيهقي في السنن.

^(٢) قوله أ صلى هؤلاء خلفكم: يعني الأمير والتابعين له.

^(٣) قوله فقال نعم: وفي رواية مسلم عن محمد بن العلاء الهمداني، فقلنا لا. ويمكن الجمع بينهما بأن النفي يتعلق بصلوة العصر، والإثبات بصلوة الظهر. ويحتمل أن تكون قصتان.

^(٤) قوله فقام بينهما. يستفاد منه أن الإمام يتوسط بين الإثنين، وهذا هو مذهب ابن مسعود وأصحابه. وأما الجمهور فقالوا: إن الإمام يتقدم على الإثنين فما فوقهما. وسيجيئ لهذا زيادة تحقيق في باب إن شاء الله تعالى.

^(٥) قوله هكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن عبد البر: "لا يصح رفعه، والصحيح عندهما الوقف على ابن مسعود رضي الله عنه". وقال النووي في الخلاصة: "الثابت في صحيح مسلم أن ابن

فلما صلى قال: إذا كنتم ثلاثة فصلوا جميعا، وإذا كنتم أكثر من ذلك فقدموا أحداكم فاذا ركع أحدكم فليقل هكذا وطبق يديه ثم ليفرش ذراعيه بين فخذه، فكاني أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال أبو جعفر: فذهب قوم ﴿٦٦﴾ إلى هذا واحتجوا بهذا الحديث وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٦٧﴾، فقالوا بل ينبغي له إذا ركع أن يضع يديه على ركبتيه، شبه القابض عليهما ويفرق بين أصابعه. واحتجوا في ذلك بما حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا بشر بن عمر وحبان بن هلال قالانا ثنا شعبة قال أخبرني أبو حصين عن أبي عبد الرحمن قال قال عمر: أمسوا ﴿٦٨﴾ فقد سنت لكم الركب. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عفان قال ثنا همام قال ثنا عطاء بن السائب قال ثنا سالم البراد قال وكان عندي أوثق من

مسعود فعل ذلك، فلم يقل: هكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله. وهما قد ذهلا، فإن مسلما أخرجه من ثلث طرق، لم يرفعه في الأوليين. ورفعه في الثالثة. وقال: هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم.

﴿٦٦﴾ قوله فذهب قوم إلى هذا: وإليه ذهب ابن مسعود رضي الله عنه. وبعض أصحابه. وهم يقولون: إن السنة في الركوع التطبيق. وهو: أن يضم إحدى اليدين مع الأخرى، ويدخل أصابع إحدى يديه في أصابع يده الأخرى، ثم يخفيهما بين الفخذين.

﴿٦٧﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون: وهم الجمهور. قال الترمذي بعد ذكر حديث عمر رضي الله تعالى عنه: "إن الركب سنت لكم، فخذوا بالركب. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعين، ومن بعدهم. لا اختلاف بينهم في ذلك، إلا ما روي عن ابن مسعود، وبعض أصحابه، أنهم كانوا يطبقون. والتطبيق منسوخ عند أهل العلم" إهـ.

﴿٨٦﴾ قوله أمسوا. قال المحدث السورتي: أمسوا أي: أمكنوا أيديكم، من مس الركب. كذا وجدته في بعض الهوامش إهـ. قال العيني: "هو أمر من الإمساس. والمعنى: أمسوا أيديكم ركبتكم، فقد سنت لكم الركب، يعني سن إمساسها، والأخذ بها. وصورة الأخذ قد ذكرناها عن قريب. وفي المغني لابن القدامة: "قال أحمد: ينبغي له إذا ركع أن يلقم راحتيه ركبتيه، ويفرق بين أصابعه، ويعتمد على ضبعيه وساعديه، ويسوى ظهره، ولا يرفع رأسه". وروى هذا الحديث الترمذي عن عمر رضي الله عنه، ولفظه: "إن الركب سنت لكم، فخذوا بالركب إهـ. ورواه البيهقي أيضا بلفظ: "كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أفخاذنا، فقال عمر: إن من السنة الأخذ بالركب". وهذا حكمه حكم الرفع، لأن الصحابي إذا قال: "السنة كذا، أو سن كذا" كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ولا سيما إذا قاله مثل عمر رضي الله عنه. كذا قاله ابن حجر. وقال محمد بن الحسن رحمه الله في آثاره: "أخبرنا أبو حنيفة

نفسی قال قال لنا أبو مسعود البدری ألا أریکم؟ ﴿٩٦﴾ صلوة رسول الله صلی الله علیه وسلم؟ فذكر حدیثا طویلا، قال: ثم ركع فوضع كفيه علی ركبتيه وفصلت أصابعه علی ساقیه. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر العقدي قال ثنا فليح بن سليمان عن عباس بن سهل قال: اجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فيما يظن ابن مرزوق، فذكروا صلوة رسول الله صلی الله علیه وسلم فقال أبو حميد: ﴿٩٧﴾ أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلی الله علیه وسلم، كان إذا ركع وضع يديه علی ركبتيه كأنه قابض

عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس والأسود بن يزيد قالا: كنا عند ابن مسعود إذا حضرت الصلوة فقام يصلي، فقمنا خلفه، فأقام أحدنا عن يمينه والآخر عن يساره، ثم قام بيننا، فلما فرغ، قال: "هكذا اصنعوا إذا كنتم ثلثة". وكان إذا ركع طبق، وصلى بغير أذان ولا إقامة. قال يجرى إقامة الناس حولنا. قال محمد ولسنا نأخذ بقول ابن مسعود رضي الله عنه في الثلثة، ولكننا نقول إذا كانوا ثلثة تقدمهم إمامهم وصلى الباقيان خلفه. ولسنا نأخذ أيضا بقوله في التطبيق، كان يطبق بين يديه إذا ركع، ثم يجعلهما بين ركبتيه. ولكننا نرى أن يضع الرجل راحتيه علی ركبتيه، ويفرج بين أصابعه تحت الركبتين. وأما بغير أذان ولا إقامة فذلك يجزي. والأذان والإقامة أفضل. وإن أقام الصلوة، ولم يؤذن، فذلك أفضل من الترك للإقامة. لأن القوم صلوا جماعة. وهو قول أبي حنيفة. قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعلهما خلفه، وصلى بين أيديهما. وكان يجعل كفيه علی ركبتيه. فقال إبراهيم: صنع عمر رضي الله عنه أحب إليّ. قال محمد: "وبه نأخذ. وهو أحب إلينا من صنع ابن مسعود رضي الله عنه. وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه".

﴿٩٨﴾ قوله ألا أريكم إلخ. حديث أبي مسعود هذا أخرجه أبو داود والنسائي والدارمي والحاكم والبيهقي. ولفظه لأبي داود: "قال سالم البراد: أتينا عقبة بن عمرو الأنصاري أبا مسعود، فقلنا له: حدثنا عن صلوة رسول الله صلی الله علیه وسلم، فقام بين أيدينا في المسجد، فكبر، فلما ركع وضع يديه علی ركبتيه، وجعل أصابعه أسفل من ذلك، وجافى بين مرفقيه حتى استقر كل شيء منه، ثم قال سمع الله لمن حمده، فقام، حتى استقر كل شيء منه، ثم كبر وسجد ووضع كفيه علی الأرض، ثم جافى بين مرفقيه حتى استقر كل شيء منه، ثم رفع رأسه، فجلس حتى استقر كل شيء منه، ففعل مثل ذلك أيضا، ثم صلى أربع ركعات مثل هذه الركعة، فصلّى صلوته، ثم قال: هكذا رأينا رسول الله صلی الله علیه وسلم يصلي".

﴿٩٩﴾ قوله فقال أبو حميد إلخ. حديث أبي حميد رواه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والدارمي.

عليهما. ﴿١١﴾ حدثنا أبو بكره قال ثنا عبد الحميد بن جعفر قال ثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة، فذكر مثله. قال: فقالوا جميعا صدقت. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا أبو الأحوص عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع وضع يديه على ركبتيه. حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو زرعة قال أنا حيوة قال سمعت ابن عجلان يحدث عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال إشتكى الناس ﴿١٢﴾ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم التفرج في الصلوة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: استعينوا بالركب. فكانت هذه الآثار معارضة للأثر الأول ومعها من التواتر ما ليس معه، فأردنا أن ننظر هل في شيء من هذه الآثار ما يدل على نسخ أحد الأمرين بصاحبه فاعتبرنا ذلك فاذا أبو بكره قد حدثنا قال ثنا أبو الوليد الطيالسي قال ثنا شعبة عن أبي يعفور قال سمعت مصعب بن سعد يقول صليت إلى جنب ﴿١٣﴾ أبي فجعلت يدي بين ركبتي فضرب يدي فقال يا بني إنا كنا نفعل هذا

﴿١١﴾ قوله كأنه قابض عليهما: وزاد في رواية أبي داود: "وتر يديه". أي: جعلهما كالوتر، من قولك وترت القوس، وأوترتها. شبه يد الراكع إذا مدها قابضا على ركبتيه بالقوس إذا أوترت. قاله الطيبي.

﴿١٢﴾ قوله إشتكى الناس إلخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي. فأبو داود رواه في الرخصة في افتراش اليدين في السجود. ولفظه: "إشتكى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مشقة السجود عليهم، إذا انفرجوا فقال: استعينوا بالركب". والترمذي أخرجه في الاعتماد بالسجود، ثم قال الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه من حديث الليث عن ابن عجلان. وقد روى هذا الحديث سفيان بن عيينة وغير واحد عن سمي عن ابن أبي عياش عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا. وكان رواية هؤلاء أصح من رواية الليث" إهـ. وحاصل ما قال الترمذي أن رواية الليث عن ابن عجلان عن سمي موصولا شاذ، غير معروف، والمعروف رواية سفيان بن عيينة وغيره عن سمي مرسلا، فرواية هؤلاء أصح من رواية الليث. وما قال الترمذي فيه نظر، لأن الطحاوي رحمه الله أخرج هذا الحديث عن حيوة عن ابن عجلان، فلم يتفرد الليث في وصله. لأن "حيوة" هذا هو: حيوة بن شريح، وهو ثقة، ثبت، فقيه، زاهد، فلم يبق فيه شذوذ. فإن قلت: لا دلالة في الحديث على وضع الأيدي بالركب في الركوع. قلت: قوله "استعينوا بالركب" أعم من أن يكون في الركوع أو في السجود. والمعنى: استعينوا بأخذ الأيدي على الركب. فيتم الاستدلال.

فأمرنا ﴿١٤﴾ أن نضرب بالأكف على الركب. حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا أسد قال ثنا أبو عوانة عن أبي يعفور فذكر بإسناده مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا زهير بن معاوية قال ثنا أبو إسحق عن مصعب بن سعد قال صليت مع سعد ﴿١٥﴾ فلما أردت الركوع طبقت فنهاني عنه وقال كنا نفعل حتى نهي عنه ﴿١٦﴾ فقد ثبت بما ذكرنا نسخ التطبيق وإنه كان متقدما لما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من وضع اليدين على الركبتين، ثم

﴿١٣﴾ قوله صليت إلى جنب أبي إلخ. حديث مصعب بن سعد رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحه والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجة والنسائي والبيهقي.

﴿١٤﴾ قوله فأمرنا إلخ. وفي رواية البخاري: "فنهينا عنه. وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب". وقوله: "فنهينا" و"أمرنا" على صيغتي المجهول. وقد علم أن قول الصحابي: "كنا نفعل، وأمرنا، ونهينا" محمول على أنه أمر لله ولرسوله. ونهي من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم. لأن الصحابي إنما يقصد الاحتجاج به لإثبات شرع وتحليل وتحريم، وحكم يوجب كونه مشروعاً. وقد اختلفوا في هذه الصيغ والراجع أن حكمها الرفع لما ذكرنا.

﴿١٥﴾ قوله صليت مع سعد إلخ. وفي رواية الدارمي عن إسرائيل قال مصعب: "كان بنو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أفخاذهم، فصليت إلى جنب أبي، فضرب يدي". الحديث. فأفادت هذه الزيادة أن مستند مصعب بن سعد في فعل ذلك كان فعل بني عبد الله، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم، وابن مسعود رضي الله عنه لم يبلغه النسخ. وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر بإسناد قوي قال: إنما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة، يعني التطبيق. وروى ابن خزيمة عن علقمة عن عبد الله قال: علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة، فلما أراد أن يركع طبق يده بين ركبتيه، فركع، فبلغ ذلك سعداً فقال: صدق أخي، كنا نفعل هذا، ثم أمرنا بهذا. يعني الإمساك بالركب. ومثله روى النسائي عن علقمة، فهذا شاهد قوي لطريق مصعب بن سعد. وروى عبد الرزاق عن معمر ما يوافق قول سعد. أخرجه من وجه آخر عن علقمة والأسود قالوا: صلينا مع عبد الله، فطبق، ثم لقينا عمر، فصلينا معه، فطبقنا، فلما انصرف قال: ذلك شيء كنا نفعله ثم ترك.

﴿١٦﴾ قوله حتى نهي عنه إلخ. استدل به ابن خزيمة على أن التطبيق غير جائز. وفيه نظر لاحتمال حمل النهي على الكراهة. وقد روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال: إذا ركعت فإن شئت قلت هكذا، يعني وضعت يديك على ركبتك. وإن شئت طبقت. وإسناده حسن. وهو ظاهر في أنه كان يرى التخيير، فإما لم يبلغه النهي. وإما حملة على كراهة التنزيه. ويدل على أنه ليس بحرام كون عمر وغيره ممن أنكره لم يأمر من فعله بالإعادة. فتح الباري.

إلتمسنا حكم ذلك ﴿١٧﴾ من طريق النظر كيف هو، فرأينا التطبيق فيه إلتقاء اليدين، و رأينا وضع اليدين على الركبتين فيه تفريقهما فأردنا أن ننظر في حكم أشكال ذلك في الصلوة كيف هو؟ فرأينا السنة جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتجافي في الركوع والسجود، وأجمع المسلمون على ذلك، فكان ذلك من تفريق الأعضاء وكمين قام في الصلوة أمر أن يراوح بين قدميه، وقد روي ذلك عن ابن مسعود، وهو الذي روي التطبيق، فلما رأينا تفريق الأعضاء في هذا بعضها من بعض أولى من إصاق بعضها ببعض واختلفوا في إصاقها وتفريقها في الركوع، كان النظر على ذلك أن يكون ما اختلفوا فيه من ذلك معطوفا على ما أجمعوا عليه منه، فيكون كما كان التفريق فيما ذكرنا أفضل يكون في سائر الأعضاء كذلك. وقد روي التجافي في السجود ﴿١٨﴾ ما قد حدثنا ابن مرزوق قال ثنا

﴿١٧﴾ قوله ثم التمسنا حكم ذلك إلخ. حاصل هذا النظر أن السنة جاءت من النبي صلى الله عليه وسلم بالتجافي في الركوع والسجود. وأن يفرق بين قدميه. وكذلك في السجود بين يديه أيضا. فلما كان تفريق الأعضاء بعضها من بعض أولى من إصاق بعضها ببعض. واختلفوا في التطبيق في الركوع، فمقتضى النظر: أن يلحق ما اختلفوا فيه بما إتفقوا عليه، فثبت نفي التطبيق. واعترض عليه ابن المنير بأن الذي ذكره معارض بالمواضع التي حسن فيها الضم، كوضع اليمنى على اليسرى في حال القيام. قال: وإذا ثبت مشروعية الضم في بعض مقاصد الصلوة بطل ما اعتمده من القياس المذكور. نعم! لو قال إن الذي ذكره ما يقتضي مزية التفريق على التطبيق، لكان له وجه.

أقول: "إنما قاس الإمام الطحاوي رحمه الله تفريق اليدين بعضها من بعض في الركوع على التجافي في الركوع والسجود، وعلى ما أجمع المسلمون على ذلك. وضم اليدين في حالة القيام ليس مما أجمع المسلمون عليه، فلا يعارض به. وإن كان الضم في حال القيام عندنا وعند الجمهور من السنة، لساورد به الأحاديث والآثار، ولأن هذه الحالة حالة الخشوع والتواضع في القيام، بخلاف الإرسال. فإنه لا يظهر منه الخشوع كما يظهر من الضم. وقال ابن حجر في فتح الباري: "وقد وردت الحكمة في إثبات التفريق على التطبيق عن عائشة رضي الله عنها، أورد سيف في الفتوح من رواية مسروق أنه سألها عن ذلك، فأجابت بما محصله: أن التطبيق من صنيع اليهود. وأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه لذلك. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، ثم أمر في آخر الأمر بمخالفتهم" اهـ.

﴿١٨﴾ قوله التجافي في السجود إلخ. التفريق سنة للرجال. والمرأة والخنثى تضمان، لأن المطلوب في حقهما الستر. وبعضهم خيرها بين الانفراج والانضمام. وقال ابن بطال: "وشرعت المجافاة في المرفق

عفان قال ثنا شعبة عن أبي إسحق عن التيمي عن ابن عباس ﴿١٩﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد يرى بياض إبطيه. حدثنا أبو أمية قال ثنا كثير بن هشام وأبو نعيم قالنا ثنا جعفر بن برقان قال حدثني يزيد بن الأصم عن ميمونة ﴿٢٠﴾ زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد جافى حتى يرى من خلفه وضح إبطيه. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا محمد بن الصباح قال ثنا إسماعيل بن زكريا عن جعفر بن برقان وعبد الله بن عبد الله بن الأصم عن يزيد بن الأصم عن ميمونة بنحوه. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا علي بن بحر قال ثنا هشام بن يوسف عن معمر عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله ﴿٢١﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جافى حتى يرى بياض إبطيه أو حتى أرى بياض إبطيه. حدثنا أبو أمية قال ثنا يحيى بن إسحق قال ثنا ابن لهيعة عن عبيد الله بن المغيرة قال حدثني أبو الهيثم قال سمعت أباسعيد يقول كاني أنظر إلى بياض كشحي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ساجد. حدثنا أبو أمية قال ثنا

ليخف على الأرض ولا يثقل عليها. كما روى أبو عبيدة عن عطاء أنه قال خففوا على الأرض. ﴿١٩﴾ قوله عن ابن عباس إلخ. رواه أبو داود عن أبي إسحاق عن التيمي الذي يحدث بالتفسير عن ابن عباس قال: "أتيت النبي صلى الله عليه وسلم من خلفه فرأيت بياض إبطيه وهو مُجَحِّجٌ قد فرج يديه". وهكذا رواه البيهقي في سننه وكلاهما ذكر التيمي. وقال الحاكم في المستدرک: "وقد حدث به زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن أربد التيمي عن البراء عن ابن عباس أخبرناه أبو بكر محمد بن المؤمل ثنا محمد بن الفضل الشعراني ثنا النفيلي ثنا زهير ثنا أبو إسحاق عن التيمي الذي قد يحدث بالتفسير عن ابن عباس، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم من خلفه فرأيت بياض إبطيه وهو مُجَحِّجٌ و فرج يديه، فبين الحاكم أن التيمي هو الأربد". وقال في التقريب: أربدة بسكون الراء بعدها موحدة مكسورة. ويقال أربد التيمي المفسر صدوق من الثالثة. وقال في تهذيب التهذيب: "أربدة، ويقال أربد التيمي راوي التفسير عن ابن عباس. روى عنه أبو إسحاق السبيعي وحده، فيما ذكر غير واحد. قال ابن معين عن أبي أحمد الزبيري: سألت إسرائيل عن اسم التيمي، فقال أربدة. وقال العجلي: تابعي كوفي ثقة. وقال ابن حبان في الثقات أصله من البصرة كان يجالس البراء بن عازب. وقال ابن البرقي: مجهول".

﴿٢٠﴾ قوله عن ميمونة رضي الله عنها إلخ. حديثها أخرجه مسلم عن يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد جافى حتى لو شاءت بهمة بين يديه لمرت، وفي رواية أخرى له إذا سجد خوى يديه تعني جنح حتى يرى وضح إبطيه من وراءه. وفي رواية أخرى له: "كان رسول الله

يحيى الحمانى قال ثنا شريك عن أبي إسحق قال رأيت البراء ^(٢٢) إذا سجد خوى و رفع عجيزته وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل. حدثنا علي بن شيبة قال ثنا أبو صالح قال حدثني يحيى بن أيوب عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن عبد الله بن بحنة ^(٢٣) أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد فرج بين ذراعيه ^(٢٤) وبين جنبيه حتى يرى بياض إبطيه ^(٢٥). حدثنا يونس قال أخبرني عبد الله بن

صلى الله عليه وسلم إذا سجد جافى حتى يرى من خلفه وضح إبطيه. قال وكيع: تعني بياضهما. وهو في مسند أبي يعلى: "أن تمر تحت يديه". ورواه الحاكم في مستدركه، والطبراني في معجمه. وقال فيه "بهيمة" بالياء. ورواه البيهقي في المعرفة، وفي السنن عن الحاكم بسنده. وقال فيه "بهيمة". ورواه ابن ماجة، ولفظه: "كان إذا سجد جافى يديه، فلو أن بهمة أرادت أن تمر بين يديه لمرت". ورواه النسائي وأبوداود.

^(٢١) قوله عن جابر بن عبد الله إلخ. حديثه روى البيهقي في السنن. ولفظه: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد تحافى حتى يرى بياض إبطيه". وأخرجه عبد الرزاق أيضا بلفظ الطحاوي. ^(٢٢) قوله رأيت البراء إلخ. حديث البراء رضي الله عنه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه. ولفظه: "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد جنح". وأخرجه أبوداود ولفظه عن أبي إسحاق قال: "وصف لنا البراء بن عازب فوضع يديه واعتمد على ركبتيه، ورفع عجيزته، وقال: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد". ورواه النسائي ولفظه عن أبي إسحاق قال: "وصف لنا البراء السجود فوضع يديه بالأرض، ورفع عجيزته، وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل". ورواه البيهقي ولفظه: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى جَنَحَ". وقال أبو زكريا العنبري يقول: "جَنَحَ الرجل في صلوته إذا مد ضبعيه وتحافى في الركوع والسجود". وقال العيني: "جَنَحَ بفتح الجيم والخاء المعجمة المشددة إذا فتح عضديه عن جنبيه. ويروى جَنَحَى بالياء وهو أشهر، وهو مثل جنح". وقيل كان إذا صلى جنح، يعني تحول من مكان إلى مكان. وحديث البراء أخرجه مسلم عن أياد بن لقيط عنه قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك".

^(٢٣) قوله عن عبد الله بن بحنة إلخ. بحنة أمه، وإسم أبيه مالك. وحديثه هذا أخرجه البخاري ومسلم والنسائي والبيهقي.

^(٢٤) قوله فرج بين ذراعيه إلخ. أي: نحى كل ذراعيه عن جنبيه. قال القرطبي: "الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود أنه يخف بها إعماده عن وجهه، ولا يتأثر أنفه ولا جبهته، ولا يتأذى بملاقاة الأرض. وقال غيره: هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض مع مغايрте لهيئة

نافع عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أكرم^(٢٦) الكعبي عن أبيه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فنظرت إلى عفرة إبطيه يعني بياض إبطيه وهو ساجد. حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا ابن أبي مريم قال أخبرني نافع بن يزيد قال أخبرني خالد ابن

الكسلان. وقال ناصر الدين بن المنير في الحاشية: الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه. ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كانه عدد. ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه. ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض في سجوده. وهذا ضد ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض، لأن المقصود هناك إظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد“ إهد فتح الباري.

﴿٢٥﴾ قوله يرى بياض إبطيه إلخ. قال ابن حجر: “اختلف في المراد بوصف إبطيه بالبياض، فقيل: لم يكن تحتها شعر، فكانا كلون جسده. ثم قيل: لم يكن تحت إبطيه شعر، البتة. وقيل: كان لدوام تعهده له لا يبقى فيه شعر. ووقع في بعض الروايات عفرة إبطيه. ولاتنافي بينهما، لأن الأعفر ما بياضه ليس بالناصع. وهذا شأن المغابن، يكون لونها في البياض دون لون بقية الجسد“.

قال العلامة القاري في المرقاة: “قال ابن حجر: أخذ الطبراني وغيره من الشافعية من هذا الحديث، وحديث أنس المتفق عليه أنه عليه السلام كان يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه: أن من خصائصه عليه السلام بياض إبطيه حقيقة. قال القرطبي: وكان لا شعر عليه. واعترض على ذلك الحافظ العراقي في شرح تقريب الأسانيد بأنه لم يثبت، بل لم يرد في كتاب معتمد. والخصائص لا تثبت بالاحتمال. ولا يلزم من ذكر أنس وغيره بياض إبطيه أن لا يكون له شعر، فإنه إذا نتف بقي المكان أبيض. وإن بقي فيه آثار الشعر. ولذلك ورد في حديث أخرجه جمع، وحسنه الترمذي: كنت أنظر إلى عفرة إبطيه إذا سجد. والعفرة بياض ليس بالناصع، كلون عفرة الأرض، أي وجهها. وهو يدل على أن آثار الشعر هو الذي جعل المحل أعفر، إذ لو خلا عنه جملة لم يكن أعفر. نعم الذي نعتقد فيه عليه السلام أنه لم يكن لإبطيه رائحة كريهة، بل كان نظيفا طيب الرائحة كما ذكر في الصحيح “إهد. ووجود الشعر مع عدم الرائحة أبلغ في الكرامة كما لا يخفى إهد.

أقول: هذا الكلام في أنه هل كان في إبطيه شعر أم لا. وأما بياض إبطيه فليس فيه كلام، بل هو ثابت بأحاديث كثيرة، لا مجال لإنكارها. وهو من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم، لأن لون آباط سائر الناس يخالف لون الجسد إلى السواد بخلاف إبطيه صلى الله تعالى عليه وسلم. قال العيني: “وزعم أبو نعيم في دلائل النبوة أن بياض إبطيه صلى الله تعالى عليه وسلم من علامات نبوته“.

﴿٢٦﴾ قوله عن عبيد الله بن عبد الله بن أكرم إلخ. هذا الحديث أخرجه الترمذي عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أكرم الخزاعي عن أبيه. ولفظه: “قال كنت مع أبي بالقاع من نمرة، فمرت ركبة، فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يصلي، قال: فكنت أنظر إلى عفرة إبطيه إذا سجد، وأرى

يزيد عن عبيد الله بن المغيرة عن أبي الهيثم عن أبي هريرة (٢٧٦) أنه قال: كاني أنظر إلى بياض كشحي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ساجد. حدثنا محمد بن علي بن داود قال ثنا أبو نعيم وعفان قال حدثنا عباد بن راشد قال ثنا الحسن قال حدثني أحمد (٢٨٨) صاحب

بياضه. ثم قال الترمذي: "حديث عبد الله بن أكرم حديث حسن، لانعرفه إلا من حديث داود بن قيس. ولا يعرف لعبد الله بن أكرم عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث. والعمل عليه عند أهل العلم". وروى النسائي عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أكرم عن أبيه قال: "صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكنت أرى عفرة إبطينة إذا سجد". وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد والطبراني وأبو نعيم، وألفاظهم: كنت مع أبي بالقاع من نمرة فمر بنا ركب فأناخوا بناحية الطريق، فقال أي بني! كن في بهمك حتى آتي هؤلاء القوم، فخرج وخرجت معه، حتى دنا ودنوت، فأقيمت الصلوة فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم، فصلى وصليت معه، فكنت أنظر إلى عفرتي إبطينة رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما سجد". وروى مثله ابن ماجة عن داود بن قيس عن عبد الله بن عبيد الله بن أكرم الخزاعي عن أبيه. ثم قال ابن ماجة: قال أبو بكر بن أبي شيبة: يقول الناس: عبيد الله بن عبد الله إه. وهكذا رواه البيهقي في سننه ثم قال: قال يعقوب هكذا. قال من نمرة. والصحيح: ثمرة. أخطأ فيه كما أخطأ فيه ابن المبارك أيضا. وفي الجوهر النقي: "رأيت في حاشية هذا الكتاب قال ابن الصلاح: القاع: الأرض المستوية. ونمرة: بفتح النون وكسر الميم موضع عند عرفة، وموضع آخر بقديد. وكان الذي أخطأ فيه قاله بالثاء المثلثة، إلا أن البيهقي قال في كتاب معرفة السنن: كان يعقوب بن سفيان يذهب إلى أن الصحيح "ثمرة" بالثاء. قال ابن الصلاح ينبغي أن يكون على هذا بكسر الميم أيضا، وكأنها الثمرة التي هي عبارة عن هضبة لشق الطائف مما يلي السراة". إه. فعلم من هذه الروايات أن في عبارة الطحاوي سقط ذكر عن أبيه. لأن عبيد الله بن عبد الله بن أكرم ليس من الصحابة، بل أبوه وجده صحابيَان. وهو تابعي. قال في التقريب: "عبيد الله بن عبد الله بن أكرم الخزاعي حجازي ثقة من الثالثة".

(٢٧٦) قوله عن أبي هريرة إلخ. روى الحاكم في المستدرک: عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم عن عمه يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد رُوي وضح إبطينة". قال الحاكم: "هذا الحديث صحيح على شرطهما. ولم يخرجاه". وروى النسائي عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة قال: "لو كنت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبصرت إبطينة". قال أبو مجلز: "كانه قال ذلك لأنه في صلوة".

أقول: ومعناه عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم يفرج يديه عن جنبه غاية التفريح حتى لو كان أحد بين يديه لأبصر إبطينة فكيف بمن خلفه.

(٢٨٨) قوله حدثني أحمد إلخ. حديثه رواه مسلم عن عباد بن راشد قال حدثنا الحسن حدثنا أحمد بن

النبي صلى الله عليه وسلم قال إن كنا لناوى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما يجافي يديه عن جنبه ﴿٢٩﴾ إذا سجد. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم وأبو عامر عن عباد بن ميسرة عن الحسن قال أخبرني أحمر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. فلما كانت السنة ﴿٣٠﴾ فيما ذكرنا تفريق الأعضاء لا إلصاقها كانت فيما ذكرنا أيضا كذلك. فثبت بثبوت النسخ الذي ذكرنا وبالنسخ الذي وصفنا إنتفاء التطبيق وجوب وضع اليدين على الركبتين. وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

جزء صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد جافى عضديه عن جنبه حتى ناوى له. ورواه ابن ماجة وأحمد في مسنده والبيهقي في سننه. ﴿٢٩﴾ قوله يجافي يديه عن جنبه: أى يباعد يديه عن جنبه، ويرفعهما عنهما. ويجافي من الجفاء، وهو البعد عن الشيء. يقال جفى السرج عن ظهر الفرس وأجفيته أنا، إذا رفعته. ويجافي جنبه عن الفراش أى يباعد. قال تعالى: {تَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ} أى تباعد ويجافي بمعنى يجفى. وليست المفاعلة ههنا على بابها كما في قوله تعالى: {وَسَارِعُوا} أى إسرعوا. ﴿٣٠﴾ قوله فلما كانت السنة فيما ذكرنا إلخ. أشار المصنف رحمه الله أن التفريق في السجود سنة للرجال، لأنه ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم أنه كان يجافي في السجود. وهذا هو الحق عندنا خلافا لمن قال بالوجوب.

وقال ابن حجر بعد ذكر بعض هذه الأحاديث مع حديث البراء: إذا سجدت فضع كفيك وأرفع مرفقيك: أن ظاهر هذه الأحاديث وجوب التفريق المذكور، لكن أخرج أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب. وهو حديث أبي هريرة: شكى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا، فقال: إستعينوا بالركب. وترجم له الرخصة في ذلك، أى في ترك التفريق. قال ابن العجلان أحد رواة: وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعياء. وقد أخرج الترمذي الحديث المذكور. ولم يقع في روايته "إذا انفرجوا" فترجم له: ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود، فجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالبا للقيام. واللفظ محتمل ما قال، لكن الزيادة التي أخرجها أبو داود تعين المراد إهـ.

أقول: لعل في نسخة الترمذي الموجودة عند ابن حجر ليست هذه الزيادة. والنسخ الموجودة عندنا فيها هذه الزيادة. والترجمة التي في نسخ الترمذي: باب ماجاء في الاعتماد في السجود. وليس فيها ما ذكره ابن حجر. وأما الطحاوي رحمه الله تعالى فاستدل بهذا الحديث على أخذ الركب في الركوع. واللفظ محتمل لما قال. والله تعالى أعلم.

باب مقدار الركوع والسجود الذي لا يجزي أقل منه

حدثنا ربيع المودن قال ثنا خالد بن عبد الرحمن قال ثنا ابن أبي ذئب عن إسحق بن يزيد عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا قال أحدكم في ركوعه ﴿١﴾ "سبحان ربي العظيم" ثلاثا فقد تم ركوعه ﴿٢﴾، وذلك أدناه وإذا قال في سجوده

باب مقدار الركوع والسجود الذي لا يجزي أقل منه

﴿١﴾ قوله إذا قال أحدكم في ركوعه إلخ. أخرج هذا الحديث أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي. وقال الترمذي: "حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل. عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود. والعمل على هذا عند أهل العلم، يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسبيحات. وروي عن ابن المبارك أنه قال استحب للإمام أن يسبح خمس تسبيحات لكي يدرك من خلفه ثلث تسبيحات. وهكذا قال إسحق بن إبراهيم. وقال أبو داود: هذا الحديث مرسل. عون لم يدرك عبد الله".

﴿٢﴾ قوله فقد تم ركوعه وذلك أدناه: أي أدنى تمام ركوعه. قال العلامة القاري: "قال ابن الملك أي أدنى الكمال في العدد. وأكمله سبع مرات، والأوسط خمس مرات". وفي شرح المنية: وركنية الركوع والسجود بأدنى ما يطلق عليه اسمهما. وذكر في شرح الأسبيجاني: أنه إن لم يقل ثلث تسبيحات أو لم يمكث مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وسجوده. وهذا قول شاذ. كقول أبي مطيع البلخي بفرضية التسبيحات الثلاث في الركوع والسجود، حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده "إهـ". وهذا فاسد لأن الأمر تعلق بفعل الركوع والسجود مطلقا عن شرط التسبيح، فلا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد. فقلنا بالجواز مع كون التسبيح سنة، عملا بالدليلين بقدر الإمكان. كذا في البدائع. قال في البحر: "وقد بحث فيه العلامة ابن الحاج الحلبي بأنه لا يتعين العمل بالدليلين في جعل التسبيح سنة، بل يكون ذلك أيضا في لجعله واجبا. والمواظبة الظاهرة من حاله صلى الله عليه وسلم، والأمر به متظافران على الوجوب. فينبغي إذا تركه سهوا أن يجب السجود. وإذا تركه عمدا يومر بالإعادة. ونقل ابن هبيرة وغيره: أنه مرة واحدة في كل منهما. والتسميع والتحميد وسؤال المغفرة بين السجودتين والتكبيرات واجب في الرواية المشهورة عن أحمد، إلا أنه إن ترك شيئا منها عمدا بطلت صلواته، وسهوا لا، ويسجد للسهو "إهـ". وقد يقال إنما لم يكن واجبا عندنا لوجود الصارف، وهو أنه عليه الصلوة والسلام لم يذكره للأعرابي حين علمه. ولو كان واجبا لذكره له. والمواظبة لم تنقل صريحا، فلهذا كان الأمر للاستحباب، كما صرح به غير واحد من المشائخ. واختلف في معنى قوله: "وذلك أدناه" فقيل: أدنى كمال السنة. وقيل: أدنى كمال التسبيح. وقيل: أدنى القول المستنون. والأول أوجه. وعلى كل، فالزيادة على الثلاث

”سبحان ربي الأعلى“ ثلثا فقد تم سجوده، وذلك أدناه. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عامر قال ثنا ابن أبي ذئب فذكر بأسناده مثله. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٣﴾ إلى هذا، فقالوا مقدار الركوع والسجود الذي لا يجزي أقل منه هذا، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث. وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٤﴾ فقالوا مقدار الركوع ﴿٥﴾ أن يركع حتى يستوي رакعاً ومقدار السجود أن يسجد حتى يطمئن ساجداً ﴿٦﴾، فهذا مقدار الركوع والسجود الذي لا بد منه. واحتجوا في ذلك ﴿٧﴾ بما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا يحيى بن صالح الوحاظي

فضل. ويستحب أن يختم على وتر، خمس أو سبع أو تسع، لحديث الصحيحين: إن الله وتر يحب الوتر. ولا ينبغي للإمام أن يطيل على وجه يمل القوم، لأنه سبب للتفكير، وأنه مكروه“ إـهـ.

﴿٣﴾ قوله فذهب قوم إلى هذا: قال العيني: ”أراد به إسحق وداود وأحمد في رواية مشهورة. وسائر الظاهرية فإنهم قالوا مقدار الركوع والسجود الذي لا يجزي أقل منه هو المقدار الذي يقول فيه: ”سبحان ربي العظيم، سبحان ربي الأعلى“ كل واحد ثلث مرات“.

﴿٤﴾ قوله خالفهم في ذلك آخرون: أراد بهم الثوري والأوزاعي وأبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً ومالكا والشافعي وعبدالله بن وهب وأحمد في رواية.

﴿٥﴾ قوله فقالوا مقدار الركوع أن يركع إلخ. لأن الركوع هو الانحناء. والسجود هو الانخفاض لغة. فتعلق الركبة بأدنى منهما. وأيضاً قوله تعالى: {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} أمر بالركوع والسجود وهما لفظان خاصان يراد بهما الانحناء والانخفاض، فيتأدى ذلك بأدنى ما يطلق عليه ذلك.

﴿٦﴾ قوله حتى يطمئن ساجداً إلخ. أعلم أن تعديل الأركان وهو تسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله. وأدناه مقدار تسيبحة واجب على تخريج الكرخي. وهو الصحيح، كما في شرح المنية. وسنة على تخريج الجرجاني. وفرض على مانقله الطحاوي عن الثلاثة. والذي نقله الجهم الغفير: أنه واجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، فرض عند أبي يوسف رحمه الله. فالذين قالوا: إنه فرض، استدلوا بالحديث الآتي في هذا الباب. وبما أخرجه أصحاب السنن الأربعة مرفوعاً لا تجزئ صلوة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود. ولهما قوله تعالى: {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} واللفظان خاصان معلوم معناهما، فلا تجوز الزيادة عليهما بخبر الواحد، لأنه لا يصلح ناسخاً للكتاب. ويصلح مكملًا، فيحمل أمره بالإعادة والطمأنينة على الوجوب، ونفيه للصلوة على نفي كمالها، كنفي الأجزاء في الحديث الثاني على نفي الأجزاء الكامل، كذا في البدائع، وسيأتي تقريره.

﴿٧﴾ قوله واحتجوا في ذلك إلخ. وجه الاحتجاج بهذا الحديث على ما ذكره صاحب البدائع من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه أمره بالإعادة. والإعادة لا تجب إلا عند فساد الصلوة. وفساده لفوات الركن. والثاني:

قال ثنا سليمان بن بلال قال حدثني شريك بن أبي نمر عن علي بن يحيى عن عمه رفاعة **﴿٨٦﴾** بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان جالسا في المسجد فدخل رجل **﴿٨٧﴾** فصلى **﴿٨٨﴾** و

أنه نفى كون المؤدى صلوة بقوله: فإنك لم تصل. والثالث: أنه أمره بالطمانينة. ومطلق الأمر للفرضية. فهذا الحديث يثبت أن الطمانينة في الركوع والسجود فرض. وأما التسبيحات فهن زيادة على هذا القدر، فلم تكن فرضا. وهذا هو مذهب أئمتنا الثلاثة رحمهم الله على ما قاله الطحاوي رحمه الله. وأما من قال من المشائخ إن الطمانينة واجبة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لأبي يوسف رحمه الله، فاحتجوا لنفي الفرضية بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} أمر بمطلق الركوع والسجود. البركوع في اللغة: هو الانحناء والميل، يقال: ركعت النخلة، إذا مالت إلى الأرض. والسجود: هو التطاطؤ والخفض، يقال: سجدت النخلة إذا تطاطأت، وسجدت الناقة، إذا وضعت جرائها على الأرض وخفضت رأسها للرعي. فإذا أتى بأصل الإنحناء والوضع فقد إمتثل لإتيانه بما ينطلق عليه الاسم، فأما الطمانينة فدوام على أصل الفعل. والأمر بالفعل لا يقتضي الدوام. وأما حديث الأعرابي، فهو من الآحاد، فلا يصلح ناسخا للكتاب، ولكن يصلح مكملا، فيحمل أمره بالاعتدال على الوجوب. ونفيه الصلوة على نفي الكمال، وتمكن النقصان الفاحش الذي يوجب عذمها من وجه. وأمره بالإعادة على الوجوب، جبرا للنقصان، أو على الزجر عن المعاودة، مثله كالأمر بكسر دنان الخمر عند نزول تحريمها تكميلا للفرض. على أن الحديث حجة عليه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم مكن الأعرابي من المضي في الصلوة في جميع المرات. ولم يأمره بالقطع حتى أتم. ولو كان عذمها مفسداً لفست بأول ركعة، وبعد الفساد لا يحل المضي في الصلوة. وتقريره عليه السلام من الأدلة الشرعية، فلو لم تكن تلك الصلوة جائزة لكان الاشتغال بها عبثا، فينبغي أن لا يمكنه منه. وأيضا جاء في الحديث: "فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك. وما انتقصت من ذلك فإنما تنقص من صلواتك" فقد سمى صلى الله عليه وسلم صلواته صلوة، لكن صلوة ناقصة، فدل على أن المراد من النفي نفي الكمال، لانفي أصل الصلوة. وقال بعضهم: أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بعد التعليم بالإعادة، فدل على إجزاءها، وإلا لزم تأخير البيان. ثم قال: وفيه نظر. لأنه صلى الله عليه وسلم قد أمره بالإعادة، فسأله التعليم، فعلمه فكانه قال: أعد صلواتك، على هذه الكيفية، لكن يقال إنما أمره بالإعادة على الكيفية الكاملة. ولا يستلزم ذلك نفي ذات الصلوة، فالنفي راجع إلى الصفة، لا إلى الذات.

﴿٨٩﴾ قوله عن عمه رفاعة بن رافع إلخ. أخرج حديثه أبو داود والنسائي والبيهقي. وقال الترمذي: "حديث رفاعة بن رافع حديث حسن. وقد روي عن رفاعة هذا الحديث من غير وجه."

﴿٩٠﴾ قوله فدخل رجل إلخ. وهذا الرجل هو خلاد بن رافع جد علي بن يحيى راوي الخبر. بينه ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن محمد بن عمرو عن علي بن يحيى عن رفاعة: أن خلادا دخل المسجد.

رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه ﴿١١﴾ فقال له: إذا قمت في صلواتك فكبر ﴿١٢﴾ ثم اقرأ إن كان معك قرآن ﴿١٣﴾، فإن لم يكن معك قرآن فاحمد الله وكبر وهلل ثم اركع،

وروى أبو موسى في الذيلي من جهة ابن عينة عن ابن عجلان عن علي بن يحيى بن عبد الله بن خلاد عن أبيه عن جده: أنه دخل المسجد. وأما ما وقع عند الترمذي: "إذا جاء رجل كالبدوي فصلى فأخف صلواته" فهذا لا يمنع تفسيره بخلاص، لأن الرفاعة شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلوة أو لغير ذلك إه فتح الباري. وقال العلامة القاري في المرقاة: وجاء أنه استشهد بيدر. فعليه تكون القصة قبلها. ولا تشكل عليه رواية أبي هريرة للقضية، مع أنه إنما أسلم سنة سبع، ووقعة بدر كانت في الثانية، لأنه يحتمل أن أبا هريرة رواها عن بعض الصحابة الذين شاهدوها.

﴿١٠﴾ قوله فصلى: وزاد النسائي ركعتين. وفيه إشعار بأنه صلى نفلا. والأقرب أنها تحية المسجد. ﴿١١﴾ قوله ينظر إليه: وجاء في بعض الروايات: "يرمقه في صلواته". وزاد في رواية إسحق بن أبي طلحة: "ولاندري ما يعيب منها". وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد: "يرمقه ونحن لانشعر" أي ولا يشعر بما يعيب منها. وفي رواية لابن أبي شيبة: "فصلى صلوة خفيفة لم يتم ركوعها وسجودها".

﴿١٢﴾ قوله فكبر: وفي رواية ابن نمير: "إذا قمت إلى الصلوة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة، فكبر". و في رواية: "فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم". وفي رواية إسحق بن أبي طلحة عند النسائي: "أنها لم تتم صلوة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح راسه ورجليه إلى الكعبين، ثم يكبر الله ويحمده ويمجده". وعند أبي داود: "ويثنى عليه" بدل "ويمجده". والمراد من التكبير تكبيرة الافتتاح. وهي شرط عندنا، لقوله تعالى {وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّكَ فَصَلِّ} وترك ذكر النية مع أنها من الشروط، لوضوحها ولعدم خصوصيتها بالصلوة. ولعل فيه إيماء إلى قوله تعالى: {وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ} فيتضمن الإشارة إلى المفعول المقدر. والتكبير معناه التعظيم، فيجوز بلفظ "الله أكبر" وبكل ما دل على تعظيمه تعالى، لقوله تعالى: {وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلِّ} وحديث "تحريمها التكبير" مع المواظبة عليه يدل على كونه واجبا، لا على كونه ركنا، خلافا للشافعي. كذا في المرقاة.

﴿١٣﴾ قوله اقرأ إن كان معك قرآن: وجاء في حديث أبي هريرة: "ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن". وكذا جاء في حديث رفاعه أيضا في بعض الروايات. وفي رواية أبي داود: "ثم اقرأ بأمر القرآن أو بما شاء الله".

وقال العيني: قوله "اقرأ" يدل على أن القراءة فرض في الصلوة. وقوله "قرآن" وفي بعض الروايات "بما تيسر معك من القرآن" يدل على أن الفرض مطلق القراءة. وهو حجة لأصحابنا على عدم فرضية قراءة الفاتحة، إذ لو كانت فرضا لأمره صلى الله تعالى عليه وسلم، لأن المقام مقام التعليم. وقال الخطابي: قوله "ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن" ظاهره الإطلاق والتخيير. والمراد منه فاتحة الكتاب

حتى تطمئن راکعاً ثم قم حتى تعتدل قائماً ﴿١٤﴾ ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم اجلس حتى تطمئن جالساً فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك وما أنقصت من ذلك ﴿١٥﴾ فانما تنقص من صلاتك. حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا إسماعيل بن أبي كثير الأنصاري عن

لمن أحسنها لا يجزيه غيرها بدليل قوله "لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب". وهذا في الإطلاق كقوله تعالى: {فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ} ثم قال أقل ما يجزئ من الهدى معينا معلوم المقدار بيان السنة. وهو الشاة. قلت: يريد الخطابي أن يتخذ لمذهبه دليلا على حسب اختياره بكلام ينقض أوله آخره، حيث اعترف أولاً أن ظاهر هذا الكلام الإطلاق والتخيير. وحكم المطلق أن يجري على إطلاقه. وكيف يكون المراد منه فاتحة الكتاب. وليس فيه إجمال. وقوله: "وهذا في الإطلاق كقوله تعالى". إلى آخره. ظاهر الفساد، لأن الهدى إسم لما يهدى إلى الحرم. وهو يتناول الإبل والبقر والغنم. وفيه إجمال، وأقل ما يجزئ شاة، فيكون مراداً بالسنة، بخلاف قوله "ما تيسر معك من القرآن" فإنه ليس كذلك، لأنه يتناول كل ما يطلق عليه القرآن، فيتناول الفاتحة، وغيرها. وليس فيه إجمال، فتخصيصه بفاتحة الكتاب من غير مخصص ترجيح بلا مرجح. وهو باطل. ولا يجوز أن يكون قوله "لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب" مخصصاً، لأنه ينافي معنى التيسر، فينقلب إلى تعسر. وهذا باطل. ولا يجوز أن يكون مفسراً، لأنه ليس فيه إبهام. ومن قال: "أنه محمل كالتمييز وغيره. وحديث عبادة مفسر. والمفسر قاض على المحمل" فقد أبعد جداً، لأنه لا يصدق عليه حد الإجمال كما ذكرناه عن قريب" إهـ. (١٨/٦)

﴿١٤﴾ قوله حتى تعتدل قائماً: القومة والجلسة بين السجدين واجبتان عندهما، وفرضان عند الشافعي وأبي يوسف رحمهم الله. والحديث لا يدل على الإطمينان في القومة، لكن جاء في رواية ابن حبان: "حتى تطمئن قائماً". والله أعلم بصحته.

وقال إمام الحرمين من الشافعية مع جلالة: "أنه عليه السلام لم يذكر الطمانينة في الاعتدال والجلوس بين السجدين". وفيه أن الاطمينان في الجلوس بين السجدين مذكور في حديث أبي هريرة. المتفق عليه. لأنه قال فيه: "ثم أسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم أسجد حتى تطمئن ساجداً". وأما قول ابن حجر إن هذا سهو منه إذ في قوله "حتى يستوي قائماً" التصريح بوجوب القيام من الركوع مع الاستواء فيه. وهذا هو الاعتدال والطمانينة الذان قلنا بوجوبهما، فمبني على أنه لم يفرق بين الاعتدال والطمانينة. فتأمل فيهما" إهـ. قاله العلامة القاري في المرقاة.

والذي رأيته في فتح الباري فقد ذكر تحت قوله: "حتى تعتدل قائماً": في رواية ابن نمير عند ابن ماجه: "حتى تطمئن قائماً" أخرجه علي بن أبي شيبة عنه. وقد أخرج مسلم إسناده بعينه في هذا الحديث، لكن لم يسق لفظه. وهو على شرطه. وكذا أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة. وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه. وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ

يحيى بن علي بن خلاد الزرقى عن أبيه ﴿١٦﴾ عن جده رفاعه بن رافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا مسدد قال ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر قال حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﴿١٧﴾ عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذين الحديثين بالفرض الذي لا بد منه، ولا تتم الصلوة إلا به، فعلمنا أن ما سوى ذلك ﴿١٨﴾ إنما أريد به أنه أدنى

البخاري عن أبي أسامة. فثبت ذكر الطمانينة في الاعتدال على شرط الشيخين. ومثله في حديث رفاعه عند أحمد وابن حبان. وفي لفظ لأحمد: "أقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها". وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين: "في القلب من إيجابها أي الطمانينة في الرفع من الركوع شيء. لأنها لم تذكر في حديث المسئى صلواته" دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة.

﴿١٥﴾ قوله وما أنقصت من ذلك إلخ. فيه إيحاء إلى أن النقصان في شيء مما ذكر لا يوجب بطلان الصلوة، بل هو سبب لنقصان في الصلوة كما ذكر سابقا.

﴿١٦﴾ قوله عن أبيه: قال الدارقطني: "خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الإسناد فإنهم لم يقولوا: "عن أبيه" ويحيى حافظ قال، فيشبهه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين. وقال البزار: لم يتابع يحيى عليه. ورجح الترمذي رواية يحيى. قلت: لكل من الروایتين وجه مرجح. أما رواية يحيى فللزيادة من الحافظ. وأما الرواية الأخرى فلكثرة، ولأن سعيدا لم يوصف بالتدليس. وقد ثبت سماعه من أبي هريرة. ومن ثم أخرج الشيخان الطريقين. وأخرج البخاري طريق يحيى في باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه بالإعادة. وفي باب وجوب القراءة. وأخرج في الاستيذان طريق عبيد الله بن نمير. وفي الأيمان والنذور طريق أبي أسامة. كلاهما عن عبيد الله ليس فيه "عن أبيه". وأخرجه مسلم من رواية الثالثة.

وللحديث طرق أخرى من غير رواية أبي هريرة، أخرجها أبو داود والنسائي من رواية إسحاق بن أبي طلحة ومحمد بن إسحاق ومحمد بن عمرو ومحمد بن عجلان و داود بن قيس كلهم عن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقى عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع، فمنهم من لم يسم رفاعه، قال عن عم له بدري. ومنهم من لم يقل "عن أبيه" إله ورواه النسائي والترمذي من طريق يحيى بن علي بن يحيى عن أبيه عن جده عن رفاعه، لكن لم يقل الترمذي "عن أبيه" إله فتح الباري.

﴿١٧﴾ قوله عن أبي هريرة إلخ. حديثه أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

﴿١٨﴾ قوله فعلمنا أن ما سوى ذلك إلخ. مقصوده أن ما لم يذكر في هذين الحديثين في طريق من طرقه،

مايتغى به الفضل وإن كان ذلك الحديث ﴿١٩﴾ الذي ذكر فيه منقطعاً عنه غير مكافٍ لهذين الحديثين في إسنادهما. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

فهو مما يتغى به الفضل والاستحباب، وليس من الواجبات.

قال العيني: "فإن قلت: لم يذكر في هذا الحديث بعض الواجبات كالثنية والقعدة الأخيرة وترتيب الأركان. وكذا بعض الأفعال المختلف في وجوبها كالشهاد الأول والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وإصابة لفظة السلام. قلت: قيل: في جوابه لعل هذه الأشياء كانت معلومة عند هذا الرجل، فلذلك لم يبينها. وقيل: يجوز أن يكون الراوي اختصر ذكر هذه الأشياء، لأن المقام مقام التعليم. ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. ولهذا قال الرجل في حديث رفاعه في ما رواه الترمذي: "فأرني وعلمني فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ". وقوله "علمني" يتناول جميع ما يتعلق بالصلوة من الواجبات القولية والفعلية. قلت: فيه تأمل. وقال ابن دقيق العيد: تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه، وعلى عدم وجوب ما لم يذكر. أما الوجوب فلتعلق الأمر به. وأما عدمه فليس لمجرد كون الأصل عدم الوجوب، بل لكون الباب موضع تعليم وبيان للجاهل. وذلك يقتضي انحصار الواجبات في ما ذكر، إنتهى. قلت: إنما يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر إن لو لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم جميع الواجبات التي في الصلوة. والذي لم يذكره ظاهراً إما اعتماداً على العلم بوجوبه قبل ذلك، أو هو اختصار من الراوي كما قيل. وقد ذكرناه، على أنا نقول: إذا جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشئ لم يذكر في هذا الحديث تقدم ويعمل بها" إهـ. ٢٩/٦.

﴿١٩﴾ قوله وإن كان ذلك الحديث إلخ. مقصوده أن حديث ابن مسعود رضي الله عنه المذكور في أول الباب هو حديث منقطع. كما بيناه أن عون بن عبد الله لم يسمع من ابن مسعود رضي الله تعالى عنه. وهذان الحديثان، أي حديث رفاعه وحديث أبي هريرة، صحيحان متصلان، فالحديث الأول لا يكافيهما، فيترجح حديثاهما على حديثه. لكن لا نترك حديث ابن مسعود رضي الله عنه رأساً، بل نعمل به أيضاً. ونقول: إن ما ذكر فيه من ذكر التسيبحات ثلثاً، فهو مستحب، وهو أدنى مراتب الاستحباب،

والذين لا يعملون بالحديث المنقطع يقولون: إن هذا الحديث في فضائل الأعمال، والمنقطع يثبت به الفضائل. والله أعلم.

باب ما ينبغي أن يقال في الركوع والسجود

حدثنا ربيع المودن قال ثنا ابن وهب قال أخبرني ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ﴿١﴾ وهو راكع: اللهم لك ركعت ﴿٢﴾ وبك امنت ولك أسلمت وأنت ربي خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي لله رب العلمين، ويقول في سجوده: اللهم لك سجدت ﴿٣﴾ ولك أسلمت وأنت ربي سجد

باب ما ينبغي أن يقال في الركوع والسجود

﴿١﴾ قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إلخ. حديث علي رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحه عن محمد بن أبي بكر قال: حدثنا يوسف الماجشون قال حدثني أبي عن عبد الرحمن الأعرج، وبطريقين آخرين عن عبد الرحمن بن مهدي وأبي النضر، قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن عمه الماجشون بن سلمة عن الأعرج. ورواه النسائي بطريق عبد الرحمن بن مهدي. وأخرجه البيهقي في سننه عن عبد العزيز بن أبي سلمة، وبسند آخر عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج.

﴿٢﴾ قوله اللهم لك ركعت إلخ. تقديم الجار إشارة إلى التخصيص. وقوله "لك أسلمت" أي: لك ذلت وأنقدت، أو لك أخلصت وجهي، أو لك خذلت نفسي وتركت أهواءها. وقوله: "خشع" أي: خضع وتواضع، أو سكن "لك سمعي" فلا يسمع إلا منك "وبصري" فلا ينظر إلا بك وإليك، إسناد "خشع" إلى السمع. وغيره ما ليس من شأنه الإدراك والتأثر كناية عن كمال الخشوع والخضوع، أي: قد بلغ غايته حتى كأنه ظهر أثره في هذه الأعضاء. وصارت خاشعة لربها. وتخصيصهما من بين الحواس لأن أكثر الآفات بهما، فإذا خشعتا قلّت الوسوس. قاله ابن الملك. أولاً لأن تحصيل العلم العقلي والنقلي بهما. وقدم "السمع" لأن مدار الشرع على السمع. وإعلم أن بعض الفضلاء فضل السمع ونسبه ابن القيم إلى أصحاب الشافعي. وقيل: هو قول أكثر الفقهاء. وبعضهم فضل البصر. وهو منسوب إلى أصحاب أبي حنيفة. ومنقول عن قتبية، وأكثر المتكلمين. وتوقف في المسئلة بعض المحققين كالإمام الرازي وغيره. وقال الإمام النيسابوري: الإشتغال بالتفضيل مما لا طائل فيه من التطويل. "ومخي وعظمي وعصبي" فلا يقوم ولا يتحرك إلا بك في طاعتك. وهن عمد الحيوان. وإطنا به واللحم والشحم غايد ورائح. ذكره العلامة القاري في المرقاة.

﴿٣﴾ قوله اللهم لك سجدت إلخ. "وجهي" بالوجهين بسكون الياء وفتحها أي خضع وذل وإنقاد "للذي خلقه" أي: أوجده من العدم "وشق سمعه" أي: طريق سمعه إذ السمع ليس من الأذنين بل في

وجهي ﴿٤﴾ للذي خلقه وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبد الله بن رجاء ح وحدثنا ابن أبي داود قال ثنا الوهبي وعبد الله بن صالح قالوا أنا عبد العزيز بن الماجشون عن الماجشون ﴿٥﴾ وعبد الله ابن الفضل عن الأعرج فذكر بإسناده مثله. حدثنا أبو أمية قال ثنا روح بن عباد عن ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قال: اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك أسلمت أنت ربي خشع لك سمعي وبصري ومني وعظمي وما استقلت به قدمي لله رب العالمين. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا عبيد الله بن محمد التيمي قال أنا عبد الواحد بن زياد عن عبد الرحمن بن إسحق عن النعمان بن سعد عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيت أن أقرأ ﴿٦﴾ وأنا راكع أو ساجد فأما الركوع فعظموا فيه

مقعر الصماخ "تبارك الله" أي: تعالى وتعظم، "أحسن الخالقين" أي: المصورين والمقدرين، فإنه الخالق الحقيقي، المنفرد بالإيجاد والإمداد وغيره. إنما يوجد صوراً موهية ليس فيها شيء من حقيقة الخلق، مع أنه تعالى خالق كل صانع وصنعه. {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَاتَعَلُونَ}، {وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ}. مرقاة. ﴿٤﴾ قوله سجد وجهي إلخ. فيه دليل لمذهب الزهري أن الأذنين من الوجه. وأجاب الجمهور بأن المراد بالوجه الذات كقوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} ويؤيد هذا أن السجود يقع بأعضاء آخر مع الوجه. وبأن الشيء قد يضاف إلى ما يجاوره، فإضافة السمع إلى الوجه لا توجب أن يكون السمع داخلاً في الوجه.

﴿٥﴾ قوله الماجشون: هو معرب "ماه گون" قال إبراهيم بن ابن الحربي: الماجشون فارسي. وإنما سمي به لأن وجنتيه كانتا حمراوين فسمي بالفارسية "الماه گون"، ثم عرب أهل المدينة بذلك. وهو بفتح الجيم وضم المعجمة وبالنون. وقال النسائي: الماجشون إسمه يعقوب بن أبي سلمة وابن أبي سلمة ميمون، والماجشون بالفارسية "ماه گون". ومعناه: الورد. ويقال: الأبيض الأحمر. وقال البخاري في التاريخ الأوسط: "الماجشون هو يعقوب بن أبي سلمة أخو عبد الله بن أبي سلمة فجرى على بنيه وعلى بن علي بن أبيه". وقال الدارقطني: إنما سمي الماجشون لحمرة في وجهه. وقال: إن "سكينة" بضم المهملة بنت الحسين بن علي رضي الله عنهم لقبت بذلك.

﴿٦﴾ قوله نهيت أن أقرأ إلخ. حديث علي رضي الله عنه هذا أخرجه مسلم في صحيحه بطرق عديدة. أولها: عن ابن شهاب عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين أن أباه حدثه أنه سمع علي بن أبي طالب قال:

الرب، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمنا أن يستجاب لكم. حدثنا أحمد بن الحسن الكوفي قال سمعت ابن عيينة يقول حدثنا سليمان بن سحيم عن إبراهيم عن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر ثم ذكر مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل بن إسماعيل قال ثنا

نهائي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ راکعاً أو ساجداً. والثاني: عن الوليد بن كثير قال: حدثني إبراهيم بن عبد الله إلى آخر السند يقول: نهائي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن وأنا راکع أو ساجد. والثالث: عن زيد بن أسلم عن إبراهيم إلى آخر السند، قال: نهائي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القراءة في الركوع والسجود. ولا أقول نهاكم. والرابع: عن داود بن قيس قال: حدثني إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن ابن عباس عن علي قال: نهائي حبي أن أقرأ راکعاً أو ساجداً. الخامس: عن الضحاک بن عثمان، وعن نافع، وعن يزيد بن أبي حبيب، وعن ابن عجلان، وعن أسامة بن زيد، وعن محمد بن عمرو، وعن محمد بن إسحاق، كل هؤلاء عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي، إلا الضحاک وابن عجلان، فإنهما زادا عن ابن عباس عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم كلهم قالوا: نهائي عن قراءة القرآن وأنا راکع، ولم يذكروا في روايتهم النهي عنها في السجود، كما ذكر الزهري وزيد بن أسلم والوليد بن كثير وداود بن قيس. والسادس: عن جعفر بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن حنين عن علي، ولم يذكر "في السجود". السابع: عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن عبد الله بن حنين عن ابن عباس أنه قال: نهيت أن أقرأ وأنا راکع. لا يذكر في الإسناد "علياً". وحديثه هذا رواه الترمذي والنسائي بطرق كثيرة والبيهقي. واختلفت هذه الروايات في ذكر ابن عباس بين علي وعبد الله بن حنين رضي الله عنهم. قال الدارقطني من أسقط ابن عباس أكثر وأحفظ. وقال النووي: هذا الاختلاف لا يؤثر في صحة الحديث، فقد يكون عبد الله بن حنين سمعه من ابن عباس عن علي، ثم سمعه من علي نفسه إله.

والحكمة في نهيه عن قراءة القرآن راکعاً أو ساجداً ما قال الخطابي: لما كان الركوع والسجود وهما غاية الذل والخضوع مخصوصين بالذكر والتسبيح نهى عليه السلام عن القراءة فيهما كأنه كره أن يجمع بين كلام الله تعالى وبين كلام الخلق في موضع واحد، فيكونان سواء. ذكره الطيبي. وفيه: أنه ينتقض بالجمع بينهما في حال القيام. وقال ابن الملك: وكان حكمته أن أفضل أركان الصلوة القيام، وأفضل الأذكار القرآن، فجعل الأفضل للأفضل. ونهى عن جعله في غيره لئلا يوهم استواءه مع بقية الأذكار. وقيل: خصت القراءة بالقيام أو القعود عند العجز عنه لأنهما من الأفعال العادية، ويتمحضان للعبادة. بخلاف الركوع والسجود، لأنهما بذواتهما يخالفان العادة، ويدلان على "الخضوع والعبادة". ويمكن أن يقال: إن الركوع والسجود حالان دالان على الذل، فيناسبهما الدعاء والتسبيح، فنهى عن

سفيان عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة ﴿٧﴾ قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه: سبحانك اللهم وبحمدك أستغفرك ﴿٨﴾ وأتوب إليك فاغفر لي وإنك أنت التواب. حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا وهب بن جرير وبشر بن عمرح وحدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قالوا حدثنا شعبة عن منصور فذكروا بإسناده مثله. حدثنا علي بن شيبه قال ثنا محمد بن عبد الله الكناسي قال ثنا سفيان عن منصور فذكر بإسناده مثله. حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا يحيى بن سعيد قال ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مطرف عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه ﴿٩﴾ وسجوده: سبوح قدوس ﴿١٠﴾ رب الملائكة ﴿١١﴾ والروح. ﴿١٢﴾ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا

القراءة فيهما تعظيما للقرآن الكريم وتكريما لقارئه القائم مقام الكليم. والله بكل شيء عليم. قاله في المرقاة. ﴿٧﴾ قوله عن عائشة إلخ. حديثها أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي في سننه. ولفظه للبخاري: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده "سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي".

﴿٨﴾ قوله أستغفرك إلخ. قال النووي: "فيه حجة أنه يجوز، بل يستحب أن يقول: "أستغفرك وأتوب إليك". وحكي عن بعض السلف كراهيته لئلا يكون كاذبا. قال بل يقول: "اللهم اغفر لي وتب علي". وهذا الذي قاله، من قوله: "اللهم اغفر لي وتب علي" حسن، لاشك فيه. وأما كراهة قوله: "أستغفر الله وأتوب إليه" فلا يوافق عليها. وأما استغفاره صلى الله عليه وسلم، وقوله صلى الله عليه وسلم: "اللهم اغفر لي" مع أنه مغفور له، فهو من باب العبودية والإذعان والافتقار إلى الله تعالى. والله أعلم.

﴿٩﴾ قوله كان يقول في ركوعه إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي والبيهقي في السنن. ﴿١٠﴾ قوله سبوح قدوس: هما بضم السين والقاف، وبفتحهما، والضم أفصح وأكثر. قال الجوهري في فصل ذروح: كان سيويه يقولهما بالفتح، وقال الجوهري في فصل سبّح: سبوح من صفات الله تعالى. قال ثعلب: كل إسم على "فعل" فهو مفتوح الأول، إلا السبوح والقدوس، فإن الضم فيهما أكثر. وكذلك الذروح. وهو دويبة حمراء منقطة بسواد تطير، وهي من ذوات السموم. وقال ابن فارس والزيدي وغيرهما: سبوح هو الله عز وجل، فالمراد بالسبوح: القدوس المسبح المقدس، فكأنه قال: مسبح مقدس رب الملائكة والروح. ومعنى "سبوح": المبرئ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالالهيّة. و"قدوس": المطهر من كل ما لا يليق بالخالق. وقال الهروي: قيل: القدوس المبارك. قال القاضي عياض: وقيل فيه: "سبوحا قدوسا" على تقدير أصبح سبوحا، أو أذكر، أو أعظم، أو أعبد. قاله النووي. وقال العلامة القاري في المرقاة: "وهما من أبنية المبالغة. والمراد بهما التنزيه. ولعل التكرير

سعيد بن عامر قال ثنا شعبة عن قتادة فذكر بأسناده مثله. حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد قال ثنا الفرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: فقدت النبي صلى

للتاكيد، أو أحدهما لتنزيه الذات، والآخر لتنزيه الصفات. قال المظهر: هما خبران لمبتدئ محذوف، تقديره: ركوعي وسجودي لمن هو سبوح وقُدوس، أي: منزّه عن أوصاف المخلوقات. ذكره الطيبي، وتبعه ابن حجر. والأظهر أن تقديره: أنت سبوح، أو هو سبوح، أي: منزّه عن كل عيب، من سبّحت الله أي نزهته. وقُدوس أي: طاهر من كل عيب، ومنزه عن كل ما يستقبح. فعول لمبالغة المفعول "إهد."

﴿١١﴾ قوله رب الملكة: قال العلامة القاري في المرقاة: "قال ابن حجر: أي الذين هم أعظم العوالم وأطوعهم لله وأدومهم على عبادته، ومن ثم أضيفت التربية إليهم بخصوصهم. وفي حديث عند أبي الشيخ: ليس من خلق الله أكثر من الملكة، ما من شيء ينبت إلا وملك موكل به. وفي أثر: ينزل مع المطر من الملكة أكثر من ولد آدم وولد إبليس، يحصون كل قطرة، وأين تقع، ومن يرزق ذلك النبات. وأخرج جمع حفاظ: أنه عليه السلام قال: إن لله ملكة ترعد فرائصهم من مخافته، ما منهم ملك يقطر من عينه دمعة إلا وقعت ملكا يسبح، وملكة سجودا منذ خلق الله السموات والأرض، لم يرفعوا رؤسهم ولا يرفعونها إلى يوم القيامة، وملكوا لم يرفعوا رؤسهم ولا ينصرفون عنها إلى يوم القيامة، فإذا كان يوم القيامة تجلّى لهم ربهم عز وجل فنظروا إليه فقالوا: "سبحانك ما عبدناك كما ينبغي لك". وفي حديث الطبراني: ما في السموات السبع موضع قدم ولا شبر ولا كف إلا وفيه ملك قائم وملك ساجد فإذا كان يوم القيامة قالوا جميعا: "سبحانك ما عبدناك حق عبادتك إلا أنا لم نشرك بك شيئا". وفي أثر: إن لجبريل في كل يوم انغماسة في الكوثر، ثم ينتفض فكل قطرة يخلق منها ملك. وعن كعب: ما من موضع جرم أبرة في الأرض إلا وملك موكل بها، يرفع علم ذلك إلى الله تعالى. وفي حديث عبد بن المنذر: يصلي في البيت المعمور. وهو بحيال الكعبة. كل يوم سبعون ألف ملك، ثم لا يعودون إليه. وإن الكروبيين الذين يسبحون الليل والنهار لا يفترون تسعة أعشار الملكة، والعشر الباقي قد وكلوا بحراسة كل شيء."

﴿١٢﴾ قوله والروح: قال النووي: "قيل: الروح ملك عظيم. وقيل: يحتمل أن يكون جبرئيل عليه السلام. وقيل: خلق لا تراهم الملكة، كما لا ترى نحن الملكة" إهد. وقال الطيبي: "هو الروح الذي به قوام كل شيء غير أنا إذا اعتبرنا النظائر من التنزيل كقوله تعالى: {يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَكُ صَفًّا} وغيره. فالمراد جبرئيل، خص بالذكر تفضيلا. وقيل: الروح صنف من الملكة" إهد. وقيل: ملك يكون صفا من الملكة. قال ابن حجر: "هو جبرئيل، لقوله تعالى: {نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ}، أو ملك من أعظم الملكة خلقا كما أخرجه جمع حفاظ عن ابن عباس، أو حاجب الله يقوم بين يدي الله يوم القيامة، وهو أعظم الملكة، لو فتح فاه لوسع جميع الملكة، فالخلق إليه ينظرون، فمن مخافته لا يرفعون طرفهم إلى من

الله عليه وسلم ﴿١٣﴾ ذات ليلة فظننت أنه أتى جاريته ﴿١٤﴾ فالتمسته بيدي فوقعت يدي على صدور قدميه وهو ساجد ﴿١٥﴾ يقول: اللهم إني أعوذ ﴿١٦﴾ برضاك من سخطك وأعوذ

فوقه. أخرجه أبو الشيخ عن الضحاك، أو ملك له سبعون ألف وجه، لكل وجه سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة، يسبح الله تعالى بتلك اللغات كلها، يخلق الله تعالى من كل تسبيحة ملكا يطير مع الملكة إلى يوم القيامة. أخرجه جمع أئمة عن علي رضي الله عنه، لكن سنده ضعيف. أو ملك واحد له عشرة آلاف جناح، جناحان منها ما بين المشرق والمغرب، له ألف وجه، في كل وجه ألف لسان وعينان وشفتان، يسبحان الله تعالى إلى يوم القيامة. أخرجه جمع عن ابن عباس أيضا. أو ملك أشرف الملكة وأقربهم من الرب. وهو صاحب الوحي. أخرجه ابن المنذر وغيره عن مقاتل بن حيان. أو ملك في السماء الرابعة أعظم من السموات والجبال، ومن الملكة يسبح كل يوم إثنا عشر ألف تسبيحة، يخلق الله تعالى من كل تسبيحة ملكا من الملكة يجيء صفا وحده. أخرجه ابن جرير عن ابن مسعود. أو خلق على صور بني آدم. أخرجه جمع أئمة عن ابن عباس وعن مجاهد. وأخرج جمع عنه: الروح ياكلون ولهم أيد وأرجل ورؤوس، وليسوا بملك، وجمع عن ابن عباس: ما نزل من السماء ملك إلا ومعه واحد من الروح. وأخرج جمع حفاظ عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال: الروح جند من جنود الله، ليسوا بملك، لهم رؤس وأيد وأرجل. ثم قرأ: {يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا} قال هؤلاء جند، وهؤلاء جند. وأخرج جمع عن عبيد الله بن بريدة قال: ما يبلغ الجن والإنس والملائكة والشياطين عشر الروح. وأخرج أبو الشيخ عن سلمان: أن الإنس عشر الجن، والجن عشر الملكة، وهم عشر الكروبيين. وعن أبي نعيم: الروح حفظة على الملكة. وعن مجاهد: هم منهم، لكنهم لا يرونهم، هذا، ولا يستفاد من هذه الإضافة فضل الملكة على بني آدم، لما تقرر أن سبب الإضافة كونهم أعظم خلق الله تعالى“ إهـ. المرقاة.

﴿١٣﴾ قوله فقدت النبي صلى الله عليه وسلم إلخ. أخرجه مسلم في صحيحه: عن أبي هريرة عن عائشة رضي الله عنها. وأخرجه أبو داود: عن أبي هريرة عن عائشة. ورواه النسائي: عن محمد بن إبراهيم عن عائشة. وأخرجه ابن ماجة: عن أبي هريرة عن عائشة. وأخرجه الترمذي: عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن محمد بن إبراهيم التيمي عن عائشة رضي الله عنها.

﴿١٤﴾ قوله فظننت أنه أتى جاريته: وفي رواية لمسلم عن ابن أبي مليكة: فظننت أنه ذهب إلى بعض نسائه، فتحسست ثم رجعت فإذا هو راكع أو ساجد.

﴿١٥﴾ قوله فوقعت يدي على صدور قدميه وهو ساجد: وفي رواية مسلم: ”فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد، وهما منصوبتان“. وفي رواية أبي داود: ”فإذا هو ساجد وقدماه منصوبتان“. وقوله: ”فقدت“ ضد صادفت، أي طلبت فما وجدت. والمعنى: استيقظت فلم أجده بجنبني على فراشه.

بعفوك من عقابك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك ﴿١٧﴾ أنت كما أثنيت على

وقوله فالتمسته أي طلبته باليد. وقيل: فمددت يدي من الحجرة إلى المسجد. ويستدل بهذا الحديث على مذهب أبي حنيفة رحمه الله أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء. قال القاضي عياض: يدل على أن الملموس لا يفسد وضوءه إذا اللمس الاتفاقي لا أثر له، إذ لولا ذلك لما اضطر إلى السجود. وقال النووي: "و أجب عن هذا الحديث بأن الملموس لا ينتقض على قول الشافعي رحمه الله تعالى وغيره، وعلى قول من قال: "ينتقض" وهو الراجح عند أصحابنا يحمل هذا اللمس على أنه كان فوق حائل، فلا يضر" إـهـ. أقول: "هذا التأويل تعسف، وخلاف الظاهر. فالحديث حجة على من قال بنقض الوضوء. ﴿١٦﴾ قوله اللهم إني أعوذ إلخ. قال الخطابي: في هذا معنى لطيف، وذلك أنه استعاذ بالله تعالى. وسأله أن يجيره برضاه من سخطه وبمعافاته من عقوبته، والرضاء والسخط ضدان متقابلان، وكذلك المعافاة والعقوبة، فلما صار إلى ذكر ما لا ضده، وهو الله سبحانه وتعالى، استعاذ به منه لا غير. ومعناه: الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته، والثناء عليه. وقوله: "وأعوذ بك منك" إذ لا يملك أحد معك شيئاً، فلا يعيذه منك إلا أنت". قال الطيبي: "وفي رواية أخرى بدأ بالمعافاة ثم بالرضاء، وإنما ابتدأ بالمعافاة لأنها من صفات الأفعال كالإماتة والإحياء، والرضا والسخط من صفات الذات، وصفات الأفعال أدنى رتبة من صفات الذات، فبدأ بالأدنى مترقياً إلى الأعلى. ثم لما إزداد يقيناً وارتقى ترك الصفات وقصر نظره على الذات، فقال: "أعوذ بك منك"، ثم إزداد قرباً استحيى معه من الاستعاذة على بساط القرب، فالتجأ إلى الثناء، فقال: "لا أحصي ثناءً عليك" ثم علم أن ذلك قصور، فقال: "أنت كما أثنيت على نفسك". وأما على الرواية الأولى: فإنما قدم الاستعاذة بالرضى من السخط لأن المعافاة من العقوبة يحصل بحصول الرضاء. وإنما ذكرها لأن دلالة الأول عليها دلالة تضمن، فأراد أن يدل عليها دلالة مطابقة، فكنى عنها أولاً، ثم صرح بها ثانياً. ولأن الراضي قد يعاقب للمصلحة واستيفاء حق الغير" إـهـ. وذكره الإمام الغزالي في الإحياء القول الأول. وقال العلامة القاري في المرقاة: "وأما قول ابن حجر: وهذا من باب التدلي من صفات الذات إلى صفات الأفعال، وفي رواية عكسه، ليكون من باب الترقي، إذ صفات الذات أجل وأفخم" إـهـ فغفلة عن الختم بالذات، إذ لا يصح معه التدلي كما هو ظاهر أنه بين الأمور الثلاثة".

﴿١٧﴾ قوله لا أحصي ثناءً عليك إلخ. قال الطيبي: أي لا أطيق أن أثني عليك كما تستحقه وتجبه، بل أنا قاصر عن أن يبلغ ثنائي قدر استحقاقك، أنت كما أثنيت على نفسك بقولك: فله الحمد رب السموات ورب الأرض رب الغلمين، وله الكبرياء في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم. وما أشبه بذلك من الآيات التي حمدت نفسك فيها. أقول: أصل الإحصاء العد بالحصى، الإحصاء: التحصيل بالعدد. يقال أحصيت كذا، من لفظ الحصى، وإستعمال ذلك فيه من حيث أنهم كانوا يعتمدون عليها بالعد

نفسك. ﴿١٨﴾ حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال أخبرنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن عائشة قالت ثم ذكر مثله. حدثنا حسين بن نصر قال ثنا ابن أبي مريم قال أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني عمارة بن غزية قال سمعت أبا النضر يقول سمعت عروة يقول قالت عائشة فذكر مثله، إلا أنه لم يذكر قوله: لا أحصي ثناء عليك. وزاد أثنى عليك لا أبلغ كما فيك. حدثنا يونس قال ثنا

كاعتمادنا فيه على الأصابع. قال صلوات الله عليه: إستقيموا ولن تحصوا. أي لن تحصلوا ذلك. ووجه تعذر إحصاءه وتحصيله هو أن الحق واحد، والباطل كثير، بل الحق بالإضافة إلى الباطل كالمرمى من الهدف، فإصابة ذلك شديدة. أقول: إذا علم هذا فنقول: إن "ما" في قوله "كما أثنيت" يجوز أن تكون موصوفة. وأن تكون موصولة كقوله تعالى: {وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّاهَا} أي الحكيم الباهر الحكمة سوى هذه النفس العجيبة الشأن، والكاف بمعنى مثل في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وقوله: {فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ} وقول القبعثري: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب. أي: أنت الذات التي لها صفات الجلال والإكرام. ولها العلم الشامل والقدرة الكاملة، تعلم بالعلم الشامل صفات جلالك وأكرامك، وتقدر بقدرتك الكاملة أن تحصي ثناء نفسك، فنفي في قوله "لا أحصي ثناء عليك" القدرة والعلم عن نفسه عجزا واعترافا بالقصور، وأثبتهما في قوله "أنت كما أثنيت على نفسك" لله عز وجل، إعظاما وإجلالا له. وذلك أن صفات الجلال والإكرام لانهاية لها، فلا يدرك ولا يطاق إلا بعلم وقدرة لانهاية لهما. وهذا الثناء يجوز أن يكون بالقول، كما في قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ} وبالفعل، كما في قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} قالوا ما أثنى الله على نفسه تعالى، فهو في الحقيقة إظهار فعله، محمداً لنفسه، من بث آلائه وإظهار نعمائه بمحكمات إفعاله، والله أعلم إبه. وقال العلامة القاري: "والأظهر أن يقال: لا أطيق أن أعدّ وأحصر فردا من أفراد الثناء الواجب لك عليّ في كل لحظة وذرة، إذ لا تخلو لمحة قط من وصول إحسان منك إليّ. وكل ذرة من تلك الذرات لو أردت أن أحصي ما في طيها من النعم لعجزت، لكثرتها جدا. قال الله تعالى: {وَأِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا}، فأنا العاجز عن قيام شكرك، فأستلج رضائك وعفوك" إبه.

﴿١٨﴾ قوله أنت كما أثنيت على نفسك: اعتراف بالعجز عن تفصيل الثناء، وإنه لا يقدر على بلوغ حقيقته، ورد للثناء إلى الجملة، دون التفصيل والإحصاء والتعيين، فوكل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء جملة وتفصيلا. وكما أنه لا نهاية لصفاته لا نهاية للثناء عليه، لأن الثناء تابع للمثنى عليه، وكل ثناء أثنى به عليه، وإن كثر وطال وبولغ فيه، فقدّر الله أعظم، وسلطانه أعز، وصفاته أكبر وأكثر، وفضله وإحسانه أوسع وأسبغ. النووي.

ابن وهب قال أخبرني يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده: **اللهم اغفر لي ذنبي** ﴿١٩﴾ كله، دقه وجله، أوله وآخره، علانيته وسره. **حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا أبو صالح قال حدثني يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: أقرب ما يكون العبد ﴿٢٠﴾ إلى الله عز وجل وهو ساجد فأكثروا الدعاء. ﴿٢١﴾ قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٢٢﴾ إلى هذه**

﴿١٩﴾ قوله اللهم اغفر لي ذنبي إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ ”كله“ للتأكيد، وما بعده تفصيل لأنواعه، أو بيانه. ويمكن نصبه بتقدير ”أعني“، و”دقه“ بالكسر، أي: دقيقه وصغيره، و”جله“ بكسر الجيم، وقد تضم، أي: جليله وكبيره. قيل: إنما قدم الدق على الجل لأن السائل يتصاعد في مسئلته، أي يترقى، ولأن الكبار تنشأ غالباً من الإصرار على الصغائر وعدم المبالاة بها، فكانها وسائل إلى الكبار. ومن حق الوسيلة أن تقدم إثباتاً ورفعاً. و”أوله وآخره“ المقصود الإحاطة، و”علانيته وسره“ أي عند غيره تعالى، وإلا فهما سواء عنده تعالى يعلم السر وأخفى.

﴿٢٠﴾ قوله أقرب ما يكون العبد إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وأحمد. ويستدل بهذا الحديث على أن السجود أفضل من القيام وسائر أركان الصلوة. وقال الترمذي: ”وقد اختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم طول القيام في الصلوة أفضل من كثرة الركوع والسجود. وقال بعضهم: كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام. وقال أحمد بن حنبل: قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا حديثان، ولم يقض فيه بشئ. وقال إسحق: أما بالنهار فكثرة الركوع والسجود. وأما بالليل فطول القيام، إلا أن يكون رجل له جزء بالليل يأتي عليه، فكثرة الركوع والسجود في هذا أحب إلي، لأنه يأتي على جزء هـ. وقد ربح كثرة الركوع والسجود. قال أبو عيسى: وإنما قال إسحق هذا لأنه كذا وصفت صلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل. ووصف طول القيام. وأما بالنهار فلم توصف من صلواته من طول القيام ما وصف بالليل“ إهـ. وعندنا طول القيام أفضل من كثرة الركوع والسجود، أي: كثرة الركعة، لحديث جابر في صحيح مسلم: ”أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أفضل الصلوة طول القنوت“. وجاء في حديث: ”أفضل العبادات أحمرها“. ولأن ذكر القيام القراءة، وذكر السجود التسييح، والقراءة أفضل. ولأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يطول القيام أكثر من تطويل السجود. قال العلامة القاري في المرقاة: ”ومعنى الحديث: أقرب أكوان العبد وأحواله إلى رضا ربه وعطائه، وهو ساجد. وقيل: ”أقرب“ مبتدأ محذوف الخبر، لسد الحال مسده وهي ”وهو ساجد“، أي أقرب ما يكون العبد إلى الله عز وجل، حاصل في حال كونه ساجداً“ إهـ. وقال

الآثار أنه لا باس أن يدعو الرجل في ركوعه وسجوده بما أحب، وليس في ذلك عندهم شئ موقت. واحتجوا في ذلك بهذه الآثار. **وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لا ينبغي**

الطبيي: قوله "وهو ساجد" حال سدت مسد الخبر، نظيره: "ضربي زيدا قائما"، العرب التزمت حذف خبر هذا المبتدأ وتنكير "قائما"، وجعلت المبتدأ عاملا في مفسر صاحب الحال. ويشهد بأن "كان" المقدرة تامة، و"قائما" حال من فاعلها، إلزام العرب تنكير "قائما". وإيقاع الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال موقعه في هذا الحديث. وقول الشاعر:

خير اقترابي من المولى خلف رضي وشر يعدى منه وهو غضبان

المبتدأ فيها مؤول بمفسر صاحب الحال، يعني بالمصدر المقيد، لأن لفظة "ما" يكون مؤولا بالكون كون وخبر الاقتراب اقتراب. هذا تلخيص كلام ابن مالك. أقول: التركيب من الإسناد المجازي أسند القرب إلى الوقت. وهو للبعد مبالغة، فإن قلت: أين المفضل عليه؟ ومتعلق أفعل في الحديث؟ قلت: محذوف. وتقريره: أن للبعد حالتين في العبادة، حال كونه ساجدا لله تعالى، وحال كونه متلبسا بغير السجود، فهو في حال السجود أقرب إلى ربه من نفسه في غير تلك الحالة. ويدل عليه التصريح به، فيما روى عن علي رضي الله عنه الناس بزمانهم أشبه منه بآبائهم، أي الناس في فسادهم واقترانهم بذائل الأخلاق أشبه بزمانهم من أنفسهم بآبائهم في الصورة والهيئة، أو في اقتنائهم مكارم الأخلاق. ومن شواهد وقوع الحال سادة مسد الخبر: ما رواه البخاري: عهدي بالماء أمس هذه الساعة، ونفرنا خلوفا. أي مثل هذه الساعة. قال المالكي: "خلوفا" منصوب على الحال سدت مسد المسند إلى نفرنا. وتقديره "ونفرنا متروكون خلوفا" ونظيره قوله تعالى: {وَنَحْنُ غُصْبَةٌ} بالنصب. وهي قراءة تعزي إلى علي رضي الله عنه، وتقديره: ونحن معه عصابة. وقول بعض الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وهم عاقدي أزهرهم" وتقديره: وهم مؤتزون عاقدي أزهرهم، وهذا النوع من سد الحال مسد الخبر مع صلاحيتها، لأن يجعل خبر إسناد لا يكاد يستعمل، فالوجه الجيد في هذا القبيل الرفع لمقتضى الخبرية. والاستغناء عن تقدير خبر. وإنما يحسن سد الحال مسد الخبر إذ لم يصلح جعل الحال خبرا نحو "ضربي زيدا قائما" و"أكثر شربي السويق ملتوتا" فإن "قائما، وملتوتا" لا يصح أن يكونا خبرين لـ "ضربي" و"أكثر".

﴿٢١﴾ قوله فأكثروا الدعاء: لأن حالة السجود تدل على غاية تذلل، واعتراف بعبودية نفسه، وربوبية ربه، فكان مظنة الإجابة، فأمرهم بإكثار الدعاء بالسجود.

﴿٢٢﴾ قوله فذهب قوم البخ. قال العيني: "اختلفوا في الذكر في الركوع والسجود، فقال الشافعي وأحمد وإسحق وأبو داود: يدعو المصلي بما شاء من الأدعية المذكورة في الأحاديث في صلواته سواء كانت فرضا أو نفلا. وقال ابن قدامة في المغنى: "يقول في ركوعه: "سبحان ربي العظيم" ثلاثا. وفي

له أن يزيد في ركوعه على سبحان ربي العظيم يرددها ما أحب ﴿٢٣﴾، ولا ينبغي له أن ينقص في ذلك من ثلاث مرات. ولا ينبغي له أن يزيد في سجوده على سبحان ربي الأعلى يرددها ما أحب ولا ينبغي له أن ينقص في ذلك من ثلاث مرات. واحتجوا في ذلك بما حدثنا عبد الرحمن بن الجارود قال ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ قال ثنا موسى بن أيوب عن عمه أياس بن عامر الغافقي عن عقبة بن عامر الجهني قال لما نزلت ﴿٢٤﴾ فسبح باسم ربك

سجوده: "سبحان ربي الأعلى" ثلثا، فإن زاد دعاء ماثورا أو ذكرا، ثم ذكر مثل الأدعية المذكورة ههنا، فحسن، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله. وقال البيهقي: "قال الشافعي يسبح كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عقبة. ويقول كما قال في حديث علي رضي الله عنه. وقال إبراهيم النخعي والحسن البصري وأبو حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأحمد في رواية: السنة للمصلي أن يقول في ركوعه "سبحان ربي العظيم" ثلاث مرات. وذلك أدناه. وفي سجوده "سبحان ربي الأعلى" ثلاث مرات، وذلك أدناه" إله. (٧٠/٦)

﴿٢٣﴾ قوله يرددها ما أحب: أي يكرر كلمة "سبحان ربي العظيم" ماشاء فوق الثلاث غير أنه إذا كان إماما لا يزيد على الثلاث إلا بمقدار ما لا يحصل المشقة على القوم. وهذا في الفرائض. وأما في النوافل فلا بأس به، لأن باب النفل أوسع. وفي شرح الطحاوي: يسبح الإمام ثلثا. وقيل: أربعة، ليتمكن المقتدي من الثلاث. وعند الماوردي: أدنى الكمال ثلاث. والكمال إحدى عشرة، أو تسع، وأوسطه خمس. وفي بعض شروح الهداية: إن زاد على الثلاث حتى ينتهي إلى عشرة فهو أفضل عند الإمام. وعندهما إلى سبع. وعن بعض الحنابلة: أدنى الكمال أن يسبح مثل قيامه. وعند الشافعي: عشرة. وهو منقول عن عمر بن الخطاب. وروى أبو داود من حديث أنس قال: "ما صليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أشبه صلوة به من هذا الفتى. يعني عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. قال: فحزرتا بركوعه عشر تسييحات". قال صاحب التلويح: "في سنده مقال". وفي المصنف: "حدثنا أبو خالد الأحمر عن ابن عجلان عن عون بن مسعود قال: ثلاث تسييحات في الركوع والسجود. وقال ابن المبارك عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة قال: بلغني أن عمر رضي الله عنه كان يقول في الركوع والسجود قدر خمس تسييحات "سبحان الله وبحمده"، وحدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم عن أبي الضحى قال كان علي رضي الله عنه يقول في ركوعه "سبحان ربي العظيم" ثلثا وفي سجوده "سبحان ربي الأعلى" ثلثا.

﴿٢٤﴾ قوله لما نزلت إلخ. حديث عقبة بن عامر رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما. وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وأحمد والطيالسي والبيهقي في سننه. وقال الحاكم: "هذا حديث حجازي صحيح الإسناد. وقد اتفقا على الاحتجاج بروايته غير أياس بن عامر وهو عم موسى بن أيوب

العظيم ﴿٢٥﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم: إجعلوها في ركوعكم. ولما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال النبي صلى الله عليه وسلم إجعلوها في سجودكم ﴿٢٦﴾. حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال ثنا عمي قال حدثني موسى بن أيوب فذكر بإسناده مثله. حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا يحيى بن أيوب قال ثنا موسى بن أيوب عن أياس بن عامر عن علي بن أبي طالب فذكر مثله. وكان من الحجة لهم أيضا في ذلك أنه يجوز أن يكون ما كان من النبي صلى الله عليه وسلم في الآثار الأول إنما كان قبل نزول الآيتين اللتين ذكرنا في حديث عقبة فلما نزلتا أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بما أمرهم به من ذلك، فكان أمره ناسخا لما تقدم من فعله. وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا أنه قد كان يقول في ركوعه وسجوده ما أمر به في حديث عقبة. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد بن عامر وبشر بن عمر قال ثنا شعبة عن سليمان الأعمش عن سعد بن عبيدة عن المستورد عن صلة بن زفر عن حذيفة أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فكان يقول في ركوعه: "سبحان ربي العظيم" وفي سجوده: "سبحان ربي الأعلى". حدثنا فهد بن سليمان قال ثنا سحيم الحراني قال ثنا حفص بن غياث عن مجالد

القاضي ومستقيم الإسناد. ولم يخرجاه بهذه السياقة" إهـ. وفي التهذيب: "أياس بن عامر الغافقي المصري، قال ابن يونس: كان من شيعة علي رضي الله عنه والوافدين عليه من مصر، له عند أبي داود وابن ماجه حديث واحد في الصلوة" إهـ. زاد عليه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: "قال العجلي لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. ومن خط الذهبي في تلخيص المستدرک: "أنه ليس بالقوي" إهـ. وفي المرقاة قال: "ميرك سكت على هذا الحديث المنذري". وقال النووي: إسناده حسن. وقال الذهبي: "في سنده أياس، وليس بالمعروف"، لكن قال ابن حجر في التقریب: "أنه صدوق". اهـ. وقال الذهبي في تلخيص المستدرک في كتاب التفسير: "الحديث صحيح" إهـ.

﴿٢٥﴾ قوله فسبح باسم ربك العظيم: قال الطيبي: "الإسم ههنا صلة بدليل أنه عليه السلام كان يقول في ركوعه "سبحان ربي العظيم. وفي سجوده "سبحان ربي الأعلى" فحذف الإسم. وهذا على قول من زعم أن الإسم غير المسمى. وقيل: الإسم يجوز أن يكون غير صلة. والمعنى تنزيه إسمه عن أن يتبدل وأن لا يذكر على وجه التعظيم. قال الإمام الرازي: كما يجب تنزيه ذاته عن النقائص يجب تنزيه الألفاظ الموضوعه لها عن الرفث وسوء الادب" إهـ.

﴿٢٦﴾ قوله إجعلوها في سجودكم: قال ابن حجر: "وجه التخصيص أن "الأعلى" أبلغ من "العظيم"،

عن الشعبي عن صلة عن حذيفة^(٢٧) قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه "سبحان ربي العظيم" ثلثا وفي سجوده "سبحان ربي الأعلى" ثلثا. فهذا أيضا قد دل على ما ذكرنا من وقوفه على دعاء بعينه في الركوع والسجود. وقال آخرون أما الركوع فلايزاد فيه على تعظيم الرب عز وجل. وأما السجود فيجتهد فيه في الدعاء. واحتجوا في ذلك بحديثي علي وابن عباس اللذين ذكرناهما في الفصل الأول. فكان من الحجة عليهم^(٢٨) في ذلك أنهم قد جعلوا قول النبي صلى الله عليه وسلم. أما الركوع فعظموا فيه الرب ناسخا لما تقدم من أفعاله قبل ذلك في الأحاديث الأولى. فيحتمل أن يكون أمرهم بالتعظيم في الركوع قبل أن ينزل عليه "فسبح باسم ربك العظيم" وبجهدهم الدعاء في السجود بما أحبوا قبل أن ينزل عليه "سبح اسم ربك الأعلى" فلما نزل ذلك عليه أمرهم بأن ينتهوا إليه في سجودهم على ما في حديث عقبة ولايزيدون عليه فصار ذلك ناسخا لما قد تقدم منه قبل ذلك، كما كان الذي أمرهم به في الركوع عند نزول "فسبح باسم ربك

فجعل للأبلغ في التواضع. وهو السجود، الأفضل من الركوع". مرقاة

﴿٢٧﴾ قوله عن حذيفة رضي الله عنه إلخ. رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". قال العلامة القاري في المرقاة: "قال الشيخ الجزري: حديث حذيفة هذا رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه نحوه، وإيراد محي السنة له في الحسان يدل على أنه ليس في واحد من الصحيحين، لاسيما وقد قال صحيح كعادته في تصحيح ما لم يكن في واحد منهما، فكان ينبغي أن يقدمه في الصحاح، لأنه في صحيح مسلم. كذا نقله ميرك" اهـ. ورأيت في صحيح مسلم في باب إستحباب تطويل القراءة في صلوة الليل حديثا طويلا عن حذيفة رضي الله عنه. وفيه: "ثم ركع فجعل يقول "سبحان ربي العظيم" فكان ركوعه نحوا من قيامه، ثم قال: "سمع الله لمن حمده" ثم قام طويلا قريبا مما ركع ثم سجد فقال: "سبحان ربي الأعلى" فكان سجوده قريبا من قيامه". ﴿٢٨﴾ قوله فكان من الحجة عليهم إلخ. أعلم أن الأذكار والأدعية كثيرة وردت في أحاديث، لكنهم خصصوا في الركوع بتعظيم الرب لحديثي علي وابن عباس رضي الله عنهم وجعلوا هذين الحديثين ناسخين للأحاديث الأخر التي جاءت فيها أذكار أخرى، فهم كما يقولون بنسخ هذين الحديثين للأحاديث الأخر، فيمكن لنا أن نقول إن أمرهم بالتعظيم في الركوع قبل نزول: {فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ} وبجهدهم في الدعاء في السجود قبل نزول: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} فلما نزلت هاتان الآيتان أمرهم أن يقتصرُوا في ركوعهم وسجودهم على "سبحان ربي العظيم، وسبحان ربي الأعلى" كما في

العظيم" ناسخا لما قد كان منه قبل ذلك، فإن قال قائل إنما كان ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم بقرب وفاته لأن في حديث ابن عباس كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر قيل له فهل في هذا الحديث أن تلك الصلوة هي الصلوة التي توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعقبها أو أن تلك المروضة هي مروضة التي توفي فيها ليس في الحديث من هذا شيء. وقد يجوز أن تكون هي الصلوة التي توفي بعقبها ويجوز أن تكون صلوة غيرها قد صح بعدها فإن كانت تلك هي الصلوة التي توفي بعدها فقد يجوز أن يكون ﴿٢٩﴾ "سبح اسم ربك الأعلى" أنزلت عليه بعد ذلك قبل وفاته. وإن كانت تلك الصلوة متقدمة لذلك فهي أخرى أن يجوز أن يكون بعدها ما ذكرنا فهذا وجه هذا الباب ﴿٣٠﴾ من طريق تصحيح معاني الآثار. وأما وجه ذلك ﴿٣١﴾ من طريق النظر فانا قد رأينا مواضع في الصلوة فيها ذكر فمن ذلك التكبير للدخول في الصلوة ومن ذلك

حديث عقبة رضي الله عنه، فيكون حديث عقبة ناسخا لما كان قبل ذلك.

﴿٢٩﴾ قوله فقد يجوز أن يكون إلخ. يشكل عليه أن نزول: {سَبِّحْ إِسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} كان قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بزمان طويل. لأن هذه السورة نزلت بمكة قبل الهجرة، كما جاء في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، أنه قال: فما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى حفظت {سَبِّحْ إِسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} في سور من الفصل، كما رواه البخاري في صحيحه- فإذا ثبت نزوله قبل الهجرة فكيف يمكن أن يقال إن نزولها كان بعد هذه الصلوة التي توفي صلى الله عليه وسلم بعدها.

﴿٣٠﴾ قوله فهذا وجه هذا الباب إلخ. أعلم أن الأذكار الواردة في الأحاديث في الركوع والسجود كثيرة، كما بينه المصنف رحمه الله باليسر والتفصيل. قال بعضهم: المصلي بالخيار، يذكر من هذه الأذكار ما أحب. وأما عندنا معشر الحنفية، فقال مشائخنا: بأن يقتصر في الفرائض على "سبحان ربي العظيم، وسبحان ربي الأعلى" ثلاثا، أو أكثر بعد أن يكون وترا. وأما غيرهما من الأذكار الواردة، فيقول في صلوة التطوع إن شاء. كما قال صاحب الهداية في بيان الاستفتاح. وما رواه محمود على التهجد أي في النوافل مطلقا، أو يقال: إنه صلى الله عليه وسلم فعل أحيانا لبيان الجواز. وأما مسلك النسخ الذي سلكه المصنف رحمه الله فإثباته عسير جدا، أما أولا: فلا بد من أن يكون النسخ متأخرا من المنسوخ. وحديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه لا يثبت تأخره بأحد من الروايات. وأما ثانيا: فلا بد للنسخ أن يكون بين النسخ والمنسوخ تعارض وتناف. وهذه الأحاديث لاتنافي بينها، فكيف يقال بالنسخ؟

﴿٣١﴾ قوله وأما وجه ذلك من طريق النظر: هذا النظر في مقابلة من قال: لايزاد في الركوع على تعظيم

التكبير للركوع والسجود والقيام من القعود فكان ذلك التكبير تكبيرا قد وقف العباد عليه وعلموه ولم يجعل لهم أن يجاوزوه إلى غيره، ومن ذلك ما يتشهدون به في القعود فقد علموه ووقفوا عليه ولم يجعل لهم أن يأتوا مكانه بذكر غيره لأن رجلا لوقال ﴿٣٢﴾ مكان قوله الله أكبر، الله أعظم أو الله أجل كان في ذلك مسيئا ولو تشهد رجل ﴿٣٣﴾ بلفظ يخالف لفظ التشهد الذي جاءت به الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كان في ذلك مسيئا وكان بعد فراغه من التشهد الأخير قد أبيح له من الدعاء ما أحب. فقليل له فيما روى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليختر من الدعاء ما أحب، فكان قد وقف في كل ذكر على ذكر بعينه ولم يجعل له مجاوزته إلى ما أحب إلا ما قد وقف عليه من ذلك

الرب عز وجل. ويجهتد في السجود في الدعاء، كما ينبه عليه بعض ألفاظه. ﴿٣٢﴾ قوله لأن رجلا لوقال إلخ. اختلف في أنه لو شرع رجل صلوته بقوله "الله أعظم، أو أجل" أو غيرهما من الألفاظ الدالة على التعظيم هل يكون شارعا في الصلوة أم لا؟ فقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: يكون شارعا، وقال أبو يوسف رحمه الله: إن كان يحسن التكبير لم يجزئه إلا قوله "الله أكبر، أو الله الأكبر أو الله الكبير. وقال الشافعي رحمه الله: لا يجوز إلا بالأولين. وقال مالك رحمه الله: لا يجوز إلا بالأول. وهذا الاختلاف في الإجزاء وعدمه. أما أنه هل يكره أم لا؟ فالظاهر من قول الطحاوي رحمه الله: أنه يكره. وقال المحقق في فتح القدير: "قال السرخسي رحمه الله: لا يكره في الأصح. وفي التحفة: الأصح أنه يكره. وهذا أولى. وقد ذكره في التجريد مرويا عن أبي حنيفة رحمه الله" إله فقال في البحر الرائق: "ثم غاية ما هنا أن الثابت بالنص ذكر الله تعالى على سبيل التعظيم. ولفظ التكبير ثبت بالخبر، فيجب العمل به حتى يكره افتتاح الصلوة بغيره لمن يحسنه، كما قلنا في قراءة القرآن مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع التعديل. ذكره في الكافي. وهذا يفيد الوجوب وهو الأشبه للمواظبة التي لم تقترب بترك. فعلى هذا ما ذكره في التحفة والذخيرة والنهاية من أن الأصح أنه يكره الافتتاح بغير "الله أكبر" عند أبي حنيفة، فالمراد كراهة التحريم، لأنها في رتبة الواجب من جهة الترك، فعلى هذا يضعف ما صححه السرخسي من أن الأصح أنه لا يكره مستدلا بما روي عن مجاهد. قال: كان الأنبياء يفتتحون الصلوة "بلا إله إلا الله" ونبينا من جملتهم. وهذا على تقدير صحته فالمراد غير نبينا صلى الله عليه وسلم، بدليل نقل المواظبة عنه على لفظ التكبير. ويضعف أيضا ما ذكره المصنف في المستصفي من: أن مراعاة لفظ التكبير في الافتتاح واجبة في صلوة العيد بخلاف سائر الصلوات، لما علمت أنها واجبة في الكل. والظاهر أنه مبني على تصحيح السرخسي بدليل ما ذكره هو في الكافي". إله. ﴿٣٣﴾ قوله ولو تشهد رجل إلخ. حاصل كلامه هذا أن المصلي يتشهد بما جاءت به الأحاديث عن

وإن استوى ذلك في المعنى فلما كان في الركوع والسجود قد أجمع على أن فيهما ذكر أو لم يجمع على أنه أبيع له ﴿٣٤﴾ فيهما كل الذكر كان النظر على ذلك أن يكون ذلك الذكر كسائر الذكر في صلواته من تكبيره وتشهده وقوله سمع الله لمن حمده وقول المأموم ربنا ولك الحمد، فيكون ذلك قولاً خاصاً لا ينبغي لأحد مجاوزته إلى غيره كما لا ينبغي له في سائر الذكر الذي في الصلوة ولا يكون له مجاوزته ذلك إلى غيره إلا بتوقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم له على ذلك. فثبت بذلك قول الذين وقتوا في ذلك ذكراً خاصاً وهم الذين ذهبوا إلى حديث عقبة على ما فصل فيه من القول في الركوع والسجود. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فإن قال قائل وأين جعل للمصلي أن يقول بعد التشهد ما أحب؟ قيل له في حديث ابن مسعود حدثنا بذلك أبو بكر قال ثنا يحيى بن حماد قال ثنا أبو عوانة عن سليمان عن شقيق عن عبد الله قال كنا نقول خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلسنا في الصلوة "السلام على الله وعلى عباده، السلام على جبريل وميكائيل، السلام على فلان وفلان" فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله هو السلام، فلا تقولوا هكذا ولكن قولوا. فذكر التشهد على ما ذكرناه في غير هذا الموضع عن ابن مسعود قال ثم ليختر أحدكم ﴿٣٥﴾ بعد ذلك أطيع

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ولا يخالفه، فلو تشهد من عند نفسه تشهداً يخالف لفظه لفظ المنقول كان مسيئاً، ولو كان الأخذ بتشهد ابن مسعود رضي الله عنه أولى من تشهدات آخر، لأن حديثه أصح أحاديث التشهد، بخلاف غيره. وأما ما قال في البحر: إن الأخذ بتشهد ابن مسعود رضي الله عنه واجب، لأنهم جعلوا التشهد واجباً. وعينه في تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، ففيه تأمل، لأن قولهم: "التشهد واجب" معناه مطلق، أن مطلق التشهد واجب. وأما تعيينهم تشهد ابن مسعود، فمرادهم أن هذا التشهد أولى وأرجح على سائر تشهدات، لا أن عينه واجب. وظاهر كلام الطحاوي رحمه الله: أن الإساءة بمخالفة لفظ التشهد المروي لا بخصوصية تشهد ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿٣٤﴾ قوله ولم يجمع على أنه أبيع له إلخ. أي ليس للمصلي أن يكون في ركوعه وسجوده أي ذكر شاء، بل يقتصر فيهما على الأذكار الواردة، كسائر الذكر في صلواته.

﴿٣٥﴾ ثم ليختر أحدكم إلخ. أخرجه مسلم في صحيحه عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. ولفظه: "ثم يتخير بعد من الدعاء". ورواه عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه. وفيه: "ثم يتخير من المسئلة ماشاء". وفي رواية أخرى: "ثم يتخير بعد من المسئلة ماشاء، أو ما

الكلام، أو ما أحب من الكلام. حدثنا أبو بكره قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبة عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: كنا لاندري ﴿٣٦﴾ ما نقول بين كل ركعتين غير إنا نسبح ونكبر ونحمد ربنا وإن محمدا صلى الله عليه وسلم أوتي فواتح الكلم وجوامعه، ﴿٣٧﴾ أو قال خواتمه. فقال إذا قعدتم في الركعتين، فقولوا فذكر التشهد ثم يتخير أحدكم من

أحب. وروى البخاري من حديث شقيق عن عبد الله رضي الله عنه: "ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو". وفي رواية إسحاق عن عيسى عن الأعمش: "ثم ليتخير من الدعاء ما أحب". وفي رواية للبخاري في الدعوات: "ثم ليتخير ما يعجبه من الشاء ماشاء". وفي رواية للبيهقي: "ثم يدعو لنفسه". قال النووي: "فيه استحباب الدعاء في آخر الصلوة قبل السلام. وفيه أنه يجوز الدعاء بما شاء من أمور الآخرة والدنيا ما لم يكن إثما. وهذا مذهبا ومذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: "لا يجوز إلا الدعاء الواردة في القرآن والسنة". وقال ابن حجر في فتح الباري: واستدل به على جواز الدعاء في الصلوة مما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة. قال ابن بطال: خالف في ذلك النخعي وطاؤس وأبو حنيفة، فقالوا لا يدعو في الصلوة إلا بما يوجد في القرآن، كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة، والمعروف في كتب الحنفية: أنه لا يدعو في الصلوة إلا بما جاء في القرآن، أو ثبت في الحديث. وعبارة بعضهم: "ما كان ماثورا"، قال قائلهم: والماثور أعم من أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع، لكن ظاهر حديث الباب يردّ عليهم. وكذا يرد على قول ابن سيرين: لا يدعو في الصلوة إلا بأمور الآخرة واستثنى بعض الشافعية ما يقبح من أمر الدنيا، فإن أراد الفاحش من اللفظ، فمحتمل. وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقا لا يجوز" إهـ. وردّ عليه العيني: "بأن ليس ما نقله عن كتب الحنفية كذلك بل المذكور في كتبهم أن لا يدعو في الصلوة إلا من الأدعية الماثورة، أو بما شابه ألفاظ القرآن. وقوله "يردّ عليه" رد عليه لأن في ما ذهبوا إليه إهمالا لحديث مسلم. وهو: "إن صلوتنا هذه". الحديث. ونحن عملنا بالحديثين، لأننا نختار من الأدعية الماثورة، أو من الأدعية ماشابه ألفاظ القرآن" إهـ. وقال في الهداية: "ودعا بما شاء مما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية الماثورة، ولا يدعو بما يشبه كلام الناس تحرزا عن الفساد" إهـ وقال المحقق في الفتح: "حديث: "إن صلوتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس" معارض لعموم "أعجبه ودعا لنفسه بما شاء" في بعض أفرادها، فيقدم عليه لأنه مانع وذلك مبيح".

﴿٣٦﴾ قوله كنا لاندري إلخ. أخرجه النسائي عن شعبة. ولفظه: "كنا لاندري ما نقول في كل ركعتين. إلخ. أي بعد كل ركعتين في القعدة".

﴿٣٧﴾ قوله وجوامعه: قال ابن التين جوامع الكلم القرآن، لأنه يقع فيه المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة. وكذلك يقع في الأحاديث النبوية الكثير من ذلك. وقال الخطابي: معناه إيجاز الكلام في أشباع

الدعاء أعجبه إليه فيدعوا به ربه. حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد قال ثنا الفضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن شقيق عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. غير أنه قال: ثم ليتخير من الكلام بعد ما شاء فأبيح له ههنا أن يختار من الدعاء ما أحب لأن ما سواه من الصلوة بخلافه من ذلك ما ذكرنا من التكبير في مواضعه ومن التشهد في موضعه ومن الاستفتاح في موضعه ومن التسليم في موضعه. فجعل ذلك ذكرا خاصا غير متعد إلى غيره فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الذكر في الركوع والسجود ذكرا خاصا لا يتعدى إلى غيره.

باب الامام يقول سمع الله لمن حمده هل ينبغي له أن يقول بعدها ربنا ولك الحمد أم لا

حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا عفان بن مسلم قال ثنا همام و أبو عوانة وأبان عن قتادة عن يونس بن جبیر عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى الأشعري قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿١﴾ الصلوة فقال: إذا كبر الامام فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد ﴿٢﴾، يسمع الله لكم.

المعاني. قلت: الإضافة في جوامع الكلم من إضافة الصفة إلى الموصوف، هي الكلمة الموجزة لفظا، المتسعة معنى. يعني يكون اللفظ قليلا، والمعنى كثيرا. وقالوا: فيه الحث على استخراج تلك المعاني، وتبيين تلك الحقائق المودعة فيها. وقال ابن شهاب في مذكره الإسماعيلي: بلغني أن جوامع الكلم: أن الله تعالى يجمع له الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد أو الأمرين أو نحو ذلك.

باب الإمام يقول "سمع الله لمن حمده"

هل ينبغي له أن يقول بعدها "ربنا ولك الحمد" أم لا ؟

﴿١﴾ قوله علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ. حديث أبي موسى هذا أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد عن حطان بن عبد الله الرقاشي.

﴿٢﴾ قوله اللهم ربنا ولك الحمد. ووقع في رواية مسلم بغير الواو، وفي رواية النسائي مع الواو. قال النووي: "هكذا هو ههنا بلا واو. وفي غير هذا الموضع "ربنا ولك الحمد" وقد جاءت الأحاديث

فان الله عز وجل قال على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم سمع الله لمن حمده ﴿٣٦﴾. حدثنا أبو بكره و ابن مرزوق قالالا ثنا سعيد بن عامر قال ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فذكر باسناده مثله. حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء قال سمعت أبا علقمة يحدث عن أبي هريرة ﴿٣٧﴾ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه، غير أنه لم يذكر

الصحيحة بإثبات الواو وب حذفها. وكلاهما جاءت به روايات كثيرة. والمختار أنه على وجه الجواز. وأن الأمرين جائزان، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر. ونقل القاضي عياض إختلافا عن مالك رحمه الله وغيره في الأرجح منهما. وعلى إثبات الواو يكون قوله "ربنا" متعلقا بما قبله، تقديره: "سمع الله لمن حمده يا ربنا، فاستجب حمدنا ودعاءنا، ولك الحمد على هدايتنا لذلك". قال الأزهري في شرح ألفاظ المختصر: قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو بن العلاء فقال يقول الرجل للرجل بعني هذا الثوب، فيقول: "وهو لك" أصله: هو لك، والواو مزيدة" إهـ. قال ابن حجر في فتح الباري في باب التكبير: "إذا قام من السجود. قال العلماء الرواية بثبوت الواو أرجح، وهي زائدة. وقيل: عاطفة على محذوف. وقيل: هي واو الحال. قاله ابن الأثير. وضعف ماعده" إهـ. وقال في باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع: "ثبت زيادة الواو في طرق كثيرة. وفي بعضها كما في الباب الذي يليه ب حذفها. وقال ابن دقيق العيد: كان إثبات الواو دال على معنى زائد لأنه يكون التقدير مثلا: ربنا استجب ولك الحمد، فيشتمل على معنى الدعاء، ومعنى الخبر" إهـ. وهذا بناء على أن الواو عاطفة. وقد تقدم قول من جعلها حالية. وإن الأكثر رجحوا ثبوتها. وقال الأثرم سمعت أحمد يثبت الواو في ربنا ولك الحمد. ويقول ثبت فيه عدة أحاديث إهـ. وهذا الاختلاف في إثبات الواو وحذفها. وكذا اختلفت الروايات في إثبات "اللهم" وحذفه، ففي بعض روايات البخاري عن أبي هريرة إثبات "اللهم" وفي بعضها لا. قال ابن حجر: "ثبت في أكثر الطرق هكذا أي "اللهم ربنا". وفي بعضها ب حذف "اللهم"، وثبوتها أرجح. وكلاهما جائز. وفي ثبوتها تكرير النداء، كأنه قال: "يا الله يا ربنا" إهـ. قال في رد المحتار: "أفضله اللهم ربنا ولك الحمد، ثم حذف الواو ثم حذف اللهم. وقال في رد المحتار قوله: "ثم حذف اللهم" أي مع إثبات الواو وبقي رابعة، وهي حذفها. والأربعة في الأفضلية على هذا الترتيب، كما أفاده بالعطف بـ"ثم" إهـ. وفي البحر الرائق: "المراد بالتحميد واحد من أربعة ألفاظ أفضليها: "اللهم ربنا ولك الحمد" كما في المجتبى، ويليه "اللهم ربنا لك الحمد" ويليه "ربنا ولك الحمد" ويليه المعروف "ربنا لك الحمد" فما في المحيط من أفضلية الثاني فمحمول على أفضليته على ما بعده، لا على الكل، كما لا يخفى لما صرحوا به من أن زيادة الواو توجب الأفضلية، واختلفوا فيها، فقيل زائدة، وقيل: عاطفة تقديره ربنا حمدناك ولك الحمد". ﴿٣٨﴾ قوله سمع الله لمن حمده: معناه قبل الله حمد من حمده، كما يقال سمع الأمير كلام فلان إذا تلقاه بالقبول. ومنه حديث "اللهم إني أعوذ بك من دعاء لا يسمع" أي لا يستجاب. وذكر الرضي: أن

قوله يسمع الله لكم إلى آخر الحديث. وحدثنا أبو بكر قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الخصيب بن ناصح قال ثنا وهيب عن مصعب بن محمد القرشي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فإنه من وافق قوله ﴿٥﴾ قول الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه. ﴿٦﴾ فذهب قوم إلى أن هذه الآثار قد دلتهم

اللام قد يجيء بمعنى "إلى" كما في سمع الله لمن حمده، أي استمع إلى من حمده. وفي البناية عن الفوائد الحميدية: "أن الهاء في حمده للسكنة والاستراحة، لا للكناية، كذا نقل عن الثقات، وعن المستصفي: أن الهاء للكناية، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا لَهُ﴾ إهـ. وفي المضمرات: ينبغي أن يحزم هاء الضمير كما هو شأن الوقف" إهـ

﴿٤﴾ قوله يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه إلخ. حديثه أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وغيرهم. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح. والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم أن يقول الإمام سمع الله لمن حمده، ويقول من خلف الإمام: ربنا ولك الحمد. وبه يقول أحمد".

﴿٥﴾ قوله فإنه من وافق قوله إلخ. فيه إشعار بأن الملائكة تقول ما يقول المأمومون. والمراد الموافقة في القول والزمان، خلافاً لمن قال: المراد الموافقة في الإخلاص والخشوع. وقال ابن المنير: "الحكمة في إشار الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة في محلها، لأن الملكة لا غفلة عندهم فمن وافقهم كان مستيقظاً، ثم إن ظاهره أن المراد بالملكة جميعهم، لأن الجمع المحلي باللام يفيد الاستغراق، بأن يقولها الحاضرون من الحفظة، ومن فوقهم حتى ينتهي إلى الملائكة الأعلى وأهل السموات، واختاره ابن بزيعة. وقيل: الحفظة منهم. وقيل: الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا إنهم غير الحفظة. والذي يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلوة من الملكة ممن في الأرض، أو في السماء". (العيني وفتح الباري)

﴿٦﴾ قوله غفرله ما تقدم من ذنبه: ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية إلا ما يتعلق بحقوق الناس. وذلك معلوم من الأدلة الخارجية المخصصة لعمومات مثله. وأما الكبائر فإن عموم اللفظ يحتمل المغفرة. ويستدل بالأعم مالم يخص المخصص. كذا في العيني. وقال ابن حجر: "وهو محمول عند العلماء على الصغائر" إهـ

على ما يقول ﴿٧﴾ الإمام والمأموم جميعا وإن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا أَللّٰهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، دليل على أن "سمع الله لمن حمده" يقولها الإمام دون المأموم. وأن ربنا لك الحمد يقولها المأموم دون الإمام. وممن ذهب إلى هذا القول أبو حنيفة ومالك وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا بل يقول الإمام: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم يقول المأموم ﴿٨﴾ ربنا ولك الحمد خاصة. وقالوا

﴿٧﴾ قوله دلّتهم على ما يقول إلخ. لأنه صلى الله عليه وسلم قال: إذا قال الإمام "سمع الله لمن حمده" فقولوا "أَللّٰهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ". فبين صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وظيفة الإمام، وهي أن يقول "سمع الله لمن حمده"، ووظيفة المأموم، وهي أن يقول "أَللّٰهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ". قال العيني: "استدل أبو حنيفة رحمه الله بهذا الحديث على أن وظيفة الإمام التسميع، ووظيفة المأموم التحميد، لأنه صلى الله عليه وسلم قسم، والقسمة تنافي الشركة. وبه قال مالك وأحمد في رواية. وحكاها ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة. والشعبي قال: وبه أقول. وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في رواية: يأتي الإمام بهما. وبه قال الثوري والأوزاعي". قال في البحر الرائق: "واكتفى الإمام بالتسميع، والمؤتم والمنفرد بالتحميد، لحديث الصحيحين: إذا قال الإمام "سمع الله لمن حمده" فقولوا "ربنا لك الحمد". فقسم بينهما، والقسمة تنافي الشركة، فكان حجة على أبي يوسف ومحمد القائلين بأن الإمام يجمع بينهما استدلالا بأنه عليه السلام كان يجمع بينهما، لأن القول مقدم على الفعل. وحجة على الشافعي في قوله أن المقتدي يجمع بين الذكرين أيضا وحكاها الأقطع رواية عن أبي حنيفة. وهو غريب، فإن صاحب الذخيرة نقل أنه لا يأتي بالتسميع بلا خلاف بين أصحابنا. وأما المنفرد، ففيه ثلاثة أقوال، الأول: أنه يأتي بالتسميع لا بالغير. وهو رواية المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنهما، ينبغي أن لا يعول عليها، ولم أر من صححها. الثاني: أنه يأتي بالتحميد لا غير. وصححه المصنف في الكافي. وقال في المبسوط: وهو الأصح. وعليه أكثر المشائخ. واختاره الحلواني والطحاوي، لأن التسميع حث لمن خلفه على التحميد. وليس معه أحد ليحثه أحد، فلا يأتي بالتسميع. الثالث: الجمع بينهما. وصححه صاحب الهداية. وقال صدر الشهيد: وعليه الإعتقاد. واختاره صاحب المجمع، لأنه قد صح من فعله عليه الصلوة والسلام: أنه كان يجمع بينهما. ولا محمل له سوى حالة الانفراد، توفيقا بينه وبين القول الثابت في الصحيحين في حق الإمام والمأموم. وقيده في غاية البيان بانفراده بصلوة النفل، لأنه كان مواظبا على الجماعة في الفرض. وحيث اختلف التصحيح. كما رأيت. فلا بد من الترجيح، فالمرجح من جهة المذهب ما في المتن، لأنه ظاهر الرواية كما صرح به قاضي خا في شرحه. والمرجح من جهة الدليل ما صححه في الهداية. وفي القنية: أما المنفرد يقول سمع الله لمن حمده، فإذا استوى قائما قال: "ربنا ولك الحمد" في الجواب الظاهر، وهو الصحيح "إله

ليس في قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٩﴾ وإذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد دليل على أن ذلك يقوله الماموم دون غيره. ولو كان ذلك كذلك لاستحال أن يقولها من ليس بماموم. فقد رأيناكم تجمعون أن المصلي وحده يقولها مع قوله سمع الله لمن حمده، فكما كان من يصلي وحده يقولها وليس بماموم، ولم ينف ذلك ما ذكرنا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الامام أيضا يقولها كذلك. ولا ينفي ذلك ما ذكرنا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، واحتجوا في ذلك بما حدثنا ربيع المودن قال ثنا ابن وهب قال أخبرني عبدالرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن عبدالله بن الفضل عن عبدالرحمن الأعرج عن عبيدالله ابن أبي رافع عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع ﴿١٠﴾ قال: اللهم ربنا لك الحمد ملأ السماء ﴿١١﴾ وملأ الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد ﴿١٢﴾. وبما حدثنا إبراهيم

﴿٨﴾ قوله ثم يقول الماموم: "ربنا ولك الحمد" خاصة: يعني أن المقتدي يقول التحميد خاصة، ولا يجمع بين التسميع والتحميد، كما زعمه الإمام الشافعي رحمه الله استدلالا بالمنفرد، لأن الاقتداء لا أثر له في إسقاط الأذكار بالإجماع، ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم التسميع والتحميد بين الإمام والمقتدي. وفي الجمع بينهما من الجانبين إبطال القسمة. وهذا لا يجوز. ولأن التسميع دعاء إلى التحميد. وحق من دُعي إلى شيء الإجابة إلى ما دعي إليه، لا إعادة قول الداعي. كذا في البدائع.

﴿٩﴾ قوله ليس في قول النبي صلى الله عليه وسلم إلخ. بل فيه دليل على أن يقتصر الإمام على التسميع كما قال أبو حنيفة رحمه الله، وبينته سابقا. وأما قوله: وأنتم أيضا تقولون يقول الإمام "ربنا ولك الحمد" خاصة، فأني دليل يدل أن الماموم يقول هذا خاصة، فكذلك نحن نقول: يقول الإمام "سمع الله لمن حمده" خاصة. ولو كان ذلك كذلك لأستحال أن يقولها من ليس بماموم، فجوابه أن في هذا الحديث قسمة بين وظيفتي الإمام والماموم. وهذه القسمة تقتضي أن لا يقول الإمام ما يقول الماموم. وبالعكس. وأما المنفرد، فهذا الحديث لم يبين وظيفته أنه ماذا يقول؟ فإما أن يثبت بحديث آخر وإما بالقياس.

﴿١٠﴾ قوله كان إذا رفع رأسه من الركوع إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، والترمذي والنسائي.

﴿١١﴾ قوله ملأ السماء: قال العلامة القاري: "بالنصب. وهو الأكثر على أنه صفة مصدر محذوف. وقيل على نزع الخافض أي بملأ السموات. وبالرفع على أنه صفة الحمد. والملا بالكسر إسم ما يأخذه الإناء إذا امتلأ. وهو مجاز عن الكثرة. قال المظهر: هذا تمثيل وتقريب إذا الكلام لا يقدر بالمكائيل، ولا تسعه الأوعية. وإنما المراد تكثير العدد، حتى لو قدر أن تلك الكلمات تكون أجساما تملأ الأماكن

بن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمر قال أنا هشام بن حسان عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس ^(١٣) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو الوليد قال ثنا شعبة قال أخبرني عبيد هو ابن الحسن أبو الحسن قال سمعت ابن أبي أوفى ^(١٤) يحدث

لبلغت من كثرتها ما تملأ السموات والأرضين“ إه. وقال الطيبي: هذا يشير إلى الاعتراف بالعجز عن أداء حق الحمد بعد إستفراغ المجهود، فإنه حمد ملأ السموات والأرضين. وهذه نهاية إقدام السابقين، ثم ارتفع حال الأمر فيه على المشيئة. وليس وراء ذلك الحمد منتهى، فإن حمد الله تعالى أعز أن يعتوره الجنان أو يكتنفه الزمان والمكان، ولم ينته أحد من خلق الله في الحمد مبلغه ومنتهاه. وبهذه الرتبة استحق صلوات الله عليه أن يسمى بأحمد.

^(١٢) قوله وملاً ماشئت من شئ بعد: أي بعد ذلك أي ما بينهما، أو غير ما ذكر كالعرش والكرسي، وما تحت الثرى. والأظهر أن المراد بالسموات والأرض جهتا العلو والسفل. والمراد بملاً: ماشاء من شئ بعد ما تعلق به مشيئته. إه.

^(١٣) قوله عن ابن عباس إلخ. حديثه أخرجه مسلم عن حفص عن هشام إلى آخر السند مثله. وأخرجه أيضاً عن هشيم بن بشير قال أخبرنا هشام بن حسان إلخ. ولفظه ”اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الأرض وما بينهما وملأ ماشئت من شئ بعد أهل الثناء والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد“. وأخرجه أبو داود وأخرجه النسائي عن سعيد بن عامر قال حدثنا هشام بن حسان إلخ. مثل ما رواه الطحاوي وأخرجه أيضاً عن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال: حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا إبراهيم بن نافع عن وهب بن مانوس العدني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: ”أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد السجود بعد الركعة يقول إلخ“.

^(١٤) قوله سمعت ابن أبي أوفى إلخ. حديثه أخرجه مسلم عن الأعمش وشعبة عن عبيد بن الحسن. وأخرجه أيضاً عن شعبة عن مجزأة بن زاهر قال: سمعت عبدالله بن أبي أوفى يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول ”اللهم لك الحمد ملأ السموات والأرض، وملأ ماشئت من شئ بعد، اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ“. وفي رواية أخرى له ”كما ينقى الثوب الأبيض من الدرن“. وفي رواية ”من الدنس“. وأخرجه أبو داود عن الأعمش عن عبيد بن الحسن قال: ”سمعت عبدالله بن أبي أوفى يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع راسه من الركوع يقول إلخ“. ثم قال أبو داود وقال سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج عن عبيد أبي الحسن هذا الحديث ليس فيه ”بعد الركوع“، قال سفيان: لقينا الشيخ عبيداً أبا الحسن، فلم يقل فيه ”بعد الركوع“. قال أبو داود: ورواه شعبة عن أبي عصمة عن الأعمش عن عبيد قال بعد الركوع. وأخرجه ابن ماجه عن الأعمش عن عبيد بن الحسن.

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا مالك بن عبد الله بن سيف قال ثنا عبد الله بن يوسف الدمشقي قال أنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي عن عطية بن قيس الكلاعي عن قزعة بن يحيى عن أبي سعيد الخدري ﴿١٥﴾ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله و زاد أهل الشاء ﴿١٦﴾ والمجد أحق ما قال ﴿١٧﴾ العبد وكلنا لك عبد لا نازع ﴿١٨﴾ لما أعطيت و

﴿١٥﴾ قوله عن أبي سعيد الخدري إلخ. حديثه أخرجه مسلم. ولفظه: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع راسه من الركوع، قال ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الأرض، وملأ ما شئت من شيء بعد أهل الشاء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد". وأخرجه أبو داود من مؤمل بن الفضل الحراني ومحمود بن خالد وابن السرح ومحمد بن مصعب إلى آخر السند قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول حين يقول سمع الله لمن حمده: اللهم ربنا لك الحمد ملأ السماء. قال مؤمل: ملأ السموات وملأ الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد أهل الشاء والمجد أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت". زاد محمود: "ولا معطي لما منعت" ثم اتفقوا "ولا ينفع ذا الجد منك الجد". وقال بشر: "ربنا لك الحمد" لم يقل محمود "اللهم" قال: "ربنا ولك الحمد". ورواه النسائي أيضا مثله. وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا.

﴿١٦﴾ قوله أهل الشاء: منصوب على النداء، هذا هو المشهور. وجوز بعضهم رفعه على تقدير: أنت أهل الشاء. والمختار النصب. كذا قاله النووي. وقال العلامة القاري في المرقاة: "أهل الشاء، بالرفع بتقدير "أنت" وهو الأنسب للسباق واللاحق، أو بتقدير "هو"، وبالنصب على المدح، أو بتقدير: يا أهل الشاء" إهـ. والشاء: الوصف الحميل والمدح، والمجد: العظمة ونهاية الشرف، هذا هو المشهور في الرواية في مسلم وغيره. قال القاضي عياض: "وقع في رواية ابن ماهان: "أهل الشاء والخمد" وله وجه. ولكن الصحيح المشهور الأول". (النووي)

﴿١٧﴾ قوله أحق ما قال إلخ. قال النووي: "هكذا هو في مسلم وغيره" "أحق" بالألف، وكلنا بالواو. وأما ما وقع في كتب الفقه: "حق ما قال العبد كلنا" بحذف الألف والواو فغير معروف من حيث الرواية، وإن كان كلاما صحيحا. وعلى الرواية المعروفة تقديره: أحق قول العبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت إلخ. واعترض بينهما "وكلنا لك عبد" ومثل هذا الاعتراض في القرآن قول الله تعالى: {فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ، وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ} اعتراض قوله تعالى: {وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} ومثله قوله تعالى: {قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ} على قراءة من قرأ "وضعت" بفتح العين وإسكان التاء. ونظائره كثيرة. وإنما يعترض ما يعترض من هذا الباب للإهتمام به وارتباطه بالكلام السابق. وتقديره هنا: أحق قول العبد لا مانع لما

لا ينفع ذا الجد منك الجد ﴿١٩﴾ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن سليمان عن شريك

أعطيت وكلنا لك عبد، فينبغي لنا أن نقوله "وإنما كان أحق ما قاله العبد لما فيه التفويض إلى الله تعالى، والإذعان له والإعتراف بوحديته، والتصريح بأنه لا حول ولا قوة إلا به، وإن الخير والشر منه، والحث على الزيادة في الدنيا والإقبال على الأعمال الصالحة" إله وقال العلامة القاري في المرقاة: "أحق ما قال العبد" بالرفع. وما موصولة، أو موصوفة. واللام للجنس أو للعهد، والمعهود النبي صلى الله عليه وسلم أي أنت أحق بما قال العبد لك من المدح من غيرك، أو يكون التقدير المذكور من الحمد الكثير أحق ما قال العبد. والأظهر أن يكون "أحق" مبتدأ. وقوله ألهم إله خبره. والجملة الحالية معترضة بين المبتدأ والخبر. وبالنصب على المدح أو على المصدر أي: قلت أحق ما قال العبد أي أصدقه وأثبتته. قال ابن الملك: ويجوز كونه فعلا ماضيا من أحق، أي: أصاب العبد الحق في ما قال بأنك أهل الشاء والمجد. قال الطيبي: وفي بعض الروايات: حق ما قال العبد، فعلى هذا هو كلام تام واقع على سبيل الاستيناف. وقوله: "وكلنا لك عبد" تذييل على هذه الرواية إله. وهي تحتل أن يكون "حق" ماضيا أو وصفا. قال زين العرب: ويروى "حق" بلا ألف، فهو خبر، و"ما" مبتدأ، وعلى الرواية الأولى "ما" مجرورة بالإضافة إله. ﴿١٨﴾ قوله لا نازع. وفي نسخة "لا مانع"، وهكذا الرواية في مسلم وغيره "لا مانع" إلا أن في نسخة للنسائي "لا نازع". ومعنى قوله "لا مانع لما أعطيت" أي: من أحد لما أعطيت أي: لعبد شيئا من العطاء ابتداء أو بسابقة عمل. وهو مقتبس من قوله تعالى: {مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ} وينبغي أن لا يحجبك المنع والعطاء عن مولاك، لقول ابن عطاء: ربما أعطاك فمتعك، وربما منع فأعطاك.

﴿١٩﴾ قوله ولا ينفع ذا الجد منك الجد: المشهور فيه فتح الجيم، هكذا ضبطه العلماء المتقدمون والمتأخرون. قال ابن عبد البر: "ومنهم من رواه بالكسر". وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: هو بالفتح، قال: وقاله الشيباني بالكسر، قال وهذا خلاف ما عرفه أهل النقل. قال: ولا يعلم من قاله غيره وضعف الطبري ومن بعده الكسر، قالوا ومعناه على ضعفه الإجتهد، أي لا ينفع ذا الاجتهاد منك اجتهداه، إنما ينفعه وينجيه رحمتك. وقيل: المراد: ذا الجد والسعي التام في الحرص على الدنيا. وقيل: معناه: الإسراع في الهرب أي لا ينفع ذا الإسراع في الهرب منك هربه، فإنه في قبضتك وسلطانك. والصحيح المشهور "الجد" بالفتح. وهو الحظ والغنى والعظمة والسلطان، أي: ولا ينفع ذا الحظ في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان منك حظ، أي لا ينجيه حظك منك. وإنما ينفعه وينجيه العمل الصالح كقوله تعالى: {الْأَمْالَ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ} والله تعالى أعلم إله قاله النووي. وقال العيني: "الجد بالفتح الغنى، كما فسر الحسن البصري رحمه الله. وكذا قال الخطابي. ويقال هو الحظ والبخت والعظمة، وكلمة "من" بمعنى البذل كقول الشاعر:

عن أبي عمر وهو المنهبي عن أبي جحيفة (٢٠) قال ذكرت الجدود (٢١) عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم جد فلان في الإبل وقال بعضهم في الخيل، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلما قام يصلي فرفع رأسه من الركوع قال: اللهم ربنا لك الحمد ملأ السماء وملأ الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد، لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان

يريد: "ليت لنا" بدل "ماء زمزم"، و"الطهيان" إسم لبرادة. وقال الجوهري: معنى "منك" هنا: عندك، أي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه، إنما ينفعه العمل الصالح. وقال ابن التين: الصحيح عندي أنهما ليست بمعنى البدل، ولا بمعنى "عند"، بل هو كما يقول: لا ينفعك منك شيء إن أنا أردت بك سوء. وقال الزمخشري في الفائق: "من" فيه كما في قولهم: "هو من ذاك" أي: بدل ذاك، ومنه قوله تعالى: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً} أي المحفوظ لا ينفعه حظه بذلك، أي: بدل طاعتك. ويجوز أن يكون "من" على أصل معناه، أعني: الابتداء. وتعلق إما بـ ينفع، وإما بالجد، والمعنى: أن الجدود لا ينفعه منك الجد الذي منحت، وإنما ينفعه أن تمنحه اللطف والتوفيق في الطاعة، أو لا ينفع من جده ومنك جده. وإنما ينفعه التوفيق منك. وقال التورپشتي: "لا ينفع ذا الغنى منك غناه، وإنما ينفعه العمل بطاعتك، فمعنى "منك": عندك." وقال ابن هشام: "من" تأتي على خمسة عشر معنى، ثم قال: الخامس: البدل نحو: {أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ}، {جَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ} لأن الملكة لا تكون من الإنس، ثم قال: ولا ينفع ذا الجدد منك الجدد، أي: ولا ينفع ذا الحظ حظه من الدنيا بذلك، أي بدل طاعتك، أو بدل حظك أي: بدل حظه منك. وقيل: ضمن "ينفع" بمعنى "يمنع" ومتى علقت "من" بالجد انعكس المعنى، وقال ابن دقيق العيد: قوله "منك" يجب أن يتعلق بـ ينفع ويمنع أن يكون "يمنع" قد ضمن معنى "ينفع" وما قاربه. ولا يجوز أن يتعلق "منك" بالجد، كما يقال حظي منك كثير، لأن ذلك نافع. وقيل: المراد بالجد أب الأب، وأب الأم، أي: لا ينفع أحدا نسبه. كقوله تعالى: {فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ}

﴿٢٠﴾ قوله عن أبي جحيفة إلخ. حديثه أخرجه ابن ماجه عن إسماعيل بن موسى السدي عن شريك عن أبي عمر قال: سمعت أبا جحيفة يقول: ذكرت الجدود عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلوة فقال رجل: جد فلان في الخيل. وقال آخر: جد فلان في الإبل. وقال آخر: جد فلان في الغنم. وقال آخر: جد فلان في الرقيق، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلواته ورفع رأسه من آخر الركعة. قال: اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدد منك الجدد. وطول رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته بالجد ليعلموا أنه ليس كما يقولون.

﴿٢١﴾ قوله ذكرت الجدود: هي جمع جد: أي أنهم ذكروا العظمة والرفعة من أمور الدنيا، فكرهه النبي

لا ينفع ذا الجد منك الجد فليس في هذه الآثار أنه قد كان يقول ذلك وهو إمام ولا فيها ما يدل على شيء من ذلك، غير أنه قد ثبت بها أن من صلى وحده يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فأردنا أن ننظر هل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على حكم الامام في ذلك كيف هو؟ وهل يقول من ذلك ما يقوله من يصلي وحده أم لا؟ فإذا يونس قد حدثنا قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة أنهما سمعا يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه من الركوع يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد اللهم انج الوليد بن الوليد ثم ذكر الحديث. فقد يجوز ﴿٢٢﴾ أيضا أن يكون قال ذلك لأنه من القنوت ثم تركه بعد ما ترك القنوت، فرجعنا إلى غير هذا الحديث، هل فيه دلالة على شيء مما ذكرنا؟ فإذا ربيع المودن قد حدثنا قال ثنا أسد قال ثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة ﴿٢٣﴾ أنه قال: أنا أشبهكم صلاة ﴿٢٤﴾ برسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا لك الحمد. وإذا يونس قد أخبرني قال أنا ابن وهب قال: أخبرني يونس عن إشباه عن عروة عن عائشة قالت: خسفت الشمس ﴿٢٥﴾ في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلى بالناس، فلما رفع رأسه من

صلى الله عليه وسلم، لأن الدنيا ذاهبة ومتاعها قليل. وهذه الأشياء لا تنفع الرجل في الآخرة كما قال الله تعالى: {يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَا أَتَى اللَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ}

﴿٢٢﴾ قوله فقد يجوز إلخ. يعني أن في هذا الحديث احتمالين. أحدهما: أن يكون قوله "ربنا ولك الحمد" من أذكار الصلوة. وثانيهما: أن يكون داخلا في القنوت. فلما ترك القنوت ترك هذا القول، فلا يثبت قول الإمام: "ربنا ولك الحمد".

﴿٢٣﴾ قوله عن أبي هريرة إلخ. حديثه أخرجه البخاري في صحيحه. وأبو داود والنسائي.

﴿٢٤﴾ قوله أنا أشبهكم صلاة. إلخ. حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم وأبو داود وغيرهم، لكن يمكن أن يقال إن هذا الحديث مختصر من الحديث الأول.

﴿٢٥﴾ قوله قالت خسفت الشمس إلخ. هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة. وهذا الحديث مختصر من الحديث الطويل الذي ذكره البخاري ومسلم في صحيحيهما. ولفظا الخسوف والكسوف يستعملان في الشمس والقمر، يقال: كسفت الشمس والقمر. وقيل: كسفت الشمس بالكاف، وخسف القمر بالخاء. وحكى القاضي عياض عكسه عن بعض أهل اللغة، وهو باطل

الركوع قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد. حدثنا أبو بكر قال ثنا إبراهيم بن أبي الوزير قال ثنا مالك بن أنس عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الركوع ﴿٢٦﴾ قال ذلك. ففي هذه الآثار ما يدل على أن الإمام يقول من ذلك مثل ما يقول من صلى وحده. لأن في حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك وهو يصلي بالناس. وفي حديث أبي هريرة: أنا أشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر ذلك، فأخبر أن ما فعل من ذلك هو ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله في صلواته، لا يفعل غيره. وفي حديث ابن عمر ما ذكرنا عنه وهو أيضا فيه إخبار عن صفة صلاته كيف كانت. فلما ثبت عنه أنه كان يقول وهو إمام إذا رفع رأسه من الركوع سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثبت أن هكذا ينبغي للإمام أن يفعل ذلك إتباعا لما قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك. فهذا حكم هذا الباب من طريق الآثار. وأما من طريق النظر فانهم قد أجمعوا فيمن يصلي وحده ﴿٢٧﴾ على

مردود لقول الله تعالى: {وَحَسَفَ الْقَمَرُ} والأشهر في السنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر. وادعى الجوهري أنه الأفصح، ثم جمهور أهل العلم على أن الخسوف والكسوف يكونان لذهاب ضوءهما كله. ويكون لذهاب بعضه. وقال جماعة منه الإمام الليث بن سعد "الخسوف" في الجميع، و"الكسوف" في بعض. وقيل: الخسوف ذهاب لونهما، والكسوف تغيره.

﴿٢٦﴾ قوله كان إذا قام من الركوع إلخ. حديث ابن عمر رضي الله عنه أخرجه البخاري والنسائي وغيرهما، لكن ليس في هذا الحديث أنه كان يقول ذلك وهو إمام.

﴿٢٧﴾ قوله قد اجمعوا في من يصلي وحده إلخ. قد عرفت أن المنفرد فيه ثلاثة أقوال، بل ليس فيه اتفاق بين العلماء فضلا عن الإجماع، فإذا كان كذلك، فكيف يقاس عليه حال الإمام.

قال في البدائع: "وإن كان منفردا فإنه يأتي بالتسميع في ظاهر الرواية. وكذا يأتي بالتحميد عندهم. وعن أبي حنيفة روايتان. روى المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يأتي بالتسميع دون التحميد. وإليه ذهب الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار والشيخ أبو بكر الأعمش. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجمع بينهما. وذكر في بعض النواذر أنه يأتي بالتحميد لا غير. وفي الجامع الصغير ما يدل عليه، فإن أبا يوسف قال: سألت أبا حنيفة رحمه الله عن الرجل يرفع رأسه من الركوع في الفريضة أيقول اللهم اغفر لي؟ قال: يقول: "ربنا لك الحمد" ويسكت، وما أراد به الإمام، لأنه لا يأتي بالتحميد عنده، فكان المراد منه المنفرد" إهـ.

أنه يقول ذلك فأردنا أن ننظر في الامام هل حكمه في ذلك حكم من يصلي وحده أم لا؟ فوجدنا الامام يفعل في كل صلوته من التكبير والقراءة والقيام والقعود والتشهد مثل ما يفعله من يصلي وحده. ووجدنا أحكامه فيما يطراً عليه في صلاته كأحكام من يصلي وحده فيما يطراً عليه من صلوته من الأشياء التي توجب فسادها وما يوجب سجود السهو فيها وغير ذلك وكان الامام ومن يصلي وحده في ذلك سواء، بخلاف المأموم. فلما ثبت باتفاقهم أن المصلي وحده يقول بعد قوله سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثبت أن الامام أيضاً يقولها بعد قوله سمع الله لمن حمده. فهذا وجه النظر أيضاً في هذا الباب فبهذا نأخذ وهو قول أبي يوسف ومحمد وأما أبو حنيفة فكان يذهب في ذلك إلى القول الأول.

وأما الجواب عن النظر الذي ذكره المصنف رحمه الله فقد ذكره صاحب البدائع بأن إتيان التحميد من الإمام يؤدي إلى جعل التابع متبوعاً والمتبوع تابعاً. وهذا لا يجوز. بيان ذلك: أن الذكر يقارن الانتقال، فإذا قال الإمام مقارناً للانتقال "سمع الله لمن حمده" يقول المقتدي مقارناً له "ربنا لك الحمد" فلو قال الإمام بعد ذلك لوقع قوله بعد قول المقتدي فينقلب المتبوع تابعاً، والتابع متبوعاً، ومراعاة التبعية في جميع أجزاء الصلوة واجبة بقدر الإمكان. وقوله: "الإمام منفرد في حق نفسه" مسلم، لكن المنفرد لا يجمع بين الذكركين على إحدى الروايتين عن أبي حنيفة. ولأن ما ذكرنا من معنى التبعية لا يتحقق في المنفرد فبطل الاستدلال.

باب القنوت في صلوة الفجر وغيرها»

حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة أنهما سمعا أبا هريرة ^(٢٦) يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يفرغ من صلوة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع راسه ويقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد، يقول وهو قائم اللهم انج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين ^(٢٧) من المؤمنين. اللهم اشدد وطأتك ^(٢٨) على مضر

باب القنوت في صلوة الفجر وغيرها

﴿١﴾ قوله باب القنوت. لفظ "القنوت" يجيء لمعان كثيرة، بمعنى: طاعة وخشوع وصلوة ودعاء وعبادة وقيام وطول قيام وسكوت. والمراد ههنا من القنوت: دعاء القنوت. قال العيني: "القنوت لفظ مشترك بين الطاعة والقيام والخشوع والسكوت وغير ذلك. قال الله تعالى: {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا} وقال: {أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ} وقال: {وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ} وقال: {يَمْرِيءُ اقْنُتِي} وقال: {وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ} وقال: {كُلُّ لَه قَانِتُونَ} وفي الحديث: أفضل الصلوة طول القنوت. وقد ذكر ابن العربي أن للقنوت عشرة معان. وقال شيخنا زين الدين: وقد نظمتها في بيتين بقولي:

ولفظ القنوت أعدد معانيها تجده	مزيدا على عشر معاني مرضية
دعاء، خشوع، والعبادة، طاعة	إقامتها إقرارنا بالعبودية
سكوت صلوة والقيام وطوله	كذلك دوام الطاعة الرابع القنية

﴿٢﴾ قوله إنهما سمعا أبا هريرة إلخ. حديث أبي هريرة رضي الله عنه في القنوت رواه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود وغيرهم.

﴿٣﴾ قوله والمستضعفين. أي: وانج المستضعفين من المؤمنين، وهو من قبيل عطف العام على الخاص عكس قوله: وملئكة وجبرئيل.

﴿٤﴾ قوله اللهم اشدد وطأتك. بضم الهمزة، أمر من "شد"، قوله: "وطأتك" بفتح الواو وسكون الطاء المهملة وفتح الهمزة من الوطاء، وهو الدوس بالقدم في الأصل، وسمي به الإهلاك لأن من يطأ على شيء برجله فقد استقصى في إهلاكه. ومعناه ههنا: خذهم أخذا شديدا. ومنه قول الشاعر:

ووطأتنا وطأ على حقن وطأ المقيد ثابت الهرم

و"مضر" بضم الميم وفتح الضاد المعجمة ابن نزار بن معد بن عدنان. وهو شعب عظيم فيه قبائل كثيرة كقريش وهذيل وأسد وتميم وضبة ومزينة والضباب وغيرهم. ومضر شعب رسول الله صلى الله عليه وسلم

واجعلها عليهم ﴿٥﴾ كسني يوسف ألهم العن لحيان ﴿٦﴾ ورعلاً وذكوان وعصية عصت الله ورسوله. حدثنا أبو بكرة قال ثنا أبو داود قال ثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى العشاء الأخيرة فرفع رأسه من الركوع قال ألهم انج الوليد بن الوليد ثم ذكر مثله. حدثنا أبو بكرة قال ثنا أبو داود قال ثنا هشام بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة قال قال أبو هريرة لأرينكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كلمة نحوها فكان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده دعا للمؤمنين ولعن الكافرين. حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عبد الله بن بكر قال ثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن

وسلم واشتقاقه من اللبن المضير وهو الحامض“. قاله ابن دريد. (عمدة القاري ٥٤٢/٤)

﴿٥﴾ قوله واجعلها عليهم إلخ. أي ”الوطأة كسني يوسف أي كالسنيين التي كانت في زمن يوسف عليه الصلوة والسلام مقحطة، ووجه الشبه إمتداد زمان المحنة والبلاء والبلوغ غاية الشدة والضراء“ (العيني) ”والمراد بسني يوسف ما وقع في زمانه عليه السلام من القحط في السنين السبع، كما وقع في التنزيل. وقد بين ذلك في الحديث الثاني حيث قال: سبعا كسبع يوسف. وأضيفت إليه لكونه الذي أنذر بها أولكونه الذي قام بأمور الناس فيها“. (فتح الباري)

﴿٦﴾ قوله ألهم العن لحيان إلخ. لحيان بكسر اللام. وقيل: بفتحها، وسكون المهملة، ولحيان هو ابن هذيل نفسه. وهذيل هو ابن مدركة بن إلياس بن مضر وزعم الهمداني النسابة أن أصل بني لحيان من بقايا ”جرهم“ دخلوا في هذيل، فنسبوا إليهم، ورعل ورعلة جميعا قبيلة باليمن. وقيل: هم من سليم. قاله ابن سيده. وفي الصحاح: رعل بالكسر، وذكوان قبيلتان من سليم. وقال ابن دريد: رعل من الرعلة. وهي النخلة الطويلة، والجمع رعال. وهو رد لما قاله ابن التين ضبط بفتح الراء، والمعروف أنه بكسرها، وقال الرشاطي: هو رعل بن مالك بن عوف بن إمراء القيس بن بهثة بن سليم بن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس غيلان بن مضر. وقال ابن دحية في الولد: ولا أعلم في رعل وعصية صاحباً له رواية صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعصية هو ابن خفاف بن إمراء القيس بن بهثة بن سليم ذكره أبو علي الهجري في نوادره. وذكوان بفتح الذال المعجمة وسكون الكاف وبعد الألف نون. وقد ذكرنا أنه قبيلة من سليم بضم السين المهملة. وقال الرشاطي ذكوان بن ثعلبة بن بهثة بن سليم. منهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أبو عمر وصفوان بن المعطل وبيصة بن المؤمل بن خزاعي بن محارب بن هلال بن فالج بن ذكوان السلمي الذكواني كذا نسبه ابن الكلبي وعصية بن خفاف بن إمراء القيس بن بهثة بن سليم. منهم بدر بن عمار بن مالك بن يقظة بن عصية. والنسبة إلى عصية عصوي.

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قال سمع الله لمن حمده في الركعة الأخيرة من صلوة العشاء قال اللهم انج الوليد. ثم ذكر مثل حديث أبي بكر عن أبي داود. حدثنا محمد بن عبد الله ابن ميمون قال ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى قال حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة مثله، قال أبو هريرة وأصبح ذات يوم ولم يدع لهم فذكرت ذلك فقال أو ما تراه قد قدموا حدثنا أحمد بن داود قال ثنا أبو سلمة موسى بن إسماعيل قال ثنا إبراهيم بن سعد قال ثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب و أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو لأحد أو يدعو على أحد قنت بعد الركوع، وربما قال إذا قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد اللهم انج الوليد ثم ذكر مثله غير أنه لم يذكر قول أبي هريرة فأصبح ذات يوم، ولم يدع لهم إلى آخر الحديث. وزاد: قال يجهر به، وكان يقول في بعض صلاته اللهم العن فلانا وفلانا أحياء من العرب، فأنزل الله تعالى: ليس لك من الأمر شيء أوتوب عليهم أوعذبهم فأنهم ظلمون حدثنا أبو بكر قال ثنا حسين بن مهدي قال ثنا عبد الرزاق قال أنا معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الصبح حين رفع رأسه من

﴿٧﴾ قوله عن سالم عن أبيه إلخ. هذا الحديث أخرجه البخاري عن الزهري حدثني سالم عن أبيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركعة الآخرة من الفجر يقول: اللهم العن فلانا وفلانا وفلانا بعد ما يقول "سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد" فأنزل الله: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ} إلى قوله: {فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ} وعن حنظلة بن أبي سفيان سمعت سالم بن عبد الله يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام، فنزلت: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ} إلى قوله: {فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ} وروى الترمذي عن عمرو بن حمزة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد "اللهم العن أباسفيان، اللهم العن الحارث بن هشام، اللهم العن صفوان بن أمية" قال: فنزلت: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ} فتاب عليهم، فأسلموا، فحسن إسلامهم. ثم قال الترمذي: هذا حديث غريب يستغرب من حديث عمرو بن حمزة عن سالم. وكذا رواه الزهري عن سالم عن أبيه. وروى النسائي عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم حين رفع رأسه من صلوة الصبح من الركعة الآخرة قال: اللهم العن فلانا وفلانا يدعو على أناس من المنافقين. فأنزل الله عز وجل: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ}.

الركوع قال ربنا ولك الحمد في الركعة الآخرة ثم قال اللهم العن فلانا و فلانا على ناس من المنافقين فأنزل الله: **لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ۚ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ**

﴿٨﴾ قوله ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم. عطف على قوله: "أو يكتبهم"، والمعنى: أن الله مالك أمرهم فإما أن يهلكهم أو يكتبهم أو يتوب عليهم إن أسلموا، أو يعذبهم إن أصروا، وليس لك من أمرهم شيء. وإنما أنت عبد مأمور لإنذارهم وجهادهم. ويحتمل أن يكون معطوفا على الأمر أو شيء بإضمار "أن"، أي: ليس من أمرهم أو من التوبة عليهم أو من تعذيبهم شيء، أو ليس لك من أمرهم شيء أو التوبة عليهم أو تعذيبهم. وأن يكون "أو" بمعنى: "إلا أن"، أي: ليس لك من أمرهم شيء إلا أن يتوب الله عليهم، فترسبه أو يعذبهم فتشفي منهم، كذا قاله البيضاوي.

واختلفت الروايات في سبب نزول هذه الآية، فروي عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن سبب نزولها كان حين دعا النبي صلى الله عليه وسلم على ناس من المنافقين كما هو في الكتاب. وروي عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على رجال من المشركين. وفي رواية الترمذي: على أربعة نفر فأنزل الله "ليس لك" الآية. وروي عن عبدالرحمن بن أبي بكر كما رواه أبوهريرة في فتوت الفجر. وروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسرت ربايعته يوم أحد وشج، فجعل يسلم الدم عن وجهه. ويقول: كيف يفلح قوم شجوا وجه نبيهم وكسروا ربايعته. وهو يدعوهم إلى ربهم، فأنزل الله تعالى: **لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ**" فلما اختلفت هذه الروايات تأملنا لنقف على الأولى مما نزلت فيه الآية، فاحتمل أن يكون نزولها في وقت واحد يراد بها الشيخان المذكوران في هذه الآثار، لكن هذا بعيد. لأن غزوة أحد كانت في ثلث. وفتح مكة في ثمانية. ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم في صلواته كان قبل فتح مكة. فبعد أن يكون نزولها فيهما جميعا. فاحتمل أن يكون نزولها كان مرتين، مرة في هذا، ومرة في ذلك. لكن يشكل عليه أنه لو كان كذلك لكانت موجودة في القرآن في موضعين إحداهما في سورة براءة، والأخرى في سورة التحريم. ولما لم يكن ذلك كذلك في هذه الآية، بطل هذا الاحتمال أيضا. واحتمل أن يكون نزلت لواحد من السببين، ثم أنزلت بعد ذلك للسبب الآخر لا على أنها قرآن لاحق لما نزل قبله من القرآن. ولكن على إعلام الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بها أنه ليس له من الأمر شيء. وأن الأمور إلى الله تعالى وحده، يتوب على من يشاء، ويعذب على من يشاء. وهذا الإحتمال أولى، كذا قاله المصنف في مشكل الآثار.

ومعنى قوله: **"لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ"**: لا تملك لهم نفعا فتصلحهم ولا ضرا فتهلكهم، فنفي ذلك من حيث الإيجاد والإعدام. وأما من حيث الدلالة والشفاعة، فهو الدليل الشفيع المشفع جعل الله

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا المقدمي قال ثنا سلمة بن رجاء قال ثنا محمد بن إسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الله بن كعب عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رفع راسه من الركعة الآخرة قال اللهم انج، ثم ذكر مثل حديث أبي هريرة الذي ذكرناه في أول هذا الباب. وزاد: فأنزل الله عز وجل: ليس لك من الأمر شيء. قال فما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعاء على أحد. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الصبح والمغرب. حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان وشعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الصبح والمغرب ﴿٩٩﴾. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا أبو بكر بن عياش عن نصير عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿١٠٠﴾ ثلثين يوما حدثنا فهد قال ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا محمد بن بشر العبدي قال ثنا محمد بن عمرو قال ثنا خالد بن عبد الله بن حرملة عن الحارث بن خفاف عن خفاف بن أيماء قال ركع رسول الله صلى الله

مفاتيح خزائنه بيده، فمن زعم أن النبي كآحاد الناس لا يملك شيئا أصلا. ولا نفع به لا ظاهرا ولا باطنا، فهو كافر خاسر الدنيا والآخرة. وإستدلاله بهذه الآية ضلال بين كذا في حاشية الصاوي على الجلالين. ﴿٩٩﴾ قوله كان يقنت في الصبح والمغرب إلخ. حديث البراء رضي الله عنه أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وأحمد والبيهقي وقال الترمذي: "حديث البراء حديث حسن صحيح. واختلف أهل العلم في القنوت في صلوة الفجر، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم القنوت في صلوة الفجر. وهو قول الشافعي. وقال أحمد وإسحاق: لا يقنت في الفجر إلا عند نازلة تنزل بالمسلمين، فإذا نزلت نازلة فلإمام أن يدعو لحيوش المسلمين. وقال ابن الجوزي: قال أحمد: لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قنت في المغرب إلا في هذا الحديث" إهـ. لكن يجيء في الكتاب في الصفحة الآتية عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال كان القنوت في الفجر والمغرب. والحديث، وإن لم يكن مرفوعا، لكن الظاهر منه أن القنوت كان في زمنه صلى الله عليه وسلم. وكذا رواه البخاري في صحيحه عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال كان القنوت في المغرب والفجر. ﴿١٠٠﴾ قوله قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ. حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجه البزار في مسنده والطبراني في معجمه وابن أبي شيبة في مصنفه.

عليه وسلم ﴿١١﴾ ثم رفع راسه فقال: غفار ﴿١٢﴾ غفر الله لها وأسلم سالمها الله وعصية عصت الله ورسوله ﴿١٣﴾. اللهم العن بني لحيان ﴿١٤﴾ اللهم العن رعلا وذكوان، الله أكبر، ثم خر

﴿١١﴾ قوله ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم والبيهقي.
 ﴿١٢﴾ قوله غفار إلخ. هو لفظ خبر يراد به الدعاء. ويحتمل أن يكون خبرا على بابه ويؤيده قوله في آخره: "وعصية عصت الله ورسوله" وخفي ابن التين أن بني غفار كانوا يسرقون الحاج في الجاهلية كما جاء في الحديث للبخاري: أن الأقرع بن حابس قال للنبي صلى الله عليه وسلم إنما بايعك سراق الحجاج من أسلم وغفار ومزينة فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أسلموا لمحمي عنهم ذلك العار. ووقع في هذا الحديث من استعمال جناس الاشتقاق ما يلذ على السمع لسهولة وانسجامه. وهو من الاتفاقات اللطيفة. وفيه الدعاء بما يشتق من الإسم، كأن يقول لأحمد: أحمد الله عاقبتك، ولعلي: أعلاك الله. وهو من جناس الاشتقاق، ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الخبر: ومنه قوله تعالى {وأسلمت مع سليمان} وإنما اختصت القبيلتان بهذا الدعاء لأن: "غفار" أسلفوا قديما و"أسلم" سألوا النبي صلى الله عليه وسلم. (فتح الباري) وقال الخطابي: يقال إن النبي صلى الله عليه وسلم دعا لهاتين القبيلتين لأن دخولهما في الإسلام كان من غير حرب، وكانت غفار تنهم بسرقة الحاج فأحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمحو عنهم تلك المسبة. وأن يعلم أن ما سلف منهم مغفور لهم.
 ﴿١٣﴾ قوله وعصية عصت الله ورسوله. وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عصت الله ورسوله لأنهم الذين قتلوا القراء بغير معونة بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية، فقتلوهم. وكان يقنت عليهم في صلواته. ويقول عصية عصت الله ورسوله.

﴿١٤﴾ قوله اللهم العن بني لحيان إلخ. روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية عينا، وأمر عليهم عاصم بن ثابت وهو جد عاصم بن عمر بن الخطاب فانطلقوا حتى إذا كان بين عسفان ومكة ذكروا الحي من هذيل يقال لهم بنو لحيان، فتبعوهم بقريب من مائة رام فاقتصوا آثارهم حتى أتوا منزلا نزلوه فوجدوا فيه نوى تمر تزودوه من المدينة، فقالوا هذا تمر يشرب فتبعوا آثارهم حتى لحقهم فلما انتهى عاصم وأصحابه لحأوا إلى فدفد، وجاء القوم فأحاطوا بهم فقالوا لكم العهد والميثاق إن نزلتم إلينا أن لا نقتل منكم رجلا. فقال عاصم أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر اللهم أخبر عنا نبيك، فقاتلوهم حتى قتلوا عاصما في سبعة نفر بالنبل. وبقي خبيب وزيد ورجل آخر فأعطوهم العهد والميثاق، فلما أعطوهم العهد والميثاق نزلوا إليهم، فلما استمكوا منهم حلوا أوتار قسيهم فربطوهم بها فقال الرجل الثالث الذي معهما: هذا أول الغدر فأبى أن يصحبهم، فحرروه وعالجوه على أن يصحبهم، فلم يفعل فقتلوه وانطلقوا بخبيب وزيد حتى باعوهما بمكة فاشترى خبيبا بنو الحارث بن عامر بن نوفل، وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر، فمكث

ساجدا. حدثنا محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الكثيري المدني قال ثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني عبدالعزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن خالد بن عبد الله بن حرملة المدلجي عن الحارث بن خفاف بن أيماء بن رحضة الغفاري عن خفاف بن أيماء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. غير أنه لم يذكر أنه لما خر ساجدا قال: الله أكبر. وزاد: فقال خفاف: فجعلت لعنة الكفرة ﴿١٥﴾ من أجل ذلك. حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا إسماعيل بن أبي كثير عن محمد بن عمرو فذكر بإسناده مثله. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا مسدد قال ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد قال: سئل أنس ﴿١٦﴾ أَلَقَنْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ؟ قَالَ نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ أَوْ فَقُلْتَ لَهُ: قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا. ﴿١٧﴾ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو معمر قال ثنا عبد الوارث قال ثنا عمرو بن عبيد عن الحسن بن أنس بن مالك قال صليت مع

عندهم أسيرا حتى إذا أجمعوا قتله إستعار موسى من بعض بنات الحارث ليستحد بها فأعارته. قالت وغفلت عن صبي لي فدرج إليه حتى أتاه فوضعه على فخذه فلما رأيته فرعت فرعة عرف ذاك مني، وفي يده موسى فقال أتخشين أن نقتله، ما كنت أفعل ذلك إن شاء الله تعالى. وكانت تقول: ما رأيت أسيرا قط خيرا من خبيب، لقد رأيته يأكل من قطف عنب، وما بمكة يومئذ ثمرة. وإنه لموثق في الحديد. وما كان إلا رزق رزقه الله، فخرجوا به من الحرم ليقتلوه فقال دعوني أصلي ركعتين، ثم انصرف إليهم، فقال: لولا أن تروا أن ما بي جزع من الموت، لزدت. فكان أول من سن الركعتين عند القتل هو، ثم قال اللهم أحصهم عددا، ثم قال:

ما أن أبالي حين أقتل مسلما على أي شق كان لله مصرعي
وذلك في ذات الاله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو ممزع

ثم قام إليه عقبة بن الحارث، فقتله. وبعث قريش إلى عاصم ليوتوا شيئا من جسده يعرفونه وكان عاصم قتل عظيما من عظماء هم يوم بدر، فبعث الله عليهم مثل الظلة مثل الدبر فحمته برسلهم فلم يقدروا منه على شيء.

﴿١٥﴾ قوله فجعلت لعنة الكفرة: أي على طائفة معينة من الكفار أما اللعنة على الكفار مطلقا، فقد ثبت بالقرآن بقوله تعالى {فلعنة الله على الكافرين}

﴿١٦﴾ قوله سئل أنس رضي الله عنه إلخ. هذا الحديث أخرجه البخاري بهذا السند. وأخرجه مسلم عن إسماعيل عن أيوب والنسائي عن قتيبة قال حدثنا حماد إلى آخر السند.

﴿١٧﴾ قوله بعد الركوع يسيرا: قد بين عاصم في روايته: أن مقدار هذا اليسير شهر، حيث قال فيها إنما

النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يزل يقنت ﴿١٨﴾ في صلوة الغداة حتى فارقت. وصليت مع عمر بن الخطاب فلم يزل يقنت في صلوة الغداة حتى فارقت. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا يحيى بن صالح الوحاظي قال ثنا سعيد بن بشير عن قتادة ﴿١٩﴾ عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرا يدعو على عصية وذكوان ورعل ولحيان. حدثنا أبو أمية قال ثنا قبيصة بن عقبة قال ثنا سفيان عن عاصم عن أنس قال إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركعة شهراً قال قلت فكيف القنوت؟ قال قبل الركوع. حدثنا محمد بن عمرو بن يونس قال ثنا أبو معاوية عن عاصم قال سألت أنس بن مالك ﴿٢٠﴾ عن القنوت قبل الركوع أو بعد الركوع؟ فقال لا، بل قبل الركوع، قلت: إن ناسا يزعمون أن رسول الله

قنت بعد الركوع شهرا. وقال الكرمانى: أي زمانا يسيرا أي قليلا. وهو بعد الاعتدال التام. وقال الطريقي: أراد يسيرا من الزمان لا يسيرا من القنوت، لأن أدنى القيام يسمى قنوتا. فاستحال أن يوصف بالحقارة، لكن مارواه عاصم وقاتادة وغيرهما عن أنس رضي الله عنه أنه إنما قنت بعد الركوع شهرا يرد ما قاله الكرمانى.

﴿١٨﴾ قوله فلم يزل يقنت إلخ. رواه البيهقي عن إسماعيل المكي وعمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس بن مالك قال: قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وأحسنه. قال: رابع حتى فارقتهم. ومثله رواه الدارقطني في سننه، لكن إسماعيل بن مسلم تكلم فيه. وعمرو بن عبيد هذا متروك الحديث صاحب بدعة. كذا قاله عمرو بن علي. وقال أيضا وكان يحيى بن سعيد يحدث عنه ثم تركه. وقال أيضا كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بشقة ولا يكتب حديثه. وقال الميموني عن أحمد بن حنبل: ليس بأهل أن يحدث عنه. وقال أبو داود الطيالسي عن شعبة عن يونس بن عبيد: كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث. وقال عفان عن حماد بن سلمة عن حميد: لا تأخذ عن هذا شيئا فإنه يكذب على الحسن. وقال ابن عون: عمرو بن عبيد يكذب على الحسن. وقال معاذ: قلت لعوف أن عمرو بن عبيد حدثنا عن الحسن بكذا قال كذب والله عمرو. وقال همام عن مطر والله ما أصدق عمرو في شيء.

﴿١٩﴾ قوله عن قتادة. إلخ. أخرجه مسلم عن شعبة عن قتادة عن أنس. وأخرجه النسائي عن شعبة، وهشام.

﴿٢٠﴾ قوله سألت أنس بن مالك: هكذا أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي معاوية عن عاصم عن أنس. وأخرجه البخاري عن عبد الواحد عن عاصم عن أنس قال سألت أنس بن مالك عن القنوت، فقال قد كان القنوت. قلت: قبل الركوع أو بعده؟ قال: قبله. قال فإن فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع.

صلى الله عليه وسلم قنت بعد الركوع، قال إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو على ناس قتلوا ناساً من أصحابه يقال لهم القراء. ﴿٢١﴾ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا شاذ بن فياض ﴿٢٢﴾ قال ثنا شعبة عن قتادة عن أنس أنه قال كان القنوت في الفجر

فقال: كذب، إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً أراه كان بعث قوما يقال لهم القنوت في الفجر سبعين رجلاً إلى قوم من المشركين دون أولئك، وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد، فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعوا عليهم.

﴿٢١﴾ قوله يقال لهم القراء: وهم طائفة كانوا من أزواج الناس نزلوا صفة يتعلمون القرآن بعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل نجد ليدعوهم إلى الإسلام، وليقرأوا عليهم القرآن، فلما نزلوا بئر معونة قصدهم عامر بن الطفيل في أحياء، وهم رجل وذكوان وعصية، وقتلواهم فقتلوهم. ولم ينج منهم إلا كعب بن زيد الأنصاري. وكان ذلك في السنة الرابعة من الهجرة. وأغرب مكحول حيث قال إنها كانت بعد الخندق. وقال ابن إسحاق: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بعد أحد بقية شوال وذو القعدة وذو الحجة والمخرم ثم بعث أصحاب بئر معونة في صفر على رأس أربعة أشهر من أحد. قال موسى بن عقبة: وكان أمير القوم المنذر بن عمرو. ويقال مرثد بن أبي مرثد. وقال ابن سعد قدم أبو براء عامر بن مالك بن جعفر الكلابي ملاعب الألسنة. وفي شعر ليبد ملاعب الزماح فأهدى للنبي صلى الله عليه وسلم، فلم يقبل منه. وعرض عليه الإسلام ولم يسلم ولم يبعد من الإسلام. وقال يا محمد! لو بعثت معي رجلاً من أصحابك إلى أهل نجد رجوت أن يستحيوا لك، فقال صلى الله عليه وسلم إني أخشى عليهم أهل نجد، قال أنا لهم جار إن تعرض لهم أحد، فبعث معه القراء. وهم سبعون رجلاً. وفي مستند السراج: أربعون. وفي المعجم: ثلثون، ستة وعشرون من الأنصار، وأربعة من المهاجرين. وكانوا يستمعون القراء يضلون بالليل حتى إذا تقارب الصبح احتطبوا الحطب. واستغذبوا الماء، فوضعه على أبواب خيبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبعثهم جميعاً. وأمر عليهم المنذر بن عمرو أخا بني ساعدة المعروف بالمعتق ليموت أي يقدم على الموت، فساروا حتى نزلوا بئر معونة بالنون. فلما نزلوها بعثوا حزام بن ملحان بكتاب ربيون الله صلى الله عليه وسلم إلى عدو الله عامر بن الطفيل، فلما أتاه لم ينظر في كتابه حتى عدا على الرجل، فقتله. ثم اجتمع عليه قبائل من سليم وعصية وذكوان ورعل، فلما رأوهم أعيدوا سيوفهم ثم قاتلوهم حتى قتلوا من آخرهم إلا كعب بن زيد فإنهم تركوه وبه رمق فعاش حتى قتل يوم الخندق شهيداً. وكان في القوم عمرو بن أمية الضمري فأخذ أسيراً، فلما أخبرهم أنهم من مضر أخذ عامر بن الطفيل فجرى ناصيته. وأعتقه، فبلغ ذلك أبا براء فشق عليه ذلك فحمل ربيعة بن أبي براء على عامر بن الطفيل فطعنه بالرمح فوقه في فخذه ووقع عن فرسه. (عيني ١٨٧)

﴿٢٢﴾ قوله شاذ بن فياض: هو شاذ بن فياض الشكري أبو عبيدة البصري. واسمه هلال وشاذ لقب

والمغرب. ﴿٢٣﴾ حدثنا أحمد ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا زائدة بن قدامة عن سليمان التيمي عن أبي مجلز ﴿٢٤﴾ عن أنس بن مالك قال كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على رعل وذكوان. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا مسلم بن إبراهيم قال ثنا الحارث بن عبيد قال ثنا حنظلة السدوسي عن أنس بن مالك قال كان من قنوت النبي صلى الله عليه وسلم، واجعل قلوبهم على قلوب نساء كوافر. حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس قال كنت جالسا عند أنس بن مالك فقبل له إنما كنت ﴿٢٥﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا فقال ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت ﴿٢٦﴾ في صلوة الغداة حتى فارق الدنيا. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا سليمان بن

غلب عليه. قال أبو حاتم صدوق ثقة. وقال مسلمة بن قاسم صاحب الرقائق لأبأس به. وقال الساجي: صدوق عنده مناكير يرويه عن عمرو بن إبراهيم عن قتادة. وقال ابن حبان: كان ممن يرفع المقلوبات ويقلب الأسانيد لا يشتغل بروايته، كان محمد بن إسماعيل شديد الحمل عليه. وقال البخاري وغيره: مات سنة خمس وعشرين ومائتين.

﴿٢٣﴾ قوله كان القنوت في الفجر والمغرب إلخ. أخرجه البخاري في صحيحه يرويه عن خالد عن أبي قلابة عن أنس رضي الله تعالى عنه. ولعل ذكر قتادة ههنا سهو من الناسخ لأن ما رواه قتادة عن أنس إنما هو القنوت في الفجر.

﴿٢٤﴾ قوله عن أبي مخرمة: صوابه عن أبي مجلز كما هو في رواية مسلم والنسائي. وإسم أبي مجلز: لاحق بن حميد، كما تقدم في (حاشية صفحة ١٢٢).

﴿٢٥﴾ قوله إنما كنت إلخ. أخرجه مسلم في صحيحه عن سفيان عن عاصم عن أنس بن مالك يقول: مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد على سرية ما وجد على السبعين الذين أصيبوا يوم بدر معونة كانوا يدعون القراء، فمكث شهرا يدعو على قتلهم، أيضا أخرجه مسلم عن حفص وفضيل ومروان عن عاصم عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث يزيد بعضهم على بعض.

﴿٢٦﴾ قوله ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت إلخ. حديث أنس رضي الله عنه هذا أخرجه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك قال: "ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا". إهـ. ومن طريق عبد الرزاق رواه الدارقطني في سننه. وإسحاق بن راهويه في مسنده. ولفظه عن الربيع بن أنس قال: "قال رجل لأنس بن مالك أقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على حي من أحياء العرب؟ قال فزجره أنس، وقال ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلوة الصبح حتى فارق الدنيا". قال إسحق: وقوله: "ثم تركه"

حرب قال ثنا شعبة عن مروان الأصفر ﴿٢٧﴾ قال سألت أنسا أقت عمر؟ فقال: قد قنت من هو خير من عمر. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا أبو بكر عن حميد عن أنس قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين يوماً. حدثنا الحسن بن عبد الله بن منصور البالسي قال ثنا الهيثم بن جميل قال ثنا أبو هلال الراسبي عن حنظلة السدوسي عن أنس بن مالك قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح يكبر حتى إذا فرغ كبر فركع ثم رفع رأسه فسجد ثم قام في الثانية فقرأ حتى إذا فرغ كبر فركع ثم رفع رأسه فدعا. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبد الله بن رجاء قال أنا همام عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني أنس بن مالك قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٢٨﴾ ثلثين صباحاً على رعل وذكوان وعصية الذين عصوا الله ورسوله. حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً بعد الركوع يدعو على حي من أحياء العرب، ثم تركه. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٢٩﴾ إلى إثبات القنوت في صلاة الفجر ثم اختلفوا فرقتين، فقالت فرقة منهم: هو بعد الركوع، وقالت

يعني ترك تسمية القوم في الدعاء“ إهـ. ورواه الحاكم أبو عبد الله في كتاب الأربعين له. وفي الخلاصة للنووي، صححه الحاكم في كتاب المستدرک، فليراجعه. وقال: حديث صحيح ورواته كلهم ثقات. وعن الحاكم رواه البيهقي في المعرفة بسنده ومتنه وسكت عنه، قال: “وله شواهد عن أنس ذكرناها في السنن”. وقال صاحب التنقيح على التحقيق: “هذا الحديث أجود أحاديثهم. وذكر جماعة وثقوا بأبا جعفر الرازي. وله طرق في كتاب القنوت لأبي موسى المدني، قال: وإن صح، فهو محمول على أنه مازال يقنت في النوازل أو على أنه مازال يطول في الصلوة. فإن القنوت لفظ مشترك بين الطاعة والقيام والخشوع والسكوت وغير ذلك“ إهـ. وضعف ابن الجوزي هذا الحديث في كتاب التحقيق. وفي العلل المتناهية، فقال: هذا حديث لا يصح، فإن أبا جعفر الرازي وإسمه عيسى بن ماهان قال ابن المدني: كان يخلط. وقال يحيى: كان يخطي. وقال أحمد بن حنبل: ليس بالقوي في الحديث. وقال أبو زرعة: كان يهم كثيراً. وقال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير“ إهـ.

﴿٢٧﴾ قوله مروان الأصفر: هو مروان الأصفر أبو خلف البصري يقال هو مروان بن خافان. ويقال غيره قال الآجري: قلت لأبي داود مروان الأصفر؟ قال مروان بن خافان ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. ﴿٢٨﴾ قوله قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلخ. أخرجه مسلم في صحيحه عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة. وزاد في روايته قال أنس أنزل الله في الذين قتلوا بئر معونة قرآناً قرأناه حتى نسخ بعد أن

فرقة: قبل الركوع. وممن قال ذلك منهم ابن أبي ليلى و مالك بن أنس كما حدثنا
يونس قال أنا ابن وهب قال سمعت مالكا يقول: الذي أخذته في خاصة نفسي القنوت في
الفجر قبل الركوع، فكان من حجة من ذهب منهم إلى أنه بعد الركوع ما ذكرناه عن أبي
هريرة و ابن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر. وكانت الحجة عليهم للفريق الآخر ما ذكرناه
في حديث سفيان عن عاصم عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قنت بعد
الركوع شهرا. وإنما القنوت قبل الركوع. وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لا نرى
القنوت في صلاة الفجر أصلا قبل الركوع ولا بعده. وكان من الحجة لهم في ذلك أن
هذه الآثار المروية في القنوت، قد رويت على ما ذكرنا فكان أحد من روى ذلك عنه
عبد الله بن مسعود، قد رويناه عنه فيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت ثلاثين يوما.

بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضي عنا ورضينا عنه. ورواه البيهقي أيضا.

﴿٢٩﴾ قوله فذهب قوم إلخ. قال العيني: "وهو مذهب ابن سيرين وابن أبي ليلى و مالك و الشافعي
وأحمد وإسحق. هم يقولون: القنوت في الفجر بعد الركوع. وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق
وعمر و عثمان و علي رضي الله عنهم في قول، وعند مالك و ابن أبي ليلى و أحمد في رواية هو قبل
الركوع، وعند أبي حنيفة القنوت في الوتر خاصة قبل الركوع. وحكى ابن المنذر كذلك عن عمر و علي
وابن مسعود و أبي موسى الأشعري و البراء بن عازب و ابن عمر و ابن عباس و أنس و عمر بن عبدالعزيز
وعبيدة السلماني و حميد الطويل و عبدالله بن المبارك. وحكى ابن المنذر أيضا التخيير قبل الركوع، وبعده
عن أنس و أيوب بن أبي تميمة و أحمد بن حنبل. وقال أبو داود: قال أحمد كل ما روى البصريون عن
عمر في القنوت، فهو بعد الركوع. وروى الكوفيون قبل الركوع. وقال الترمذي: "وقال أحمد وإسحق
لا يقنت في الفجر إلا عند نازلة تنزل بالمسلمين، فإذا نزلت نازلة فللإمام أن يدعو لجيوش المسلمين،
وقال سفيان الثوري: إن قنت في الفجر فحسن. وإن لم يقنت فحسن. وأختار أن لا يقنت. ولم ير ابن
المبارك القنوت في الفجر. وذكر الحازمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ": أن القنوت في الفجر ذهب
إليه أكثر الصحابة والتابعين". ثم ذكر أسماءهم، ومنهم الخلفاء الأربعة. وهذا كله رجم بالغيب. وإلا
فقد روى عن عمر و علي بسند صحيح إنهما كانا لا يقتتان. وروى أصحاب السنن إلا أبا داود، ولفظه
للنسائي عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت،
وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت، وصليت خلف عمر فلم يقنت، وصليت خلف عثمان فلم يقنت،
وصليت خلف علي فلم يقنت. ثم قال يا بني إنها بدعة. وأخرجه البيهقي وابن حبان في صحيحه.
وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود و ابن عمر و ابن عباس و ابن الزبير أنهم كانوا لا يقتنون في صلاة

فكان قد ثبت عنده قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه، ثم قد وجدنا عنه ما حدثنا فهد بن سليمان قال ثنا أبو غسان قال ثنا شريك عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لم يقنث ﴿٣٠﴾ النبي صلى الله عليه وسلم إلا شهرا لم يقنث قبله ولا بعده. وحدثنا ابن أبي داود قال ثنا المقدمي قال ثنا أبو معشر قال ثنا أبو حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال قنث رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على عصية وذكر أن ابن مسعود قال قنث رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على عصية وقال فإني لم أظفر عليهم ترك القنوت وكان ابن مسعود لا يقنث في صلاة العداة قال أبو جعفر فلهذا ابن مسعود يخبر أن قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان إنما كان من أجل من كان يدعو عليه وإنه قد كان ترك ﴿٣١﴾ ذلك فصارت القنوت منسوخة فلم يكن هو من بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنث وكان أحد من روى ذلك أيضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو قد أخبرهم أن الله عز وجل نسخ ذلك

الفجر. وعن أبي بكر وعمر وعثمان كذلك. ومنشأ غلطه أنه روى منهم القنوت لكنه عند النوازل، فظن أن مذهبهم القنوت في الفجر مطلقا.

﴿٣٠﴾ قوله لم يقنث إلخ. هذا الحديث رواه البزار في مسنده. والطبراني في معجمه وابن أبي شيبة في مصنفه. والبيهقي في السنن، كلهم من حديث شريك القاضي عن أبي حمزة ميمون القصاب عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله. وأيضا أخرجه محمد بن الحسن في كتاب الحجج قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أن عبد الله بن مسعود لم يقنث هو ولا أحد من أصحابه حتى فارق الدنيا يعني القنوت في الفجر. وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة رحمه الله في مسنده: أخبرنا حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقنث في الفجر قط الأشهر واحدًا لم يرقب ذلك. ولا بعده. وإنما قنث في ذلك يدعو على ناس من المشركين.

﴿٣١﴾ قوله وإنه قد كان ترك إلخ. وإعترض القائلون بقنوت الفجر أن حديث ابن مسعود ضعيف، لأن في مسنده "أبا معشر البراء" وقد ضعفه ابن معين وأبو داود، وأيضا في مسنده "أبو حمزة الأعور القصاب، اسمه ميمون" وهو ضعيف. وأجاب عنه العيني بأن أبا معشر احتج به الشيخان، ولو ضعف هذا الحديث لأجل أبي معشر لا يبقى في الصحيحين حديث متفق على صحته إلا شيء يسير. وكم من حديث فيهما ضعف ابن معين أحد روايته، وكذلك غير ابن معين، ومع هذا لم يلتفتوا إلى ذلك، فكذلك هذا. وأبو حمزة قد روى عن التابعين الكبار مثل الحسن وسعيد بن المسيب والشعبي وإبراهيم وغيرهم وروى عنه مثل الثوري والحمادان ومنصور بن المعتمر وهو من أقرانه" إله.

حين أنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظلمون. فصار ذلك عند ابن عمر منسوخاً أيضاً، فلم يكن هو يقنت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان ينكر على من كان يقنت، كما حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال ثنا شعبة قال ثنا قتادة عن أبي مجلز قال صليت خلف ابن عمر الصبح فلم يقنت، فقلت ألكبر يمنعك؟ فقال ما أحفظه عن أحد من أصحابي. وكما حدثنا أبو بكر قال ثنا وهب و مؤمل قال ثنا شعبة عن الحكم عن أبي الشعثاء قال سألت ابن عمر عن القنوت، فقال: ما شهدت وما رأيت هكذا في حديث وهب. وفي حديث مؤمل: ولا رأيت أحداً يفعله. وكما حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا زائدة عن الأشعث عن أبيه قال سئل ابن عمر عن القنوت؟ فقال: وما القنوت؟ فقال: إذا فرغ الإمام من القراءة في الركعة الآخرة قام يدعو، قال ما رأيت أحداً يفعله، وإنني لأظنكم معاصر أهل العراق تفعلونه. وكما حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا زائدة عن منصور عن تميم بن سلمة قال سئل ابن عمر عن القنوت، فذكر مثله، إلا أنه قال: ما رأيت ولا علمت. ﴿٣٤﴾ فوجه ما روي عن ابن عمر في هذا الباب أنه رأى رسول الله صلى الله عليه

أقول: "حديث ابن مسعود رضي الله عنه روى أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقنت في الفجر قط إلا شهراً واحداً، لم يرقب ذلك ولا بعده. وإنما قنت في ذلك الشهر يدعو على ناس من المشركين، فهذا الحديث صحيح لا غبار عليه. ورواته كلهم ثقات فقهاء.

﴿٣٢﴾ قوله سئل ابن عمر عن القنوت إلخ. قال محمد بن الحسن في كتاب الحجج: أخبرنا محمد بن أبيان بن صالح عن عمر بن مسلم الجعفي عن المسيب بن رافع الكاهلي عن أبي الشعثاء قال كنت قاعداً عند ابن عمر، فسأله رجل عن القنوت في صلاة الغداة. فقال ابن عمر ما أدري ما تقول فقال أبو الشعثاء أنا أفهمك، الإمام يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة حتى إذا فرغ منها ركع ثم يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ثم يقوم فيدعو قال ابن عمر إن هذا شيء ما رأيته ولا سمعت به قط.

﴿٣٣﴾ قوله وما القنوت: إنما سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن القنوت لأن القنوت يجيء لمعان كما تقدم. فقال وما تريد بالقنوت. وأي معناه تريد. لأن الجواب موقوف على بيان معناه، فلما فسر أبو الشعثاء أجاب بقوله ما رأيت أحداً يفعله أي هذا القنوت الذي ذكرته محدث ما فعله أحد أي بعد النسخ.

وسلم إذا رفع رأسه من الركعة الآخرة قنت حتى أنزل الله تعالى: لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ. فترك لذلك القنوت الذي كان يقنته وسأله أبو مجلز فقال: آل كبير يمنعك من القنوت؟ فقال: ما أحفظه من أحد من أصحابي يعني من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أي: أنهم لم يفعلوه بعد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه. وسأله أبو الشعثاء عن القنوت، وسأله ابن عمر عن ذلك القنوت ما هو

﴿٣٤﴾ قوله ما رأيت وما علمت إلخ. روى الطبراني في الكبير من رواية بشر بن حرب قال: سمعت ابن عمر يقول أ رأيت قيامهم عند فراغ القاري من السورة أنها لبدعة، ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم. ورواه البيهقي وقال: بشر بن حرب ضعيف. وأجاب العيني: "بقوله وثقه أيوب ومشاه ابن عدي". إهـ. قال عباس الدوري عن يحيى بن معين: بشر بن حرب أحب إلي من مثل مائة يحيى البكاء. وقال حماد بن زيد ذكرت لأيوب بشر بن حرب، فقال كأنما يسمع حديث نافع كأنه مدحه. وقال ابن عدي لا أعرف في روايته حديثا منكرا. وهو عندي لا بأس به. كذا في تهذيب التهذيب. وذكر الزيلعي في التخريج: "المراد بالبدعة ههنا القنوت قبل الركوع لأنه روى عنه في الصحيح من طرق إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت بعد الركوع، فدل على أنه إنما أنكر القنوت قبل الركوع، أو يكون ابن عمر نسي، بدليل ما أخبرنا. وأسند عن ابن سيرين أن سعيد بن المسيب ذكر له قول ابن عمر في القنوت، فقال أما أنه قد قنت مع أبيه. ولكنه نسي. قال: وروي عنه أنه كان يقول: كبرنا ونسينا إئتوا سعيد بن المسيب فاسئلوه". إهـ.

أقول: أولا: ليس المراد بالبدعة ههنا القنوت قبل الركوع لأن القنوت الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد الركوع نزل فيه: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ} الآية. فصار منسوخا بهذه الآية، فالعمل به بدعة. كما أن القنوت قبل الركوع بدعة على ما رواه أبو الشعثاء عنه رضي الله عنه. "وأقول: "ثانيا: أن قولهم: "بأن ابن عمر رضي الله عنهما نسي" عجيب غاية العجب، لأن ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله. وهو يفعل في كل يوم كيف نسيه؟ بل معناه أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقنت ولا أحد من أصحابه ولا ابن عمر كما روى عنه أبو مجلز أنه قال ما أحفظه من أصحابي. أي أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، ثم رأيت في فتح القدير. قال ونسبة ابن عمر إلى النسيان في مثل هذا في غاية البعد. وإنما يقرب إدعاءه في الأمور التي تسمع وتحفظ أو الأفعال التي تفعل أحيانا في العمر أما فعل يقصد الإنسان إلى فعله كل غداة مع خلق كلهم يفعله ثم من صبح إلى صبح ينساه بالكلية ويقول ما شهدت ولا علمت، ويتركه مع أنه يصبح فيرى غيره يفعله فلا يتذكر فلا يكون مع شيء من العقل" إهـ. ثم أقول: قوله كبرنا ونسينا إئتوا سعيد بن المسيب فاسئلوه. ليس المراد منه أنه ينسب النسيان إلى نفسه. بل هو

فأخبره أن الامام إذا فرغ من القراءة في الركعة الآخرة من صلوة الصبح قام يدعو فقال: ما رأيت أحداً يفعله، لأن ما كان هو علمه من قنوت النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان الدعاء بعد الركوع. وأما قبل الركوع فلم يره منه ولا من غيره، فأنكر ذلك من أجله. فقد ثبت بما روينا^(٣٥) عنه نسخ قنوت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع ونفي القنوت قبل الركوع أصلاً، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يفعله ولا خلفاؤه من بعده، وكان أحد من روي عنه القنوت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالرحمن بن أبي بكر فأخبر في حديثه الذي روينا عنه بأن ما كان يقنت به رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء على من كان يدعو عليه وإن الله عز وجل نسخ ذلك بقوله: لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ الآية. ففي ذلك أيضاً وجوب ترك القنوت في الفجر، وكان أحد من روى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أيضاً خفاف بن أيماء، فذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لما رفع راسه من الركوع قال أسلم سالمها الله وغفار غفر الله لها وعصية عصت الله ورسوله، أَللّٰهُمَّ العن بني لحيان، ومن ذكر معهم. ففي هذا الحديث لعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثي ابن عمر وعبدالرحمن ابن أبي بكر وقد أخبرهما في حديثيهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك ذلك حين

ردّ لقول سعيد بن المسيب أنه نسي. ومعناه أنه ينكر قوله بنسبة النسيان إلى نفسه على سبيل الإنكار. وقال في الجوهر النقي: في سوالات أبي جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: سألت علياً عن بشر بن حرب، فقال كان ثقة عندنا إهـ.

﴿٣٥﴾ قوله فقد ثبت إلخ. قال في الجوهر النقي: أخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد وعمرو بن ميمون "أنهما صليا خلف عمر الفجر، فلم يقنت". وهذا الأثر أخرجه البيهقي أيضاً في باب "من لم ير السجود في ترك القنوت". وقال ابن أبي شيبة أيضاً ثنا ابن إدريس عن الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم أن الأسود وعمرو بن ميمون صليا خلف عمر الفجر، فلم يقنت. وقال أيضاً: ثنا وكيع ثنا ابن أبي خالد عن أبي الضحى عن سعيد بن جبيرة أن عمر كان لا يقنت في الفجر. ورواه عبدالرزاق عن ابن عيينة عن ابن أبي خالد. وهذه أسانيد صحيحة. وفي التهذيب لابن جرير الطبري: روى شعبة عن قتادة عن أبي مجلز: "سألت ابن عمر عن قنوت عمر فقال: ما رأيته ولا شهدته". وعن قتادة عن أبي الشعثاء عن ابن عمر مثله. وقال الشعبي: "كان عبدالله لا يقنت، ولو قنت عمر لقنت عبدالله، وعبدالله يقول: لو سلك الناس واديا وشعبا وسلك عمر واديا وشعبا لسلك وادي

أنزلت عليه الآية التي ذكرنا ففي حديثهما النسخ لما نسخ في حديث خفاف بن أيماء فهما أولى من حديث ابن أيماء، وفي ذلك وجوب ترك القنوت أيضاً. وكان أحد من روى عنه ذلك أيضاً البراء، فروي عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الفجر والمغرب ولم يخبر بقنوته ذلك ما هو؟ فقد يجوز أن يكون ذلك القنوت الذي رواه ابن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر ومن روي ذلك معهما، ثم نسخ ذلك بهذه الآية أيضاً. وقد قرن في هذا الحديث بين المغرب والفجر فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت فيهما ففي إجماع مخالفنا لنا على أن ما كان يفعله في المغرب من ذلك منسوخاً ليس لأحد بعده أن يفعله دليل على أن ما كان يفعله في الفجر أيضاً كذلك. وكان أحد من روى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً القنوت في الفجر أنس بن مالك فروي عمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت بعد الركوع في صلاة الغداة حتى فارقه. فأثبت في هذا الحديث القنوت في صلاة الغداة. وإن ذلك لم ينسخ. وقد روي عنه من وجوه خلاف ذلك فروى أيوب عن محمد بن سيرين قال سئل أنس أقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح؟ فقال: نعم، فقليل له: قبل الركوع أو بعده؟ فقال: بعد الركوع يسيراً. وروى إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عنه أنه قال: قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثين صباحاً يدعو على رعل وذكوان. وروى قتادة عنه نحوه من ذلك. وروى عنه حميد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما قنت عشرين يوماً فهؤلاء كلهم قد أخبروا عنه بخلاف ما روى عمرو عن الحسن. وقد روى عاصم عنه إنكار القنوت بعد الركوع أصلاً وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما فعل ذلك شهرًا^(٣٦)، ولكن القنوت قبل الركوع فضاد ذلك^(٣٧) أيضاً ما روى عمرو بن عبيد

عمرو وشعبه. وقال إبراهيم وقاتدة: لم يقنت أبو بكر وعمر حتى مضيا. وروى شعبه عن قتادة عن أبي مجلز. قلت: "لابن عمر الكبير يمنعك من القنوت؟ قال: لا أحفظه عن أحد". وقال قتادة عن علقمة عن أبي الدرداء قال: "لا قنوت في الفجر".

^(٣٦) قوله إنما فعل ذلك شهرًا: وأصرح منه ما رواه أبو داود قال: "حدثنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرًا ثم تركه". وكذا رواه النسائي. فهذه الروايات عن أنس بن مالك رضي الله عنه تدل على أن القنوت الذي روي عنه إنما

وخالفه فلم يجز لأحد أن يحتج في حديث أنس بأحد الوجهين مما روي عن أنس لأن لخصمه أن يحتج عليه بما روى عن أنس مما يخالف ذلك. و أما قوله: "ولكن القنوت قبل الركوع" فلم يذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد يجوز أن يكون ذلك أخذه عمن بعده، أو رأياً رآه، فقد رأى غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك، فلا يكون قوله أولى من قول من خالفه إلا بحجة تبين لنا. فإن قال قائل ﴿٣٨﴾ فقد روى أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس قال كنت جالسا عند أنس بن مالك فقلت له: إنما كنت

كان شهراً ثم تركه، فقد ضادت هذه الروايات رواية عمرو بن عبيد عن الحسن عن أنس رضي الله عنه، فلا تقوم برواية عمرو بن عبيد حجة، مع أنه قد مرّ منا أن عمرو بن عبيد ضعيف، بل يكذب على الحسن، فروايته كيف تقوم الحجة.

وذكر الخطابي: أن معنى قوله "ثم تركه" أي ترك الدعاء على هذه القبائل المذكورة، أو ترك القنوت في الصلوات الأربع، ولم يتركه في صلوة الفجر. قال العيني: "هذا كلام متحكم متعصب بلا دليل. فإن الضمير في "تركه" يرجع إلى القنوت الذي يدل عليه لفظ "قنت"، وهو عام يتناول جميع القنوت الذي كان في الصلوات. وتخصيص الفجر من بينهما بلا دليل في اللفظ يدل عليه باطل. وقوله: "أي ترك الدعاء" لا يصح، لأن الدعاء لم يمض ذكره في هذا الحديث. ولئن سلمنا فالدعاء هو عين القنوت. وما ثم شيء غيره، فيكون قد ترك القنوت. والترك بعد العمل نسخ.

﴿٣٧﴾ قوله فضاد ذلك إلخ. ويعارضه أيضاً ما رواه الطبراني في معجمه: "حدثنا عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز ثنا شيان بن فروخ ثنا غالب بن فرقد الطحان قال كنت عند أنس بن مالك شهرين فلم يقنت في صلوة الغداة". وما روى محمد بن الحسن في كتاب الآثار: "أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قانتا في الفجر حتى فارق الدنيا".

﴿٣٨﴾ قوله فإن قال قائل إلخ. هذه معارضة على ما سبق بأن أبا جعفر الرازي روى بسنده عن أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم مازال يقنت في صلوة الغداة حتى فارق الدنيا، فعلم أن القنوت في الفجر لم ينسخ. فأجاب عنه المصنف: بأن هذه الرواية تحتل معنيين. الأول: أن يكون المراد من القنوت القنوت بعد الركوع، فيخالفه ما رواه الثقات عن أنس رضي الله عنه: أن القنوت بعد الركوع إنما كان شهراً. والثاني: أن المراد بهذا القنوت قبل الركوع، وهو لم يثبت برواية أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، فسقط المعارضة. وهذا كله على تقدير صحة رواية أبي جعفر. وإلا فقد ضعف جماعة أبا جعفر. قال ابن المديني: كان يخلط. وقال ابن معين: كان يخطئ. وقال أحمد: ليس بالقوي. وقال أبو زرعة: كان يهم كثيراً. وقال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير. وقال الفلاس: سيئ

رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً، فقال ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في صلوة الغداة حتى فارق الدنيا. قيل له: قد يجوز أن يكون ذلك القنوت هو القنوت الذي رواه عمرو عن الحسن عن أنس. فإن كان ذلك كذلك فقد ضاده ما قد ذكرنا و يجوز أن يكون ذلك القنوت هو القنوت قبل الركوع الذي ذكره أنس في حديث عاصم، فلم يثبت لنا عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت قبل الركوع شئ. وقد ثبت عنه النسخ للقنوت بعد الركوع، وكان أبو هريرة أحد من روي عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً القنوت في الفجر، فذلك القنوت هو دعاء لقوم، ودعاء على آخرين. وفي حديثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك ذلك حين أنزل الله عز وجل: **لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ**. الآية. **فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ** ﴿٣٩﴾ فكيف يجوز أن يكون هذا هكذا وقد كان أبو هريرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الصبح؟ فذكر ما قد حدثنا يونس قال ثنا عبد الله بن يوسف ح وحدثنا روح بن الفرغ قال ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال ثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال كان أبو هريرة يقنت في صلوة الصبح. **قَالَ** أبو جعفر فدل ذلك على أن المنسوخ عند أبي هريرة إنما كان هو الدعاء على من دعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأما القنوت الذي كان مع ذلك فلا. قيل له: إن يونس بن يزيد قد روى عن الزهري في حديث القنوت الذي روينا في أول هذا الباب ما قد حدثنا يونس

الحفظ. بل روى الخطيب في كتاب القنوت من حديث محمد بن عبد الله الأنصاري: "حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم أو دعا عليهم". وهذا سند صحيح. وأيضاً روى الطبراني عن غالب بن فرقد الطحان قال: كنت عند أنس بن مالك رضي الله عنه. الحديث، كما تقدم. فإذا ثبت أنه لم يقنت فرواية أبي جعفر ونحوه إما على الغلط أو على طول القيام، فإنه يقال عليه أيضاً كما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أفضل الصلوة طول القنوت" أي القيام. ولا شك أن صلوة الصبح أطول الصلوات قياماً. والإشكال إنما نشأ من اشتراك لفظ القنوت بين ما ذكر وبين الخضوع والسكوت والدعاء وغيرها، أو يحمل على قنوت النوازل. كما إختاره بعض أهل الحديث من: أنه لم يزل يقنت في النوازل.

﴿٣٩﴾ قوله **فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ** إلخ. حاصل كلامه أن أبا هريرة رضي الله عنه قنت بعد النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الصبح كما رواه الأعرج. فكيف يقال إن القنوت في الفجر منسوخ؟ بل المنسوخ هو

بن عبد الأعلى قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب فذكر ذلك الحديث بطوله، ثم قال فيه: ثم قد بلغنا ﴿٤٠﴾ أنه ترك ذلك حين أنزل عليه: لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ الآية. فصار ذكر نزول هذه الآية الذي كان به النسخ من كلام الزهري، لا مما رواه عن سعيد و أبي سلمة عن أبي هريرة، فقد يحتمل أن يكون نزول هذه الآية لم يكن أبو هريرة علمه فكان يعمل على ما علم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقنوته إلى أن مات لأن الحجة لم تثبت عنده بخلاف ذلك، وعلم عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر أن نزول هذه الآية كان نسخا لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله، فانتهاها إلى ذلك، وتركها به المنسوخ المتقدم. وحجة أخرى أن في حديث ابن أيماء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين رفع راسه من الركعة: غفار غفر الله لها حتى ذكر ما ذكر في حديثه، ثم قال أله أكبر وخير ساجدا. فثبت بذلك أن جميع ما كان يقوله هو ما ترك بنزول تلك الآية، وما كان يدعو به مع ذلك من دعاءه للأسرى الذين كانوا بمكة، ثم ترك ذلك عند ما قدموا وقد روى أبو هريرة أيضا في حديث يحيى بن أبي كثير الذي قد رويناه فيما تقدم منا في هذا الباب عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر القنوت. وفيه قال أبو هريرة وأصبح ذات يوم ولم يدع لهم، فذكرت ذلك فقال: أو ما تراهم قد قدموا عليّ

الدعاء على من دعا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما القنوت الذي كان مع ذلك الدعاء، فبقي على حاله. وقد بسط هذا الإعتراض البيهقي في كتاب المعرفة. فقال: وأبو هريرة أسلم في غزوة خيبر. وهو بعد نزول الآية بكثير، لأنها نزلت في أحد. وكان أبو هريرة يقنت في حياته. وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم.

﴿٤٠﴾ قوله ثم قد بلغنا إلخ. هكذا هو في رواية مسلم عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب. والظاهر أن هذا من كلام الزهري. وروى البخاري في تفسير آل عمران عن معمر عن الزهري. ولفظه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد، أو لأحد، قنت بعد الركوع، فربما قال إذ قال سمع الله لمن حمده: "اللهم ربنا لك الحمد، اللهم انج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة، اللهم أشدد وطأك على مضر، واجعلها سنين كسني يوسف". يحجر بذلك. وكان يقول في بعض صلواته في صلوة الفجر: "اللهم العن فلانا وفلانا" لأحياء من العرب، حتى أنزل الله: {ليس لك من الأمر شيء} فيفهم من هذه الرواية أن ذكر نزول الآية من كلام أبي هريرة، لا من كلام الزهري. وأيضا في رواية مسلم عن ابن عيينة عن الزهري عن الأوزاعي قال أبو هريرة: "ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

ففي ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك القنوت ﴿٤١﴾ في العشاء الآخرة كما كان يقوله في الصبح، وقد أجمعوا أن ذلك منسوخ من صلوة العشاء الآخرة بكماله، لا إلى قنوت غيره، فالفجر أيضا في النسخ كذلك. فلما كشفنا وجوه هذه الآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القنوت فلم نجد لها تدل على وجوبه الآن في صلوة الفجر لم نأمر به فيها، وأمرنا بتركه مع أن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكره أصلا، كما حدثنا علي بن معبد وحسين بن نصر وعلي بن شيبه عن يزيد بن هرون قال أنا أبو مالك الأشجعي سعد بن طارق قال قلت لأبي: يا أبت إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر وخلف عمر وخلف عثمان وخلف علي ههنا بالكوفة قريبا من خمس سنين، أفكانوا يقتنون في الفجر؟ فقال: أي بني محدث. قال أبو جعفر: فلسنا نقول أنه محدث ﴿٤٢﴾ على أنه لم يكن قد كان، ولكنه قد كان بعده ما رويناه فيما قد رويناه في هذا الباب قبله فلما لم يثبت ﴿٤٣﴾ لنا القنوت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجعنا إلى ما روي عن أصحابه في ذلك فإذا صالح بن عبد الرحمن الأنصاري قد حدثنا قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال أنا ابن أبي ليلى عن عطاء عن عبيد بن عمير قال صليت خلف عمر صلوة الغداة فقلت فيها بعد الركوع، قال في قنوته

ترك الدعاء بعد. والظاهر منه أن أبا هريرة رضي الله عنه كان حاضرا في تلك الصلوة. وقد ذكرت قبل هذا أن نزول الآية في أحد، وإسلام أبي هريرة كان في زمن خير، فإما أن يقال إنها من مراسيل أبي هريرة كما يحى في قصة ذي الدين: "أن أبا هريرة لم يكن شاهدا فيها"، ويذكرها على نحو يفهم منه أنه كان حاضرا.

﴿٤١﴾ قوله يقول ذلك القنوت إلخ. وروى البخاري ومسلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "لأقربكم صلوة النبي صلى الله عليه وسلم"، فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الأخرى في صلوة الظهر وصلوة العشاء وصلوة الصبح بعد ما يقول: "سمع الله لمن حمده" فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار.

﴿٤٢﴾ قوله فلسنا نقول إنه محدث: لأنه ثبت من رواية الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت. فكيف يقال إنه محدث؟ لكنه لما نسخ وترك فلا يجوز العمل به. وبهذا المعنى قال: إنه محدث.

﴿٤٣﴾ قوله فلما لم يثبت إلخ. علم من هذه الروايات أن القنوت لم يكن سنة راتبة، إذ لو كان راتبة يفعل

اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك الخير كله ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرک اللهم إياک نعبد ولک نصلي ونسجد وإلیک نسعی ونحفد ﴿٤٤﴾ ونرجو رحمتک ونخشى عذابک إن عذابک بالكفار ملحق. ﴿٤٥﴾ وإذا صالح قد حدثنا قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال أنا حصين عن ذر بن عبد الله الهمداني عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي عن أبيه أنه صلى خلف عمر ففعل مثل ذلك إلا أنه قال: ونثني عليك ولا نكفرک ونخشى عذابک الجدد. وإذا ابن مرزوق قد حدثنا قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا شعبة عن عبدة بن أبي لبابة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أن عمر قنت في صلاة الغداة قبل الركوع بالسورتين. ﴿٤٦﴾ حدثنا أبو بكرة قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن عمر أنه كان يقنت في صلاة

صلى الله عليه وسلم كل صبح يجهر به، ويؤمن من خلفه، أو يسره، كما قال مالك، إلى أن توفاه الله تعالى. لم يتحقق فيه هذا الاختلاف، بل كان سبيله أن ينقل كنقل جهر القراءة ومخافتها، وأعداد الركعات. فإن مواظبته على وقوفه بعد فراغ جهر القراءة زمانا ساكتا فيما يظهر، كقول مالك مما يدرکه من خلفه وتتوفر دواعيهم على سؤاله أن ذلك لماذا. انتهى. قاله في فتح القدير.

﴿٤٤﴾ قوله ونحفد: هو يفتح النون وكسر الفاء وبالذال المهملة، من الحفد بمعنى السرعة. ويجوز ضم النون. يقال: حفد بمعنى أسرع وأحفد لغة فيه. حكاه ابن مالك في فَعَلَ وَأَفْعَلَ. وصرح قاضي خاں في فتاواه: بأنه لو قرأها بالذال المعجمة بطلت صلواته. ولعله لأنها كلمة مهملة لا معنى لها.

﴿٤٥﴾ قوله ملحق: قال في الدر: ملحق بمعنى لاحق: وقال في رد المحتار: "أي أنه من "الْحَقِّ" المزيد بمعنى "لَحِقَ" المجرد" إه وفي البحر: "صحح الأسبجاني كسر الحاء بمعنى لاحق بهم. وقيل: بفتحها. ونص الجوهري على أنه صواب" إه. وفي الشرنبلالية: "أن المطرزي صحح أن المراد ملحق الفساق بالكفار". وقال ابن عابدين: لعل ما صححه المطرزي وهو صاحب المغرب، تلميذ الزمخشري، وشيخ صاحب القنية، بناه على مذهبهم الفاسد، مذهب الاعتزال من: أن عصاة المؤمنين مخلدون في النار كالكفار.

﴿٤٦﴾ قوله بالسورتين: المراد بالسورتين هو دعاء القنوت الذي تقدم ذكره. وهو مشتمل على سورتين سورة الخلع وسورة الحفد. أولهما: من "اللهم إنا نستعينك" إلى قوله: "من يفجرک". وهذه سورة الخلع. والثانية: من قوله: "اللهم إياک نعبد" إلى آخر الدعاء. وهي سورة الحفد. وفي كنز العمال: "وزعم عبيد راوي هذا الحديث أنه بلغه أنهما سورتان من القرآن في مصحف ابن مسعود" إه. وأخرج أبو داود في المراسيل عن خالد بن أبي عمران قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر إذ جاءه

الصبح بسورتين اللهم إنا نستعينك و اللههم إياك نعبد. حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا همام عن قتاده عن أبي رافع قال صليت خلف عمر ﴿٤٧﴾ بن الخطاب صلوة الصبح فقراً بالأحزاب فسمعت قنوته وأنا في آخر الصفوف. حدثنا أبو بكره قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان ح وحدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا إسرائيل كلاهما عن مخارق عن طارق بن شهاب ﴿٤٨﴾ قال صليت خلف عمر صلوة الصبح فلما فرغ من القراءة في الركعة الثانية كبر ثم قنت، ثم كبر فركع. حدثنا أبو بكره قال ثنا وهب قال: ثنا شعبة عن مخارق، فذكر باسناده مثله. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال أنا ابن عون عن محمد بن سيرين أن سعيد بن المسيب ذكر له قول ابن عمر في القنوت فقال: أما أنه قد قنت مع أبيه ولكنه نسي. ﴿٤٩﴾ قال أبو جعفر: فقد روي عن عمر ما ذكرنا و روي عنه خلاف

جبرئيل، فأوماً إليه أن اسكت، فسكت. فقال: يا محمد! إن الله لم يبعثك سباباً ولا لعاناً، إنما بعثك رحمة للعالمين، {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ}، ثم علمه القنوت: "اللههم إنا نستعينك ونستغفرك ونومن بك ونخضع لك ونخلع ونترك من يفجرك" إلى قوله "ملحق" إهـ وذكر العلامة السيوطي في الدر المنثور: "هذا الحديث من طرق كثيرة، وبألفاظ مختلفة. وقال: ذكر ما وقع في سورة الخلع وسورة الحفد. منها: أخرج محمد بن نصر والطحاوي عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب كان يقنت بالسورتين: اللههم إياك نعبد، واللههم إياك نستعين. ومنها: أخرج محمد بن نصر عن سفيان قال: كانوا يستحبون أن يجعلوا في قنوت الوتر هاتين السورتين. وكذلك أخرج عن إبراهيم وعطاء وسعيد بن المسيب والحسن" إهـ. وفي كنز العمال: "قال روى الطبراني في الدعاء عن عبدالله بن زريق الغافقي قال لى عبد الملك بن مروان: لقد علمت ما حملك على حب أبي تراب، إلا أنك أعراي جاف، فقلت: والله لقد جمعت القرآن من قبل أن يجتمع أبواك. ولقد علمني منه علي بن أبي طالب رضي الله عنه سورتين، علمهما إياه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما علمتهما أنت ولا أبواك "اللههم إنا نستعينك". إلخ.

﴿٤٧﴾ قوله صليت خلف عمر إلخ. ورواه البيهقي عن ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير أن عمر رضي الله عنه قنت بعد الركوع، فقال: "اللههم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات و ألف بين قلوبهم، وأصلح ذات بينهم، وانصرهم على عدوك وعدوهم، اللههم العن كفره أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك، ويكذبون رسلك، ويقاتلون أوليائك، اللههم خالف بين كلمتهم، وزلزل أقدامهم، وأنزل بهم بأسك الذي لا تترده عن القوم المجرمين، بسم الله الرحمن الرحيم، اللههم إنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك، بسم الله الرحمن الرحيم، اللههم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد، ولك نسعى ونحفد ونخشى عذابك الجد، ونرجو رحمتك، إن عذابك

ذلك. فحدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود أن عمر كان لا يقنت في صلاة الصبح. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبد الله بن رجاء قال ثنا زائدة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعمرو بن ميمون قالوا صلينا خلف عمر الفجر فلم يقنت. ﴿٥٠﴾ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الحميد بن صالح قال ثنا أبو شهاب عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والأسود ومسروق أنهم قالوا كنا نصلي خلف عمر الفجر فلم يقنت. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الحميد بن صالح قال ثنا أبو شهاب بالكافرين ملحق.

﴿٤٨﴾ قوله عن طارق بن شهاب إلخ. هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب.

﴿٤٩﴾ قوله ولكنه نسي: قد علمت أن نسبة النسيان إليه رضي الله عنه ليس بصحيح. لأن ما يفعل كل يوم مع جم غفير كيف ينساه أحد. ويمكن أن يكون معنى قوله: "إنه نسي". إن صح عنه. أن يراد قنوت النازلة، فإن ابن عمر رضي الله عنهما نفى القنوت مطلقا. فقال سعيد: قنت مع أبيه يعني في النازلة، ولكنه نسي. فإن هذا شيء لا يواظب عليه لعدم لزوم سببه.

﴿٥٠﴾ قوله فلم يقنت إلخ. أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن إبراهيم عن علقمة والأسود وعمرو بن ميمون: "أن عمر كان لا يقنت في الصبح". وروى البيهقي من طريق حماد عن إبراهيم عن الأسود قال: "صليت خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السفر والحضر، فما كان يقنت إلا في صلاة الفجر". ورواه آدم بن أبي أياس عن شعبة بإسناده. وقال: "فكان يقنت في الركعة الثانية من صلاة الفجر، ولا يقنت في سائر صلواته". ثم قال البيهقي: وفي هذا دليل على إختصار وقع في الحديث الذي روى عن منصور عن إبراهيم أن الأسود وعمرو بن ميمون قالوا: "صلينا خلف عمر الفجر، فلم يقنت". ومنصور وإن كان أحفظ وأوثق من حماد بن أبي سليمان فرواية حماد في هذا توافق المذهب المشهور عن عمر في القنوت. وأجاب في الجوهر النقي بقوله: لما إنتفع البيهقي برواية حماد ههنا ذكر ما يدل على حفظه وثقته. لأنه إذا كان منصور أحفظ وأوثق منه كان هو في نفسه حافظا ثقة. وخالف ذلك في باب الزنا لا يحرم الحلال، فضعفه. وأما قوله: "فيه دليل على إختصار" فليس بصحيح. لأن رواية منصور ليست مختصرة من رواية حماد. بل معارضة لها. ومع جلاله منصور تابعه على روايته الأعمش، فرواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن منصور، والأعمش عن إبراهيم، فذكره كذلك. وتابعه أيضا الحسن بن عبيد الله كما تقدم. وقد روي عن حماد ما هو موافق لرواية منصور فذكر عبد الرزاق عن معمر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود قال: "صلى بنا عمر زمانا لم يقنت". وفي التهذيب لابن

باسناده هذا أنهم قالوا: كنا نصلي خلف عمر نحفظ ركوعه وسجوده ولا نحفظ قيام ساعة يعنون القنوت. حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعمرو بن ميمون قالوا صلينا خلف عمر فلم يقنت في الفجر. حدثنا أبو بكر قال ثنا داود قال ثنا شعبة عن منصور قال سمعت إبراهيم يحدث عن عمرو بن ميمون نحوه. قال أبو جعفر: فهذا خلاف ما روي عنه في الآثار الأول فاحتمل أن يكون قد كان فعل كل واحد من الأمرين في وقت، فنظرنا في ذلك، فإذا يزيد بن سنان قد حدثنا قال ثنا يحيى بن سعيد قال ثنا مسعر بن كدام قال حدثني عبد الملك بن ميسرة عن زيد بن وهب قال ربما قنت عمر فأخبر زيد بما ذكرنا أنه كان ربما قنت وربما لم يقنت، فأردنا أن ننظر في المعنى الذي له كان يقنت ﴿٥١﴾ ما هو؟ فإذا ابن أبي عمير قال حدثنا قال ثنا سعيد بن سليمان الواسطي عن أبي شهاب الخياط عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال كان عمر إذا حارب قنت، وإذا لم يحارب لم يقنت. فأخبر الأسود بالمعنى الذي له كان يقنت عمر أنه إذا حارب ليدعو على أعداءه ويستعين الله عليهم ويستنصره، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل لما قتل من قتل من أصحابه حتى أنزل الله عز وجل: لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ. قال عبد الرحمن بن أبي بكر فما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أحد بعد فكانت هذه الآية ﴿٥٢﴾ عند عبد الرحمن وعند عبد الله بن عمرو ومن وافقهما تنسخ الدعاء بعد ذلك في الصلوة على أحد ولم يكن عند عمر بناسخة ما كان قبل القتال، وإنما نسخت عنده الدعاء في حال عدم

حرير الطبري: روى شعبة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال: "صليت مع عمر في السفر والحضر ما لا أحصي، فكان لا يقنت في الصباح". وروى أبو حنيفة في مسنده عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال: "ما قنت أبوبكر ولا عمر ولا عثمان ولا قنت علي حتى حارب أهل الشام، فكان يقنت". وفي مسنده أيضا عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال: "صحبت عمر بن الخطاب سنين، فلم أره قانتا في صلوة الفجر". والطرق التي أوردها البيهقي عن عمر في القنوت لا يخلو عن نظر، كما مر بيانه. فلا أدري من أين إشتهر ذلك منه، بل المشهور عنه عدمه، على ما تقتضيه الأسانيد الصحيحة التي ذكرناها.

﴿٥١﴾ قوله كان يقنت إلخ. أخرجه ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه. ﴿٥٢﴾ قوله فكانت هذه الآية إلخ. أي: لما اختلفت الروايات عن عمر رضي الله عنه في قنوت الصباح.

القتال، إلا أنه قد ثبت بذلك بطلان قول من يرى الدوام على القنوت في صلوة الفجر. فهذا وجه ما روي عن عمر رضي الله عنه في هذا الباب. و أما علي بن أبي طالب رضي الله عنه فروي عنه في ذلك ما قد حدثنا صالح بن عبدالرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم عن عطاء بن السائب عن أبي عبدالرحمن عن علي أنه كان يقنت في صلوة الصبح قبل الركوع وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث و أبو داود قال ثنا شعبة ح وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان كلاهما عن أبي حصين عن عبدالله بن معقل في حديث سفيان، قال كان علي و أبو موسى يقنتان ﴿٥٣﴾ في صلوة الغداة. وفي حديث شعبة قنت بنا علي و أبو موسى. و حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن عبيد بن الحسن قال سمعت ابن معقل يقول صليت خلف علي الصبح فقنت. قال أبو جعفر: فقد يجوز أن يكون علي كان يرى القنوت في صلوة الفجر في سائر الدهر، وقد يجوز أن يكون فعل ذلك في وقت خاص للمعنى الذي كان فعله عمر من أجله فنظرنا في ذلك فاذا

وبين زيد بن وهب: أنه ربما قنت، وربما لم يقنت. وثبت من قول الأسود أنه إذا حارب قنت، وإذا لم يحارب لم يقنت. فكانت هذه الآية عند عمر رضي الله عنه ناسخة للقنوت عند عدم القتال. وبقي القنوت على حاله عند القتال. وبه تبين بطلان قول من قال بالقنوت على الدوام.

﴿٥٣﴾ قوله يقنتان إلخ. وأخرج البيهقي من طريق سفيان. ولفظه: "قنت علي رضي الله عنه في الفجر". وأخرج ابن أبي شيبة عن عبدالرحمن بن معقل قال: "قنت في الفجر رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، علي و أبو موسى". وأيضاً أخرج ابن أبي شيبة عن ابن معقل: "أن عمر و علياً و أبا موسى قنتوا في الفجر قبل الركوع". وقال البيهقي: "هذا عن علي صحيح مشهور". إهـ.

أقول: قد تقدم حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه: "أنه صلى خلف علي قريباً من خمس سنين فكان لا يقنت". وقال أبو هريرة أي بني! إنه محدث. فكيف يقال إن القنوت في الفجر مشهور عن علي رضي الله تعالى عنه؟ وأما قنوته على ما رواه ابن معقل، ففي حال المحاربة مع معاوية رضي الله عنه. كما رواه ابن أبي شيبة عن ابن معقل قال: "صليت مع علي صلوة الغداة فقنت، فقال في قنوته: اللهم عليك بمعاوية وأشيعاه" إلخ. وفي الجوهر النقي: أيضاً روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن هشيم أن عروة الهمداني هو أبو فروة بن الحارث قال: حدثني الشعبي قال: لما قنت علي في صلوة الصبح أنكر الناس ذلك. فقال علي: "إنما استنصرنا على عدونا". وهذا سند صحيح. وعلم منه أن القنوت في الفجر كان منكراً عند الناس. وليس الناس إذ ذاك إلا الصحابة والتابعين. وقال أيضاً: ثنا وكيع ثنا إسرائيل عن أبي

روح بن الفرج قد حدثنا قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا أبو الأحوص عن مغيرة عن إبراهيم قال كان عبد الله لا يقنت في الفجر وأول من قنت فيها علي وكانوا يرون أنه إنما فعل ذلك لأنه كان محاربا. حدثنا فهد قال ثنا محرز بن هشام قال ثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال إنما كان علي رضي الله عنه يقنت فيها ههنا لأنه كان محاربا فكان يدعو على أعداءه في القنوت في الفجر والمغرب. فثبت بما ذكرنا أن مذهب علي في القنوت هو مذهب عمر الذي وصفنا ولم يكن علي يقصد بذلك إلى الفجر خاصة، لأنه قد كان يفعل ذلك في المغرب فيما ذكر إبراهيم. حدثنا أبو بكرة قال ثنا أبو داود عن شعبة قال أخبرني حصين بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن معقل يقول صليت خلف علي المغرب فقنت ودعا، فكل قد أجمع أن المغرب لا يقنت فيها إذا لم يكن حرب، وإن عليا إنما كان قنت فيها من أجل الحرب، فقنوته في الفجر أيضا عندنا كذلك. وأما ابن عباس فروي عنه في ذلك ما قد حدثنا علي بن شيبه قال ثنا قبيصة بن عقبة قال ثنا سفيان عن عوف عن أبي رجاء عن ابن عباس قال صليت معه الفجر ﴿٥٤﴾ فقنت قبل الركعة. حدثنا أبو بكرة قال ثنا أبو عاصم قال ثنا عوف فذكرنا بأسناده مثله. وزاد: وقال هذه الصلوة الوسطى. فقد يجوز أيضا في أمر ابن عباس في ذلك ما جاز في أمر علي فنظرنا هل روي عنه خلاف لهذا، فإذا أبو بكرة قد حدثنا قال ثنا مؤمل بن إسماعيل قال ثنا سفيان الثوري عن واقد عن سعيد بن جبير قال صليت خلف ابن عمر و ابن عباس فكانا لا يقنتان في صلوة الصبح. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبد الله بن رجاء قال أنا زائدة عن منصور قال ثنا مجاهد أو سعيد بن جبير أن ابن عباس كان لا يقنت في صلوة الفجر. ﴿٥٥﴾ حدثنا صالح بن

إسحق قال: ذكرت أبا جعفر القنوت، فقال: "خرج علي من عندنا وما يقنت، وإنما قنت بعد ما أتاكم". وهذا أيضا سند صحيح. وأبو جعفر أظنه الباقر. وروايته عن علي مرسلة، فدل هذان الأثران على أن القنوت في الفجر ما كان معروفا. ولم يفعله علي قديما. وإنما فعله بعد لضرورة الاستنصار على العدو. وقد تقدم أن أبا حنيفة أخرج في مسنده عن علي نحو هذا.

﴿٥٤﴾ قوله صليت معه الفجر إلخ. كذا رواه البيهقي في السنن عن أبي رجاء عن ابن عباس. ولفظه: "صلى ابن عباس صلوة الصبح في هذا المسجد، فقنت، وقرأ هذه الآية: {وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ}." ﴿٥٥﴾ قوله كان لا يقنت في صلوة الفجر إلخ. قال في الجوهر النقي: وفي مصنف ابن أبي شيبه: ثنا

عبدالرحمن قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال أنا حصين عن عمران بن الحارث السلمي قال: صليت خلف ابن عباس في داره الصبح فلم يقنت قبل الركوع ولا بعده. حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن حصين بن عبدالرحمن قال أنا عمران بن الحارث السلمي قال صليت خلف ابن عباس الصبح فلم يقنت. قال أبو جعفر: فكان الذي يروى عنه القنوت هو أبو رجاء^(٥٦) وإنما كان ذلك وهو بالبصرة واليا عليها لعلي، وكان أحد من يروى عنه بخلاف ذلك سعيد بن جبير، وإنما كانت صلوته معه بعد ذلك بمكة، فكان مذهبه في ذلك أيضا مذهب عمر وعلي، فكان ذلك الذي روينا عنهم القنوت في الفجر إنما كان ذلك منهم للعارض الذي ذكرنا ففقتوا فيها وفي غيرها من الصلوات، وتركوا ذلك في حال عدم ذلك العارض. وقد روينا عن آخرين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك القنوت في سائر الدهر فمن ذلك ما حدثنا أبو بكره قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان عن أبي إسحق عن علقمة قال كان عبدالله لا يقنت^(٥٧) في صلوة الصبح. حدثنا

حسين بن علي عن زائدة عن منصور حدثني مجاهد وسعيد بن جبير: "أن ابن عباس كان لا يقنت في صلوة الفجر". وهذا سند صحيح. وأخرج من طريق آخر عن سعيد بن جبير: "أن ابن عباس وابن عمر كانا لا يقنتان في الفجر". وأخرج من طريق آخر عن عمران بن الحارث قال: "صليت مع ابن عباس في داره صلوة الصبح، فلم يقنت قبل الركوع ولا بعده". وفي تهذيب الطبري: "قال سعيد بن جبير لم يكن عمر يقنت، وصليت مع ابن عمر وابن عباس الصبح، فكانا لا يقنتان". وقال سعيد بن جبير: هو بدعة. وسمعت ابن عمر يقول ذلك. فهذه رواية جماعة عن ابن عباس، فهي أولى من رواية واحد" إه. أقول: وهذا المسلك الذي سلكه في الجوهر النقي مسلك الترجيح. وأما المصنف رحمه الله، فقد سلك مسلك الجمع. وهذا أولى. لأن الأعمال أولى من الإهمال.

﴿٥٦﴾ قوله أبو رجاء: هو أبو رجاء العطاروي البصري. وإسمه عمران بن ملحان. ويقال ابن تيم، ويقال ابن عبدالله. قال ابن سعد: كان ثقة في الحديث. وله رواية علم بالقرآن. وأم قومه أربعين سنة. وتوفي في خلافة عمر بن عبدالعزيز. قال: وقال الواقدي: توفي سنة سبع عشرة ومائة. قال وهذا عندي وهل. وقال أبو حاتم: جاهلي فر من النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أسلم بعد الفتح. وأتى عليه مائة وعشرون سنة. وقال البخاري: قال أشعث بن سوار: بلغ سبعا وعشرين ومائة سنة. وقال البخاري: يقال مات قبل الفرزدق والحسن، ومات الحسن سنة عشر ومائة. وقال ابن عبد البر: كان ثقة. وكانت فيه غفلة. وكانت له عبادة، وعمر عمرًا طويلًا أزيد من مائة وعشرين سنة. مات سنة ١٠٩ في أول خلافة هشام.

أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا المسعودي قال ثنا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال كان ابن مسعود لا يقنت في شيء من الصلوات إلا الوتر، فانه كان يقنت فيه قبل الركعة. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر عن سفيان عن أبي إسحق عن علقمة قال كان عبد الله لا يقنت في صلاة الصبح. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبد الله بن رجاء قال أنا المسعودي فذكر مثل حديث أبي بكره عن أبي داود عن السمعودي بإسناده. حدثنا فهد قال ثنا الحمانى قال ثنا ابن مبارك عن فضيل بن غزوان عن الحارث العكلي عن علقمة بن قيس قال لقيت أبا الدرداء بالشام فسألته عن القنوت فلم يعرفه. حدثنا يونس قال حدثنا ابن وهب أن مالكا حدثه ح وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا القعنبى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا ابن أبي مريم قال أنا محمد بن مسلم الطائفي قال حدثني عمرو بن دينار قال كان عبد الله بن الزبير ^(٥٨) يصلى بنا الصبح بمكة فلا يقنت. قال أبو جعفر: فهذا عبد الله بن مسعود لم يكن يقنت في دهره كله وقد كان المسلمون في قتال عدوهم في كل ولاية عمر أو في أكثرها. فلم يكن يقنت لذلك، وهذا أبو الدرداء ينكر القنوت و ابن الزبير لا يفعله وقد كان محاربا حينئذ، لأنه لم نعلمه أم الناس إلا في وقت ما كان الأمر صار إليه، فقد خالف هؤلاء عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين فيما ذهبوا إليه من القنوت في حال المحاربة بعد ثبوت زوال القنوت في حال عدم المحاربة. فلما اختلفوا في ذلك وجب كشف ذلك من طريق النظر لنستخرج من المعنيين معنى صحيحا، فكان ما روينا عنهم أنهم قنتوا فيه من الصلوات لذلك الصبح والمغرب، خلا ما روينا عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقنت في صلاة العشاء، فإن ذلك محتمل ^(٥٩) أيضا أن

^(٥٧) قوله كان عبد الله لا يقنت إلخ. قال محمد بن الحسن في كتاب الحجج: "أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن إبراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود أنه لم يقنت في الفجر. وأخبرنا بكر بن عامر عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس أن عبد الله بن مسعود لم يقنت في الفجر. وأخبرنا مسعر بن كدام عن عثمان بن المغيرة عن عرفة قال: صليت مع عبد الله الفجر، فلم يقنت". وأخرج ابن أبي شيبة هذا الأثر، فقال: ثنا وكيع ثنا مسعر عن عثمان الثقفي، هو ابن أبي زرعة عن

يكون هي المغرب، ويحتمل أن يكون هي العشاء الآخرة. ولم نعلم عن أحد منهم ﴿٦٠﴾ أنه قنت في ظهر ولا عصر في حال حرب، ولا غيره، فلما كانت هاتان الصلاتان لا قنوت فيهما في حال الحرب، وفي حال عدم ﴿٦١﴾ الحرب، وكانت الفجر والمغرب والعشاء لا قنوت فيهن في حال عدم الحرب ثبت أن لا قنوت فيهن حال الحرب أيضا. وقد رأينا الوتر فيها القنوت عند أكثر الفقهاء في سائر الدهر وعند خاص منهم في ليلة النصف من شهر

عرفجة أن ابن مسعود كان لا يقنت في الفجر. ولا ذكر لعل في هذه الرواية. ومسر ثبت حجة. ﴿٥٨﴾ قوله كان عبدالله بن الزبير إلخ. قال الزيلعي في تخريجه: أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا لا يقنتون في صلوة الفجر. ﴿٥٩﴾ قوله فإن ذلك محتمل. لأن العشاء قد يطلق على المغرب. ولذلك يقال: "العشاء الآخرة" ليمتاز عن المغرب.

﴿٦٠﴾ قوله ولم نعلم عن أحد منهم إلخ. لكن البيهقي روى في السنن، والحاكم في المستدرک عن ابن عباس قال: "قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلوة، إذا قال "سمع الله لمن حمده" في الركعة الأخيرة يدعو على حي من بني سليم، على رعل وذكوان وعصية، ويؤمن من خلفه. وكان أرسل إليهم يدعوهم إلى الإسلام، فقتلوه". قال عكرمة: هذا مفتاح القنوت. وكذلك رواه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما. وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة: "كان أبو هريرة يقنت في الظهر والعشاء الآخرة وصلوة الصبح". إلا أن يقال إن مراد المصنف بقوله "لم نعلم عن أحد" إلخ أنه وإن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الظهر والعصر، لكن هذا القنوت كان شهراً ثم نسخ. ولم يذهب ذاهب ممن يعتد به أنه يقنت في الظهر والعصر، لا في حال الحرب، ولا في غيره.

﴿٦١﴾ قوله في حال الحرب ولا في غيره: هذا ما استقر عليه رأيه ههنا. وقد تظافرت النقول عنه في كتب المذهب كالغنية والملتقط والسراج الوهاج والأشباه وفتح الله المعين ورد المحتار وغيرها أنه قال: "إنما لا يقنت عندنا في صلوة الفجر من غير بلية. فإن وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به" إلخ. فعلم أنه في كتاب آخر له رحمه الله تعالى، والذي قاله ههنا إنما حطّ فيه كلامه على نفي الوجوب، حيث قال: إن تنفى أن يكون يجب لمعنى سوى ذلك. والله تعالى أعلم "إه هذا ما أفاده شيخنا المجدد رحمه الله تعالى في حاشيته على هذا الكتاب.

قال الإمام ابن الهمام في فتح القدير: "وقد روي عن الصديق رضي الله عنه: أنه قنت عند محاربة الصحابة مسيلمة، وعند محاربة أهل الكتاب. وكذلك قنت عمر، وكذا علي في محاربة معاوية،

رمضان خاصة، فكانوا جميعا إنما يقننون لتلك الصلوة خاصة، لا لحرب ولا لغيره. فلما انتفى ﴿٢٦﴾ أن يكون القنوت فيما سواها يجب لعل الصلوة خاصة، لا لعل غيرها انتفى أن يكون يجب لمعنى سوى ذلك. فثبت بما ذكرنا أنه لا ينبغي القنوت في الفجر في حال الحرب ولا غيره قياسا ونظرا على ما ذكرنا من ذلك. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

ومعاوية في محاربه، إلا أن هذا ينشئ لنا أن القنوت للنازلة مستمر، لم ينسخ. وبه قال جماعة من أهل الحديث. وحملوا عليه حديث أبي جعفر عن أنس "ما زال يقنت حتى فارق الدنيا" أي عند النوازل. وما ذكرنا من أخبار الخلفاء يفيد تفرقه لفعلهم ذلك بعده صلى الله عليه وسلم. وما ذكرنا من حديث أبي مالك وأبي هريرة وأنس وباقي أخبار الصحابة لا يعارضه، بل إنما تفيد نفي سنته راتبا في الفجر سوى حديث أبي حمزة، حيث قال: "لم يقنت قبله ولا بعده". وكذا حديث أبي حنيفة رضي الله عنه، فيجب كون بقاء القنوت في النوازل مجتهدا. وذلك أن هذا الحديث لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم من قوله أن لا قنوت في نازلة بعد هذه، بل مجرد العدم بعدها، فيتجه الاجتهاد بأن يظن أن ذلك إنما هو لعدم وقوع نازلة بعدها يستدعي القنوت، فتكون شرعيته مستمرة. وهو كل قنوت من قنت من الصحابة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم. وبأن يظن رفع الشرعية، نظرا إلى سبب تركه صلى الله عليه وسلم، وهو أنه لما نزل قوله تعالى: {كَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ} ترك. والله سبحانه أعلم" إهـ.

وفي در المختار: "ولا يقنت لغيره أي لغير الوتر إلا لنازلة، فيقنت الإمام في الجهرية، وقيل في الكل". قال ابن عابدين في رد المحتار: "يوافقه ما في البحر والشرنبلالية عن شرح النقاية عن الغاية: وإن نزل بالمسلمين نازلة، قنت الإمام في صلوة الجهر. وهو قول الثوري وأحمد" إهـ. وكذا ما في شرح الشيخ إسماعيل عن البنابة: إذا وقعت نازلة قنت الإمام في الصلوة الجهرية، لكن في الأشباه عن الغاية: قنت في صلوة الفجر. ويؤيده ما في شرح المنية حيث قال بعد كلام: فتكون شرعيته أي شرعية القنوت في النوازل مستمرة. وهو محمل قنوت من قنت من الصحابة بعد وفاته عليه الصلوة والسلام. وهو مذهبنا، وعليه الجمهور، ثم ذكر ما قال الإمام أبو جعفر الطحاوي: إنه لا يقنت عندنا في صلوة الفجر من غير بلية، فإن وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به". ثم قال العلامة الشامي: "هو صريح في أن قنوت النازلة عندنا مختص بصلوة الفجر دون غيرها من الصلوات الجهرية أو السرية. ومفاده: أن قولهم بأن القنوت في الفجر منسوخ، معناه نسخ عموم الحكم، لانسخ أصله، كما نبه عليه نوح أفندي. وظاهر تقييدهم بالإمام أنه لا يقنت المنفرد. وهل المقتدي مثله أم لا؟ وهل القنوت ههنا قبل الركوع أو بعده؟ لم أره. والذي يظهر لي أن المقتدي يتابع إمامه إلا إذا جهر، فيؤمن. وإنه يقنت بعد الركوع، لا قبله، بدليل أن ما

باب ما يبدأ بوضعه في السجود اليدين أو الركبتين

حدثنا علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة الكوفي قال ثنا أصبغ بن الفرج قال ثنا الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا سجد ﴿١﴾ بدأ بوضع يديه قبل ركبتيه، وكان يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع ذلك. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن منصور و أصبغ بن الفرج قال ثنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن الحسن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا عبد العزيز بن محمد قال حدثني محمد بن عبد الله بن الحسن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال

استدل به الشافعي على قنوت الفجر، وفيه التصريح بالقنوت بعد الركوع، حمله علماؤنا على القنوت للنازلة. ثم رأيت الشرنبلالي في مراقي الفلاح صرح بأنه بعده. واستظهر الحموي أنه قبله. والأظهر ما قلناه. والله أعلم. إهـ.

أقول: الأحاديث في القنوت مختلفة، ففي بعضها: هو قبل الركوع. وفي بعضها: بعده. وكذلك عمل الصحابة مختلف. بعضهم قنوا قبل الركوع، وبعضهم بعده. وحمل علماءنا رحمهم الله هذه الأحاديث وأفعال الصحابة رضي الله عنهم على القنوت للنازلة، فلا يتعين أن القنوت للنازلة بعد الركوع. فما استظهره الحموي أنه قبله هو الظاهر، قياسا على قنوت الوتر. والله تعالى أعلم إهـ.

﴿٦٢﴾ قوله فلما انتفى إلخ. أي لما إنتفى وجوب القنوت في ما سوى الوتر لعل الصلوة لا لعل أخرى غير الصلوة إنتفى وجوبه لمعنى آخر سوى ذلك. لأن ما يجب في الصلوة لا يجب لمعنى آخر غير الصلوة.

باب ما يبدأ بوضعه في السجود، اليدين أو الركبتين

﴿١﴾ قوله كان إذا سجد إلخ. حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح على شرط مسلم. وأخرجه البيهقي في السنن عن محرز بن سلمة العدني ثنا عبد العزيز بن محمد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، ثم قال: وكذلك رواه ابن وهب وأصبغ بن الفرج عن عبد العزيز. والمشهور عن عبد الله بن عمر في هذا قال: "إذا سجد أحدكم، فليضع يديه فإذا رفع فليرفعهما فإن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه". وبسند آخر عن ابن عمر قال: "إن اليدين تسجدان كما يسجد الوجه فإذا وضع أحدكم وجهه، فليضع يديه فإذا رفعه، فليرفعهما". وكذلك رواه أحمد بن سنان عن إسماعيل. والمقصود منه رفع اليدين في السجود، لا التقديم فيهما. والله تعالى أعلم إهـ. وقال في الجوهر النقي: "حديث ابن عمر المذكور أو لا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه. وما علله به البيهقي

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد أحدكم فلا يركب **﴿٢﴾** كما يركب البعير ولكن يضع يديه ثم ركبته، فقال قوم هذا الكلام محال، **﴿٣﴾** لأنه قال قال لا يركب كما يركب البعير، والبعير إنما يركب على يديه. ثم قال: ولكن يضع يديه قبل ركبته، فأمره ههنا أن يصنع ما يصنع البعير، ونهاه في أول الكلام أن يفعل ما يفعل البعير. فكان من الحجة عليهم **﴿٤﴾** في ذلك في تثبيت هذا الكلام وتصحيحه نفي الإحالة منه أن البعير ركبته في

من حديثه المذكور ثانيا فيه نظر. لأن كلا منهما معناه منفصل عن الآخر. وحديث أبي هريرة المذكور أولا دلالة قولية، وقد تأيد بحديث ابن عمر، فيمكن ترجيحه على حديث وائل. لأن دلالة فعلية، على ما هو الأرجح عند الأصوليين. وبهذا قال النووي في شرح المذهب: لا يظهر لي الآن ترجيح أحد المذهبين من حيث السنة. إهـ. أقول: حديث أبي هريرة وإن كان قوليا لكن في معناه إشكال، لأن الجزء الأول منه يخالفه الجزء الثاني، كما يأتي. وأيضا روى المصنف رحمه الله حديث أبي هريرة بطريق آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبته قبل يديه، ولا يركب بروك الفحل". فهذا الحديث أيضا قوليا، يعارض حديث أبي هريرة الأول. فلا ترجيح لحديث أبي هريرة المذكور أولا. وأيضا روى ابن خزيمة عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: كنا نضع اليدين قبل الركبتين، فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين، فبدل هذا على أن ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما منسوخ. فالعمل على ما رواه وائل بن حجر رضي الله عنه. قال في مشكوة المصابيح: قال أبو سليمان الخطابي: حديث وائل بن حجر أثبت من حديث أبي هريرة. وقيل: هذا منسوخ. وقال العلامة القاري: "قال ابن حجر: ووجه كونه أثبت أن جماعة من الحفاظ صححوه. ولا يقدح فيه أن في سنده شريكا القاضي، وليس بالقوي. لأن مسلما روى له، فهو على شرطه، على أن له طريقين آخرين، فيجبر بهما".

﴿٢﴾ قوله إذا سجد أحدكم فلا يركب إلخ. حديث أبي هريرة هذا أخرجه النسائي والترمذي وأحمد وابن أبي شيبة وأبوداود والدارمي. وقال الترمذي: "حديث أبي هريرة حديث غريب، لانعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه. وقد روي هذا الحديث عن عبدالله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعبدالله بن سعيد المقبري ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره".

﴿٣﴾ قوله هذا الكلام محال إلخ. لأن أول الكلام يدل على النهي عن أن يركب كما يركب البعير. والبعير إنما يركب على يديه، فهذا ينهى عن وضع اليدين قبل الركبتين، ثم أمر بآخره بوضع اليدين قبل الركبتين، فأمره بما نهاه عنه أولا. وهذا مستحيل. وأجاب المصنف عن هذا: بأن ركبتى البعير في يديه، بخلاف الإنسان فإن ركبته في رجله. فمعنى هذا الحديث: أن لا يضع ركبته في السجود أولا كما يضع البعير ركبته أولا في الجلوس. ولكن يضع يديه أولا اللتين ليس فيهما ركبتان، ثم يضع ركبته، فيكون فعل

يديه وكذلك في سائر البهائم، وبنوا آدم ليسوا كذلك فقال لا يرك على ركبتيه اللتين في رجليه كما يرك البعير على ركبتيه اللتين في يديه ولكن يبدأ فيضع أولا يديه اللتين ليس فيهما ركبتان ثم يضع ركبتيه فيكون ما يفعل في ذلك بخلاف ما يفعل البعير فذهب قوم^{٥٤} إلى أن اليدين يبدأ بوضعهما في السجود قبل الركبتين واحتجوا في ذلك بهذه الآثار. وخالفهم في ذلك آخرون^{٥٥} فقالوا بل يبدأ بوضع الركبتين قبل اليدين.

الإنسان في السجود بخلاف فعل البعير.

﴿٥٤﴾ قوله فكان من الحجة عليهم إلخ. واعترض عليهم بعضهم بأن قوله "ركبتا البعير في يديه" كلام لا يعقل، ولا يعرفه أهل اللغة. وإنما تكون الركبة في الرجلين. وإن أطلق على التي في اليدين ركبة، فتجوز أو تغليب. والجواب عنه أن صاحب القاموس قال: الركبة بالضم موصل ما بين أسافل أطراف الفخذ أو أعالي الساق، أو مرفق الذراع من كل شيء. فكيف يقال: إن هذا المعنى لا يعرفه أهل اللغة؟ مع أن التجوز يجوز لتصحيح الكلام، حيث لا يصح حمله على الحقيقة. وقال بعضهم: في هذا الحديث تحريف وتصحيف من بعض الرواة. وإنه كان في الأصل: لا يضع يديه قبل ركبتيه، فإنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه، فقد برك كما يرك البعير، فإن البعير يضع يديه أولا إهـ. وفيه نظر، إذ لو فتح هذا الباب لم يبق اعتماد على رواية راوٍ.

﴿٥٥﴾ قوله فذهب قوم إلخ. وإليه ذهب مالك والأوزاعي وأحمد في رواية والحسن، وبه قال ابن حزم. ﴿٥٦﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون: منهم عمر بن الخطاب والنخعي ومسلم بن يسار وسفيان بن سعيد والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه وإسحق وأهل الكوفة. وفي المصنف زاد أباقلابة ومحمد بن سيرين. وقال أبو إسحق: "كان أصحاب عبدالله إذا انحطوا للسجود وقعت ركبتهم قبل أيديهم". وحكاه البيهقي أيضا عن ابن مسعود. وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء. وحكاه ابن بطال عن ابن وهب، قال: وهي رواية ابن شعبان عن مالك. وقال قتادة: يضع أهون ذلك عليه. وفي الأسبغابي: عن أبي حنيفة من آداب الصلوة وضع الركبتين قبل اليدين، واليدين قبل الجبهة، والجبهة قبل الأنف. ففي الوضع يقدم الأقرب إلى الأرض. وفي الرفع يقدم الأقرب إلى السماء الوجه ثم اليدين ثم الركبتان. وإن كان لا بس خف يضع يديه أولا. (عيني ٧٨/٦)

قال في النهاية: "يضع أولا ما كان أقرب إلى الأرض عند السجود، وأن يرفع أولا ما كان إلى السماء أقرب، فيضع أولا ركبتيه ثم يديه ثم وجهه. وقال بعضهم: يضع أنفه ثم جبهته. ويرفع أولا وجهه ثم يديه ثم ركبتيه. وقال تحت قول الهداية: "وسجد على أنفه وجبهته" تقديم الأنف على الجبهة بإعتبار أن الأنف أقرب إلى الأرض، فيضعه أولا كما مر" إهـ. واختار في البحر والدر تقديم الأنف. وفي البدائع

واحتجوا في ذلك بما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا ابن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد بدأ بركبتيه ﴿٧﴾ قبل يديه. وبما حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد بن موسى قال ثنا ابن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه ﴿٨﴾ قبل يديه ولا يبرك بروك الفحل ﴿٩﴾ فهذا خلاف ما روى الأعرج عن أبي هريرة ومعنى هذا لا يبرك على يديه كما يبرك البعير على يديه. حدثنا أحمد بن أبي عمران قال ثنا إسحق بن أبي إسرائيل قال أنا يزيد بن هرون قال أنا شريك عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه عن وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد بدا بوضع ركبتيه ﴿١٠﴾ قبل يديه. وحدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو عمر الحوضي قال ثنا

والتحفة تقديم الجبهة. وقال بعضهم: يضعها معا. وقال في البناية: "كيفية الإشتغال بالسجود والقيام منه أن يكون أول ما يكون يقع على الأرض ركبته ثم يده ثم جبهته. وقال بعضهم: يضع أنفه ثم جبهته. والأولى أن يضع أولا ما كان أقرب إلى الأرض، وإذا رفع يرفع ما كان أقرب إلى السماء" إهـ. وقال الترمذي: "والعمل عليه عند أكثر أهل العلم، يرون أن يضع الرجل ركبتيه قبل يديه. وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه".

﴿٧﴾ قوله كان إذا سجد بدأ بركبتيه إلخ. حديث أبي هريرة هذا رواه البيهقي في السنن. وقال: عبد الله بن سعيد المقبري ضعيف. وقال في الجوهر النقي: "وثقه النسائي". وقول البخاري: "لا يتابع على حديثه" ليس بصريح في الجرح، فلا يعارض توثيق النسائي. وأيضا أخرجه ابن أبي شيبة. ورواه الأثرم في سننه أيضا.

﴿٨﴾ قوله فليبدأ بركبتيه: قال في البدائع والمعراج: يسجد واضعاً ركبتيه ثم يديه إلا أن يعسر عليه لأجل خف أو نحوه فيبدأ باليدين، ويقدم اليمنى. ومثله في التاتارخانية والبحر وخزائن الأسرار وغيرها. قال ابن عابدين: "مقتضاه أن تقديم اليمنى إنما هو عند العذر الداعي إلى وضع اليدين أولاً وأنه لا تيامن في وضع الركبتين. وهو الذي يظهر لعسر ذلك" إهـ.

﴿٩﴾ قوله ولا يبرك بروك الفحل: أي لا يضع يديه أولاً كما يبرك الحمل فيضع يديه أولاً. وحديث أبي هريرة هذا هو الظاهر. أما أولاً، فلأنه لا مناقضة فيه بين أوله وآخره. ولا يحتاج فيه إلى التاويل. وأما ثانياً فلأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التشبه بالحيوانات في الصلوة، فنهى عن إلتفات كإلتفات الثعلب، وإفتراش كإفتراش السبع، وإقعاء كإقعاء الكلب، ونقرة كنقرة الغراب، ورفع اليدين كأذنان الخيل الشمس، وبروك كبروك الحمل، فالنهي عن التشبيه بالحيوانات. يؤيد هذه الرواية، فتترجح على

همام قال ثنا سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، ولم يذكر وائلا. كذا قال ابن أبي داود من حفظه سفيان الثوري وقد غلط والصواب شقيق^(١١) وهو ابوليث كذلك حدثنا يزيد بن سنان من كتابه قال ثنا حبان بن هلال قال ثنا همام عن شقيق أبي ليث عن عاصم بن كليب عن أبيه وشقيق أبوليث^(١٢) هذا فلا يعرف فلما اختلف عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يبدأ بوضعه في ذلك نظرنا في ذلك فكان سبيل تصحيح معاني الآثار أن وائلا لم يختلف عنه وإنما الاختلاف عن أبي هريرة فكان

الرواية السابقة. وأيضا تقديم الركبتين أحسن في رأي العين، فهو أولى.

﴿١٠﴾ قوله إذا سجد بدأ بوضع ركبتيه إلخ. حديث وائل بن حجر رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي والدارقطني والحاكم وابن حبان والبيهقي وأحمد. وزادوا "وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه". وقال الترمذي: "وزاد الحسن بن علي في حديثه: قال يزيد بن هارون: ولم يرو شريك عن عاصم بن كليب إلا هذا الحديث. قال: هذا حديث غريب حسن، لانعرف أحدا رواه غير شريك. وروى همام عن عاصم هذا مرسلًا. ولم يذكر فيه وائل بن حجر" إهـ. وقال ابن حجر: "وضعف النووي الشطر الثاني. ولهذا مذهبا الذي إتفق عليه أصحابنا: أنه يسن أن يعتمد في قيامه على بطن راحتيه، وأصابعه مبسوطة على الأرض للإلتباع. رواه البخاري في القيام من السجود. ويقاس به القيام من القعود. والنهي عن ذلك ضعيف. وكذا خبر: كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلوة على صدور قدميه. وكذا خبر علي رضي الله عنه: من السنة أن لا يعتمد بيديه إلا الشيخ العاجز الذي لا يستطيع. وكذا قول عطية العوفي: رأيت جماعة من الصحابة وعددهم يقومون على صدور أقدامهم في الصلوة. لأن عطية هذا ضعيف إهـ. قلت: لاشك أن الرواية إذا كثرت تنتقل من الضعف إلى القوة، كيف؟ وقد حسن الترمذي الحديث الذي في الأصل. وصححه الحاكم وابن حبان. ولاشك أنهم أجل من النووي، فمع وجود هذا النص كيف يصح القياس المذكور الذي ظاهر الفرق. وأما ما وقع في وسيط الغزالي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام في صلواته وضع يديه بالأرض كما يضع العاجز، فقد قال ابن الصلاح: "أنه حديث لا يعرف ولا يصح". وقال النووي: "أنه ضعيف أو باطل". وجاء في رواية لأبي داود أيضا: "كان صلى الله عليه وسلم إذا نهض نهض على ركبتيه، واعتمد على فخذه". وقال الحافظ الزين العراقي: ورواية أبي داود هذه موافقة لما قبلها، لأنه إذا رفع يديه تعين نهوضه على ركبتيه إذ لم يبق ما يعتمد عليه غيرهما. وقوله: "واعتمد على فخذه" أي: يعتمد بيده على فخذه، يستعين بذلك على النهوض. مرقاة.

﴿١١﴾ قوله والصواب شقيق: كذلك ذكره أبو داود. قال همام: "وحدثنا شقيق حدثني عاصم بن كليب

ينبغي أن يكون ما روى عنه لماتكافات الروايات (١٣) فيه ارتفع، وثبت ما روى وائل فهذا حكم تصحيح معاني الآثار في ذلك وأما وجه ذلك من طريق النظر فإننا قد رأينا الأعضاء التي أمر بالسجود عليها هي سبعة أعضاء. بذلك جاءت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمما روي عنه في ذلك ما حدثنا أبو بكر قال ثنا إبراهيم بن أبي الوزير قال ثنا عبد الله بن جعفر عن إسماعيل ابن محمد عن عامر بن سعيد عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أمر العبد أن يسجد (١٤) على سبعة آراب وجهه (١٥) وكفيه وركبتيه وقدميه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١٢) قوله وشقيق أبوليث: قال في تهذيب التهذيب: "قال أبو الحسن بن القطان: شقيق هذا ضعيف، لا يعرف بغير رواية همام". وقال في التقريب: "شقيق أبوليث عن عاصم بن كليب، ويقال عاصم بن شتم، مجهول من السادسة".

(١٣) قوله لما تكافات الروايات إلخ. أي: اضطربت روايات حديث أبي هريرة وتضادت، سقط الاحتجاج به.

(١٤) قوله أمر العبد أن يسجد إلخ. كذا رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده. ورواه عبد بن حميد أيضا: وهذا الحديث في حكم المرفوع، لأن الصحابي إذا قال: "أمر" فمعناه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره، لأنه الأمر.

(١٥) قوله وجهه: وقع في رواية مسلم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما: سبعة أعظم الجبهة، وأشار بيده إلى أنفه إلخ. واختلف أصحابنا في أن الإقتصار على الأنف هل يجوز أم لا؟ فقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: لا يجوز، إلا إذا كان بجبهته عذر. كذا في شرح المنية. وقال أبو حنيفة رحمه الله: إن وضع أنفه وحده، فيجوز السجود، لكنه يكره من غير عذر. وقال النووي: "أعضاء السجود سبعة. وينبغي للساجد أن يسجد عليها كلها. وأن يسجد على الجبهة والأنف جميعا. فأما الجبهة، فيجب وضعها مكشوفة على الأرض. ويكفي بعضها، والأنف مستحب، فلو تركه جاز. ولو إقتصر عليه وترك الجبهة لم يجز. هذا مذهب الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى والأكثرين. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه وابن القاسم من أصحاب مالك: له أن يقتصر على أيهما شاء. وقال أحمد رحمه الله تعالى وابن حبيب من أصحاب مالك رضي الله عنهما: يجب أن يسجد على الجبهة والأنف جميعا، لظاهر الحديث. قال الأكثرون: بل ظاهر الحديث أنهما في حكم عضو واحد. لأنه قال في الحديث: "سبعة"، فإن جعلنا عضوين صارت ثمانية. وذكر الأنف إستحبابا. وأما اليدين والركبتان والقدمان، فهل يجب السجود عليها؟ فيه قولان للشافعي رحمه الله. أحدهما: لا يجب، لكنه يستحب إستحبابا مؤكدا. والثاني: يجب،

أيها لم يقع فقد انتقص. وما حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا عبد الله بن جعفر عن إسماعيل عن عامر بن سعد عن أبيه قال إذا سجد العبد سجد على سبعة آراب ثم ذكر مثله، وحدثنا محمد بن خزيمة وفهد قالوا ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث ح وحدثنا يونس قال ثنا عبد الله بن يوسف قال ثنا الليث قال حدثني ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن عباس بن عبد المطلب ؑ أنه سمع رسول الله

وهو الأصح، وهو الذي رجحه الشافعي رحمه الله تعالى إهـ. وقال ابن القصار: الإجماع حجة. ووجدنا التابعين على قولين، فمنهم: من أوجب السجود على الجبهة والأنف. ومنهم: من جوز الإقتصار على الجبهة. ومن جوز الإقتصار على الأنف خرج عن إجماعهم. قال العيني: يشير بذلك إلى قول أبي حنيفة رحمه الله. وما قاله غير موجه، لأن المأمور به في السجدة وضع بعض الوجه على الأرض. لأنه لا يمكن بكله، فيكون ببعض مأمورا. والأنف بعضه فكما أن الإقتصار على الجبهة يجوز بلا خلاف، لكونها بعض الوجه ومسجدا، فكذا الإقتصار على الأنف، لأنها بعض الوجه ومسجدا، إلا أنه يكره لمخالفته السنة. وذكر الطبري في تهذيب الآثار: أن حكم الجبهة والأنف سواء. وقال أيوب: نبئت عن طاؤس أنه سئل عن السجود على الأنف، فقال: أليس أكرم الوجه. وقال أبو هلال: سئل ابن سيرين عن الرجل يسجد على أنفه، فقال: أو ما تقرأ {يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا} فإله مدحهم بخروهم على الأذقان في السجود، فإذا سقط السجود على الذقن بالإجماع يصرف الجواز إلى الأنف، لأنه أقرب إلى الحقيقة، لعدم الفصل بينهما. بخلاف الجبهة، إذا الأنف فاصل بينهما، فكان من الجبهة إهـ. أقول: إشارته صلى الله عليه وسلم بعد قوله الجبهة إلى الأنف تدل على أن الأنف من الجبهة، فمن سجد على أنفه فهو في حكم من سجد على جبهته، فالأنف داخل في الجبهة، وإلا لصار أعضاء السجود ثمانية، كما قال النووي. وذكر أصحاب التشريع أن عظمي الأنف يتدآن من قرنة الحاجب ويتهيان إلى الموضع الذي فوق الثنايا والرباعيات. فعلى هذا يكون الأنف والجبهة التي هي أعلى الخد واحدا، ولذا لو إقتصر عليه يجوز إهـ.

﴿١٦﴾ قوله عن عباس بن عبد المطلب إلخ. كذا رواه البيهقي عن عامر بن سعد عن عباس بن عبد المطلب وأحمد رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه أيضا والحاكم وابن حبان والبخاري وقال الترمذي: "حديث العباس حديث حسن صحيح، وعليه العمل عند أهل العلم" إهـ. وقال الزيلعي في التخريج: "وعزاه جماعة إلى مسلم، منهم: أصحاب الأطراف والحميدي في الجمع بين الصحيحين. والبيهقي في سننه، وابن الجوزي في جامع المسانيد، وفي التحقيق. ولم يذكره عبد الحق في الجمع بين الصحيحين. ولم يذكر القاضي عياض لفظه "الآراب" في مشارق الأنوار الذي وضعه على ألفاظ البخاري ومسلم والموطأ، فأنكره في شرح مسلم، فقال: قال المازري: قوله عليه السلام "سجد معه

صلى الله عليه وسلم يقول إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب وجهه و كفاه وركبته و قدماه و ما حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر العقدي قال ثنا عبدالعزيز بن محمد عن يزيد بن الهاد فذكر بإسناده مثله. و ما حدثنا يونس قال ثنا سفیان عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس أمر النبي صلى الله عليه وسلم ﴿١٧﴾ أن يسجد على سبعة أعظم ﴿١٨﴾ و ما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا محمد بن المنهال قال ثنا يزيد ابن زريع قال ثنا روح بن القاسم عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، فكانت هذه الأعضاء هي التي عليها السجود، فنظرنا كيف حكم ما اتفق عليه منها ليعلم به كيف حكم ما اختلفوا فيه منها فرأينا الرجل إذا سجد يبدأ بوضع أحد هذين إما ركبته وإما يده ثم راسه بعدهما ورأينا إذا رفع بدأ برأسه فكان الرأس مقدما في الرفع موخرا في الوضع ثم يثني بعد رفع راسه برفع يديه ثم ركبتيه وهذا اتفاق منهم جميعا. فكان النظر على ما وصفنا في حكم الرأس إذا كان موخرا في الوضع لما كان مقدما في الرفع أن يكون اليدين كذلك لما كانتا مقدمتين على الركبتين في الرفع أن تكونا موخرتين عنهما في الوضع فثبت بذلك ما روى وائل فهذا هو النظر وبه ناخذ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وقد روي ذلك أيضا عن عمر و عبدالله وغيرهما كما حدثنا فهد بن سليمان قال ثنا عمر بن حفص

سبعة آراب“ قال الهروي: الآراب الأعضاء، واحدها أرب. قال القاضي عياض: وهذه اللفظة لم تقع عند شيوخنا في مسلم. ولا هي في النسخ التي رأينا. والتي في كتاب مسلم ”سبعة أعظم“ إهـ والذي يظهر والله أعلم أن أحدهم سبق بالوهم، فتبعه الباقون. وهو محل إشتباه، فإن العباس يشبهه بابن عباس وسبعة آراب قريب من سبعة أعظم.

﴿١٧﴾ قوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم إلخ. حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وأبوداود والبيهقي. قال العيني: ”و “أمر“ على صيغة المجهول في جميع الروايات. والمعنى: أمر الله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم. وقال البيضاوي: عرف ذلك بالعرف. وذلك يقتضي الوجوب. قيل: فيه نظر، لأنه ليس فيه صيغة الأمر. قلت: في رواية أبي داود عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ”أمرت“، قال حماد: ”أمرنيكم أن يسجد على سبعة، ولا يكف شعرا ولا ثوبا“ إهـ. فهذا قوله صلى الله عليه وسلم ”أمرت“ يدل على أن الله تعالى أمره. والأمر من الله تعالى يدل على الوجوب. وفي رواية مسلم: ”أمرت أن أسجد على سبعة، الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين“. فإن قلت: هذه الرواية تحتمل الخصوصية. قلت: روايته الأخرى التي ذكرها البخاري عقيب

قال ثنا أبي قال ثنا الأعمش قال حدثني إبراهيم عن أصحاب عبد الله علقمة والأسود فقالوا حفظنا عن عمر في صلاته أنه خرّ بعد ركوعه على ركبتيه كما يخر البعير ووضع ركبتيه قبل يديه. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عمر الضرير قال أنا حماد بن سلمة أن الحجاج ابن أرمطة أخبرهم قال قال إبراهيم النخعي حفظ عن عبد الله بن مسعود أن ركبتيه كانتا تقعان إلى الأرض قبل يديه، حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب عن شعبة عن مغيرة قال سألت إبراهيم عن الرجل يبدأ بيديه قبل ركبتيه إذا سجد فقال أو يصنع ذلك إلا أحقق أو مجنون.

باب وضع اليدين في السجود أين ينبغي أن يكون

حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا فليح بن سليمان عن عباس بن سهل قال اجتمع أبو حميد و أبو أسيد وسهل بن سعد فذكروا صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو حميد أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد أمكن أنفه وجهته ونحى يديه عن جنبيه ووضع كفيه ﴿١﴾ حذو منكبيه. قال أبو جعفر فذهب قوم إلى هذا، فقالوا الذي ينبغي للمصلي أن يجعل يديه في سجوده حذاء منكبيه. وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا بل يجعل يديه ﴿٢﴾ في سجوده

هذا الحديث، وهي: قوله "أمرنا" تدل على أنه لعموم الأمة. واختلف الناس في ما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم هل تدخل معه الأمة؟ فقيل: نعم! والأصح لا، إلا بدليل. وقيل: إذا خوطب بأمر أو نهى، فالمراد به الأمة معه. وهذا لا يثبت إلا بدليل. ورواية "أمرنا" تدل على أن ابن عباس تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم، إما سماعاً منه، وإما بلاغاً عنه. وبهذا يرد كلام الكرماني، حيث قال: ظاهره الإرسال. أي: ظاهر هذا الحديث. (٩٠/٦)

﴿١٨﴾ قوله على سبعة أعظم: المراد بالأعظم هي الأعضاء المذكورة في الحديث السابق. وسمي كل عضو عظماً، وإن كان فيه عظام كثيرة. ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة بإسم بعضها.

باب وضع اليدين في السجود أين ينبغي أن يكون

﴿١﴾ قوله ووضع كفيه إلخ. حديث أبي حميد هذا أخرجه الترمذي وأبو داود والبيهقي. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". وقال الزيلعي في التخريج: قال شيخنا الذهبي في ميزانه: فليح بن سليمان المدني وإن أخرج له الأئمة الستة، وهو من كبار العلماء، فقد تكلم فيه، فضعه النسائي وابن معين وأبو حاتم وأبو داود ويحيى القطان والساجي، وقال الدارقطني وابن عدي لا بأس به" إهـ.

حذاء أذنيه. واحتجوا في ذلك بما حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل قال ثنا سفيان الثوري عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه عن وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد كانت يدها حيال أذنيه ﴿٢﴾ وبما حدثنا فهد بن سليمان قال ثنا الحمانى قال ثنا خالد قال ثنا عاصم فذكر بإسناده مثله. وبما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو معمر قال

﴿٢﴾ قوله بل يجعل يديه في سجوده حذاء أذنيه: لأن حديث وائل وغيره ممن يروي وضع الرأس بين كفين أولى من حديث أبي حميد، لأن حديث أبي حميد ليس بصحيح، لأن فليح بن سليمان تكلم فيه. كما ذكرنا سابقا. وقال بعضهم: إن حديث أبي حميد محمول على حالة الكبر. وقال المحقق ابن الهمام في فتح القدير: "ولو قال قائل إن السنة أن يفعل أيهما تيسر، جمعا للمرويات، بناء على أنه كان صلى الله عليه وسلم يفعل هذا أحيانا وهذا أحيانا إلا أن بين الكفين أفضل، لأن فيه من تخليص المجافة المسنونة ما ليس في الآخر، كان حسنا" إهـ.

﴿٣﴾ قوله حيال أذنيه إلخ. حديث وائل هذا رواه إسحق بن راهويه في مسنده، فقال: أخبرنا الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: "رمت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سجد وضع يديه حذاء أذنيه". وروى البيهقي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: فلما سجد وضع وجهه بين يديه بذلك المكان. وقال بشر بن المفضل وغيره عن عاصم حذو أذنيه. وقال: فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل من يديه، وبسند آخر عن سفيان إلى آخر السند، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد يكون يدها حذاء أذنيه. كذا رواه جماعة عن الثوري، وقال وكيع عن الثوري بإسناده هذا، قال: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد يكون يدها حذاء أذنيه". وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه: أخبرنا الثوري به. ولفظه: "كانت يدها حذو أذنيه".

وقال في الجوهر النقي: "وأخرجه أبو داود والنسائي واللفظ للأول من حديث بشر بن المفضل عن عاصم. ولفظه: "فاستقبل القبلة، فكبر ورفع يديه حتى حاذتا أذنيه" إلى أن قال: "فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل من يديه". وأخرجه النسائي من حديث زائدة عن عاصم. ولفظه: "ثم سجد، فجعل كفيه حذاء أذنيه". وأخرجه أبو داود أيضا من هذا الطريق إلا أنه لم يذكر لفظه بل أحاله على رواية بشر. وأخرجه النسائي أيضا من حديث ابن إدريس عن عاصم. ولفظه: "فكبر ورفع يديه حتى رأيت إبهاميه قريبا من أذنيه" إلى أن قال: "ثم كبر وسجد، فكانت يدها من أذنيه على الموضع الذي يستقبل بهما الصلوة".

وأخرجه البيهقي أيضا في "باب ما يروي في تحليق الوسطى بالإبهام" من حديث خالد بن عبد الله عن عاصم. ولفظه: "فلما سجد وضع يديه، فسجد بينهما". وأخرجه الطبراني من حديث زهير عن

ثنا عبدالوارث قال ثنا محمد بن جحادة قال حدثني عبدالجبار بن وائل بن حجر قال كنت غلاما لا أعقل صلوة أبي فحدثني وائل بن علقمة عن أبي وائل بن حجر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا سجد وضع وجهه ﴿٤﴾ بين كفيه ﴿٥﴾ وبما حدثنا أحمد بن داود بن موسى قال ثنا سهل بن عثمان قال ثنا حفص بن غياث عن الحجاج عن أبي إسحق عن البراء قال سألت أبا عبد الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع جبهته إذا صلى قال بين كفيه، فكان كل من ذهب في الرفع في افتتاح الصلوة إلى المنكبين يجعل وضع اليدين في السجود حيال المنكبين أيضا. وكل من ذهب في الرفع في افتتاح الصلوة إلى الأذنين يجعل وضع اليدين في السجود حيال الأذنين أيضا. وقد ثبت فيما تقدم من هذا الكتاب تصحيح قول من ذهب في الرفع في افتتاح الصلوة إلى حيال الأذنين فثبت بذلك أيضا قول من ذهب في وضع اليدين في السجود حيال الأذنين أيضا، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

عاصم. ولفظه: "ثم سجد، فوضع يديه حذاء أذنيه". وأخرجه أيضا من طريق بشر بن المفضل عن عاصم بمعنى ما تقدم، ثم أخرجه من طريق عنبة بن سعيد الأسدي عن عاصم. وقال: فذكر نحو حديث بشر بن المفضل. وأخرجه أيضا من طريق غيلان بن جامع عن عاصم. وقال: "فلما افتتح كبر" ثم ذكر نحوه. وأخرجه أيضا من طريق أبي عوانة عن عاصم. ولفظه: "ثم سجد فوضع رأسه بين كفيه". وأخرجه أيضا من طريق قيس بن الربيع عن عاصم. ولفظه: "فلما سجد وضع جبينه بين كفيه" إهـ.

﴿٤﴾ قوله وضع وجهه بين كفيه إلخ. حديث وائل رواه مسلم في صحيحه عن عبدالجبار بن وائل عن علقمة بن وائل. ولفظه: "فلما سجد سجد بين كفيه".

﴿٥﴾ قوله قال بين كفيه إلخ. هذا الحديث رواه الترمذي عن الحجاج عن أبي إسحق، وقال حديث البراء حديث حسن غريب. وهو الذي إختاره بعض أهل العلم أن تكون يده قريبا من أذنيه.

باب صفة الجلوس في الصلوة كيف هو ﴿١﴾

حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن يحيى بن سعيد أن القاسم

باب صفة الجلوس في الصلوة كيف هو ؟

﴿١﴾ قوله باب صفة الجلوس إلخ. الجلوس في الصلوة عندنا ثلث. الجلسة بين السجدين، والجلسة في التشهد الأول، والجلسة في التشهد الثاني. وعند بعضهم أربع جلسات: هذه الجلسات الثلاث، وجلسة الإستراحة بعد السجدين. وكيفية الجلوس عندنا أن ينصب رجله اليمنى ويفترش رجله اليسرى ويجلس عليها. وقال بعضهم: كيفية الجلوس في القعدة الأخيرة أن يخرج رجله اليسرى من تحته ويجلس متوركا. وقال بعضهم: يتورك في جميع الجلسات. قال النووي: "الجلوس في الصلوة يكون مفترشا سواء فيه جميع الجلسات. وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه. ومن وافقه. وحديث عائشة رضي الله عنها حجة لهم، وعند مالك رحمه الله تعالى يسن متوركا بأن يخرج رجله اليسرى من تحته. ويفضي بوركته إلى الأرض. وقال الشافعي رحمه الله تعالى: السنة أن يجلس كل الجلسات مفترشا إلا الجلسة التي يعقبها السلام. والجلسات عند الشافعي رحمه الله تعالى أربع الجلوس بين السجدين، وجلسة الإستراحة عقب كل ركعة، يعقبها قيام. والجلسة للتشهد الأول، والجلسة للتشهد الأخير، فالجميع يسن مفترشا إلا الأخيرة، ثم هذه الهيئة مسنونة، فلو جلس في الجميع مفترشا أو متوركا أو متربعا أو مقبعا أو ما ذا رجليه صحت صلواته. وإن كان مخالفا". إهـ. وقال العيني: قد اختلفوا في صفة الجلوس في الصلوة، فذهب يحيى بن سعيد الأنصاري والقاسم بن محمد وعبد الرحمن بن القاسم ومالك إلى أن المصلي ينصب رجله اليمنى، ويثنى رجله اليسرى، ويقعد بالأرض في القعدة الأولى، وفي الأخيرة. وهذا هو التورك الذي ينقل عن مالك. وفي الجواهر: المستحب في الجلوس كله الأول والأخير وبين السجدين أن يكون توركا. وفي التهميد: المرأة والرجل سواء في ذلك عند مالك. وذهب الشافعي وأحمد وإسحق إلى أن المصلي يفعل في القعود الأول مثل ما ذكرنا الآن. وإن كان في القعود الثاني يقعد على رجله اليسرى وينصب اليمنى. وقال أبو عمر: قال الشافعي: إذا قعد في الرابعة أطاق رجليه جميعا فأخرجهما عن وركه الأيمن وأفضى بمقعده إلى الأرض وأضع اليسرى ونصب اليمنى في القعدة الأولى. وقال أحمد مثل قول الشافعي، إلا في الجلوس في الصبح، فإن عنده كالجلوس في ثنتين، وهو قول داود. وقال الطبري: إن فعل هذا فحسن، وإن فعل هذا فحسن. لأن ذلك كله قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعندنا: السنة أن يفترش رجله اليسرى ويجلس عليها، وينصب اليمنى نصبا في القعدتين جميعا. وبه قال الثوري. وأما جلوس المرأة، فهو التورك عندنا. وقال النووي: وجلوس المرأة كجلوس الرجل. وحكى القاضي عياض عن بعض السلف أن سنة المرأة التربع. وعن

بن محمد أراهم الجلوس ﴿٢﴾ فنصب رجله اليمنى وثنى رجله اليسرى وجلس على وركه اليسرى ولم يجلس على قدميه، ثم قال أراني هذا عبدالله بن عبدالله بن عمرو، حدثني أن أباه عبدالله بن عمر كان يفعل ذلك. حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن عبدالرحمن بن القاسم عن عبدالله بن عبدالله بن عمر أنه أخبره ﴿٣﴾ أنه كان يرى عبدالله بن عمر يتربع في الصلوة إذا جلس، قال ففعلته يومئذ وأنا حديث السن فنهاني عبدالله بن عمر وقال إنما سنة الصلوة أن تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى ﴿٤﴾ فقلت له فإنك

بعضهم: التربع في النافلة. وقال أبو عمر: إختلفوا في التربع في النافلة. وفي الفريضة للمريض، فأما الصحيح فلا يجوز له التربع في الفريضة بإجماع العلماء. وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: لأن أقعد على رصفتين أحب إلي من أن أقعد متربعا في الصلوة. وهذا يشعر بتحريمه عنده. ولكن المشهور عند أكثر العلماء أن هيئة الجلوس في التشهد سنة. وقال ابن بطال روي عن جماعة من السلف أنهم كانوا يتربعون في الصلوة كما فعله ابن عمر، منهم: ابن عباس وأنس وسالم وعطاء وابن سيرين ومجاهد. وجوزه الحسن في النافلة. وفي رواية: كرهه هو وابن مسعود والحكم "إهـ.

﴿٢﴾ قوله أراهم الجلوس إلخ. هذا الحديث أخرجه مالك في موطاه عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد إلخ. ورواه أبو داود عن عبدالوهاب قال: سمعت يحيى قال سمعت القاسم يقول أخبرني عبدالله بن عبدالله أنه سمع عبدالله بن عمر يقول من سنة الصلوة أن تضجع رجلك اليسرى وتنصب اليمنى. وأيضاً رواه عن جرير عن يحيى بإسناده مثله. قال أبو داود: قال حماد بن زيد عن يحيى أيضاً: من السنة، كما قال جرير. وأيضاً رواه أبو داود عن القعنبي عن مالك عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد، فذكر الحديث. وأخرجه البيهقي أيضاً بمثل رواية الطحاوي.

﴿٣﴾ قوله أنه أخبره إلخ. هذا صريح في أن عبدالرحمن بن القاسم روى عن عبدالله المذكور. وروى الإسماعيلي عن مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبدالله. وكذا رواه ابن نافع والأكثر عن القعنبي، فقالوا عن أبيه، فيما أن يقال: إن عبدالرحمن سمعه عن أبيه عن عبدالله أولاً ثم لقي عبدالله وسمعه منه بلا واسطة، أو يكون عبدالرحمن سمعه من عبدالله وأبوه معه وثبته فيه أبوه.

﴿٤﴾ قوله إنه كان يرى عبدالله إلخ. هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، وأبو داود والنسائي والبيهقي. وأخرجه محمد بن الحسن في موطاه.

﴿٥﴾ قوله وتثنى اليسرى إلخ. لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل يجلس فوقها أو يتورك؟ ووقع في الرواية الأولى أنه جلس بعد ثنيها على وركه اليسرى، فتبين من رواية القاسم ما أجمل في رواية ابنه. وأما رواية القاسم فليس فيه التصريح بأن الجلوس متوركا سنة، بخلاف رواية ابنه، فإنه صرح

تفعل ذلك فقال إن رجلي ﴿٦﴾ لاتحملاني ﴿٧﴾ قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٨﴾ إلى أن القعود في الصلوة كلها أن ينصب الرجل رجله اليمنى ويثنى رجله اليسرى ويقعد بالأرض واحتجوا في ذلك بما وصفه يحيى بن سعيد في حديثه من القعود، ويقول عبدالله بن عمر في حديث عبدالله بن القاسم أن ذلك سنة الصلوة، قالوا والسنة لاتكون إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٩﴾ وقالوا أما القعود في آخر الصلوة فكما ذكرتم وأما القعود في التشهد الأول منها فعلى الرجل اليسرى. وكان من الحجة لهم في ذلك فيما احتج به عليهم الفريق الأول أن قول عبدالله بن عمر إنما سنة الصلوة فذكر ما في الحديث لا يدل ذلك ﴿١٠﴾ أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قلد يجوز أن يكون رأى ذلك أو أخذه ممن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي وقال سعيد بن المسيب لما سأله ربيعة عن أروش أصابع المرأة أنها السنة يا ابن أخي ولم يكن مخرج ذلك إلا عن زيد

بسنته، فبضم هذه الرواية مع الرواية الأولى يحصل المطلوب، أي: التورك في الجلسة، وكونه سنة. ﴿٦﴾ قوله إن رجلي. كذا هو في رواية الأكثرين. وفي نسخة: "إن رجلاي". كذا هو في رواية حكاها ابن التين. ووجه هذا بوجهين، أحدهما: أن تكون "أَنْ" بمعنى نعم أفعل ذلك، ثم إستانف، فقال: رجلاي لاتحملاني، فتكون "أَنْ" حرف جواب. وقد ورد ذلك في كلام العرب نظما ونثرا. أما النظم ففي قوله، شعر:

يقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه

وأما النثر، فقد قال عبدالله بن الزبير ممن قال: لعن الله ناقة حملتني إليك أَنْ وراكبها أي نعم. ولعن راكبها. والوجه الثاني: أن يكون على لغة بني الحارث، فإنهم لا ينصبون بأن إسمها، وعليه قراءة {إِنَّ هَذَانِ لَسَاجِرَانِ}

﴿٧﴾ قوله لاتحملاني: روي بتشديد النون وتخفيفها، أي إني قد كبرت وضعفت، فرجلاي لا تحملاَن ثقلي إذا جلست ناصبا رجلي اليمنى، فلذلك أترع في الجلوس. وعلم منه أنه لو ترك سنة لعذر فلا بأس به. ﴿٨﴾ قوله فذهب قوم إلخ. وإليه ذهب مالك أن القعود في الصلوة كلها على التورك. وأما الشافعي رحمه الله، فيقول بالتورك في القعدة الأخيرة دون غيرها. وقد مر بيان المذاهب مفصلا.

﴿٩﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون. وهذا مذهب الشافعي ومن وافقه.

﴿١٠﴾ قوله لا يدل ذلك إلخ. أي: لفظ السنة لا يدل صريحا أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه قد

بن ثابت فسمى سعيد قول زيد بن ثابت سنة فكذلك يحتمل أن يكون عبدالله بن عمر سمي مثل ذلك أيضا سنة وإن لم يكن عنده في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء وفي ذلك حجة أخرى أن عبدالله بن عبدالله أرى القاسم الجلوس في الصلوة على ما في حديثه، وذكر عبدالرحمن بن القاسم عن عبدالله بن عبدالله عن أبيه لما قال له فإنك تفعل ذلك فقال رجلاي لا تحملاني فكان معنى ذلك أنهما لو حملتاني قعدت على إحداهما وأقمت الأخرى لأن ذكره لهما لا يدل على أن إحداهما تستعمل دون الأخرى ولكن تستعملان جميعا^(١١٦) فيقعد على إحداهما وينصب الأخرى فهذا خلاف ما في حديث يحيى بن سعيد وقد روى أبو حميد الساعدي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما قد حدثنا أبوبكرة قال ثنا أبو عاصم قال ثنا عبدالحميد بن جعفر قال ثنا محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبوقتادة قال قال أبو حميد أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا

يطلق على سنة غيره أيضا كسنة الخلفاء الراشدين.

﴿١١٦﴾ قوله ولكن تستعملان جميعا: أي إن رجلي لو حملتاني لاستعملتهما جميعا بأن أنصب اليمنى، وأفترش اليسرى، وأجلس عليها. ويمكن أن يكون معنى هذين الحديثين أن عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما لما كبر وضعف، فجلس متوركا، كما أراه القاسم بن محمد، فيكون فعله هذا من أجل العذر، لا أنه من السنة، ثم بعد ذلك لما ضعف ضعفا شديدا فتربع، كما رواه عبدالرحمن بن القاسم، وبين ابن عمر رضي الله عنهما أن سنة الصلوة أن تنصب الرجل اليمنى، وتثني اليسرى، لكنني تركت هذه السنة لأجل العذر. وليس في هذا الحديث ذكر التورك، فكيف يستدل به على أن التورك سنة. والحاصل أن الحديث الذي ذكر فيه سنة الجلوس ليس فيه ذكر التورك، والحديث الذي فيه التورك ليس فيه ذكر السنة، فما فعله ابن عمر رضي الله عنهما على ما رواه القاسم هو أيضا من العذر، لا أنه من السنة، كما أن تربعه ليس من السنة. ويؤيد ما قلنا مارواه النسائي في سننه عن عمرو بن الحارث عن يحيى، أن القاسم حدثه عن عبدالله وهو ابن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: "من سنة الصلوة أن تنصب القدم اليمنى وإستقباله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى". ورواه أيضا عن الليث عن يحيى عن القاسم بن محمد عن عبدالله بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال: إن من سنة الصلوة أن تضجع رجلك اليسرى وتنصب اليمنى، فحديث النسائي هذا بين إن السنة في الجلوس هو أن ينصب الرجل اليمنى ويفرش اليسرى ويجلس عليها، فالتورك الذي أراه القاسم أو التربع الذي رواه عبدالرحمن بن القاسم كلاهما

لم فوالله ما كنت أكثرنا له تبعة ولا أقدمنا له صحبة فقال بلى قالوا فأعرض فذكر أنه كان في الجلسة الأولى يثنى رجله اليسرى فيقعد عليها حتى إذا كانت السجدة التي يكون في آخرها التسليم أخر رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر قال فقالوا جميعا صدقت وما قد حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال ثنا عمي عبد الله بن وهب قال حدثني الليث بن سعد عن يزيد بن محمد القرشي ويزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء ح قال وأخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب وعبد الكريم بن الحارث عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه غير أنه لم يقل فقالوا جميعا صدقت. حدثني أبو الحسين الأصبهاني هو محمد بن عبد الله بن مخلد قال ثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا خالد ابن مخلد قال ثنا عبد السلام بن حفص عن محمد بن عمرو بن حلحلة الدولي فذكر بإسناده مثله. فهذا يوافق ما ذهب إليه أهل هذه المقالة وقد خالف في ذلك أيضا آخرون فقالوا القعود في الصلوة كلها سواء على مثل القعود الأول في قول أهل المقالة الثانية ينصب رجله اليمنى ويفترش رجله اليسرى فيقعد عليها واحتجوا في ذلك بما حدثنا صالح بن عبد الرحمن وروح بن الفرج قالا حدثنا يوسف بن عدى قال ثنا أبو الأحوص عن عاصم بن كليب الجرهمي عن أبيه عن وائل بن حجر الحضرمي قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لأحفظن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما قعد للتشهد ﴿١٢﴾ فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ﴿١٣﴾ ووضع مرفقه الأيمن

كانا بعذر. وأيضاً هذا الحديث مطلق، ليس فيه تخصيص الجلسة الأولى والثانية، فعلم أن حكمهما واحد.

﴿١٢﴾ قوله فلما قعد للتشهد إلخ. حديث وائل بن حجر أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم. وهو قول سفیان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة، ويؤيده حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه مسلم في صحيحه. وفيه: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهى عن عقبة الشيطان"، والجلوس على هذه الهيئة أشق على البدن فكان أولى من التورك. كذا في الهداية.

﴿١٣﴾ قوله ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى إلخ. وسيجيئ في حديث عيسى في الجلوس في

على فخذة اليمنى ثم عقد أصابعه وجعل حلقة بالإبهام والوسطى ثم جعل يدعو بالأخرى

التشهد أن يضع يده اليسرى على فخذة اليسرى، ويضع يده اليمنى على فخذة اليمنى. وهكذا جاء في حديث مسلم مرفوعاً. وروي عن الطحاوي أنه يضع يديه على ركبتيه، ويفرق بين أصابعه كحالة الركوع، على ما رواه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلوة وضع يديه على ركبتيه ورفع إصبعه اليمنى التي تلى الإبهام، فدعا بها ويده اليسرى على ركبته اليسرى باسطها عليها". وفي رواية أخرى له عن ابن عمر رضي الله عنهما "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بالسبابة". قال في البحر: "ورجح في الخلاصة الكيفية الأولى، فقال: ولا يأخذ الركبة، هو الأصح، فتحمل الكيفية الثانية في الحديث على الحواز، والأولى على بيان الأفضلية. وعلل له في البدائع بأنه على الكيفية الأولى تكون الأصابع متوجهة إلى القبلة، وعلى الثانية إلى الأرض. لكنه لا يتم، إلا إذا كانت الأصابع عطف على الركبة، أما إذا كانت رؤسها عند رأس الركبة فلا يتم الترجيح. وعلى اعتبار هذه الكيفية الثالثة ما في جمع التفاريق عن محمد أنه يكون الأصابع عند الركبة كما نقله في المجتبى" إهـ.

أقول: ما إعترضه صاحب البحر على صاحب البدائع بقوله: "لا يتم" لا يتم عندنا، لأن في الكيفية الثانية وهي وضع اليدين على الركبتين مع تفريق الأصابع كحالة الركوع لا تكون الأصابع متوجهة إلى القبلة. والإحتمال الذي ذكره بأن يكون رؤس الأصابع عند رأس الركبة هي كيفية ثالثة غير الكيفية الثانية. وقال النووي: "وقد أجمع العلماء على إستحباب وضعها عند الركبة أو على الركبة. وبعضهم يقول بعطف أصابعها على الركبة، وهو معنى قوله "ويلقم كف اليسرى ركبته" والحكمة في وضعها عند الركبة منعها من العبث، ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق، فالمراد. والله أعلم. وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة. وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة. قال: يقبض خنصره والتي تليها ويحلق الوسطى والإبهام ويقيم المسبحة. وكذا عن أبي يوسف رحمه الله في الأمالي. وهذا فرع تصحيح الإشارة. وعن كثير من المشائخ: لا يشير أصلاً. وهو خلاف الدراية والرواية. فعن محمد أن ما ذكرناه في كيفية الإشارة مما نقلناه قول أبي حنيفة رضي الله عنه. ويكره أن يشير بمسبحته. وعن الحلواني: يقيم الإصبع عند "لا إله" ويضع عند "إلا الله" ليكون الرفع للنفي والوضع للإثبات. وينبغي أن يكون أطراف الأصابع على حرف الركبة لا مباعدة منها" إهـ. وقال في الدر المختار: "المعتمد ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهنسي والباقلاني وشيخ الإسلام العبد وغيرهم أنه يشير لفعله عليه الصلوة والسلام ونسبوه لمحمد والإمام بل في متن درر البحار وشرحه غرر الأفكار: المفتى به عندنا أنه يشير باسطاً أصابعه كلها، وفي الشرنبلالية عن البرهان:

حدثنا فهد بن سليمان قال ثنا الحماني قال ثنا خالد عن عاصم فذكر بإسناده مثله. قال

الصحيح أنه يسبح بمسبحته وحدها يرفعها عند النفي ويضعها عند الإثبات واحتز بالصحيح عما قيل "لايشير". لأنه خلاف الدراية والرواية، وبقولنا "بالمسبحة" عما قيل يعقد عند الإشارة "إهـ" وفي العيني عن التحفة: الأصح أنها مستحبة. وفي المحيط: سنة. إنتهى ما في الدر المختار. قال العلامة الشامي في رد المحتار: الصواب إسقاط قوله: "باسطا أصابعه كلها"، فإنه مخالف لما رأيته في درر البحار وشرحه. ونص عبارة درر البحار: "ولا تعقد ثلاثة وخمسين ولا تشير، والفتوى خلافه". وعبارة شرحه غرر الأفكار: ولا تعقد يا فقيه ثلاثة وخمسين. كما عقدها أحمد موافقا للشافعي في أحد أقواله، ونحن لا نشير عند التهليل بالسبابة من اليمنى بل نبسط الأصابع. والفتوى أي المفتى به عندنا خلافه، أي خلاف عدم الإشارة، وهو الإشارة على كيفية عقد ثلاثة وخمسين، كما قال به الشافعي وأحمد. وفي المحيط: أنها سنة يرفعها عند النفي ويضعها عند الإثبات. وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وكثرت به الآثار والأخبار، فالعمل به أولى "إهـ". فهو صريح في أن المفتى به هو الإشارة بالمسبحة مع عقد الأصابع على الكيفية المذكورة، لا مع بسطها، فإنه لا إشارة مع البسط عندنا. ولذا قال في منية المصلي: فإن أشار يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى بالإبهام ويقيم السبابة. وقال في شرحها الصغير: "وهل يشير عند الشهادة؟" عندنا فيه إختلاف، صححها في الخلاصة والبرازية أنه لايشير، وصححها في شرح الهداية أنه يشير. وكذا في الملتقط وغيره. وصفتها: أن يحلق من يده اليمنى عند الشهادة بالإبهام والوسطى، ويقبض الخنصر والبنصر، ويشير بالمسبحة، أو يعقد ثلاثة وخمسين بأن يقبض الوسطى والبنصر والخنصر ويضع رأس إبهامه على رأس طرف المفصل الوسطى الأوسط ويرفع الإصبع عند النفي، ويضعها عند الإثبات "إهـ". وقال في الشرح الكبير: "قبض الأصابع عند الإشارة هو المروي عن محمد في كيفية الإشارة. وكذا عن أبي يوسف في الأمالي، وهذا فرع تصحيح الإشارة، وعن كثير من المشائخ لايشير أصلا وهو خلاف الدراية والرواية. فعن محمد: أن ما ذكره في كيفية الإشارة قول أبي حنيفة "إهـ". ومثله في فتح القدير. وفي القهستاني: وعن أصحابنا جميعا أنه سنة، فيحلق بالإبهام اليمنى ووسطاها ملصقا رأسها براسها، ويشير بالسبابة" إهـ.

فهذه النقول كلها صريحة بأن الإشارة المسنونة إنما هي على كيفية خاصة، وهي العقد أو التحليق.. وأما رواية بسط الأصابع، فليس فيها إشارة أصلا. ولذا قال في الفتح وشرح المنية: و "هذا" أي ما ذكر من كيفية "فرع تصحيح الإشارة" أي: مفرع على تصحيح رواية الإشارة، فليس لنا قول بالإشارة بدون تحليق. ولهذا فسرت الإشارة بهذه الكيفية في عامة الكتب كالبدائع والنهاية ومعراج الدراية والذخيرة والظهيرية وفتح القدير وشرحي المنية والقهستاني والحلية والنهر وشرح الملتقى للبهنسي معزيا إلى شرح النقاية وشرحي درر البحار وغيرها إهـ.

أبو جعفر فهذا يوافق ما ذهبوا إليه من ذلك وفي قول وائل ثم عقد أصابعه يدعو ﴿١٤﴾ دليل على أنه كان في آخر الصلوة فقد تضاد هذا الحديث وحديث أبي حميد فنظرنا في صحة مجيئهما وإستقامة أسانيدهما فإذا فهد ويحيى بن عثمان قد حدثانا قالنا ثنا عبد الله بن صالح قال ثنا يحيى وسعيد بن أبي مريم قالنا حدثنا عطاء بن خالد قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء قال حدثني رجل أنه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا. فذكر نحو حديث أبي عاصم سواء قال أبو جعفر فقد فسد بما ذكرنا حديث أبي حميد ﴿١٥﴾ لأنه صار عن محمد بن عمرو عن رجل. وأهل الإسناد لا يحتجون بمثل هذا فإن

﴿١٤﴾ قوله ثم عقد أصابعه يدعو إلخ. حمل قوله "يدعو" على معناه الظاهر، ولذا قال دليل على أنه كان في آخر الصلوة، لأن القعدة الأولى يكتفى فيها على قدر التشهد، بخلاف الأخيرة، فإن فيه دعاء بعد التشهد، كما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: "ثم يتخير من الدعاء ما أحب"، والظاهر أن الدعاء ههنا بمعنى الإشارة، بقرينة قوله "جعل حلقة بالإبهام والوسطى" ثم جعل يدعو بالأخرى" أي يشير بالمسبحة إلى التوحيد. وقوله: هذا لا يختص بالجلسة الأخيرة، لأن الإشارة بالمسبحة عند كلمة الشهادة في كلتا القعدتين لا تختص بالأخرى، ووجه الاستدلال على هذا التقدير أنه بين حكم القعدة من دون تفسير بين الأولى والأخرى، فهذا الحكم يشتملها.

﴿١٥﴾ قوله فقد فسد بما ذكرنا حديث أبي حميد: قال في الجوهر النقي: "قد اضطرب سند هذا الحديث ومنتنه، فرواه العطاف بن خالد فأدخل بين محمد بن عمرو وبين النفر من الصحابة رجلا مجهولا، والعطاف وثقه ابن معين. ويدل على أن بينهما واسطة أن أبا حاتم بن حبان أخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس، فيه أبوه وأبو هريرة وأبو أسيد وأبو حميد الساعدي الحديث. وذكر المزي ومحمد بن طاهر المقدسي في أطرافهما أن أبا داود أخرجه من هذا الطريق. وأخرجه البيهقي في باب السجود على اليدين والركبتين من طريق الحسن بن الحر حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عياش أو عباس بن سهل، الحديث. ثم قال: وروى عتبة بن أبي حكيم عن عيسى بن عبد الله عن العباس بن سهل عن أبي حميد لم يذكر محمدا في إسناده. وقال البيهقي في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجدين: وقد قيل في إسناده عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس بن سهل أنه حضر أبا حميد، ثم في رواية عبد الحميد أيضا أنه رفع عند القيام من الركعتين. وقد تقدم أنه يلزم الشافعي، وفيها أيضا التورك في الجلسة الثانية. وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف هذه، ولفظها: "حتى فرغ ثم جلس فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته"،

ذكروا في ذلك ضعف العطف بن خالد ﴿١٦﴾ قيل لهم وأنتم أيضا تضعفون عبد الحميد ﴿١٧﴾ أكثر من تضعفكم للعطف مع أنكم لا تطرحون حديث العطف كله. إنما تزعمون أن حديثه في القديم صحيح كله وإن حديثه بآخره قد دخله شيء. هكذا قال يحيى بن معين في كتابه فإبن أبي مريم سماعه من العطف قديم جدا فقد دخل ذلك فيما صححه يحيى من حديثه مع أن سن ﴿١٨﴾ محمد بن عمرو بن عطاء لا يحتمل مثل هذا وليس أحد يجعل هذا الحديث

فظهر بهذا أن الحديث مضطرب الإسناد والمتن "إهـ

﴿١٦﴾ قوله العطف بن خالد: بن عبدالله بن العاص المخزومي أبو صفوان المدني قال أبو طالب عن أحمد: هو من أهل المدينة صحيح الحديث. يروي نحو مائة حديث. وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ليس به بأس، قال: سئل عن يحيى بن حمزة وعطف قال: ما أقربهما عطف صالح الحديث. وقال الدوري عن ابن معين: ليس به بأس، ثقة، صالح الحديث. وقال أبو زرعة: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح ليس بذلك محمد بن إسحاق وعطف بن خالد لهما باب رحمة. وقال الآجري عن أبي داود ثقة، وقال مرة: صالح ليس به بأس. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة ليس به بأس، وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة. وقال أبو بكر البزار: قد حدث عنه جماعة، وهو صالح الحديث، وإن كان قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها.

﴿١٧﴾ قوله عبد الحميد. هو عبد الحميد بن جعفر بن عبدالله. قال أحمد: ثقة، ليس به بأس، سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان سفيان يضعفه من أجل القدر. وقال الدوري عن ابن معين: ثقة، ليس به بأس، كان يحيى بن سعيد يضعفه، قلت ليحيى فقد روى عنه، قال: وقد روى عنه، وكان يضعفه، وكان يرى القدر. وقال ابن أبي خثيمة عن ابن معين: كان يحيى بن سعيد يوثقه، وكان الثوري يضعفه، قلت ما تقول أنت فيه؟ قال: ليس بحديثه بأس، وهو صالح. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد كان سفيان يحمل عليه، وما أدري ما كان شأنه وشانه.

﴿١٨﴾ قوله مع أن سن محمد إلخ. أي حين حدث أبو حميد الساعدي رضي الله عنه ومعه عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن محمد بن عمرو بن عطاء في ذلك الزمان في سن من يسمع الحديث ويروي. كما سيبينه المصنف رحمه الله فيما بعد. فهذا الحديث ليس بمتصل وليس بقابل للإحتجاج به. وأما أن محمد بن عمرو بن عطاء سمعه من أبي حميد، فلم يصرح بسماعه أحد غير عبد الحميد، وهو ضعيف فلا يعتد به. ولو كان ثقة حافظاً فيكون ذكر السماع وهما، لأن في ذلك الزمان لم يكن من أهل السماع، فكيف وهو ضعيف، وغير عبد الحميد الذين روى هذا الحديث و وصلوه لم يفصلوا هذا التفصيل بين الجلستين كما فصله عبد الحميد.

سماعا لمحمد بن عمرو من أبي حميد إلا عبد الحميد وهو عندكم أضعف ﴿١٩﴾ ولكن الذي روى حديث أبي حميد ووصله لم يفصل حكم الجلوس كما فصله عبد الحميد. حدثنا نصر بن عمار البغدادي قال ثنا علي ابن أشكاب قال حدثني أبو بدر شجاع بن الوليد قال ثنا أبو خيثمة قال ثنا الحسن بن الحر قال حدثني عيسى بن عبد الرحمن ﴿٢٠﴾ بن مالك عن محمد ابن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عياش أو عباس بن سهل الساعدي وكان في مجلس فيه أبوه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي المجلس أبو هريرة وأبو أسيد وأبو حميد الساعدي من الأنصار إنهم تذكروا الصلوة فقال أبو حميد أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا وكيف فقال إتبع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فأرنا قال فقام يصلي وهم ينظرون فبدأ فكبر ورفع يديه نحو المنكبين ثم كبر للركوع ورفع يديه أيضا ثم أمكن يديه من ركبتيه ﴿٢١﴾ غير مقنع رأسه ولا مصوبه ثم رفع رأسه فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد ثم رفع يديه ثم قال الله أكبر فسجد فانتصب على كفيه وركبتيه وصدور قدميه وهو ساجد ثم كبر فجلس فتورك إحدى رجليه

﴿١٩﴾ قوله إلا عبد الحميد: وهو عندكم أضعف. واعترض عليه البيهقي في كتاب المعرفة، فقال: أما تضعيفه لعبد الحميد بن جعفر، فمردود بأن يحيى بن معين وثقه في جميع الروايات عنه. وكذلك أحمد بن حنبل، واحتج به مسلم في صحيحه إهـ. أقول: عبد الحميد مطعون في حديثه، ضعفه سفيان الثوري، كذا قال يحيى بن سعيد وهو إمام الناس في هذا الباب.

﴿٢٠﴾ قوله عيسى بن عبد الرحمن: أعاد المصنف هذا الحديث في المجلد الثاني في: "باب ما يفعله المصلي بعد رفعه من السجدة الأخيرة من الركعة الأولى"، وذكر عيسى بن عبد الله بن مالك. وهذا هو الصواب الموافق لما في البيهقي وأبي داود وغيرهما. وهو يوجد في تهذيب التهذيب. أما "عيسى بن عبد الرحمن بن مالك" فلا يوجد فيه، ويظهر من هذه الرواية أن محمد بن عمرو بن عطاء لم يسمع هذا الحديث من أبي حميد الساعدي لأن بينهما واسطة عياش أو عباس بن سهل الساعدي، فذكر سماعه منه، كما هو في رواية عبد الحميد ليس بصحيح. واعترض عليه ابن حجر في فتح الباري بأن هذا لا يضر الثقة المصرح بسماعه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة، إما لزيادة في الحديث، وإما لتثبيت فيه. وقد صرح محمد بن عمرو المذكور بسماعه، فتكون رواية عيسى عنه من "المزيد في متصل الأسانيد".

أقول: هذا مبني على صحة السماع وثبوته، وفيه كلام، لأن الشعبي نفى سماعه، وهو إمام في هذا الفن، فنفيه نفى، وإثباته إثبات، ومبني نفيه من جهة تاريخ وفاته، أنه قال: قتل مع علي رضي الله تعالى عنه، وكذا قال الهيثم بن علي. وقال ابن عبد البر هو الصحيح.

ونصب قدمه الأخرى ثم كبر فسجد ثم كبر فقام فلم يتورك ثم عاد فركع الركعة الأخرى وكبر كذلك ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض للقيام قام بتكبير ثم ركع الركعتين ثم سلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله، وسلم عن شماله أيضا السلام عليكم ورحمة الله. حدثنا نصر بن عمار قال ثنا علي قال ثنا أبو بدر قال ثنا أبو خيثمة قال ثنا الحسن بن الحر قال حدثني عيسى هذا الحديث هكذا أوردناه وحديث عيسى ان مما حدثه أيضا في الجلوس في التشهد أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم يشير في الدعاء ﴿٢٢﴾ بإصبع واحدة. حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عامر العقدي قال ثنا فليح بن سليمان عن عباس بن سهل قال إجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد فذكروا صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا القعود على ما ذكره عبد الحميد في حديثه في المرة الأولى ولم يذكر غير ذلك. حدثني أبو الحسين الأصبهاني قال ثنا هشام بن عمار قال ثنا إسماعيل بن عياش قال ثنا عتبة بن أبي حكيم عن عيسى بن عبد الله العدوي عن العباس بن سهل عن أبي حميد الساعدي أنه كان يقول لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه

﴿٢١﴾ قوله ثم أمكن يديه من ركبتيه. في المغرب: يقال مكنه من الشيء وأمكنه فيه أقدره عليه، والمعنى مكنهما من أخذهما والقبض عليهما.

﴿٢٢﴾ قوله ثم يشير بالدعاء إلخ. المراد بالدعاء ههنا الشهادة أي يشير المصلي إذا قال "أشهد أن لا إله إلا الله" بإصبع واحدة، أي: المسبحة. وكيفية الإشارة: أن يضم الخنصر والبنصر ويحلق بالإبهام والوسطى، ويشير بالمسبحة بأن يرفعها على كلمة "لا" ويخفضها على كلمة "إلا". وهذه الإشارة إشارة النفي والإثبات على ما يقتضيه التوحيد. ولأجل هذا قال: يشير بإصبع واحدة. قال المحقق ابن الهمام: وفي صحيح مسلم: "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلوة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى، وقبض أصابعه كلها، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى" ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق، فالمراد. والله أعلم. وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة. وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة. قال: يقبض خنصره والتي تليها ويحلق الوسطى والإبهام ويقيم المسبحة، وكذا عن أبي يوسف رحمه الله في الأمالي. وهذا فرع تصحيح الإشارة. وعن كثير من المشائخ: لا يشير أصلاً. وهو خلاف الدراية والرواية، فعن محمد: أن ما ذكرناه في كيفية الإشارة مما نقلناه قول أبي حنيفة رضي الله عنه، ويكره أن يشير بمسبحته، وعن الحلواني:

وسلم قالوا من أين قال رقيبت ذلك منه حتى حفظت صلاته قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلوة كبر ورفع يديه حذاء وجهه فإذا كبر للركوع فعل مثل ذلك وإذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده فعل مثل ذلك فقال ربنا ولك الحمد وإذا سجد فرج بين فخذه غير حامل بطنه على شيء من فخذه ولا مفترش ذراعيه فإذا قعد للتشهد أضع رجله اليسرى ونصب اليمنى على صدرها ويتشهد فهذا أصل حديث أبي حميد^(٢٣) هذا ليس فيه ذكر القعود إلا على مثل ما في حديث وائل والذي رواه محمد بن عمرو فغير معروف ولا متصل عندنا عن أبي حميد لأن في حديثه أنه حضر أبا حميد وأبا قتادة وفاة أبي قتادة^(٢٤) قبل ذلك بدهر طويل، لأنه قتل مع علي رضي الله عنهما وصلى عليه علي فأين سن محمد بن عمرو بن عطاء من هذا، فلما كان المتصل عن أبي حميد موافقا

يقيم الإصبع عند "لا إله" ويضعها عند "إلا الله" ليكون الرفع للنفي والوضع للإثبات. وينبغي أن يكون أطراف الأصابع على حرف الركبة لا مباعدة عنها. (فتح القدير باب صفة الصلاة ٣٢١/١)

﴿٢٣﴾ قوله فهذا أصل حديث أبي حميد. أي ليس في أصل حديثه تفصيل الجلوس بين القاعدتين، بل ليس فيه ذكر الجلوس، إلا على مثل ما في حديث وائل. فحكم الجلوس في كلتا القاعدتين واحد لا فرق بينهما. ﴿٢٤﴾ قوله ووفاة أبي قتادة إلخ. أي وفاة أبي قتادة كانت في خلافة علي رضي الله عنه. وهو صلى عليه، كما روي عن موسى بن عبد الله والشعبي أنهما قالاً صلى علي علي أبي قتادة، وكبر عليه سبعا، رواه الطحاوي في هذا الكتاب في "باب التكبير على الجنائز كم هو". والبيهقي في سننه في "باب من ذهب في زيادة التكبير على الأربع إلى تخصيص أهل الفضل بها". والخطيب في تاريخه، كلهم من حديث إسماعيل قال: حدثنا موسى بن عبد الله أن علياً صلى على أبي قتادة، فكبر عليه سبعا إهـ. والبيهقي قال بعد ذكر هذا الحديث: هكذا روي وهو غلط، لأن أبا قتادة رضي الله عنه بقي بعد علي رضي الله عنه مدة طويلة إهـ. وأجاب عنه في الجوهر النقي: "أن ما ذكره البيهقي أولاً أن علياً صلى على أبي قتادة، رجاله ثقات. وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبه في مصنفه، فرواه عن عبد الله بن نمير ووكيع قالاً ثنا إسماعيل بن أبي خالد، فذكره. وقال أبو عمر في الاستيعاب روي من وجوه عن موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري، وعن الشعبي أنهما قالاً: "صلى علي أبي قتادة، فكبر عليه سبعا". قال الشعبي: وكان بدرية، وقالوا: قال الحسن بن عثمان: مات أبو قتادة سنة أربعين. وقال الكلاباذي: قال ابن سعد: أن الهيثم بن عدي قال: توفي بالكوفة وعلي بها وهو صلى عليه إهـ. وقال ابن عبد البر: هو الصحيح. وفي الكمال: وقيل: توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين. ولذا قال ابن حزم: ولعله وهم فيه، يعني عبد الحميد. إهـ واعترض عليه البيهقي في كتاب المعرفة: "بأن ما ذكر من إنقطاعه، فليس كذلك، فقد حكم البخاري في تاريخه بأنه سمع أبا حميد وأبا قتادة. وقوله "إن أبا قتادة قتل مع علي" رواية شاذة، رواها الشعبي. والصحيح الذي أجمع عليه أهل التاريخ: أنه بقي إلى سنة أربع

لما روى وائل ثبت القول بذلك ولم يجز خلافه مع ما شده من طريق النظر ﴿٢٥﴾ وذلك إنا رأينا القعود الأول في الصلوة وفيما بين السجدين في كل ركعة هو أن يفترش اليسرى فيقعد عليها ثم اختلفوا في القعود الأخير فلم يخل من أحد وجهين أن يكون سنة أو فريضة فإن كان سنة فحكمه حكم القعود الأول وإن كان فريضة فحكمه حكم القعود فيما بين السجدين فثبت بذلك ما روى وائل بن حجر وهو قول أبي حنيفة و أبي يوسف ومحمد وقد قال بذلك أيضا إبراهيم النخعي كما حدثنا روح بن الفرج قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا أبو الأحوص عن المغيرة عن إبراهيم أنه كان يستحب إذا جلس الرجل في الصلوة أن يفترش قدمه اليسرى على الأرض ثم يجلس عليها.

وخمسين. ونقله عن الترمذي والواقدي والليث وابن مندة في الصحابة" إـهـ. واتبعه ابن حجر أيضا في فتح الباري، وقال: "إن أبا قتادة اختلف في وقت موته، فقيل: مات سنة أربع وخمسين. وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن، فلعل من ذكر مقدار عمره أو وقت وفاته وهم. أو الذي سمي بأقتادة في الصحابة المذكورين، وهم في تسميته. ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه عنه غلطاً، لأن غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل قد وافقه" إـهـ.

أقول: قد ذكرنا من قبل: أن موسى بن عبد الله والشعبي ذكرا أن أبا قتادة رضي الله عنه توفي في خلافة علي رضي الله عنه بالكوفة، وصلى عليه علي رضي الله عنه، وروي ذلك بسند رجاله ثقات، وهو الصحيح، فعلى هذا التقدير لا يمكن لمحمد بن عمرو بن عطاء لقاء أبي قتادة رضي الله عنه. وعلى ما ذكره الواقدي أنه توفي سنة أربع وخمسين، فعلى هذا التقدير لقاءهما ممكن. لكن لما أدخل عيسى بن عبد الله بين محمد بن عمرو وأبي حميد عياش أو عباس بن سهل الساعدي علم أن هذا الحديث لم يسمعه محمد بن عمرو من أبي حميد الساعدي. فيكون منقطعاً، وهو ليس بحجة عندكم، والعجب من البخاري أنه ذكر هذا الحديث في صحيحه معنعنا عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي، ومن شرطه لصحة الحديث أن لا يكون معنعنا إلا إذا ثبت سماع الراوي من المروي عنه، وهو لم يثبت. ومجرد الإمكان لا يكفي لصحة الحديث. فعلى مذهبه هذا الحديث ليس بحجة في إثبات التورك في الجلسة الثانية. فإن قلت: قد ثبت سماعه من أبي حميد في حديث عبد الحميد. قلت: فيه كلام، ذكرته سابقاً، لأن عبد الحميد ضعيف، ضعفه سفيان الثوري كما مر ذكره، وأما ما ذكره من الأوهام في مقدار عمره، أو وقت وفاته، أو ذكر أبي قتادة في الصحابة المذكورين، فمثل هذه الأوهام يقدح في صحة الحديث كما لا يخفى.

﴿٢٥﴾ قوله مع ما شده من طريق النظر إلخ: وهذا النظر في مقابلة من قال بالتورك في الجلسة الثانية خاصة، وحاصله أن القعود الأول والجلسة بين السجدين هو أن يفترش رجله اليسرى، فيقعد عليها، والقعود الأخير مختلف فيه، فيما أن يكون القعود الأخير سنة، أو واجباً، فإن كان سنة، فحكمه حكم القعود الأول، وإن كان واجباً، فحكمه حكم القعود في ما بين السجدين. فثبت بهذا النظر ما روى وائل بن حجر رضي الله عنه.

باب التشهد في الصلوة كيف هو؟

حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال ثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث ومالك بن أنس أن ابن شهاب حدثهما عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب يعلم الناس التشهد^{٢٦} على المنبر، وهو يقول: قولوا التحيات لله^{٢٧} الزاكيات لله الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا

باب التشهد في الصلوة كيف هو؟

﴿١﴾ قوله باب التشهد في الصلوة: المراد من التشهد هو التحيات إلى آخرها. وسمى بالتشهد، لأن فيه شهادة "أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله" تسمية لكل بإسم أشرف أجزائه. لأنه كلام يصير به الشخص مومنا، وينتظم في سلك الموحدين، وبه يحصل النجاة في الدنيا والآخرة. قال العيني: "وفي التوضيح: أجمع فقهاء الأمصار: أبو حنيفة ومالك والثوري والشافعي وإسحق والليث وأبو ثور على أن التشهد الأول غير واجب حاش أحمد، فإنه أوجب. كذا نقله ابن القصار. ونقله ابن التين أيضا عن الليث وأبي ثور، وفي شرح الهداية: قراءة التشهد في القعدة الأولى واجبة عند أبي حنيفة، وهو المختار، والصحيح، لأنه صلى الله عليه وسلم فعله، وداوم عليه، وأمر به في حديث ابن عباس "قولوا التحيات لله" وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه "إذا قعدتم في كل ركعتين، فقولوا التحيات" وروي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يقول: "من لم يتشهد فلا صلوة له" إهـ. أما استدلال البخاري على عدم وجوبه بأن النبي صلى الله عليه وسلم قام من الركعتين، ولم يرجع. فيدل على أن التشهد ليس ركنا من أركان الصلوة، فالوجوب بمعنى الفرضية. أما الوجوب بالمعنى الإصطلاحي الذي عند الحنفية، فهذا الدليل لا يدل على عدمه. ولأن التشهد لو لم يكن واجبا لم يجب عليه سجدة السهو. لأن سجود السهو بترك الواجب، لا بترك السنة.

﴿٢﴾ قوله يعلم الناس التشهد. إلخ. تشهد عمر رضي الله عنه رواه الإمام محمد بن الحسن في موطاه ومالك في موطاه والشافعي وعبد الرزاق في مصنفه والحاكم في مستدركه والبيهقي في سننه. إلا أنهم زادوا بعد قوله: "الزاكيات لله" "الطيبات لله".

﴿٣﴾ قوله قولوا التحيات لله إلخ. تشهد ابن مسعود رضي الله عنه رواه الستة وغيرهم بأسانيد صحيحة، قال المحقق ابن الهمام في فتح القدير: أن الأئمة الستة إتفقوا عليه لفظا ومعنى، وهو نادر. وأعلى درجات الصحيح عندهم ما اتفق عليه الشيخان، ولو في أصله، فكيف إذا اتفقا على لفظه. ولذا أجمع

وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله ﴿٤٤﴾ وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. وحدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عاصم قال أخبرنا ابن جريج قال أنا ابن شهاب عن حديث عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري فذكر مثله، حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عاصم قال ثنا ابن جريج قال قلت لنافع كيف كان ابن عمر يتشهد ﴿٤٥﴾ قال: كان يقول بسم الله التحيات لله والصلوات لله والزكيات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يتشهد فيقول شهدت أن لا إله إلا الله شهدت أن محمدا رسول الله. حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا عبد الله بن صالح ح وحدثنا روح بن الفرغ قال ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال ثنا الليث بن سعد قال حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب

العلماء على أنه أصح حديث في الباب. قال الترمذي: "أصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد حديث ابن مسعود، والعمل عليه عند أكثر الصحابة والتابعين، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق".

﴿٤٤﴾ قوله أشهد أن لا إله إلا الله. زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه: "وحده لا شريك له" وسنده ضعيف. لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم. وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ، وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني. إلا أن سنده ضعيف. وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد "أشهد أن لا إله إلا الله" قال ابن عمر زدت فيها "وحده لا شريك له" وهذا ظاهره الوقف. هذا ما قاله ابن حجر في فتح الباري.

أقول: لما أخذنا تشهد ابن مسعود رضي الله عنه، لأنه أصح حديث روي في التشهد، وليس فيه هذه الزيادة مروية بسند صحيح، فنتبع ما رواه الجمهور من ألفاظه، فلا نزيد عليه شيئا، ولا نقص منه حرفا. ﴿٤٥﴾ قوله كان ابن عمر يتشهد إلخ. كذا رواه محمد بن الحسن في الموطأ عن ابن عمر رضي الله عنهما. وروى البيهقي في السنن مثله. وروى البيهقي والحاكم في المستدرک عن عروة: "أن عمر بن الخطاب كان يعلم الناس التشهد في الصلوة وهو يخاطب الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيقول إذا تشهد أحدكم فليقل "بسم الله خير الأسماء التحيات الزكيات الصلوات الطيبات لله". إلخ. وقال عمر: ابدؤا بأنفسكم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسلموا على عباد الله الصالحين. وقال البيهقي: الرواية الموصولة المشهورة عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن القاري عن عمر ليس فيها ذكر التسمية، وكذلك الرواية الصحيحة عن عبد الرحمن بن القاسم ويحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة ليس فيها ذكر التسمية، إلا ما تفرد بها محمد بن إسحق بن يسار. وأما الرواية فيها عن ابن عمر وإن كانت صحيحة، فيحتمل أن تكون زيادة من جهة ابن عمر، وقد روينا عنه عن النبي صلى

قال أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه قال إذا تشهد أحدكم فليقل ثم ذكر مثل تشهد عمر وحدثنا محمد ابن خزيمة وفهد قالا حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال حدثني ابن الهاد عن يحيى بن سعيد عن القاسم قال كانت عائشة رضي الله عنها تعلمنا التشهد وتشير بيدها ثم ذكر مثله. فذهب قوم رضي الله عنهم إلى هذه الأحاديث وقالوا هكذا التشهد في الصلوة لأن عمر بن الخطاب قد علم ذلك الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة المهاجرين والأنصار فلم ينكر ذلك عليه منهم منكر. وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لو وجب ما ذكرتموه رضي الله عنهم عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لما خالف أحد منهم عمر في ذلك، فقد خالفوه فيه وعملوا بخلافه وروى أكثرهم ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الله عليه وسلم حديث التشهد، ليس فيه ذكر التسمية. والله تعالى أعلم. وقد روى ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في التسمية قبل التحية. وثابت بن زهير منكر الحديث ضعيف، والصحيح عن ابن عمر موقوف، كما روينا. وروينا عن ابن عباس: أنه سمع رجلا يقول: "بسم الله التحيات لله" فانتهره.

رضي الله عنه قوله كانت عائشة رضي الله عنها إلخ. حديثها أخرجه محمد بن الحسن في الموطأ، إلا أن فيه تقديم الشهادة على السلام. ورواه البيهقي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: "كان يقول في التشهد في الصلوة في وسطها وفي آخرها: "بسم الله التحيات لله الصلوات لله الزاكيات لله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين". ويعد لنا بيده عدد العرب.

رضي الله عنه قوله فذهب قوم إلخ. وإليه ذهب مالك وأصحابه.

رضي الله عنه قوله لو وجب ما ذكرتموه إلخ. أي لم ينكر على عمر رضي الله عنه أحد من الصحابة، لأن عمر رضي الله عنه لم يوجب أن يتشهدوا بذلك التشهد، ولو كان تعليمه على المنبر على قصد الإيجاب فيما أنكروه، أو عملوا به وما تركوه وما خالفه أحد منهم، لكننا نرى أنهم خالفوه فيه، وعملوا بخلافه، فعلم أن ذلك التشهد ليس بواجب. وأيضا تشهد عمر رضي الله عنه موقوف عليه فلا يرجع على المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال في البدائع: "وما ذكره مالك ضعيف، فإن أبا بكر رضي الله عنه علم الناس التشهد على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو تشهد ابن مسعود، فكان الأخذ به أولى". إهـ. لأن تعليم عمر رضي الله عنه التشهد كما كان على المنبر، كذلك تعليم أبي بكر رضي الله عنه كان على المنبر، ومع ذلك هذا التشهد مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتشهد عمر رضي الله عنه موقوف. والمرفوع أولى من الموقوف.

عليه وسلم. فممن خالفه في ذلك عبدالله بن مسعود فروي عنه في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود و وهب وأبو عامر قالوا ثنا هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن أبي وائل عن ابن مسعود قال كنا إذا صلينا ﴿٩﴾ خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على الله، السلام على جبرائيل، السلام على ميكائيل، فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿١٠﴾ فقال لا تقولوا السلام على الله فإن الله ﴿١١﴾ هو السلام، ولكن قولوا التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. وما حدثنا حسين بن نصر قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن

﴿٩﴾ قوله كنا إذا صلينا إلخ. وفي رواية يحيى: "كنا إذا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة" وفي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البخاري عن الأعمش عن شقيق عن عبدالله قال: "كنا إذا جلسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة". الحديث. ومثله للإسماعيلي من رواية محمد بن خلاد عن يحيى، وله من رواية علي بن مسهر، ولابن إسحاق في مسنده عن عيسى بن يونس، كلاهما عن الأعمش نحوه.

﴿١٠﴾ قوله فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم: ظاهره أنه كلمهم بذلك في أثناء الصلوة. وكذا وقع في رواية حصين عن أبي وائل. وهو شقيق عند البخاري. في أواخر الصلوة بلفظ "فسمعهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال: قولوا". ولكن بين حفص بن غياث في روايته المحل الذي خاطبهم بذلك فيه، وأنه بعد الفراغ من الصلوة. ولفظه: "فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه". وفي رواية عيسى بن يونس أيضا "فلما انصرف من الصلوة قال".

﴿١١﴾ قوله لا تقولوا السلام على الله: قال البيضاوي ما حاصله: أنه صلى الله عليه وسلم أنكر التسليم على الله، ويبين أن ذلك عكس ما يجب أن يقال، فإن كل سلام ورحمة له ومنه، وهو مالكةا ومعطيةا. وقال التوريشتي: وجه النهي عن السلام على الله أنه المرجوع إليه بالمسائل، المتعالي عن المعاني المذكورة، فكيف يدعي له؟ وهو المدعو على الحالات. وقال الخطابي: المراد أن الله هو ذو السلام، فلا تقولوا: السلام على الله، فإن السلام منه بدأ، وإليه يعود. ومرجع الأمر في إضافته إليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب. ويحتمل أن يكون مرجعها إلى حظ العبد فيما يطلبه من السلامة من الآفات والمهالك. وقال النووي: معناه أن السلام إسم من أسماء الله تعالى، يعني: السالم من النقائص. ويقال: المسلم أولياءه. وقيل: المسلم عليهم. وقال ابن الأنباري: أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق، لحاجتهم إلى السلامة.

حماد فذكر مثله باسناده. وما حدثنا أبو بكره قال ثنا يحيى بن حماد قال ثنا أبو عوانة عن سليمان عن شقيق عن عبدالله مثله. وحدثنا نصر بن بن مرزوق قال ثنا الخصيب بن ناصح قال ثنا وهيب عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن عبدالله مثله. حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو أحمد قال ثنا محل ابن المحرز الضبي ح وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا محل بن محرز قال ثنا شقيق فذكر مثله باسناده. وزاد حسين في حديثه قالوا وكانوا يتعلمونها كما يتعلم أحدكم السورة من القرآن. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عمر بن حبيب قال ثنا محمد بن إسحق عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبدالله أنه قال أخذت التشهد^(١٢) من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقنتها كلمة كلمة ثم ذكر التشهد الذي في حديث أبي وائل، وزاد قال فكانوا يخفون التشهد^(١٣) ولا يظهرونه. حدثنا حسين بن

وغيثه سبحانه وتعالى عنها. وقال العلامة القاري في المرقاة: معنى "السلام عليك" هو الدعاء بالسلامة من الآفات. أي سلمت من المكاره، أو من العذاب. وهذا لا يجوز لله تعالى، فإن الله هو السلام، أي هو الذي يعطي السلامة. وورد في الدعاء: "اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ" أي: المختص به، لا غيرك، لتعريف الجزئين، الدال على الحصر. "ومنتك السلام" أي: حصوله لا من غيرك، "وإليك يعود السلام" أي: ما صدر من غيرك من السلام فإنما لهم صورة، وأما حقائقه فراجعة إليك.

﴿١٢﴾ قوله أخذت التشهد إلخ. قال أبو حنيفة رحمه الله: "أخذ حماد بن سليمان بيدي وعلمني التشهد". وقال حماد: "أخذ إبراهيم بيدي وعلمني التشهد". وقال إبراهيم: "أخذ علقمة بيدي وعلمني التشهد". وقال علقمة: "أخذ عبدالله بن مسعود بيدي وعلمني التشهد". وقال عبدالله: "أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد كما يعلمني السورة من القرآن، وكان يأخذ علينا بالواو والألف واللام". وروى البخاري في صحيحه عن عبدالله بن سخرية أبي معمر قال: سمعت ابن مسعود يقول: "علمني النبي صلى الله عليه وسلم وكفي بين كفي التشهد، كما يعلمني السورة من القرآن. التحيات لله والصلوات والطيبات إلخ". فتشهد ابن مسعود رضي الله عنه روي بكمال الضبط وقوة السند، بحيث لم يرو تشهد آخر. فهو أولى بالأخذ.

﴿١٣﴾ قوله فكانوا يخفون التشهد إلخ. أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: من السنة أن يخفي التشهد. وقال الترمذي: "حديث حسن، غريب، والعمل عليه عند أهل العلم". ورواه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح على شرط البخاري ومسلم. ورواه البيهقي عنه قال: من سنة الصلوة أن يخفي التشهد. وفي البدائع: وسنة التشهد هي الإخفاء، لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: أربع يخفين الإمام، وعد منها التشهد. ولأنه من باب الثناء، والأصل في الأثنية والأدعية هو

نصر قال ثنا أحمد بن عبدالله بن يونس قال ثنا زهير قال ثنا مغيرة الضبي قال ثنا شقيق بن سلمة ثم ذكر مثل حديث حماد ومنصور وسليمن ومحل عن أبي وائل غير أنه لم يقل: وبركاته. حدثنا أبو بكر قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبة ح وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة ح وحدثنا علي بن شيبة قال ثنا عبيد الله بن موسى قال أنا إسرائيل كلاهما عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله قال كنا لاندري ﴿١٤﴾ ما نقول بين كل ركعتين غير أن نسبح ونكبر ونحمد ربنا عز وجل وأن محمدا علم فواتح الكلم وخواتمه أو قال وجوامعه فقال إذا قعد أحدكم في الركعتين فليقل ثم ذكر مثله. حدثنا حسين بن نصر قال ثنا شبابة بن سوار وعبد الرحمن بن زياد قالا ثنا المسعودي عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبدالله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الصلوة فذكر مثله. وخالقه في ذلك أيضا عبدالله بن عباس فروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما حدثنا ربيع المودن قال ثنا شعيب بن الليث وأسد بن موسى قالا ثنا الليث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير وطاؤس عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن فكان يقول ﴿١٥﴾ التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله. وحدثنا أبو بكر قال أنا أبو عاصم قال أنا ابن جريج قال سئل عطاء وأنا أسمع عن التشهد فقال التحيات المباركات الطيبات الصلوات لله ثم ذكر مثله ثم قال لقد سمعت عبدالله بن الزبير يقولهن على المنبر يعلمهن الناس ولقد سمعت

الإخفاء" إهـ .

﴿١٤﴾ قوله كنا لاندري إلخ. رواه عبد الرزاق عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم فواتح الخير وجوامع الخير وخواتمه. وإننا كنا لاندري ما نقول في صلاتنا حتى علمنا، قال: قولوا التحيات لله إلخ". وفي رواية النسائي من طريق أبي الأحوص عن عبدالله: "كنا لاندري ما نقول في كل ركعتين، وإن محمدا علم فواتح الخير وخواتمه، فقال إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا". وللنسائي من طريق الأسود عن عبدالله: "فقولوا في كل جلسة". وفي رواية ابن خزيمة من وجه آخر عن الأسود عن عبدالله: علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في وسط الصلوة، وفي آخرها. ﴿١٥﴾ قوله فكان يقول إلخ. تشهد ابن عباس رضي الله عنه رواه الجماعة إلا البخاري .

عبدالله بن عباس يقول مثل ما سمعت ابن الزبير يقول قلت فلم يختلف ابن الزبير وابن عباس فقال لا. و خالفه في ذلك أيضا عبدالله بن عمر حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عفان بن مسلم قال ثنا أبان بن يزيد قال ثنا قتادة قال حدثني عبدالله بن بابي «١٦» المكي قال صليت إلى جنب عبدالله بن عمر فلما قضى صلاته ضرب يده على فخذي فقال ألا أعلمك تحية الصلوة كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا قال فتلاهؤلاء الكلمات مثل ما في حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم. حدثنا ابن أبي داود ويحيى بن إسماعيل البغدادي بطبرية قال ثنا نصر بن علي قال ثنا أبي قال ثنا شعبة عن أبي بشر قال ابن أبي داود في حديثه عن مجاهد، وقال يحيى سمعت مجاهدا «١٧» يحدث عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد ألتحيات لله «١٨» الصلوات الطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن

﴿١٦﴾ قوله عبدالله بن بابي. في التقريب: "عبدالله بن باباه" بموحدين بينهما ألف ساكنة. ويقال: بتحتانية بدل الألف. ويقال: بحذف الهاء، المكي، ثقة من الرابعة. وقال في تهذيب التهذيب: قال علي بن المديني: "عبدالله بن بابيه" من أهل مكة معروف. ويقال له أيضا "ابن باباه". وقال البخاري: "عبدالله بن باباه". ويقال "ابن بابي". وقال ابن معين: هؤلاء ثلاثة مختلفون. وقال أبو القاسم الطبراني: "عبدالله بن بابي" بصري، و "عبدالله بن باباه" مكي، و "عبدالله بن بابيه" كوفي. قال أبو الحسين ابن البراء: القول عندي ما قال ابن المديني والبخاري. وهذا الحديث أخرجه الطبراني في الكبير.

﴿١٧﴾ قوله سمعت مجاهدا إلخ كذا رواه البيهقي وأبو داود والدارقطني والطبراني عن مجاهد يحدث عن ابن عمر رضي الله عنهما.

﴿١٨﴾ قوله التحيات لله إلخ. قال العيني: التحيات جمع تحية. ومعناها السلام. وقيل: البقاء. وقيل: العظمة. وقيل: السلامة من الآفات والنقص. وقيل: الملك. وقال الخطابي: التحيات كلمات مخصوصة كانت العرب تحيي بها الملوك. وقال ابن حجر: وقال أبو سعيد الضرير ليست التحية الملك نفسه، لكنها الكلام الذي يحيى به الملك. وقال ابن قتيبة: لم يكن يحيى إلا الملك خاصة. وكان لكل ملك تحية تخصه، فلهذا جمعت، فكان المعنى: التحيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة لله. وقال الخطابي ثم البغوي: ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله، فلذا أبهت ألفاظها، واستعمل منها معنى التعظيم، فقال: "قولوا التحيات لله" أي: أنواع التعظيم له. وقال محب الطبري: يحتمل أن تكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني، المقدم ذكرها، وكونها بمعنى السلام أنسب هنا،

محمدًا عبده ورسوله إلا أن يحيى زاد في حديثه قال ابن عمر زدت فيها "وبركاته" وزدت فيها "وحده لا شريك له". حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبيد الله بن معاذ قال ثنا أبي قال ثنا شعبة عن أبي بشر عن مجاهد قال كنت أطوف مع ابن عمر بالبيت وهو يعلمني التشهد يقول

واللام في "لله" لام الملك والتخصيص. وهي للأول أبلغ، والثاني أحسن. أي: المتفضل بها، والمعطي هو الله، لأن الرحمة التامة لله لا غيره، وقوله "الصلوات" هي الصلوات المعروفة الخمسة، وغيرها. وقيل: المراد العبادات كلها. وقيل: الدعوات. وقيل: المراد الرحمة. وقيل: "التحيات" العبادات القولية، "والصلوات" العبادات الفعلية، "والطيبات" الصدقات المالية. وقال الشيخ تقي الدين: يحتمل أن يراد بها الصلوات المعهودة. ويكون التقدير: أنها واجبة لله تعالى، ولا يجوز أن يقصد بها غيره، أو يكون ذلك إخباراً عن قصد إخلاصنا الصلوات له، أي: صلواتنا مخصصة له، لا لغيره. وقوله: "الطيبات" أي: الكلمات الطيبات مما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله تعالى، دون ما لا يليق بصفاته. وقيل: "الطيبات" ذكر الله. وقيل: الأقوال الصالحة كالدعاء والثناء، وقيل: الأعمال الصالحة، وهي أعم. وقال الشيخ تقي الدين: وأما "الطيبات" فقد فسرت بالأقوال الطيبات، ولعل تفسيرها بما هو أعم أولى، أعني الطيبات من الأفعال والأقوال والأوصاف، وطيب الأوصاف كونها صفة الكمال، وخلوصها عن شوب النقص. وقال في البحر: في تفسير ألفاظها أقوال كثيرة، أحسنها: أن "التحيات" العبادات القولية، "والصلوات" العبادات البدنية، "والطيبات" العبادات المالية. فجميع العبادات لله تعالى، لا يستحقه غيره. فلا يتقرب بشئ منه إلى ما سواه. ثم هو على مثال من يدخل على الملوك، فيقدم الثناء أولاً، ثم الخدمة ثانياً، ثم بذل المال ثالثاً. قال ابن دقيق العيد: إذا حمل التحية على السلام، فيكون التقدير: التحيات التي تعظم بها الملوك مستمرة لله. وإذا حمل على البقاء فلا شك في إختصاص الله به، وكذلك الملك الحقيقي والعظمة التامة. وإذا حملت الصلوة على العهد أو الجنس كان التقدير: أنها لله واجبة، لا يجوز أن يقصد بها غيره. وإذا حملت على الرحمة، فيكون معنى قوله "لله" أنه المتفضل بها، لأن الرحمة التامة لله يعطيها من يشاء. وإذا حملت على الدعاء، فظاهر إهد وقوله "السلام عليك أيها النبي" قال الطيبي: أصل "سلام عليك" سلمت سلاماً عليك، ثم حذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وعدل عن النصب إلى الرفع، على الإبتداء للدلالة على ثبوت المعنى وإستقراره. ثم التعريف إما للعهد التقديري، أي: ذلك السلام الذي وجه إلى الرسل والأنبياء عليك أيها النبي، وكذلك السلام الذي وجه إلى الأمم السالفة علينا وعلى أخواننا. وإما للجنس، والمعنى: أن حقيقة السلام الذي يعرفه كل واحد وعمن يصدر وعلى من ينزل عليك وعلينا. ويجوز أن يكون للعهد الخارجي، إشارة إلى قوله تعالى: {وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَىٰ} أو السلام الذي سلم الله عليك ليلة المعراج. قال: ولا شك أن هذه التقادير أولى من تقدير النكرة إهد. وقال البيضاوي: علمهم أن يفردوه صلى الله عليه وسلم بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم، ثم

التحيات لله الصلوات الطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله قال ابن عمر زدت فيها "وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله" قال ابن عمر وزدت فيها "وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله" وهكذا حدثنا ابن أبي داود

علمهم أن يخصصوا أنفسهم أولا، لأن الإهتمام بها أهم، ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين، إعلاما منه بأن الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم. وقال التورپشتي: السلام بمعنى السلامة كالمقام والمقامة، والسلام من أسماء الله تعالى، وضع المصدر موضع الاسم مبالغة. والمعنى: أنه سالم من كل آفة وعيب ونقص وفساد. ومعنى قولنا "السلام عليك" الدعاء، أي: سلمت من المكاره. وقيل: معناه إسم السلام عليك، كأنه تترك عليه بإسم الله تعالى. فإن قيل: كيف شرع هذا اللفظ؟ وهو خطاب بشر مع كونه منهيا عنه في الصلوة. فالجواب أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم. فإن قيل: ما الحكمة في العدول عن الغيبة إلى الخطاب؟ في قوله: "عليك أيها النبي" مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق، كأن يقول: السلام على النبي، فينتقل من تحية الله إلى تحية النبي، ثم إلى تحية النفس، ثم إلى الصالحين. أجاب الطيبي بما محصله: نحن نتبع لفظ الرسول بعينه، الذي كان علمه الصحابة. ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان: أن المصلين لما استفتحوا باب الملكوت بالتحيات أذن لهم بالدخول في حريم الحي الذي لا يموت، فقرت أعينهم بالمناجاة، فنبهوا أن ذلك بواسطة نبي الرحمة، أو بركة متابعتة، فالتفتوا فإذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر، فأقبلوا عليه قائلين: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فإن قلت: لما عدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة؟ مع أن الوصف بالرسالة أعم في حق البشر. أجاب بعضهم: بأن الحكمة أن يجمع له الوصفين، لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد. وإن كان الرسول البشري يستلزم النبوة، لكن التصريح به لا يخلو. وقيل: الحكمة في تقديم الوصف للنبوة أنها كذلك وجدت في الخارج، لنزول قوله تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ} قبل قوله: {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ} وقال في البحر الرائق: وأما قوله "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته" حكاية سلام الله تعالى على نبيه عليه الصلوة والسلام، فهي ثلاثة بمقابلة الثلاث التي أثنى بها النبي صلى الله عليه وسلم على ربه ليلة الأسراء. والأظهر أن المراد بالرحمة هنا نفس الإحسان منه تعالى، لا إرادته، لأن المراد الدعاء بها، والدعاء إنما يتعلق بالممكن، والإرادة قديمة، بخلاف نفس الإحسان. والبركة: النماء والزيادة من الخير. ويقال: البركة جماع كل خير. وقال العيني: البركات جمع بركة، وهو الخير الكثير من كل شيء، وإشتقاقه من البرك، وهو صدر البعير، وبرك البعير ألقى بركه. واعتبر منه معنى اللزوم، وسمي محبس الماء "بركة" للزوم الماء فيها. وقال الطيبي: البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء، سمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة. والمبارك ما فيه ذلك الخير. وقال تعالى: {هَذَا ذِكْرُ مُبَارَكٍ} تنبيهها على ما تفيض منه الخيرات الإلهية. ولما كان الخير الإلهي يصدر من حيث لا يحس وعلى وجه

عن عبيد الله ابن معاذ عن أبيه عن شعبة عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن قول ابن عمر فيه وزدت فيها ما يدل أنه أخذ ذلك عن غيره ممن

لا يحصى قيل لكل ما يشاهد فيه زيادة غير محسوسة: "هو مبارك، أو فيه بركة"، ثم إنه صلى الله عليه وسلم أعطى سهما من هذه الكرامة لإخوانه الأنبياء والملئكة وصالح المومنين من الإنس والجن، لأنه يعمهم كما شهدت به السنة الصحيحة، حيث قال صلى الله عليه وسلم هذه الكلمات: "فإنكم إذا قلموها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض". و"العباد" جمع عبد. قال بعض: ليس شئ أشرف من العبودية، ومراده من صفات المخلوقين، وعرفها النسفي بأنها الرضا بما يفعله الرب تعالى، والعبادة فعل ما يرضي الرب، وإن العبودية أقوى منها، لأنها لا تسقط في العقبي بخلاف العبادة، و"الصالح" هو القائم بحقوق الله وحقوق عباده، ولذا وصف الأنبياء نبينا عليه الصلوة والسلام به ليلة الأسراء، فقالوا: "مرحبا بالنبي الصالح". ولذا قالوا: لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشارع له به. وإنما يقال: هو صالح في ما أظن، أو في ظني، خوفا من الشهادة بما ليس فيه. وقال العيني: "الصالح" هو إستقامة الشئ على حالة كماله، كما أن الفساد ضده، ولا يحصل الصلاح الحقيقي إلا في الآخرة، لأن الأحوال العاجلة وإن وصفت بالصلاح في بعض الأوقات، لكن لا تخلو من شائبة فساد وخلل. ولا يصفو ذلك إلا في الآخرة، خصوصا لزمره الأنبياء عليهم السلام، لأن الإستقامة التامة لا تكون إلا لمن فاز بالقدح العلوي، ونال المقام الأسنى. ومن ثم كانت هذه المرتبة مطلوبة للأنبياء والمرسلين. قال الله تعالى في حق الخليل: {وَأَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} وحكي عن يوسف عليه الصلوة والسلام أنه دعا بقوله: {تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ} قال ابن حجر: قال الترمذي الحكيم: من أراد أن يحظى بهذا السلام الذي يسلمه الخلق في الصلوة، فليكن عبدا صالحا، وإلا حرم هذا الفضل العظيم. وقال الفاكهاني: ينبغي للمصلي أن يستحضر في هذا المحل جميع الأنبياء والملئكة والمومنين، يعني ليتوافق لفظه مع قصده إله وقوله: "أشهد" معناه: أعلم وأتيقن الوهية الله تعالى وحده لا شريك له، وعبودية محمد ورسالة صلى الله عليه وسلم. وقدمت العبودية على الرسالة لأنها أشرف صفاته. ولهذا وصفه الله تعالى بها في قوله: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ} وقوله: {فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ} ولما روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: بين النبي صلى الله عليه وسلم يعلم التشهد إذ قال رجل "وأشهد أن محمدا رسوله وعبد" فقال عليه الصلوة والسلام لقد كنت عبدا قبل أن أكون رسولا، قل عبده ورسوله. ورجاله ثقات، إلا أنه مرسل. واختير لفظ الشهادة دون العلم واليقين، لأنها أبلغ في معناها، وأظهر منهما، لكونها مستعملة في ظواهر الأشياء وبواطنها، بخلاف العلم أو اليقين، فإنهما يستعملان غالبا في البواطن فقط. ولذا لو أتى الشاهد بلفظ "أعلم" أو "أتيقن" مكان "أشهد" لم تقبل شهادته. وإنما ذكرنا بعض معاني التشهد لما أن المصلي يقصد بهذه الألفاظ معانيها مرادة له على وجه الإنشاء

هو خلاف ابن عمر رضي الله عنه ^{١٩}؛ إما رسول الله صلى الله عليه وسلم وإما أبو بكر. وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن زيد العمى عن أبي الصديق الناجي عن ابن عمر قال كان أبو بكر رضي الله عنه ^{٢٠} يعلمنا التشهد على المنبر كما تعلمون الصبيان الكتاب، ثم ذكر مثل تشهد ابن مسعود سواء. فهذا الذي رويناه عن ابن عمر يخالف ما رواه سالم ونافع عنه، وهذا أولى لأنه حكاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر، وعلمه مجاهداً فمحال أن يكون ابن عمر يدع ما أخذه من النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما أخذه عن غيره. وخالفه في ذلك أبو سعيد الخدري فروى عنه في ذلك ما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا

منه كما صرح به في المجتبى بقوله: ولا بد من أن يقصد بالفاظ التشهد معناها التي وضعت لها من عنده كأنه يحيي الله ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأوليائه إله وعلى هذا فالضمير في قوله "السلام علينا" عائد إلى الحاضرين من الإمام والمأموم والملئكة، كما نقله في الغاية عن النووي، واستحسنه. وبهذا يضعف ما ذكره في السراج الوهاج أن قوله: "السلام عليك أيها النبي" حكاية سلام الله عليه، لا ابتداء سلام من المصلي عليه. هذا ما ذكره في البحر الرائق. أقول: تخصيص عود الضمير في قوله السلام علينا إلى الحاضرين ينافية ما جاء في صحيح البخاري في هذا التشهد من قوله صلى الله عليه وسلم: "فإنكم إذا قلمتموها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض". وبه يعلم أن ألفاظ التشهد لا يقصد بها المصلي حكاية ما وقع في ليلة المراج، بل يقصد بها الإنشاء ليصل إلى كل عبد صالح من المصلي ما يقوله، وإن جاء في بعض الروايات أن ألفاظ التشهد وقعت في ليلة المعراج كما قال العلامة القاري في المرقاة. قال ابن الملك: روي أنه صلى الله عليه وسلم لما عرج به أثنى على الله تعالى بهذه الكلمات، فقال الله تعالى: "السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته" وقال عليه السلام: "السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين"، فقال جبرئيل: "أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله" إله. أقول: وليس المراد أن يقصد المصلي بهذه الكلمات الحكاية بل يقصد الإنشاء، ويقول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم وما قال الله تعالى وما قاله جبرئيل. ولذا قال الغزالي رحمه الله في الإحياء: وقبل قولك "السلام عليك" أحضر شخصه الكريم في قلبك وليصدق أملك في أنه يبلغه ويرد عليك ما هو أوفى منه.

﴿١٩﴾ قوله خلاف عمر أي غيره.

﴿٢٠﴾ قوله كان أبو بكر رضي الله عنه إلخ. أخرجه مسدد أيضاً كذا في كنز العمال، فلو كان التعليم على المنبر في محضر من الصحابة سبباً للترجيح كما قال مالك رضي الله عنه وأصحابه، فهذا السبب أيضاً يترجح تشهد ابن مسعود رضي الله عنه لأن أبا بكر رضي الله تعالى عنه يعلمهم التشهد على المنبر.

موسى بن هرون البردي قال ثنا سهل بن يوسف الأنماطي قال ابن أبي داود بصري ثقة. قال ثنا حميد عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري قال كنا نتعلم التشهد ﴿٢١﴾ كما نتعلم السورة من القرآن ثم ذكر مثل تشهد ابن مسعود سواء. وخالفه في ذلك أيضا جابر بن عبد الله ﴿٢٢﴾ فروى عنه في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عامر العقدي قال ثنا أيمن بن نابل قال حدثني محمد بن مسلم أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله ثم ذكر مثل تشهد ابن مسعود سواء إلا أنه قال عبد الله ورسوله وأسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار. وخالفه في ذلك أبو موسى الأشعري ﴿٢٣﴾ فروى عنه في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قد حدثنا أبو بكره وابن مرزوق قالا

﴿٢١﴾ قوله كنا نتعلم التشهد إلخ. تشهد أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه ابن أبي شيبة. ولفظه: "التحيات الصلوات الطيبات" بدون الواو. قال أبو سعيد: كنا لا نكتب شيئا إلا القرآن والتشهد. كذا في كنز العمال.

﴿٢٢﴾ قوله جابر بن عبد الله. تشهد جابر رضي الله عنه أخرجه النسائي وابن ماجه والترمذي في العلل والحاكم من حديث أحمد بن نابل، والبيهقي وصححه الحاكم وقال: أيمن بن نابل ثقة قد احتج به البخاري، وقد سمعت أبا الحسن أحمد بن محمد بن سلمة يقول: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: وسألته عن أيمن بن نابل، فقال: ثقة. وقال الذهبي في التلخيص: أيمن احتج به البخاري. ورواه عنه جماعة إمامة قال العيني: قال النووي في الخلاصة: وهو مردود، فقد ضعفه جماعة من الحفاظ هم أجل من الحاكم، وأتقن، وممن ضعفه: البخاري والترمذي والنسائي والبيهقي. قال الترمذي: سألت البخاري عنه، فقال هو خطأ إهـ. (١١٤/٦)

﴿٢٣﴾ قوله وخالفه في ذلك أبو موسى الأشعري: تشهده روى مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي والطبراني وأحمد. وفي روايتهم بعد قوله: "ورحمة الله": "وبركاته". إلا أن أحمد لم يقل: "وبركاته" ولا قال: "وأشهد". قال: "وأن محمدا"، وحديثه في مسلم هكذا: حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري محمد بن عبد الملك الأموي، واللفظ لأبي كامل قالوا: نا أبو عوانة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال: صليت مع أبي موسى الأشعري صلوة، فلما كان عند القعدة قال رجل من القوم: أقرت الصلوة بالبر والركوة، قال فلما قضى أبو موسى الصلوة وسلم إنصرف فقال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟ قال: فأرّم القوم، ثم قال: أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟ فأرّم القوم، فقال: لعلك يا حطان قلتها؟ قال: ما قلتها، ولقد رهبت أن تبغيني بها، فقال رجل

ثنا سعيد بن عامر قال ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن يونس بن جبیر عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال سمعت أبا موسى الأشعري يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فعلمنا صلاتنا وبين لنا سنتنا فقال إذا كان في القعدة الثانية ﴿٢٤﴾ فليكن من قول أحدكم التحيات الطيبات الصلوات لله السلام أو قال سلام شك سعيد عليك يا أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله حدثنا إن مرزوق قال ثنا عفان قال ثنا همام قال ثنا قتادة قال ثنا أبو غلاب يونس بن جبیر أن حطان بن عبد الله الرقاشي حدثه قال قال لي أبو موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فعلمنا سنتنا وعلمنا صلاتنا فقال إذا كان عند القعدة فليكن من قول أحدكم التحيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله. وخالفه في ذلك أيضا عبد الله بن الزبير ﴿٢٥﴾ فروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما قد حدثنا محمد بن حميد أبو قرة قال ثنا سعيد بن أبي مريم قال أنا ابن لهيعة قال

من القوم: أنا قلتها ولم أرد بها إلا الخير، فقال أبو موسى: ما تعلمون كيف تقولون في صلواتكم، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فبين لنا سنتنا، وعلمنا صلواتنا، فقال: "إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقولوا آمين يجبكم الله، فإذا كبر وركع فكبروا واركعوا، فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلک بتلك. وإذا قال سمع الله لمن حمده، فقولوا: "اللهم ربنا لك الحمد" يسمع الله لكم، فإن الله تعالى قال على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم سمع الله لمن حمده، وإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا، فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلک بتلك، وإذا كان عند القعدة، فليكن من أول قول أحدكم: "التحيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله".

﴿٢٤﴾ قوله إذا كان في القعدة الثانية أي القعدة في الركعة الثانية، وفي رواية مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجة ليس لفظة "الثانية" وكذا في رواية الطحاوي الآتية.

﴿٢٥﴾ قوله وخالفه في ذلك أيضا عبد الله بن الزبير إلخ. رواه عبد الرزاق. وقال العيني: حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما رواه الطبراني في الكبير والأوسط من حديث ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد

حدثني الحارث بن يزيد أن أبا أسلم المودن حدثه أنه سمع عبد الله بن الزبير يقول أن تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يتشهد به بسم الله وبالله خير الأسماء التحيات الطيبات الصلوات لله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا وأن الساعة آتية لا ريب فيها السّلام عليك أيها النبي ورحمة الله السّلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اللهم اغفر لي واهدني. فكل هؤلاء قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد ما ذكرنا عنهم. وخالف ما روى عن عمر فقد تواترت بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم الروايات فلم يخالفها شيء فلا ينبغي خلافها ولا الأخذ بغيرها، ولا الزيادة على شيء مما فيها، إلا أن في حديث ابن عباس حرفا يزيد على غيره وهو المباركات، فقال قائلون ﴿٢٦﴾ هو أولى ﴿٢٧﴾ من حديث غيره إذ كان قد زاد عليه والزائد أولى من الناقص. وقال آخرون بل حديث ابن مسعود و أبي موسى و ابن عمر

سمعت أبا الورد سمعت عبد الله بن الزبير يقول: إن تشهد النبي صلى الله عليه وسلم: "بسم الله وبالله خير الأسماء التحيات لله الصلوات الطيبات أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالحق بشيرا ونذيرا، وإن الساعة آتية لا ريب فيها، وإن الله يبعث من في القبور، السّلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السّلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اللهم اغفر لي واهدني" هذا في الركعتين الأوليين. قال الطبراني: تفرد به ابن لهيعة. قلت: فيه مقال إهـ و رواه البزار أيضا. ﴿٢٦﴾ قوله فقال قائلون إلخ. منهم الإمام الشافعي رحمه الله، قال النووي: واختلفوا في الأفضل منها، فمذهب الشافعي رحمه الله وبعض أصحاب مالك: أن تشهد ابن عباس أفضل، لزيادة لفظ "المباركات" فيه، وهي موافقة لقول الله عز وجل {تَحِيَّةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ} ولأنه أكد به بقوله "يعلّمنا التشهد كما يعلّمنا السورة من القرآن" إهـ وقال البيهقي في السنن: قال بعض من كلم الشافعي أنا نرى الرواية قد اختلفت فيه، أي: في التشهد عن النبي صلى الله عليه وسلم، فروى ابن مسعود خلاف هذا، وروى أبو موسى وجابر، وقد يخالف بعضها بعضا في شيء من لفظه ثم علمه عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه، وكذلك تشهد عائشة رضي الله عنها وابن عمر، وقد يزيد بعضهم الشيء على بعض. قال الشافعي: فقلت: الأمر في هذا بين، كل كلام أريد به تعظيم الله عز وجل، فعلمهموه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحفظه أحدهم على لفظ، ويحفظه الآخر على لفظ يخالفه، لا يختلفان في معنى، فلعل النبي صلى الله عليه وسلم أجاز لكل إمريئ منهم كما حفظ، إذا كان لا معنى فيه يحيل شيئا عن حكمه. واستدل على ذلك بحديث حروف القرآن الذي رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن

الذي رواه عنه مجاهد وابن بابي أولى لأستقامة طرقهم وإتفاقهم على ذلك لأن أبا الزبير لا يكافي^{٢٨٥} الأعمش ولا منصورا ولا مغيرة ولا أشباههم ممن روى حديث ابن مسعود ولا

حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها. الحديث. ثم قال الشافعي رحمه الله: فإذا كان الله برافته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف مُعرفة منه بأن الحفظ قد نزل ليُجعل لهم قراءته. وإن اختلف لفظهم فيه كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه إختلاف اللفظ ما لم يخل معناه. وهذا في التشهد وفي جميع الذكر أخف. وقال من كلم الشافعي: كيف صرت إلى إختيار حديث ابن عباس في التشهد دون غيره؟ قال الشافعي رحمه الله: لما رأيته واسعا، وسمعت عن ابن عباس صحيحا، كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ بغيره ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إهد وقال بعضهم: والأخذ بما رواه ابن عباس أولى لوجوه أربعة. أحدها: أن فيها زيادة كلمة، وهي "المباركات". والثاني: أنه موافق للقرآن على ما قال تعالى: {تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ طَيِّبَةٌ} والثالث: أنه ذكر السلام بغير الألف واللام، وأكثر تسليمات القرآن مذكور بغير الألف واللام، قال الله سبحانه وتعالى: {سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ}، {قَالُوا سَلَامًا}، {قَالَ سَلَامٌ}، {وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ} وأشرف الكلام ما وافق القرآن. والرابع: أنه متأخر عن خبر ابن مسعود، لأن ابن عباس كان صغير السن، فكان ينقل ما تأخر من الشرع، وابن مسعود من الشيوخ، فكان ينقل ما كان في الإبتداء. هذا خلاصة ما قال في البدائع والنهاية. أقول: أما قولهم أن فيه زيادة كلمة، فسيحى الجواب عنه من المصنف. وأما ما قال النووي أنه أكد بقوله "يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن" فالجواب عنه أن مثل هذا روي في تشهد ابن مسعود رضي الله عنه أيضا، كما جاء في حديث مسلم قال: "علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن". وكما في رواية: "وكانوا يتعلمونها كما يتعلم أحدكم السورة من القرآن"، وكما في حديث أبي سعيد الخدري: "كنا نتعلم التشهد كما نتعلم السورة من القرآن". وفي حديث جابر: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن". وأما الجواب عن قولهم: "أنه موافق للقرآن"، فيقال إن ما جاء في القرآن فهو تحية من عند الله. وهذه التحيات لله. وعلى تقدير تسليم عدم الفرق، فهذا فضل جزئي لا نكرهه، والكلام في الفضل على الإطلاق. وهو لتشهد ابن مسعود رضي الله عنه، كما سنبينه إنشاء الله تعالى. وأما قولهم إن فيه ذكر السلام بغير الألف واللام، فالجواب عنه أن السلام بالألف واللام له مزية على ما ليس فيه اللام كما بينته سابقا. وكما أن السلام بغير الألف واللام جاء في القرآن، جاء معرفا باللام أيضا، كما في قوله تعالى: {وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مِنْ أَتْبَعِ الْهُدَى}، و{وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ}، وأما قولهم أن تشهد ابن عباس متأخر، لأن ابن عباس كان صغير السن، فالجواب عنه: أن هذا القول باطل، لأنه لم يقل أحد من أهل النقل والفقه بترجيح رواية ابن عباس والعبادة الصغار الصحابة وأحداثهم على رواية أبي بكر الصديق

يكافي قتادة في حديث أبي موسى ولا يكافي أبا بشر في حديث ابن عمر ولو وجب الأخذ بما زاد^(٢٩) وإن كان دونهم لوجب الأخذ بما زاد أيمن بن نابل على الليث عن أبي الزبير فإنه قد قال في التشهد أيضا بسم الله. ولوجب الأخذ بما زاد أبو أسلم عن عبد الله بن الزبير فإنه قد

وعمر وعثمان وغيرهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم أجمعين عند التعارض. ولا يلزم من كبر سنّه تقدم تعليمه، بل يجوز أن يعلمه بعد الصغار. والعجب من الشافعية الترجيح بصغر السن في هذه المسئلة. وقد أخذوا عن رواية غيرهم في عدة من المسائل، وتركوا روايته فيها. ولذا قال ابن حجر في فتح الباري: وأما من رجحه بكون ابن عباس من أحداث الصحابة، فيكون أضبط لما روى، أو بأنه أفقه من رواه، أو يكون إسناده حديثه حجازيا وإسناده ابن مسعود كوفيا، وهو مما يرجح به، فلا طائل فيه لمن أنصف. إهـ

﴿٢٧﴾ قوله أولى إلخ. قال البزار: أصح حديث في التشهد حديث ابن مسعود وروي عنه من نيف وعشرين طريقا. وقال: ولا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالا. وقال الخطابي: أصح الروايات وأشهرها رجالا تشهد ابن مسعود. وقال ابن المنذر وأبو علي الطوسي قد روي حديث ابن مسعود من غير وجه وهو أصح حديث روي في التشهد عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال أبو عمر: بتشهد ابن مسعود أخذ أكثر أهل العلم، لثبوت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال علي بن المديني: لم يصح في التشهد إلا ما نقله أهل الكوفة عن ابن مسعود، وأهل البصرة عن أبي موسى وبنحوه قاله ابن طاهر. وقال النووي: أشدها صحة بإتفاق المحدثين حديث ابن مسعود، ثم حديث ابن عباس. وقال ابن الهمام في فتح القدير والعيني في عمدة القاري والزيلعي في التخرّيج: إن الترمذي أخرج عن خصيف قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في منام، فقلت له إن الناس قد اختلفوا في التشهد، فقال عليك بتشهد ابن مسعود. إهـ لكنني لم أر هذه الرواية في الجامع الترمذي.

﴿٢٨﴾ قوله لأن أبا الزبير لا يكافي إلخ. لأن مسلما قال في خطبة صحيحة إنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل إستقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم إختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عسر فيه على كثير من المحدثين وعدّ من هذه الطبقة منصور بن المعتمر وسليمان الأعمش. وقال: هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنية، وظاهر أن أبا الزبير ليس في هذه المرتبة.

﴿٢٩﴾ قوله ولو وجب الأخذ بما زاد إلخ أي لو ثبت الترجيح مطلقا لأجل الزيادة، وإن كان راوي الزيادة أقل مرتبة من راوي عدم الزيادة لترجح تشهد جابر رضي الله عنه، وكذلك تشهد عبد الله بن الزبير على ما رواه أبو أسلم، فإن فيهما زيادة على تشهد ابن عباس رضي الله عنهما. وأيضا تشهد ابن مسعود رضي الله عنه فيه أيضا زيادة على تشهد ابن عباس رضي الله عنه. وهي: زيادة الواوين والألف واللام، وزيادة

قال في التشهد أيضا بسم الله وزاد أيضا على ما في ذلك من الزيادة على حديث ابن مسعود. فلما كانت هذه الزيادة غير مقبولة لأنه لم يزلها على الليث مثله لم يقبل زيادة أبي الزبير في حديث ابن عباس على عطاء بن أبي رباح لأن ابن جريج رواه عن عطاء عن ابن عباس موقوفا رواه أبو الزبير عن سعيد بن جبير وطاؤس عن ابن عباس مرفوعا ولو ثبتت هذه الأحاديث (٣٠) كلها وتكافات في أسانيدنا لكان حديث عبد الله أولاها لأنهم قد أجمعوا أنه ليس للرجل أن يتشهد بما شاء من التشهد غير ما روي من ذلك. فلما ثبت أن التشهد

”عبده“ الذي يدل على ما يدل من كمال الحال، قال الله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ} ذكره بلفظ العبد في الموضع الذي هو بيان أعلى مراتبه عليه الصلوة والسلام.

﴿٣٠﴾ قوله ولو ثبتت هذه الأحاديث إلخ. أي لو كانت هذه الأحاديث كلها ثابتة متكافة لكان حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أولى، لأنهم قد أجمعوا أن ليس للمصلي أن يتشهد بما شاء، بل يتشهد بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، فعلم أن التشهد بخاص من الذكر، وتشهد عبد الله قد وافقه عليه كل من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وزاد عليه غيره ما ليس في تشهده، فهذا التشهد مجمع عليه دون غيره، فيكون أولى. وأيضا تشهده مروي عن الآخرين من الصحابة دون تشهد غيره، فيكون هذا أولى من غيره.

والذين رواوا هذا التشهد غير عبد الله بن مسعود كثيرون، منهم: أبو بكر الصديق كما مر، ومنهم سلمان الفارسي كما رواه الطبراني والبخاري عن أبي راشد قال: سألت سلمان عن التشهد فقال: أعلمكم كما علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم ”التحيات لله والصلوات“ إلخ سواء. ومنهم: معاوية. أخرج الطبراني عنه: كان يعلم الناس التشهد وهو على المنبر عنده صلى الله عليه وسلم: ”التحيات لله والصلوات“ إلخ. سواء. ومنهم: عائشة، في سنن البيهقي عنها قالت: هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم ”التحيات لله والصلوات“ إلخ. قال النووي: إسناده جيد. وإستفدنا منه أن تشهده صلى الله عليه وسلم بلفظ تشهدنا إله ومنهم: علي رضي الله عنه، كذا ذكره في البدائع. وأيضا روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ”أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني السورة من القرآن“. وقال: قل ”التحيات والصلوات والطيبات“ إلخ. وقال إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلواتك، وأخذ اليد عند التعليم لتأكيد التعليم وتقريره عند التعلم. وكذا أمر به بقوله ”قل“. وكذا علق تمام الصلوة بهذا التشهد، فمن لم يأت به لا توصف صلواته بالتمام. وأيضا هذا التشهد المستفيض في الأمة الشائع في الصحابة وغيرهم، كما قال الترمذي.

قال الزيلعي في شرح الكنز: يترجح تشهد ابن مسعود على تشهد ابن عباس عن وجوه. الأول: أن

بخاص من الذكر وكان ما رواه عبدالله قد وافقه عليه كل من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره وزاد عليه غيره ما ليس في تشهده كان ما قد أجمع عليه من ذلك أولى أن يتشهد به دون الذي اختلف فيه وحجة أخرى ﴿٣١﴾ أنا قد رأينا عبدالله شدد في ذلك حتى أخذ على أصحابه الواو فيه كي يوافقوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٣٢﴾ ولا نعلم

تشهد ابن مسعود متفق عليه ثابت في الصحيحين، وغيرهما من السنن الأربعة وغيرها واتفقوا عليه لفظاً ومعنى، وتشهد ابن عباس لم يخرج له أحد ممن إلتزم الصحة كما قاله الشافعي. والثاني: أن ابن مسعود رضي الله عنه وافقه جماعة من الصحابة فيه، بخلاف ابن عباس. والثالث: تعليم الصديق الناس على المنبر كتعليم القرآن. والرابع: حديثه ليس فيه إضطراب بخلاف حديث ابن عباس. والخامس: أن أهل العلم والنقل عملوا به، ولم يعمل بتشهد ابن عباس غير الشافعي وأتباعه. والسادس: فيه واو العطف في مقامين، فيكون ثناء مستقلاً بفائدته، لكونه عطف جملة على جملة، كما في القسم إذا قال: والله، والرحمن، والرحيم، كانت أيما ثلثاً، حتى إذا حث تلزمه ثلث كفارات، ولو كانت بلا واو تكون يمينا واحدة، فيلزمه كفارة واحدة. والسابع: أن السلام معرف في موضعين بالألف واللام، وهو يفيد الإستغراق والعموم، ومنكر في الآخر. والثامن: أنه عليه الصلوة والسلام أمر ابن مسعود أن يعلمه الناس في ما رواه أحمد. والأمر للوجوب فلا ينزل عن الإستحباب. والتاسع: أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بكف ابن مسعود بين كفيه وعلمه، ففيه زيادة إهتمام في أمر التشهد وإستثبات، وليس ذلك في ما ذهب إليه. والعاشر: تشديد عبدالله على أصحابه حين أخذ عليهم الواو والألف حتى قال عبدالرحمن بن يزيد: كنا نحفظ عن عبدالله التشهد كما نحفظ حروف القرآن. وهذا يدل على ضبطه، ولا يوجد مثله في غيره.

﴿٣١﴾ قوله وحجة أخرى إلخ. يعني أن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه شدد في روايته التشهد ما لم يشدد غيره، واهتم فيه إهتماماً شديداً، وفيه تأكيد التعليم ما ليس في غيره، حتى أنه أخذ بيد أصحابه عند تعليم التشهد كما أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيده، إلى أن وصلت هذه الكيفية إلى أمامنا الأعظم رضي الله عنه، حتى أخذ على أصحابه الواو فيه أي في هذا التشهد واوان، وزيادة الواو تفيد معنى وهو أبلغ في الثناء. قال في البدائع: لأن الواو توجب عطف بعض الكلمات على البعض، فكان كل لفظ ثناء على حدة. وفي ما ذكره ابن عباس إخراج الكلام مخرج الصفة، فيكون الكل كلاماً واحداً. وإه. وقال البيضاوي: يحتمل أن يكون "والصلوات والطيبات" عطفاً على التحيات، ويحتمل أن يكون "الصلوات" مبتدأ وخبره محذوف، "والطيبات" معطوف عليها، والواو الأولى لعطف الجملة على الجملة، والثانية لعطف المفرد على الجملة، وقال ابن مالك: إذا جعلت "التحيات" مبتدأ ولم تكن صفة لموصوف محذوف كان قولك "والصلوات" مبتدأ لثلاث يعطف نعت على منعوتها، فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض، وكل جملة مستقلة بفائدتها، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو. إه. وقال في

غيره فعل ذلك فلهذا إستحسننا ما روي عن عبدالله دون ما روي عن غيره. فمما روي عن عبدالله فيما ذكرنا ما حدثنا أبوبكره قال ثنا أبو أحمد قال ثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبدالرحمن بن يزيد قال كان عبدالله يأخذ علينا الواو ﴿٣٢﴾ في التشهد. حدثنا أبوبكره قال ثنا مومل قال ثنا سفيان قال ثنا إسحق بن يحيى عن المسيب بن رافع قال سمع عبدالله رجلا ﴿٣٤﴾ يقول في التشهد بسم الله التحيات لله فقال له عبدالله أ تأكل. حدثنا أبوبكره قال ثنا مومل قال ثنا الثوري عن منصور عن إبراهيم أن الربيع ابن الخثيم لقي علقمة فقال إنه قد بدا لي أن أزيد في التشهد ومغفرته فقال له علقمة ننتهي إلى ما علمناه. حدثنا فهد قال ثنا أبو غسان قال ثنا زهير قال ثنا أبو إسحق قال أتيت الأسود بن يزيد فقلت إن أبا الأحوص قد زاد في خطبة الصلوة والمباركات قال فاته فقل له إن الأسود

فتح الباري: ورجح أيضا ثبوت الواو بين "الصلوات والطيبات" وهي تقتضي المغيرة بين المعطوف والمعطوف عليه، فتكون كل جملة ثناء مستقلا، بخلاف ما إذا حذفت، فإنها تكون صفة لما قبلها، وتعدد الثناء في الأول صريح. فيكون أولى. إهـ. قال في البدائع: وفي هذا حكاية، فإنه روي أن أعرابيا دخل على أبي حنيفة رحمه الله فقال: أ بواو أم بواوين؟ فقال: بواوين. فقال الأعرابي: بارك الله فيك كما بارك في لا ولا، ثم وكى، فتحير أصحابه، فسألوه عن سؤاله، فقال: إن هذا سألتني عن التشهد، أ بواوين كتشهد ابن مسعود أم بواو كتشهد أبي موسى الأشعري؟ فقلت: بواوين، قال: بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية. ثم قال صاحب البدائع: وإنما أوردت هذه الحكاية ليعلم كمال فطنة أبي حنيفة رحمه الله ونفاذ بصيرته حيث كان يقف على المراد بحرف. تغمده الله برحمته إهـ.

﴿٣٢﴾ قوله كى يوافقوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم: يعني أن هذا التشديد والإهتمام لئلا يزيدوا على لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينقصوا منه حرفا. ولذا قال محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ: كان عبدالله بن مسعود رضي الله عنه يكره أن يزداد فيه حرف أو ينقص منه حرف. وأيضا قال في آثاره: وبه نأخذ، لأنرى أن يزداد في التشهد ولا ينقص منه حرف. وهو قول أبي حنيفة. ﴿٣٣﴾ قوله يأخذ علينا الواو. وكذا رواه ابن النجار عن الأسود قال كان عبدالله يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فيأخذ علينا فيه الألف والواو.

﴿٣٤﴾ قوله قال سمع عبدالله رجلا إلخ. وكذلك رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن إسحق بن يحيى عن المسيب بن رافع وفيه: فقال عبدالله: إنما يقال هذا في الطعام. وقال العيني: وروى الطبراني في الأوسط من حديث العلاء بن المسيب عن أبيه قال: كان ابن مسعود يعلم رجلا التشهد، فقال عبدالله: أشهد أن لا إله إلا الله. وقال الرجل: وحده لا شريك له، فقال عبدالله: هو كذلك. ولكن ينتهي

ينهاك ويقول لك إن علقمة بن قيس يعلمهن من عبدالله كما يتعلم السورة من القرآن ﴿٣٥﴾
عدهن عبدالله في يده ثم ذكر تشهد عبدالله فلهذا الذي ذكرنا إستحبنا ما روي عن عبدالله
لتشديدة في ذلك ولإجتماعهم عليه إذا كانوا قد إتفقوا على أنه لا ينبغي أن يتشهد ﴿٣٦﴾ إلا
بخاص من التشهد. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

باب السلام في الصلوة كيف هو ﴿١﴾

حدثنا ربيع الجيزي وروح بن الفرغ قالنا ثنا أحمد بن أبي بكر الزهري قال ثنا عبدالعزيز
بن محمد الدراوردي عن مصعب بن ثابت عن إسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن سعد
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم آخر في الصلوة تسليمه واحدة ﴿٢﴾ السلام
عليكم قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٣﴾ إلى أن المصلي يسلم في صلاته تسليمه واحدة تلقاء

إلى ما علمنا. وفي رواية البزار: فقال عبدالله: وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، فقال الرجل: وأن محمدا
عبده ورسوله. فأعادها عليه عبدالله مرارا، كل ذلك يقول: أشهد أن محمدا عبده ورسوله، والرجل
يقول: "أن محمدا عبده ورسوله" فقال عبدالله: كذا علمنا. (عيني ١١٥/٦)

﴿٣٥﴾ قوله كما يتعلم السورة من القرآن: أي كما أنه لا يجوز لأحد أن يزيد في تلاوة القرآن حرفا أو
ينقص منه حرفا، فكذلك ليس له أن يزيد في التشهد أو ينقص منه.

﴿٣٦﴾ قوله لا ينبغي أن يتشهد إلخ. قال العيني: يعني كلهم إتفقوا على أن التشهد لا يكون إلا بالفاظ
مخصوصة، ولا يكون بأي لفظ كان، فإذا كان كذلك فالمتفق عليه أولى من المختلف فيه، فصار كونه
متفقا عليه دون غيره من مرجحاته، لأن الرواة عنهم من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه، دون غيره، وإن ابن
مسعود رضي الله عنه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم تلقينا.

باب السلام في الصلوة كيف هو

﴿١﴾ قوله باب السلام إلخ. المقصود في هذا الباب أن السلام الذي يخرج به من الصلوة أهو تسليم
واحد أو تسليمتان؟

﴿٢﴾ قوله تسليمه واحدة إلخ. هذا الحديث رواه ابن عبد البر في الإستذكار، ورواه ابن ماجه عن سهل
بن سعد الساعدي رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم تسليمه واحدة تلقاء وجهه"،
ولكن في سنده "عبدالمهيمن". وقال فيه الدارقطني: عبدالمهيمن هذا ليس بالقوي، وقال ابن حبان:
بطل الإحتجاج به. وكذا رواه عن عائشة وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنهما.

﴿٣﴾ قوله فذهب قوم إلخ. قال العيني: ذهب عمر بن عبدالعزيز والحسن البصري ومحمد بن سيرين

وجهه السلام عليكم واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وخالفهم في ذلك آخرون» فقالوا بل ينبغي له أن يسلم عن يمينه وعن شماله يقول في كل واحدة من التسليمتين السلام عليكم ورحمة الله. و كان من حجتنا عليهم في ذلك على أهل المقالة الأولى أن حديث سعد هذا إنما رواه كما ذكره الدراوردي خاصة وقد خالفه في ذلك كل من رواه عن مصعب غيره حدثنا أحمد بن داود بن موسى قال ثنا عبد الله بن محمد التيمي قال ثنا عبد الله بن مبارك قال ثنا مصعب بن ثابت عن إسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن سعد «ه» أن

والأوزاعي ومالك إلى أن التسليم في آخر الصلوة مرة واحدة. ويحكي ذلك عن ابن عمر وأنس وسلمة بن الأكوع وعائشة رضي الله تعالى عنهم.

«ه» قوله وخالفهم في ذلك آخرون. ومنهم نافع بن عبد الحارث وعلقمة وأبو عبد الرحمن السلمي وعطاء بن أبي رباح والشعبي والثوري والنخعي وأبو حنيفة وأبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد وإسحق وابن المنذر. ويحكي ذلك عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعمار رضي الله عنهم. وأحاديث التسليمتين رويت عن عشرين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. والطحاوي رحمه الله أخرج منهم عن ثلاثة عشر. وهم: سعد وعلي وابن مسعود وعمار بن ياسر وعبد الله بن عمر، وجابر بن سمرة، والبراء بن عازب ووائل بن حجر وعدي بن عميرة الحضرمي وأبو مالك الأشعري وطلق بن علي وأوس بن أبي أوس وأبورثة رضي الله عنهم أجمعين. والسبعة منهم هم: جابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري وسهل بن سعد وحذيفة بن اليمان والمغيرة بن شعبة ووائل بن الأسقع وعبد الله بن زيد رضي الله عنهم. وقال النووي: قال مالك وطائفة: إنما يسن تسليمه واحدة. وتعلقوا بأحاديث ضعيفة لا تقاوم هذه الأحاديث الصحيحة، ولو ثبت شيء منها حمل على أنه فعل ذلك لبيان جواز الإقتصار على تسليمه واحدة. وأجمع العلماء الذين يعتد بهم على أنه لا يجب إلا تسليمه واحدة، فإن سلم واحدة أستحب له أن يسلم تلقاء وجهه وإن سلم تسليمين جعل الأولى عن يمينه، والثانية عن يساره، ويلتفت في كل تسليم حتى يرى من عن جانبه خده. هذا هو الصحيح. وقال بعض أصحابنا: حتى يرى خديه من عن جانبه، ولو سلم التسليمتين عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه. أو الأولى عن يساره، والثانية عن يمينه، صحت صلواته وحصلت التسليمتان، ولكن فاتته الفضيلة في كيفيتهما.

«ه» قوله عن سعد إلخ. حديثه أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن جعفر عن إسماعيل عن محمد، ورواه ابن ماجه عن بشر ابن السري عن مصعب بن ثابت، ورواه البيهقي عن عبد الله بن جعفر، وعن مصعب بن ثابت ثم قال البيهقي: قال فذكرت هذا الحديث عند الزهري فقال: هذا حديث لم أسمعه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له إسماعيل بن محمد: أكل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خديه من ههنا ومن ههنا. حدثنا محمد بن خزيمة وابراهيم بن أبي داود قالاً ثنا مسدد قال ثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو عن مصعب بن ثابت فذكر بإسناده مثله. فهذا عبد الله بن المبارك مع حفظه وإتقانه قد رواه عن مصعب بن ثابت فذكر بإسناده الدراوردي عنه ووافقه على ذلك محمد بن عمرو مع تقدمه وجلالته ثم قد روي هذا الحديث عن إسماعيل بن محمد عن غير مصعب كما رواه محمد بن عمرو وابن المبارك لا كما رواه الدراوردي حدثنا يونس قال ثنا يحيى بن حسان ح وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا عبد الله بن جعفر عن إسماعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن سعد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم عن يمينه حتى أرى بياض خده وعن يساره حتى أرى بياض خده فقد إنتفى بما ذكرنا ما روى الدراوردي عنه وثبت عن سعد عن النبي أنه كان يسلم تسليمين وقد وافقه على ذلك غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فحدثنا فهد قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي موسى قال صلى بنا علي يوم الجمل ﴿٦﴾ صلوة ذكرنا صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم إما أن يكون نسيها أو تركناها على عمد فكان يكبر في كل خفض ورفع ويسلم عن يمينه وعن شماله. حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عبيد الله بن موسى العبسي قال أنا سفيان عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يبدو بياض خده السلام عليكم ورحمة الله ﴿٧﴾ السلام عليكم ورحمة

عليه وسلم سمعت؟ قال الزهري: لا، قال: فثلاثيه؟ قال: لا، قال: فنصفه؟ فوقف الزهري عند النصف، أو عند الثلث، فقال له إسماعيل: إجعل هذا الحديث في ما لم تسمع.

﴿٦﴾ قوله صلى بنا علي يوم الجمل إلخ. أخرجه ابن ماجه وأحمد وابن أبي شيبه.

﴿٧﴾ قوله السلام عليكم ورحمة الله إلخ. هذا هو السنة أن يسلم مرتين بقوله "السلام عليكم ورحمة الله" والثانية تكون أخفض من الأولى، فإن قال: السلام عليكم، أو السلام، أو سلام عليكم، أو عليكم السلام أجزأه، وكان تاركاً للسنة، ولا يقول: "وبركاته"، وصرح النووي بأنه بدعة، وليس فيه شيء ثابت. وتعقب ابن أمير الحاج النووي: بأنها جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر بإسناد صحيح. والسنة أن يسلم أولاً عن يمينه ثم عن يساره، ولو سلم عن يمينه ونسي عن يساره حتى قام فإنه

الله. حدثنا أبو أمية قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفیان عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله ^(٨٦) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا أحمد بن عبد المؤمن المروزي قال ثنا علي بن الحسن بن شقيق قال ثنا الحسين بن واقد قال ثنا أبو إسحق قال ثنا علقمة والأسود بن يزيد وأبو الأحوص قالوا حدثنا عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أسد قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن الأسود عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا علي بن شيبة قال ثنا عبيد الله بن موسى قال أنا إسرائيل عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٨٧) وأبو بكر وعمر يسلمون عن أيماهم

يرجع ويقعد ويسلم ما لم يتكلم أو يخرج من المسجد. والسنة أن يبالغ في تحويل الوجه في التسليمتين كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه حتى يرى بياض خديه من ههنا وههنا. ولا يكون ذلك إلا عند شدة الالتفات. والسنة أن يسلم المقتدي مع إمامه، فإن أخرج لأبأس به إلا أن الأفضل المقارنة. ومن سنن السلام النية، فالإمام ينوي بالتسليم الأولى من عن يمينه، وبالتسليم الثانية من عن شماله. وأما من كان خلفه فينويه في كلتا التسليمتين. وأما المقتدي فينوي في الأولى من عن يمينه، وفي الثانية من عن شماله من الإمام والقوم، أي إن كان الإمام عن يمينه فينوي السلام على إمامه في التسليم الأولى، وفي الثانية إن كان الإمام عن يساره، وفي التسليمتين إن كان محاذيا له. وأما المنفرد فينوي الحفظة فقط، لأنه ليس معه غيرهم فينوي في الأولى من عن يمينه من الملائكة، والثانية من على يساره منهم. وقال في الخلاصة: ينوي الحاضرين معه في المسجد. واختار الإمام الحاكم أن ينوي جميع المومنين أيضا. وقال صدر الإسلام: لا حاجة للإمام إلى النية في السلام آخر الصلوة، لأنه يجهر بالسلام، ويشير إليهم، فهو فوق النية. و رد بأن الجهر للإعلام بالخروج، والنية لإقامة السنة. وبينوا الحكمة في السلام أن المصلي لما اشتغل بمناجاة ربه صار بمنزلة الغائب عن الخلق، وعند التحلل يصير خارجا، فيسلم كمسافر قدم من سفره. وهذا التعليل لا يفيد الإقتصار على من معه في الصلوة، بل يعم الحاضرين مصليا أو غيره. وإنما احتيج إلى النية، لأنه مقيم للسنة، فينويها كسائر السنن.

^(٨٨) قوله عن عبد الله إلخ. حديث ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي وابن حبان والدارقطني وغيرهم. وقال الترمذي: وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وجابر بن سمرة والبراء وعمار ووائل بن حجر وعلي بن عماره وجابر بن عبد الله، قال أبو عيسى حديث ابن مسعود حديث، حسن، صحيح. والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم وهو قول سفیان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحق.

وعن شمالكهم في الصلوة "السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله" حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا شجاع بن الوليد عن زهير بن معاوية ح وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو الوليد قال ثنا زهير ح وحدثنا علي بن ابن معبد قال ثنا أبو الجواب الأحوص بن جواب قال أنا زهير عن أبي إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه علقمة عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر مثله. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا مسدد قال ثنا يحيى بن سعيد قال ثنا شعبة عن الحكم ومنصور عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله قال صلى أمير بمكة ﴿١٠﴾ فسلم عن يمينه وعن شماله فقال عبد الله من أين علقها، قال الحكم في حديثه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم في صلواته عن يمينه وعن شماله حدثنا علي بن المديني قال ثنا يحيى فذكر بإسناده مثله. حدثنا صالح بن عبد الرحمن وعلي بن عبد الرحمن قال حدثنا يوسف بن عدي قال ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحق عن صلة بن زفر عن عمار ﴿١١﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم في صلواته عن يمينه وعن شماله حدثنا علي بن شيبه قال ثنا روح بن عبادة قال ثنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن يحيى المازني عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان أنه سأل عبد الله بن عمر ﴿١٢﴾ عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يكبر كلما خفض ورفع ويسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا حيوة بن شريح قال ثنا بقية عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلوة تسليمين عن يمينه وعن شماله. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو أحمد

﴿٩﴾ قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ. أخرجه النسائي في سننه عن الأسود وعلقمة عن عبد الله قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في خفض ورفع وقيام وقعود ويسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده. ورأيت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يفعلان ذلك. وكذلك أخرجه البيهقي.

﴿١٠﴾ قوله صلى أمير بمكة إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه. ولفظه: "أَتَى عَلَّقَهَا". وأخرجه الدارمي والبيهقي.

﴿١١﴾ قوله عن عمار إلخ حديثه أخرجه ابن ماجه والدارقطني.

﴿١٢﴾ قوله أنه سأل عبد الله بن عمر إلخ. حديثه أخرجه النسائي والبيهقي في السنن.

محمد بن عبد الله بن الزبير قال ثنا مسعر ح وحدثنا أبو أمية قال ثنا يعلى بن عبيد قال ثنا مسعر عن عبيد الله ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال كنا إذا صلينا ﴿١٣﴾ خلف النبي صلى الله عليه وسلم سلمنا بأيدينا قلنا السلام عليكم فقال ما بال أقوام يسلمون بأيديهم كأنها

﴿١٣﴾ قوله كنا إذا صلينا إلخ. أخرجه مسلم في صحيحه عن عبيد الله بن القبطية، ولفظه: "كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بيده إلى الجانبيين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام تؤمون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله". وفي رواية أخرى له: "كنا إذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم، فنظر إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس، إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه، ولا يومي بيده. وهكذا رواه النسائي أيضا في سننه. ورواه أبو داود وأحمد والبيهقي. وأخرجه مسلم أيضا عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة قال: "خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس، أسكنوا في الصلوة، قال ثم خرج إلينا فرأنا جلقاً فقال: مالي أراكم عزيزين. ثم خرج علينا، فقال ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها، قلنا: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: يتمون الصفوف الأول ويتراصون في الصف". ومثل هذه الرواية رواه أبو داود أيضا عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه وليس في حديث تميم بن طرفة ذكر رفع الأيدي عند السلام، بل هو رفع الأيدي في الصلوة، فيكون هذا الحديث حديثا آخر، غير ما رواه عبيد الله بن القبطية، لكن لما رأى النووي أن هذا الحديث يخالف مذهبه، وفيه منع رفع الأيدي في الصلوة والأمر بالسكون فيها، أول هذا الحديث، وقال: "المراد بالرفع المنهي عنه هنا رفعهم أيديهم عند السلام مشيرين إلى السلام من الجانبيين، كما صرح به في الرواية الثانية". وهذا التأويل بعيد، لأن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مالي أراكم رافعي أيديكم، ثم قال: أسكنوا في الصلوة. فعلم أن هذا الرفع كان في أثناء الصلوة. وأما حديث عبيد الله بن القبطية، ففيه تصريح أن رفع الأيدي كان عند السلام، وليس فيه ذكر "أسكنوا في الصلوة" فعلم أن هذا حكم، وذلك حكم آخر، فكما لا يجوز رفع الأيدي عند السلام كذلك ليس له أن يرفع يديه في الصلوة عند القيام والركوع والسجود، فسياق أحد هذين الحديثين يثبت سياق الآخر، فجعلهما واحدا غير صحيح. وأيضا في حديث تميم بن طرفة قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أحمد في مسنده أنه عليه السلام دخل المسجد فرأى قوما قد رفعوا أيديهم. وفي حديث عبيد الله بن القبطية قال: كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. فعلم أنهما واقعتان رواهما جابر بن سمرة رضي الله عنه، فكيف يصح أن يجعل إحداهما عين الأخرى؟ ولذا قال العلامة الزيلعي في التخريج:

أذنان خيل شمس أما يكفي أحدكم إذا جلس في الصلوة أن يضع يده على فخذه يشير بإصبعه ويقول السلام عليكم السلام عليكم حدثنا علي بن عبد الرحمن قال ثنا أبو إبراهيم الترمذاني قال ثنا حديج بن معاوية عن أبي إسحق عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم في الصلوة ﴿١٤﴾ تسليمين حدثنا أحمد بن داود قال ثنا مسدد وأبو الربيع قالا ثنا عبد الله بن داود عن حريث ﴿١٥﴾ عن الشعبي عن البراء عن رسول الله صلى الله عليه

أنهما حديثان لا يفسر أحدهما بالآخر، كما جاء في لفظ الحديث الأول: "دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا الناس رافعوا أيديهم في الصلوة، فقال: "مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس، أسكنوا في الصلوة" والذي يرفع يديه حال التسليم لا يقال له: "أسكن في الصلوة" إنما يقال ذلك لمن يرفع يديه في أثناء الصلوة، وهو حالة الركوع والسجود ونحو ذلك. هذا هو الظاهر. والراوي روى هذا في وقت كما شاهده، وروى الآخر في وقت آخر كما شاهده. وليس في ذلك بُعد إحداهما. وحاصل هذا الكلام أن من فهم أن مودى الحديثين واحد، فمنشأه قلة التدبر في هذين الحديثين، بل موداهما مختلف، لأن حديث عبيد الله بن القبطية محمول على رفع اليدين عند السلام بعد التشهد. كما بينه لفظه. وحديث تميم بن طرفة محمول على رفع اليدين داخل الصلوة. ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم "أسكنوا في الصلوة" وأيضا حديث تميم بن طرفة يدل على أنهم لم يكونوا في هذه الحالة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة. لأنه قال: "دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن رافعوا أيدينا". وفي رواية مسلم: "خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم". وهذا يدل على أن هذا الكلام صدر من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل المسجد والناس يصلون صلواتهم. وحديث عبيد الله بن القبطية يدل على أنهم كانوا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا يدل صريحا على أن هذا الكلام صدر من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كان يصلي بالناس جماعة، فلما فرغ من الصلوة وراهم رافعي أيديهم عند السلام نهاهم عن ذلك. فمن إعتراض على الزيلعي وقال: الظاهر أنهما ليسا بحديثين، بل هما حديث واحد يفسر أحدهما بالآخر، والراوي واحد وهو جابر بن سمرة، والمتن واحد، فأبعد كل البعد. أما أولا: فالاستدلال بوحدة الراوي على وحدة مروياته عجيب، يضحك منه الصبيان. و أما ثانيا: فقله بوحدة المتن كذب محض، لا يخفى على من رأى متون هذين الحديثين.

﴿١٤﴾ قوله يسلم في الصلوة إلخ. حديث البراء رضي الله عنه أخرجه البيهقي والدارقطني في سننهما، وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه. ولفظه: "إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله حتى نرى بياض خده". ولفظه في البيهقي: "حتى يبدو خده"، إلا أن الدارقطني روى هذا الحديث بطريق حريث بن أبي مطر عن الشعبي.

﴿١٥﴾ قوله حريث. تكلم فيه البخاري وأبو حاتم والفلاس وابن معين وتركه النسائي والأزدي. قال في

وسلم مثله. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو الوليد قال ثنا شعبة ح وحدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت حجرا أبا عنبس يحدث عن وائل بن حجر أنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿١٦﴾ فسلم عن يمينه وعن يساره. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبد الله بن رجاء قال أنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال سمعت عبد الرحمن يحدث عن وائل بن حجر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا يحيى بن معين قال ثنا المعتمر بن سليمان قال قرأت على الفضيل حدثني أبو حريز أن قيس بن أبي حازم حدثه أن عدي بن عميرة ﴿١٧﴾ الحضرمي حدثه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم في الصلوة أقبل بوجهه عن يمينه حتى يرى بياض خده ثم يسلم عن يساره ويقبل بوجهه حتى يرى بياض خده الأيسر. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عياش الرقام قال ثنا عبد الأعلى قال ثنا قره قال ثنا بدليل عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم قال قال أبو مالك الأشعري لقومه ألا أصلي بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر الصلوة، وسلم عن يمينه وعن شماله، ثم قال هكذا كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم. حدثنا أبو أمية ﴿١٨﴾ قال ثنا علي بن المديني قال ثنا ملازم بن عمرو قال ثنا هودة بن قيس بن طلق عن أبيه عن جده طلق بن علي

تهذيب التهذيب: حريث بن أبي مطر عمرو الفزاري أبو عمرو الحنات الكوفي، قال ابن معين: لا شيء. وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث. وقال النسائي والدولابي: متروك. وقال ابن حبان: ممن يخطئ ولم يغلب خطأه على صوابه، فيخرجه عن حد العدالة، لكنه إذا انفرد بالشئ لا يحتج به.

﴿١٦﴾ قوله إنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ. حديث وائل بن حجر أخرجه أبو داود والبيهقي وغيرهما. وقال النووي في الخلاصة: إسناده صحيح.

﴿١٧﴾ قوله عن عدي بن عميرة: بفتح المهملة الكندي أبو زرارة، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه شيئا يسيرا. قال أبو عروبة الحراني: كان عدي بن عميرة قد نزل الكوفة ثم خرج عنها بعد قتل عثمان فصار إلى الجزيرة، فمات بها. وحديثه هذا أخرجه الخلال.

﴿١٨﴾ قوله أبو أمية. النسخ ههنا مختلفة في بعضها "أبو أمية" ولعله هو أبو أمية المخزومي أو الأنصاري، وفي بعضها "أبورمثة" بكسر أوله وسكون الميم بعدها مثلثة، البلوي، ويقال: التيمي، ويقال: التميمي، ويقال: هما إثنان، وقيل إسمه رفاعه بن يثربي. ويقال عكسه. ويقال: عماره بن يثربي. ويقال: حيان بن وهيب. وقيل: جندب. وقيل: خشخاش صحابي. قال ابن سعد: مات بأفريقية. وكذا في التقريب. وفي

قال: كنا إذا صلينا ﴿١٩﴾ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم رأينا بياض خده الأيمن وبياض خده الأيسر. حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا أسد بن موسى قال ثنا قيس بن الربيع عن عمير بن عبد الله بن عبد الملك بن المغيرة الطائفي عن أوس بن أوس ﴿٢٠﴾ أو أوس بن أبي أويس قال أقيمت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف شهر فرأيت يه يصلي ويسلم

بعضها "أبو ريمة" بكسر أوله وسكون التحتانية، صحابي له حديث. هكذا ضبطه ابن مندة وتبعه الحزبي وحديثه هذا روى أبو داود عن الأزرق بن قيس قال صلى بنا إمام لنا يكنى أبا رمة، فقال: وصليت هذه الصلوة، أو مثل هذه الصلوة مع النبي صلى الله عليه وسلم، قال: وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يقومان في الصف المقدم عن يمينه، وكان رجل قد شهد التكبيرة الأولى من الصلوة، فصلّى نبي الله صلى الله عليه وسلم ثم سلم عن يمينه وعن يساره حتى رأينا بياض خديه ثم انفتل كأن فتال أبي رمة. يعني نفسه، فقام الرجل الذي أدرك معه التكبيرة الأولى من الصلوة يشفع، فوثب عليه عمر فأخذ بمنكبيه، فهزّه ثم قال: إجلس، فإنه لم يهلك أهل الكتاب إلا أنه لم يكن بين صلواتهم فصل من الصلوة، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم بصره، فقال أصاب الله بك يا ابن الخطاب. قال أبو داود: وقد قيل مكان "أبي رمة" "أبو أمية" اهـ. وكذا أخرجه البيهقي في سننه. وأخرجه الحاكم في المستدرک. وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص المنهال: ضعفه ابن معين وأشعث فيه لين. والحديث منكر. وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة أبي رمة: له صحبة، عداة في بصريين روى حديثه المنهال بن الخليفة عن الأزرق بن قيس، قال: صلى بنا إمام لنا يكنى أباريمة. الحديث. وقال شعبة عن الأزرق بن قيس سمعت عبد الله بن رباح يحدث عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مثله، قلت: وقفت على عدة نسخ من أبي داود أحدها بخط الخطيب، وأخرى بخط أبي الفضل بن طاهر، وأخرى من طريق ابن الأعرابي، ومن طريق ابن أبي ذئب، ومن طريق الرملي كلها متفقة في سياقها عن "أبي رمة". هكذا براء ثم ميم ثم ناء مثله، وهكذا أخرج الحاكم هذا الحديث في المستدرک، فيما وقفت عليه من نسخة، فقال: عن أبي رمة، وكذلك أورده الطبراني في المعجم الكبير في مسند أبي رمة في حرف الباء، فإنه سماه يثربي كما قيل في أحد أسماء هـ. ولم أر من ضبطه براء ثم ياء مثناة من تحت ثم ميم، إلا في هذا الكتاب. ثم ذكره ابن مندة بهذا الحديث، فكناه "أبا ريمة" فكان المصنف تبعه. ثم رأيت في الصحابة لابن حبان ما هذا نصه: "أبو ريمة" لم يزد على ذلك، قاله تعالى أعلم إهـ

﴿١٩﴾ قوله كنا إذا صلينا إلخ. حديث طلق بن علي رضي الله تعالى عنه أخرجه أحمد في مسنده والطبراني في الكبير.

﴿٢٠﴾ قوله عن أوس بن أوس. إلخ. حديثه هذا أخرجه أبو داود الطيالسي والطبراني في الكبير.

عن يمينه وعن شماله. حدثنا أحمد بن عبدالمومن الصوفي قال ثنا أشعث بن شعبة قال ثنا المنهال بن خليفة عن الأزرق بن قيس قال صلى بنا أبو أمية ثم حدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سَلَّم في الصلوة عن يمينه وعن يساره. قال أبو جعفر فلم نعلم شيئاً صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في السلام في الصلوة إلا وقد دخل فيما رويناه في هذا الباب، وإنما يخالف ذلك من يخالفه إلى حديث الدراوردي الذي قد بينا فسادَه في أول هذا الباب. وقد احتج قوم في ذلك أيضاً بما حدثنا ابن أبي داود وأحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي قالوا ثنا عمرو بن أبي سلمة قال ثنا زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة ﴿٢١﴾ قيل لهم ﴿٢٢﴾ هذا حديث أصله موقوف على عائشة. هكذا رواه الحفاظ وزهير بن محمد، وإن كان رجلاً ثقة،

﴿٢١﴾ قوله كان يسلم تسليمة واحدة إلخ. قال الشيخ المحدث الدهلوي في اللغات روي عن أحمد في تاويل حديث عائشة: أن معناه أنه كان يجهر بتسليمة واحدة. قال ابن القدامة: والمعنى في هذا أن الجهر في غير القراءة إنما هو للإعلام، وقد حصل بالأول. وقال: معنى قول عائشة: "تلقاء وجهه" أنه صلى الله عليه وسلم كان يتدي بقوله السلام عليكم إلى القبلة، ثم يلتفت عن يمينه ويساره، وإتفاته كان في أثناء سلامه إه. وقال في التبيين: ولئن صح حديث عائشة فالأخذ برواية ابن مسعود أولى، لتقدم رواية الرجال على النساء وتأخر النساء، والتسليمة الثانية أخفض من الأولى، وهو الأحسن، فلعلها خفيت على من كان بعيداً عن النبي صلى الله عليه وسلم إه. وقال العلامة الشليبي: ولقائل أن يقول هذا إنما يتم بالنسبة إلى المكتوبة الموداة بالجماعة، ومعلوم أن كلا من صلواته وحضوره إياها ليس بمقصود على ذلك، فإنه كان يصلي في بيتها النوافل ليلاً ونهاراً وغيرها في بعض الأحيان، فهي تعلم ذلك وغيره من أفعال الصلوة وغيرها من الأذكار بلا إشتباه إن لم تكن أكمل علمها من غيرها به فكمثله، على أنه قد روى ذلك معها سلمة بن الأكوع وسهل بن سعد وسمرة بن جندب، فالأولى في الجواب: أن في أحاديث التسليم مرة واحدة ضعفاً، إذ في حديث عائشة زهير بن محمد، وضعفه ابن معين. وقال البخاري: يروي مناكير. وفي حديث سلمة "يحيى بن راشد" قال ابن معين: ليس بالقوي، وقال النسائي: ضعيف. وفي حديث سهل "عبد الرحمن بن عياش" قال ابن حبان: بطل الاحتجاج به، وضعفه أيضاً غيره. وفي حديث سمرة "روح بن عطاء" تركه ابن معين، وقال أحمد: منكر الحديث إه.

﴿٢٢﴾ قوله قيل لهم إلخ. حديثها أخرجه الترمذي وابن ماجه والبيهقي والنسائي والحاكم والدارقطني. قال الترمذي: حديث عائشة لانعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. قال محمد بن إسماعيل: زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق عنه أشبه. قال محمد: وقال أحمد بن حنبل: كان زهير

فإن رواية عمرو بن أبي سلمة عنه تضعف جدا هكذا قال يحيى بن معين فيما حكى لي عنه غير واحد من أصحابنا منهم علي بن عبد الرحمن بن المغيرة، وزعم أن فيها تخليطا كثيرا، فإن قال قائل ﴿٢٣﴾ فإذ ثبت عن عائشة فيما ذكرت فبمن تعارضها في ذلك من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. قيل له بأبي بكر وعمر. قد روينا ذلك عنهما فيما تقدم من هذا الباب. وقد حدثنا حسين بن نصر وعلى بن شعبة قالوا ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن حماد عن أبي الضحى عن مسروق قال كان أبو بكر ﴿٢٤﴾ يسلم عن يمينه وعن شماله ثم ينفتل ساعتئذ كأنه على الرضف ﴿٢٥﴾ حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود ووهب قالوا ثنا شعبة وهشام ح

بن محمد الذي كان وقع عندهم ليس هو هذا الذي يروى عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قبلوا إسمه. وقد قال به بعض أهل العلم في التسليم في الصلوة. وأصح الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم تسليمتان، وعليه أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم. ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة. قال الشافعي: إن شاء سلم تسليمة واحدة، وإن شاء سلم تسليمتين. وقال الزيلعي في التخريج: قال صاحب التنقيح: وزهير بن محمد وإن كان من رجال الصحيحين لكن له مناكير، وهذا الحديث منها. قال أبو حاتم: هو حديث منكر. وقال الطحاوي في شرح الآثار: وزهير بن محمد وإن كان ثقة لكن عمرو بن أبي سلمة يضعفه، قاله ابن معين. والحديث أصله الوقف على عائشة، هكذا رواه الحفاظ إهـ. وقال ابن عبد البر في التمهيد: لم يرفعه إلا زهير بن محمد وجده، وهو ضعيف عند الجميع، كثير الخطاء، لا يحتج به إهـ. وقال النووي في الخلاصة: "هو حديث ضعيف، ولا يقبل تصحيح الحاكم له، وليس في الإقتصار على تسليمة واحدة شيء ثابت" إهـ. وقال البيهقي في السنن: تفرد به زهير بن محمد وروى من وجه آخر عن عائشة موقوفا، ثم ذكره بسنده عن عبد الوهاب بن عبد المجيد: حدثنا عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تسلم في الصلوة تسليمة واحدة قبل وجهها السلام عليكم. قال أبو عبد الله: تابعه وهيب ويحيى بن سعيد عن عبيد الله عن القاسم. وقال الدراوردي عن عبيد الله عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، قال الشيخ: والعدد أولى بالحفظ من الواحد إهـ.

﴿٢٣﴾ قوله فإن قال قائل إلخ. غرضه أن حديث عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعا، وإن لم يصح، لكن حديثها الموقوف صحيح. فهل يعارضها في ذلك أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ فيجاب نعم! وهو أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما.

﴿٢٤﴾ قوله كان أبو بكر رضي الله عنه إلخ. رواه عبد الرزاق وابن سعد.

﴿٢٥﴾ قوله كأنه على الرضف. أي: الحجارة المحممة على النار. واحدها رضفة، مثل تمر وتمرّة. وفي

وحدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عامر قال ثنا هشام عن حماد فذكر بإسناده مثله. حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن الأعمش عن أبي رزين قال صليت خلف علي بن أبي طالب ﴿٢٦﴾ فسلم عن يمينه وعن يساره. حدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن عاصم عن أبي رزين قال كان علي يسلم عن يمينه وعن شماله. قيل لسفيان علي قال نعم. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر قال ثنا شعبة عن عاصم عن أبي رزين قال صليت خلف علي وعبد الله فسلمنا تسليمتين. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عمرو ابن خالد قال ثنا زهير عن أبي إسحق عن شقيق بن سلمة عن علي أنه كان يسلم في الصلوة عن يمينه وعن شماله. حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا الخصب قال ثنا همام عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه صلى خلف علي وابن مسعود، فكلاهما يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا زهير بن معاوية عن أبي إسحق عن شقيق ابن سلمة عن علي أنه كان يسلم في الصلوة عن يمينه وعن شماله. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عثمان بن أبي شيبة قال ثنا جرير عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله أن أميراً صلى بمكة، فسلم تسليمتين، فقال ابن مسعود أترى من أين علقها، فسمعت ابن أبي داود يقول: قال يحيى بن معين هذا من أصح ما روى في هذا الباب. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبي إسحق عن حارثة بن مضرب قال كان عمار ﴿٢٧﴾ أميراً علينا سنة لا يصلي صلوة إلا سلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة

القاموس: الرضف: الحجارة المحماة، يوغر بها اللبن كالمرضفة، ورضفه يرضفه كواه بها.

﴿٢٦﴾ قوله صليت خلف علي رضي الله عنه إلخ. قال محمد بن الحسن رحمه الله في كتاب الحجج: "أخبرنا خالد بن عبد الله عن إسماعيل بن سميع عن أبي رزين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ويجعل الأولى منهما أرفع من اليسرى". ورواه البيهقي في السنن وعبد الرزاق في مصنفه.

﴿٢٧﴾ قوله قال كان عمار إلخ. قال محمد بن الحسن في كتاب الحجج: "أخبرنا سليمان عن أبي إسحق عن حارثة بن مضرب قال: صليت خلف عمار بن ياسر فسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله".

الله السلام عليكم ورحمة الله. حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال حدثني عبدالعزيز بن أبي حازم عن أبيه أنه رأى سهل بن سعد الساعدي ﴿٢٨﴾ إذا أنصرف من الصلوة سلم عن يمينه وعن شماله. قال أبو جعفر فهو لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبوبكر وعمر وعلي وابن مسعود وعمار، ومن ذكرنا معهم يسلمون عن أيما نهم وعن شمائلهم، لا ينكر ذلك عليهم غيرهم على قرب عهدهم برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحفظهم لأفعاله، فما ينبغي لأحد خلافهم ﴿٢٩﴾ لو لم يكن روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء، فكيف؟ وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم ما يوافق فعلهم

﴿٢٨﴾ قوله رأى سهل بن سعد الساعدي إلخ. وأخرجه أحمد عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه حديث تسليمين مرفوعا. وبهذا الحديث بطل استدلال مالك رحمه الله بحديث سهل ابن سعد الساعدي رضي الله عنه على ما رواه ابن ماجة في سننه عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيه عن جده: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه". وهذا الحديث كما ذكرناه سابقا ضعيف غير قابل للإحتجاج. ومع ذلك خالف سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ما رواه، لأنه سلم تسليمين عن يمينه وعن شماله، على ما رواه الطحاوي عن أبي حازم، وعلى تقدير صحة ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون فعله مخالفا لروايته، إلا بعد علمه بنسخه. وأيضا يمكن أن يكون سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم التسليمة الثانية، لأنه كان إذ ذاك من جملة الصبيان في أخريات الصفوف، وكان صلى الله عليه وسلم يسلم الثانية أخفض من الأولى. فلذا روى حديث تسليمة واحدة، وبعد ما خبر وتحقق من كبار الصحابة رضي الله عنهم التسليمتين فعمل بما علم من الصحابة وسلم تسليمتين.

﴿٢٩﴾ قوله فما ينبغي لأحد خلافهم: أي لما روي عن هؤلاء من كبار الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يسلمون في الصلوة عن أيما نهم وعن شمائلهم، ولم ينكر أحد على أفعالهم مع قرب عهدهم برسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا حجة لمن بعدهم. ولا ينبغي لأحد خلافهم لو لم يكن فيه حديث مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم. فكيف؟ وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح كما مر، فعليه العمل ولا يترك حديثه بعد ما صح، ولا يترك عمل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. ولذا قال في البدائع: الأخذ بما رويناه أولى، لأن عليا وابن مسعود كانا من كبار الصحابة وكانا يقومان بقربه صلى الله عليه وسلم كما قال: "ليليني منكم أولو الأحلام والنهي" فكانا أعرف بحال النبي صلى الله عليه وسلم. وعائشة رضي الله عنها كانت تقوم في خير صفوف النساء، وهو آخر الصفوف وسهل بن سعد كان من الصغار، وكان في أخريات الصفوف، وكانا يسمعان التسليمة الأولى لرفعه

رضي الله عنهم فإن إنكر منكر ما روينا عن أبي وائل (٣٠) عن علي أنه كان يسلم في الصلوة تسليمتين. وما روينا عنه في ذلك عن عبدالله. واحتج لما أنكر من ذلك بما حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبة ح وبما حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: قلت لأبي وائل أت حفظ التكبير. قال نعم، قال قلت فالتسليم، قال واحدة، قال كيف يجوز أن يحفظ هو التسليم واحدة؟ وقد رأى علياً وعبدالله يسلمان إثنين أفترى عمن حفظ الواحدة غيرهما وعنهما كان يتحفظ، وبهما كان يقتدي ففي ثبوت هذا عنه ما يجب به فساد ما رويم عنه في التسليمتين. قيل له (٣١) إن الذي روينا عنه في التسليمتين صحيح. لم يدخله شيء في إسناده ولا في متنه. وذلك على السلام من الصلوات ذوات الركوع والسجود والذي أراد أبو وائل في حديث عمرو بن مرة من السلام مرة واحدة هو في الصلوة ذات التكبير، فإنه قد كان جماعة من الكوفيين منهم إبراهيم يسلمون في صلواتهم على جنائزهم تسليمة خفيفة، ويسلمون في سائر صلواتهم تسليمتين، فهكذا معنى حديث أبي وائل عندنا في ذلك ولهذا. أولى أن يحمل عليه ما روى عنه في ذلك حتى لا يضاد بعضه بعضا.

صلى الله عليه وسلم بها صوته ولا يسمعان الثانية لحفضه بها صوته إهـ

(٣٠) قوله عن أبي وائل إلخ. هو شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي ومقصود المعارض من هذا الكلام أن ما رواه شقيق بن سلمة عن علي رضي الله عنه "أنه كان يسلم في الصلوة تسليمتين" غير صحيح، لأنه لما قال له عمرو بن مرة: أت حفظ التسليم؟ قال: واحدة. فلما حفظ التسليم واحدة، وقد رأى عبدالله وعلياً يسلمان تسليمتين، فعمن حفظ الواحدة غيرهما، وكان يقتدي بهما، وبهذا التعارض سقط حديث التسليمتين عن علي رضي الله عنه. ☆

(٣١) قوله قيل له إلخ. إن ما روى عنه في التسليمتين صحيح سنداً ومتناً. والمراد من "الصلوة" في حديث علي رضي الله عنه الصلوة ذات الركوع والسجود، والذي أراد أبو وائل في حديث عمرو بن مرة من السلام مرة واحدة هو السلام في صلوة الجنائز. لأن جماعة من الكوفيين كانوا يسلمون في صلوة الجنائز تسليمة خفيفة. والقرينة على هذا المراد: أن عمرو بن مرة سأله عن التكبير والتسليم وصلوة الجنائز كذلك. أما الصلوات ذوات الركوع والسجود فلا يقتصر فيها على التكبير والتسليم. وحمّلنا قول شقيق

☆ هذا جواب على وجه الجمع بين الروايات، وإلا رواية أبي وائل مع متابعاته أثبت وأحكم مما روى عمرو بن مرة عن أبي وائل. فما روى عنه حفظ الواحدة لا يخلو عن نكارة. (ضياء)

فإن قال قائل ﴿٣٢﴾ فقد كان عمر بن عبدالعزيز والحسن وابن سيرين يسلمون في صلاتهم تسليمة واحدة . وذكر في ذلك ما قد حدثنا أبو بشر الرقي قال: ثنا معاذ، عن ابن عون عن محمد وعن أشعث عن الحسن: أنهما كانا يسلمان في الصلوة تسليمة واحدة حيال وجوههما. وما حدثنا ابن مرزوق قال: ثنا سعيد بن عامر، عن ابن عون عن الحسن ومحمد تسليمة واحدة. حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا سعيد عن سعيد عن عمر بن عبدالعزيز مثله.

قيل له صدقت قد روي هذا عن هؤلاء وقد روي عن قبلهم ممن ذكرنا ما يخالف ذلك مع ما قد تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قدمت ذكره في هذا الباب وقد روى عن سعيد بن المسيب وابن أبي ليلى وهما من التابعين أكبر من أولئك خلاف ما روى عنهم. حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني سعيد بن أبي أيوب عن زهرة بن معبد قال كان سعيد بن المسيب يسلم عن يمينه وعن يساره حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا وهب عن شعبة عن الحكم قال: كنت أصلي مع ابن أبي ليلى، فيسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله. فهذان تابعيان معهما من القدم ومن الصحبة بجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مالم يس للذي يخالفهما ممن ذكرنا في هذا الباب فالذي روي عنهما من ذلك أولى لإقتدائهما بمن قبلهما ولموافقتهما لما قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك. وهذا أيضا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

على هذا لثلا يقع التعارض في حديثه.

﴿٣٢﴾ قوله فإن قال قائل إلخ. حاصله أن هؤلاء الكبار من التابعين يسلمون في صلواتهم تسليمة واحدة، فهي أولى. وجوابه أنهم وإن كانوا يسلمون تسليمة واحدة كما ذكرت لكن روي عن كان قبلهم من الصحابة ما يخالف ذلك. فالأخذ بما فعله الصحابة أولى، مع أنها قد تواترت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد علمتها. وأيضا روي عن سعيد بن المسيب وابن أبي ليلى أنهما يسلمان تسليمتين وهما أكبر من هؤلاء، ولهما صحبة بجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس لمن يخالفهما، ففعلهما أولى من فعل هؤلاء، فبهذا نأخذ.

باب السلام في الصلوة هل هو من فروضها أو من سننها

حدثنا الحسين بن نصر قال ثنا الفريابي قال ثنا سفيان عن عبد الله بن محمد^(١) بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢)

باب السلام في الصلوة هل هو من فروضها أو من سننها

﴿١﴾ قوله عن عبد الله بن محمد إلخ. قال العيني: اختلفوا في صحة هذا الحديث بسبب ابن عقيل، وهو عبد الله بن محمد بن عقيل. فقال محمد بن سعد: هو من الطبقة الرابعة من أهل المدينة، وكان منكر الحديث لا يحتجون بحديثه وكان كثير العلم. وقال ابن المديني عن بشر بن عمر الزهراني: كان مالك لا يروى عنه، وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه. وعن يحيى بن معين: ليس حديثه بحجة، وعنه: ضعيف الحديث. وعنه: ليس بذلك. وقال العجلي: تابعي مدني جائر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال الترمذي: صدوق، وقد تكلم بعض أهل العلم فيه من قبل حفظه.

﴿٢﴾ قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلخ. أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد وابن أبي شيبة وإسحق بن راهويه، والبخاري في مسانيدهم والطبراني والبيهقي والدارمي والدارقطني، إلا أن لفظهم: "وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم"، إلا البيهقي، فإن لفظه: "إحرامها وإحلالها". وقال الترمذي: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب، وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل، قال محمد: وهو مقارب الحديث. وأيضا روي هذا الحديث عن أبي نضرة عن أبي سعيد. وقال حديث علي بن أبي طالب أجود إسنادا، وأصح من حديث أبي سعيد إله. وروى الحاكم عن أبي نضرة عن أبي سعيد. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وشواهده عن أبي سفيان عن أبي نضرة كثيرة، فقد رواه أبو حنيفة وحمزة الزيات. وأبو مالك النخعي وغيرهم عن أبي سفيان وأشهر إسناد فيه حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي. والشيخان قد أعرضا عن حديث ابن عقيل أصلا إله. وقال الترمذي: والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق أن تحريم الصلوة التكبير، ولا يكون الرجل داخلا في الصلوة إلا بالتكبير. قال: وسمعت أبا بكر بن محمد بن أبان يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: لو افتتح الرجل الصلوة بتسعين أسما من أسماء الله تعالى ولم يكبر لم يجزئه. وإن أحدث قبل أن يسلم أمرته أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه ويسلم. إنما الأمر على وجهه إله. أقول: أما الافتتاح بالتكبير فقد مر بيانه، فلا نعيده، وأما التحليل بالتسليم فبيانه في هذا الباب.

مفتاح الصلوة الطهور ﴿٣﴾ وإحرامها التكبير ﴿٤﴾ وإحلالها التسليم. فذهب قوم ﴿٥﴾ إلى أن الرجل إذا إنصرف من صلواته بغير تسليم فصلاته باطلة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحليلها التسليم، فلا يجوز أن يخرج منها بغيره. وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٦﴾ فيأفترقوا على قولين فمنهم من قال إذا قعد مقدار التشهد فقد تمت صلاته، وإن لم يسلم.

﴿٣﴾ قوله مفتاح الصلوة الطهور: قال الرافعي: بضم الطاء في ما قيده بعضهم، ويجوز الفتح، لأن الفعل إنما يتأتى بالآلة. قال ابن العربي: هذا مجاز. والمراد به المصدر. وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الطهور مفتاحاً مجازاً، لأن الحدث مانع منها، فهو كالقفل موضوع على المحدث حتى إذا توضع انحلت الغلق. وهذه إستعارة بدعية لا يقدر عليه إلا النبوة. وكذلك قوله "مفتاح الجنة الصلوة" لأن أبواب الجنة مغلقة يفتحها الطاعات. وركن الطاعات الصلوة. وقال وهب بن منبه ذكره البخاري عنه: "لا إله إلا الله مفتاح له أسنان. يعني العبادات. فإن جئت بالمفتاح له إنسان فتح لك وإلا لم يفتح لك". وتتفاضل الأسنان في الفعل، وفي الصغر والكبر والتأصيل والتفريع، وكذلك العبادات.

﴿٤﴾ قوله وإحرامها التكبير. وفي أكثر الروايات بدله "تحريمها التكبير"، وهما بمعنى واحد، ولما كانت الصلوة تحرم الأشياء قبل لأول ذلك: "وهو التكبير" تحريم. وقال ابن الأثير في النهاية: كان المصلي بالتكبير والدخول في الصلوة صار ممنوعاً من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلوة وأفعالها، فقليل للتكبير تحريم لمنعه المصلي من ذلك، ولذلك سميت تكبيرة الإحرام. ولما صار المصلي بالتسليم يحل له ما حرم عليه فيها بالتكبير من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلوة وأفعالها، كما يحل للمحرم بالحج عند الفراغ منه ما كان الحرام عليه من قبل، قال: وتحليلها التسليم. قال في المرقاة: "قال المظهر: سمي الدخول في الصلوة تحريماً، لأنه يحرم الأكل والشرب وغيرهما على المصلي، فلا يجوز الدخول في الصلوة إلا بالتكبير مقارناً به النية، والتحليل جعل الشيء المحرم عليه حلالاً، وسمى التسليم به لتحليل ما كان حراماً على المصلي لخروجه عن الصلوة، وهو واجب. وقال الطيبي: قيل شبه الشروع في الصلوة بالدخول في حريم الملك الكريم المحمي عن الأغيار وجعل فتح باب الحرم بالتطهر عن الأدناس وجعل الإلتفات إلى الغير والإشتغال به تحليلاً تنبيهاً على التكميل بعد الكمال. إهـ.

﴿٥﴾ قوله فذهب قوم إلخ. وهو مذهب الثوري وغيره كما ذكره الترمذي، وقالوا: إذا إنصرف المصلي من صلاته بغير لفظ التسليم فصلاته باطلة، حتى قال النووي: ولو إحتل بحرف من حروف "السلام عليكم" لم تصح صلاته.

﴿٦﴾ قوله خالفهم في ذلك آخرون إلخ. وهذا مذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وإبراهيم وقتادة، وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وابن جرير الطبري. قالوا: التسليم ليس بفرض حتى لو تركه لا تبطل صلاته.

ومنهم من قال إذا رفع رأسه من آخر سجدة من صلاته فقد تمت صلاته. وإن لم يشهد ولم يسلم. وكان من الحجة للفريقين جميعا على أهل المقالة الأولى أن ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله تحليلها التسليم إنما روى عن علي ﴿٧﴾ وقد روى عن علي من رآه في مثل ذلك ما يدل على أن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك كان عنده على غير ما حملة عليه ﴿٨﴾ أهل المقالة الأولى فذكروا ما قد حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو عاصم عن أبي عوانة عن الحكم عن عاصم بن ضمرة ﴿٩﴾ عن علي قال إذا رفع رأسه من آخر سجدة، فقد تمت صلاته، فهذا على قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه "قال تحليلها التسليم" ولم يكن ذلك عنده على أن الصلوة لا تتم إلا بالتسليم إذا كانت تتم عنده بما هو قبل التسليم، وكان معنى "وتحليلها التسليم" عنده أيضا هو التحليل الذي ينبغي أن يحل به لا

﴿٧﴾ قوله إنما روى عن علي رضي الله عنه. وأما ما روى عن أبي نضرة عن أبي سعيد، فهو ضعيف، لأنه تفرد به أبو سفيان عنه ووهب حسان بن إبراهيم، فرواه عن سعيد بن مسروق عن أبي نضرة عن أبي سعيد، وذلك أنه توهم أن أباسفيان هو والد سفيان الثوري، ولم يعلم أن أباسفيان آخر هو طريف بن شهاب، وكان واهيا.

﴿٨﴾ قوله كان عنده على غير ما حملة عليه: أي ليس معنى قوله صلى الله عليه وسلم "وتحليلها التسليم" أنه لو خرج من الصلوة بغير التسليم تبطل صلواته، بل معناه غير ما حملة عليه أهل المقالة الأولى وهو أنه ينبغي له أن يخرج من الصلوة بلفظ السلام لتكميل الصلوة، ولو خرج بوجه آخر يأنم ولا تبطل صلواته، لأن عليا رضي الله تعالى عنه روى حديث التحليل. وقد روى عنه أيضا أنه إذا رفع رأسه من آخر سجدة، فقد تمت صلواته، فثبت بقوله أن السلام ليس بفرض عنده، وهو أعلم بما رواه من غيره.

﴿٩﴾ قوله عن عاصم بن ضمرة إلخ. أخرج البيهقي بسنده عن أبي مسلم حدثنا أبو عاصم أنبا أبو عوانة عن الحكم عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال: إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث، فقد تمت صلواته، وأثر علي هذا رواه الشافعي في الأم، والدارقطني. وقال البيهقي بعد ذكر حديث التحليل عن علي رضي الله عنه: وفي ذلك دلالة على ضعف ما روى عن علي رضي الله عنه قال: إذا جلس مقدار التشهد، الحديث. عاصم بن ضمرة ليس بالقوي. وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا يخالف ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم. وإن صح ذلك فهو محجوج بما رواه هو وغيره عن سيدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم الذي لا حجة في قول أحد من أمته معه إله. أقول أولا: حديث التحليل روى عن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متكلم فيه، كما عرفت. وقال البيهقي في "باب

بغيره. والتمام الذي لا يجب بما يحدث بعده إعادة الصلوة غيره فإن قال قائل ﴿١٠﴾ قد قال تحریمها التكبير، فكان هو الذي لا يدخل فيها إلا به فكذلك لما قال وتحليلها التسليم كان كهو أيضا لا يخرج منها إلا به. قيل له ﴿١١﴾ إنه لا يجوز الدخول في الأشياء إلا من حيث أمر به من الدخول فيها. وقد يخرج من الأشياء من حيث أمر أن يخرج به منها ومن غير ذلك من ذلك. إنا قد رأينا النكاح قد نهى أن يعقد على المرأة، وهي في عدة، وكان من عقده عليها، وهي كذلك لم يكن بذلك مالكا لبضعها ولا وجب له عليها ﴿١٢﴾ نكاح في أشباه لذلك

لا يظهر بالمستعمل: "أهل العلم اختلفوا في الاحتجاج برواياته. وأما ثانيا: فحديث التحليل لا يدل على أن الخروج من الصلوة لا يكون إلا بالتسليم، إلا بضرب من دليل الخطاب، وهو مفهوم ضعيف عند الأكثر، كذا قاله أبو عمرو. أما ثالثا: فعاصم وثقه ابن المديني وأحمد بن عبد الله، وروى عنه أصحاب السنن الأربعة. وأما رابعا: فقلوه: "لا يخالف ما رواه" صحيح، لكن لخصمه أن يعكس الأمر، ويجعل قوله دليلا على نسخ ما رواه، إذ لا يظن به أنه يخالف النبي صلى الله عليه وسلم إلا وقد ثبت عنده نسخ ما رواه، أو يكون معناه عنده غير ما بينه أهل المقالة الأولى. وقوله دليل على ذلك فهو ليس بمخالفة، وهذا كله على تقدير تسليم صحة الحديث. كذا في الجوهر النقي.

﴿١٠﴾ قوله فإن قال قائل إلخ. مقصوده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "تحریمها التكبير" ومعناه أنه لا يجوز الدخول في الصلوة إلا به، فكذا قوله "وتحليلها التسليم" معناه: لا يخرج من الصلوة إلا به. فلم قلتم أن تكبيرة الإحرام فرض والتسليم ليس بفرض؟

﴿١١﴾ قوله قيل له. حاصله الفرق بين الدخول والخروج. لأن الدخول في الشيء لا يجوز إلا من حيث أمر به، وقد يخرج منه من حيث أمر أن يخرج به منها، ومن غير ذلك. وتفصيله في الكتاب. وقد يجاب بأن التحليل لا يقاس على التحريم، ولا يلحق التحليل بالتكبير، لأن التكبير عبادة خالصة بذاته، لأنه ثناء محض. وبحاله، حيث يودى مستقبل القبلة. وبتأثيره، لأنه للدخول في العبادة. فصار فرضا. فأما السلام، فكلام الناس من وجه، لصيغة الخطاب، وثناء من وجه، لإسم السلام. وهو للخروج من العبادة فلا يقاس أحدهما على الآخر. وقد يجاب بأن حديث التحليل لو صح، فهو خبر الواحد، فلا يثبت به الفرضية. وإنما يفيد الوجوب، وقد قلنا بوجوبه. فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن لا يكون تكبير التحريم فرضا، فلم قلتم بفرضيته؟ أجاب العيني عنه: بأن أصل فرضية التكبير في أول الصلوة بالنص، وهو قوله تعالى: {وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى} غاية ما في الباب يكون الحديث بيانا لما يراد به من النص. والبيان به يصح كما في مسح الرأس.

﴿١٢﴾ قوله ولا وجب عليها نكاح إلخ. فعلم أن الداخل من غير المدخل غير داخل.

كثيرة يطول بذكرها الكتاب، وأمر أن لا يخرج منه إلا بالطلاق الذي لا إثم فيه، وإن تكون المطلقة طاهراً من غير جماع، فكان من طلق على غير ما أمر به من ذلك فطلق ثلثاً أو طلق إمرأته حائضاً يلزمه ذلك. وإن كان آثماً ويخرج بذلك الطلاق ﴿١٣﴾ المنهي عنه من النكاح الصحيح، فكان قد تثبت ﴿١٤﴾ الأسباب التي تملك بها الأفضاع كيف هي؟ والأسباب التي تنزل بها الأملاك عنها كيف هي؟ ونهوا عما خالف ذلك أو شيئاً منه فكان من فعل ما نهى عنه من ذلك ليدخل به في النكاح لم يدخل به فيه. وإذا فعل شيئاً منه ليخرج به من النكاح خرج به منه، فلما كان لا يدخل في الأشياء إلا من حيث أمر به من الدخول فيها، ويخرج منها من حيث أمر به من الخروج منها وبغير ذلك كان كذلك في النظر في الصلوة أن يكون كذلك فيكون الدخول فيها غير واجب إلا بما أمر به من الدخول فيها ويكون الخروج منها بما أمر به مما يخرج به، منها ومن غير ذلك، وكان مما احتج به من ذهب إلى أنه إذا رفع رأسه من آخر سجدة من صلاته، فقد تمت صلاته ما حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن الزيادة ﴿١٥﴾ بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سواد عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا رفع رأسه من آخر السجود فقد مضت صلاته إذا هو أحدث، وما حدثنا يزيد بن سنان ومحمد ابن العباس بن الربيع اللؤلؤي قالوا ثنا معاذ بن الحكم عن عبد الرحمن بن الزيادة فذكر مثله بإسناده. قيل لهم إن هذا الحديث قد اختلف فيه، فرواه قوم هكذا ورواه آخرون على غير ذلك. حدثنا إبراهيم بن منقذ وعلي بن شيبه قالوا ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ عن عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم عن عبد الرحمن بن رافع التتوخي وبكر بن سواد الحذامي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قضى الإمام الصلوة ﴿١٦﴾ فقع فحدث هو أو أحد ممن أتم الصلوة معه قبل أن يسلم الإمام فقد تمت صلاته فلا يعود فيها.

﴿١٣﴾ قوله ويخرج بذلك الطلاق إلخ. فعلم أن الخارج من غير المخرج المأمور به قد يصير خارجاً.
 ﴿١٤﴾ قوله فكان قد تثبت: صوابه "تثبت"، يريد أن أسباب الدخول كأسباب الخروج كلها قد تثبت شرعاً ونهوا عن خلافهما، ومع ذلك من خالف في الخروج قد يخرج بخلاف من خالف في الدخول حيث لا يدخل أصلاً. شيخنا المجدد رحمه الله.
 ﴿١٥﴾ قوله عن عبد الرحمن بن زياد إلخ. وهو ضعيف كما مر.

قال أبو جعفر: فهذا معناه غير معنى الحديث الأول وقد روى هذا الحديث أيضا بلفظ غير هذا حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا معاذ بن الحكم قال ثنا سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم فذكر مثل حديث أبي بكرة عن أبي داود عن ابن المبارك قال معاذ فلقيت عبد الرحمن بن زياد بن أنعم فحدثني عن عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سوادة فقلت له لقيتهما جميعا فقال كلاهما حدثني به عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رفع المصلي رأسه من آخر صلاته، وقضى تشهده ثم أحدث فقد تمت صلاته فلا يعود إليها. واحتج الذين قالوا لا تتم الصلوة حتى يقعد فيها قدر التشهد بما حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم وأبو غسان واللفظ لأبي نعيم قال ثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر قال حدثني القاسم بن مخيمرة قال أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده وعلمه التشهد على ما ذكرنا عن عبد الله في باب التشهد. وقال فإذا فعلت ذلك ﴿١٧﴾ أو قضيت هذا فقد تمت صلاتك ﴿١٨﴾ إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد. حدثنا الحسين بن نصر قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا زهير قال ثنا الحسن بن الحر فذكر مثله بإسناده. حدثنا إبراهيم بن أبي داود قال ثنا

﴿١٦﴾ قوله إذا قضى الإمام الصلوة إلخ. رواه البيهقي في السنن، ولفظه: إذا قضى الإمام الصلوة وقعد فأحدث قبل أن يتكلم فقد تمت صلواته، ومن كان خلفه ممن أتم الصلوة. ثم قال البيهقي: هذا الحديث لا يصح، وعبد الرحمن بن زياد ينفرد به وهو مختلف عليه في لفظه. كان يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه لضعفه. وجرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما من الحفاظ. وأخرج الدارقطني بسنده عن مروان بن معاوية الفزاري عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم إلى آخر السند ولفظه: إذا جلس الإمام في آخر الركعة ثم أحدث رجل من خلفه قبل أن يسلم الإمام فقد تمت صلواته.

﴿١٧﴾ قوله فإذا فعلت ذلك إلخ. حديث ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه أبو داود في سننه. ولفظه: "إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلواتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد. وكذلك أخرجه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه وإسحق بن راهويه في مسنده. وفي آخره: "فإذا قلت هذا فقد قضيت ما عليك، إن شئت أن تقوم فقم". وأخرجه الدارقطني والبيهقي وأبو داود الطيالسي والدارمي. وذكر البيهقي حديث تشهد ابن مسعود رضي الله عنه عن أبي خيثمة أي: زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي وحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلوة، وقال: قل: التحيات إلخ. قال أبو خيثمة: بلغ حفظي عن الحسن في بقية هذا الحديث "إذا فعلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت

المقدمي قال ثنا أبو معشر البراء عن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكر التشهد، وقال لا صلوة إلا بتشهد ﴿١٩﴾ فرووا ما ذكرنا من قول

صلوتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد، ثم قال البيهقي: هذا حديث قد رواه جماعة عن أبي خيثمة زهير بن معاوية. و أدرجوا آخر الحديث في أوله. وقد أشار يحيى بن يحيى إلى ذهاب بعض الحديث عن زهير في حفظه عن الحسن بن الحر. ورواه أحمد بن يونس عن زهير، وزعم أن بعض الحديث إنمحي من كتابه أو خرق. ورواه شاذان بن سوار عن زهير، وفصل آخر الحديث من أوله، وجعله من قول عبد الله بن مسعود، وكأنه أخذه عنه قبل ذهابه من حفظه أو من كتابه، وهو أصح من رواية من أدرجه في كلام النبي صلى الله عليه وسلم. والله أعلم. وقد تابعه غسان بن الربيع وغيره فرواه عن ابن ثوبان عن الحسن بن الحر كذلك آخر الحديث من كلام ابن مسعود، لم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنبأ أبو علي الحسين بن علي الحافظ قال وهم زهير في روايته عن الحسن بن الحر، وأدرج في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس من كلامه، وهو قوله: "إذا فعلت هذا فقد قضيت صلوتك" وهذا إنما هو عن عبد الله بن مسعود. ثم قال: معلوم أن تعليم النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن مسعود تشهد الصلوة كان في ابتداء ما شرع التشهد، ثم كان بعده شرع الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم، بدليل قولهم: "قد عرفنا السلام عليك، فكيف الصلوة عليك" ثم شرع التسليم من الصلوة معه أو بعده فصار الأمر إليه. والله أعلم إهـ. وقال الدارقطني في سننه بعد أن أخرج الحديث: أدرجوه بعضهم في الحديث عن زهير ووصله بكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وفصله شاذان عن زهير فجعله من كلام ابن مسعود، وهو أشبه بالصواب، فإن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر، كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود، ولإتفاق حسين الجعفي وابن العجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع إتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك ثم ساق جميع ذلك بالأسانيد. وفي آخره قال ابن مسعود "إذا فرغت من هذا" إلخ إهـ.

أقول: هذه الزيادة في حديث ابن مسعود رواها جماعة، فجعلوها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، منهم: عبد الله بن محمد النفيلي عند أبي داود، وأبو غسان وأحمد بن يونس وأبو نعيم عند الطحاوي والدارمي، وموسى بن داود عند الدارقطني وأبي داود الطيالسي، ويحيى بن آدم عند أحمد، ويحيى بن يحيى عند البيهقي، ورواها شاذان بن سوار عن زهير عند الدارقطني والبيهقي وجعلها من كلام ابن مسعود. وقال في آخر الحديث: قال عبد الله: فإذا قلت ذلك إلخ. ورواها غسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر. وقال في آخره: "قال ابن مسعود فإذا فرغت من هذا" إلخ. هكذا أخرجه الدارقطني والبيهقي فأعلّ ابن حبان والدارقطني والبيهقي والخطيب هذه الزيادة

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم روي عن قول عبد الله ما حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا أبو وكيع عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال تشهد

وحكموا بأنها مدرجة في الحديث من كلام ابن مسعود. وهذا من قبيل تخطية رواية الجماعة من الثقات برواية ثقة واحدة. وبمثل هذا لا يعلل رواية الجماعة، وأما قوله: "إن هذا وهم من زهير" فهو أيضا غلط، لأن هذا الحديث روى أبو حنيفة رحمه الله عن الحسن بن الحر بهذا السند والمتن موصولا وليس في هذا السند زهير الذي نسب الإدراج إليه. وأجاب صاحب الجوهر النقي بأن في هذا السند نظرا، غسان هذا ضعفه الدارقطني وغيره، ذكره الذهبي وعبد الرحمن بن ثابت. ذكر البيهقي في باب التكبير أربعا، أي في العيدين، أن ابن معين ضعفه، وبمثل هذا لا تعلل رواية الجماعة الذين جعلوا هذا الكلام متصلا بالحديث، وعلى تقدير صحة السند الذي روي فيه موقوفا، فرواية من وقف لا تعلل بها رواية من رفع، لأن الرفع زيادة مقبولة على ما عرف من مذهب أهل الفقه والأصول، فيحمل على أن ابن مسعود سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، فرواه كذلك مرة، وأفتى به مرة أخرى، وهذا أولى من جعله من كلامه، إذ فيه تخطية الجماعة الذين وصلوه. ثم لو سلمنا حصول الوهم في رواية من أدرجه لا يتعين أن يكون الوهم من زهير، بل ممن رواه عنه، لأن شباة رواه عنه موقوفا. وأما قوله: "معلوم أن تعليم النبي صلى الله عليه وسلم ابن مسعود تشهد الصلوة كان في ابتداء ما شرع التشهد" إلخ. فجوابه أن السلام على النبي صلى الله عليه وسلم مذكور في تشهد عمر وغيره، فيحتمل أن يكون عرفوا السلام من ذلك، لا من تشهد ابن مسعود، فلا يلزم تقدمه، ثم لو سلمنا أن التسليم من الصلوة متأخر عن تشهد ابن مسعود، فليس في حديث بالتسليم ما يقتضي تعيينه. وأنه لا يجوز الخروج بغيره كما مر، فليس بمخالف لحديث "إذا قلت هذا" حتى يكون ناسخا له. وأجاب العيني في شرح الهداية عما قال البيهقي والدارقطني: بأن إتصال هذا الحديث أرجح من إدراجه، بوجوه، منها: أن أبا داود روى هذا الحديث متصلا وسكت، ولو كان فيه إدراج لبينه، لأن عادته في كتابه أن يبين مثل هذه الأشياء، وكفى به حجة. ومنها: أن من رواه متصلا كثيرون، منهم: يحيى بن يحيى النيسابوري وأبو داود الطيالسي ويحيى بن أبي كثير وغيرهم. فرواية من رواه مفصلا لا يقطع به كونه مدرجا، لإحتمال أن يكون نسيه، ثم ذكره، فسمعه هؤلاء متصلا، وهذا منفصلا. ومنها: أن رواية من وقف على تقدير صحة السند لا يعلل به رواية من رفع، لأن الرفع زيادة مقبولة على ما عرف. هذا من مذاهب أهل الفقه والأصول، فيحمل على أن ابن مسعود سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرواه بذلك مرة وأفتى به مرة أخرى. وهذا أولى من جعله من كلامه. وأجاب ابن الهمام بأن غاية الإدراج أن يكون موقوفا على ابن مسعود، والموقوف في مثله له حكم المرفوع، لأنه مما لا يدرك بالرأي، فيثبت به كون القعدة الأخيرة فرضا قطعيا، وعدم فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة، ولفظ السلام جزما. وقال في موضع آخر: وأما الصلوة في

إنقضاء الصلوة والتسليم أذن بإنقضاءها ثم قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ما يدل على أن ترك السلام غير مفسد للصلوة ﴿٢٠﴾ وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ﴿٢١﴾ فلم يسلم ﴿٢٢﴾ فلما أخبر بصنيعه فثنى رجله فسجد سجدتين كما حدثنا ربيع المودن قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا وهيب بن خالد عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ففي هذا الحديث أنه أدخل في الصلوة ﴿٢٣﴾ ركعة من غيرها قبل السلام ولم ير ذلك

الصلوة فلا دليل يصلح للإيجاب، لنقول به. قال القاضي عياض: وقد شذ الشافعي رحمه الله فقال: من لم يصل عليه فصلوته فاسدة. ولا سلف له في هذا القول، ولا سنة يتبعها، وشنع عليه فيه جماعة، منهم: الطبري والقشيري، وخالفه من أهل مذهبه الخطابي وقال: لا أعلم له قدوة.

﴿١٨﴾ قوله فقد تمت صلوتك. قال في الهداية: ومن فرائض الصلوة القعدة في آخر الصلوة مقدار التشهد، لقوله عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه حين علمه التشهد: "إذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلوتك" علق التمام بالفعل، قرأ أو لم يقرأ إهد. وقال في العناية: وجه الاستدلال أنه عليه السلام علق التمام أي تمام الصلوة بالفعل، قرأ أو لم يقرأ، لأنه علقه بأحد الأمرين من قراءة التشهد والقعود. وأحدهما: وهو القراءة لم تشرع بدون الآخر، حيث لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا فيه وانعقد على ذلك الإجماع، فكان الفعل موجودا على تقدير القراءة البتة، فكان هو المعلق به في الحقيقة لاستلزامه الآخر، وكل ما علق بشئ لا يوجد دونه، وتتمام الصلوة لا يوجد بدون الفعل، وتتمام الصلوة واجب، وما لا يتم الصلوة إلا به فهو واجب. فالقعدة واجب، أي فرض. فإن قيل: هذا خبر واحد وهو بصراحته لا يفيد الفرضية، فكيف مع هذا التكلف العظيم؟ أجيب بأن قوله تعالى: {أقيموا الصلوة} مجمل، وخبر الواحد لحق بيانا به، والمجمل من الكتاب إذا لحق به البيان الظني كان الحكم بعده مضافا إلى الكتاب، لا إلى البيان في الصحيح.

﴿١٩﴾ قوله لا صلوة إلا بتشهد. أخرجه البزار والطبراني في الأوسط عن علي رضي الله عنه: "لا صلوة لمن لا تشهد له".

﴿٢٠﴾ قوله ترك السلام غير مفسد: أي السلام ليس بفرض ليكون تركه مفسدا للصلوة كما في سائر الفرائض ﴿٢١﴾ قوله صلى الظهر خمسا إلخ. هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي.

﴿٢٢﴾ قوله فلم يسلم. أي: بعد الركعة الرابعة. وفي رواية لمسلم: "صلى الظهر خمسا، فلما سلم قيل له أزيد في الصلوة" واستدل بعضهم بهذا الحديث على أن من صلى خمسا ساهيا ولم يجلس في الرابعة

مفسدا للصلوة ولو راه مفسدا لها إذا لأعادها فلما لم يعدها. وخرج منها إلى الخامسة لا بتسليم. دل ذلك أن السلام ليس من صلواتها ألا ترى أنه لو كان جاء بالخامسة، وقد بقي

فصلواته لا تفسد. وليس في هذا الحديث دليل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس بعد الرابعة، والحديث ساكت عن هذا، والإستدلال به غير صحيح. قال النووي: فيه دليل لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور من السلف والخلف أن من زاد في صلواته ركعة ناسيا لم تبطل صلواته. بل إن علم بعد السلام فقد مضت صلواته صحيحة، ويسجد للسهو إن ذكر بعد السلام بقريب، وإن طال فالأصح عندنا أنه لا يسجد، وإن ذكر قبل السلام عاد إلى القعود، سواء كان في قيام أو ركوع أو سجود، ويتشهد ويسجد للسهو ويسلم. وقال أبو حنيفة وأهل الكوفة رضي الله عنهم: إذا زاد ركعة ساهيا بطلت صلواته ولزمه إعادتها. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: إن كان تشهد في الرابعة ثم زاد خامسة أضاف إليها سادسة تشفعها، وكانت نفلا، وإن لم يكن تشهد بطلت صلواته. وهذا الحديث يرده، وهو حجة للجمهور إهـ. وأجاب عنه العيني: لأن سلم صحة النقل عن أبي حنيفة بطلان صلواته إذا زاد ركعة خامسة ساهيا، الظاهر من حال النبي صلى الله عليه وسلم أنه قعد في الرابعة، لأن حمل فعله على الصواب أحسن من حمله على غيره، وهو اللائق بحاله، على أن المذكور فيه صلى الظهر خمسا، والظهر إسم للصلوة المعهودة في وقتها، بجميع أركانها إهـ يعني لما ثبت بالدلائل أن القعدة الأخيرة ركن من الصلوة، فبتركتها لا تكون صلوة، فلهذا يحمل فعله صلى الله عليه وسلم على أنه جلس بعد الرابعة، ليصح أن يقال إنه صلى الظهر. وبه ثبت أن السلام ليس بركن من أركان الصلوة. أما أولا: فلما في رواية الطحاوي أنه صلى الظهر خمسا فلم يسلم. وأما ثانيا: فلأنه صلى الله عليه وسلم لو كان سلم بعد الرابعة، فلم يقل إنه صلى الظهر خمسا. وقال في العناية شرح الهداية: وإن سها عن القعدة الأخيرة حتى قام إلى الخامسة فلا يخلو من أن يكون بعد ما قعد على الرابعة، ألا يكون، فإن لم يكن فلا يخلو إما أن يقيد الخامسة بالسجدة أولا، فإن كان الثاني رجع إلى القعدة لأن صلاح الصلوة به ممكن. وكل ما كان كذلك وجب عمله إحترازا عن البطلان. وإنما قلنا: إنه ممكن، لأن ما دون الركعة بمحل الرفض، لكونه ليس بصلوة، ولا له حكمها، ولهذا لو حلف لا يصلي لا يحث بما دون الركعة، والغى الخامسة، لأنه رجع إلى شيء محله قبله أي قبل ما فعل، وهو الخامسة. وفي بعض نسخ الهداية "قبلها" وهو واضح، وكل من رجع من فعل من أفعال الصلوة إلى شيء محله قبله يرتفع ذلك الفعل المرجوع عنه، كما إذا قعد قدر التشهد ثم تذكر السجدة الصليبية أو التلاوة فسجد لهما إرتفعت القعدة، لما أن محلها قبل القعدة الأخيرة، وسجد للسهو لأنه أخر واجبا، وهو: إصابة لفظ السلام. وقيل: واجبا قطعيا، وهو القعدة الأخيرة. وإن كان الأول بطل فرضه عندنا، خلافا للشافعي، لأنه روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ولم ينقل أنه قعد في الرابعة ولا أنه أعاد صلواته. ولنا أنه إستحكم شروعه في النافلة قبل إكمال أركان المكتوبة، لأنه أتى بما هو صلوة أخرى حقيقة لإشتمالها على الأركان، وحكما

عليه مما قبلها سجدة كان ذلك مفسدا للأربع، لأنه خلطهن بما ليس منهن فلو كان السلام واجبا كوجوب سجود الصلوة لكان حكمه أيضا كذلك ولكنه بخلافه، فهو سنة ﴿٢٤﴾ وقد روى أيضا في حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم ﴿٢٥﴾ فلم يدرأ ثلثا صلى أم أربعا فليبن على اليقين ويدع الشك، فإن كانت صلاته نقصت فقد أتمها وكانت السجدة ترغمان الشيطان ﴿٢٦﴾ وإن كانت صلاته تامة كان ما زاد والسجدة له نافلة، فقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخامسة الزائدة والسجدة اللتين للسهو تطوعا، ولم يجعل ما تقدم من الصلوة بذلك فاسدا، وإن كان

لأنه حكم الشرع بوجودها. وأوجب الحنث على من حلف لا يصلي، فصلى ركعة، وكل من استحکم شروعه في النافلة قبل إكمال أركان المكتوبة خرج عن الغرض للمنافاة بين الغرض والنفل. وقد تحقق أحد المتنافيين فينتفي الآخر ضرورة. وتاويل الحديث أنه عليه السلام كان قعد قدر التشهد في الرابعة، بدليل قول الراوي: صلى الظهر خمسا، والظهر إسم لجميع أركان الصلوة، ومنها القعدة. وإنما قام إلى الخامسة على ظن أنها الثالثة، حملا لفعله عليه السلام على ما هو أقرب إلى الصواب إهـ.

﴿٢٣﴾ قوله أدخل في الصلوة إلخ. أي ضم إلى صلوة الظهر ركعة خامسة قبل السلام. وهذه الركعة ليست من الظهر، فلو كان السلام فرضا كما قالت الشافعية لبطلت صلواته، وأعادها، فلما لم يعدها دل على أن السلام ليس بفرض.

﴿٢٤﴾ قوله فهو سنة. إختلفت عبارات الفقهاء في التسليم. فقال بعضهم: هو سنة. وقال بعضهم: واجب. والأصح أنه واجب، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأظب عليه. قال في الهداية: ثم إصابة لفظ السلام واجبة عندنا، وليست بفرض إهـ. وعد في الكثر من واجبات الصلوة لفظ "السلام". قال في البحر الرائق: وأطلق بعض المشائخ إسم السنة عليه، وهو لا ينافي الوجوب. وقال في موضع آخر: تقدم أن السلام من واجباتها عندنا، ومن أركانها عند الأئمة الثلاثة. ومن أطلق من مشائخنا عليه إسم السنة، فضعيف. والأصح وجوبه، كما في المحيط وغيره، أولأنه ثبت وجوبه بالسنة للمواظبة إهـ. وقال في البدائع: إصابة لفظ السلام ليست بفرض عندنا، ولكنها واجبة. ومن المشائخ من أطلق إسم السنة عليها وإنها لاتنافي الوجوب لما عرف.

﴿٢٥﴾ قوله إذا صلى أحدكم إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وأبوداود وابن ماجه والنسائي والبيهقي والحاكم بألفاظ مختلفة ولفظه لمسلم: إذا شك أحدكم في صلواته فلم يدركم صلى ثلثا أو أربعا، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدة قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسا شفعن له صلواته، وإن كان صلى إتماما لأربع كانا ترغما للشيطان.

المصلي قد خرج منها إليه، فثبت بذلك أن الصلوة تتم بغير تسليم، وأن التسليم من سننها لامن صلبها، فكان تصحيح معاني الآثار في هذا الباب يوجب ما ذهب إليه الذين قالوا لا تتم الصلوة حتى يقعد مقدار التشهد لأن حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قد احتمل ما ذكرنا واختلف في حديث عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما وصفنا. و أما حديث ابن مسعود فهو الذي لم يختلف فيه. وأما وجه ذلك من طريق النظر فإن الذين قالوا أنه إذا رفع رأسه من آخر سجدة من صلاته، فقد تمت صلاته قالوا رأينا ﴿٢٧﴾ هذا القعود قعودا للتشهد. وفيه ذكر يتشهد به وتسليم يخرج به من الصلوة. وقد رأينا قبله في الصلوة قعودا فيه ذكر يتشهد به فكل قد أجمع أن ذلك القعود الأول، وما فيه من الذكر ليس هو من صلب الصلوة بل هو من سننها ﴿٢٨﴾ واختلف في القعود الأخير فالنظر على ما ذكرنا أن يكون كالقعود الأول ويكون ما فيه كما في القعود الأول فيكون سنة. وكل ما يفعل فيه سنة كما كان القعود الأول سنة. وكل ما يفعل فيه سنة. وقد رأينا القيام الذي في كل الصلوة والركوع والسجود، الذي فيها أيضا كله كذلك، فالنظر على ما ذكرنا أن يكون القعود فيها أيضا كله كذلك فلما كان بعضه بإتفاقهم سنة، كان ما بقي منه كذلك أيضا في

﴿٢٦﴾ قوله ترغمان الشيطان: أي تغيطان وتزلزلان. مأخوذ من الرغام وهو التراب، منه: أرغم الله أنفه. والمعنى أن الشيطان لبس عليه صلواته وتعرض لإفسادها ونقصها. فجعل الله تعالى للمصلي طريقا إلى جبر صلواته وتدارك ما لبسه عليه وإرغام الشيطان، ورده خاسئا مبعدا عن مراده، وكملت صلوة ابن آدم وامثل أمر الله تعالى الذي عصى به إبليس من إمتناعه من السجود. والله أعلم.

﴿٢٧﴾ قوله قالوا رأينا إلخ. أي: هذا القعود الذي يخرج بعده من الصلوة قعود للتشهد، وفيه تسليم يخرج به من الصلوة فهذا القعود كالقعود الأول الذي فيه تشهد. وكل أجمع أن القعود الأول والتشهد فيه ليسا من صلب الصلوة. واختلف في القعود الأخير، هل هو فرض أم لا؟ فالنظر يقتضي أن يكون هذا القعود كالقعود الأول في عدم الفرضية، كما أن القيام والركوع والسجود كله من جنس واحد. وليس فيها اختلاف بأن يكون بعضها فرضا، وبعضها سنة. فكذلك القعود كله من جنس واحد.

﴿٢٨﴾ قوله بل هو من سننها إلخ. جعل المصنف رحمه الله القعود الأول والتشهد فيه من سنن الصلوة، وأكثر المشائخ على أنهما واجبان، وهذا هو الصحيح الراجح، لأن النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليهما وهو دليل الوجوب. ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قام من الركعة الثانية ثم سجد سجدة في الصلوة. وظاهر أن سجود السهو عندنا لترك الواجب، لا لترك السنة. وذكر صاحب الهداية في "باب صفة الصلوة": من واجبات الصلوة: القعدة الأولى وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة. وذكر في "باب سجود السهو": قراءة

النظر. واحتج عليهم الآخرون ﴿٢٩﴾ فقالوا قد رأينا القعود الأول من قام عنه ساهيا فاستتم قائما أمر بالمضي في قيامه. ولم يومر بالرجوع إلى القعود. قد رأينا من قام من القعود الآخر ساهيا حتى استتم قائما أمر بالرجوع إلى قعوده، قالوا فما يومر بالرجوع إليه بعد القيام عنه، فهو الفرض. وما لا يومر بالرجوع إليه بعد القيام عنه فليس ذلك بفرض ألا ترى أن من قام وعليه سجدة من صلاته حتى استتم قائما أمر بالرجوع إلى ما قام عنه، لأنه قام فترك فرضا فأمر بالعود إليه كذلك القعود الأخير لما أمر الذي قام عنه بالرجوع إليه كان ذلك دليلا على أنه فرض. ولو كان غير فرض إذا لما أمر بالرجوع إليه كما لم يومر بالرجوع إلى القعود

التشهد في الأولى أيضا من الواجبات. وقال في الوقاية: من واجبات الصلوة: القعدة الأولى، والتشهدان. وقال صدر الشريعة في شرحها نقلا عن الذخيرة: أن القعدة الأولى سنة، والثانية واجبة. وفي الظهيرية: القعدة الأولى سنة، لا تفسد صلواته، ولكنه يكره تركها. والأصح أنها واجبة. حتى لو تركها المصلي ساهيا يلزمه سجود السهو. إهـ. وفي منح الغفار: وجوب القعود الأول هو الصحيح. وذهب الكرخي والطحاوي إلى أنه سنة إهـ. وفي البحر الرائق: ومن واجبات الصلوة التشهد أي الأول والثاني. وفي بعض نسخ النقاية: "والتشهدان" بلفظ التنية للمواظبة الدالة على الوجوب، ولقوله صلى الله عليه وسلم لابن مسعود رضي الله عنه "قل التحيات" من غير تفرقة بين الأول والثاني. وأختار جماعة سنية التشهد في القعدة الأولى، للفرق بين القعدتين، لأن الأخيرة لما كانت فرضا كان تشهدها واجبا. والأولى لما كانت واجبة كان تشهدها سنة. وأجيب بمنع الملازمة، فإن التشهد إنما هو ذكر مشروع في حالة مخصوصة واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في القعدتين، فلذا كان الوجوب فيهما ظاهر الرواية، وهو الأصح، كما في المحيط والذخيرة إهـ. وفي البدائع: من الواجبات القعدة الأولى للفصل بين الشفعين، حتى لو تركها عامدا كان مسيئا، ولو تركها ساهيا يلزمه سجود السهو، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليها في جميع عمره، وإذا يدل على الوجوب إذا قام دليل عدم الفرضية، وقد قام ههنا، لأنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قام إلى الثالثة فسبح به، فلم يرجع، ولو كانت فرضا لرجع. وأكثر مشائخنا يطلقون إسم السنة عليها، إما لأن وجوبها عرف بالسنة فعلا، أو لأن السنة مؤكدة في معنى الواجب. ولأن الركعتين أدنى ما يجوز من الصلوة، فوجبت القعدة فاصلة بينهما وبين ما يليهما. والله أعلم إهـ.

﴿٢٩﴾ قوله واحتج عليهم الآخرون إلخ. حاصل إحتجاجهم بإبانة الفرق بين القعدة الأولى والثانية، بأن من قام من الأولى ساهيا واستتم أمر بالمضي في قيامه، ولم يحزله الرجوع إلى القعدة، بخلاف من قام من الثانية. واستتم قائما أمر بالرجوع إلى القعدة، لأن في الصورة الأولى رفض الفرض إلى ما هو دونه وذا لا يجوز. وفي الثانية الرجوع إلى الفرض، فيؤمر بالرجوع. فعلم أن الثانية ليست كالأولى، وإلا لم يؤمر بالرجوع إليها، فيحصل الفرق بينهما. وثبت قول من قال بفرضيتها.

الأول. فكان من الحجة عليهم ﴿٣٠﴾ لآخرين أنه إنما أمر الذي قام من القعود الأول حتى إستم قائما بالمضي في قيامه وأن لا يرجع إلى قعوده لأنه قام من قعود غير فرض، فدخل في قيامه فرض، فلم يؤمر بترك الفرض. والرجوع إلى غير الفرض. وأمر بالتمادي على الفرض حتى يتم، فكان لو قام عن القعود الأول فلم يستم قائما أمر بالعود إلى القعود، لأنه ما لم يستم قائما فلم يدخل في فرض فأمر بالعود مما ليس بسنة ولا فرض إلى القعود الذي هو سنة. وكان يؤمر بالعود مما ليس بسنة ولا فريضة إلى ما هو سنة ويؤمر بالعود من السنة إلى ما هو فريضة. وكان الذي قام من القعود الأخير حتى إستم قائما داخلا لا في سنة ولا في فريضة. وقد قام من قعود هو سنة فأمر بالعود إليه. وترك التمادي فيما ليس بسنة ولا فريضة كما أمر الذي قام من القعود الأول الذي هو سنة. فلم يستم قائما فدخل في الفريضة أن يرجع من ذلك إلى القعود الذي هو سنة فلهذا أمر الذي قام من القعود الأخير حتى إستم قائما بالرجوع إليه لا لما ذهب إليه الآخرون. قال أبو جعفر: فهذا هو النظر عندنا في هذا الباب لا ما قال الآخرون. ولكن أباحيفة وأبيوسف ومحمدا رحمهم الله تعالى ذهبوا في ذلك إلى قول الذين قالوا أن القعود الأخير مقدار التشهد من صلب الصلوة. وقد قال بما قالوا من ذلك بعض المتقدمين، كما حدثنا بكر بن إدريس قال ثنا آدم قال ثنا شعبة عن يونس عن الحسن في الرجل يحدث بعد ما رفع رأسه من آخر سجدة، فقال لا يجزيه حتى يتشهد أو يقعد قدر التشهد. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا سعيد بن سابق الرشيدي قال ثنا حيوة بن شريح عن ابن جريح قال كان عطاء يقول إذا قضى الرجل التهجد الأخير فقال السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فأحدث وإن لم يكن سلم عن يمينه وعن يساره فذكر كلاما معناه فقد مضت صلاته أو قال فلا يعود إليها.

﴿٣٠﴾ قوله فكان من الحجة عليهم إلخ. هذا جواب عن احتجاجهم بأن في الصورة الأولى لا يؤمر بالرجوع حين إستم قائما، لأنه لما قام واستم، فدخل في قيام فرض، فلا يؤمر بترك الفرض والرجوع إلى غير الفرض. ولو قام ولم يستم قائما يؤمر بالعود إلى القعود، لأنه لم يدخل إلى الآن في فرض، لأنه مما ليس بسنة، ولا فرض. والقعود سنة، فيؤمر بالعود مما ليس بسنة إلى ما هو سنة. والذي قام من القعود الأخير حتى إستم قائما كان داخلا لا في سنة، ولا في فريضة. وقد قام من قعود هو سنة فيؤمر بالرجوع مما ليس بسنة، ولا فريضة إلى ما هو سنة كما في من قام من القعود الأول، ولم يستم، يؤمر بالرجوع، لأنه رجوع مما ليس بسنة، ولا فرض إلى ما هو سنة.

باب الوتر»

حدثنا إبراهيم بن أبي داود قال ثنا علي بن الجعد قال أنا شعبة ح وحدثنا بكار قال ثنا

باب الوتر

﴿١﴾ قوله باب الوتر. هو بالكسر، الفرد خلاف الشفع. كما جاء في الحديث "إن الله تعالى وتر يحب الوتر" أي الله تعالى واحد في ذاته، لا يقبل الإنقسام، واحد في صفاته، لا شبه له، ولا مثل، واحد في أفعاله، فلا معين له، ويحب الوتر، أي يثيب عليه، ويقبله من عامله. "أوتروا" أمر بصلوة الوتر، والوتر، بالفتح الدخّل، هذه لغة أهل العالية. وأما لغة أهل الحجاز فبالضد منهم. ☆ وأما تميم فبالكسر فيهما. وقرأ الكوفيون. غير عاصم. { وَالشَّفْعُ وَالْوَتْرُ } بكسر الواو. وقال يونس في كتاب اللغات: وترت الصلوة، مثل أوترتها، أي صليت الوتر. وهي: في الشرع صلوة مخصوصة تصلي بعد العشاء إلى طلوع الفجر. وفي صلوة الوتر كلام من وجوه. في وجوبها، وعددها، وإشتراط النية فيها، وإختصاصها بقراءة، وإشتراط شفع قبلها، وفي آخر وقتها، وصلواتها في السفر على الدابة، وفي قضاءها، والقنوت فيها، وفي محل القنوت منها، وفيما يقال فيها، وفي فصلها وصلها، وهل تسن ركعتان بعدها. واختلفوا في أول وقتها أيضاً، وفي كونها أفضل صلوة التطوع، أو الرواتب أفضل منها، أو خصوص ركعتي الفجر؟ قال في الهداية: الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمه الله. وقالا سنة، لظهور آثار السنن فيه، حيث لا يكفر جاحده، ولا يؤذن له. ولأبي حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام: "إن الله تعالى زادكم صلوة، ألا وهي الوتر، فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر. أمر، وهو للوجوب ولهذا وجب القضاء بالإجماع. وإنما لا يكفر جاحده لأن وجوبه ثبت بالسنة. وهو المعنى ما روي عنه: أنه سنة. وهو يودى في وقت العشاء. فاكتفى بأذانه وإقامته اهـ.

وفي فتح القدير: والحق أنه لم يثبت عندهما دليل الوجوب، فنفيه، وثبت عنده، وهو الحديث المذكور. وقد روي عن عدة من الصحابة: عمرو بن العاص وعقبة ابن عامر وعباس وابن عمر وأبي سعيد الخدري. وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وخارجة بن حذافة وأبي نضرة الغفاري. فعن عقبة وعمرو، رواه ابن راهويه في مسنده، قال صلى الله عليه وسلم: إن الله زادكم صلوة هي خير لكم من حمر النعم، الوتر، وهي لكم في ما بين العشاء إلى طلوع الفجر. وفي سنده قرّة بن عبد الرحمن، ضعّفه ابن معين. وعن ابن عباس رواه الطبراني والدارقطني عن النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، وضعفه الدارقطني بالنضر. وعن ابن عمر. أخرجه الدارقطني في غرائب مالك. وضعفه

☆ يعني أن الوتر بمعنى الفرد فهو بالفتح وبمعنى الذحل فبالكسر عند أهل الحجاز. (ضياء)

وهب قال ثنا شعبة عن أبي التياح قال سمعت أبا مجلز يحدث عن ابن عمر عن النبي صلى

حميد بن أبي الحون، وهو: إن الله زادكم صلوة وهي الوتر. وعن الخدري. رواه الطبراني، وفيه أيضا مثل ما في حديثه عن ابن عباس. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الدارقطني، وفيه: "أنه صلى الله عليه وسلم أمرنا فاجتمعنا، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إن الله زادكم صلوة، فأمرنا بالوتر. وضعفه بمحمد بن عبيد الله العزمي. وعن أبي نضرة، رواه الحاكم من حديث ابن لهيعة عن عمرو بن العاص، قال: سمعت أبا نضرة الغفاري يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الله زادكم صلوة، وهي الوتر، فصلوها في ما بين العشاء إلى صلوة الصبح. وسكت عنه، وأعلّ بابن لهيعة. وعن خارجة، رواه الحاكم وأبو داود والترمذي وابن ماجة، خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "إن الله أمدّكم بصلوة خير لكم من حمر النعم، وهي الوتر. فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر". قال الحاكم: صحيح. ولم يخرجاه، لتفرد التابعي عن الصحابي. وقول الترمذي: "غريب" لا ينافي الصحة، لما عرف. ولذا يقول مرارا في كتابه: حسن صحيح غريب. وما نقل عن البخاري من أنه أعلّ بقوله: لا يعرف سماع بعض هؤلاء من بعض فبناء على إشرطه العلم باللقى. والصحيح الإكتفاء بإمكان اللقى. وإعلال ابن الجوزي بابن إسحق وعبد الله بن راشد نقل تضعيف ابن راشد عن الدارقطني. أما ابن إسحق فشقة ثقة، لا شبهة عندنا في ذلك. ولا عند محققي المحدثين. ولو سلم فقد تابعه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب، وأما ما نقله عن الدارقطني من تضعيف ابن راشد، فغلطه فيه صاحب التنقيح. لأن الدارقطني إنما ضعف عبد الله بن راشد البصري مولى عثمان بن عفان الراوي عن أبي سعيد الخدري. وأما هذا راوي حديث خارجة، فهو الروقي أبو الضحاك المصري، ذكره ابن حبان في الثقات إهـ. ومتابعة الليث، والتصريح بكون الروقي كلاهما في إسناده النسائي للحديث المذكور في كتاب الكنى، فتمّ أمر هذا الحديث على أتم وجه في الصحة. ولولم يكن هذا كان في كثرة طرقه المضعفة إرتفاع له إلى الحسن. بل بعضها حسن حجة. وهو طريق ابن راهويه، وقرة، إن قال أحمد فيه: منكر الحديث، فقد قال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا جدا. وأرجو أن لا بأس به. وقد ذكره ابن حبان في الثقات. ووجه الإستدلال به، قيل: من لفظ "زادكم" فإن الزيادة لا تتحقق إلا عند حصر المزيّد عليه. والمحصور الفرائض، لا التوافل، والأولى التمسك فيه بما في أبي داود عن أبي المنيب عبيد الله العتكي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الوتر حق، فمن لم يوتر فليس مني. الوتر حق، فمن لم يوتر فليس مني. الوتر حق، فمن لم يوتر فليس مني. ورواه الحاكم وصححه. وقال أبو المنيب: ثقة. وثقه ابن معين أيضا. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخاله في الضعفاء. وتكلم فيه النسائي، وابن حبان. وقال ابن عدي: لا بأس به. فالحديث حسن. وأخرج البزار عن حكام عن عنبسة عن جابر عن أبي معشر عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي

الله عليه وسلم قال الوتر ركعة ﴿٢﴾ من آخر الليل. حدثنا سليمان بن شعيب الكيسانى قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أبا مجلز فذكر مثله. حدثنا سليمان بن عبد الرحمن قال ثنا الخصب قال ثنا همام عن قتادة عن أبي مجلز قال سألت ابن عباس ﴿٣﴾ عن الوتر فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ركعة من آخر الليل، وسألت ابن عمر فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة من آخر الليل قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٤﴾ إلى هذا فقلدوه وجعلوه أصلا وخالفهم في ذلك آخرون، فافترقوا على فرقتين فقال بعضهم الوتر ثلاث ركعات ﴿٥﴾ لا يسلم إلا في آخرهن، وقال بعضهم الوتر ثلاث ركعات

صلى الله عليه وسلم: الوتر واجب على كل مسلم. وقال: لانعلمه يروي عن ابن مسعود الا من هذا الوجه اهـ.

﴿٢﴾ قوله الوتر ركعة إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه وأبو داود والبيهقي والنسائي.
 ﴿٣﴾ قوله سألت ابن عباس إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، والبيهقي.

﴿٤﴾ قوله فذهب قوم إلخ. قال العيني: وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب ومالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحق وأبو داود. وهم جعلوا هذا الحديث أصلا في الإيتار بركعة. إلا أن مالكاً قال: ولا بد أن يكون قبلها شفع ليسلم بينهما في الحضر والسفر. وعنه: لا بأس أن يوتر المسافر بواحدة. وكذا فعله سحنون في مرضه. وقال ابن العربي: الركعة الواحدة لم تشرع إلا في الوتر. وفعله أبو بكر وعمر، وروي عن عثمان وسعد بن أبي وقاص وابن عباس ومعاوية وأبي موسى وابن الزبير وعائشة رضي الله عنهم. قال النووي في شرح صحيح مسلم: أقل الوتر ركعة، وأن الركعة الفردة صلوة صحيحة، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة: لا يصح الإيتار بواحدة. ولا تكون الركعة الواحدة صلوة قط. والأحاديث الصحيحة تردده إله. أقول: لنا أحاديث صحيحة ترد ما قاله النووي. منها: ما رواه أبو عمر بن عبد البر في التمهيد، عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن البتراء، أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها. وقال محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا حصين بن إبراهيم عن ابن مسعود قال: ما أجزأت ركعة واحدة قط. ومنها ما روى أبو داود عن عبد الله بن قيس قال: قلت: لعائشة بكم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر؟ قالت: كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأقل من سبع، ولا بأكثر من ثلاث عشر. فقد نصت على الوتر بثلاث، ولم تذكر الوتر بواحدة. فدل على أنه لا اعتبار لركعة البتراء.
 ﴿٥﴾ قوله فقال بعضهم: الوتر ثلاث ركعات إلخ. قال في الغنية: وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وأبي

يسلم في الإثنتين ﴿٦﴾ منهن وفي آخرهن. وكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر ركعة من آخر الليل قد يحتمل عندنا ما قال أهل المقالة الأولى ويحتمل أن يكون ركعة مع شفع قد تقدمها وذلك كله وتر فتكون تلك الركعة وترا للشفعة المتقدم لها وقد بين ذلك ما قد رواه بعضهم عن ابن عمر حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا أبو عاصم عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر أن رجلا سأل ﴿٧﴾ النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة الليل ﴿٨﴾ فقال مثني مثني ﴿٩﴾ فإذا خشيت الصبح ﴿١٠﴾ فصل ركعة توتر لك صلوتك ﴿١١﴾ حدثنا يونس

وأنس وابن عباس وأبي أمامة وعمر بن عبدالعزيز. وأختاره الثوري وابن المبارك، وهو قول مالك في كتاب الصيام. ذكره في العارضة. وقال ابن بطال: "وهو قول حذيفة وأبي والفقهاء السبعة وسعيد بن المسيب" اهـ. وزاد العيني: زيد بن ثابت. وقال الترمذي: "ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم إليه" اهـ. وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله.

﴿٦﴾ قوله يسلم في الإثنتين الخ. وهو مروي عن الشافعي رحمه الله، وهو قول مالك وأحمد وإسحق. ﴿٧﴾ قوله إن رجلا سأل الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي. قال ابن حجر في فتح الباري: لم أقف على إسم هذا الرجل. ودفع في المعجم الصغير للطبراني: "أن السائل هو ابن عمر. لكن ينكر عليه رواية عبدالله بن شقيق عن ابن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا بينه وبين السائل". فذكر الحديث. وفيه: "ثم سأله رجل على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه". قال: فما أدري أهو ذلك الرجل، أو غيره. وعند النسائي من هذا الوجه: أن السائل المذكور من أهل البادية. وعند محمد بن نصر في كتاب "أحكام الوتر" وهو كتاب نفيس في مجلدة، من رواية عطية عن ابن عمر: إن أعرابيا سأل. فيحتمل أن يجمع بتعدد من سأل، وقد سبق في باب "الحلق في المسجد" أن السؤال المذكور وقع في المسجد، والنبي صلى الله عليه وسلم على المنبر اهـ.

﴿٨﴾ قوله عن صلوة الليل. أي: عن عددها. لأن جوابه بقوله: "مثني" يدل على ذلك. لأن من شأن الجواب أن يكون مطابقا للسؤال.

﴿٩﴾ قوله مثني مثني. وهو مرفوع، بأنه خبر مبتدأ. وهو قوله: "صلوة الليل" وهو بدون التنوين، لأنه غير منصرف لتكرر العدل فيه، قاله الزمخشري. وقال غيره: للعدل والوصف. والتكرير للتأكيد، لأنه في معنى: إثنين إثنين، إثنين إثنين، أربع مرات. وقد فسر ابن عمر، راوي الحديث، فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث قال: قلت لابن عمر: ما معنى "مثني مثني"؟ قال: "تسلم من كل ركعتين". وفيه رد على من زعم من الحنفية: أن معنى "مثني" أن يتشهد بين كل ركعتين. لأن راوي الحديث أعلم بالمراد به. وما فسر به هو المتبادر إلى الفهم. لأنه لا يقال في الرباعية مثلا: أنها مثني. كذا قاله ابن حجر. والجواب عنه

قال ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون قال ثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه. حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا علي بن معبد قال ثنا إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا بكار قال ثنا إبراهيم بن بشار قال ثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاؤس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا بكار قال ثنا أبو داود عن هشيم عن أبي بشر عن عبد الله بن شقيق عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا جرير عن منصور عن حبيب عن طاؤس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال

أن "السلام" قد يطلق على التشهد، ومعنى قول ابن عمر رضي الله عنهما: "أن تشهد بعد كل ركعتين" فهذا الحديث ليس بمخالف لمذهب الحنفية. وأما السلام الذي في آخر الصلوة، فهو بحث آخر. ويجوز أن يقال في الرباعية: "مثنى مثنى" بالنظر إلى أن كل ركعتين منها صلوة على حدة. وإن لم يسلم بينهم.

﴿١٠﴾ قوله فإذا خشيت الصباح. وإستدل بهذا الحديث بعضهم على: "أن الوتر ركعة واحدة". وهذا الإستدلال فاسد. لأنه لا يدل أن الركعة الواحدة التي يقع الإتيار بها تصلى بتحريمه مستأنفة. على أن لفظ الحديث لو كان كما قالوه يفيد تقييد جعلها واحدة بالضرورة. وهي خشية طلوع الفجر، خصوصاً على قولهم من حجية مفهوم الشرط، وعلى قولنا، لتقرر نفي شرعيتها. فإذا أبيحت بشرط، تبقى في ما وراءه على العدم. لكننا لانجزها أيضاً لذلك عند خشية الصباح، لأنه أحد احتمليه المتساويين، كما قلنا. فلا يجوز الحمل عليه بعينه، لما ثبت به من المخالفة بين روايات فعله صلى الله عليه وسلم مع أنه تحكم عند تساوي الاحتمالين، فتم المطلوب غير متوقف على ثبوت النهي عن التبرء، على أنه لو صح شرعيتها لم يلزم كون الوتر إياها إلا بدليل يخص ذلك. كما أن الشفع مشروع، ولا يمكن إدعاء كون بعض الفرائض بخصوصه إياه إلا بدليل. وقد بينا أن الثابت كونه ثلثاً كالمغرب. وكذا صح عن ابن مسعود: وتر الليل ثلث كوتر النهار. وإنما ضعفوا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لم يرفعه عن الأعمش عنه، إلا يحيى بن أبي الحوارج، وقد ضعف. قاله المحقق في فتح القدير: "وأستدل به على خروج وقت الوتر بطلوع الفجر" وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي، وصححه أبو عوانة وغيره من طريق سليمان بن موسى عن نافع: أنه حدثه: أن ابن عمر كان يقول: "من صلى من الليل فليجعل آخر صلواته وتراً، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بذلك". فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلوة الليل

ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال أنا خالد قال ثنا عبدالله بن شقيق عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا فطر عن حبيب بن أبي ثابت عن طاؤس قال سمعت ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا مسدد قال ثنا حماد بن زيد عن بديل بن مسيرة وأيوب عن عبدالله بن شقيق عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا يحيى بن صالح قال ثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة و نافع عن ابن عمر أخبرهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا أحمد بن عبدالرحمن قال ثنا عمي عبدالله بن وهب قال ثنا عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن سالم وحميد بن عبدالرحمن حدثاه عن عبدالله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. وقد حدثنا أحمد بن داود بن موسى قال ثنا علي بن بحر القطان قال ثنا الوليد بن مسلم عن الوضين بن عطاء قال أخبرني سالم بن عبدالله بن عمر عن ابن عمر أنه كان يفصل بين شفعه وتره بتسليمة و أخبر ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك فقد أخبر أنه كان يصلي شفعا وترا و ذلك في الجملة كله وتر. وقوله يفصل بتسليمة يحتمل أن يكون تلك التسليمة ﴿١٢﴾ يريد بها التشهد، ويحتمل أن يكون التسليم الذي يقطع الصلوة فنظرنا في ذلك فإذا يونس قد حدثنا قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن نافع أن

والوتر. وفي صحيح ابن خزيمة من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا: "من أدركه الصبح ولم يوتر فلا وترله". وهذا محمول على التعمد، أو على أنه لا يقع أداء. لما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضا مرفوعا: "من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره". وقيل: معنى "قوله: إذا خشي أحدكم الصبح" أي وهو في شفع، فلينصرف على وتره. وهذا يمتني على أن الوتر لا يفتقر إلى نية. وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف: "أن الذي يخرج بالوتر وقته الاختياري، ويبقى وقت الضرورة إلى قيام صلوة الصبح". وحكاها القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد. وإنما قاله الشافعي في القديم. وقال ابن قدامة: "لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح".

﴿١١﴾ قوله توتر لك صلواتك. مجزوم، لأنه جواب الأمر، ويروى بالرفع على الاستيناف. معناه أن هذه الركعة متصلة بما قبلها تصوير وترا. ومن يقتصر على ركعة واحدة كيف توتر له ما قبلها، وليس قبلها شيء. ﴿١٢﴾ قوله يحتمل أن تكون تلك التسليمة الخ. لأنها قد تطلق على التشهد، لأنه يشتمل على السلام. كما جاء في حديث "أما السلام فقد عرفناه، فكيف نصلي عليك".

عبدالله بن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته ﴿١٣﴾ حدثنا صالح بن عبدالرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم عن منصور عن بكر بن عبدالله قال صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام إرحل لنا ثم قام فأوتر بركة فففي هذه الآثار أنه كان يوتر بثلاث ولكنه كان يفصل ﴿١٤﴾ بين الواحدة والإثنين فقد إتفق عنه ﴿١٥﴾ في الوتر أنه ثلاث وقد جاء عنه من رايه أيضا ما يدل على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم الذي ذكرناه كما وصفنا أنه يحتمل من التأويل ﴿١٦﴾ حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير قال ثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن عقبة بن مسلم قال سألت عبدالله بن عمر عن الوتر فقال أتعرف وتر النهار ﴿١٧﴾ قلت نعم صلوة المغرب، قال صدقت

﴿١٣﴾ قوله حتى يأمر ببعض حاجته الخ. قال في فتح الباري: ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصولا، فإن عرضت له حاجة فصلى، ثم بنى على ما مضى. وفي هذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا مفصولا. وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبدالله المزني قال: "صلى ابن عمر ركعتين، ثم قال: يا غلام! إرحل لنا، ثم قام، فأوتر بركة". وروى الطحاوي من طريق سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه: أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة. وأخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله. وإسناده قوي. ولم يعتذر الطحاوي عنه إلا بإحتمال أن يكون المراد بقوله "بتسليمة" أي التسليمة التي بالتشهد. ولا يخفى بعد هذا التأويل. والله أعلم به.

أقول: هذا التأويل ليس ببعيد في حديث سالم بن عبدالله، لأن التسليم قد يطلق على التشهد.

﴿١٤﴾ قوله لكنه كان يفصل الخ. المقصود ههنا الإيتار بثلاث ركعات. وأما أنه لا يسلم بينهما، فبحث آخر.

﴿١٥﴾ قوله فقد إتفق عنه الخ. فإن قلت: هذا يؤيد مذهب من قال: إن الوتر ركعة واحدة، قلنا: إن ابن عمر لما سأله عقبة بن مسلم عن الوتر. فقال: أتعرف وتر النهار؟ فقال: نعم، صلوة المغرب. قال: صدقت، أو أحسنت. فهذا ينادي بأعلى صوته: أن الوتر كان عند ابن عمر ثلاث ركعات كصلوة المغرب. فالذي روي عنه مما ذكرناه، فعله، وهذا قوله، والأخذ بالقول أولى، لأنه أقوى.

﴿١٦﴾ قوله يحتمل من التأويل الخ. أي الحديث الذي روي في أول الباب: "أن الوتر ركعة" يحتمل أن يكون معناه أنها مع الشفع الذي تقدم عليها وتر، لا أنها بانفرادها. يدل عليه ما روي عنه من رايه أنه بين الوتر بأنه مثل وتر النهار. أي صلوة المغرب، وكما أن المغرب ثلاث ركعات فكذلك الوتر.

﴿١٧﴾ قوله أتعرف وتر النهار الخ. وروى النسائي ☆ بسند صحيح على شرط الشيخين عن محمد بن ☆ أي في السنن الكبرى من طريق هشام بن حسان الأزدي موصولا مسندا وتابعه على ذلك هارون الأهوازي عند أحمد ج ٢ ص ٣. وص ١٥٤.

أو أحسنت ثم قال بينا نحن في المسجد قام رجل فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوتر أو عن صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصباح فأوتر بواحدة. أفلا ترى أن ابن عمر حين سأله عقبة عن الوتر فقال: أتعرف وتر النهار؟ أي: هو كهو. وفي ذلك ما ينبئك أن الوتر كان عند ابن عمر ثلثا كصلوة المغرب إذ جعل جوابه لسأله عن وتر الليل أتعرف وتر النهار صلاة المغرب ثم حدثه بعد ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا فثبت أن قوله فأوتر بواحدة أي مع شيء تقدمها يوتر بتلك الواحدة مما صليت قبلها وكل ذلك وتر. وقد بين ذلك أيضا بما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن أبي مريم قال ثنا محمد بن جعفر قال أخبرني موسى بن عقبة عن أبي إسحق عن عامر الشعبي^(١٨) قال سألت ابن عباس وابن عمر كيف كان صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل؟ فقالا ثلث عشرة ركعة، ثمان ويوتر بثلاث وركعتين بعد الفجر^(١٩) حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا بشر بن بكر قال ثنا الأوزاعي قال

سيرين عن ابن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل".^(١) وقال محمد في الموطأ: أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: "صلاة المغرب وتر صلاة النهار". قال محمد: وبهذا نأخذ. وينبغي لمن جعل المغرب وتر صلاة النهار، كما قال ابن عمر، أن يكون وتر صلاة الليل مثلها، لا يفصل بينها بتسليم، كما لا يفصل في المغرب بتسليم. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله. وقال محمد بن الحسن في كتاب الحجج: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله بن مسعود: (٢) "الوتر ثلث كثلث المغرب"

(١) ورواه النسائي في الكبرى من طريق الأشعث مرسلًا وقال عبد الله بن أحمد سألت أبي عن هشام بن حسان، قال صالح وهشام أحب الي من أشعث. ضياء. (تهذيب التهذيب ٢٧١٦)

(٢) قال الترمذي أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه (عبد الله بن مسعود) وقال النسائي في الكبرى: والحديث مع ذكر عبد الله بن مسعود فيه منقطع، لأن أبا عبيدة لم يدرك أباه^(١) قلت: قال العلامة العيني رحمه الله: أما قول هذا القائل بكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه مردود بما ذكر في المعجم الأوسط للطبراني من حديث زياد بن سجد عن أبي الزبير فقال: حدثني يونس بن عتاب الكوفي سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول كنت مع النبي عليه الصلاة والسلام في سفر. الحديث. (طبراني في الكبير حديث رقم ٩١٨٩، ٣٩٢١٦) وبما أخرج الحاكم في مستدركه حديث أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه في ذكر يوسف عليه السلام، وصحح إسناده. وبما حسن الترمذي عدة الأحاديث رواها عن أبيه، منها: لما كان يوم بدر وجيء بالأسرى، ومنها: كان في الركعتين الأولىين كأنه على الرضف، ومنها: قوله تعالى: ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله، ومن شرط الحسن أن يكون متصل الإسناد عند المحدثين. (عيني على البخاري ٤٢٩/١) ثم قال العلامة العيني: وقد أجبتنا عن قول من يقول: "أبو عبيدة لم يسمع من أبيه"، وكيف ما سمع وقد كان عمره سبع سنين حين مات أبوه عبد الله، قاله غير واحد من أهل النقل، وابن سبع سنين لا ينكر سماعه من الغرائب عند المحدثين فكيف من الآباء القاطنين. (ضياء)

حدثني المطلب بن عبدالله المخزومي أن رجلا سأل ﴿٢٠﴾ ابن عمر عن الوتر فأمره أن يفصل فقال الرجل إني لأخاف ﴿٢١﴾ أن يقول الناس هي البتراء فقال ابن عمر تريد سنة الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم هذه سنة الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. وقله روي عن عائشة رضى الله عنها في ذكرها وتر النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على حقيقة ما ذكرنا. حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا شجاع بن الوليد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت كان نبي الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر ﴿٢٢﴾ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا محمد بن المنهال قال ثنا يزيد بن زريع عن سعيد فذكر بإسناده مثله. فأخبرت أن الوتر ثلث لا يسلم بين شئ منهن. ثم قد روي عن عائشة بعد هذا أحاديث في الوتر إذا كشفت رجعت إلى معنى حديث سعد هذا، فمن ذلك ما حدثنا صالح بن عبدالرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال أنا

وأخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبدالله بن مسعود مثله. وروى البيهقي أيضا عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبدالرحمن بن يزيد قال: قال عبدالله: "الوتر ثلث كوتر النهار المغرب" وقال البيهقي: هذا صحيح، من حديث عبدالله بن مسعود، من قوله، غير مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم.

﴿١٨﴾ قوله عن عامر الشعبي الخ. وروى ابن ماجة عن عامر الشعبي، قال: سألت ابن عباس وابن عمر. ثم ذكر مثله، كذا ذكره العيني.

﴿١٩﴾ قوله بعد الفجر. أي بعد طلوع الفجر، وهاتان الركعتان هما ركعتا الفجر، وليس المراد به: بعد صلوة الفجر. لأن التطوع بعد صلوة الفجر منهي عنه. وروى النسائي عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثمان ركعات، ويوتر بثلاث، ويصلي ركعتين قبل صلوة الفجر".

﴿٢٠﴾ قوله إن رجلا سأل الخ. روى البيهقي عن عبدالمطلب بن عبدالله المخزومي قال: أتى عبدالله بن عمر برجل فقال: كيف أوتر؟ قال: أوتر بواحدة، قال: إني أخشى أن يقول الناس: أنها البتراء، قال قال: أسنة الله ورسوله تريد؟ هذه سنة الله ورسوله". ورواه ابن ماجة أيضا نحوه.

﴿٢١﴾ قوله إني لأخاف الخ. أي لما فصل بين ركعتين وركعة بالتسليم، فتصير هذه الركعة بتراء، لأنها انقطعت من الركعتين. وأجاب عن هذا ابن عمر رضى الله عنهما: بأن هذا هو السنة. ولعله فهم من قوله صلى الله عليه وسلم: "صلوة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة" أن هذه الركعة الواحدة

أبو حرة قال ثنا الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل إفتح صلاته بركتين خفيفتين ثم صلى ثمان ركعات ثم أوتر فأخبرت ههنا أنه كان يصلي ركعتين ثم ثمانيا ثم يوتر فكان معنى "ثم يوتر" يحتمل ثم يوتر ﴿٢٢﴾ بثلاث منهن ركعتان من الثمان وركعة بعدها فيكون جميع ما صلى إحدى عشرة ركعة ويحتمل ثم يوتر بثلاث متتابعات فيكون جميع ما صلى ثلاث عشرة ركعة فنظرنا فيما يحتمل من ذلك هل جاء شيء يدل على شيء منه بعينه فإذا إبراهيم بن مرزوق ومحمد بن سليمان الباغندي قد حدثانا قالا حدثنا أبو الوليد قال ابن نافع حصين ابن نافع الغنبري عن الحسن عن سعد بن هشام قال دخلت على عائشة فقلت حدثيني عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثمان ركعات ويوتر بالتاسعة فلما بدن صلى ست ركعات وأوتر بالسابعة وصلى ركعتين وهو جالس. ففي هذا الحديث أنه كان يوتر بالتاسعة فذلك محتمل أن يكون يوتر بالتاسعة مع اثنتين من الثمان التي قبلها حتى يتفق هذا الحديث وحديث زرارة ولا يتضادان. حدثنا بكار قال ثنا

تقطع من الركعتين اللتين قبلها. فلذا قال: "هو سنة" والحديث لا يدل عليه، لأن ضم الواحدة مع الإثنتين اللتين قبلها لا يوجب أن يكون بعد السلام.

﴿٢٢﴾ قوله لا يسلم في ركعتي الوتر. أخرجه النسائي في سننه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر. ورواه الحاكم في المستدرک، وقال: إنه صحيح على شرط البخاري ومسلم، ولم يخرجاه. ولفظه: قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن. وفي لفظ "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر". وكذلك رواه البيهقي أيضا في سننه عن سعيد عن قتادة عن زرارة بن أوفى. ثم قال البيهقي: وقال أبان عن قتادة: يوتر بثلاث، لا يقعد إلا في آخرهن. ورواه الجماعة عن ابن أبي عروبة عن قتادة. وهمام بن يحيى عن قتادة. وكذلك رواه بهز بن حكيم عن زرارة بن أوفى. ورواية أبان خطأ اهـ. ورواه محمد في الموطأ أيضا.

﴿٢٣﴾ قوله ويحتمل ثم يوتر الخ. أخرج مسلم في صحيحه عن يحيى عن أبي سلمة، قال: سألت عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فإذا أراد أن يركع قام فركع، ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلوة الصبح. ورواية أبي سلمة هذه تبين أن الإيتار كان بثلاث بعد ثمان ركعات.

أبو داود قال ثنا أبو حرة عن الحسن عن سعد بن هشام الأنصاري انه سأل عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كان يصلي العشاء ثم يتجوز بركعتين ﴿٢٤﴾ وقد أعد سواكه وطهوره فيبعثه الله لما شاء أن يبعثه فيتسوك ويتوضأ ثم يصلي ركعتين ثم يقوم فيصلّي ثمان ركعات يسوي بينهما في القراءة ثم يوتر بالتاسعة فلما أسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم جعل تلك الثمان ستاً ثم يوتر بالسابعة ثم يصلي ركعتين وهو جالس ﴿٢٥﴾ يقرأ فيهما بقل يا أيها الكافرون وإذا زلزلت الأرض. ففي هذا الحديث أنه كان يصلي قبل الثماني التي يوتر بتاسعتين أربعاً فجميع ذلك ثلث عشرة ركعة منها الوتر الذي فسره زرارة عن سعد عن عائشة وهو ثلث ركعات لا يسلم إلا في آخرهن فقد صحت رواية سعد عن عائشة وبانت على ما ذكرنا. وقد روى عبد الله بن شقيق عن عائشة في ذلك ما حله ثنا ربيع المودن قال ثنا أسد قال ثنا هشيم ابن بشير قال أنا خالد الحذاء قال أنا عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كان إذا صلى بالناس العشاء يدخل فيصلّي ركعتين قالت وكان يصلي من الليل تسع ركعات فيهن

﴿٢٤﴾ قوله ثم يتجوز بركعتين. ظاهره أن هاتين الركعتين هما اللتان تصليان بعد صلوة العشاء. لكن المصنف رحمه الله جعلهما من صلوة التهجد. ولعل وجهه أن السائل سألها عن صلوته صلى الله عليه وسلم بالليل. أي التهجد. فذكرت هاتين الركعتين. فهما من جملة صلوة التهجد.

﴿٢٥﴾ قوله يصلي ركعتين وهو جالس. يستفاد منه حكمان، الأول: التنفل بعد صلوة الوتر. والثاني: صلوة النفل جالسا. أما التنفل بعد الوتر، فاختلف العلماء فيه، فذهب الأوزاعي وأحمد إلى جوازه، فيما حكاه القاضي عنهما، فأباحا ركعتين بعد الوتر جالسا، وأخذوا بظاهر هذا الحديث، وبحديث أم سلمة وأبي أمامة رضي الله تعالى عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر ركعتين... الخ. كما رواه أحمد في مسنده. وروي ذلك عن جماعة من الصحابة. وأنكره مالك. وقال أحمد: لا أفعله، ولا أ منع من فعله، ومن منعه تمسك بحديث: "اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتراً" وأجاب الجمهور: أن هذا الحديث محمول على الاستحباب، لا الوجوب. وقال النووي: ألصواب أن هاتين الركعتين فعلهما صلى الله عليه وسلم بعد الوتر جالسا، لبيان جواز الصلوة بعد الوتر، وبيان جواز النفل جالسا، ولم يواظب على ذلك، بل فعله مرة أو مرتين أو مرات قليلة. ولا تغتر بقولها: "كان يصلي" كما في رواية الصحيحين، فإن المختار الذي عليه الأكثر والمحققون من الأصوليين، أن لفظة "كان" لا

الوتر فإذا طلع الفجر صلى ركعتين في بيتي ثم يخرج فيصلّي بالناس صلوة الفجر ففي هذا الحديث أنه كان يصلي إذا دخل بيته بعد العشاء ركعتين ومن الليل تسعا فيهن الوتر فذلك عندنا على تسع غير الركعتين اللتين كان يخففهما على ما قال سعد بن هشام عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتح صلاته من الليل خفيفتين وإنما حملنا معنى حديث عبد الله بن شقيق على هذا المعنى ليتفق هو وحديث سعد بن هشام ولا يتضادان. وقد روى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة في ذلك ما قد حدثنا أحمد بن داود قال ثنا سهل بن بكار قال ثنا أبان بن يزيد قال ثنا يحيى بن أبي كثير قال ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة يصلي ثمان ركعات ثم يوتر بركة ثم يصلي ركعتين وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع وصلى بين أذان الفجر والإقامة ركعتين فيحتمل أن يكون الثمان ركعات التي أوتر بتاسعتهن في هذا الحديث هي الثمان ركعات التي ذكر سعد بن هشام عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلهن أربع ركعات ليتفق هذا الحديث وحديث سعد ويكون هذا الحديث قد زاد على حديث سعد وحديث عبد الله بن شقيق تطوع رسول الله صلى الله

يلزم منها الدوام ولا التكرار. وإنما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة، فإن دل دليل على التكرار عمل به، وإلا فلا تقتضيه بوضعها. وقد قالت عائشة رضي الله عنها: "كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله قبل أن يطوف". ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد أن صحبتته عائشة إلا حجة واحدة، وهي حجة الوداع. فاستعملت "كان" في مرة واحدة. ولا يقال لعلها طيبته في إحرامه بعمره لأن المعتمر لا يخل له الطيب قبل الطواف بالإجماع، فثبت أنها استعملت "كان" في مرة واحدة، كما قاله الأصوليون. وإنما تأولنا حديث الركعتين جالسا، لأن الروايات المشهورة في الصحيحين وغيرهما عن عائشة مع روايات خلائق من الصحابة في الصحيحين مصرحة بأن آخر صلواته صلى الله عليه وسلم بالليل كان وترا. وفي الصحيحين أحاديث كثيرة مشهورة بالأمر بجعل آخر صلوة الليل وترا. منها: "اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا". و"صلوة الليل مثني مثني، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة". وغير ذلك. فكيف يظن به صلى الله عليه وسلم، مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه يداوم على الركعتين بعد الوتر، ويجعلها آخر صلوة الليل. وإنما معناه ما قدمناه من بيان الجواز. وهذا الجواب هو الصواب اهـ. وسيجيء الكلام على هذه المسئلة من المصنف في باب التطوع بعد الوتر. فانتظره.

أما الحكم الثاني: أي التنفل جالسا. فهو متفق عليه. لكن من صلاها جالسا فله نصف أجر القائم.

عليه وسلم بعد الوتر ويحتمل أيضا أن يكون هذه التسع هي التسع التي ذكرها سعد بن هشام في حديثه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصليها لما بدن فيكون ذلك تسع ركعات مع الركعتين الخفيفتين اللتين كان يفتح بهما صلاته ثم كان يصلي بعد الوتر ركعتين جالسا بدلا مما كان يصلي قبل أن يبدن قائما وهو ركعتان فقد عاد ذلك أيضا إلى ثلث عشرة ركعة. حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا هرون بن إسماعيل الخزاز قال ثنا علي بن المبارك قال ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كان يصلي ثلث عشرة ركعة ﴿٢٦﴾ يصلي ثمان ركعات ثم يصلي ركعتين وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع قائما ثم يسجد وكان يصلي ركعتين بين الأذان والإقامة من صلاة الصبح. فهذا الحديث معناه معنى حديث أحمد بن داود عن سهل غير أنه ترك ذكر الوتر. حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا إسماعيل بن أبي كثير عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة منها ركعتان وهو جالس ويصلي ركعتين قبل الصبح فذلك ثلث عشرة ركعة فقد وافق هذا الحديث أيضا حديث أحمد بن داود وقولها يصلي ركعتين قبل الصبح يعني قبل صلاة الصبح وهما الركعتان اللتان ذكرهما

كما جاء في الحديث. واستثنى منه بعضهم صلاة النفل بعد الوتر. فإنه قال: بإستحبابها جالسا، وتمسك بهذا الحديث: أن النبي صلاها جالسا. وليس فيه دليل على ما قال. لأنه صلى الله عليه وسلم صلاها جالسا لبيان الجواز. كما ذكره النووي، أو هذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم، كما يدل عليه حديث عبد الله بن عمرو الذي رواه مسلم وغيره.

﴿٢٦﴾ قوله كان يصلي ثلث عشرة ركعة الخ. وجاء في رواية عن الزهري عن عروة عنها أيضا على ما رواه البخاري في "باب ما يقرأ في ركعتي الفجر" بلفظ: "كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين" فيحتمل أن تكون أضافت إلى صلاة الليل سنة العشاء، لكونه كان يصليها في بيته، أو ما كان يفتح به صلاة الليل، فقد ثبت من طريق سعد بن هشام عنها: أنه كان يفتحها بركعتين خفيفتين. وهذا أرجح. لأن رواية أبي سلمة التي دلت على الحصر في إحدى عشرة، جاء في صفتها: "يصلي أربعا ثم أربعا ثم ثلثا" فدل على أنها لم تتعرض للركعتين الخفيفتين وتعرضت لهما في هذه الرواية، وفي رواية الزهري. والزيادة من الحافظ مقبولة.

أحمد بن داود في حديثه أنه كان يصليهما بين الأذان والإقامة حدثنا أحمد بن أبي عمران قال ثنا القواريري ح وحدثنا روح بن الفرغ قال ثنا حامد بن يحيى قال ثنا سفيان قال ثنا ابن أبي ليلى قال سمعت أبا سلمة يقول دخلت على عائشة فسألتها عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كانت صلاته في رمضان ﴿٢٧﴾ وغيره ثلث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر فقد وافق هذا الحديث أيضا ما روينا قبله من أحاديث أبي سلمة حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن أنه أخبره أنه سأل عائشة كيف كانت ﴿٢٨﴾ صلوة رسول الله صلى الله عليه

﴿٢٧﴾ قوله كانت صلواته في رمضان إلخ. استدل به بعضهم على أن التراويح ثمان ركعات. لأنه صلى الله عليه وسلم صلى إحدى عشرة ركعة، ومنها ثلث ركعات للوتر، فبقيت ثمان ركعات. وهذا الاستدلال فاسد. لأن هذه الصلوة التي ذكرتها عائشة رضى الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصليها في السنة كلها، لا تخصيص بها لرمضان. فهذه الصلوة هي صلوة التهجد. أما صلوة التراويح التي تختص بـرمضان، فهذا الحديث لا يتعرض بها، لا بالنفي، ولا بالإثبات. وليس في عدد ركعات التراويح حديث مرفوع صحيح. وأما ما روى ابن أبي شيبة في مصنفه، والطبراني والبيهقي من حديث ابن عباس: "أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر" فضعيف. نعم، ثبتت العشرون من زمن عمر رضى الله عنه. في الموطأ عن يزيد بن رومان قال: كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بثلث وعشرين ركعة. قال البيهقي: و"الثلث" في حديث رومان هي الوتر. وفي المغني: عن علي رضى الله عنه: أنه أمر رجلا أن يصلي بهم في رمضان بعشرين ركعة. وروى البيهقي في المعرفة عن السائب بن يزيد قال: "كنا نقوم في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعشرين ركعة والوتر". قال النووي في الخلاصة: إسناده صحيح. فكونها عشرين ركعة سنة الخلفاء الراشدين، لقوله صلى الله عليه وسلم: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين. وقال مالك رحمه الله تعالى: صلوة التراويح ست وثلثون ركعة، احتجاجا بعمل أهل المدينة. والدليل للجمهور ما ذكرنا.

﴿٢٨﴾ قوله كيف كانت إلخ. يستفاد منه تعميم الجواب عند السؤال عن شيء. لأن أبا سلمة إنما سأل عائشة رضي الله عنها عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان خاصة، فأجابت عائشة رضى الله عنها بأعم من ذلك. وذلك لثلاث يتوهم السائل أن الجواب مختص بمحل السؤال، دون غيره. فهو كقوله صلى الله عليه وسلم: "هو الطهور ماءه والحل ميتته" لما سأله السائل عن حالة ركوب البحر ومع ركبه ماء قليل يخاف العطش إن توضأ. فأجاب بطهورة ماء البحر، حتى لا يختص الحكم بمن هذه حاله.

وسلم في رمضان فقالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٢٩﴾ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ﴿٣٠﴾ يصلي أربعا ﴿٣١﴾ فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ﴿٣٢﴾ ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلثا قالت عائشة فقلت يا رسول الله أ تنام قبل أن توتر ﴿٣٣﴾ قال يا عائشة إن عيني تنامان ﴿٣٤﴾ ولا ينام قلبي. فيحتمل هذا الحديث أن يكون قولها ثم يصلي ثلثا تريد يوتر بإحداهن إثنين من الثمان ثم يصلي

﴿٢٩﴾ قوله ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. يستفاد منه: أن عمله صلى الله عليه وسلم كان ديمة في شهر رمضان، وغيره. وأنه كان إذا عمل عملا أثبتته، وداوم عليه. وقد قال صلى الله عليه وسلم: "أحب الأعمال إلى الله أدومها" وفي رواية: "ما داوم عليه صاحبه وإن قل" فإن قلت: أنه ثبت من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل العشر الأواخر يجتهد فيه ما لا يجتهد في غيره، وأيضا من حديثها: كان إذا دخل العشر أحى الليل وأيقظ أهله، وجدّ وشد الميزر. وهذا يدل على أنه كان يزيد في العشر الأخير على عادته. فكيف يجمع بين هذين الحديثين؟ قلت: إن الزيادة في العشر الأخير تحمّل على التطويل، دون الزيادة في العدد.

﴿٣٠﴾ قوله إحدى عشرة ركعة الخ. والحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة، أن التهجد والوتر مختص بصلوة الليل. وفرائض النهار: الظهر وهي أربع، والعصر وهي أربع، والمغرب وهي ثلاث، وتر النهار. فناسب أن تكون صلوة الليل كصلوة النهار في العدد، جملة وتفصيلا. وأما مناسبة ثلاث عشرة كما في رواية يحيى بن كثير عن أبي سلمة عنها فبضم صلوة الصبح. لكونها نهائية إلى ما بعدها. ﴿٣١﴾ قوله يصلي أربعا. فيه حجة لأبي حنيفة رحمه الله في أن الأفضل في التنفل بالليل أربع ركعات، بتسليمة واحدة. وفيه حجة على من منع ذلك، كمالك رحمه الله تعالى.

﴿٣٢﴾ قوله فلا تسئل عن حسنهن وطولهن. معناه إنهن في نهاية من كمال الحسن والطول، مستغنيات بظهور حسنهن وطولهن عن السؤال عنهن، والوصف.

﴿٣٣﴾ قوله أتنام قبل أن توتر. ألهمزة فيه للإستفهام على سبيل الإستخبار والإستعلام. لأنها لم تعرف النوم قبل الوتر، لأن أباهما كان لا ينام حتى يوتر، وكان يوتر أول الليل.

﴿٣٤﴾ قوله إن عيني تنامان، ولا ينام قلبي. ولذا لا ينتقض وضوءه صلى الله عليه وسلم بالنوم. كما روي عن ابن عباس رضي الله عنه: "نام حتى نفخ" وفي رواية: "حتى سمعت خطيطة" أو "غطيطة" ثم صلى ولم يتوضأ. لأن النوم في نفسه غير ناقض للوضوء، بل هو جعل من أسباب نقض الوضوء، لأنه مظنة خروج الرياح، وذلك لا يكون إلا في حال غفلة القلب. وأما نومه صلى الله عليه وسلم، فلا يورث الغفلة، فلا ينتقض الوضوء، وكذلك سائر الأنبياء عليهم السلام لا ينتقض وضوءهم بالنوم. كما رواه

الركعتين الباقيتين وهما الركعتان اللتان ذكرهما أبو سلمة فيما تقدم مما روينا عنه أنه كان يصليهما وهو جالس حتى يتفق هذا الحديث وما تقدمه من أحاديثه. ويحتمل أن يكون الثلث وترا كلها وهو أغلب المعنيين لأنها قد فصلت صلاته فقالت كان يصلي أربعاً ثم أربعاً ووصفت ذلك كله بالحسن والطول ثم قالت ثم يصلي ثلثاً ولم تصف ذلك بطول وجمعت الثلث بالذكر فذلك عندنا على الوتر فيكون جميع ما كان يصليه إحدى عشرة ركعة مع الركعتين الخفيفتين اللتين في حديث سعد بن هشام أو مع الركعتين اللتين كان يصليهما وهو جالس بعد الوتر وهذا أشبه بروايات أبي سلمة لأن جميعها تخبر عن صلواته

جابر رضي الله عنه، فيقظة قلبه تمنعه من الحدث. قال ابن حجر في فتح الباري: وقد تكلم العلماء في الجمع بين هذا الحديث وبين ما وقع له في السفر: أنه صلى الله عليه وسلم نام وأصحابه فما استيقظوا إلا حر الشمس، ثم إن عمر رضي الله عنه كبر ورفع صوته، حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم بصوته، الحديث. قال النووي: له جوابان. أحدهما: أن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به، كالحدث والألم ونحوهما، ولا يدرك ما يتعلق بالعين، لأنها نائمة، والقلب يقظان. والثاني: أنه كان له حالان، حال كان قلبه لا ينام، وهو الأغلب. وحال ينام فيه قلبه، وهو نادر. فصادف هذا، أي قصة النوم عن الصلوة. قال: والصحيح المعتمد الأول، والثاني ضعيف. وهو كما قال. ولا يقال: القلب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين، من روية الفجر مثلاً، لكنه يدرك إذا كان يقظاً مرور الوقت الطويل. فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حميت الشمس مدة طويلة، لا يخفى على من لم يكن مستغرقاً. لأننا نقول: يحتمل أن يقال: كان قلبه صلى الله عليه وسلم إذ ذاك مستغرقاً بالوحي، ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وسلم حالة إلقاء الوحي في اليقظة. وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل. لأنه أوقع في النفس، كما في قضية سهوه في الصلوة. وقريب من هذا جواب ابن المنير: أن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لمصلحة التشريع، ففي النوم بالطريق الأولى، أو على السواء. وقد أجيب عن أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة. منها: أن معنى قوله "لا ينام قلبي" أي لا يخفى عليه حالة إنتقاض وضوءه. ومنها: أن معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث. وهذا قريب من الذي قبله. قال ابن دقيق العيد: كان قائل هذا أراد تخصيص يقظة القلب بإدراك حالة الإنتقاض. وذلك بعيد. وذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم: "إن عيني تنامان ولا ينام قلبي" خرج جواباً عن قول عائشة: "أنام قبل أن توتر" وهذا كلام لا يتعلق له بإنتقاض الطهارة، الذي تكلموا فيه. وإنما هو جواب يتعلق بأمر الوتر، فتحمل يقظته على تعلق القلب باليقظة للوتر. وفرق بين من شرع في النوم مطمئن القلب به، وبين من شرع فيه متعلقاً باليقظة. قال: فعلى هذا فلا تعارض، ولا إشكال في حديث النوم حتى طلعت الشمس لأنه يحمل على أنه إطمئن في

بعد ما بدن وحديث سعد بن هشام يخبر عن صلاته بعد ما بدن وعن صلاته قبل ذلك وقد روى عروة بن الزبير عن عائشة في ذلك ما حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ويوتر منها بواحدة فإذا فرغ منها ﴿٣٥﴾ اضطجع ﴿٣٦﴾ على شقه الأيمن حتى يأتيه المودن فيصلّي ركعتين خفيفتين. فهذا يحتمل أن يكون على صلاته قبل أن يبدن فيكون ذلك هو جميع ما كان يصليه مع الركعتين الخفيفتين اللتين كان يفتح بهما صلاته ويحتمل أن يكون على صلاته بعد ما بدن فيكون ذلك على إحدى عشرة ركعة منها

نومه لما أوجبه تعب السير معتمدا على من وكله بكلاءة الفجر اهـ. ومحصله: تخصيص البقطة المفهومة من قوله: "ولا ينام قلبي" بإداركه وقت الوتر إدراكا معنويا، لتعلقه به، وإن نومه في حديث السفر كان نوما مستغرقا. ويؤيده قول بلال له: أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك" كما في حديث أبي هريرة عند مسلم، ولم ينكر عليه. ومعلوم أن نوم بلال كان مستغرقا. وقد اعترض عليه: بأن ما قاله يقتضي إعتبار خصوص السبب. وأجاب بأنه يعتبر إذا قامت عليه قرينة. وأرشد إليه السياق، وهو ههنا كذلك. ومن الأجوبة الضعيفة أيضا قول من قال: كان قلبه يقظانا، وعلم بخروج الوقت، لكن ترك إعلامهم بذلك عمدا لمصلحة التشريع. وقول من قال: المراد بنفي النوم عن قلبه أنه لا يطرء عليه أضغاث أحلام، كما يطرء على غيره. بل كل ما يراه في نومه حق و وحي. فهذه عدة أجوبة، أقربها إلى الصواب الأول، على الوجه الذي قررناه. والله المستعان اهـ.

﴿٣٥﴾ قوله فإذا فرغ منها اضطجع الخ. هكذا رواه مسلم في صحيحه. قال: حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك عن ابن شهاب. الحديث. قال القاضي عياض في هذا الحديث: أن الاضطجاع بعد صلوة الليل وقبل ركعتي الفجر. وفيه رد على الشافعي وأصحابه، في قولهم: أن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر سنة. قال: وذهب مالك وجمهور العلماء وجماعة من الصحابة إلى أنه بدعة. وفي الرواية الأخرى عن عائشة رضي الله عنها: أنه صلى الله عليه وسلم كان يضطجع بعد ركعتي الفجر. وكما أنه لم يقل أحد في الاضطجاع قبلهما أنه سنة، فكذا بعدهما. وقال ابن حجر في فتح الباري: وأما ما رواه مسلم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة: أنه صلى الله عليه وسلم اضطجع بعد الوتر. فقد خالفه أصحاب الزهري عن عروة. فذكروا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر. وهو المحفوظ. ولم يصب من احتج به على ترك استحباب الاضطجاع اهـ. وسيأتي التوفيق بين هذه الروايات في الحاشية الآتية من العيني.

﴿٣٦﴾ قوله اضطجع الخ. وفائدة هذا الاضطجاع الراحة والنشاط بصلوة الصبح. وعلى هذا فلا

تسع فيها الوتر وركعتان بعدهما وهو جالس على ما في حديث أبي سلمة و على ما في حديث سعد بن هشام وعبد الله بن شقيق غير أن مالكا روى هذا الحديث فزاد فيه شيئا حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس وعمرو بن الحارث وابن أبي ذئب عن ابن شهاب أخبرهم عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ من صلوة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة ويسجد سجدة ﴿٣٧﴾ قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية فإذا سكت المؤذن ﴿٣٨﴾

يستحب ذلك إلا للمتهدد. وبه جزم ابن العربي، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق أن عائشة كانت تقول أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضطجع لسنه ولكنه كان يداب ليلته، فيستريح. وفي إسناده راو لم يسم. وقيل: إن فائدته الفصل بين ركعتي الفجر وصلوة الصبح. وعلى هذا فلا إختصاص. ومن ثم قال الشافعي: تتأدى السنة بكل ما يحصل به الفصل من مشي، وكلام، وغيره، حكاه البيهقي إهـ. (الباري ٢٩١٣)

﴿٣٧﴾ قوله يسجد سجدة. الخ. وفي رواية للبخاري عن الزهري عن عروة عن عائشة: يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرؤ. الحديث. قال ابن بطال: ما طول سجوده صلى الله عليه وسلم في قيام الليل، فذلك لإجهاده فيه بالدعاء، والتضرع إلى الله تعالى. فإن ذلك أبلغ أحواله التواضع والتذلل إليه. وكان ذلك شكرا على ما أنعم الله به عليه. وقد كان غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيه الأسوة الحسنة، وكان السلف يفعلون ذلك. وقال يحيى بن وثاب كان ابن الزبير رضي الله عنه يسجد، حتى تنزل العصفير على ظهره كأنه حائط اهـ. قال الطيبي: فيه دليل على أنه يجوز أن يتقرب إلى الله تعالى بسجدة قربة، لغير التلاوة والشكر. وقد اختلفت الآراء في جوازه. واستدل علي ذلك بما فيه رواية البخاري، فيسجد السجدة من ذلك، لأن الفاء في "فيسجد" للتعقيب. ثم قال: والظاهر أن الفاء في "فيسجد" لتفصيل المجرى. والتاء في "السجدة" ليست للوحدة، وهي كما في قوله "سورة السجدة" والتعريف للجنس يعني فيسجد سجدة تلك الركعات طويلة ما يقرؤ فيها خمسين آية. ويعضده حديث ابن عباس: أطال فيها القيام والقعود والسجود، لأن قوله تعالى: {قَمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ}. يستدعي طول الزمان، وطول الزمان يستدعي طول الصلوة، ولأن اضطجاعه بعد كان إستراحة من مكابدة الليل، ومجاهدة التهجد اهـ.

﴿٣٨﴾ قوله فإذا سكت المؤذن الخ. قال الطيبي: هذا يدل على أن التبين لم يكن بالأذان، وإلا لما كان لقولها: "وتبين له الفجر" فائدة بعد قولها "وسكت المؤذن" اهـ. أقول: الواو لمجرد الجمع، لا للترتيب. فلا يستدعي التأذين قبل الفجر.

من صلوة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الأيمن ﴿٣٩﴾ حتى يأتية المؤذن للإقامة فيخرج معه بعضهم يزيد على بعض في قصة الحديث. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عامر العقدي قال ثنا ابن أبي ذئب عن الزهري فذكر مثله بإسناده. ففي

﴿٣٩﴾ قوله ثم اضطجع على شقه الأيمن الخ. هذا الحديث يدل على أن الاضطجاع بعد ركعتي الفجر. والذي قبله، أي ما رواه مالك عن ابن شهاب قالت فيه: "إذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن، حتى يأتية المؤذن فيصلي ركعتين خفيفتين". فهذا يدل على أن الاضطجاع كان قبل ركعتي الفجر. وفي رواية لمسلم عنها: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت مستيقظة حدثني، وإلا فاضطجع. فهذا يدل على أنه تارة يضطجع، وتارة لا يضطجع. وأيضاً روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن، فقام فصلي ركعتين، ثم خرج فصلي الصبح". فهذا يصرح بأن اضطجاعه كان قبل ركعتي الفجر. وروي عن ابن عباس أيضاً: أنه إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع. فهذا يصرح بأن الاضطجاع كان بعد ركعتي الفجر. والتوفيق بين هذه الروايات أن الرواية التي تدل على أنه قبل ركعتي الفجر، لا تستلزم نفيه بعدهما. وكذلك الرواية التي تدل على أنه بعدهما لا تستلزم نفيه قبلهما. أو يحتمل تركه إياه قبلهما أو بعدهما على بيان الجواز. واختلفوا في هذه الضجعة، أنها سنة؟ أو مستحبة؟ أو واجبة، أو غير ذلك؟ على ستة أقوال: أحدها: أنه سنة. وإليه ذهب الشافعي وأصحابه. وقال النووي في شرح صحيح مسلم: والصحيح أو الصواب أن الاضطجاع بعد سنة الفجر سنة. وقال البيهقي في السنن: وقد أشار الشافعي إلى أن الاضطجاع المنقول في الأحاديث، للفصل بين النافلة والفريضة. وسواء كان ذلك الفصل بالاضطجاع أو التحدث أو التحول من ذلك المكان إلى غيره أو غيره. والاضطجاع غير متعين في ذلك. وقال النووي في شرح المذهب: المختار الاضطجاع. القول الثاني: أنه مستحب. وروي ذلك عن جماعة من الصحابة. وهم أبو موسى الأشعري، ورافع بن خديج، وأنس بن مالك، وأبو هريرة. وإليه ذهب جماعة من التابعين. وهم: محمد بن سيرين، وعروة، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار. وكانوا يضطجعون على أيما نهم بين ركعتي الفجر، وصلوة الصبح. القول الثالث: أنه واجب مفترض، لا بد من الإتيان به. وهو قول أبي محمد بن حزم، فقال: ومن ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلوة الصبح، إلا بأن يضطجع على جنبه الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين تكبيره لصلوة الصبح. وسواء ترك الضجعة عمداً أو نسياناً، وسواء صلاها في وقتها أو صلاها قاضياً لها من نسيان أو نوم. وإن لم يصل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع. واستدل بما رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه". وفي سنده عبد الواحد. ورواه الترمذي أيضاً. وقال: حديث حسن

هذا الحديث أن جميع ما كان يصليه بعد العشاء الآخرة إلى الفجر إحدى عشرة ركعة فقد عاد ذلك إلى حديث أبي سلمة وعلمنا به أن تلك الصلوة هي صلاته بعد ما بدن، وأما قولها يسلم بين كل ركعتين فإن ذلك **يحتمل** أن يكون كان يسلم بين كل ركعتين في الوتر وغيره فيثبت بذلك ما يذهب إليه أهل المدينة من التسليم بين الشفع والوتر **ويحتمل** أن يكون كان يسلم بين كل ركعتين من ذلك غير الوتر ليتفق ذلك وحديث سعد بن هشام ولا يتضادان مع أنه قد روى عن عروة في هذا خلاف ما رواه الزهري عنه فمن ذلك ما حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة ثم يصلي إذا

صحيح غريب. وروى ابن ماجة من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع. فما رواه أبو داود يخبر عن أمره. وما رواه ابن ماجة يخبر عن فعله. وأجابوا عن هذا بأجوبة. الأول: أن عبد الواحد الراوي عن الأعمش قد تكلم فيه. فعن يحيى أن ليس بشيء. وعن عمرو بن علي الفلاس: سمعت أبا داود قال: عمد عبد الواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش، فوصلها بقول "حدثنا الأعمش" حدثنا مجاهد في كذا وكذا. الثاني: أن الأعمش قد عنعن وهو مدلس. الثالث: أنه لما بلغ ذلك ابن عمر قال: أكثر أبو هريرة على نفسه حتى حدث بهذا الحديث. الرابع: أن الأئمة حملوا الأمر الوارد فيه على الإستحباب. وقيل في "رواية الترمذي عن أبي صالح عن أبي هريرة" أنه معلول، لم يسمعه أبو صالح عن أبي هريرة، وبين الأعمش وبين أبي صالح كلام. وينسب هذا القول إلى ابن العربي. وقال الأثرم: سمعت أحمد يسأل عن الاضطجاع، قال: ما أفعله أنا. قلت: فإن فعله رجل؟ ثم سكت كأنه لم يعبه إن فعله. قيل له: لما لا تأخذ به؟ قال: ليس فيه حديث يثبت. قلت له: حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: رواه بعضهم مرسلًا. فإن قلت: عبد الواحد بن زياد احتج به الأئمة الستة، ووثقه أحمد، وأبوزرعة، وأبو حاتم، ومحمد بن سعد، والنسائي، وابن حبان. قلت: سلمنا ذلك، ولكن الأجوبة الباقية تكفي لدفع الوجوب بحديث أبي هريرة. القول الرابع: أنه بدعة. وممن قال به من الصحابة عبدالله بن مسعود، وابن عمر على إختلاف عنه. فروى ابن أبي شيبة في مصنفه من رواية إبراهيم، قال: قال عبدالله: ما بال الرجل إذا صلى ركعتين يتملك كما تتملك الدابة والحصار إذا سلم قعد فصلى. وروى أيضا ابن أبي شيبة من رواية مجاهد قال: صحبت ابن عمر في السفر والحضر، فما رأيته اضطجع بعد الركعتين. ومن رواية سعيد بن المسيب قال: رأى ابن عمر رجلا يضطجع بين الركعتين، فقال: أحصوه. ومن رواية أبي مجلز قال سألت ابن عمر عن ضجعة الرجل على يمينه بعد الركعتين قبل صلوة الفجر. قال: يتلعب بك الشيطان. ومن رواية زيد

سمع النداء ركعتين خفيفتين فهذا خلاف ما في حديث ابن أبي ذئب وعمر و يونس عن الزهري عن عروة فذلك محتمل أن يكون الركعتان الزائدتان في هذا الحديث على ذلك الحديث هما الركعتان الخفيفتان اللتان ذكرهما سعد بن هشام في حديثه وليس في ذلك دليل على وتره كيف كان فنظرنّا في ذلك فإذا ابن مرزوق قد حدثنا قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس سجّادات يعني ركعات. حدثنا روح بن الفرّج قال ثنا يحيى بن عبد الله ابن بكير قال حدثني الليث عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس سجّادات ولا يجلس بينها حتى يجلس في الخامسة ثم يسلم. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال ثنا يونس بن بكير قال أنا محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن ﴿٤٠﴾ فقد خالف ما روى هشام ومحمد

العمى عن أبي صديق الناجي قال: رأى ابن عمر قوماً اضطجعوا بعد ركعتي الفجر، فأرسل إليهم فنهاهم، فقالوا نريد بذلك السنة، فقال ابن عمر: إرجع إليهم فأخبرهم أنها بدعة. وممن كره ذلك من التابعين: الأسود بن زيد، وإبراهيم النخعي، وقال: ضجة الشيطان. وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبيرة، ومن الأئمة: مالك بن أنس، وحكاه القاضي عياض عنه وعن جمهور العلماء. القول الخامس: أنه خلاف الأولى. روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن أنه كان لا يعجبه الاضطجاع بعد ركعتي الفجر. القول السادس: أنه ليس مقصوداً لذاته. وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر وبين الفريضة، إما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك. وهو محكي عن الشافعي، كما ذكرنا. وعلى قول من يراه سنة أو مستحباً، يكون هذا الاضطجاع على يمينه، لورود الحديث به كذلك. وهل تحصل سنة الاضطجاع بكونه على الشق الأيسر؟ أما مع القدرة على ذلك فالظاهر أنه لا تحصل به السنة، لعدم موافقة للأمر. وأما إذا كان به ضرر في الشق الأيمن، لا يمكن معه الاضطجاع، أو يمكن لكن معه مشقة، فهل يضطجع على اليسار أو يشير إلى الاضطجاع على الجانب الأيمن؟ لعجزه عن كماله كما يفعل من عجز عن الركوع والسجود في الصلوة. قال شيخنا زين الدين: لا أر لأصحابنا فيه نصاً. وحزم ابن حزم بأنه يشير إلى الاضطجاع على الجانب الأيمن، ولا يضطجع على الأيسر. والحكمة فيه أن القلب في جهة اليسار، فلو اضطجع عليه لاستغرق نوماً، لكونه أبلغ من الراحة بخلاف اليمين، فيكون القلب معلقاً فلا يستغرق. (عيني ٢١٨/٧)

﴿٤٠﴾ قوله لا يجلس إلا في آخرهن. هذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما. أي لا يجلس

بن جعفر عن عروة ما روى الزهري من قوله كان يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة ويسلم بين كل ركعتين. فلما اضطرب^(٤١) ما روي عن عروة في هذا عن عائشة من صفة وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيما روي عنها في ذلك حجة ورجعنا إلى ما روي عنها غيره فنظرنا في ذلك فإذا علي بن عبد الرحمن قد حدثنا قال ثنا عبد الغفار بن داود قال ثنا موسى بن أعين عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي

للسلام إلا في آخرهن. وإلا فالجلوس على كل ركعتين مما اتفقوا عليه. ويدل عليه حديث "صلوة الليل مثني مثني". وجاء في بعض الروايات: لم يسلم إلا في آخرهن. وفي رواية لمسلم: "يصلي تسع ركعات، لا يجلس فيها إلا في الثامنة، فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم ينهض، ولا يسلم، ثم يقوم فيصلّي التاسعة، ثم يقعد، فيذكر الله ويحمده، ثم يسلم تسليماً يسمعون. الحديث. وفي رواية لأبي داود والنسائي: فلما أسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم أوتر بسبع ركعات، لم يجلس إلا في السادسة والسابعة، ولم يسلم إلا في السابعة. الحديث. وقال العيني في بيان عدم جلوسه صلى الله عليه وسلم بعد كل ركعتين: إن هذا إختصار منها على بيان جلوس الوتر وسلامه، لأن السائل سأل عن حقيقة الوتر، ولم يسأل عن غيره، فأجابت مبنية لما في الوتر من الجلوس على الثانية بدون سلام. والجلوس أيضاً على الثالثة بسلام. وهذا عين مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وسكت عن جلوس ركعات التي قبلها، وعن السلام فيها، كما أن السؤال لم يقع عنها، فجوابها قد طابق سؤال السائل. غير أنها أطلقت على الجميع وترا في صورتين، لكون الوتر فيها.

﴿٤١﴾ قوله فلما اضطرب ما روي عن عروة الخ. قال القاضي عياض: الإختلاف في حديث عائشة قيل: هو منها. وقيل: من الرواة عنها، فيحتمل أن إخبارها بإحدى عشرة ركعة هو الأغلب. وباقي رواياتها إخبار منها بما كان يقع نادراً في بعض الأوقات. فأكثره خمس عشرة بركتي الفجر. وأقله سبع. وذلك بحسب ما كان يحصل من إتساع الوقت. أو ضيقه بطول قراءة. كما جاء في حديث حذيفة وابن مسعود، أو لنوم أو عذر مرض وغيره، أو في بعض الأوقات عند كبر السن كما قالت: "فلما أسنّ صلى سبع ركعات، أو تارة تعدّ الركعتين الخفيفتين في أول قيام الليل، وتعدّ ركعتي الفجر تارة وتحذفهما تارة، أو تعدّ أحدهما، وقد تكون عدت راتبة العشاء مع ذلك تارة، وحذفتها تارة إحداه. وقال القرطبي: أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم، حتى نسب بعضهم حديثها إلى الإضطراب. وإنما يتأتى الإضطراب لو أنها أخبرت عن وقت مخصوص، أو كان الراوي عنها واحداً إحداه. وقال ابن عبد البر: وأهل العلم يقولون: إن الإضطراب عنها في الحج، والرضاع. وصلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل، وقصر صلوة المسافر لم يأت ذلك منها، لأن الرواة عنها حفاظ، وكأنها أخبرت بذلك في أوقات متعددة

صلى الله عليه وسلم كان يوتر بتسع ﴿٤٢﴾ ركعات. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا موسى بن أعين عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بتسع ركعات. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا سهل بن بكار قال ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بتسع فلما بلغ سنا وثقل أوتر بسبع. حدثنا أبو أيوب يعني ابن خلف الطبراني قال ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال ثنا ابن فضيل عن الأعمش عن عمارة عن يحيى بن الجزار عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. ففي هذا الحديث أن وتره كان تسعا إلا أن فهذا حدثنا قال ثنا الحسن ابن الربيع قال ثنا أبو الأحوص عن الأعمش عن إبراهيم قال أبو جعفر فيما أظن عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل تسع ركعات ففي هذا الحديث أن تلك التسع هي صلاته التي كان يصليها في الليل **فخالف** هذا ما قبله من حديث الأسود و أحتمل أن يكون جميع ما سماه وترا هو جميع

وأحوال مختلفة إهـ. وقال العيني: اختلفت الروايات عن عائشة رضي الله عنها في عدد ركعات صلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل. وفي مقدار ما يجمعه منها بتسليم. ففي رواية: إحدى عشرة ركعة. وفي رواية: ثلثة عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها. وفي رواية مسروق: سبع وتسع وإحدى عشرة. وفي رواية عن الأسود: كان يصلي بالليل تسع ركعات. والجواب: أن من عدّها ثلث عشرة أراد بركعتي الفجر. وأما رواية سبع وتسع، فهي في حالة كبره. وأما مقدار ما يجمعه من الركعات بتسليمة، ففي رواية: كان يسلم بين ركعتين ويوتر بواحدة. وفي رواية: يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها. وفي رواية: يصلي تسع ركعات، لا يجلس فيها إلا في الثامنة. والجمع بين هذا الاختلاف أنه صلى الله عليه وسلم فعل جميع ذلك في أوقات مختلفة إهـ.

﴿٤٢﴾ قوله ويوتر بتسع الخ. روى البخاري في صحيحه، عن يحيى بن وثاب عن مسروق قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: سبع وتسع وإحدى عشرة، سوى ركعتي الفجر. فدل هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل سبع ركعات، وتسع ركعات. وروى النسائي من حديث يحيى بن الجزار عن عائشة رضي الله عنها: أنه يصلي من الليل تسعا، فلما أسنّ صلى سبعا، ودل أيضا أنه كان يصلي إحدى عشرة ركعة، سوى ركعتي الفجر. وهذا يطابق ما روى عروة عنها: أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إحدى عشرة ركعة. لكن ليس في رواية الطحاوي هذه الزيادة.

صلاته التي فيها الوتر. والدليل على ذلك ما في حديث يحيى بن الجزار أنه كان يصلي قبل أن يضعف تسعا فلما بلغ سنا صلى سبعا فوافق ذلك ما روى سعد بن هشام في حديثه من الثمان التي كان يصليهن أولا ويوتر بواحدة فلما بدن جعل تلك الثمان ستا وأوتر بالسابعة فدل هذا على أنه سمي جميع صلاته ﴿٤٣﴾ في الليل التي كان فيها الوتر وترا حتى تتفق هذه الآثار فلا تتضاد غير أنا لم نقف بعد على حقيقة الوتر إلا في حديث زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام خاصة فنظرنّا هل في غير ذلك دليل على كيفية الوتر أيضا كيف هي فإذا حسين بن نصر قد حدثنا قال ثنا سعيد بن عفير قال أنا يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ﴿٤٤﴾ في الركعتين اللتين كان يوتر بعدهما بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون ويقرأ في التي في الوتر قل هو الله أحد، وقل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس. حدثنا بكر بن سهل الدميّاطي قال ثنا شعيب بن يحيى قال ثنا يحيى بن أيوب عن

﴿٤٣﴾ قوله سمي جميع صلواته الخ. أعلم أن عائشة رضي الله عنها أطلقت على جميع صلواته صلى الله عليه وسلم في الليل التي كان فيها الوتر وترا. فجعلتها إحدى عشرة ركعة. وهذا كان قبل أن يبدن ويأخذ اللحم، فلما بدن وأخذ اللحم أوتر بسبع ركعات، وههنا أيضا أطلقت على الجميع وترا. والوتر منها: ثلث ركعات. أربع قبله من النفل، وبعده ركعتان. فالجميع تسع ركعات. عني.

﴿٤٤﴾ قوله كان يقرأ الخ. كذا رواه الترمذي، وأبوداود، وابن ماجه عن عبدالعزيز بن جريج، قال: سألت عائشة: بأي شيء كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: كان يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى. وفي الثانية: بقل يا أيها الكافرون. وفي الثالثة: بقل هو الله أحد، والمعوذتين. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وعبدالعزیز هذا والد ابن جريج، صاحب عطاء. وابن جريج إسمه عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج. وقد روى هذا الحديث يحيى بن سعيد الأنصاري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وروى البيهقي عن يحيى بن سعيد، عن عمرة عن عائشة مثل ما رواه المصنف. وأيضاً رواه عن عبدالعزيز ابن جريج مثله. وروى الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضي الله عنهما: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبح اسم ربك الأعلى، وقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، في ركعة ركعة. وكذلك روى النسائي، وأبوداود، وغيرهما عن أبي بن كعب، ولم يذكروا المعوذتين في الثالثة. ومثله روى عن عبدالرحمن بن أبزى أيضا. وقال الترمذي: والذي إختاره أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن

يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث يقرأ في أول ركعة بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فأخبرت عمرة عن عائشة في هذا الحديث بكيفية الوتر كيف كانت وافقت على ذلك سعد بن هشام وزاد عليها سعد أنه كان لا يسلم إلا في آخرهن. حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي قال ثنا صفوان بن صالح قال ثنا الوليد بن مسلم عن إسماعيل بن عياش عن محمد ابن يزيد الرحبي عن أبي إدريس عن أبي موسى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في وتره في ثلاث ركعات قل هو الله أحد والمعوذتين فقد وافق هذا الحديث أيضا ما روى سعد وعمرة وحدثنا بحر بن نصر قال ثنا ابن وهب قال حدثني معاوية ابن صالح عن عبد الله بن أبي قيس قال قلت لعائشة بكم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر قالت كان يوتر «٥» بأربع وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث ولم يكن يوتر بأنقص من سبع ولا بأكثر من ثلاث عشرة. ففي هذا الحديث ذكرها لما كان يصلي عليه صلى الله عليه وسلم في الليل من التطوع وتسميتها إياه وترا إلا أنها قد فصلت بين الثلاث وبين ما ذكرت معها وليس ذلك إلا لأن الثلاث كان لها معنى بائن من معنى ما قبلها فدل ذلك على معنى حديث الأسود ومسروق ويحيى بن الجزار عن عائشة أنه كذلك والدليل على ذلك أيضا ما روي عنها من قولها حدثنا أحمد بن داود

بعدهم أن يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى، وقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد، يقرأ في كل ركعة من ذلك بسورة إهـ. فالأخذ برواية أبي بن كعب، وابن عباس رضي الله عنهم أولى من الأخذ برواية عائشة رضي الله عنها. لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما كانت عاداته تطويل الأخيرة على ما قبلها. وقال المحقق ابن الهمام في فتح القدير: ولم يذكر أصحابنا سوى قراءة الاخلاص، وذلك لأن أبا حنيفة رحمه الله روى في مسنده عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث، يقرأ في الأولى: بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية: قل يا أيها الكافرون. وفي الثالثة: قل هو الله أحد إهـ. وقال في الغنية: ولم يعمل أصحابنا بتلك الزيادة. أي المعوذتين، تحرزا عن إطالة الثالثة على الثانية، أخذوا برواية أبي بن كعب رضي الله عنه، وبما روى أبو حنيفة رحمه الله في مسنده، عن عائشة رضي الله عنها إهـ. وقال في البحر: وما وقع في السنن وغيرها من زيادة المعوذتين، أنكرها الامام أحمد، وابن معين، ولم يخترها أكثر أهل العلم كما ذكره الترمذي إهـ.

٥٥٥: قوله قالت كان يوتر الخ. روى البيهقي هذا الحديث عن أحمد بن صالح، ومحمد بن سلسة

قال ثنا ابن أبي عمر قال ثنا سفيان عن عبد الحميد بن جبير بن شعبة عن سعيد بن المسيب عن عائشة قالت كان الوتر سبعا وخمسا والثلث بتيراء فكرهت أن تجعل الوتر ثلثا لم يتقدمهن شيء حتى يكون قبلهن غيرهن فلما كان الوتر عندها أحسن ما يكون هو أن يتقدمه تطوع إما أربع وإما إثنان جمعت بذلك تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليل الذي صلح به الوتر الذي بعدها أو الوتر فسمت ذلك بذلك وترا إلا أنه قد ثبت في جملة ذلك عنها أن الوتر ثلث فثبت من روايتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رواه عنها سعد بن هشام لموافقة قولها من رأيها إياه فثبت بذلك أن الوتر ثلث لا يسلم إلا في آخرهن غير أن ما رواه هشام بن عروة عن أبيه في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس لا يجلس إلا في آخرهن لم نجد له معنى ﴿٤٦﴾ وقد جاءت العامة ﴿٤٧﴾ عن أبيه وعن غيره عن عائشة بخلاف ذلك. فما روته العامة أولى مما رواه هو وحده وانفرد به وقد رويت عن عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك آثار يعود معناها أيضا إلى المعنى الذي عاد إليه معنى حديث عائشة فمن ذلك ما قد حدثنا ابن مرزوق وبكار قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبي جمرة عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة ومن ذلك ما قد حدثنا ابن خزيمة قال ثنا معلى بن أسد قال ثنا وهيب بن خالد عن عبد الله بن طاؤس عن عكرمة بن خالد عن ابن عباس أنه بات عند خالته ميمونة ﴿٤٨﴾ فقام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل يصلي فقامت

المرادي عن ابن وهب. ثم قال: زاد أحمد: ولم يكن يوتر بركتين قبل الفجر. قلت: ما يوتر؟ قالت: لم يكن يدع ذلك. ولم يذكر أحمد وست وثلث. ثم قال البيهقي: وهذا يحتمل أن يريد به ثلث، لا يفصل بينهما بجلوس ولا تسليم. فيكون في معنى رواية هشام بن عروة. والله اعلم اهـ. أقول: أما عدم الفصل بتسليم، فصحيح. لأنها لما فصلت بين الثلث وما قبلها، علم أن الثلث لها معنى مغائر من معنى ما قبلها. وأما عدم فصلها بالجلوس، فلا موجب لهذا التأويل. بل يؤول ما روى سعد بن هشام.

﴿٤٦﴾ قوله لم نجد له معنى. لأنه يخالف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "صلوة الليل مشى مشى". وروي أيضا: أنه كان يجلس بين كل ركعتين. وقد ذكرنا تأويلا، وهو وإن كان بعيدا، لكن التأويل أولى من إبطال الرواية.

﴿٤٧﴾ قوله قد جاءت العامة. أي عامة الروايات أنه كان يقعد بعد كل ركعتين.

﴿٤٨﴾ قوله بات عند خالته ميمونة الخ. يستفاد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما المذكور في هذا

فتوضأت ثم قمت عن يساره فجذبني فأدارني ﴿٤٩﴾ عن يمينه فصلى ثلث عشرة ركعة قيامه فهن سواء ومن ذلك ما حدثنا بكار قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت كريبا يحدث عن ابن عباس فذكر مثله وقال فتكاملت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث عشرة ركعة. فقد إتفق هذا الحديث وحديث عائشة في جملة صلوة أنها كانت ثلث عشرة ركعة إلا أنه لا تفصيل في حديث ابن عباس فأردنا أن ننظر هل روي عن

الباب أحكام كثيرة. منها: الأول: ما فيه من الفضل لابن عباس وحذقه على صغر سنه، حيث أرصد النبي صلى الله عليه وسلم طول ليلته. وقيل: إن العباس أوصاه بمراعاة النبي صلى الله عليه وسلم ليطلع على عمله بالليل كما رواه عنه ابنه علي بن عبد الله على ما سيحى. والثاني: قال محيي السنة: فيه جواز الجماعة في النافلة. الثالث: فيه جواز العمل اليسير في الصلوة. الرابع: فيه جواز الصلوة خلف من لم ينو الإمامة. الخامس: فيه جواز بيتوتة الأطفال عند المحارم، وإن كانت عند زوجها. السادس: فيه أن موقف المأموم الواحد عن يمين الإمام. فإذا وقف عن يساره يحوله إلى يمينه. السابع: فيه أن صلوة الصبي صحيحة. الثامن: فيه جواز نوم الرجل مع امرأته من غير واقعة بحضرة بعض محارمها، وإن كان مميزاً. التاسع: أن نومه صلى الله عليه وسلم مضطجعا غير ناقض للوضوء، لأن قلبه لا ينام، بخلاف عينيه. وكذا سائر الأنبياء عليهم الصلوة والسلام. كما أخرجه البخاري في حديث الإسراء. وذلك لأن سعيد بن جبير روى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى سمعت غطيطة أو خطيطة، ثم خرج إلى الصلوة. وفي بعض الروايات في الصحيح: ثم اضطجع فنام حتى نفخ، فخرج، فصلى الصبح ولم يتوضأ. وقال الكرماني: ويحتمل أن يكون فيه محذوف أي: ثم توضأ، ثم خرج. لكن قوله في الصحيح "ولم يتوضأ" يرد هذا الإحتمال. وأما نومه عليه الصلوة والسلام في الوادي إلى أن طلعت الشمس فلا ينافي هذا، لأن الفجر والشمس إنما يدركان بالعين، لا بالقلب. وأبعد من قال: أنه كان في وقت ينام قلبه فصادف ذلك، لأن ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم "ولا ينام قلبي" هو الإستمرار. لا أنه ينام في وقت، ولا ينام في وقت آخر.

﴿٤٩﴾ قوله فجذبني فأدارني الخ. وفي رواية للبخاري وغيره "أخذ بأذني يفتلها" وزاد محمد بن الوليد في روايته: "فعرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسنى بيده في ظلمة الليل". وفي رواية الضحاك بن عثمان: "فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني". وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة إدارته له من اليسار إلى اليمين، متمسكا برواية سلمة بن كهيل، حيث قال: "فأخذ بأذني فأدارني من يمينه". لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيسه وإيقاظه. لأن حاله كانت تقتضي ذلك، لصغر سنه.

ابن عباس في تفصيل ذلك شئ فنظرنا في ذلك فإذا علي بن معبد قد حدثنا قال ثنا شعبة بن سوار قال ثنا يونس بن أبي إسحق عن المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه قال أمرني العباس أن أبيت ﴿٥٠﴾ بآل النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم ﴿٥١﴾ إلى أن لاتنام حتى تحفظ لي صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال فصليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٥٢﴾ العشاء ثم نام ثم قام ﴿٥٣﴾ فبال ثم توضأ ثم صلى ركعتين ليستا بطويلتين

﴿٥٠﴾ قوله أمرني العباس أن أبيت الخ. ولمسلم من طريق عطاء عن ابن عباس قال: بعثني العباس إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وزاد النسائي من طريق حبيب بن أبي ثابت عن كريب: "في إبل أعطاه إياها من الصدقة" ولأبي عوانة من طريق علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه: أن العباس بعثه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فوجده جالسا في المسجد، فلم أستطع أن أكلمه، فلما صلى المغرب قام، فركع، حتى أذن المؤذن بصلوة العشاء. ولابن خزيمة من طريق طلحة بن نافع عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد العباس ذودا من الإبل، فبعثني إليه بعد العشاء، وكان في بيت ميمونة.

﴿٥١﴾ قوله وتقدم إلي. أي أمرني أن لا أنام. في مصباح المنير: تقول تقدمت إليه، أي أمرته. وفي القاموس: تقدم إليه في كذا. أمره وأوصاه به.

﴿٥٢﴾ قوله فصليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخ. أخرجه مسلم في صحيحه عن حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس: أنه رقد عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فاستيقظ فتسوك وتوضأ، وهو يقول: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ} فقرأ هؤلاء الآيات حتى ختم السورة، ثم قام فصلى ركعتين، فأطال فيهما القيام والركوع والسجود، ثم انصرف، فنام حتى نفخ، فعل ذلك ثلاث مرات، ست ركعات، كل ذلك يستاك، ويتوضؤ، ويقرأ هؤلاء الآيات، ثم أوتر بثلاث، فأذن المؤذن، فخرج إلى الصلاة وهو يقول: اللَّهُمَّ اجعل في قلبي نورا وفي لساني نورا واجعل في سمعي نورا واجعل في بصري نورا واجعل من خلفي نورا ومن أمامي نورا واجعل من فوقني نورا ومن تحتي نورا، اللَّهُمَّ أعطني نورا. قال النووي: هذه الرواية فيها مخالفة لباقي الروايات في تخلل النوم بين الروايات وفي عدد الركعات. فإنه لم يذكر في باقي الروايات "تخلل النوم"، وذكر الركعات ثلاث عشرة. قال القاضي عياض: هذه الرواية وهي رواية حصين عن حبيب ابن أبي ثابت مما استدركه الدارقطني على مسلم، لإضطرابها واختلاف الرواية. قال الدارقطني: وروي عنه على سبعة أوجه، وخالف فيه الجمهور. قلت: ولا يقدح هذا في مسلم، فإنه لم يذكر هذه الرواية متصلة مستقلة، إنما ذكرها متباعدة. والمتابعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول، كما سبق بيانه في مواضع. قال القاضي: ويحتمل أنه لم يعد في هذه الصلاة الركعتين الأوليين، اللتين كان النبي صلى الله عليه وسلم يستفتح صلوة الليل بهما، كما صرحنا الأحاديث بها في مسلم

ولا بقصيرتين ثم عاد إلى فراشه ثم نام حتى سمعت ﴿٥٤﴾ غطيته أو خطيطة ﴿٥٥﴾ ثم استوى وفعل مثل ذلك حتى صلى ست ركعات وأوتر بثلاث. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا أبو الوليد قال ثنا أبو عوانة عن حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس قال ثنا أبي عن ابن عباس مثله. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال أنا حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله غير أنه قال ثم أوتر ولم يقل بثلاث فأخبر علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن وتر النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان في صلاته تلك وأنه ثلث وخالف أبا حمزة وعكرمة ابن خالد وكريبا في عدد التطوع وأما سعيد بن جبیر فروى عن ابن عباس في ذلك ما حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن الحكم قال سمعت سعيد بن جبیر يقول ابن عباس ح و حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر ح و حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن الحكم

وغيره. ولهذا قال: صلى ركعتين، فأطال فيهما، فدل على أنهما بعد الخفيفتين. فتكون الخفيفتان، ثم الطويلتان، ثم الست المذكورات، ثم ثلث بعدها، كما ذكر، فصارت الحملة ثلث عشرة. كما في باقي الروايات. والله تعالى أعلم.

﴿٥٣﴾ قوله ثم قام. أي من نومه. كما في رواية البخاري عنه. ثم جاء إلى منزله، فصلى أربع ركعات، ثم نام، ثم قام.

﴿٥٤﴾ قوله ثم نام حتى سمعت الخ. "حتى" ههنا للغاية. تقديره: إلى أن سمعت غطيته. بفتح الغين المعجمة وكسر الطاء، على وزن فعيل، هو صوت يخرج النائم مع نفسه عند إستيقاله. وفي العباب: غطيط النائم والمخنوق نخيرهما. قلت: هذا يرد تفسير بعضهم الغطيط: نفس النائم. والنخير: أقوى منه. فإنه جعل النخير غير الغطيط. وصاحب العباب جعله عينه. وأيضاً. فإن الغطيط لا بد فيه من الصوت، وما فسر به بعضهم ليس فيه صوت. لأن مجرد النفس لا صوت فيه. عيني.

﴿٥٥﴾ قوله أو خطيطة. كلمة "أو" ههنا للشك من الراوي. وهو بفتح المعجمة وكسر الطاء. وقال الداودي: هو بمعنى الغطيط. وقال ابن بطلال: لم أجده بالخاء المعجمة عند أهل اللغة. وتبعه القاضي عياض، فقال: هو هنا وهم. قلت: الصواب مع الداودي. فإن صاحب العباب قال: وخط في نومه خطيطة، أي غط. وفي حديث النبي عليه الصلاة والسلام: أنه أوتر بسبع، أو تسع، ثم اضطجع حتى سمع خطيطة. ويروى غطيته. ويروى فخبخه. ويروى صفيزه. ويروى صفيره. ومعنى الخمسة واحد. وهو

عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال بت في بيت خالتي ميمونة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ثم جاء فصلى أربعاً ﴿٥٦﴾ ثم قام فصلى خمس ركعات ثم صلى ركعتين ﴿٥٧﴾ ثم نام حتى سمعت غطيته أو خطيطة ثم خرج إلى الصلوة فففي هذا الحديث أنه صلى أحد عشرة ركعة منها ركعتان بعد الوتر فقد وافق علي بن عبد الله في التسع التي منها الوتر وزاد عليه ركعتين بعد الوتر وقد روي عن سعيد بن جبير ويحيى بن الجزار عن ابن عباس في وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم مفرداً ﴿٥٨﴾ ما يدل على أنه ثلث فمن ذلك ما حدثنا أبو بكرة قال ثنا أبو داود قال ثنا أبو بكر النهشلي عن حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات. حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا لوين قال ثنا شريك عن أبي إسحق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا لوين قال ثنا شريك عن مخول عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي

نخير النائم. و"الضفيز" بالضاد والزاء المعجمتين، وبالفاء. و"الصفير" بالصاد والراء المهملتين، و"الفخيخ" بالفاء والخائين المعجمتين. عيني.

﴿٥٦﴾ قوله فصلى أربعاً الخ. الجملة في هذا الطريق أنه صلى إحدى عشرة ركعة، أربعاً، ثم خمسا، ثم ركعتين، وجاء في موضع من البخاري: فكانت صلواته ثلث عشرة ركعة. وجاء في "باب قراءة القرآن" من البخاري: أنها كانت ثلث عشرة ركعة غير ركعتي الفجر. فإن فيه: "فصلى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر، ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن، فقام فصلى ركعتين، ثم خرج فصلى الصبح". وهذا هو الأكثر في الروايات. ويجمع بينهما بأن من روى إحدى عشرة أسقط الأولين وركعتي الفجر. ومن أثبت الأولين عدها ثلث عشرة. وقد وقع هذا الاختلاف في صحيح مسلم من حديث واصل وغيره. وأجاب القاضي في الجمع بمثله. وقد استدرك الدارقطني حديث واصل على مسلم، لكثرة اختلافه. وقال الداؤدي: أكثر الروايات أنه لم يصل قبل النوم. وأنه صلى بعده ثلث عشرة ركعة. فيحتمل أن نوم ابن عباس رضي الله عنهما عند النبي صلى الله عليه وسلم كان وقوعاً. فذكر ذلك بعض من سمعه. قلت: المشهور أنها كانت واقعة واحدة. عيني.

﴿٥٧﴾ قوله ثم صلى ركعتين. قال الكرماني: فإن قلت: ما فائدة الفصل بينه وبين الخمس؟ ولم ما جمع بينهما بأن يقال: فصلى سبع ركعات؟ قلت: إما لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الخمس بسلام،

الثالثة قل هو الله أحد. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا ابن رجاء قال أنا إسرائيل عن أبي اسحق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. فهذا فيه تحقيق ما روى علي بن عبد الله عن أبيه من وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان ثلثا. وأما كريب ^(٥٩) فروى عن ابن عباس في ذلك ما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الوحاظي قال ثنا سليمان بن بلال قال ثنا شريك بن أبي نمر أن كريبا أخبره أنه سمع ابن عباس يقول بت ليلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انصرف من العشاء الآخرة إنصرفت معه فلما دخل البيت ركع ركعتين خفيفتين، ركوعهما مثل سجودهما وسجودهما مثل قيامهما ثم اضطجع مكانه في مصلاه فرقد حتى سمعت غطيطة ثم تعارّ ثم توضأ فصلى ركعتين كذلك ثم اضطجع ثانية مكانه فرقد حتى سمعت غطيطة ثم فعل مثل ذلك خمس مرات فصلى عشر ركعات ثم أوتر بواحدة و أتاه بلال فأذنه بالصبح فصلى ركعتين ثم خرج إلى

والركعتين بسلام، وأن الخمس بإقتداء ابن عباس به والركعتين بعد إقتداءه. وقال بعضهم: أغرب الكرماني في هذا، وكأنه ظن أن الركعتين من جملة صلوة الليل، وهو محتمل. لكن حملها على سنة الفجر أولى، ليحصل الختم بالوتر. قلت: قط ما ظن هو أن الركعتين من صلوة الليل. غاية ما في الباب وقع السؤال عن تفصيل ابن عباس في إخباره، حيث لم يحمل، وجوابه عن وجه ذلك. ولئن سلمنا أنه ظن أن الركعتين من صلوة الليل، ففيه أيضا الختم بالوتر حاصل إهـ. عيني. أقول: الظاهر أن هاتين الركعتين من صلوة الليل. لأنه صلى الله عليه وسلم كثيرا ما صلى ركعتين بعد الوتر قبل الفجر.

﴿٥٨﴾ قوله مفردا. أي ليس فيه ذكر التطوع قبله.

[illegible]

الصلوة فقد أخبر في هذا الحديث أنه صلى عشر ركعات ثم أوتر ﴿٦٠﴾ بواحدة فقد يحتمل أن يكون أوتر بواحدة مع ثنتين قد تقدمتاها فتكونان مع هذه الواحدة ثلثا ليستوي معنى هذا الحديث ومعنى حديث علي بن عبدالله وسعيد بن جبير ويحيى بن الجزار ثم نظرنا هل روي عنه ما يبين ذلك فإذا إبراهيم بن منقذ العصفري قد حدثنا قال ثنا المقبري عن سعيد بن أبي أيوب قال ثنا عبد ربه بن سعيد عن قيس بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس أن عبدالله بن عباس حدثه قال فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد العشاء ثم ركعتين ﴿٦١﴾ ثم ركعتين ثم ركعتين ثم أوتر بثلاث فاتفق هذا الحديث وحديث ابن أبي داود على أن جميع ما صلى إحدى عشرة ركعة ويبين هذا أن الوتر فيها ثلث فثبت بذلك أن معنى حديث ابن أبي داود ثم أوتر بواحدة أي مع اثنتين قد تقدمتاها هما معها وتر. حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن مخزومة بن سليمان عن كريب أن عبدالله بن عباس حدثه أنه بات ليلة عند ميمونة وهي حالته فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم أوتر ثم اضطجع ثم جاءه المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى الصبح. فقد زاد في هذا الحديث ركعتين ولم يخالفه في الوتر فكان ما روينا عن ابن عباس لما جمعت معانيه يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث وقد روي عن ابن عباس من قوله في ذلك شيء. حدثنا محمد بن الحجاج الحضرمي قال ثنا الخصب بن ناصح قال ثنا يزيد بن عطاء عن الأعمش عن

عن مخزومة بن سليمان عن كريب: "ثم صلى ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم ركعتين، ثم أوتر، ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصلى ركعتين، ثم خرج فصلى الصبح". ففي هذه الروايات كلها لا دليل على أن الركعة الواحدة التي أوتر بها، فصل عن الركعتين اللتين قبلها بسلام بل يحتمل أن هذه الركعة مع ما قبلها من الركعتين وتر.

﴿٦٠﴾ قوله فصلى عشر ركعات ثم أوتر الخ. رواية شريك هذه مخالفة لرواية غيره، لأنهم قالوا صلى ثلاث عشرة ركعة، وروايتهم مقدمة على روايته، لما معهم من الزيادة، ولكونهم أحفظ منه. وقد حمل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء، ولا يخفى بعده.

﴿٦١﴾ قوله ثم ركعتين. ظاهره أنه فصل بين كل ركعتين ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع حيث قال فيها: يسلم على كل ركعتين، وكذلك في كل ركعتين، وكذلك في رواية علي بن عبدالله بن

سعيد بن جبير عن ابن عباس قال إني لأكره أن يكون بتراء ثلثا ولكن سبعا أو خمسا. حدثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي قال ثنا سفیان بن عيينة عن الأعمش فذكر بإسناده نحوه. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبدالله بن رجاء قال أنا شعبة عن الأعمش فذكر بإسناده مثله. فهذا عندنا على أنه كره أن يوتر وترا لم يتقدمه تطوع وأحب أن يكون قبله تطوع إما ركعتان وإما أربع. فإن قال قائل فقد روي عن ابن عباس خلاف هذا فذكر ما حدثنا محمد بن عبدالله بن ميمون البغدادي قال ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء قال قال رجل لابن عباس هل لك في معاوية أوتر بواحدة، وهو يريد أن يعيب معاوية، فقال ابن عباس أصاب معاوية ﴿٦٢﴾ قيل له قد روي عن ابن عباس في فعل معاوية هذا ما يدل على إنكاره إياه عليه وذلك أن أبا غسان مالك بن يحيى الهمداني حدثنا قال ثنا عبد الوهاب بن عطاء قال أنا عمران بن حدير عن عكرمة أنه قال كنت مع ابن عباس عند معاوية نتحدث حتى ذهب هزيع من الليل فقام معاوية فركع ركعة واحدة فقال ابن عباس من أين ترى أخذها الحمار. حدثنا أبوبكرة قال ثنا عثمان بن عمر قال ثنا عمران فذكر بإسناده مثله إلا أنه لم يقل الحمار. وقد يجوز أن يكون قول ابن عباس "أصاب معاوية" على التقية له، أي أصاب في شيء آخر لأنه كان في زمنه ولا يجوز عليه عندنا أن يكون ما خالف فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد علمه عنده صوابا وقد روي عن ابن عباس في الوتر

عباس التصريح بالفصل أيضا.

﴿٦٢﴾ قوله أصاب معاوية الخ. وروى البخاري عن ابن أبي مليكة قال: أوتر معاوية بعد العشاء بركعة وعنده مولى لابن عباس فأتى ابن عباس فقال: "دعه فإنه قد صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم" وفي رواية أخرى له عن ابن أبي مليكة قيل لابن عباس: "هل لك في أمير المؤمنين معاوية، فإنه ما أوتر إلا بواحدة". قال: "أصاب إنه فقيه" أي أترك الإنكار عليه، لأنه صحابي فقيه يعرف أبواب الفقه، فلا سبيل إلى الإنكار عليه. قال الشيخ عبدالحق في كتابه صراط مستقيم: "بس ابن وحشت كشيدن حاضران از فعل معاوية رضي الله عنه وإنكار واستبعاد آن وجواب دادن ابن عباس بتصويب وی محملا بفقاہت، وصحبت وی دلالتے صریح دارد بر آنکہ و تر بیک رکعت متعارف نبود، كما لا يخفى". ☆

☆ لا يعني فاستغراب الموجودين بما فعل معاوية رضي الله عنه وإنكارهم عليه وإستبعادهم إياه ثم تصويب ابن عباس إياه محملا بفقاہتہ وصحبته يدل صریحاً على أن الوتر بركعة واحدة لم يكن متعارفاً فيما بينهم كما لا يخفى. (ف. القادري)

أنه ثلث. حدثنا روح بن الفرج قال ثنا عبدالله بن محمد الفهمي قال أنا ابن لهيعة عن عبد العزيز بن صالح عن أبي منصور قال سألت عبدالله بن عباس عن الوتر فقال ثلث قال ابن لهيعة وحدثني يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبدة عن أبي منصور بذلك. حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن حصين عن أبي يحيى قال سمر المسور بن مخرمة و ابن عباس حتى طلعت الحمراء ثم نام ابن عباس فلم يستيقظ إلا بأصوات أهل الزوراء فقال لأصحابه أتروني أدرك أصلى ثلثا يريد الوتر ور كعتي الفجر وصلوة الصبح قبل أن تطلع الشمس فقالوا نعم، فصلى، وهذا في آخر وقت الفجر، فمحال أن يكون الوتر عنده يجزي فيه أقل من ثلث ثم يصليه حينئذ ثلثا، مع ما يخاف من فوت الفجر. فدل ذلك على صحة ما صرفنا إليه معاني أحاديثه في الوتر أنه ثلث. وقد روي عن علي بن أبي طالب في الوتر أيضا أنه ثلث. حدثنا فهد قال ثنا أبو غسان قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن الحارث عن علي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بتسع سور ﴿٦٣﴾ من المفصل في الركعة الأولى: ألهمكم التكاثر، وإنا أنزلناه في ليلة القدر، وإذا زلزلت. وفي الثانية: والعصر، وإذا جاء نصر الله، وإنا أعطيناك الكوثر. وفي الثالثة: قل يا أيها الكافرون، وتبت، وقل هو الله أحد، و روى عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك حدثنا فهد قال ثنا الحماني قال ثنا عباد بن العوام عن الحجاج عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن حصين ﴿٦٤﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر في الركعة الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة قل هو الله أحد، وروي عن زيد بن خالد الجهني ﴿٦٥﴾ عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما حدثنا يونس قال ثنا ابن

﴿٦٣﴾ قوله يوتر بتسع سور الخ. هذا الحديث أخرجه الترمذي وأحمد وأبو يعلى والطبراني إلا أن الترمذي لم يفصل السور، وقال: "يوتر بثلاث يقرأ فيهن بتسع سور من المفصل، يقرأ في كل ركعة بثلاث سور آخرهن قل هو الله أحد".

﴿٦٤﴾ قوله عن عمران بن حصين الخ. حديثه أخرجه ابن النجار والنسائي في سننه إلا أنه قال: "إن النبي صلى الله عليه وسلم أوتر بسبح اسم ربك الأعلى" ولم يذكر ما بعده.

﴿٦٥﴾ قوله عن زيد بن خالد الجهني الخ. حديث زيد بن خالد رضي الله عنه رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي في الشمائل وابن ماجه، والنسائي، ولفظه في مسلم أنه قال: "لأرمن صلوة رسول الله صلى

[illegible]

﴿٦٦﴾ قوله لأرْمَقَنَّ. أي لأنظرون، ورمقه أطال النظر إليه، من باب طلب وعدل فيها من الماضي إلى المضارع إستحضارا لتلك الحالة لتقررها في ذهن السامع أبلغ تقرير، والأظهر أنني الآن أنظر نظرا ممتدا إلى صلواته صلى الله عليه وسلم لأنه لا يغيب عن نظري. وذلك مبالغة في ضبطه. وقوله “طويلتين” ثلثا كرهه إرادة لغاية الطول، ثم تنزل شيئا فشيئا .

﴿٦٧﴾ قوله عتبه. وهي محرّكة أسكفة الباب أو العليا منهما وكل مرقاة من الدرج عتبة، أي جعلت العتبة أو الفسطاط وسادة.

﴿٦٨﴾ قوله كان يوتر بتسع الخ. حديث أبي أمامة رضي الله عنه أخرجه ابن عساكر والبيهقي في السنن ولكن لفظه: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بسبع حتى إذا بدن وكثر لحمه أوتر بثلاث، وصلى ركعتين وهو جالس، يقرأ فيهما {إِذَا زُلْزِلَتْ}، و{قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}، ثم قال البيهقي: "كان

ذكرنا في بعض ما تقدم ذكرنا له، وقد روينا عن أبي أمامة من فعله ما يدل على هذا حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو داود قال ثنا سليمان بن حيان عن أبي غالب أن أبا أمامة كان يوتر بثلاث فثبت بذلك أن الوتر عند أبي أمامة هو ما ذكرنا ومحال أن يكون ذلك عنده كذلك وقد علم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه ولكن ما علمه من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه ما صرفنا إليه والله أعلم. وقد روي في ذلك عن أم الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا نعيم بن حماد قال ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن أم الدرداء قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة ركعة فلما كبر وضعف أوتر بسبع فالكلام في هذا (٦٩) مثل الكلام في حديث أبي أمامة أيضا وقد روي في ذلك عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم عن مقسم عن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس (٧٠) وبسبع لا يفصل بينهما بسلام ولا كلام. فقد يجوز أن يكون هذا قبل أن يحكم الوتر فكان من شاء أوتر بخمس ومن شاء أوتر بسبع وكان إنما يراود منهم أن يصلوا وترا لا عدد له معلوم، وقد روي عن أبي أيوب ما يدل على أن ذلك كان

البخاري رحمه الله يقول عمار بن زاذان ربما يضطرب في حديثه اهـ. لكن قال في تهذيب التهذيب: قال مسلم: وعبد الله بن أحمد عن أحمد شيخ ثقة، مابه بأس. وقال ابن معين: صالح، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة. وقال أبو زرعة: "لابأس به". وقال ابن عدي: "وهو عندي لابأس به ممن يكتب حديثه" وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العجلي: بصري ثقة.

(٦٩) قوله فالكلام في هذا الخ. أي سمي جميع صلوة الليل وترا، وإن كان الوتر منها ثلاث ركعات كما تقدم.

(٧٠) قوله يوتر بخمس الخ. هذا الحديث أخرجه النسائي في سننه عن مقسم عن أم سلمة، وأيضا: أخرجه عن مقسم عن ابن عباس عن أم سلمة، وأيضا: أخرجه عن الحكم عن مقسم قال: "الوتر سبع فلا أقل من خمس" فذكرت ذلك لإبراهيم فقال: عمن ذكره، قلت: لا أدري. قال الحكم: فحججت، فلقيت مقسما فقلت له: عمن؟ قال: عن الثقة عن عائشة، وعن ميمونة، ويحتمل في هذه الرواية أن يكون المراد بالثقة "ابن عباس" كما تقدم، فيكون المعنى أن مقسما روى هذا الحديث عن ابن عباس عن عائشة وعن ميمونة، ويحتمل أن يكون قوله عن عائشة وعن ميمونة بدلا من ثقة، فحيث تكون هذه

كذلك. حدثنا أبو غسان قال ثنا يزيد بن هرون قال أنا سفيان بن حسين عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر بخمس فإن لم تستطع فثلث فإن لم تستطع فبواحدة فإن لم تستطع فأوم إيماء. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا سهل بن بكار قال ثنا وهيب بن خالد قال ثنا معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الوتر حق ﴿٧١﴾ فمن أوتر بخمس فحسن ومن أوتر بثلث فقد أحسن ومن أوتر بواحدة فحسن ومن لم يستطع فليومي إيماء. حدثنا فهد قال ثنا يحيى بن عبد الله بن الضحاك قال ثنا الأوزاعي قال ثنا الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب ﴿٧٢﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الوتر حق فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء أوتر بثلث ومن شاء أوتر بواحدة. حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب قال الوتر حق أو واجب فمن شاء أوتر بسبع ومن شاء أوتر بخمس ومن شاء أوتر بثلث ومن شاء أوتر بواحدة ومن غلب إلى أن يومي فليومي فأخبر في هذا الحديث أنهم كانوا مخيرين في أن يوتروا بما أحبوا لا وقت في ذلك ولا عدد بعد أن يكون ما يصلون وترا وقد أجمعت الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلاف ذلك و أوتروا وترا لا يجوز لكل من أوتر عنده ترك شيء منه فدل إجماعهم على نسخ ما قد تقدمه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الله عز وجل لم يكن

الرواية بلا واسطة ابن عباس.

﴿٧١﴾ قوله الوتر حق الخ. قال الطيبي: "الحق يحى بمعنى الثبوت والوجوب، ذهب أبو حنيفة إلى الثاني، والشافعي إلى الأول. أي: ثابت في السنة والشرع، وفيه نوع تأكيد." اهـ. ويؤيد ما قال أبو حنيفة رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالإيتار في غير حديث، وهو بلا قرينة صارفة للوجوب.

﴿٧٢﴾ قوله عن أبي أيوب الخ. حديثه هذا أخرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد، في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک، وقال: على شرطهما. والدارقطني وأبو داود الطيالسي والدارمي والبيهقي، وأخرج الطبراني في الأوسط والكبير بلفظ: "الوتر واجب على كل مسلم"، وفي إسناده أشعث بن سوار. ضعفه أحمد، وجماعة. وثقه ابن معين، قاله في الزوائد، وقال في التلخيص: وصحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل. والبيهقي وقفه، وهو الصواب إهـ. وقال في بلوغ المرام: رجح النسائي وقفه. إهـ

ليجمعهم على ضلال ﴿٧٣﴾ وقد روى عبدالرحمن بن أبزي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما حدثنا أبوبكر بن ثنا أبو المطرف بن أبي الوزير قال ثنا محمد بن طلحة عن زبيد عن زر عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزي عن أبيه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الوتر فقراً في الأولى ﴿٧٤﴾ بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد فلما فرغ قال سبحان الملك القدوس ثلثاً يمدّ صوته بالثالثة ﴿٧٥﴾ حدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن زبيد فذكر مثله بإسناده. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا محمد بن طلحة عن زبيد فذكر مثله بإسناده غير أنه قال وفي الثانية قل للذين كفروا ﴿٧٦﴾ يعني قل يا أيها الكفرون وفي الثالثة أَلله الواحد الصمد. فهذا يدل على أنه كان يوتر بثلاث وقد روي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما قد حدثنا أحمد بن عبدالرحمن قال ثنا عمي عبدالله بن وهب قال ثنا سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان عن عبدالله بن الفضل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن والأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث ﴿٧٧﴾

﴿٧٣﴾ قوله لم يكن ليجمعهم على ضلال الخ. لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تجتمع أمتي على الضلالة".

﴿٧٤﴾ قوله فقراً في الأولى الخ. حديث عبدالرحمن بن أبزي أخرجه النسائي وابن ماجه والبيهقي.

﴿٧٥﴾ قوله يمدّ صوته بالثالثة. وفي رواية للنسائي يرفع صوته بالثالثة.

﴿٧٦﴾ قوله قل للذين كفروا الخ. قال محمد في آثاره: "أخبرنا أبو حنيفة قال أخبرنا زبيد اليامي عن ذر الهمداني، وفيه: وفي الثانية: قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا، يعني: قل يا أيها الكفرون، وهي هكذا في قراءة ابن مسعود، وفي الثالثة: قل هو الله أحد، قال محمد: إن قرأت بهذا فهو حسن، وما قرأت من القرآن في الوتر مع فاتحة الكتاب فهو أيضاً حسن، إذا قرأت مع فاتحة الكتاب بثلاث آيات فصاعداً وهو قول أبي حنيفة. ﴿٧٧﴾ قوله لا توتروا بثلاث الخ. وقد مر قول عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان الوتر سبعا وخمسا، والثلاث بتياء. وقول ابن عباس رضي الله عنه: قال: إني لأكره أن يكون بتياء ثلثاً، ولكن سبعا أو خمسا. ولما كانت الثلاث بتياء لعدم تقدم شيء من التطوع عليهن، فالواحدة بطريق الأولى. قال ابن حجر في فتح الباري: واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والإقتصار على ثلث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز. واختلفوا في ما عداه، قال فأخذنا بما أجمعوا عليه، وتركنا ما اختلفوا فيه، وتعقبه، واعترض محمد بن نصر المروزي على الحنفية بما رواه من طريق عراك

و أوتروا بخمس أو بسبع و لا تشبهوا بصلوة المغرب ﴿٧٨﴾ حدثنا فهد قال ثنا عبد الله بن يوسف قال ثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة حدثه عن عراك بن مالك عن أبي هريرة ولم يرفعه قال لا توتروا بثلاث ركعات تشبهوا بالمغرب ولكن أوتروا بخمس أو بسبع أو

بن مالك عن أبي هريرة مرفوعا وموقوفا: "لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلوة المغرب"، وقد صححه الحاكم من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة والأعرج عن أبي هريرة مرفوعا نحوه، وإسناده على شرط الشيخين. وقد صححه ابن حبان والحاكم، ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث، وأخرجه النسائي أيضا. وعن سليمان بن يسار: "أنه كره الثلاث في الوتر" وقال: لا يشبه التطوع الفريضة، فهذه الآثار تدل على كراهة الإيتار بثلاث الذي نقله، ثم قال محمد بن نصر: "لم نجد من النبي صلى الله عليه وسلم خبرا ثابتا صريحا أنه أوتر بثلاث موصولة" نعم، ثبت عنه: أوتر بثلاث، لكن لم يبين الراوي هل هي موصولة أو مفصولة. قال ابن حجر: "يرد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن" وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه. ولفظه: "يوتر يسبح اسم ربك الأعلى، وقل يا أيها الكفرون، وقل هو الله أحد، ولا يسلم إلا في آخرهن" ويبين في عدة طرق أن السور الثلاث بثلاث ركعات، ويحجب عنه بأحتمال أنهما لم يثبتا عنده، والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلوة المغرب أن يحمل النهي على صلوة الثلاث بتشهدين، وقد فعله السلف أيضا فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير. ومن طريق المسور بن مخرمة: "أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن" ومن طريق ابن طاووس عن أبيه "أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما" ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحماد بن زيد عن أيوب مثله. وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود وأنس وأبي العالية: "أنهم أوتروا بثلاث كالمغرب كأنهم لم يبلغهم النهي المذكور، إنتهى ما في فتح الباري.

أقول: ما قاله محمد بن نصر بأن الإيتار بثلاث منهي ومكروه، فليس معناه كما زعم، بل معناه أن يصلى الوتر ثلثا بحيث لم يصل قبله شيئا من التطوع فهو مكروه. وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم: "لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلوة المغرب"، فكما أن المغرب لا يصلى قبله شيء، فكذلك لو صلى الوتر ولم يصل قبله شيئا فهو كالمغرب، ومكروه، وليس معناه أن الإيتار بثلاث ركعات ولو صلى قبله، داخل في حد النهي، لأن ابن عمر رضي الله عنهما لما سئل عن الوتر فقال: "أتعرف وتر النهار" فلو كان معنى النهي في هذا الحديث على ما زعم محمد بن نصر لم يكن لقوله "أتعرف وتر النهار" معنى، وذكر وتر النهار ههنا كان لغوا. ويؤيد ما قلنا قول سليمان بن يسار "لا يشبه التطوع الفريضة" لأنه لو كان تشبه التطوع الفريضة في أعداد الركعات مكروها لزم أن يكون التطوع بالركعتين وأربع ركعات أيضا مكروها، ولم يقل به أحد، بل معناه هو الذي قلناه.

بتسع أو بإحدى عشرة فقد يحتمل أن يكون كره إفراد الوتر حتى يكون معه شفع على ما قد روينا قبل هذا عن ابن عباس وعائشة فيكون ذلك تطوعاً قبل الوتر وفي ذلك نفي الواحدة أن تكون وتراً ويحتمل أن يكون على معنى ما ذكرنا من حديث أبي أيوب في التخيير إلا أنه ليس فيه إباحة الوتر بالواحدة فقد ثبت بهذه الآثار التي رويناها عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الوتر أكثر من ركعة ولم يرو في الركعة شيئاً إلا وتأويله يحتمل ما

وأما طريق الجمع بين حديث الإيتار بثلاث وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلوة المغرب بأن يحمل النهي على صلوة الثلث بتشهدين، فهو أيضاً بعيد. أما أولاً: فلأن ما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان ينهض في الثالثة بالتكبير فهو لا يدل على عدم التشهد بعد الركعتين. وأما ثانياً: فلأن ما روي من طريق المسور بن مخرمة "أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن" فهذا أيضاً لا ينفي التشهد بعد إثنين، نعم، ما روي عن طاؤس "أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما" ففيه دلالة على ترك القعدة بعد إثنين، لكن يؤول هذا الحديث بما أول به حديث "يوتر بخمس ولا يجلس إلا في آخرهن"، وقد مر تأويله. وأما قوله: "إن ابن مسعود وإنسا وأبا العالية لم يبلغهم النهي المذكور، فأوتروا بثلاث كالمغرب" فهذا الكلام خال عن التحصيل، لأن النهي الذي ذكره ليس على ما حمله هو، بل معناه ما ذكرنا أن الكراهة في ما لو إكتفى على ثلاث ولم يصل قبله شيئاً، وإيتارهم بثلاث لم يكن كذلك، وسيجئ الكلام بعد.

﴿٧٨﴾ قوله ولا تشبهوا بصلوة المغرب الخ. حمل بعضهم هذا النهي على الإيتار بثلاث ركعات، وقال إن الإيتار بثلاث ركعات مكروه، والقرينة عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا توتروا بثلاث ركعات" فالمراد بالتشبيه المنهي هو كونه ثلاث ركعات. وقال ابن حجر في فتح الباري: "لو أوتر بثلاث بتشهد واحد يخرج من النهي لأن المشابهة الممنوعة لا تبقى بعد التفريق بين هيئة وهيئة، فإذا زالت المشابهة بعد تبدل الكيفية والهيئة، وخرج من هذا النهي، فيجوز لنا أن نقول: أن الحنفية القائلين بالإيتار بثلاث ركعات يوجبون في الركعة الثالثة ضم السورة بالفاتحة، ويوجبون القنوت، وليس هذا في المغرب، لا ضم السورة ولا القنوت بعد القراءة. فقد زالت المشابهة الممنوعة، وثبت الإيتار بثلاث ركعات بلا كراهة. والأوجه ما قال الإمام الطحاوي: "إن النهي عن الإيتار بثلاث والتشبه بالمغرب محمول على أن لا يتطوع قبل الوتر، بل يكتفي بهذه الركعات، فكما أن صلوة المغرب ليس قبلها من التطوع شيء، لو صلى أحد الوتر كذلك فهو داخل في هذا الحديث".

وأقول: قد ثبت الإيتار بثلاث ركعات بما روي عن عائشة وابن عباس وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، وروى سعيد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر"، وروى أيضاً: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أحب أن يوتر بثلاث ركعات

قد شرحناه وبيناه في موضعه من هذا الباب ثم أردنا أن نلتبس ذلك من طريق النظر ﴿٧٩﴾ فوجدنا الوتر لا يخلو من أحد وجهين إما أن يكون فرضاً أو سنة فإن كان فرضاً فإنما لم نر شيئاً من الفرائض إلا على ثلاثة أوجه فمنه ما هو ركعتان ومنه ما هو أربع ومنه ما هو ثلث وكل قد أجمع أن الوتر لا تكون إثنين ولا أربعاً. فثبت بذلك أنه ثلث. هذا إذا كان فرضاً وأما إذا كان سنة فإنما لم نجد شيئاً من السنن إلا وله مثل في الفرض من ذلك الصلوة. منها تطوع ومنها فرض ومن ذلك الصدقات لها أصل في الفرض وهو الزكاة. ومن ذلك الصيام وله أصل في الفرض وهو صيام شهر رمضان وما أوجب الله عز وجل في الكفارات ومن ذلك الحج يتطوع به وله أصل في الفرض وهو حجة الإسلام ومن ذلك العمرة يتطوع بها وجوبها فيه إختلاف سببها في موضعه إن شاء الله تعالى. ومن ذلك العتاق له أصل في

فليفعل“ فهذه الأحاديث معارضة لهذا الحديث، وهي راجحة عليه، فهي أولى. وأيضاً روي: “أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكفرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد” أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وغيرهم، فإن ظاهر هذا الحديث أن الركعة الثالثة متصلة لا منفصلة. فثبت من هذا الحديث الإيتار بثلاث ركعات، وهذا الحديث يترجح على حديث أبي هريرة لأنه روى من حديث عائشة وابن عباس وعلي وعمران بن حصين وعبدالرحمن بن أبزى رضي الله تعالى عنهم، فحديث الجماعة أولى من حديث واحد. وقال العيني في عمدة القاري: “حديث أبي هريرة هذا روي موقوفاً عليه، كما روي مرفوعاً، ومع هذا هو معارض بحديث علي وعائشة ومن ذكرنا معهما من الصحابة، وأيضاً أن قوله “لاتوتروا بثلاث” يحتتمل كراهة الوتر من غير تطوع قبله من الشفع، ويكون المعنى: لاتوتروا بثلاث ركعات وحدها من غير أن يتقدمها شيء من التطوع الشفع، بل أوتروا هذه الثلاث مع شفع قبلها، لتكون خمسا، وإليه أشار بقوله: “وأوتروا بخمس” أو: أوتروا هذه الثلاث مع الشفعين قبلهما لتكون سبعا، وإليه أشار بقوله “أو بسبع” أي أوتروا بسبع ركعات، أربع تطوع وثلث وتر، ولا تفردوا هذه الثلاث كصلوة المغرب، ليس قبلها شيء. وإليه أشار بقوله “ولا تشبهوا بصلوة المغرب” ومعناه: لاتشبهوا بصلوة المغرب في كونها منفردة عن تطوع قبلها، وليس معناه لاتشبهوا بصلوة المغرب في كونها ثلاث ركعات، والنهي ليس بوارد على تشبيه الذات بالذات، وإنما هو وارد على تشبيه الصفة بالصفة، ومع هذا في ما ذكره نفى أن تكون الركعة الواحدة وتراً لأنه أمر بالإيتار بخمس أو بسبع ليس إلا، فافهم اهـ.

﴿٧٩﴾ قوله من طريق النظر الخ. حاصله أن الوتر إما فرض أو سنة، فإن كان فرضاً فالفرائض لا تخلو عن ثلاثة أوجه، إما ركعتان أو ثلث أو أربع، والوتر لا تكون إثنين ولا أربعاً بالإجماع، فتعين أن تكون ثلثاً،

الفرض وهو ما فرض الله عز وجل في الكتاب من الكفارات والظهار. فكانت هذه الأشياء كلها يتطوع بها ولها أصول في الفرض فلم نر شيئا يتطوع به إلا وله أصل في الفرض وقد رأينا أشياء هي فرض ولا يجوز أن يتطوع بها، منها الصلوة على الجنازة وهي فرض ولا يجوز أن يتطوع بها ولا يجوز لأحد أن يصلي على ميت مرتين يتطوع بالآخرة منهما، فكان الفرض قد يكون في شيء ولا يجوز أن يتطوع بمثله. ولم نر شيئا يتطوع به إلا وله مثل في الفرض منه أخذ وكان الوتر يتطوع به فلم يجز أن يكون كذلك إلا وله مثل في الفرض والفرض لم نجد فيه وترا إلا ثلثا، فثبت بذلك أن الوتر ثلث. هذا هو النظر وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى. وقد روي في ذلك عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه ح وحدثنا أبو بكر قال ثنا روح بن عبادة قال ثنا مالك عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد قال أمر عمر بن الخطاب (٨٠) أبي بن كعب وتميم الداري أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة قال فكان القارئ يقرأ بالمئين حتى يعتمد على العصي من طول القيام وما كنا ننصرف إلا في وقوع

وإن كان سنة، وليس شيء من السنن إلا وله مثل في الفرائض، وبين المصنف له نظائر من الصوم والصدقة والحج والعقاق، وليس للوتر نظير في الصلوات المفروضة إلا أن يوتر بثلاث ركعات. قال الزيلعي في التخريج: "هذا الذي قاله حسن جدا" وقد ذكر الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ: من جملة الترجيحات أن يكون الحديث موافقا للقياس، وهذا لفظه: "قال: الوجه الثاني والعشرون من الترجيحات أن يكون أحد الحديثين موافقا للقياس دون الآخر، فيكون العدول عن الثاني إلى الأول متعينا" قال: "ولهذا قدّم حديث أبي هريرة" ليس على المسلم في فرسه صدقة "لأن ما لا تجب الزكاة في ذكوره لا تجب في إناثه، قياسا على سائر الحيوانات" اهـ.

(٨٠) قوله أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخ. ذكر هذا الحديث في كنز العمال من تخريج مالك وابن وهب وعبد الرزاق وسعيد بن منصور والطحاوي وجعفر الفريابي في السنن والبيهقي، إلا أنه قال: "ما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر، ورأيت في السنن للبيهقي بلفظ "أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبي ابن كعب وتميم الداري أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة، وكان القارئ يقرأ بالمئين حتى كنا نعتد على العصي من طول القيام، وما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر". هكذا في هذه الرواية، وفي رواية أخرى للبيهقي عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال: "كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة". قال: "وكانوا يقرؤون بالمئين، وكانوا يتوكون

الفجر فهذا يدل على أنهم كانوا يوترون بثلاث لأنه لا يجوز أن يكونوا ﴿٨١﴾ كانوا يصلون شفعا واحدا ثم ينصرفون عليه حتى يصلوه بشفع آخر. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا يحيى بن سليمان الجعفي قال أنا ابن وهب قال أخبرني عمرو عن ابن أبي هلال عن ابن السباق عن المسور بن مخرمة قال دفنا أبا بكر ﴿٨٢﴾ ليلاً فقال عمر إنني لم أوتر فقام وشفقنا وراءه فصلي بنا ثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا أبو خلدة قال سألت أبا العالية عن الوتر فقال علمنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أو علمونا أن الوتر مثل صلاة المغرب غير أنا نقرأ في الثالثة ﴿٨٣﴾ فهذا وتر الليل وهذا وتر النهار. حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا شجاع عن سليمان بن مهران عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال الوتر ثلاث ﴿٨٤﴾ كوتر النهار صلاة المغرب. حدثنا ابن

على عصيهم في عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه من شدة القيام.

﴿٨١﴾ قوله لأنه لا يجوز أن يكونوا الخ. يريد أن الترويح لا يكون على ركعتين قط، بل على شفعين، وذلك لا يصح في إحدى عشر ركعة إلا بجعل الوتر ثلثاً، إذ لو جعل واحداً لبقى الشفع الأخير بعد ترويحيتين وحده، ولو جعل خمسا فذلك ترويحة وشفع واحد، لكن يبقى تجويز أن يكون الإيتار بسبع، والترويح واحدة كذا قال شيخنا المجدد رحمه الله. ويمكن أن يقال إن هذا الكلام في رد من قال إن الوتر ركعة واحدة.

﴿٨٢﴾ قوله دفنا أبا بكر الخ. أخرج أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن سواق أن عمر دفن أبا بكر ليلاً ثم دخل المسجد فأوتر بثلاث، وقال محمد بن الحسن في آثاره: "أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال: ما أحب أني تركت الوتر ثلثاً وإن لي حمر النعم" وهكذا رواه في موطاه.

﴿٨٣﴾ قوله غير أنا نقرأ في الثالثة الخ. أي في الركعة الثالثة من الوتر نقرأ القرآن بعد الفاتحة بخلاف المغرب، إذ يكفي فيها في الثالثة بقراءة أم القرآن، أو يقال إن القراءة في ثلثة الوتر واجبة بخلاف المغرب.

﴿٨٤﴾ قوله الوتر ثلاث الخ. أخرجه الدارقطني ومحمد بن الحسن في موطاه ولفظه: "الوتر ثلاث كثلث المغرب". ومثله رواه في كتاب الحجج، وروى البيهقي في السنن عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: "الوتر ثلاث كوتر النهار المغرب" قال البيهقي: هذا صحيح من حديث عبد الله بن مسعود من قوله غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقد رفعه يحيى بن زكريا ابن أبي الحواسب الكوفي عن الأعمش، وهو ضعيف، وروايته تخالف رواية الجماعة عن الأعمش به. وقال في الجوهر النقي: أخرجه النسائي من حديث ابن عمر فقال: حدثنا قتيبة عن الفضل بن عياض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابن عمر: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلاة المغرب وتر صلاة النهار

مرزوق قال ثنا أبو حذيفة قال ثنا سفيان عن الأعمش عن مالك بن الحارث فذكر مثله بإسناده. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم عن حميد عن أنس قال الوتر ثلث ركعات وكان يوتر بثلاث ركعات حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عفان قال ثنا حماد بن سلمة قال ثنا ثابت قال صلى بي أنس ﴿٨٥﴾ الوتر أنا عن يمينه وأم ولده خلفنا ثلث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن ظننت أنه يريد أن يعلمني. حدثنا أبو أمية قال ثنا أبو عاصم عن ابن عجلان عن نافع والمقبري سمعا معاذا القاري يسلم في الركعتين من الوتر. حدثنا فهد قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث عن عياش بن عباس القتباني عن عامر بن يحيى عن حنش الصنعاني قال كان معاذ يقرأ للناس في رمضان فكان يوتر بواحدة يفصل بينها وبين الإثنتين بالسلام حتى يسمع من خلفه تسليمه فلما توفي قام للناس زيد بن ثابت فأوتر بثلاث لم يسلم حتى فرغ منهم فقال له الناس أرغبت عن سنة صاحبك فقال لا ولكن إن سلمت انفض الناس فهو لاء جميعا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يوترون بثلاث فمنهم من كان يسلم في الإثنتين ومنهم من كان لا يسلم فلما ثبت ﴿٨٦﴾ عنهم أن الوتر ثلث نظرنا في حكم التسليم بين الإثنتين منهم كيف هو فرأينا التسليم يقطع الصلوة ويخرج المسلم به منها حتى يكون في غير صلوة وقد رأينا ما أجمعوا عليه من الفرض لا ينبغي أن يفصل بعضه من بعض بسلام فكان النظر على ذلك أن يكون كذلك الوتر

فأوتروا صلوة الليل“ وهذا السند على شرط الشيخين.

﴿٨٥﴾ قوله صلى بي أنس الخ. ذكر في كنز العمال بتخريج رؤياني وابن عساكر قال: ورجاله ثقات عن ثابت قال قال أنس: يا أبا محمد خذ عني فإني أخذت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله، ولن تأخذ من أحد أوثق مني، قال: ثم صلى بي العشاء ثم صلى ست ركعات يسلم بين ركعتين، ثم أوتر بثلاث يسلم في آخرهن.

﴿٨٦﴾ قوله فلما ثبت الخ. أي لما ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم أن الوتر ثلث، إلا أن بعضا منهم سلم بين الإثنتين نظرنا في حكم التسليم كيف هو، أيجوز أم لا؟ وقد رأينا في سائر الصلوات من الفرض والنفل أن السلام يقطع الصلوة ويخرج به المصلي من الصلوة ولا يجوز الفصل بين أجزائه بسلام فكذلك حكم الوتر لا يجوز أن يفصل بعض ركعاته من بعض بسلام، وكما لا يجوز في الإيتار بثلاث ركعات أن يسلم بعد الركعة الأولى، فكذلك لا يجوز أن يسلم بعد اثنتين، لأن ما صلى بعد السلام هو صلوة على حدة. وقد قال محمد بن الحسن رحمه الله في كتاب الحجج: ”لئن كان لا يستقيم أن يوتر

لا ينبغي أن يفصل بعضه من بعض بسلام فإن قال قائل فإنه قد روي عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يوتر بواحدة فذكر ما حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا فليح بن سليمان الخزاعي قال ثنا محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن التيمي قال قلت لا يغلبني الليلة ﴿٨٧﴾ على المقام أحد فقلت أصلي فوجدت حس رجل من خلفي في ظهري فنظرت فإذا عثمان بن عفان فتناحيت له فتقدم فاستفتح القرآن حتى ختم ثم ركع وسجد فقلت أوهم الشيخ فلما صلى قلت يا أمير المؤمنين إنما صليت ركعة واحدة فقال أجل هي وتري قيل له قد يجوز أن يكون عثمان يفصل بين شفعه ووتره فيكون قد صلى شفعه قبل ذلك ثم أوتر في وقت ما رآه عبد الرحمن ﴿٨٨﴾ وفي إنكار عبد الرحمن ﴿٨٩﴾ فعل عثمان دليل على أن العادة التي قد كان جرى عليها قبل ذلك وعرفها على غير ما فعل عثمان وعبد الرحمن فله صحة فقد دخل بذلك هذا المعنى في المعنى الأول وإن احتج في

بركعة إلا أن يكون قبلها شفع ما ينبغي له أن يسلم بين ذلك، لأن السلام قطع للصلوة، فمن قطع الصلوة فهو بمنزلة من لم يصل قبل الوتر شيئاً وما القول في هذا إلا أحد القولين ما قال أهل العراق، ورواه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "الوتر ثلث كثلث المغرب" أو يكون القول ما صنع عثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص أنهما كانا يوتران بركعة، ثم أيد قول أهل العراق بأحاديث مرفوعة وآثار.

﴿٨٧﴾ قوله لا يغلبني الليلة الخ. هذا الحديث أخرجه البيهقي بطريقين، أحدهما: عن محمد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عثمان، ولفظه: قال: "قمت خلف المقام وأنا أريد أن لا يغلبني عليه أحد تلك الليلة فإذا رجل يغمزني فلم ألتفت، ثم غمزني فالتفت، فإذا عثمان بن عفان رضي الله عنه، فتناحيت، فتقدم فقرأ القرآن في ركعة". وليس فيه تصريح أنه لم يصل إلا ركعة واحدة. وثانيهما: عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن عثمان قال قلت: "لأغلبن على المقام الليلة فسبقت إليه فبينما أنا قائم أصلي إذا رجل وضع يده على ظهري، قال: فنظرت فإذا عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو يومئذ أمير، فتناحيت عنه، فقام فأفتتح القرآن حتى فرغ منه، ثم ركع وجلس وتشهد وسلم في ركعة واحدة لم يزد عليها، فلما انصرف، قلت يا أمير المؤمنين إنما صليت ركعة، قال هي وتري".

﴿٨٨﴾ قوله عبد الرحمن: هو عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله بن عثمان التيمي، أسلم يوم الحديبية وقبل يوم الفتح، قتل مع عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، ودفن بالحزورة، فلما زيد في المسجد دخل قبره في المسجد الحرام.

﴿٨٩﴾ قوله وفي إنكار عبد الرحمن الخ. أي ما فعله عثمان رضي الله عنه الإيتار بركعة واحدة قد أنكره عبد الرحمن، ونسبه إلى الوهم والنسيان، وهذا يدل دلالة ظاهرة على أن ما فعله عثمان رضي الله عنه

ذلك محتج بما روى سعد فإنه قد حدثنا يونس قال ثنا عبد الله بن يوسف قال ثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة حدثهم عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن سعيد بن المسيب قال شهد عندي من شيب من آل سعد بن أبي وقاص أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر بواحدة. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال ثنا حصين عن مصعب بن سعد عن أبيه أنه كان يوتر بواحدة. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال ثنا حصين عن مصعب بن سعد عن أبيه أنه كان يوتر بواحدة. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبد الله بن رجاء قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال أمنا سعد بن أبي وقاص في صلاة العشاء الآخرة فلما انصرف تنحى في ناحية المسجد فصلى ركعة فاتبعته فأخذت بيده فقلت له يا أبا إسحق ما هذه الركعة؟ فقال وترا نام عليه قال عمرو فذكرت ذلك لمصعب ﴿٩٠﴾ بن سعد فقال كان يوتر بركة يعني سعدا قيل له قد يجوز أن يكون سعد فعل في ذلك ما احتمله ما فعله عثمان فيما ذكرنا قبله. فإن قال قائل ففي حديث عمرو بن مرة ما يدل على خلاف ذلك لأنه قال صلى بنا فلما انصرف تنحى فصلى ركعة قيل له قد يجوز أن يكون ذلك الإنصراف إلى منزله وقد صلى قبل ذلك بعد إنصرافه من صلاته وقد حدثنا أبو أمية قال ثنا عبد الوهاب بن عطاء قال ثنا داود بن أبي هند عن عامر قال كان آل سعد وآل عبد الله بن عمر يسلمون في الركعتين من الوتر ويوترون بركة ركعة فقد بين الشعبي في هذا الحديث مذهب آل سعد في الوتر وهم المقتدون بسعد المتبعون لفعله وإن وترهم الذي كان ركعة ركعة إنما هو وتر بعد صلاة قد فصلوا بينه وبينها بتسليم فقد عاد ذلك إلى قول الذين ذهبوا إلى أن الوتر ثلث وقد حدثنا بكار قال: ثنا أبو داود قال: ثنا حماد عن حماد عن إبراهيم: أن ابن مسعود عاب ﴿٩١﴾ ذلك

كان مخالفا للعادة الجارية في زمن الصحابة رضي الله عنهم، وإلا لما أنكره، وهذا دليل على أن الوتر ليس بركة واحدة.

﴿٩٠﴾ قوله فذكرت ذلك لمصعب الخ. أخرج البيهقي بسنده من مصعب بن سعد، قال: "قيل لسعد أنك توتر بركة، قال نعم، سبع أحب إلي من خمس، وخمس أحب إلي من ثلث، وثلث أحب إلي من واحدة، ولكن أخفف عن نفسي".

﴿٩١﴾ قوله إن ابن مسعود عاب الخ. روى الطبراني عن إبراهيم قال: "بلغ ابن مسعود أن سعدا يوتر

على سعد ومحال عندنا ﴿٩٢﴾ أن يكون عبد الله عاب ذلك على سعد مع نبل سعد وعلمه إلا لمعنى قد ثبت عنده وهو أولى من فعله ولو كان ابن مسعود إنما خالفه برأيه لما كان رايه أولى من رأي سعد ولما عاب ذلك على سعد إذا كان ما أخذ ذلك منه هو الرأي ولكن الذي علمه ابن مسعود مما خالف فعل سعد في ذلك هو غير الرأي وإن احتج في ذلك بما حدثنا فهد قال ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يزيد بن أبي مريم عن أبي عبيد الله قال رأيت أبا الدرداء وفضالة بن عبيد ومعاذ بن جبل يدخلون المسجد والناس في صلوة الغداة فيتنحون إلى بعض السواري فيوتر كل واحد منهم بركة ثم يدخلون مع الناس في الصلوة قيل له قد يجوز أن يكون ذلك كان منهم بعد ما كانوا صلوا في بيوتهم أشفاة كثيرة فكان ذلك الذي صلوا في بيوتهم هو الشفع وما صلوا في المسجد هو الوتر فيعود ذلك أيضا إلى أن الوتر ثلث. وقد حدثنا ربيع المودن قال ثنا ابن وهب قال أخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه قال أثبت عمر بن عبد العزيز الوتر بالمدينة بقول الفقهاء ثلث لا يسلم إلا في آخرهن. حدثنا أبو العوام محمد بن عبد الله بن عبد الجبار المرادي قال ثنا خالد بن نزار الأيلي قال ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم أهل فقه وصلاح وفضل وربما اختلفوا في الشيء فأخذ بقول أكثرهم وأفضلهم رأيا فكان مما وعيت عنهم على هذه الصفة أن الوتر ثلث لا يسلم إلا في آخرهن. فهذا من ذكرنا من فقهاء المدينة وعلماء هم قد أجمعوا أن الوتر ثلث لا يسلم إلا في آخرهن. وتابعهم على ذلك عمر بن عبد العزيز ولم ينكر ذلك منكر سواهم. وقد علم سعيد بن المسيب ما كان من وتر سعد فأفتى بغيره ورآه أولى منه وقد أفتى عروة بن الزبير بذلك أيضا وقد روى عنه الزهري وإبنة هشام في الوتر ما قد تقدمت روايتنا له في هذا الباب. فهذا عندنا مما لا ينبغي خلافه لما قد شهد له من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعل أصحابه وأقوال أكثرهم من بعده ثم إتفق عليه تابعوهم.

بركة فقال ما أجزأت ركة قط.

﴿٩٢﴾ قوله ومحال عندنا الخ. يعني لا يجوز لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يعيب على أحد من كبار الصحابة خصوصا على سعد رضي الله عنه، وأنه من العشرة المبشرة إلا وقد ثبت عنده أن ما فعله مخالف للسنة، ولو كان الإيتار بثلاث رأيا، رآه لما عاب على سعد رضي الله عنه إيتاره بركة واحدة، لأن ما رآه ابن مسعود لا يلزم على سعد أن يعمل به، فكيف يعيبه عليه.

باب القراءة في ركعتي الفجر ﴿١﴾

قال أبو جعفر قال قوم لا يقرأ في ركعتي الفجر وقال آخرون يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب خاصة واحتج الفريقان في ذلك بما قد حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن نافع عن ابن عمر أن حفصة أم المؤمنين أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سكت المودن من الأذان لصلوة الصبح أو النداء بالصبح صلى ركعتين خفيفتين ﴿٢﴾ قبل أن تقام الصلوة. حدثنا محمد بن أدريس المكي قال ثنا الحميدي قال ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن موسى بن عقبة عن نافع فذكر بإسناده نحوه. فذهب قوم إلى أن السنة فيهما هي التخفيف وممن قال أنه يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب خاصة مالك بن أنس حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال قال مالك بذلك أخذ في خاصة نفسي أن أقرأ فيهما بأم القرآن. حدثنا أبو أمية قال ثنا عبد الله بن حمران قال ثنا عبد الحميد بن جعفر عن يحيى بن سعيد عن عمرة

باب القراءة في ركعتي الفجر

﴿١﴾ قوله باب القراءة في ركعتي الفجر: قال العيني: "اختلف العلماء في القراءة في ركعتي الفجر على أربعة مذاهب. أحدها: "لأقراءة فيهما" وهو مذهب أبي بكر الأصم، وابن علي وطائفة من الظاهرية. الثاني: "يخفف القراءة فيهما بأم القرآن خاصة" روي ذلك عن عبد الله بن عمرو بن العاص وهو مشهور مذهب مالك. الثالث: "يخفف بقراءة أم القرآن وسورة قصيرة" رواه القاسم عن مالك، وهو قول الشافعي. الرابع: "لابأس بتطويل القراءة فيهما" روي ذلك عن إبراهيم النخعي ومجاهد وعن أبي حنيفة: ربما قرأت فيهما حزبين من القرآن، وهو قول أصحابنا. وقال شيخنا زين الدين: المستحب قراءة سورة الإخلاص في ركعتي الفجر، وممن روي عنه ذلك من الصحابة: عبد الله بن مسعود. ومن التابعين: سعيد بن جبير ومحمد بن سيرين وعبد الرحمن بن يزيد النخعي وسويد بن غفلة وغنيم بن قيس. ومن الأئمة: الشافعي، فإنه نص عليه في البويطي. وقال مالك: "أما أنا، فلا أزيد فيهما على أم القرآن في كل ركعة" رواه عنه ابن القاسم، وروي ابن وهب عنه أن قال: "لا يقرأ فيهما إلا بأم القرآن". وحكى ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال: "لابأس أن يقرأ مع أم القرآن سورة قصيرة". قال روى ابن القاسم عن مالك أيضا مثله. اهـ

﴿٢﴾ قوله صلى ركعتين خفيفتين الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بألفاظ متقاربة. وكذلك أخرجه النسائي وابن ماجه ومحمد بن الحسن في الموطأ.

عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر ﴿٢﴾ ركعتين خفيفتين حتى أقول هل قرأ فيهما بأم الكتاب ﴿٣﴾ حدثنا حسين بن نصر قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا علي بن مسهر عن يحيى بن سعيد فذكر بإسناده نحوه. حدثنا فهد قال ثنا عبد الله بن صالح قال ثنا معاوية ابن صالح أن يحيى بن سعيد حدثه أن محمد بن عبد الرحمن ﴿٤﴾ حدثه عن أمه عمرة أن عائشة قالت ثم ذكر نحوه. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمر قال أنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن قال سمعت عمتي عمرة تحدث عن

﴿٣﴾ قوله يصلي ركعتي الفجر: هذا الحديث أخرجه البخاري ومنسلم وأبوداود والنسائي والبيهقي وغيرهم.

﴿٤﴾ قوله بأم الكتاب: وفي رواية مالك "قرأ بأم القرآن أم لا". وأم القرآن وكذا أم الكتاب: الفاتحة، سميت به لأن أم الشيء أصله، وهي مشتملة على كليات معاني القرآن الثلاث، وما يتعلق بالمبدأ وهو الشاء على الله تعالى، وبالمعاش وهو العبادة، وبالمعاد وهو الجزاء. العيني.

﴿٥﴾ قوله إن محمد بن عبد الرحمن الخ. هذا الحديث أخرجه المصنف بثلاثة أسانيد، الأول: "عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة" الثاني: "عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة عن عائشة، الثالث: "عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن قال: "سمعت عمتي عمرة تحدث عن عائشة". وروى البخاري في صحيحه هذا الحديث بسندين، الأول: "عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن عن عمته عمرة عن عائشة، والثاني: عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرة عن عائشة. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "إن في الرواية الثانية وقع محمد بن عبد الرحمن غير منسوب، والظاهر أنه هو الذي قبله، وهو ابن أخي عمرة، وبذلك جزم أبو الأحوص عن يحيى بن سعيد عند الإسماعيلي، وتابعه آخرون عن يحيى، وذكر الدارقطني في العلل أن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد قال: "حدثني أبو الرجال" وكذا رواه عبد العزيز بن مسلم ومعاوية بن صالح عن يحيى عن محمد بن عمرة، وهو أبو الرجال، وقد تقدم أنه محمد بن عبد الرحمن فيحتمل أن يكون ليحيى فيه شيخان، لكن رجح الدارقطني الأول، وحكى فيه اختلافات أخرى عن يحيى موهمة، وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة فأسقط من الإسناد إثنين اهـ. وأما المصنف، ففي روايته عن يحيى جعل عمرة أم محمد بن عبد الرحمن، وشعبة جعلها عمته. فمحمد بن عبد الرحمن هذا إن كان محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، وعمرة بنت عبد الرحمن بن سعد تكون عمة أبيه لا عمة نفسه، وإن كان محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الملقب بأبي الرجال "لأن له عشرة أولاد رجال، فعمرة أمه لا عمته، لكنه لم يرو عنها هذا الحديث، وقد نبه على ذلك الخطيب فقال في حديث محمد

عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طلع الفجر ﴿٦﴾ صلى ركعتين خفيفتين أقول يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب. قال أبو جعفر ففي حديث شعبة هذا خلاف ما في غيره من أحاديث عائشة التي قبله لأنه قال قالت أقول قرأ فيهما بفاتحة الكتاب ففي هذا تثبت قراءته فيهما فذلك حجة على من نفي القراءة منهما وقد يجوز أن يكون يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب وغيرها فيخفف القراءة ﴿٧﴾ حتى تقول على التعجب من تخفيفه هل قرأ فيهما بفاتحة الكتاب وقد روي عنها منقطعا ما فيه أنه قد كان يقرأ فيهما غير فاتحة الكتاب. حدثنا أبو بكر قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا هشام عن محمد أن عائشة قالت كان رسول

بن عبد الرحمن عن عمته عمرة عن عائشة في الركعتين بعد الفجر، ومن قال في هذا الحديث عن شعبة عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن فقد وهم، لأن شعبة لم يرو عن أبي الرجال شيئا، وكذلك من قال عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة. وذكر الحياتي: أن محمد بن عبد الرحمن أربعة من تابعي أهل المدينة، أسماء هم متقاربة، وطبقتهم واحدة، وحديثهم مخرج في الكتابين. الأول: محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر وأبي سلمة، روى عنه يحيى بن أبي كثير. والثاني: محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أبو الأسود، يتيم عروة. والثالث: محمد بن عبد الرحمن، يعني ابن زرارة. والرابع: محمد بن عبد الرحمن أبو الرجال، كذا ذكره العيني، وروى البيهقي في سننه هذا الحديث وقال: أنبا يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، وهو ابن أخي عمرة عن عمرة. ففي هذا السند صرح بأن محمد بن عبد الرحمن هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن سعد، وهو ليس كذلك. بل هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن سعد. وأيضا صرح أن محمد بن عبد الرحمن ابن أخي عمرة، وهذا أيضا ليس بصحيح، لأن عمرة هذه هي عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد، فكيف تكون عمه محمد بن عبد الرحمن بن سعد. بل هي أخته، إلا أن يقال أن قوله عبد الرحمن بن سعد نسبة إلى الجد. ﴿٦﴾ قوله إذا طلع الفجر الخ. وأخرجه أحمد بلفظ "إذا طلع الفجر صلى ركعتين، أو لم يصل إلا ركعتين، أقول لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب" وكذا رواه مسلم من طريق معاذ عن شعبة لكن لم يقل: "أو لم يصل إلا ركعتين". ورواه أحمد أيضا عن يحيى القطان عن شعبة بلفظ "كان إذا طلع الفجر لم يصل إلا ركعتين فأقول هل قرأ فيهما بفاتحة الكتاب". فتح الباري

﴿٧﴾ قوله فيخفف القراءة فيهما جدا حتى الخ. أي ليس معناه أنها نفت قراءة ته صلى الله عليه وسلم، أو شكت فيها، بل معناه: أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل في النوافل لاسيما في الليل، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة إلى غيرها من الصلوات، فليس فيه دليل لمن قال أن لا قراءة فيهما، أو يكتفى بأم القرآن.

الله صلى الله عليه وسلم يخفي ما يقرأ فيهما وذكر قل يا أيها الكفرون وقل هو الله أحد فقد ثبت عنه عليه السلام بحديث عائشة الذي رواه شعبة قراءة فاتحة الكتاب وحديث أبي بكره هذا قراءة قل يا أيها الكفرون ﴿٨﴾ وقل هو الله أحد فثبت بذلك أنه كان يفعل فيهما ما يفعل في سائر الصلوات من القراءة ثم نظرنا هل روى غير عائشة في ذلك شيئاً فإذا إبراهيم بن داود قد حدثنا قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال ما أحصى ﴿٩﴾ ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفي تخصيص عائشة رضي الله تعالى عنها أم القرآن بالذكر إشارة إلى مواظبته صلى الله عليه وسلم لقراءتها، وبه يستدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب، لأن مواظبته صلى الله عليه وسلم على شيء دليل على الوجوب، قال العيني: "ثم الحكمة في تخفيفه صلى الله عليه وسلم ركعتي الفجر المبادرة إلى صلوة الصبح في أول الوقت، وبه جزم صاحب المفهم، ويحتمل أن يراد به الإفتتاح صلوة النهار بركتين خفيفتين كما كان يستفتح قيام الليل بركتين خفيفتين ليتأهب ويستعد للتفرغ للفرص، أو لقيام الليل الذي هو أفضل الصلوات بعد المكتوبات، كما ثبت في صحيح مسلم. وخص بعض العلماء إستحباب التخفيف في ركعتي الفجر بمن لم يتأخر عليه بعض حظه الذي إعتاد القيام به في الليل، فإن بقي عليه شيء قرأ في ركعتي الفجر فروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري قال: "لابأس أن يطيل ركعتي الفجر يقرأ فيهما من حظه إذا فاتته". وعن مجاهد أيضاً قال: "لابأس أن يطيل ركعتي الفجر". وقال الثوري: "إن فاتته شيء من حظه بالليل فلا بأس أن يقرأ فيهما ويطول". وقال أبو حنيفة: ربما قرأت في ركعتي الفجر حزبي من الليل". وقد ذكرناه عن قريب. وروى ابن أبي شيبة في مصنفه مراسلاً من رواية سعيد بن جبير قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم ربما أطال ركعتي الفجر". ورواه البيهقي أيضاً، وفي إسناده رجل من الأنصار لم يسم اهـ.

﴿٨﴾ قوله ذكرت قل يا أيها الكفرون الخ. وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن عائشة رضي الله عنها. وروى ابن ماجه بإسناد قوي عن عبدالله بن شقيق عن عائشة قالت: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين قبل الفجر، وكان يقول: نعم السورتان يقرأ بهما في ركعتي الفجر "قل يا أيها الكفرون" و"قل هو الله أحد". وكذلك أخرجه ابن حبان والبيهقي في شعب الإيمان. ﴿٩﴾ قوله ما أحصى ما الخ. "ما" الأولى نافية، والثانية موصولة، وقيل مصدرية، أي ما أطيق أن أعدد العدد الذي سمعته رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأهما فيهما، أو مدة سمعت فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ. وهو كناية عن كثرة ما سمعه، كأنه لكثرة ما يقدر على ضبط عدده وتعداده. قال الطيبي: "يقرأ" حال من العائد إلى "ما"، وكان الأصل ما سمعت قراءته، فأزيل المفعول به عن مقره،

عليه وسلم يقرأ في الركعتين ﴿١٠﴾ قبل الفجر والركعتين بعد المغرب بقل يا أيها الكفرون وقل هو الله أحد. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبدالله بن رجاء قال أنا إسرائيل عن أبي إسحق عن مجاهد ح وحدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن مجاهد عن ابن عمر قال رُمقت النبي صلى الله عليه وسلم ﴿١١﴾ أربعاً وعشرين مرة أو خمساً وعشرين مرة يقرأ في الركعتين قبل صلاة الغداة وفي الركعتين بعد المغرب بقل يا أيها الكفرون وقل هو الله أحد. حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد ح وحدثنا ابن أبي داود قال ثنا سويد بن سعيد قال ثنا مروان بن معاوية قال ثنا عثمان بن حكيم الأنصاري قال أنا سعيد

وجعل حالا كما في قوله تعالى {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي} أي نداء المنادي اهـ. والظاهر أنه حال من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا من العائد، لعدم إنتظام المعنى فليتأمل. قال العلامة القاري في المرقاة بعد ما نقل كلام الطيبي: "وفيه أن "مناديا" مفعول لـ "سمعنا" بلا خلاف، وإنما الإختلاف في "ينادي" هل هو صفة لمنادي أو حال منه، على ما في إعراب أبي البقاء. وقيل: سمعت متعد إلى مفعولين.

﴿١٠﴾ قوله يقرأ في الركعتين الخ. هذا الحديث رواه الترمذي عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود. ورواه البيهقي عن عاصم بن بهدلة عن زرّ بن حبیش عن عبدالله بن مسعود. وروى ابن ماجه عن عاصم بن بهدلة عن زرّ وأبي وائل عن عبدالله بن مسعود إلا أنه لم يذكر القراءة في ركعتي الفجر.

﴿١١﴾ قوله رُمقت النبي صلى الله عليه وسلم. هذا الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه والنسائي والبيهقي ولفظ الترمذي وابن ماجه "رُمقت النبي صلى الله عليه وسلم شهراً" ولم يذكر الركعتين بعد المغرب. ولفظ البيهقي: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الصبح بقل يا أيها الكفرون وقل هو الله أحد". وقال الترمذي: "حديث ابن عمر حديث حسن" ولا نعرفه من حديث الثوري عن أبي إسحق إلا من حديث أبي أحمد. والمعروف عند الناس حديث إسرائيل عن أبي إسحق. وقد روي عن أبي أحمد عن إسرائيل هذا الحديث أيضاً، وأبو أحمد الزبيري ثقة حافظ، قال: "سمعت بNDAR يقول ما رأيت أحداً أحسن حفظاً من أبي أحمد الزبيري وإسمه محمد بن عبدالله بن الزبيري الأسدي الكوفي. ورواه النسائي من رواية عمار بن زريق عن أبي إسحق، فزاد في إسناده "إبراهيم بن مهاجر" بين أبي إسحق وبين مجاهد ولفظه: "رُمقت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين مرة يقرأ" الحديث. ورواه أبو حنيفة رحمه الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: رُمقت النبي صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً أو شهراً فسمعت يقرأ في ركعتي الفجر بقل يا أيها الكفرون وقل هو الله أحد.

بن يسار أنه سمع ابن عباس يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في ركعتي الفجر ﴿١٢﴾ في الأولى منهما قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا الْآيَةُ وفي الثانية قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وأشهد بأننا مسلمون. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا عبد العزيز بن محمد قال ثنا عثمان بن عمر بن موسى قال سمعت أبا الغيث يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في السجدين قبل الفجر ﴿١٣﴾ في السجدة الأولى قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ الْآيَةُ وفي السجدة الثانية ربنا آمنا

﴿١٢﴾ قوله يقرؤ في ركعتي الفجر الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والبيهقي عن سعيد بن يسار، ففي مسلم من حديث مروان بن معاوية عن عثمان بن حكيم الأنصاري "يقرؤ في ركعتي الفجر في الأولى منهما: {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا} الآية التي في البقرة، وفي الآخرة منهما: {آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ} . ومن حديث أبي خالد بن الأحمر عن عثمان بن حكيم: "يقرؤ في ركعتي الفجر {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا} والتي في آل عمران {تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ} الآية . وفي رواية النسائي حديث مروان بن معاوية الفزاري عن عثمان بن حكيم. ورواه أبو داود عن زهير عن عثمان بن حكيم مثل رواية مروان بن معاوية . وفي البيهقي كلا الحديثين.

﴿١٣﴾ قوله يقرؤ في السجدين قبل الفجر الخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود والبيهقي إلا أن في رواية أبي داود عن أبي هريرة: "أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرؤ في ركعتي الفجر {قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا} في الركعة الأولى، وفي الركعة الأخرى بهذه الآية {رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ} أو {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْحَجِيمِ} قال أبو داود: شك الدراوردي. وقال البيهقي: وفي الثانية {رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ} هكذا أخبرناه بلا شك. وقد رواه محمد بن الصباح عن عبد العزيز الدراوردي بالشك في قوله {رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ} فلم يدر هذه الآية، أو {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْحَجِيمِ}، وكذلك إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي، ورواية أبي داود تدل على جواز قراءة الآية على خلاف الترتيب، فإن قوله تعالى {قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا} مؤخر، وقوله تعالى {رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ} مقدم. وكذلك قوله تعالى {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا} وعند الحنفية القراءة على خلاف النظم مكروهة وحديث الطحاوي والبيهقي يدل على أن ما في أبي داود من التقديم والتأخير لعله وهم من محمد بن الصباح. أو يقال: إن القراءة خلاف الترتيب في النوافل لا يكره. قال في الدرالمختار: "ويكره أن يقرأ منكوساً، بأن يقرأ في الثانية سورة أعلى مما قرأ في الأولى، لأن ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة، ولا يكره في النفل". قال في ردالمحتار: "عزاه في الفتح إلى الخلاصة، ثم قل وعندي في هذه

بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عثمان بن موسى بن خلف العمي قال ثنا أخي خلف بن موسى عن أبيه عن قتادة عن أنس بن مالك (١٤) قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في ركعتي الفجر بقل يا أيها الكفرون وقل هو الله أحد. حدثنا محمد بن إبراهيم بن يحيى بن جناد البغدادي قال ثنا يحيى بن معين قال ثنا يحيى بن عبد الله بن يزيد ابن عبد الله بن أنيس الأنصاري قال سمعت طلحة بن خراش يحدث عن جابر أن رجلا قام (١٥) فركع ركعتي الفجر فقرأ في الأولى قل يا أيها الكفرون حتى إنقضت السورة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هذا عبد آمن بربه، ثم قام فقرأ في الآخرة قل هو الله أحد حتى إنقضت السورة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا عبد عرف ربه قال طلحة فأنا أستحب أن أقرأ هاتين السورتين في هاتين الركعتين ففي هذه الآثار في بعضها أنه قرأ بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفي بعضها أنه قرأ بغير ذلك وليس في ذلك نفي (١٦) أن يكون قد قرأ فاتحة الكتاب مع ما قرأ به من ذلك. فقد ثبت بما وصفنا أن تخفيفه ذلك كان تخفيفا معه قراءة وثبت بما ذكرنا (١٧) من قراءته غير فاتحة

الكلية نظراً، فإنه صلى الله عليه وسلم نهى بلالا رضي الله عنه عن الانتقال من سورة إلى سورة، وقال له إذا ابتدأت سورة فاتمها على نحوها، حين سمعه ينتقل من سورة إلى سورة في التهجد" اهـ. واعترض أحدهم أيضاً بأنهم نصوا بأن القراءة على الترتيب من واجبات القراءة، فلو عكسه خارج الصلوة يكرهه، فكيف لا يكرهه في النفل. تأمل. وأجاب ط بأن النفل لإتساع بابه نزلت كل ركعة منه فعلاً مستقلاً، فيكون كما لو قرأ إنسان سورة ثم سكت، ثم قرأ ما فوقها فلا كراهية فيه. اهـ

(١٤) قوله عن أنس بن مالك الخ. حديثه أخرجه البزار من رواية موسى بن خلف عن قتادة ورجال إسناده ثقات، كذا قاله العيني. والحكمة في تخصيص هاتين السورتين أنهما إشتملتا على عبادة الله تعالى وتوحيده وتنزيهه والرد على الكافرين فيما يعتقدونه ويدعون إليه، فكان الإفتتاح بهما أول الصبح ليشهد به الملكة، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: إقرأ قل يا أيها الكفرون فإنها براءة من الشرك. (١٥) قوله إن رجلاً قام الخ. هذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه.

(١٦) قوله وليس في ذلك نفي الخ. هذا رد على من قال إن قراءة الفاتحة لاتتبعين في الصلاة لأنه لم يذكر في هذه الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الفاتحة أيضاً، فقال المصنف رحمه الله: إن عدم الذكر لا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يقرأها، فقراءة الفاتحة في الصلوات ظاهرة، فلذا لم يذكرها الراوي، ويؤيده قول عائشة: "لا أدري هل قرأ الفاتحة أم لا" فدل على أن الفاتحة كان مقرراً عندهم.

الكتاب نفي قول من كره أن يقرأ فيهما غير فاتحة الكتاب فثبت أنهما كسائر التطوع وأنه يقرأ فيهما كما يقرأ في التطوع ولم نجد شيئا من صلوات التطوع لا يقرأ فيه بشئ ويقرأ فيه بفاتحة الكتاب خاصة ولم نجد شيئا من التطوع كره أن يمد فيه القراءة بل قد إستحب طول القنوت وروي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن ذلك ما حدثنا علي بن معبد قال ثنا شجاع بن الوليد قال ثنا سليمان بن مهران ح وحدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا الفريابي قال ثنا مالك بن مغول عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال أتى رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أي الصلوة أفضل ﴿١٧﴾ قال طول القنوت. حدثنا محمد بن النعمان قال ثنا الحميدي قال ثنا سفيان قال سمعت أبا الزبير يحدث عن جابر أن

﴿١٧﴾ قوله فثبت بما ذكرنا الخ. أي لما ثبت بهذه الآثار قراءة غير فاتحة الكتاب إنتفى قول من قال يكره فيهما قراءة غير فاتحة الكتاب، فثبت أن ركعتي الفجر مثل سائر التطوعات، لا فرق بينهما وبين تطوع آخر في القراءة .

﴿١٨﴾ قوله أي الصلوة أفضل الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وقال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن حبشي وأنس بن مالك وقال حديث جابر حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن جابر بن عبد الله". ورواه أبو داود أيضا ولفظه: "طول القيام" وهذا يفسر طول القنوت، وإن كان القنوت يأتي بمعنى الخشوع وغيره أيضا، لأن الأحاديث يفسر بعضها بعضا، وإختلف العلماء هل الأفضل في صلوة التطوع طول القيام أو كثرة الركوع والسجود؟ فذهب بعضهم إلى أن كثرة الركوع والسجود أفضل، واحتجوا في ذلك بما رواه مسلم عن معدان بن أبي طلحة اليعمرى قال: لقيت ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أخبرني بعمل أعمله يدخلني الله به الجنة، أو قال قلت بأحب الأعمال إلى الله فسكت، ثم سألته فسكت ثم سألته الثالثة فقال: سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "عليك بكثرة السجود لله فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة وحط عنك بها خطيئة"، قال معدان ثم لقيت أبا الدرداء فسألته فقال لي مثل ما قال لي ثوبان. ورواه الترمذي مثله. واحتجوا أيضا بما سألته ربيعة بن كعب مرافقته في الجنة، قال أعني على نفسك بكثرة السجود، كما رواه مسلم وغيره، واحتجوا أيضا بما رواه ابن ماجه من حديث عباد بن الصامت أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما من عبد يسجد لله سجدة إلا كتب الله عز وجل له بها حسنة ومحا عنه بها سيئة ورفع له بها درجة فاستكثروا من السجود" ورواه ابن ماجه أيضا من حديث كثير بن مرة أن أبا فاطمة حدثه قال قلت: يا رسول الله أخبرني بعمل أستقيم عليه وأعمله، قال عليك بالسجود فإنك

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفضل الصلوة طول القيام. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن ابن جرير عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفضل الصلوة طول القيام. حدثنا علي بن معبد قال ثنا الحجاج بن محمد عن ابن جريج قال ثنا عثمان بن أبي سليمان عن علي الأزدي عن عبيد بن عمير عن عبد الله بن حبشي الخشعمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل أي الصلوة أفضل قال طول القيام. حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا حبان قال ثنا سويد أبو حاتم قال حدثني عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي عن أبيه عن جده أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الصلوة أفضل قال طول القنوت وسمعت ابن أبي عمران يقول سمعت ابن سماعة يقول سمعت محمد بن الحسن يقول بذلك نأخذ وهو أفضل عندنا من كثرة الركوع والسجود مع قلة طول القيام. فلما كان هذا حكم التطوع وقد جعلت ﴿١٩﴾ ركعتا الفجر من أشرف التطوع وأكد أمرهما ما لم يؤكد أمر غيرهما من التطوع وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيهما ما قد حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن سليمان الواسطي قال ثنا خالد بن عبد الله عن عبد الرحمن بن إسحق ﴿٢٠﴾ عن محمد بن زيد بن قنفذ عن ابن سيلان ﴿٢١﴾ عن أبي هريرة قال قال

لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحط عنك بها خطيئة. وبقول أهل هذه المقالة قال الأوزاعي والشافعي في قول، وأحمد في رواية، ومحمد بن الحسن، ويحكي ذلك عن ابن عمر. وذهب قوم إلى أن طول القيام أفضل. وبه قال الجمهور من التابعين وغيرهم، ومنهم: مسروق وإبراهيم النخعي والحسن البصري وأبو حنيفة، وممن قال به: أبو يوسف والشافعي في قول، وأحمد في رواية، وقال أشهب: هو أحب إلي لكثرة القراءة. هذا ما قاله العيني في عمدة القاري، والمصنف رحمه الله جعل محمد بن الحسن مع أبي حنيفة رحمه الله، وهو أعلم بمذهبه، وسيأتي في باب إن شاء الله تعالى.

﴿١٩﴾ قوله وقد جعلت الخ. قال في البحر الرائق: "قال في الخلاصة: أجمعوا على أن ركعتي الفجر قاعدا من غير عذر لا يجوز، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة" اهـ. وفي النهاية: "قال مشائخنا: العالم إذا صار مرجعا في الفتاوى يجوز له ترك سائر السنن لحاجة الناس إلى فتواه إلا سنة الفجر" اهـ. وفي المضمرات معزيا إلى العتابي: من أنكر سنة الفجر يخشى عليه الكفر.

﴿٢٠﴾ قوله عبد الرحمن بن إسحاق: عبد الرحمن هذا هو عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث العامري القرشي ويقال: الثقي المدني ويقال له: عباد بن إسحاق، قال القطان: سألت عنه بالمدينة فلم أرهم يحمّدونه. قال علي: سمعت سفيان سئل عنه فقال كان قدريا فنفاه أهل المدينة. وقال أبو بكر بن

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتركوا ﴿٢١﴾ ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل ﴿٢٢﴾ حدثنا أبو بكر قال ثنا مسدد قال ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال حدثني عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن على شيء من

زنجويه: سمعت أحمد يقول: هو رجل صالح أو مقبول، وقال ابن الجنيدي عن ابن معين: ثقة هو أحب إلي من صالح بن أبي الأخضر. وعبد الرحمن بن إسحق هذا غير عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد بن الحارث الذي روي حديث وضع اليدين تحت السرة.

﴿٢١﴾ قوله ابن سيلان: بكسر السين المهملة وبعدها تحتانية ساكنة. قال في تهذيب التهذيب في ترجمة جابر بن سيلان: روى عن ابن مسعود في الغسل من الجنابة. وعن أبي هريرة في المحافظة على ركعتي الفجر. روى عنه محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ، روى له أبو داود، ولم يسمه في روايته وسماه أبو حاتم وغيره، وروى موسى بن هارون الحديثي المذكورين من طريقه، وسماه فيهما جابراً، وسماه أحمد بن حنبل في بعض الطرق "عبدربه بن سيلان" والله أعلم. وذكره صاحب الكمال في من إسمه عيسى، وهو وهم، فإن عيسى بن سيلان هو شيخ آخر يروي عنه المصريون، وهو متأخر من هذا، قلت: أما أبو حاتم فسمى الراوي عن ابن مسعود جابراً، وذكر عيسى بن سيلان فقال يروي عن أبي هريرة وكعب وذكر عبدربه بن سيلان على حدة فقال: يروي عن أبي هريرة، وعنه محمد بن زيد بن المهاجر، وكذا ذكره البخاري وابن حبان في الثقات، وظهر من هذا أن ابن سيلان ثلاثة: جابر بن سيلان وهو الراوي عن ابن مسعود، وعبدربه بن سيلان، وهو الذي يروي عن أبي هريرة ويروي عنه ابن قنفذ، وأما عيسى فإنه وإن كان يروي عن أبي هريرة فلم يذكره أن ابن قنفذ روى عنه، فتعين أن الذي أخرج له أبو داود هو عبدربه.

﴿٢٢﴾ قوله لا تتركوا الخ. هذا الحديث أخرجه أحمد وأبو داود في سننه ولفظه: "لا تدعوهما وإن طردتكم الخيل" ويؤيده حديث عائشة رضي الله عنها على ما رواه البخاري عن أبي سلمة عن عائشة قالت: "صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء، وصلى ثماني ركعات، وركعتين جالسا وركعتين بين السدائين ولم يكن يدعهما أبداً". قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "إستدل به لمن قال بالوجوب، وهو منقول من الحسن البصري. أخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ: كان الحسن يرى الركعتين قبل الفجر واجبتين" ونقل المرغيناني مثله عن أبي حنيفة أنها واجبة، وفي الجامع المحبوبي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: "لو صلاهما قاعداً من غير عذر لم يحز" وإستدل به بعض الشافعية للقديم في أن ركعتي الفجر أفضل التطوعات. وقال الشافعي في الجديد: "أفضلها الوتر" وقال بعض أصحابه: "أفضلها صلوة الليل".

﴿٢٣﴾ قوله ولو طردتكم الخيل الخ. أي الفرسان، وهذا كناية عن المبالغة، وحث عظيم على مواظبتها وبه إستدل أصحابنا أن الرجل إذا انتهى إلى الإمام في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر إن خشي

النوافل ﴿٢٤﴾ أشد معاهدة منه على الركعتين قبل الفجر. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال ثنا حفص عن ابن جريج عن عطاء فذكر مثله بإسناده. حدثنا فهد قال ثنا يحيى بن عبد الحميد قال ثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر ﴿٢٥﴾ خير من الدنيا وما فيها ﴿٢٦﴾ قال أبو جعفر فلما كانتا أشرف التطوع ﴿٢٧﴾ كان أولى بهما أن يفعل فيهما أشرف ما يفعل في التطوع وقد حدثني ابن أبي عمران قال حدثني محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد قال سمعت أبا حنيفة يقول ربما قرأت في ركعتي الفجر جزئين من القرآن. فبهذا نأخذ لابس أن يطال فيهما القراءة وهي عندنا أفضل من التقصير لأن ذلك من طول القنوت الذي فضله رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطوع على غيره وقد روي في

أن تفتوته ركعة ويدرك الأخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل ولا يتركهما، وأما إذا خشي فوت الفرض فحينئذ يدخل مع الإمام ولا يصلي.

﴿٢٤﴾ قوله لم يكن على شيء من النوافل الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وفي البخاري "أشد منه تعاهداً". ولمسلم من طريق حفص عن ابن جريج: "ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من النوافل أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر" وزاد ابن خزيمة: "من هذا الوجه ولا إلى غنيمة" وروى أبو حنيفة رحمه الله عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن عائشة رضي الله عنها قالت: "ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد منه على ركعتي الفجر والمعاهدة: المحافظة على الشيء ورعاية حرمة وعلى متعلقة بمعاهدة، ويجوز تقديم معمولي التميز عليه" وهذا الحديث دليل على عظم فضلها، وإنها سنة ليستا واجبتين، وهو قول الجمهور.

﴿٢٥﴾ قوله ركعتا الفجر الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي والترمذي والحاكم وفي لفظ لمسلم أنه قال في شأن الركعتين عند طلوع الفجر: "لهما أحب إلي من الدنيا جميعاً" وقال الترمذي: "حديث عائشة حديث حسن صحيح، وفي الباب عن علي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم".

﴿٢٦﴾ قوله خير من الدنيا وما فيها: الخير إما مجرى على زعم من يرى خيراً، أو يكون من باب أي الفريقين خير مقاماً، وفي القاموس: "الدنيا نقيض الآخرة" فيكون معنى الحديث خير من هذا العالم وما فيه من لذاته، ويمكن أن يكون معناه أن هاتين الركعتين خير من الدنيا وإنفاق ما فيهما من الأموال والأمتعة، يعني أن إنفاق الذهب والفضة في سبيل الله وإن كان حسناً وله ثواب، إلا أن هاتين الركعتين خير منه ثواباً.

﴿٢٧﴾ قوله فلما كانتا أشرف الخ. أي لما ثبت من الأحاديث الصحيحة الصريحة أنهما أشرف التطوع

ذلك أيضا عن إبراهيم. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عامر ح و حدثنا ابن خزيمة قال ثنا مسلم بن إبراهيم قال ثنا هشام الدستوائي قال ثنا حماد عن إبراهيم قال إذا طلع الفجر فلا صلوة إلا الركعتين اللتين قبل الفجر قلت لإبراهيم أطيل فيهما القراءة قال نعم، إن شئت وقد رويت آثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القراءة فيهما أردت بذكرها الحجة على من قال لا قراءة فيهما. فمن ذلك ما حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن إبراهيم بن المهاجر عن إبراهيم النخعي قال كان ابن مسعود يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل الصبح قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد. حدثنا أبو بكر قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبة عن المغيرة عن إبراهيم عن أصحابه أنهم كانوا يفعلون ذلك. حدثنا أبو بكر قال: ثنا أبو داود قال ثنا شعبة قال: أخبرني الأعمش عن إبراهيم أن أصحاب ابن مسعود كانوا يفعلون ذلك. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن سفيان عن العلاء بن المسيب أن أبا وائل قرأ في ركعتي الفجر بفاتحة الكتاب وبآية حدثنا يونس وفهد قالوا حدثنا عبد الله بن يوسف قال ثنا بكر بن مضر قال حدثني جعفر بن ربيعة عن عقبة بن مسلم عن عبد الرحمن بن جبير أنه سمع عبد الله بن عمر و يقرأ في ركعتي الفجر بأم القرآن لا يزيد معها شيئا.

باب الركعتين بعد العصر ﴿١﴾

حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب بن جرير عن شعبة عن أبي إسحق عن الأسود ومسروق

كان أولي بهما أن يفعل أشرف ما يفعل في التطوع، وهو طول القيام، وهو يحصل بزيادة قراءة القرآن .

باب الركعتين بعد العصر

﴿١﴾ قوله باب الركعتين بعد العصر: المقصود في هذا الباب أن من صلى صلوة العصر فهل يجوز له النوافل بعدها أم لا؟ فقال بعضهم: يجوز التنفل بعد صلوة العصر "واستدلوا بما روي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بعد العصر. وقال أبو حنيفة رحمه الله: "لا يجوز التنفل بعد العصر" واستدل بحديث النهي الذي رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما سيأتي في هذا الباب. أما قضاء الفوائت من المكتوبات و صلوة الجنازة إذا حضرت في هذا الوقت وسجدة التلاوة إذا تليت فيه فيحوز عندنا. وقال الشافعي رحمه الله: "من فاتته سنة الظهر أو غيرها من السنن فيحوز قضاءها

عن عائشة أنها قالت ما كان اليوم ﴿٢﴾ الذي يكون عندي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا صلى ركعتين بعد العصر. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا عبد الواحد بن زياد قال ثنا الشيباني قال ثنا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت

في هذا الوقت“ وكذلك ماله سبب من الصلوة كصلوة تحية المسجد وسجود التلاوة والشكر والكسوف وصلوة الجنائز وقضاء الفائتة، فيجوز عنده بلا كراهة. وأما مالا سبب له فهو مكروه. قال النووي في شرح صحيح مسلم: ”أجمعت الأمة على كراهة صلوة لا سبب لها في الأوقات المنهي عنها، واتفقوا على جواز الفرائض الموداة فيها، واختلفوا في النوافل التي لها سبب، كصلوة تحية المسجد وسجود التلاوة والشكر وصلوة العيد والكسوف وصلوة الجنائز وقضاء الفائتة، فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة“ اهـ. قال ابن حجر في فتح الباري: ”وما نقله من الإجماع والإتفاق متعقب، فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقا وإن أحاديث النهي منسوخة. وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر. وبذلك حزم ابن حزم. وعن طائفة أخرى المنع مطلقا في جميع الصلوات. وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلوة الفرض في هذه الأوقات. وحكى آخرون: الإجماع على جواز صلوة الجنائز في الأوقات المكروهة. وهو متعقب بما سيأتي في بابه. وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ، مستند إلى الحديث ”من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى“ فدل على إباحة الصلوة في الأوقات المنهية إهـ. وقال بعضهم: إدعاء التخصيص أولى من إدعاء النسخ، فيحمل النهي على ما لا سبب له. ويخص منه ماله سبب، جمعا بين الأدلة. والله أعلم إهـ. ونحن نقول: صلواته صلى الله عليه وسلم بعد العصر من خصائصه، لا يجوز لأحد أن يتنفل بعد العصر. ويدل عليه ما رواه أبو داود والبيهقي عن ذكوان مولى عائشة أنها حدثته: ”أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين وينهي عنهما، ويواصل وينهي عن الوصال“ وما روي عن أم سلمة رضي الله عنها حين صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر، سألته يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا قال لا.“ فدل هذا إن هذه الصلوة مخصوصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز لأحد أن يصليها.

﴿٢﴾ قوله ما كان اليوم الخ. حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي إسحق. ففي البخاري: ”قال رأيت الأسود ومسروقا شهدا على عائشة قالت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتيني في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين“ وفي رواية مسلم: ”عن أبي إسحق عن الأسود ومسروق قالا نشهد على عائشة أنها قالت: ما كان يومه الذي كان يكون عندي إلا صلاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي تعني الركعتين بعد العصر“ وفي رواية أبي داود قالت: ”ما من يوم يأتي على النبي صلى الله عليه وسلم إلا صلى بعد العصر ركعتين“ وفي رواية النسائي قال: ”سمعت مسروقا والأسود قالا نشهد على عائشة أنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان عندي

ركعتان ﴿٣﴾ لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعهما ﴿٤﴾ سراً ولا علانية ركعتان قبل الصبح وركعتان بعد العصر. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال ثنا حفص عن الشيباني ثم ذكر بإسناده مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا هلال بن يحيى قال ثنا أبو عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدع الركعتين بعد العصر. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا المقدمي قال ثنا عباد بن عباد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت والله ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٥﴾ الركعتين عندي بعد العصر قط. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر قال ثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت ما دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم بيتي قط بعد العصر إلا صلى ركعتين. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الله بن يوسف قال ثنا ابن أبي الرجال عن أبيه عن عمرة عن عائشة

بعد العصر صلاههما“ ورواه البيهقي ولفظه لفظ البخاري.

﴿٣﴾ قوله قالت ركعتان لم يكن الخ. هكذا رواه البخاري بهذا اللفظ ورواه مسلم ولفظه: ”صلتان ماتركهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي قط سراً ولا علانية، ركعتان قبل الفجر، وركعتان بعد العصر“. ورواه النسائي ولفظه: ”صلتان ماتركهما“ الحديث. وقوله ”ركعتان“ أي صلاتان، لأنه فسرها بأربع ركعات، وهو من باب إطلاق الجز وإرادة الكل، أو هو من باب الإضمار أي وكذا ركعتان بعد العصر والوجهان جائزان بلا تفاوت، لأن المجاز والإضمار متساويان أو المراد بالركعتين جنس الركعتين، الشامل للقليل والكثير.

﴿٤﴾ قوله يدعهما: أي لم يكن يتركهما وفي رواية النسائي: ”لم يكن يدعهما في بيتي“ قال الصنفون لم يستعمل ليدع ماض وكذا ليدرو وأورد عليهم قراءة {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} بالتخفيف. قال ابن حجر في فتح الباري: ”قولها“ لم يكن يدعهما“ وقولها ”ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين“ وقولها ”ما تركهما حتى لقي الله عز وجل“ كما جاء في رواية البخاري عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عنها، مرادها من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ولم ترو أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات، مثلاً إلى آخر عمره، بل في حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاهما فيه“ الخ.

﴿٥﴾ قوله ماترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري والنسائي عن يحيى عن هشام، وأخرجه مسلم عن جرير و ابن نمير عن هشام، وأخرجه البيهقي عن أنس بن عياض الليثي المدني عن هشام.

نحوه حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الحوضي قال ثنا أبو عوانة عن مغيرة عن أم موسى قالت أتيت عائشة فسألتها عن الركعتين بعد العصر فذكرت عنها مثل ذلك أيضا. حدثنا أبو بكر قال ثنا عثمان بن عمر قال ثنا إسرائيل عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة العصر ثم يصلي بعدها ركعتين. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عاصم قال ثنا ابن جريج قال سمعت أبا سعد الأعمى يحدث عن رجل يقال له السائب مولى القاريين عن زيد بن خالد الجهني أنه رآه ركع بعد العصر ركعتين وقال لا أدعهما بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما. قال أبو جعفر فذهب قوم^(٦٦) إلى هذا وقالوا لا بأس بأن يصلي الرجل بعد العصر ركعتين وهما من السنة عندهم واحتجوا في ذلك بهذا الحديث. فخالفهم أكثر العلماء^(٦٧) في ذلك وكرهوهما واحتجوا في ذلك بما حدثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن موسى العبسي قال أنا طلحة بن يحيى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن معاوية أرسل^(٦٨) إلى أم سلمة يسألها عن الركعتين اللتين ركعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر، فقالت نعم

^(٦٦) قوله فذهب قوم الخ. اختلف العلماء في الصلوة بعد العصر، فقال بعضهم: يجوز، وقال بعضهم: لا. وأما ما قال المصنف: إن قوما ذهبوا إلى سنيتها فلم نعلم من يقول بهذا القول. قال القاضي عياض: اختلفوا في جواز الصلوة في الأوقات الثلاثة، وبعد صلوة الصبح إلى الطلوع، وبعد صلوة العصر إلى الغروب. فذهب داود إلى جواز الصلوة فيها مطلقا، وقد روي عن جمع من الصحابة، ولعلمهم لم يسمعوا نهيه عليه السلام. أو حملوا على التنزيه، دون التحريم. وخالفهم الأكثرون. فقال الشافعي: لا يجوز فيها فعل صلوة لا سبب لها، أما الذي له سبب كالمنذور وقضاء الفائتة فجائز، لحديث قريب عن أم سلمة. وإسناني أيضا مكة وإستواء الجمعة لحديثي جبير بن معطم وأبي هريرة. وقال أبو حنيفة: يحرم فعل كل صلوة في الأوقات الثلاثة، سوى فعل عصر يومه عند الإصفرار. ويحرم المنذورة والنافلة بعد الصلوتين. دون المكتوبة الفائتة، وسجدة التلاوة، وصلوة الجنازة. وقال مالك: يحرم فيها النوافل دون الفرائض. ووافقه أحمد، غير أنه جوز فيها ركعتي الطواف. إهـ

^(٦٧) قوله وخالفهم أكثر العلماء الخ. قال العيني: "كره أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن يتنفل بعد الفجر وبعد العصر حتى تغرب. وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب والعلاء بن زياد وحמיד بن عبد الرحمن. وقال النخعي: كانوا يكرهون ذلك. وهو قول جماعة من الصحابة. وقال ابن بطال: تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر. وكان عمر

صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي ركعتين بعد العصر، فقلت أمرت بهما؟ قال لا، ولكنني كنت أصليهما بعد الظهر، فشغلت عنهما فصليتهما الآن. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر قال ثنا سفيان عن عبد الله بن أبي لييد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن معاوية بن أبي سفيان قال وهو على المنبر لكثير بن الصلت إذهب إلى عائشة فاسألها عن ركعتي النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر، قال أبو سلمة فقمتم معه وقال ابن عباس لعبد الله بن الحارث إذهب معه فجنناها فسألناها فقالت لا أدري سلوا أم سلمة فسألناها فقالت دخل عليّ النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم بعد العصر فصلى ركعتين فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت تصلي هاتين الركعتين فقال قدم عليّ وفد من بني تميم أو جاءني صدقة فشغلوني عن ركعتين كنت أصليهما بعد الظهر وهما هاتان. حدثنا الحجاج بن عمران بن الفضل البصري قال ثنا يوسف بن موسى القطان قال ثنا أبو أسامة قال ثنا الوليد بن كثير قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن عبد الرحمن بن أبي سفيان أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها عن السجدين بعد العصر فقالت ليس عندي صلاههما ولكن أم سلمة حدثتني أنه صلاههما عندها فأرسل إلى أم سلمة فقالت صلاههما رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي لم أره صلاههما قبل ولا بعد، فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سجدتان رأيتك صليتهما بعد العصر ما صليتهما قبل ولا بعد

رضي الله عنه يضرب على الركعتين بعد العصر بمحضر من الصحابة من غير نكير. فدل على أن صلواته عليه السلام مخصوصة به دون أمته. وكره ذلك علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبو هريرة وسمرة بن جندب وزيد بن ثابت وسلمة بن عمرو وكعب بن مرة وأبو أمامة وعمرو بن عبسة وعائشة والصنابحي، وإسمه عبد الرحمن بن عسيلة. وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو. وعن الأشتر قال: كان خالد بن الوليد يضرب الناس على الصلوة بعد العصر. وكرهها سالم ومحمد بن سيرين.

﴿٨٥﴾ قوله إن معاوية ابن سفيان أرسل الخ. وروى ابن ماجه عن عبد الله بن الحارث قال: "أرسل معاوية إلى أم سلمة فانطلقت مع الرسول، فسأل أم سلمة، فقالت: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما هو يتوضأ في بيتي للظهر، وكان قد بعث ساعيا، وكثر عنده المهاجرون، وقد أهمه شأنهم، إذ ضرب الباب فخرج إليه، فصلى الظهر ثم جلس يقسم ما جاء به. قالت: فلم يزل كذلك حتى العصر، ثم دخل منزلي فصلى ركعتين. ثم قال: شغلني أمر الساعي أن أصليهما بعد الظهر فصليتهما بعد العصر".

فقال هما سجدتان كنت أصليهما بعد الظهر فقدم علي قلانص من الصدقة فنسيتهما حتى صليت العصر ثم ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يروني فصليتهما عندك. حدثنا عبدالله بن محمد بن خشيش قال ثنا أبو الوليد قال ثنا حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في بيتها^(٩٩) ركعتين بعد العصر فقلت يا رسول الله ما هاتان الركعتان فقال كنت أصليهما بعد الظهر فجاءني مال فشغلني فصليتهما الآن. حدثنا علي بن عبد الرحمن قال ثنا عبدالله بن صالح قال حدثني بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير أن كريبا^(١٠٠) مولى ابن عباس حدثه أن ابن عباس وعبد الرحمن ابن أزهر والمسور بن مخرمة أرسلوه إلى عائشة فقالوا اقرأها السلام مناجميا وسلها عن الركعتين بعد العصر وقل أنا أخبرنا^(١٠١) أنك تصلينهما وقد بلغنا^(١٠٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنهما قال ابن عباس وكنت أضرب الناس^(١٠٣) مع عمر عليهما قال كريب فدخلت عليها فبلغتها ما أرسلوني به فقالت سل أم

﴿٩٩﴾ قوله صلى في بيتها الخ. روى البيهقي عن ذكوان عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الخمر. قالت عائشة رضي الله عنها: وحدثني أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها فصلى ركعتين بعد العصر، قلت: هاتان الصلاتان لم تكن تصلينهما، قال: أتاني ما أشغلني عن ركعتين بعد الظهر، فهما هاتان.

﴿١٠٠﴾ قوله إن كريبا الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والبيهقي باختلاف يسير في الألفاظ.

﴿١٠١﴾ قوله إنا أخبرنا. على صيغة المجهول. قيل كان المنخبر عبدالله بن الزبير. روى ابن شعبة من طريق عبدالله بن الحارث، قال دخلت مع ابن عباس على معاوية، فأجلسه معاوية على السرير، ثم قال: ما الركعتان يصلينهما الناس بعد العصر؟ قال: ذلك ما يفتي به الناس ابن الزبير. فأرسل إلى ابن الزبير، فسأله فقال: أخبرني بذلك عائشة، فأرسل إلى عائشة، فقالت: أخبرني بذلك أم سلمة، فأرسل إلى أم سلمة، فانطلقت مع الرسول، فذكر القصة.

﴿١٠٢﴾ قوله وقد بلغنا. فيه إشارة إلى أنهم لم يسمعوا ذلك منه صلى الله عليه وسلم. فأما ابن عباس، فقد سمي الواسطة، وهو عمر، كما جاء في رواية للبخاري وغيره أنه قال: شهد عندي رجال مريضون وأرضاهم عندي عمر. الحديث. وأما المسور وابن أزهر فلم أقف عنهما على تسمية الواسطة. فتح الباري.

﴿١٠٣﴾ قوله كنت أضرب الناس. بالضاد المعجمة، وهو الصحيح. لأنه جاء في الموطأ: كان عمر رضي

سلمة فخر جت إليهم فأخبرتهم بقولها^(١٤) فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني به إلى عائشة فقالت أم سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنهما ثم رأيتهما صلاهما أما حين صلاهما فإنه صلى العصر ثم دخل عليّ وعندى نسوة من بني حرام^(١٥) من الأنصار فصلاهما فأرسلت إليه الجارية^(١٦) فقلت قومي إلى جنبه فقول لي تقول لك أم سلمة يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أسمعك^(١٧) تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصليهما فإن

الله عنه يضرب الناس عليها. وروى السائب بن يزيد: أنه رأى عمر يضرب المنكدر على الصلوة بعد العصر. وروى "أصرف الناس" من الصرف بالصاد المهملة. كذا في العيني. وقال النووي: "وقع في بعض الأصول "أضرب الناس عليها" وفي بعض "أصرف الناس عنها" وكلاهما صحيح، ولا منافاة بينهما وكان يضربهم عليها في وقت، ويصرفهم عنها في وقت من غير ضرب. أو يصرفهم مع الضرب. ولعله كان يضرب من بلغه النهي، ويصرف من لم يبلغه من غير ضرب. وقد جاء في غير مسلم: أنه كان يضرب عليها بالدرّة. وفيه احتياط الإمام لرعيته، ومنعهم من البدع والمنهيات الشرعية، وتعزيزهم عليها.

﴿١٤﴾ قوله فأخبرتهم بقولها. قال النووي: "فيه أنه يستحب للعالم إذا طلب منه تحقيق أمر مهم ويعلم أن غيره أعلم به، أو أعرف بأصله، أن يرشد إليه إذا أمكنه. وفيه الإعراف لأهل الفضل بمزيتهم. وفيه إشارة إلى أدب الرسول في حاجة. وأنه لا يستقل فيها بتصرف لم يؤذن له فيه. ولهذا لم يستقل كريب بالذهاب إلى أم سلمة، لأنهم إنما أرسلوه إلى عائشة، فلما أرشدته عائشة إلى أم سلمة، وكان رسولا للجماعة لم يستقل بالذهاب حتى رجع إليهم فأخبرهم فأرسلوه إليها" اهـ وفيه البحث عن علة الحكم.

﴿١٥﴾ قوله من بني حرام. بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين. وهم من الأنصار. فإن قلت: "إذا كان بنو حرام من الأنصار فما الفائدة في قولها من الأنصار". قلت: "يحتمل أن يكون هذا إحترازا من غير الأنصار، فإن في العرب عدة بطون يقال لهم بنو حرام، بطن في تميم وبطن في جذام وبطن في بكر بن وائل وبطن في خزاعة وبطن في عذرة وبطن في بلي". (العيني) ويمكن أن يقال إن قولها من الأنصار لدفع الإشتباه في بني حرام وبني حزام، وبنو حزام بطن من قريش.

﴿١٦﴾ قوله فأرسلت إليه الجارية. وفي رواية البخاري في المغازي فأرسلت إليه الخادم. ولم يعلم اسمها، قيل: يحتمل أن تكون بنتها زينب. وهذا حدس وتخمين. كذا في العيني.

﴿١٧﴾ قوله لم أسمعك: وفي رواية مسلم "إني أسمعك". وفي رواية أبي داود "أسمعك". وفي رواية البخاري "سمعتك". فكلمة "لم" إما من قلم الناسخ، أو يقدر قبله همزة إستفهام، أي: ألم أسمعك؟. وعلى رواية "أسمعك" معناه "سمعتك" وهو من إطلاق لفظ المضارع لإرادة الماضي، كقوله تعالى { قد نرى تقلب وجهك } وفي هذا الكلام أنه ينبغي للتابع إذا رأى من المتبوع شيئا يخالف المعروف من

أشار بيده فاستأخري عنه ففعلت إلا جارية فأشار بيده ﴿١٨﴾ فاستأخرت عنه فلما انصرف قال يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر وإنه أتاني أناس من عبد القيس ﴿١٩﴾ بالإسلام من قوم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان ﴿٢٠﴾ ففي هذه الآثار أو في بعضها أن عائشة لما سئلت عما حكى عنها مما ذكرنا في الفصل الأول أن النبي صلى الله

طريقته، والمعتاد من حاله أن يسأله بلطف عنه. فإن كان ناسيا رجع عنه، وإن كان عامدا وله معنى مخصص عرفه التابع، وإستفاده. وإن كان مخصوصا بحال يعلمها، ولم يتجاوزها. وفيه مع هذه الفوائد فائدة أخرى. وهي أنه بالسؤال يسلم من إرسال البظن السيئ بتعارض الأفعال والأقوال، وعدم الإرتباط بطريق واحد. كذا قاله النووي.

﴿١٨﴾ قوله فأشار بيده. فيه: إن إشارة المصلي بيده ونحوها من الأفعال الخفيفة لا تبطل الصلوة. ﴿١٩﴾ قوله أتاني أناس من عبد القيس: وقد تقدم: أنه قدم علي وفد من بني تميم، أو جاءني صدقة فشغلوني. وفي رواية "قدم علي قلائص من الصدقة". وفي رواية: "فجاءني مال فشغلني". وللبخاري في أبواب السهو: "أتاني ناس من عبد القيس". وفي المغازي: "أتاني ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم فشغلوني". قال ابن حجر: "وقوله "من بني تميم" وهم، وإنما هم من عبد القيس. وكأنهم حضروا معهم بمال المصالحة من أهل البحرين كما سيأتي في الجزية من طريق عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صالح أهل البحرين. وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي، وأرسل أبا عبيدة، فأتاه بجزيتهم. ويؤيده أن في رواية عبد الله بن الحارث: أنه كان بعث ساعيا، وكان قد أهمه شأن المهاجرين، وفيه فقلت: ما هاتان الركعتان؟ فقال: شغلني أمر الساعي".

﴿٢٠﴾ قوله فهما هاتان: أي الركعتان اللتان سألتهما يا بنت أبي أمية هاتان الركعتان اللتان كنت أصليهما بعد الظهر، فشغلت عنهما. وأبو أمية والد أم سلمة. ووقع في رواية المصنف عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، فقلت: أمرت بهما؟ فقال: "لا، ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهم الآن". وفي رواية عن عبد الرحمن بن أبي سفيان قالت: "لم أره صلاهما قبل ولا بعد". لكن هذا لا ينفي الوقوع، فقد ثبت في مسلم عن أبي سلمة أنه سأل عائشة عنهما فقالت: كان يصليهما قبل العصر، فشغل عنهما، أو نسيهما فصلاهما بعد العصر، ثم أثبتهما، وكان إذا صلى صلاة أثبتتها، أي داوم عليها. ومن طريق عروة عنها: "ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط". ومن ثم اختلف نظر العلماء، فقليل تقضى الفوائت في أوقات الكراهة، لهذا الحديث. وقيل: هو خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: هو خاص بمن وقع له نظير ما وقع له (فتح الباري). وقال العيني: "أراد هذا القائل بما نقله من كلام الطحاوي الغمز عليه. والطحاوي ما ادعى نفي الوقوع، ولكن ادعى الإنتفاء. أعني إنتفاء ما روي عن عائشة بما روي عن أم سلمة، فإنه روي أولا ما روي عن عائشة من تسع طرق، ثم قال: وإحتج به قوم

عليه وسلم لم يكن يأتيها في بيتها بعد العصر إلا صلى ركعتين أضافت ذلك إلى أم سلمة فانتفت بذلك الآثار الأول كلها المروية عن عائشة فلما سئلت عن ذلك أم سلمة أخبرت أنها قد كانت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عنهما و وافقها على ذلك ابن عباس

فقالوا: لا بأس أن يصلي الرجل بعد العصر ركعتين على أنا نقول: إن هذه الرواية التي رواها الطحاوي من طريق عبيد الله بن عبد الله غير هذا الحديث، فإن هذا الحديث عن ابن عباس و المنصور بن مخزومة وابن الأزهري. وحديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن معاوية أنه أرسل إلى أم سلمة. الحديث. ورواه أحمد أيضا في مسنده عن ابن نمير قال: حدثنا طلحة بن يحيى قال زعم لي عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن معاوية أرسل إلى آخره نحوه. ولكن فيه، يا نبي الله! أنزل عليك في هاتين السجدين؟ قال لا. اهـ. وجه الاستدلال للجمهور بذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال: "أمرت بها". فدل ذلك أنها من خصائصه صلى الله عليه وسلم. والدليل على ذلك ما جاء في رواية أخرى عن أم سلمة قالت: "قلت يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال لا". بهذا بطل ما قال بعض الشافعية أن الأصل الإقتداء به، وعدم التخصيص حتى يقوم دليل به. ولا دليل أعظم وأقوى من هذا. وهنا شيء آخر يلزمهم، وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يداوم عليهما. وهم لا يقولون به في الصحيح الأشهر فإن عورضوا، يقولون: هو من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، ثم في الاستدلال بالحديث يقولون: الأصل عدم التخصيص. وهذا كما يقال: فلان مثل الظلم يستحمل عند الاستطارة، ويستطير عند الإستحمال. ويقال: إنه صلى بعد العصر تبييناً لأتمته، أن نهيه صلى الله عليه وسلم عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر على وجه الكراهة، لا على وجه التحريم. ويقال: إنه صلاهما يوما قضاء لفائت ركعتي الظهر، وكان صلى الله عليه وسلم إذا فعل فعلا واطب عليه، ولم يقطعه فيما بعد.

وفي هذا الحديث فوائد أخر غير ما ذكر سابقا. منها: جواز إستماع المصلي إلى كلام غيره وفهمه له ولا يضر ذلك صلواته. ومنها: قبول خبر الواحد والمرأة مع القدرة على اليقين بالسمع. ومنها: لا بأس للإنسان أن يذكر نفسه بالكيفية إذا لم يعرف إلا بها. ومنها: إذا تعارضت المصالح والمهمات بدأ بأهمها، ولهذا بدأ النبي صلى الله عليه وسلم بحديث القوم في الإسلام، وترك سنة الظهر، حتى فات وقتها، لأن الإشتغال بإرشادهم وبهدايتهم أهم. ومنها: أن الأدب إذا سأل المصلي شيئا أن يقوم إلى جنبه، لا خلفه ولا أمامه، لئلا يشوش عليه بأن لا تمكنه الإشارة إليه إلا بمشقة. ومنها: الدلالة على فطنة أم سلمة وحسن تأنيها بملاطفة سؤلها وإهتمامها بأمر الدين. ومنها: إكرام الضيف حيث لم تأمر أم سلمة إمراة من النسوة اللاتي كن عندها، ولم تتركهن، وتباشر السؤال بنفسها. ومنها: زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها. ومنها: جواز التنفل في البيت. ومنها: كراهية القرب من المصلي لغير ضرورة. ومنها: المبادرة إلى معرفة الحكم المشكل فرارا من الوسوسة.

والمسور بن مخزومة وعبد الرحمن بن الأزهر إلا أنهم ذكروا ذلك بلاغا ولم يذكره سماعا ووافقهم على ذلك جماعة حكوه عن النبي صلى الله عليه وسلم فمما روي في ذلك ما حدثنا محمد بن عزيز الأيلي قال ثنا سلامة بن روح عن عقيل قال حدثني ابن شهاب قال أخبرني حرام بن دراج أن علي بن أبي طالب ^(٢١) سبح بعد العصر ركعتين بطريق مكة فدعاه عمر فتغيط عليه وقال والله لقد علمت ^(٢٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهانا عنهما. حدثنا عبد العزيز بن معاوية بن عبد العزيز العتابي قال ثنا يحيى بن حماد قال ثنا أبو عوانة عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال شهد عندي ^(٢٣) رجال مرضيون و أرضاهم عندي عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد الفجر ^(٢٤) حتى

﴿٢١﴾ قوله إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخ. هذا الحديث رواه عبد الرزاق في مصنفه وأحمد في مسنده.

﴿٢٢﴾ قوله والله لقد علمت الخ. صلوة علي رضي الله عنه مع علمه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهى عنهما، إما أن يحمل على النسيان، أو يقال: إنه رضي الله عنه حمل النهي على التنزيه دون التحريم. ﴿٢٣﴾ قوله شهد عندي الخ. أي أعلمني، أو أخبرني، ولم يرد شهادة الحكم. قال الله تعالى: { شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } قال الزجاج: معناه بين. وقال الكرماني: المراد من الشهادة لازمها، وهو الإعلام، أي أعلمني رجال عدول. وقوله "مرضيون" أي لاشك في صدقهم ودينهم.

﴿٢٤﴾ قوله نهى عن الصلوة بعد الفجر الخ. هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة. ففي البخاري: "شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب". ولمسلم: "سمعت غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. منهم عمر بن الخطاب وكان أحبهم إلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس". ولإبي داود: "شهد عندي رجال مرضيون، وفيهم عمر بن الخطاب وأرضاهم عندي عمر أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا صلوة بعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس". وللترمذي مثل لفظ مسلم. ولابن ماجه مثل رواية أبي داود، إلا أنه قال: "لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس". ورواه مسدد في مسنده. ومن طريقه رواه البيهقي، ولفظه: "حدثني ناس أعجبهم إلي عمر رضي الله عنه". الحديث. وقال الترمذي: "حديث ابن عباس عن عمر حديث حسن صحيح. وفي الباب عن علي وابن مسعود وأبي سعيد وعقبة بن عامر وأبي هريرة وابن عمر وسمرة بن جندب وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفراء والصنابحي،

تطلع الشمس ﴿٢٥﴾ وبعد العصر حتى تغرب الشمس. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم عن منصور عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال ثنا غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر مثله. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا مسلم بن إبراهيم قال ثنا أبان عن قتادة فذكر بإسناده مثله. حدثنا إسماعيل بن إسحق الكوفي قال ثنا أبو نعيم ح و حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا سفيان عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في دبر كل صلاة ﴿٢٦﴾ ركعتين إلا الفجر والعصر. حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا

ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم. وعائشة وكعب بن مرة وأبي أمامة وعمرو بن عبسة ويعلى بن أمية ومعاوية. وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعدهم، أنهم كرهوا الصلوة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس. وأما الصلوات الفائتة فلا بأس أن تقضى بعد العصر وبعد الصبح. قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء، حديث عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الفجر حتى تطلع الشمس، وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا ينبغي لأحد أن يقول أنا خير من يونس بن متى، وحديث علي: القضاة ثلاثة".

﴿٢٥﴾ قوله حتى تطلع الشمس. وللبخاري ومسلم: حتى تشرق الشمس. قال النووي: "ضبطناه بضم التاء وكسر الراء". وهكذا أشار إليه القاضي عياض في شرح مسلم. وضبطناه أيضا بفتح التاء وضم الراء. وهو الذي ضبطه أكثر رواة بلادنا، وهو الذي ذكره القاضي عياض في المشارق. قال أهل اللغة: يقال: شرقت الشمس، تشرق أي طلعت، على وزن طلعت تطلع، وغربت تغرب، ويقال: أشرقت تشرق أي إرتفعت وأضاءت. ومنه قوله تعالى: {وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا} أي أضاءت. فمن فتح التاء هنا إحتج بأن باقي الروايات "حتى تطلع الشمس" فوجب حمل هذه على موافقتها. ومن قال بضم التاء إحتج له القاضي بالأحاديث الأخرى في النهي عن الصلوة عند طلوع الشمس. والنهي عن الصلوة إذا بدأ حاجب الشمس حتى تبرز. وحديث: ثلث ساعات حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع. قال: وهذا كله يبين أن المراد بالطلوع في الروايات الأخرى إرتفاعها وإشراقها وإضاءتها. لا مجرد ظهور قرصها. وهذا الذي قاله القاضي صحيح متعين، لا عدول عنه، للجمع بين الروايات.

﴿٢٦﴾ قوله يصلي في دبر كل صلاة الخ. أخرجه أبو داود ولفظه: قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في إثر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا الفجر والعصر". وأخرجه البيهقي في السنن، وإسحق بن راهويه في مسنده.

إسماعيل بن أبي كثير الأنصاري عن سعد ابن سعيد عن عمرة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا المقدمي قال ثنا محمد بن دينار قال ثنا سعد بن أوس قال حدثني مصدع أبو يحيى قال حدثني عائشة وبينها ستر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي صلاة إلا أتبعها ركعتين غير العصر والغداة فإنه كان يجعل الركعتين قبلهما. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن سعد عن نصر بن عبد الرحمن عن معاذ بن عفراء أنه طاف بعد العصر أو بعد صلاة الصبح فلم يصل فسئل عن ذلك فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس. حدثنا أبو بكرة قال ثنا أبو داود الطيالسي قال ثنا أبو بكر النهشلي عن عطية العوفي عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنه نهى عن ذلك ﴿٢٧﴾ كما ذكره معاذ بن عفراء ﴿٢٨﴾ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. حدثنا ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه. حدثنا فهد قال ثنا يحيى بن صالح قال ثنا سليمان بن بلال قال ثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن البرقي قال ثنا عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا أبو بكرة قال ثنا عبد الله بن حمران قال ثنا شعبة عن أبي التياح الضبعي قال ثنا حمران

﴿٢٧﴾ قوله إنه نهى عن ذلك الخ. حديث أبي سعيد رضي الله عنه أخرجه البخاري ومسلم والنسائي، ولفظه لمسلم: "لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس". وروى البيهقي عنه حديثا طويلا، وفيه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة في ساعتين بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الغداة حتى تشرق الشمس.

﴿٢٨﴾ قوله عن معاذ بن عفراء الخ. حديثه أخرجه البخاري ومسلم ومالك وأحمد وابن ماجه.

بن أبان قال خطبنا معاوية^(٢٩) بن أبي سفيان فقال يا أيها الناس إنكم لتصلون صلاة قد صحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رأيناه يصليها ولقد نهى عنها يعني الركعتين بعد العصر. حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة^(٣٠) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس. فقلد جاءت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترة بالنهي عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعمل بذلك أصحابه من بعده فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك. فمما روي عن أصحابه في ذلك ما حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب المنكدر في الصلاة بعد العصر. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو صالح قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب فذكر مثله بإسناده. حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا يحيى بن سعيد القطان قال ثنا الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال كان عمر يكره الصلاة بعد العصر وأنا أكره ما كره عمر. حدثنا أبو بكر قال ثنا يحيى بن

﴿٢٩﴾ قوله خطبنا معاوية الخ. حديث معاوية رضي الله عنه رواه البخاري والبيهقي عن أبي التياح عن حمران بن أبان، وقال ابن حجر: في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ وغيره عن شعبة. خطبنا معاوية، واتفق أصحاب شعبة على أنه من رواية أبي التياح عن حمران. وخالفه عثمان بن عمرو وأبو داود الطيالسي فقالا: عن أبي التياح عن معبد الجهني عن معاوية. والطريق التي إختارها البخاري أرجح. ويجوز أن يكون لأبي التياح فيه شيخان. وقوله: "يصليها" بإفراد الضمير أي: يصلي تلك الصلاة. وفي بعض الروايات: "يصليهما" بضمير التثنية أي: يصلي الركعتين. وكذا وقع الخلاف بين الرواة في قوله "بينها" أو "بينهما". وكلام معاوية مشعر بأن من خاطبهم كانوا يصلون بعد العصر ركعتين على سبيل التطوع الراتب لها كما يصلي بعد الظهر. وما نفاه من روية صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لهما قد أثبتته غيره، والمثبت مقدم على النافي إهـ. وأجاب العيني بقوله: نفى معاوية يرجع إلى صفة النبي صلى الله عليه وسلم لا إلى ذاتها. لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصليهما على وجه الخصوصية كما ذكرناه عن قريب. وهؤلاء كانوا يصلون على سبيل التطوع الراتب لهما كما كانوا يصلون بعد الظهر. فأنكر معاوية عليهم من هذا الوجه، لأنه ثبت عنده. وورد النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك كما ورد عن غيره عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

﴿٣٠﴾ قوله عن أبي هريرة الخ. حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم وابن ماجه والبيهقي.

حماد قال ثنا أبو عوانة عن سليمان فذكر بإسناده مثله. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن جبلة بن سحيم قال سمعت ابن عمر يقول رأيت عمر يضرب الرجل إذا رآه يصلي بعد العصر حتى ينصرف من صلاته. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبي جمرة قال سألت ابن عباس عن الصلوة بعد العصر فقال رأيت عمر يضرب الرجل إذا رآه يصلي بعد العصر. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا عبيد الله بن أياد بن لقيط عن أياد بن لقيط عن البراء بن عازب قال بعثني سلمان بن ربيعة بريداً إلى عمر بن الخطاب في حاجة له فقدمت عليه فقال لي لا تصلوا بعد العصر فإني أخاف عليكم أن تتركوها إلى غيرها. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة قال أنبأني سعد بن إبراهيم قال سمعت عبد الله بن رافع بن خديج يحدث عن أبيه قال فاتتني ركعتان من العصر فقامت أقضيتهما وجاءني عمر ومعه الدرة فلما سلمت قال ما هذه الصلوة فقلت فاتتني ركعتان فقامت أقضيتهما فقال ظننتك تصلي بعد العصر ولو فعلت ذلك لفعلت بك وفعلت. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن سعد عن عبيد الله بن رافع عن أبيه فذكر مثله. حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا إسماعيل بن أبي كثير عن محمد بن عمرو عن عمر بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل عن أبي سعيد الخدري أنه قال أمرني عمر بن الخطاب أن أضرب من كان يصلي بعد العصر الركعتين بالدرة. حدثنا الحسين بن الحكم الجيزي قال ثنا أبو غسان قال ثنا سعد بن مسعود عن الحسن بن عبيد الله عن محمد بن شداد عن عبد الرحمن بن يزيد عن الأشر قال كان خالد بن الوليد ^(٣١) يضرب الناس على الصلوة بعد العصر. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عامر بن مصعب عن طاؤس أنه سأل ابن عباس ^(٣٢) عن الركعتين بعد العصر فنهاه وقال وما كان

﴿٣١﴾ قوله كان خالد بن الوليد الخ. أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في مصنفه.

﴿٣٢﴾ قوله إنه سأل ابن عباس الخ. روى البيهقي عن هشام بن حجير قال: "كان طاؤس يصلي ركعتين بعد العصر، فقال له ابن عباس: أتركهما، فقال: إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهما أن تتخذا سلماً. قال ابن عباس أنه قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة بعد العصر. فلا ندري أتعذب عليهما أم توجر؟ لأن الله تعالى قال: {مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} قال العيني في فوائد أبي الشيخ: رأى جديفة رجلاً يصلي بعد العصر فنهاه، فقال: أو

لمومن ﴿٣٣﴾ ولا مومنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم الآية. فهو لاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٣٤﴾ ينهون عنهما ويضرب عمر بن الخطاب عليهما بحضرة سائر أصحابه على قرب عهدهم برسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكر ذلك عليه منهم منكر. فإن قال قائل ﴿٣٥﴾ فقد أخبرت أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان نهى عنهما ثم صلاهما بعد ذلك لما تركهما بعد الظهر فهكذا أقول يصليهما بعد العصر من تركهما بعد الظهر ولا يصلي أحد بعد العصر شيئا من التطوع غيرهما قيل له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما صلاهما حينئذ قد نهى عنهما أن يقضيهما أحد وذلك أن علي بن شيبه حدثنا قال ثنا يزيد بن هرون قال أنا حماد بن سلمة عن

يعذبنى الله عليهما؟ قال يعذبك على مخالفة السنة.

﴿٣٣﴾ قوله وما كان لمومن الآية. ذكر الله لتعظيم أمره والإشعار بأن قضاءه قضاء الله تعالى. ومعنى الآية: ما صح لهم إذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرا أن يختاروا من أمرهم شيئا، بل يجب عليهم أن يجعلوا إختيارهم تبعا لإختيار الله تعالى ورسوله. وجمع الضمير الأول لعموم "مومن ومومنة" من حيث أنهما في سياق النفي. وجمع الثاني للتعظيم. كذا قاله البيضاوي. وهذا إذا كان الضمير الثاني راجعا إلى الله ورسوله. والظاهر أن يرجع الضميران إلى "مومن ومومنة". وقال الصاوي: قوله: وما كان لمومن ولا مومنة. أي لا ينبغي ولا يصلح ولا يليق. وهذا اللفظ يستعمل تارة في الحظر والمنع كما هنا. وتارة في الإمتناع عقلا كما في قوله تعالى: {مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا} وتارة في الإمتناع شرعا كما في قوله تعالى: {وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا} وهذه الآية وإن نزلت في زينب بنت جحش رضي الله عنها. لكن لا عبرة بخصوص السبب، بل الحكم لعموم اللفظ. ولذا استدل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بهذه الآية.

﴿٣٤﴾ قوله فهو لاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. ومثل هذا روي عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: تمرتان بزبد أحب إلي من صلوة بعد العصر.

﴿٣٥﴾ قوله فإن قال قائل الخ. مقصود هذا القائل أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة بعد العصر، وهو صلى الله عليه وسلم صلى لما تركهما بعد الظهر، فصلوته صلى الله عليه وسلم كانت بسبب. وكذلك نقول: إن من صلى بسبب فيجوز له، ومن صلى بلا سبب فلا يجوز له. فأجاب المصنف رحمه الله بحديث ذكر أن أم سلمة رضي الله عنها أن صلواته صلى الله عليه وسلم مختصة به. ونهى صلى الله عليه وسلم عام يشمل التطوع المحض وقضاء ما كان يصليها بعد الظهر، فكما أنه لا يجوز الصلوة بلا سبب، لا يجوز هذا.

الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين فقلت يا رسول الله صليت صلوة لم تكن تصلها قال قدم عليّ مال فشغلني عن ركعتين كنت أصليهما بعد الظهر فصليتهما الآن قلت يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا قال لا، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أحدا أن يصليهما بعد العصر قضاء عما كان يصليه بعد الظهر. فدل ذلك ﴿٣٦﴾ على أن حكم غيره فيهما إذا فاتاه خلاف حكمه فليس لأحد يصليهما بعد العصر ولا أن يتطوع بعد العصر أصلا وهذا هو النظر أيضا وذلك أن الركعتين ﴿٣٧﴾ بعد الظهر ليستا فرضا فإذا تركتا حتى يصلى صلوة العصر فإن صليتا بعد ذلك فإنما تطوع بهما مصليهما في غير وقت تطوع فلذلك نهينا أحدا أن يصلي بعد العصر تطوعا وجعلنا هاتين الركعتين وغيرهما من سائر التطوع في ذلك سواء. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

﴿٣٦﴾ قوله فدل ذلك الخ. حاصل ما ذكر في هذا الباب أن الصلوة بعد العصر وإن ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم لكنها مخصوصة به. ولذا ضرب عمر رضي الله عنه على الركعتين بعد العصر بمحضر من الصحابة من غير نكير. وذكر الماوردي من الشافعية وغيره: أن ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم. وقال الخطابي: كان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا بهذا، دون الخلق. وقال ابن عقيل لوجه إلا هذا الوجه.

ومع هذا نقول: إن المبيح والحاضر إذا تعارضا جعل الحاضر متأخرا. ويعمل به. فحديث النهي مع كثرة طرقه وتواتر مخرجه، يترجح على حديث المبيح. وأيضا حديث النهي قول، وحديث المبيح فعل. والقول يترجح على الفعل. وقال المحقق في فتح القدير ما حاصله: إن ضرب عمر رضي الله عنه على الصلوة بعد العصر كان بمحضر من الصحابة، من غير نكير، فكان إجماعا على أن المتقرر بعده عليه الصلوة والسلام عدم جوازهما. ثم كان ذلك دأبه، لا أنه وقع منه مرة، فلم يطلع عليه بعضهم، أو يجوز رجوعه كما يفيد قول أنس بن مالك حين سئل عن التطوع بعد العصر: كان عمر رضي الله عنه يضرب الأيدي عن صلوة بعد العصر. الحديث. رواه مسلم.

﴿٣٧﴾ قوله وذلك أن الركعتين الخ. حاصله أن الركعتين اللتين بعد الظهر ليستا فرضا، فإذا لم يصليهما حتى يصلى العصر، فلو صلى أحد بعد صلوة العصر فهو يتطوع بهما. وهذا الوقت ليس وقت التطوع فكما لا يجوز تطوع غير هذين الركعتين، فهما كذلك.

باب الرجل يصلي بالرجلين أين يقيمهما»

قال أبو جعفر قد ذكرنا في باب التطبيق في الركوع عن عبد الله بن مسعود أنه صلى بعلقمة

باب الرجل يصلي بالرجلين أين يقيمهما؟

﴿١﴾ قوله باب الرجل يصلي الخ. لا خلاف في أن المأموم إذا كان واحدا فهو يقوم في جنب الإمام عن يمينه. وكذا لا اختلاف إذا كانوا أكثر من الإثنين فإنهم يقومون خلف الإمام. إنما الخلاف في الرجلين. فقال بعضهم: يقوم الإمام بينهما. ومذهب الجمهور: أن الإمام يتقدمهما، كما إذا كانوا أكثر من إثنين. وقال العلامة ابن حجر في فتح الباري: قد نقل بعضهم الاتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام، إلا النخعي، فقال: إذا كان الإمام ورجل، قام الرجل خلف الإمام، فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه، أخرجه سعيد بن منصور. ووجه بعضهم بأن الإمامة مظنة الاجتماع فأعتبرت في موقف المأموم، حتى يظهر خلاف ذلك. وهو حسن، لكنه مخالف للنص وهو قياس فاسد. ثم ظهر لي أن إبراهيم إنما كان يقول بذلك حيث يظن ظنا قويا مجيء ثان. وقد روى سعيد بن منصور أيضا عنه قال: ربما قمت خلف الأسود وحدي حتى يجيء المودن. إله وقال النووي: قال جمهور العلماء إذا كان مع الإمام رجلان وقفا وراءه صفا لحديث جابر وجابر بن صخر. وقد ذكره مسلم في صحيحه في آخر الكتاب في الحديث الطويل من جابر، وأجمعوا إذا كانوا ثلاثة أنهم يقفون وراءه. وأما الواحد فيقف عن يمين الإمام عند العلماء كافة. ونقل جماعة: الإجماع فيه. ونقل القاضي عياض عن ابن المسيب أنه يقف عن يساره. ولا أظنه يصح عنه، وإن صح فلعله لم يبلغه حديث ابن عباس. وكيف كان، فهم اليوم مجمعون على أنه يقف عن يمينه.

وأجاب الجمهور عن حديث أبي مسعود رضي الله عنه الذي روي في باب التطبيق. ويذكر المصنف ههنا خلاصته بأجوبة، نذكرها ونذكر أقوال العلماء المتعلقة بهذه المسئلة. فنقول: روى البيهقي عن هشام بن حسان قال ذكرت ذلك لابن سيرين يعني ما فعل ابن مسعود، فقال ابن سيرين: كان المسجد ضيقا. وروى أحمد في مسنده عن يعقوب عن ابن إسحاق قال: وحدثني عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عن أبيه. قال: دخلت أنا وعمي علقمة على عبد الله بن مسعود بالهاجرة، قال فأقام الظهر ليصلي فقمنا خلفه فأخذ بيدي ويد عمي، ثم جعل أحدنا عن يمينه والآخر عن يساره، ثم قام بيننا، فصففنا خلفه صفا واحدا، ثم قال: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل إذا كانوا ثلاثة. وهذه الرواية تدل على أن ابن مسعود توسط بين أسود وعلقمة. ولكن كان أمامهما وهما خلفه. فعلى هذا هذه الرواية لا تخالف ما اختاره الجمهور. قال في الهندية: وإن كان معه رجلان وقام الإمام وسطهما فصلوا بهم جائزة. إله وفي الدرالمختار: والزائد يقف خلفه، فلو توسط إثنين كره تنزيها

والأسود فجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله قال ثم ركعنا فوضعنا أيدينا على ركبنا

وتحريما لو أكثر. وفي رد المحتار: قوله "كره تنزيها"، وفي رواية "لا يكره". والأولى أصح كما في الإمداد. إهـ وفي الهداية: وإن أم إثنين تقدم عليهما، وعن أبي يوسف رحمه الله يتوسطهما. ونقل ذلك عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. ولنا: أنه عليه السلام تقدم على أنس واليتيم حين صلى بهما. فهذا للأفضلية، والأثر دليل الإباحة.

قال في فتح القدير: والجواب عن حديث ابن مسعود رضي الله عنه: إما بأنه فعله لضيق المكان، أو ما قال الحازمي: أنه منسوخ. لأنه إنما نعلم هذه الصلوة بمكة إذ فيها التطبيق وأحكام أخرى هي الآن متروكة، وهذا من جملتها. فلما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة تركه، بدليل ما أخرجه مسلم عن عبادة بن الوليد عن جابر قال: سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم بغزوة فقام يصلي فجئت حتى قمت عن يساره فأخذ بيدي فأدارني عن يمينه، فجاء ابن صخر حتى قام عن يساره، فأخذنا بيديه جميعا، فدفعنا حتى أقامنا خلفه. فهذا دال على أن هذا هو الآخر، لأن جابرا إنما شهد المشاهد التي بعد بدر إهـ. وغاية ما فيه خفاء الناسخ على عبدالله، وليس ببعيد، إذ لم يكن دأبه صلى الله عليه وسلم إلا أمانة الجمع الكثير دون الإثنين، إلا في النادرة، كهذه القصة. وحديث اليتيم، وهو في داخل بيت امرأة، فلم يطلع عبدالله على خلاف ما علمه. وحديث اليتيم عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك: "أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته، فأكل منه. ثم قال: قوموا فلاصلي لكم، فقمت إلى حصير لنا قد أسود من طول ما لبس فضضحته بماء، فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا، فصلى لنا ركعتين ثم إنصرف". ومرجع ضمير "جدته" إسحاق. وهي أم أنس بن مالك على الصحيح. واليتيم هو ضميرة بن سعد الحميري. قاله النووي. لكن على كلا الجوابين لا يتجه ثبوت الإباحة. أما على ما ذكرناه من نسخ سنينة ما فعله ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلأن علة قولنا إذا نسخ صفة الوجوب لا تبقى صفة الجواز، أعني الإباحة، هي أن الإباحة بمعنى رفع الحرج عن الفعل والترك بخطاب ذلك ليست ثابتة في ضمن الوجوب، ليصدق إنتفاء الحقيقة برفع جزءها، ويبقى الجزء الآخر، لأنها قسيمة لمنافاتها له بالفعل. وهي ثابتة هنا لعدم الإستواء في السنينة لترجح جانب الفعل، فيستحيل أن يكون في ضمنها الإباحة المذكورة، وجزء حقيقتها عدم ترجح الفعل بعين ذلك المذكور، فبقي ثبوتها موقوفا على خصوص دليل فيها ولم يوجد. وأما على جواب المصنف فلأن الثابت من دفعه صلى الله عليه وسلم الرجلين أبلغ من المنع القولي، وهو ينفي الإباحة. أللهم إلا أن يحمل التوسط الذي رواه ابن مسعود عليه، وما رواه أنس على السنينة حملا لرفع التعارض بناء على أن لا قائل بالقلب، ودفع الرجلين لإقامة السنة لا للكرهية إهـ. وأجاب البيهقي بجواب آخر: وهو ما ذكره في السنن بعد ما روي عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فضرِبَ أيدينا بيده وطبق فلما فرغ قال هكذا فعل رسول الله فاحتمل ذلك ﴿٢﴾ عندنا أن يكون ما ذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعله هو التطبيق واحتمل أن يكون هو التطبيق وإقامة أحد المامومين عن يمينه والآخر عن شماله فأردنا أن ننظر هل في شيء من الروايات ما يدل على شيء من ذلك. فإذا حسين بن نصر قد حدثنا قال ثنا يزيد بن هرون قال أنا محمد بن إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال دخلت أنا ﴿٣﴾ وعمي على عبد الله بالهجرة فأقام الصلوة فتأخرنا خلفه فأخذ أحدنا بيمينه والآخر بشماله فجعلنا عن يمينه وعن يساره فلما صلى قال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع إذا كانوا ثلاثة. فهذا الحديث يخبر أن قول ابن مسعود هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

قام ليلة من الليالي مقام كذا وكذا فصلى فيه العشاء الآخرة. فلما رأى القوم قد ثبتوا معه في مصلاه أنصرف إلى رحله حتى إنكسفت العيون وخلا مقامه قام فيه وحده. قال أبو ذر: فأقبلت فقممت خلفه فأومى إلى يمينه، وجاء عبد الله بن مسعود فقام خلفه وخلفي فأومى إليه بشماله فقممت هكذا، فجمع بين السبابة والوسطى والأخرى التي تلي الخنصر يصلي كل رجل منا لنفسه. قال الحميدي: ذهب ابن مسعود إلى هذا، وهو يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم، فلما قال أبو ذر: كل واحد منا يصلي لنفسه كان قوله قد بين أنه علم من النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يؤمهم، وهو الذي ابتدأ الصلوة معه عند تحریمها وابن مسعود الجاني الداخل الذي سبقته النية عند تحریمها إياه.

﴿٢﴾ قوله فاحتمل ذلك الخ. يعني قول ابن مسعود رضي الله عنه: "هكذا فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم" يحتمل أن يكون الإشارة إلى التطبيق خاصة، دون قيام الإمام بين الإثنين، ويحتمل أن يكون الإشارة إلى كليهما، فإن كان الثاني فقيام الإمام بين الإثنين يثبت من النبي صلى الله عليه وسلم وإلا فلا.

﴿٣﴾ قوله دخلت أنا الخ. وروى البيهقي عن يعلى بن عبيد الطنافسي، ثنا محمد بن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال دخلت أنا وعلقمة على عبد الله بن مسعود بالهجرة، فلما أغالت الشمس أقام الصلوة، فقممت أنا وصاحبي خلفه، فأخذ بيدي ويد صاحبي فجعلنا عن يمينه وعن يساره فقام بيننا، وقال: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع إذا كانوا ثلاثة. الحديث. وهكذا رواه أحمد أيضاً، وأخرج أبو داود في سننه عن هارون بن عنترة عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال: إستاذن علقمة والأسود على عبد الله، وقد كنا أطلنا القعود على باب فخرجت الجارية فاستاذنت لهما فأذن لهما. ثم قام فصلى بيني وبينه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل. فهذه الرواية تبين أن قيام الإمام بين الإثنين مروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أيضاً كما أن التطبيق مروي عنه. ففي الحديث السابق الإشارة بهكذا إلى كلا الأمرين، لا إلى التطبيق وحده.

هو على قيام الرجلين أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله، وعلى التطبيق جميعاً. وقد حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا معاذ ابن معاذ عن ابن عون قال كنت أنا و شعيب بن الجحباب عند إبراهيم فحضرت العصر فصلى بنا إبراهيم فقمنا خلفه فجرنا فجعلنا عن يمينه وعن شماله قال فلما صلينا وخرجنا إلى الدار قال إبراهيم قال ابن مسعود هكذا فصلوا ولا تصلوا كما يصلي فلان قال فذكرت ذلك لمحمد بن سيرين^(٤) ولم أسم له إبراهيم فقال هذا إبراهيم قد قال ذاك عن علقمة ولا أرى ابن مسعود فعله إلا لضيق كان في المسجد أو لعذر رآه فيه لا على أن ذلك من السنة قال وذكرته للشعبي فقال قد زعم ذاك علقمة ابن عون القائل ففي هذا الحديث^(٥) إضافة الفعل إلى ابن مسعود ولا يذكره الشعبي ولا ابن سيرين عن علقمة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد يجوز أيضاً أن يكون علقمة لم يذكر للشعبي ولا ابن سيرين أن ابن مسعود ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذكره الأسود لابنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان المعنى في هذا فقد عورض ذلك بما حدثنا حسين بن نصر قال ثنا مهدي بن جعفر قال ثنا حاتم بن إسماعيل عن أبي حزرة المدني يعقوب بن مجاهد عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال أتينا جابر بن عبد الله^(٦) فقال جابر جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي حتى قمت عن

^(٤) قوله فذكرت ذلك لمحمد بن سيرين الخ. وروى البيهقي في السنن عن عبد الوهاب بن عطاء أنبا هشام بن حسان قال ذكرت ذلك لابن سيرين يعني مافعل ابن مسعود فقال ابن سيرين كان المسجد ضيقاً. ^(٥) قوله ففي هذا الحديث الخ. يعني إن قيام الإمام بين الإثنين مروي في هذا الحديث عن ابن مسعود موقوفاً، ولم يذكر الشعبي ولا ابن سيرين، رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فيجوز أن يكون علقمة لم يذكر ذلك للشعبي، وابن سيرين رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والأسود ذكر رفعه لابنه عبد الرحمن فلانفاة بينهما، وأياً ما كان فحديث عبد الله بن مسعود هذا قد عارضته أحاديث أخرى، وبعض هذه الأحاديث يدل على أن تقدم الإمام على الإثنين كان متأخراً، فيكون هو الناسخ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه.

^(٦) قوله أتينا جابر بن عبد الله الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن هارون بن معروف ومحمد بن عباد، واللفظ لهارون: قال حدثنا حاتم بن إسماعيل بهذا السند في الحديث الطويل. وفيه: "قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي وكانت علي بردة ذهبت أن أخالف بين طرفيها فلم تبلغ لي وكانت لها ذباذب فنكستها ثم خالفت بين طرفيها ثم تواقصت عليها ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ثم جاء جبار بن صخر فتوضأ،

يساره فأخذني بيده فأدارني حتى أقامني عن يمينه وجاء جبار بن صخر ﴿٧﴾ فقام عن يساره فدفعنا بيده جميعا حتى أقامنا خلفه حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن إسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت ﴿٨﴾ رسول الله

ثم جاء فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقني وأنا لا أشعر، ثم فطنت به. فقال هكذا بيده، يعني: شدّ وسطك. فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا جابر! قلت لبيك يا رسول الله، قال: إذا كان واسعاً فخالف بين طرفيه، وإذا كان ضيقاً فأشده على حقوك“. الحديث. ومثله أخرجه أبو داود عن هشام بن عمار وسليمان بن عبد الرحمن ويحيى بن الفضل السجستاني. قالوا: ”حدثنا حاتم“، إلا أن حديث مسلم أتم وأشيع. وأخرجه البيهقي أيضاً مختصراً. وقال الزيلعي في التخريج: قال الحازمي: ”هذا دال على أن هذا الحكم هو الآخر، لأن جابراً إنما شهد المشاهد التي كانت بعد بدر، ثم في قيام ابن صخر عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً دلالة على أن الحكم الأول كان مشروعا، وإن ابن صخر كان يستعمل الحكم الأول حتى منع منه وعرف الحكم الثاني إهـ.

﴿٧﴾ قوله جابر بن صخر الخ. وفي حديث مسلم: جبار بن صخر. قال في تجريد الصحابة: ”جابر بن صخر بن أمية بن خنساء الأنصاري السلمي، شهد العقبة. وقيل هو جبار. ثم ذكر جابر بن صخر“. وقال روى محمد بن إسحق عن أبي سعد الخطمي سمع جابر بن عبد الله قال: ”صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وجابر بن صخر فأقامنا خلفه، ثم ذكر جبار بن صخر بن أمية بن خنساء السلمي تقدم في جابر بدري كبير، والأصح جبار إهـ.

﴿٨﴾ قوله أن جدته مليكة دعت الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي. قال ابن حجر في فتح الباري: ”مليكة بضم الميم تصغير ملكة. والضمير في ”جدته“ يعود إلى إسحق، جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض وصححه النووي وجزم ابن سعد وابن مندة وابن الحصار بأنها جدة أنس والددة أمه أم سليم. وهو مقتضى كلام إمام الحرمين في النهاية، وممن تبعه، وكلام عبد الغني في العمدة، وهو ظاهر السياق. ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدمي عن عبيد الله بن عمر عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال أرسلتني جدتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم واسمها مليكة فجاءنا فحضرت الصلوة. الحديث. وقال ابن سعد في الطبقات: ”أم سليم بنت ملحان، فساق نسبها إلى عدي بن النجار. قال: وهي الغميصاء، ويقال الرميضاء، ويقال: إسمها سهلة، ويقال: أنيفة بالنون والفاء مصغرة، ويقال: الرميثة، ويقال: رميلة. وأمها مليكة بنت مالك بن عدي. فساق نسبها إلى مالك بن النجار. ثم قال: تزوجها أي: أم سليم مالك بن النضر فولدت له أنس بن مالك. ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأباعمير. قلت وعبد الله هو

صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته ﴿٩﴾ فأكل منه ثم قال قوموا فلاصلي ﴿١٠﴾ لكم قال أنس

والد أسحق روى هذا الحديث عن عمه أخي أبيه لأمه أنس بن مالك. ومقتضى كلام من عاد الضمير في جدته إلى إسحق أن يكون إسم أم سليم مليكة. ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال: "صفت أنا ویتیم في بیتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سليم خلفنا". هكذا أخرجه البخاري في أبواب الصفوف. والقصة واحدة طولها مالك، وإقتصرها سفيان. ويحتمل تعددها، فلا يخالف ما تقدم. وكون مليكة جدة أنس لا ينفي كونها جدة إسحق لما بيناه. لكن الرواية التي سأذكرها عن غرائب مالك ظاهرة في أن مليكة اسم أم سليم نفسها. والله أعلم. إه ما في فتح الباري. ورواية النسائي أيضا تدل على أن ضمير "جدته" راجع إلى إسحق. وهي: هذه عن أنس بن مالك أن أم سليم سألت: "رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ياتيها ويصلي في بيتها فتتخذ مصلى. فأتاها فعمدت إلى حصير فنضخته بماء، فصلى عليه فصلوا معه". فهذا يؤيد أن ضمير "جدته" لإسحق لا لأنس.

﴿٩﴾ قوله لطعام صنعته الخ. قال العلامة ابن حجر في فتح الباري: "لطعام أي لأجل طعام، وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك، لا ليصلي بهم ليتخذوا مكان صلواته مصلى لهم. كما في قصة عتبان بن مالك. وهذا هو السر في كونه بدأ بقصة عتبان بالصلوة قبل الطعام. وهنا بالطعام قبل الصلوة، فبدأ في كل منهما بأصل ما دعي لأجله" إه وقال العلامة العيني: "لأمانع في الجمع بين الدعاء للطعام وبين الدعاء للصلوة. ولهذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث. والظاهر أن قصد مليكة من دعوتها كان للصلوة، ولكنها جعلت الطعام مقدمة لها. وقوله: وهذا هو السر الخ فيه نظر، لأنه يحتمل أن الطعام كان قد حضر وتهيأ في دعوة مليكة، والطعام إذا حضر لا يؤخر فيقدم على الصلوة، وبدأ بالصلوة في قصة عتبان لعدم حضور الطعام" إه.

﴿١٠﴾ قوله فلاصلي لكم: فيه ستة أوجه من الإعراب، الأول: "فلاصلي" بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء، ووجهه أن اللام فيه لام كي، والفعل بعدها منصوب بأن المقدرة. تقديره: "فلأن أصلي". قال القرطبي: "روينا كذا، والفاء زائدة أو الفاء جواب الأمر، ومدخول الفاء محذوف، تقديره: قوموا فقيامكم لأصلي لكم. ويجوز أن تكون الفاء زائدة على رأي الأخفش، واللام متعلق بقوموا". والوجه الثاني: "فلاصلي" مثلها إلا أنها ساكنة الياء. وجهه أن تسكين الياء المفتوحة بالتخفيف في مثل هذا لغة مشهورة. الثالث: "فلاصل" بحذف الياء، لكون اللام لام الأمر. وهي رواية العسيلي. الرابع: "فأصلي" على صيغة الإخبار عن نفسه. وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: "فأنا أصلي" والجملة جواب الأمر. الخامس: "فلنصل" بكسر اللام في الأصل وبنون الجمع، ووجهه أن اللام لام الأمر والفعل مجزوم بها وعلامة الجزم سقوط الياء. السادس: "فلاصلي" بفتح اللام وروي هكذا في بعض الروايات، ووجهه أن تكون اللام لام الابتداء للتأكيد، أو تكون جواب قسم محذوف، والفاء جواب شرط محذوف. تقديره:

فقمتم إلى حصير لنا قد إسودّ من طول مالبت فنضحته ﴿١١﴾ بماء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفت أنا واليتيم ﴿١٢﴾ وراءه والعجوز من وراءنا فصلينا بنا ركعتين ثم انصرف ﴿١٣﴾ فإن قال قائل ﴿١٤﴾ فإن فعل ابن مسعود هذا الذي وصفنا بعد النبي صلى الله

إن قمتم فوالله لأصلي لكم. (عيني)

﴿١١﴾ قوله فنضحته: قال العلامة العيني: من النضح وهو الرش، وذلك إما لإجل تليين الحصير أو لإزالة الأوساخ منه لأنه أسود من كثرة الاستعمال. وقوله: "من طول ما لبس" كناية عنها، وأصل هذه المادة تدل على مخالطة ومداخلة. وليس ههنا "لبس" من: لبست الثوب، وإنما هو من قولهم: "لبست امرأة" أي تمتعت بها زماناً، فحينئذ يكون معناه: قد إسود من كثرة ما تمتع به طول الزمان. ومن ههنا يظهر لك بطلان قول بعضهم: "وقد أستدل به على منع إفتراش الحرير لعموم النهي عن لبس الحرير". وقصد هذا القائل الغمز في ما قال أبو حنيفة رحمه الله من جواز إفتراش الحرير وتوسده. ولكن الذي يدرك دقائق المعاني ومدارك الألفاظ العربية يعرف ذلك ويقر بأن أبا حنيفة لا يذهب إلى شيء سدى" إهـ

﴿١٢﴾ قوله واليتيم: يجوز فيه الرفع على كونه عطفاً على الضمير المرفوع المتصل، والنصب على أن يكون الواو بمعنى "مع". واليتيم إسمه: ضميرة بن أبي ضميرة، وأبو ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم. كذا قاله الذهبي في تجريد الصحابة، ثم قال: له ولأبيه صحبة. وقال في الكنى: أبو ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من "حمير" إسمه: سعد. وكذا قال البخاري: إن إسمه سعد الحميري من آل ذى يزن. وقال أبو حاتم: سعيد الحميري هو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة بن أبي ضميرة إهـ. ويقال: إسم أبي ضميرة روح بن سنذر. وقيل: روح بن شيرزاد، وضميرة بضم الضاد المعجمة وفتح الميم وسكون الياء آخر الحروف وفتح الراء في آخره هاء.

﴿١٣﴾ قوله وصلى بنا ركعتين ثم انصرف، أي: من الصلوة وذهب إلى بيته. وفي هذا الحديث فوائد كثيرة. منها: جواز الدعوة وإن لم تكن وليمة عرس، والأكل من طعامها. ومنها: جواز النافلة جماعة. ومنها: أن الأفضل أن تكون النوافل في البيت، لأن المساجد تبنى لأداء الفرائض. ومنها: الصلوة في دار الداعي وتبركه بها. وقال بعضهم: ولعله صلى الله عليه وسلم أراد تعليم أفعال الصلوة مشاهدة مع تبركهم، فإن المرأة قلما تشاهد أفعاله في المسجد، فأراد أن تشاهدها وتعلمها وتعلمها غيرها. ومنها: تنظيف مكان المصلي من الأوساخ، ومثله التنظيف من الكناسات والزبالات. ومنها: قيام الطفل مع الرجال في صف واحد. ومنها: تأخر النساء عن الرجال. ويستنبط منه أن إمامة المرأة للرجال لا تصح، لأنه إذا كان مقامها متأخراً عن مرتبة الصبي فبالأولى أن لا تقدمهم، وهو قول الجمهور، خلافاً للطبري وأبي ثور في إجازتهما إمامة النساء مطلقاً. وحكي عنهما أيضاً إجازة ذلك في التراويح إذا لم يوجد قاري غيرها. ومنها: أن الأفضل في نوافل النهار أن تكون ركعتين، لكن عند الإمام الأعظم أبي حنيفة

عليه وسلم يدل على أن ما عمل به من ذلك هو الناسخ قيل له فقد روي عن غير ابن مسعود من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مثل ما روى جابر وأنس فان كان ما روي عن ابن مسعود من فعله بعد النبي صلى الله عليه وسلم دليلاً عندك على أن ذلك هو الناسخ كان ما روي عن غير ابن مسعود من ذلك عند خصمك أن ذلك هو الناسخ. فمما روي عن غير ابن مسعود في ذلك ما حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن الزهري ح وحدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله^(١٥) عن أبيه قال جئت بالهاجرة^(١٦) إلى عمر فوجدته يصلي^(١٧) فقممت عن شماله فأخلفني فجعلني عن يمينه ثم جاء يرفاً فتأخرت فصليت أنا وهو

رحمه الله الأربع أفضل، سواء صلى في الليل أو في النهار. والحديث لا يدل على أفضلية الركعتين. ومنها: صحة صلوة الصبي المميز. ومنها: الصلوة على الحصر وسائر ما تنبت الأرض، وهو إجماع إلا من شذ. ومنها: أن الأصل في الحصر ونحوه الطهارة، لكن النضح فيه للتلين، أو لإزالة الوسخ. ومنها: أن الإثنين يكونان صفاء وراء الإمام. ومنها: أن النساء إذا صلين مع الإمام يقمن خلف الرجال، فلو حاذت المرأة الرجل فسدت صلوة الرجل عند الحنفية. وإستدل به ابن بطال على صحة صلوة المنفرد خلف الصف، لأنه لما ثبت ذلك للمرأة كان للرجل أولى إهـ.

أقول: هذا الإستدلال فاسد، لأن المرأة إنما جازت صلواتها خلف الصف لأنها لا يجوز لها القيام مع الرجال، بخلاف الرجل فإن له أن يقوم معه وإن يزاخمهم، وأن يجذب الرجل من حاشية الصف فيقوم معهم، فافترقا.

﴿١٤﴾ قوله فإن قال قائل الخ. حاصل كلامه أن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فعل هذا الفعل بعد النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا يدل على أن ما فعله هو ناسخ لحديث جابر وغيره. فأجاب المصنف رحمه الله بأن فعل ابن مسعود رضي الله عنه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لو دل على أنه ناسخ فلخصمه يجوز أن يقول: إن فعل غير ابن مسعود رضي الله عنه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم يدل على كون حديث ابن مسعود منسوخاً. وهذا نقض إجمالي. والحل أن راوي الحديث لو فعل شيئاً بعد النبي صلى الله عليه وسلم فهو لا يدل على أن ذلك الحكم كان متأخراً من النبي صلى الله عليه وسلم ليكون ناسخاً، لإحتمال أن يكون هو المتقدم في نفسه، لكن الراوي لم يطلع على نسخه فعمل به بعد وفاته عليه السلام ﴿١٥﴾ قوله عبيد الله بن عبد الله: هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أخي عبد الله بن مسعود.

﴿١٦﴾ قوله جئت بالهاجرة الخ. ورواه مالك في الموطأ عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن أبيه قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقمت وراءه فقرأني فجعلني بحذاءه عن يمينه

خلفه. حدثنا بكر بن أدريس قال ثنا آدم بن أبي أياس قال ثنا شعبة قال ثنا محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة قال سمعت سليمان بن يسار يقول سمعت ابن عتبة يقول أقيمت الصلوة وليس في المسجد أحد إلا المؤذن ورجل وعمر بن الخطاب فجعلهم عمر ﴿١٨﴾ خلفه فصلى بهم. ثم إلتمسنا حكم ذلك من طريق النظر فرأينا الأصل أن الإمام إذا صلى برجل واحد أقامه عن يمينه وبذلك جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أنس ﴿١٩﴾ وفيما حدثنا بكر بن إدريس قال ثنا آدم قال ثنا شعبة عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٢٠﴾ وهو يصلي فقممت عن يساره فأخلفني فجعلني عن يمينه ﴿٢١﴾ فهذا مقام الواحد مع الإمام، وكان إذا صلى بثلاثة أقامهم خلفه، هذا لا إختلاف فيه بين العلماء. وإنما إختلافهم في الإثنين. فقال بعضهم:

فلما جاء يرفاً تأخرت فصفنا وراءه. ومثله روى البيهقي في السنن.

﴿١٧﴾ قوله فوجدته يصلي الخ. في الموطأ والبيهقي: "فوجدته يسبح" أي يتنفل فتكون هذه السبحة نافلة الظهر بقرينة قوله بالهاجرة.

﴿١٨﴾ قوله فجعلهم: ظاهره يدل على أنهم كانوا ثلاثة خلف عمر رضي الله عنه، فلا تعلق لهذا الحديث بهذا المقام لأن الكلام ههنا في كون الإثنين خلف الإمام، ويمكن أن يراد أن عمر رضي الله عنه لما إفتتح الصلوة كان خلفه إثنان: المؤذن ورجل آخر، فجعلهما خلفه، ولذا قال: ليس في المسجد أحد إلا المؤذن ورجل ثم جاء واحد بعد ذلك فدخلوا في الصلوة، والظاهر أن هذه الصلوة كانت فرضاً، لقوله: أقيمت الصلوة. ﴿١٩﴾ قوله في حديث أنس الخ. وهذا الحديث رواه مسلم وأبو داود والبيهقي عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى به وبأمه أو خالته، قال: فأقامني عن يمينه وأقام المرأة خلفنا". ورواه مسلم وأبو داود أيضاً عن ثابت عن أنس ولفظه لمسلم قال: "دخل النبي صلى الله عليه وسلم علينا وما هو إلا أنا وأمي وأم حرام خالتي، فقال: قوموا فلاصلي بكم، في غير وقت صلوة، فصلى بنا. فقال رجل لثابت: أين جعل أنسا منه؟ قال جعله على يمينه".

﴿٢٠﴾ قوله أتيت النبي صلى الله عليه وسلم الخ. حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أخرجه الأئمة الستة وغيرهم بأسانيدهم بألفاظ مختلفة.

﴿٢١﴾ قوله فجعلني عن يمينه: يستفاد منه أن موقف المأموم إذا كان بحذاء الإمام على يمينه مساوياً له. وهو قول عمر وابنه وأنس وابن عباس والثوري وإبراهيم ومكحول والشعبي وعروة وأبي حنيفة ومالك والأوزاعي وإسحق رحمهم الله. وعن محمد بن الحسن: يضع أصابع رجله عند عقب الإمام. وقال الشافعي: "يستحب أن يتأخر عن مساواة الإمام قليلاً". وعن النخعي: "يقف خلفه إلى أن يركع فإذا جاء

يقيمهما حيث يقيم الواحد ﴿٢١﴾ وقال بعضهم يقيمهما حيث يقيم الثلاثة. فأردنا أن ننظر في ذلك لنعلم هل حكم الإثنين في ذلك كحكم الثلاثة أو كحكم الواحد فرأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال: الإثنينان فما فوقهما جماعة ﴿٢٢﴾ حدثنا بذلك أحمد بن داود قال ثنا عبيد الله بن محمد التيمي وموسى بن إسماعيل قال ثنا الربيع بن بدر عن أبيه عن جده عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فجعلهما رسول الله صلى

أحد، وإلا قام عن يمينه. وقال أحمد: "إن وقف عن يساره تبطل صلواته"، قاله العيني. وقال في الهداية: "وإن صلى خلفه أو يساره جاز وهو مسيء". قال ابن الهمام: "هذا هو المذهب" إهـ. ويستفاد منه أيضا: أن العمل القليل وهي إدارته إلى يمينه من شماله لا يبطل الصلوة. وأيضا يستفاد منه: أن الجماعة في النافلة يجوز. وهذا عندنا إذا لم يكن على سبيل التداعي. قال في الدر المختار: "يكراه ذلك لو على سبيل التداعي بأن يقتدي أربعة بواحد". وقال في رد المحتار: "إما إقتداء واحد بواحد أو اثنين بواحد فلا يكره، وثلاثة بواحد فيه خلاف. (بحر عن الكافي) وهذا لو كان الكل متنقلين، أما لو إقتدى متنفل بمفترض فلا كراهة إهـ. والظاهر أن صلوة التهجد كانت فرضا على النبي صلى الله عليه وسلم بإقتداء ابن عباس رضي الله عنهما به لم يكن إقتداء متنفل بمتنفل.

﴿٢٢﴾ قوله حيث يقوم الواحد: أي بحذائه بأن يقيم أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره كما فعل ابن مسعود رضي الله عنهما بعلقمة والأسود.

﴿٢٣﴾ قوله الإثنينان فما فوقهما جماعة: وعنون بهذا اللفظ البخاري في صحيحه بابا. وأخرج هذا الحديث ابن ماجه في سننه من حديث ربيع بن بدر عن أبيه عن جده عمرو بن جراد عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: "إثنان فما فوقهما جماعة". وقال ابن حزم في كتاب الأحكام: هذا خبر ساقط. وأخرجه البيهقي في السنن بهذا السند، وقال: حدثنا أبو زكريا يعني يحيى ابن إسحاق حدثنا عليلة بن بدر عن أبيه عن جده، ثم قال: كذلك رواه جماعة عن عليلة وهو الربيع بن بدر، وهو ضعيف. وقد روي من وجه آخر أيضا ضعيف، وهو ما ذكره عن سعيد بن زربي ثنا ثابت عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الإثنان جماعة والثالث جماعة وما كثر فهو جماعة". وأخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله. قال ابن حزم: لا يصح. وأخرجه الجرجاني في الكامل من حديث الحكم بن عمير مرفوعا مثله. وفي سننه عيسى بن طهمان وهو منكر الحديث. كذا في العيني. وزاد ابن حجر في فتح الباري: هذا الحديث مروي في معجم البغوي من حديث الحكم بن عمير. وفي الأوسط للطبراني من حديث أبي أمامة. وعند أحمد من حديث أبي أمامة أيضا: "أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وحده، فقال ألا رجل يتصدق على هذا، فيصلي معه، فقام رجل فصلي معه، فقال: هذان جماعة. والقصة المذكورة دون قوله "هذان جماعة". أخرجهما أبو داود والترمذي من وجه آخر صحيح.

أقول: هذا الحديث وإن كانت طرقة ضعيفة لكن بكثرة الطرق يرتقى إلى درجة الحسن.

الله عليه وسلم جماعة فصار حكمهما كحكم ما هو أكثر منهما لاحكم ما هو أقل منهما و رأينا الله عز وجل فرض للأخ أو للأخت ﴿٢٤﴾ من قبل الأم السدس وفرض للجميع الثلث ﴿٢٥﴾ وكذلك فرض للإثنين وجعل للأخت ﴿٢٦﴾ من الأب النصف وللإثنين الثلثين وكذلك أجمعوا أنه يكون لثلاث وأجمعوا أن للإبنة النصف ﴿٢٧﴾ وللبنات الثلثين وقال أكثرهم ﴿٢٨﴾ وابن مسعود فيهم إن للإثنين أيضا الثلثين فكذلك هو في النظر لأن الإبنة لما كانت في ميراثها من أبيها كالأخت في ميراثها من أخيها كانت الإبتان أيضا في ميراثها من أبيهما كالأختين في ميراثهما من أخيها فكان حكم الإثنين فيما وصفنا حكم الجماعة لاحكم الواحد فالنظر على ذلك أن يكونا في مقامهما مع الإمام في الصلوة مقام الجماعة لامقام الواحد فثبت بذلك ما روى جابر وأنس وفعله عمر بن الخطاب وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد غير أن أبا يوسف ﴿٢٩﴾ قال الإمام بالخيار إن شاء فعل كما روى ابن مسعود وإن شاء فعل كما روى أنس وجابر وقول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن في هذا أحب إلينا.

﴿٢٤﴾ قوله فرض للأخ أو للأخت الخ. وهو قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ} وأجمعوا على أن المراد بهما الأخ والأخت من أم بدليل قراءة كثير من التابعين. "وله أخ وأخت من أم".

﴿٢٥﴾ قوله فرض للجميع الثلث الخ. وهو بقوله تعالى {فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ} ﴿٢٦﴾ قوله وجعل للأخت الخ. وهو بقوله تعالى {إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَتَا إِثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ مِمَّا تَرَكَ}.

﴿٢٧﴾ قوله إن للإبنة النصف الخ. لقوله تعالى {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ}.

﴿٢٨﴾ قوله وقال أكثرهم الخ. لاخلاف في أن نصيب مافوق البنتين الثلثان وإختلفوا في البنتين. فقال ابن عباس رضي الله عنهما: "لهما النصف كما للواحدة". وقال جمهور الصحابة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم: "إن لهما الثلثين لأن البنت الواحدة لما إستحقت مع الابن الثلث فإستحقاقها مع البنت الأخرى أي أختها للثلاث بطريق الأولى. ولأنه قال الله تعالى {لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ} فإذا كان للميت ولدان ابن وبنت فللابن الثلثان. فعلم بهذا أن الثلثين نصيب البنتين".

﴿٢٩﴾ قوله غير أن أبا يوسف الخ. هذه رواية عن أبي يوسف رحمه الله. والرواية الأخرى عنه: أن الإمام يتوسطهما. قال في الهداية: وعن أبي يوسف رحمه الله يتوسطهما. ونقل ذلك عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. وقد مر الكلام عليه مستوفى.

باب صلوة الخوف كيف هي

حدثنا ابن أبي عمران قال ثنا عاصم بن علي وخلف بن هشام قال ثنا أبو عوانة ح وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو إسحق الضريح وحدثنا عبد العزيز بن معاوية قال ثنا يحيى بن حماد قال ثنا أبو عوانة ح وحدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا أبو عوانة عن بكير بن الأخنس عن مجاهد عن ابن عباس قال فرض الله عز وجل ﴿١﴾ على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم أربعاً في الحضر وركعتين ﴿٢﴾ في السفر وركعة في الخوف. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٣﴾ إلى هذا الحديث فقلدوه وجعلوه أصلاً فجعلوا صلوة الخوف

باب صلوة الخوف كيف هي

﴿١﴾ قوله فرض الله عز وجل الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

﴿٢﴾ قوله ركعتين الخ- وإذا كان على الإمام ركعتان فعلى المأمومين أيضاً ركعتان. لأن أصل الفرض في الصلوة على الناس واحد.

﴿٣﴾ قوله فذهب قوم الخ. قال النووي: "هذا الحديث قد عمل بظااهره طائفة من السلف. منهم الحسن البصري والضحاك وإسحق بن راهويه. وقال الشافعي ومالك والجمهور: "أن صلوة الخوف كصلوة الأمن في عدد الركعات فإن كانت في الحضر وجب أربع ركعات، وإن كانت في السفر وجب ركعتان. ولا يجوز الإقتصار على ركعة واحدة في حال من الأحوال. وتناولوا حديث ابن عباس هذا على أن المراد ركعة مع الإمام وركعة أخرى يأتي بها منفرداً، كما جاءت الأحاديث الصحيحة في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الخوف. وهذا التأويل لا بد منه للجمع بين الأدلة". والله أعلم. إهـ.

وقال العيني: "إعلم أن الخوف لا يؤثر في نقصان عدد الركعات إلا عند ابن عباس والحسن البصري وطائفة حيث قالوا: إنها ركعة، وإليه ذهب عطاء ومجاهد والحكم بن عتيبة وقاتدة وإسحق والضحاك". وقال ابن قدامة: "والذي قال منهم ركعة إنما جعلها عند شدة القتال وروى مثله عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وجابر. قال جابر: إنما القصر ركعة عند القتال. وقال إسحق: يجزيك عن الشدة ركعة تومي إيماناً، فإن لم تقدر فسجدة واحدة. فإن لم تقدر فتكبيرة لأنها ذكر الله تعالى. وعن الضحاك أنه قال ركعة، فإن لم تقدر كبير تكبيرة حيث كان وجهك. وقال القاضي: لا تأثير للخوف في عدد الركعات، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم ابن عمر والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وسائر

ركعة فكان من الحجة عليهم في ذلك أن الله عز وجل قال وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلوة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك. ففرض الله عز وجل صلوة الخوف ونص فرضها في كتابه هكذا وجعل صلوة الطائفة بعد تمام الركعة الأولى مع الإمام فثبت بهذا أن الإمام يصلها ﴿٤﴾ في حال الخوف ركعتين وهذا خلاف هذا الحديث ولا يجوز أن يؤخذ بحديث يدفعه نص الكتاب ثم قد عارضه عن ابن عباس غيره حدثنا علي بن شيبه قال ثنا قبيصة بن عقبة قال ثنا سفيان عن أبي بكر بن أبي الجهم قال حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٥﴾ بذي قرد ﴿٦﴾ صلوة الخوف

أهل العلم من علماء الأمصار لا يجيزون ركعة إحد.

﴿٤﴾ قوله إن الإمام يصلها الخ. لأن الله تعالى بين حكم صلوة الخوف في هذه الآية أن يجعل المسلمون طائفتين فطائفة تقوم مع الإمام حتى تتم الركعة الأولى وفرغوا من السجود ثم يجيء طائفة أخرى الذين لم يصلوا، فيصلون مع الإمام، فصلوتهم مع الإمام في الركعة الأخرى، فصارت للإمام ركعتين. وحديث ابن عباس يحكم أن صلوة الخوف ركعة واحدة، فهذا الحديث مخالف للكتاب. ولا يعمل بحديث يخالف الكتاب.

﴿٥﴾ قوله صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه النسائي والطبراني والبيهقي من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بذي قرد صلوة الخوف". وأخرجه أحمد وإسحق من هذا الوجه بلفظ: "فصف الناس خلفه صفين صف موازي العدو، وصف خلفه فصلي بالذي يليه ركعة، ثم ذهبوا إلى مصاف الآخرين وجاء الآخرون، فصلى بهم ركعة أخرى". وأخرجه البخاري بسنده عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: "قام النبي صلى الله عليه وسلم، فقام الناس معه، فكبر، وكبروا معه، وركع، وركع الناس منهم، ثم سجد وسجدوا معه، ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا معه، وحرسوا إخوانهم وأتت الطائفة الأخرى، فركعوا وسجدوا معه، والناس كلهم في صلوة، ولكن يحرس بعضهم بعضاً". ورواه النسائي والبيهقي أيضا بهذا السند.

﴿٦﴾ قوله ذي قرد: بالقاف والراء المفتوحين وبالذال المهملة. وحكي ضم أوله وفتح ثانيه. قال الحازمي: "الأول ضبط أصحاب الحديث، والثاني عن أهل اللغة. وقال البلاذري: "الصواب الأول". وهو ماء على نحو بريد مما يلي بلاد غطفان. ويقال: على مسيرة ليلتين من المدينة بينها وبين خيبر على

والمشركون بينه وبين القبلة فصاف صفا خلفه وصفا موازي العدو فصلى بهم ركعة ثم ذهب هؤلاء إلى مصاف هؤلاء ورجع هؤلاء إلى مصاف هؤلاء فصلى بهم ركعة ثم سلم عليهم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتان ولكل طائفة ركعة. قال أبو جعفر فهذا عبيد الله بن عبد الله قد روى عن ابن عباس ما خالف ما روى مجاهد عنه ومحال أن يكون الفرض على الإمام ركعة فيصلها بأخرى بلا قعود للشهد ﴿٧٦﴾ ولا تسليم. فلما تضاد الخبران عن ابن عباس تنافيا ولم يكن لأحد أن يحتج في ذلك بمجاهد عن ابن عباس لأن خصمه يحتج عليه بعبيد الله عن ابن عباس بخلاف ذلك. فإن قالوا فقد روي عن غير ابن عباس ما يوافق ما قلنا فذكروا ما حدثنا علي بن شيبه قال ثنا قبيصة عن سفيان عن الركين ابن الربيع عن القاسم بن حسان قال أتيت ابن وداعة فسألته عن صلوة الخوف فقال إيت زيد بن ثابت ﴿٧٧﴾ فاسأله فلقيته فسألته فقال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف في بعض أيامه فصاف صفا خلفه وصفا موازي العدو فصلى بهم ركعة ثم ذهب هؤلاء إلى مصاف هؤلاء وجاء هؤلاء إلى مصاف هؤلاء فصلى بهم ركعة ثم سلم عليهم وحدثنا أبو بكره قال ثنا مومل بن إسماعيل قال ثنا سفيان ثم ذكر بإسناده مثله. وقال عبد الله بن وداعة وزاد فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم ركعتان ولكل طائفة ركعة ركعة. حدثنا علي بن شيبه قال ثنا قبيصة ح وحدثنا أبو بكره قال ثنا مومل قال ثنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعشاء عن الأسود بن هلال عن ثعلبة بن زهدم الحنظلي قال كنا مع سعيد بن العاص ﴿٧٨﴾

طريق الشام. والقرء في اللغة: الصوف الردي خاصة. وتسمى غزوة الغابة. وكانت في ربيع الأول سنة ست، قاله ابن سعد والواقدي. وادعى القرطبي: أنها في جمادي الأولى. وعن ابن إسحق: في شعبان فيها، فإنه قال: كانت غزوة بني لحيان في شعبان سنة ست. فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فلم يقيم بها إلا ليالي حتى أغار عيينة بن حصن على لقاحه. وقال البخاري: "هي الغزوة التي أغاروا فيها على لقاح النبي صلى الله عليه وسلم قبل خيبر بثلاث".

﴿٧٧﴾ قوله بلا قعود: أي لو كان الفرض ركعة واحدة لوجب أن يقعد بعدها ويسلم، فلما لم يقعد ولم يسلم، وصلى مع كل طائفة ركعة ركعة علم أن هذه الصلوة كانت ركعتين، لا ركعة واحدة.

﴿٧٨﴾ قوله إيت زيد بن ثابت الخ. حديثه هذا أخرجه النسائي والبيهقي.

﴿٧٩﴾ قوله كنا مع سعيد بن العاص الخ. هذا الغزو كان في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه حين ولي

بطبرستان فقال أيكم شهد صلوة الخوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام حذيفة فقال أنا ثم فعل مثل ما ذكر زيد سواء. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عفان قال ثنا عبد الواحد قال ثنا عطية بن الحارث قال حدثني محمد بن دهاث قال غزوت مع سعيد بن العاص فسأل الناس من شهد منكم صلوة الخوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا المسعودي عن يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مقابل العدو ثم ذكر مثله. حدثني أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز قال حدثني أبو حفص الفلاس (١٠) قال حدثني يحيى بن سعيد عن

سعيد بن العاص الكوفة سنة ٢٩. قال الطبري في تاريخه: "غزا سعيد بن العاص من الكوفة سنة ثلاثين يريد خراسان ومعه حذيفة بن اليمان وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعه الحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم. وخرج عبد الله بن عامر من البصرة يريد خراسان فسبق سعيدا، ونزل "أبر شهر" وبلغ نزوله "أبر شهر" سعيدا، فنزل سعيد "قوم"، وهي صلح صالحهم حذيفة بعد "نهاوند" فأتى "جرجان" فصالحوه على مائتي ألف، ثم أتى "طميسة"، وهي كلها من "طبرستان" متأخمة "جرجان"، وهي مدينة على ساحل البحر، وهي في تخوم "جرجان"، فقاتله أهلها حتى صلى صلوة الخوف. فقال لحذيفة كيف صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف فأخبره".

(١٠) قوله أبو حفص الفلاس: وفي نسخة الفلاس، وهذا هو الصواب. وإسمه: عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، مصغرا، الباهلي البصري الصيرفي. قال أبو حاتم: "كان أرشق من علي بن المديني، وهو بصري صدوق. وقال أيضا: سمعت العنبري يقول: ما تعلمت الحديث إلا من عمرو بن علي". وقال حجاج ابن الشاعر: عمرو بن علي لا يبالى أحدث من حفظه أو من كتابه". وقال النسائي: "ثقة صاحب حديث حافظ". وقال أبو الشيخ الأصبهاني: "قدم أصبهان سنة ١٦ وسنة ٢٤ وسنة ٣٦". وحكى ابن مكرم بالبصرة قال: ما قدم علينا بعد علي بن المديني مثل عمرو بن علي، مات بالعسكر في آخر ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومائتين. وقال أبو زرعة: "كان من فرسان الحديث". وقال الدارقطني: "كان من الحفاظ، وبعض أصحاب الحديث يفضلونه على ابن المديني، ويتعصبون له. وقد صنف المسند والعلل والتاريخ. وهو إمام متقن". وقال الحسين بن إسماعيل المحاملي: "ثنا أبو حفص الفلاس، وكان من نبلاء المحدثين". وقال إبراهيم بن أوربة الأصبهاني: "حدث عمرو بن علي بحديث عن يحيى القطان فبلغه أن بندارا قال: ما نعرف هذا من حديث يحيى". قال أبو حفص وبلغ بندار إلى أن يقول ما نعرف ما قال إبراهيم. وصدق أبو حفص بندار رجل صاحب كتاب. وأما أن ياخذ على أبي حفص فلا".

شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة^(١١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١٢) صلى بأصحابه صلوة الخوف^(١٣) فذكر مثله. قيل لهم

﴿١١﴾ قوله سهل بن أبي حثمة: اختلف في شأن سهل، فقالت جماعة: إنه كان صغيرا في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فمات النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين، جزم بذلك الطبري وابن حبان وابن السكن والحاكم أبو أحمد وغيرهم. فعلى هذا تكون روايته لقصة صلوة الخوف مرسلة. وقال ابن أبي حاتم عن رجل من ولد سهل: أنه حدثه أنه بايع تحت الشجرة، وشهد المشاهد إلا بدرا، وكان الدليل ليلة أحد. وقال الواقدي: "قبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين. ولكنه حفظ عنه فروى وأتقن". وقال أبو عمر: "هو معدود في أهل المدينة وبها كانت وفاته". وقال ابن القطان: "قول أبي حاتم لا يصح عندهم البتة، والغلط فيه من هذا الرجل الذي لا يدري من هو. وإنما الذي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم خارصا أبوه أبو حثمة، وهو الذي كان دليل النبي صلى الله عليه وسلم إلى أحد". كذا ذكره ابن جرير وغيره. إله وقال ابن حجر: "ويتعين أن يكون مراد صالح بن خوات ممن شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف غيره. والذي يظهر أنه أبوه كما تقدم. والله أعلم. إله.

﴿١٢﴾ قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. روى الترمذي وابن ماجه عن محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حثمة أنه قال في صلوة الخوف. قال: "يقوم الإمام مستقبل القبلة، وتقوم طائفة منهم معه، وطائفة من قبل العدو، وجوههم إلى العدو، فيركع بهم ركعة ويركعون لأنفسهم ركعة. ويسجدون لأنفسهم سجدتين في مكانهم، ثم يذهبون إلى مقام أولئك ويحيى أولئك، فيركع بهم ركعة، ويسجد بهم سجدتين، فهي إثنان، ولهم واحدة، ثم يركعون ركعة ويسجدون سجدتين". قال محمد بن بشار: "سألت يحيى بن سعيد القطان عن هذا الحديث فحدثني عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث يحيى بن سعيد الأنصاري". قال الترمذي: "حديث حسن صحيح، لم يرفعه يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد، ورفعه شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد". إله وروى أبو داود عن عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم. ولفظه: "إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه في خوف فجعلهم خلفه صفين، فصلى بالذين يلونه ركعة، ثم قام فلم يزل قائما حتى صلى الذين خلفهم ركعة، ثم تقدموا، وتأخر الذين كانوا قدامهم. فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة ثم قعد حتى صلى الذين تخلفوا ركعة ثم سلم". وأخرج مسلم في صحيحه مثله. وروى البخاري في صحيحه عن يحيى بن سعيد الأنصاري وشعبة، موقوفا ومرفوعا.

هذا غير موافق لما روى مجاهد ولكنه موافق لما روى عبيد الله عن ابن عباس وتقدمت حاجتنا في أول هذا الباب لأن النبي صلى الله عليه وسلم محال أن يكون الفرض عليه في تلك الصلوة ركعة واحدة ثم يصلها بأخرى لا يسلم بينهما فثبت بما ذكرنا أن فرض صلوة الخوف ركعتان ﴿١٤﴾ على الإمام ثم لم يذكر المأمومين ﴿١٥﴾ بقضاء ولا غيره في هذه

﴿١٣﴾ قوله صلى بأصحابه صلوة الخوف الخ. أخرجه أبو داود من سالم عن ابن عمر: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بإحدى الطائفتين ركعة، والطائفة الأخرى مواجهة العدو، ثم انصرفوا فقاموا في مقام أولئك، فصلّى بهم ركعة أخرى، ثم سلم عليهم، ثم قام هؤلاء فقضوا ركعتهم. وقام هؤلاء فقضوا ركعتهم". ثم قال أبو داود: وكذلك روى يونس عن الحسن عن أبي موسى أنه فعله.

﴿١٤﴾ قوله صلوة الخوف ركعتان الخ. وقد روى البيهقي في سننه بسنده عن إسرائيل عن أبي إسحق عن سليم بن عبيد السلولي قال: "كنت مع سعيد بن العاص بطبرستان. وكان معه نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال لهم سعيد: أيكم شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا، مر أصحابك فليقوموا طائفتين، طائفة منهم بإزاء العدو، وطائفة منهم خلفك، فتكبر ويكبرون جميعاً، وتركع ويركعون جميعاً، وترفع ويرفعون جميعاً، ثم تسجد وتسجد الطائفة التي تليك، وتقوم الطائفة الأخرى بإزاء العدو، فإذا رفعت رأسك قام هؤلاء الذين يلونك؛ وخر الآخرون سجداً، ثم تركع ويركعون جميعاً، ثم ترفع ويرفعون جميعاً، وتسجد وتسجد الطائفة التي تليك، والطائفة الأخرى قائمة بإزاء العدو، فإذا رفعت رأسك من السجود سجد الذين بإزاء العدو، ثم تسلم عليهم، وتأمر أصحابك أن هاجهم هيج، فقد حل لهم القتال والكلام".

﴿١٥﴾ قوله ثم لم يذكر المأمومين الخ. أي لم يذكر في هذه الروايات أن المأمومين قضوا بركة واحدة. ولا أنهم لم يقضوا، لكن روى أبو داود في سننه حديث سعيد بن العاص عن ثعلبة بن زهدم، قال: "كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان، فقام، فقال: أيكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا، فصلّى بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا". قال أبو داود: وكذا رواه عبيد الله بن عبد الله ومجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعبد الله بن شقيق عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويزيد الفقير وأبو موسى جميعاً عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقد قال بعضهم في حديث يزيد الفقير: أنهم قضوا ركعة. وكذلك رواه سماك الحنفي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكذلك رواه زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فكانت للقوم ركعة وللنبي صلى الله عليه وسلم ركعتين. اهـ فاختلفت هذه الروايات في أنهم قضوا ركعة واحدة أو لم يقضوا، والرواية التي فيها ذكر القضاء ترجح على التي ليس فيها ذكر القضاء لأن الإثبات مقدم على النفي، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى ركعتين يجب على القوم أن

الآثار فاحتمل أن يكونوا قضوا ولا بد فيما يوجبه النظر من أن يكونوا قد قضوا ركعة ركعة لأننا رأينا الفرض على الإمام في صلوة الأمن والإقامة مثل الفرض على المأموم سواء وكذلك الفرض عليهما في صلوة الأمن في السفر سواء ومحال أن يكون ﴿١٦﴾ المأموم فرضه ركعة فيدخل مع غيره ممن فرضه ركعتان إلا وجب عليه ما وجب على إمامه ألا ترى أن مسافرا لو دخل في صلوة مقيم صلى أربعا فكان المأموم يجب عليه ما يجب على إمامه ويزيد فرضه بزيادة فرض إمامه وقد يكون على المأموم ما ليس على إمامه من ذلك أنا رأينا المقيم يصلي خلف المسافر فيصلّي بصلاته ثم يقوم بعد ذلك فيقضي تمام صلوة المقيم فكان المأموم قد يجب عليه ما ليس على إمامه ولا يجب على إمامه ما لا يجب عليه فلما ثبت بما ذكرنا وجوب الركعتين على الإمام ثبت أن مثلهما على المأموم وقد روي عن حذيفة من قوله ما يدل على ما تأولنا في حديثه وحديث زيد وجابر وابن عباس أنهم قضوا ركعة ركعة حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو الوليد قال ثنا شريك عن أبي إسحق عن سليم عن عبد عن حذيفة قال صلوة الخوف ركعتان وأربع سجعات. قال أبو جعفر فدل ذلك على أنهم قد كانوا فعلوا كذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الأولى ثم

يصلوا ركعتين ليوافق صلواتهم لصلواته صلى الله عليه وسلم. ولأن قوله: "ولكل طائفة ركعة ركعة" معناه: أنهم صلوا ركعة ركعة مع الإمام، لا أنهم إكتفوا على هذه الركعة الواحدة. ليتفق معنى هذا الحديث لأحاديث أخر التي في هذا الباب، ولا تتضاد الآثار. قال البيهقي في سننه بعد ذكر حديث جابر في صلوة الخوف فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين وللقوم ركعة ركعة: أنه يحتمل أنهم قضوا ركعتهم الباقية، ويكون في حكم شيء أثبت بعض الرواة دون بعض، فيؤخذ بقول المثبت. والأصل وجوب العدد حتى يثبت جواز النقصان منه بما لا يحتمل التأويل. والله أعلم. إهـ.

﴿١٦﴾ قوله ومحال أن يكون الخ. أي لا فرق بين صلوة الخوف وصلوة الأمن إلا في كيفية الأداء، وأما عدد الركعات فلا فرق فيه بينهما. والنبى صلى الله عليه وسلم لما صلى ركعتين، علم أن الفرض ركعتان. فإن قلت: إن النبى صلى الله عليه وسلم فرضت عليه ركعتان في الخوف. وأما القوم فكان فرضهم ركعة واحدة. ولذا صلوا ركعة ركعة. قلت: لا يمكن هذا، لأنه لو كان فرضهم ركعة، ومع ذلك دخلوا في صلوة من فرضه ركعتان، فيجب على المأموم ما وجب على إمامه، كما أن المسافر لو صلى خلف مقيم يجب عليه أن يصلي أربعا. فبناء على هذا يجب على القوم أن يصلوا بعد هذه الركعة ركعة أخرى.

إعتبرنا الآثار هل نجد فيها من ذلك شيئا؟ فإذا أبو بكر قد حدثنا قال ثنا أبو داود قال ثنا أبو حرة عن الحسن عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه صلوة الخوف فصلّى بطائفة منهم ركعة وكانت طائفة بأزاء العدو فلما صلى بهم ركعة سلم فنكصوا على أعقابهم حتى انتهوا إلى إخوانهم ثم جاء الآخرون فصلّى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة ثم سلم فقام كل فريق فصلوا ركعة ركعة فقد أخبر في هذا الحديث أنهم قضوا وبين ما وصفنا أنه يحتمل في الآثار الأول وكان قوله ثم سلم بعد الركعة الأولى يحتمل أن يكون ﴿١٧﴾ سلاما لا يريد به قطع الصلوة ولكن يريد به إعلام المأمومين موضع الإنصراف حدثنا علي بن شيبه قال حدثنا قبيصة قال ثنا سفيان ح وحدثنا أبو بكر قال ثنا مومل قال ثنا سفيان عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف ﴿١٨﴾ في بعض أيامه فصف صفا خلفه وصفا موازي العدو وكلهم في

﴿١٧﴾ قوله يحتمل أن يكون الخ. وهذا التأويل لا بد منه لتوافق الآثار ولا تضاد.

﴿١٨﴾ قوله صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف الخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود والبيهقي. ولفظه لأبي داود قال: "صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف فقاموا صفا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، و صف مستقبل العدو، فصلّى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة، ثم جاء الآخرون فقاموا مقامهم واستقبل هؤلاء العدو، فصلّى بهم النبي صلى الله عليه وسلم ركعة، ثم سلم، فقام هؤلاء فصلوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا، ثم ذهبوا فقاموا مقام أولئك مستقبلي العدو، ورجع أولئك إلى مقامهم، فصلوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا". قال أبو داود: رواه الثوري بهذا المعنى عن خصيف، وصلى عبد الرحمن بن سمرة هكذا، إلا أن الطائفة التي صلى بهم ركعة، ثم سلم، مضوا إلى مقام أصحابهم، وجاء هؤلاء فصلوا لأنفسهم ركعة، ثم رجعوا إلى مقام أولئك فصلوا لأنفسهم ركعة. قال أبو داود: "حدثنا بذلك مسلم بن إبراهيم نا عبد الصمد بن حبيب أخبرني أبي أنهم غزوا مع عبد الرحمن بن سمرة كابل" إه. وقال البيهقي: "هذا الحديث مرسل، أبو عبيدة لم يدرك أباه، و خصيف الجزري ليس بالقوى" إه. أقول: أما أبو عبيدة فقد منا أنه أدرك أباه وسمع منه. وأما خصيف فضعفه بعضهم، ووثقه بعضهم. قال ابن عدي: "ولخصيف نسخ وأحاديث كثيرة. وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه ورواياته". وقال ابن سعد: "كان ثقة". وقال ابن حبان: "تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون، وكان شيخا صالحا فقيها عابدا، إلا أنه كان يخطئ كثيرا في ما يروى، ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف فيه قبول ما وافق الثقات في

صلوة فصلى بهم ركعة ثم ذهب هولاء إلى مصاف هولاء وجاء هولاء إلى مصاف هولاء فصلى بهم ركعة ثم قضاوا ركعة ركعة ثم ذهب هولاء إلى مصاف هولاء وجاء هولاء إلى مصاف هولاء فقضاوا ركعة. حدثنا أبو بكر قال ثنا بكار القيسي قال ثنا عبد الملك بن الحسين قال ثنا خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله قال لما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف في حرة بنى سليم ثم ذكر نحوه غير أنه لم يذكر وكلهم في صلاة وزاد وكانوا في غير القبلة. قال أبو جعفر فقد أخبر في هذا الحديث أنهم قضاوا ركعة ركعة وأخبر أنهم دخلوا في الصلاة جميعا فقد ثبت بما ذكرنا من الآثار أن صلاة الخوف ركعتان غير أن حديث ابن مسعود ﴿١٩﴾ ذكر فيه دخولهم في الصلاة معاً فأردنا أن ننظر هل عارض هذا الحديث غيره في هذا المعنى فنظرنا في ذلك فإذا يونس قد حدثنا قال ثنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن نافع أن عبد الله بن عمر ﴿٢٠﴾ كان إذا سئل عن صلاة

الروايات وترك مالا يتابع عليه. وقال العيني بعد ما ذكر قول البيهقي: "قلت: أبو عبيدة أخرجه له البخاري واحتج به في غير موضع، وروى له مسلم، وقال أبو داود: "كان أبو عبيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين مميّزا، وابن سبع سنين يحتمل السماع والحفظ. ولهذا يؤمر الصبي ابن سبع سنين بالصلاة تخلقا وتأديبا". وخصيف بضم الخاء المعجمة وثقه أبو زرعة والعجلي وأبو معين وابن سعد. وقال النسائي: صالح".

﴿١٩﴾ قوله غير أن حديث ابن مسعود رضي الله عنه الخ. هكذا هو في رواية الطحاوي. وأما على ما رواه أبو داود فليس فيه أنهم دخلوا كلهم في الصلاة معاً. ويمكن أن يؤول قوله: "وكلهم في الصلاة" أن الطائفة الأولى كانت في صلاة حقيقة، والطائفة الأخرى كانت بصدد الصلاة.

﴿٢٠﴾ قوله إن عبد الله بن عمر الخ. حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في صلاة الخوف أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. فأخرجه البخاري في صحيحه في أبواب صلاة الخوف، وفي المغازي: عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر، وفي كتاب التفسير: عن مالك عن نافع. وأخرجه مسلم: عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. وأخرجه أبو داود: عن مسدد بن عبد الملك عن يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري. وأخرجه الترمذي: عن محمد بن عبد الملك عن يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري. وأخرجه النسائي: عن كثير بن عبيد عن بقة عن شعيب عن الزهري عن سالم عن أبيه. وأخرجه النسائي أيضا: عن عبد الأعلى بن واصل عن يحيى بن آدم عن سفيان عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر. ولفظه على ما رواه البخاري: قال: "غزوت مع رسول الله صلى الله عليه

الخوف قال يتقدم الامام وطائفة من الناس فيصلي بهم ركعة ويكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فيتقدم الذين لم يصلوا ويتأخر الآخرون فيصلي بهم ركعة ثم ينصرف الإمام وقد صلى ركعتين فتقوم كل طائفة ﴿٢١﴾ من الطائفتين فيصلون لأنفسهم ركعة ركعة بعد أن ينصرف الإمام فيكون كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين ركعتين قال نافع لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد أخبر في هذا الحديث أن

وسلم قبل نجد، فوازيما العدو، فصاففنا لهم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي لنا، فقامت طائفة معه تصلي وأقبلت طائفة على العدو، وركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه وسجد سجدتين ثم انصرفوا مكان طائفة التي لم تصل، فجاؤوا فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم، فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين. قال الزيلعي في تخريجه: "قال القرطبي في شرح مسلم: والفرق بين حديث ابن عمر وحديث ابن مسعود أن في حديث ابن عمر رضي الله عنهما كان قضائهم في حالة واحدة، ويبقى الإمام كالحارس وحده. وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه كانت قضائهم متفرقا على صفة صلواتهم. وقد تأول بعضهم حديث ابن عمر على ما في حديث ابن مسعود. وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه غير أبي يوسف. وهو نص أشهب من أصحابنا، خلاف ما تأوله ابن حبيب. والله أعلم إه. أقول: ليس في حديث ابن عمر نص على أنهم قضوا ركعتهم الباقية منعاً فلاوجه لحمله على أنهم قضوا معاً. ولذا قال النووي: "قيل: إن الطائفتين قضوا ركعتهم الباقية معاً. وقيل متفرقين وهو الصحيح". إه قال العيني: "وجعل المازري حديث ابن عمر قول الشافعي وأشهب، وحديث جابر قول أبي حنيفة. وهو سهو فيهما، بل أخذ أبو حنيفة وأصحابه وأشهب برواية ابن عمر، والشافعي برواية سهل بن أبي حنثة. وقال النووي: "ولو فعل مثل رواية ابن عمر ففي صحته قولان، والصحيح المشهور صحته. قال: وقول الغزالي: "قاله بعض أصحابنا" بعيد، وغلط في شيئين، أحدهما نسبته إلى بعض الأصحاب، بل نص عليه الشافعي في الجديد وفي الرسالة، وفي الثاني تضعيفه. "إه قلت: هم يقولون: قال الشافعي: "إذا صح الحديث فهو مذهبي" وأي شيء يكون أصح من حديث ابن عمر، وقد خرجته الجماعة. وقال القدوري في شرح مختصر الكرخي، وأبونصر البغدادي في شرح مختصر القدوري: الكل جائز، وإنما الخلاف في الأولى" إه.

﴿٢١﴾ قوله فتقوم كل طائفة الخ. ظاهره أنهم أتموا لأنفسهم في حالة واحدة. ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب، وهو الراجح من حيث المعنى، وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة، وإفراد الإمام وحده. ويرجح ما روي عن ابن مسعود: "ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فقضوا لأنفسهم ركعة، ثم سلموا، ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا." (فتح الباري).

دخول الثانية في الصلوة بعد أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعة والكتاب شاهد لهذا، فإن الله تعالى قال: ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك. فقد ثبت بما وصفنا أن دخول الثانية في الصلوة بعد فراغ الإمام من الركعة الأولى وهذا الخبر صحيح الإسناد وأصله مرفوع وإن كان نافع قد شك فيه في وقت ما حدث به مالكا وهكذا رواه عنه أصحابه الأكابر. حدثنا علي بن شيبه قال ثنا قبيصة قال ثنا سفيان عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف في بعض أيامه فقامت طائفة منهم معه وطائفة منهم فيما بينه وبين العدو فصلى بهم ركعة ثم ذهب هؤلاء إلى مصاف هؤلاء وجاء هؤلاء إلى مصاف هؤلاء فصلى بهم ركعة ثم سلم عليهم ثم قضت الطائفتان ركعة ركعة حدثنا فهد بن سليمان وأحمد بن مسعود الخياط قالا ثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معناه وقد رواه أيضا سالم عن أبيه مرفوعاً. حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا أبو الربيع الزهراني قال ثنا فليح بن سليمان عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه صلاها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك. حدثنا أبو محمد فهد بن سليمان قال ثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم أن ابن عمر قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوته قبل نجد ﴿٢٢﴾ فوازننا العدو ﴿٢٣﴾ ثم ذكر مثله وذهب آخرون ﴿٢٤﴾ في ذلك

﴿٢٢﴾ قوله قبل نجد: بكسر القاف وفتح الباء أي جهة نجد. والنجد كل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد. وهذه الغزوة هي غزوة ذات الرقاع. وقال ابن إسحاق: أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد غزوة بني النضير شهري ربيع وبعض جمادى. ثم غزا نجدا يريد بني محارم وبني ثعلبة من غطفان واستعمل على المدينة أباذر رضي الله تعالى عنه. قال ابن هشام: ويقال: عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه. قال ابن إسحاق: فسار حتى نزل نجدا، وهي غزوة ذات الرقاع. قلت: ذكرها في السنة الرابعة من الهجرة، وكانت فيها غزوة بني النضير أيضا. وهي التي أنزل الله فيها سورة الحشر. وحكي البخاري عن الزهري عن عروة أنه قال: "كانت غزوة بني النضير بعد بدر بستة أشهر، قبل أحد، وكانت غزوة أحد في شوال سنة ثلاث". (عيني)

﴿٢٣﴾ قوله فوازننا العدو: أي قابلنا، من الموازنة وهي المقابلة والمحاذاة. وأصله من الإزاء بالهمزة في أوله. يقال هو بإزائه أي بحذائه وقد آزيت إذا حاذيته، ولا تقل وآزيت، قاله الجوهري. قلت: فعلى هذا أصل قوله "فوازننا" فآزينا، قلبت الهمزة واوا كما أن الواو تقلب همزة في مواضع. (عيني)

إلى ما حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات ^(٢٥) عمن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢٦) يوم ذات الرقاع ^(٢٧) صلاة

^(٢٤) قوله وذهب آخرون الخ. وهذا هو مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور وداود. ^(٢٥) قوله عن صالح بن خوات الخ. حديثه هذا أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه. وذكر البخاري: قال مالك: "وذلك أحسن ما سمعت في صلاة الخوف". إحد وكلام مالك هذا يقتضي أنه سمع في كيفية صلاة الخوف صفات متعددة. واختار منها في العمل حديث صالح بن خوات المذكور، أشار إليه بقوله: وذلك أحسن ما سمعت. ووافقه على ذلك الشافعي وأحمد وداود. ثم إن بعض العلماء حملوا إختلاف الصفات في صلاة الخوف على إختلاف الأحوال، وبعضهم حملوها على التوسع والتخيير. واختلفوا في الترجيح، فقالت طائفة: يعمل منها بما كان أشبه بظاهر القرآن. وقالت طائفة: يجتهد في طلب الأخير منها. فإنه الناسخ لما قبله. وقالت طائفة: يؤخذ بأصحها نقلا وأعلها رولة. وقالت طائفة: يؤخذ بجميعها على حسب إختلاف أحوال الخوف، فإذا اشتد الخوف أخذ بأيسرها مؤنة. (عيني وفتح الباري)

^(٢٦) قوله عمن صلى: قيل: إن اسم هذا المبهم سهل بن أبي حثمة، لأن القاسم بن محمد روى حديث صلاة الخوف عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة. وهذا هو الظاهر من رواية البخاري، ولكن الراجح أنه أبوه خوات بن جبير، لأن أبا أويس روى هذا الحديث عن يزيد بن رومان شيخ مالك فيه، فقال: عن صالح بن خوات عن أبيه. أخرجه ابن مندة في معرفة الصحابة من طريقه. وكذلك أخرجه البيهقي من طريق عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه، وحزم النووي في تهذيبه بأنه: خوات بن جبير، وقال: إنه محقق من رواية مسلم وغيره. قلت: وسبقه لذلك الغزالي فقال: إن صلاة ذات الرقاع في رواية خوات بن جبير. وقال الرافعي في شرح الوجيز: إشتهر هذا في كتب الفقه. والمنقول في كتب الحديث: رواية صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة. وعمن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم. قال: فاعل المبهم هو خوات والد صالح. قلت: وكأنه لم يقف على رواية خوات التي ذكرتها. وبالله التوفيق. ويحتمل أن صالحا سمعه من أبيه، ومن سهل بن أبي حثمة، فلذلك يهمله تارة، ويعينه أخرى، إلا أن تعيين كونها كان ذات الرقاع إنما هو في روايته عن أبيه. وليس في رواية صالح عن سهل أنه صلاها مع النبي صلى الله عليه وسلم. (فتح الباري)

^(٢٧) قوله يوم ذات الرقاع. بكسر الراء وفتح القاف. سميت بها لأنهم رقعوا فيها راياتهم. وقيل لأن أقدامهم نقيبت، فكانوا يلفونه عليها الخرق. وقيل كانوا يلفون الخرق في الحر. وقيل سميت بذلك لشجرة هناك تسمى ذات الرقاع. وقال الواقدي: سميت بذلك لجبل فيه بقع حمر وبيض وسود واختلفوا في أنها متى كانت. وقد جنح البخاري إلى أنها بعد خيبر. وأصحاب المغازي مع جزمهم بأنها كانت

الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاه العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ثم إنصرفوا فصفوا وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم. حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن صالح بن خوات الانصاري أن سهل بن أبي حثمة أخبره أن صلوة الخوف ﴿٢٨﴾ فذكر نحوه ولم يذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد في ذكر الركعة الآخرة قال فيركع بهم ويسجد ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل قال ثنا سفيان عن يحيى بن سعيد فذكر مثله باسناده قيل لهم ﴿٢٩﴾ إن هذا الحديث فيه أنهم قد قضوا وهم مامومون قبل فراغ الإمام من الصلوة في حديث يزيد بن رومان عن صالح بن خوات وقندروينا من حديث شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات خلافا لذلك لأن في حديث يزيد بن رومان أنه ثبت بعد ما صلى الركعة الأولى قائما وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا ثم جاءت الأخرى بعد ذلك وفي حديث شعبة عن عبد الرحمن عن أبيه عن صالح بن خوات أنه صلى بطائفة منهم ركعة ثم ذهب هولاء إلى مصاف هولاء ولم يذكر أنهم صلوا قبل أن ينصرفوا فقد خالف القاسم يزيد بن رومان فإن كان هذا يؤخذ من

قبل خير إختلفوا في زمانها، فعند ابن إسحق: أنها بعد بني النضير وقبل الخندق سنة أربع. وعند ابن مسعود وابن حبان: أنها كانت في المحرم سنة خمس. وأما أبو معشر فجزم بأنها كانت بعد بني قريظة والخندق. وأما موسى بن عقبة فجزم بتقديم وقوع ذات الرقاع، لكن تردد في وقتها، فقال: لا تدري كانت قبل بدر أو بعدها، أو قبل أحد أو بعدها، وهذا التردد لا حاصل له، بل الذي ينبغي الجزم به أنها بعد غزوة بني قريظة، لأن صلوة الخوف في الخندق لم تكن شرعت. وقد ثبت وقوع صلوة الخوف في غزوة ذات الرقاع، فدل على تأخرها بعد الخندق.

﴿٢٨﴾ قوله أن صلوة الخوف الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري أيضا موقوفا على سهل بن أبي حثمة. ﴿٢٩﴾ قوله قيل لهم الخ. قال في البدائع: "والرواية عن سهل بن أبي حثمة متعارضة. فإن بعضهم روى عنه مثل مذهبننا، فكان الأخذ بروايتهم أولى، مع أن فيما رواه الشافعي ما يدل على كونه منسوخا، لأن فيه: أن الطائفة الثانية يقضون ما سبقوا به قبل فراغ الإمام، ثم يسلمون معه. وهذا كان في الابتداء أن المسبوق يبدأ بقضاء ما فاتته، ثم يتابع الإمام. ثم نسخ ولهذا لم يأخذ أحد من العلماء برواية أبي هريرة". إهـ.

طريق الاسناد فان عبدالرحمن عن أبيه القاسم عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسن من يزيد^{٣٠} بن رومان عن صالح عن أخبره وإن تكافئنا تضادا وإذا تضادا لم يكن لأحد الخصمين في أحدهما حجة إذ كان لخصمه عليه مثل ماله على خصمه فإن قال قائل فإن يحيى بن سعيد قد روى عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن سهل ما يوافق ما روى يزيد بن رومان ويحيى بن سعيد ليس بدون عبد الرحمن بن القاسم في الضبط والحفظ قيل له^{٣١} يحيى بن سعيد كما ذكرت ولكن لم يرفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أوقفه على سهل فقد يجوز أن يكون ما روى عبدالرحمن بن القاسم عن القاسم عن صالح هو الذي كذلك كان عند سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ثم قال هو من رأيه ما بقي فصار ذلك رأياً منه لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك لم يرفعه يحيى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما احتمل ذلك ما ذكرنا إرتفع أن يقوم به حجة أيضا والنظر يدفع ذلك^{٣٢} لأننا لم نجد في شيء من

٣٠ قوله أحسن من يزيد. لأن عبدالرحمن بن القاسم كان فقيها عالما حافظا متقنا. قال مصعب الزهري: كان من خيار المسلمين وكان له قدر في أهل المشرق. وقال ابن عيينة: ثنا عبدالرحمن بن القاسم وكان أفضل أهل زمانه. وقال مرة: سمعت عبدالرحمن بن القاسم، وما بالمدينة يومئذ أفضل منه. وقال مالك: لم يخلف أحد أباه في مجلسه إلا عبدالرحمن. وقال ابن حبان في الثقات: كان من سادات أهل المدينة فقها وعلماء وديانة وفضلا وحفظا وإتقانا.

٣١ قوله قيل له: أي سلمنا أن يحيى بن سعيد ليس بدون عبدالرحمن بن القاسم لكن الحديث الذي رواه لم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف عبدالرحمن بن القاسم. فإنه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيمكن أن ما رواه يحيى بن سعيد. هو قول سهل بن أبي حثمة ورأيه. ولذلك لم يرفعه. فليس فيه حجة للذين يقولون: يتم الطائفة الأولى لأنفسهم ركعتهم الباقية، ثم تنصرف إلى وجه العدو. وتجيب الطائفة الأخرى فيصلى بهم الإمام الركعة التي بقيت من صلواته.

٣٢ قوله والنظر يدفع ذلك الخ. أي ما رواه يزيد بن رومان يدفعه النظر، لأنه لا يجوز في شيء من الصلوات أن المأموم يصلي شيئا منها قبل الإمام، لما جاء في الحديث: "إنما جعل الإمام ليؤتم به" وأيضا قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أنا إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود". وقال عليه الصلوة والسلام: "ما يأمن الذي يرفع راسه قبل الإمام أن يحول الله صورته صورة حمار". فكيف يتقدم المأموم على إمامه. وأيضا فيه إنتظار الإمام للمأموم المسبوق. وهو خلاف موضوع الإمامة. فما رواه ابن عمر

الصلوات أن الماموم يصلي شيئاً منها قبل الامام وإنما يفعل الماموم مع فعل الامام أو بعد فعل الامام وإنما يلتزم علم ما اختلف فيه مما أجمع عليه فإن قالوا ﴿٣٣﴾ قد رأينا تحويل الوجه عن القبلة قد يجوز في هذه الصلوة ولا يجوز في غيرها فما ينكرون قضاء الماموم قبل فراغ الامام كذلك جَوِّز في هذه الصلوة ولم يجوز في غيرها قيل له إن تحويل الوجه عن القبلة قد رأيناه أبيع في غير هذه الصلوة للعذر فأبيع في هذه الصلوة كما أبيع في غيرها وذلك أنهم أجمعوا أن من كان منهزماً فحضرت الصلوة فإنه يصلي وإن كان على غير قبلة فلما كان قد يصلي كل الصلوة على غير قبلة لعل العدو ولا يفسد ذلك عليه صلوته كان إنصرافه على غير القبلة من بعد صلاته أخرى أن لا يضره ذلك فلما وجدنا أصلاً في الصلوة إلى غير القبلة مجعاً عليه أنه قد يجوز بالعذر عطفنا عليه ما اختلف فيه من إستدبار القبلة في الانصراف للعذر ولما لم نجد لقضاء الماموم من قبل أن يفرغ الامام من الصلوة أصلاً فيما أجمع عليه يدل عليه فتعطفه عليه أبطلنا العمل به ورجعنا إلى الآثار الأخر التي قدمنا ذكرها التي معها التواتر وشواهد الاجماع وقد روي عن أبي هريرة ﴿٣٤﴾ عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك كله حدثنا علي بن شيبه قال ثنا أبو عبد الرحمن

رضي الله عنهما يقتضيه النظر والقياس، فهو الأولى، بخلاف ما روى يزيد بن رومان عن صالح بن خوات.

﴿٣٣﴾ قوله فإن قالوا الخ. حاصله أنه يجوز في صلوة الخوف ما لا يجوز في غيرها. لأن تحويل الوجه عن القبلة لا يجوز في غيرها، وجاز فيها. فكذلك قضاء الماموم قبل فراغ الإمام وإن لم يحز في غيرها، لكن يجوز فيها. فأجاب المصنف عن هذا بأن تحويل الوجه عن القبلة قد يجوز في غير هذه الصلوة للعذر. وههنا أيضاً عذر. وأما تقدم الماموم على إمامه فليس له نظير في صلوة، فلا يقاس على تحويل الوجه.

﴿٣٤﴾ قوله وقد روي عن أبي هريرة الخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان والطبراني والبيهقي إلا أن في رواية أبي داود: "فكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتان ولكل رجل من الطائفتين ركعة ركعة". ومعناه: أنهم صلوا ركعة ركعة مع الإمام.

وأما الركعة الثانية فالطائفة الأولى صلتها حين رجعت من مواجهة العدو، والإمام قاعد في التشهد. وأما الطائفة الثانية فصلت الركعة الأولى حين كان الإمام قائماً في الركعة الثانية. وصلت الركعة الثانية مع الإمام مع ركعته الثانية.

المقري قال ثنا حيوة وابن لهيعة قالا أخبرنا أبو الاسود محمد بن عبد الرحمن الاسدي أنه سمع عروة بن الزبير يحدث عن مروان بن الحكم أنه سأل أبا هريرة هل صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الخوف قال نعم قال مروان متى قال أبو هريرة عام غزوة نجد قام رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العصر وقامت معه ﴿٣٥﴾ طائفة وطائفة أخرى مقابلوا العدو وظهورهم إلى القبلة فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبروا جميعا الذين معه والذين مقابلوا العدو ثم ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة واحدة وركعت معه الطائفة التي تليه ثم سجد وسجدت معه الطائفة التي تليه والآخرين قيام مقابلوا العدو ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابلي العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم كما هو ثم قاموا فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة أخرى فركعوا معه ثم سجد وسجدوا معه ثم أقبلت الطائفة الأخرى ﴿٣٦﴾ التي كانت مقابلي العدو فركعوا وسجدوا ﴿٣٧﴾ ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد ومن معه فسلم رسول الله صلى الله

﴿٣٥﴾ قوله وقامت معه طائفة: واستدل بقوله "طائفة" على أنه لا يشترط إستواء الفريقين في العدد، لكن لا بد أن تكون التي تحرس، يحصل الثقة بها في ذلك. و"الطائفة" تطلق على القليل والكثير، حتى على الواحد، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد، ويحرس واحد، ثم يصلي الآخر. وهو أقل ما يتصور في صلوة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقا. لكن قال الشافعي: "أكره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة، لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع بقوله أسلحتهم". ذكره النووي في شرح مسلم وغيره. واستدل به على عظم أمر الجماعة بل على ترجيح القول بوجوبها لإرتكاب أمور كثيرة لا تغتفر في غيرها. ولو صلى كل إمرا منفردا لم يقع الإحتجاج إلى معظم ذلك". (فتح الباري)

﴿٣٦﴾ قوله ثم أقبلت الطائفة الأخرى الخ. الظاهر أنه لم يبق أحد في هذه الصورة وجاه العدو. فكان هذه الصورة فيما إذا كان الخوف قليلا، بحيث لا يضر عدم بقاء أحد وجاه العدو ساعة ولا يرجى منهم خوف بذلك.

﴿٣٧﴾ قوله فركعوا وسجدوا الخ. هذا الحديث يدل على أن الطائفة الثانية قضوا الركعة التي فاتتهم أولا، ثم صلوا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعة الثانية. وهذا كان في الإبتداء، ثم نسخ. كما رواه أبوداود في سننه، وأيضا فيه إنتظار الإمام قائما للمسبوقين، حتى فرغوا من الركعة التي فاتتهم وهذا خلاف وضع الإمامة.

عليه وسلم وسلموا معه جميعا فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتان ولكل رجل من الطائفتين ركعتان ركعتان. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال ثنا يونس بن بكير عن محمد بن إسحق قال حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير ^(٣٨) عن أبي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصعد الناس صدين فصلت طائفة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة تجاه العدو فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن خلفه ركعة وسجد بهم سجدتين ثم قام وقاموا معه فلما استوتوا قياما رجع الذين خلفه وراءهم القهقري فقاموا وراء الذين بأزاء العدو وجاء الآخرون فقاموا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلوا لأنفسهم ركعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم ثم قاموا فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم أخرى فكانت لهم ولرسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتان وجاء الذين بأزاء العدو فصلوا لأنفسهم ركعة وسجدتين ثم جلسوا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم بهم جميعا ففي هذا الحديث تحول الإمام إلى العدو بالطائفة التي صلت معه الركعة وليس ذلك في شيء من الآثار غير هذا الحديث وفي كتاب الله عز وجل ما يدل على دفع ذلك لأن الله عز وجل قال: فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك“ ففي هذه الآية معنيان موجبان لدفع هذا الحديث أحدهما قوله لم يصلوا فليصلوا معك فهذا يدل ^(٣٩) على أن دخولهم في الصلوة إنما هو في حين مجيئهم لا قبل ذلك والثاني قوله فلتقم طائفة منهم معك ثم

^(٣٨) قوله عن عروة بن الزبير: الحديث السابق رواه عروة بن الزبير عن أبي هريرة بواسطة مروان بن الحكم. وفي هذا الحديث ذكر مروان، ويمكن أن يكون سمعه من أبي هريرة بلا واسطة أيضا. والفرق في هذه الرواية والرواية الأولى أن في الرواية الأولى بين دخولهم في الصلوة معا حيث قال: ”فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبروا جميعا“. وفي هذه الرواية لم يبين دخول الطائفة الأخرى في الصلوة في الإبتداء.

^(٣٩) قوله فهذا يدل الخ. أي قوله تعالى: {وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا} يدل على أن دخول هذه الطائفة في الصلوة حين فرغ الإمام من الركعة الأولى، وبعد مجيئهم إلى الإمام، لا قبل ذلك. فهذه الآية تدفع ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه.

قال ولتات طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك فذكر الاتيان للطائفتين إلى الامام وقد وافق ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الآثار المتواترة التي بدأنا بذكرها فهي أولى من هذا الحديث. وذهب آخرون ﴿٤٠﴾ في صلاة الخوف إلى ما حدثنا أبو بكره وابن مرزوق قالنا ثنا أبو عاصم عن الأشعث عن الحسن عن أبي بكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم صلاة الخوف فصلى بطائفة منهم ركعتين ﴿٤١﴾ ثم انصرفوا وجاء الآخرون فصلى بهم ركعتين فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً ﴿٤٢﴾ وصلى كل

﴿٤٠﴾ قوله وذهب آخرون الخ. وإليه ذهب الحسن البصري..

﴿٤١﴾ قوله فصلى بطائفة منهم ركعتين الخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي ولفظ أبي داود: قال: "صلى النبي صلى الله عليه وسلم في خوف الظهر فصف بعضهم خلفه وبعضهم بإزاء العدو، فصلى ركعتين ثم سلم فانطلق الذين صلوا معه، فوقفوا موقف أصحابهم ثم جاء أولئك فصلوا خلفه فصلى بهم ركعتين ثم سلم. فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً ولأصحابه ركعتين ركعتين". قال أبو داود: وبذلك كان يفتي الحسن. قال أبو داود: "وكذلك في المغرب يكون للإمام ست ركعات وللقوم ثلثاً". قال أبو داود: "كذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم". وكذلك قال سليمان الشكري عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرج الحاكم في المستدرک: "عن أشعث بن عبد الملك الحمراني عن الحسن عن أبي بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالقوم في صلاة الخوف صلاة المغرب ثلث ركعات، ثم انصرف وجاء الآخرون فصلى بهم ثلث ركعات. سمعت أبا علي الحافظ يقول: هذا حديث غريب. أشعث الحمراني لم يكتبه إلا بهذا الإسناد. قال الحاكم: وإنه صحيح على شرط الشيخين. قال القاري: "هذا على مذهبنا مشكل جداً. فإنه لو حمل على السفر لزم إقتداء المفترض بالمتنفل، وإن حمل على الحضر ياباه السلام عند رانس كل ركعتين، ألهم إلا أن يقال: هذا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم. وأما القوم فأتوا ركعتين آخرين بعد السلام". إه أقول: لا إشكال على كلا التقديرين كما سيحيي.

﴿٤٢﴾ قوله فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً الخ. قال البيهقي في السنن في باب الفريضة خلف من يصلى النافلة بعد ذكر حديث أبي بكره رضي الله عنه: "قال الشافعي: الأخيرة من هاتين للنبي صلى الله عليه وسلم نافلة، وللآخرين فريضة". إه وغرضه من إيراد هذا الكلام أنه يجوز إقتداء المفترض بالمتنفل. وليس كذلك لأنه لو جاز إقتداء المفترض بالمتنفل لأمكن إيقاع الصلوة في الخوف مرتين على وجه لا يقع فيه المنافاة والمفسدات في غير هذه الحالة. وحيث صليت على هذا الوجه مع إمكان رفع المفسدات على تقدير جواز إقتداء المفترض بالمتنفل، دل على أنه لا يجوز. قال في الجوهر النقي:

طائفة ركعتين حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا أبو حرة عن الحسن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا أبان قال ثنا يحيى عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٤٣﴾

”إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان في مسافة لاتقصر في مثلها الصلوة“. كذا تأوله بعض العلماء، وعلى تقدير أنه عليه السلام كان مسافراً، فقد أتم الصلوة. والمسافر عند الشافعي مخير بين الإتمام والقصر، وإذا أتم كانت الأربع كلها فرضاً. فعلى كلا التقديرين ليست الأخيرتان نافلة كما ذكر الشافعي. وعدم تسليمه عليه الصلوة والسلام في الركعتين الأوليين في الصحيح، يدل على ذلك. والحديث الذي فيه التسليم تقدم جوابه.

﴿٤٣﴾ قوله كنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن أبان بن يزيد ومعاوية بن سلام عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال: أقبلنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى إذا كنا بذات الرقاع قال: كنا إذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: فجاء رجل من المشركين وسيف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معلق بشجرة فأخذ سيف نبي الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فأخذه، فقال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: أتخافني؟ قال لا. قال: فمن يمنعك مني؟ قال: الله يمنعني منك. قال فتهده أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فأغمد السيف وعلقه. قال: فنودي بالصلاة فضلى بطائفة ركعتين ثم تأخروا فضلى بالطائفة الأخرى ركعتين. قال فكانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أربع ركعات. وللقوم ركعتان. وذكره البخاري معلقاً في المغازي في غزوة ذات الرقاع، فقال: وقال أبان حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال أقبلنا“. الحديث. ورواه أيضاً متصلاً بإسناده، لكن لم يذكر فيه قصة الصلاة. وهم النووي في الخلاصة. فذكره باللفظ المذكور. وقال متفق عليه. إهـ. وعزا حديث أبي بكر لأبي داود والترمذي ولم يروه الترمذي أصلاً. ولكنني لم أعتمد على النسخة، فليراجع. ولفظ الصحيحين هذا قد يفهم منه أنه لم يسلم من الركعتين. وهو الأقرب، كما فهمه القرطبي في شرح مسلم. وقد يفهم منه أنه سلم من الركعتين. ويفسره حديث أبي بكر كما فهمه النووي، بل قد جاء مفسراً من رواية جابر أنه سلم من الركعتين كما رواه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي: أخبرنا الثقة بن علي أو غيره عن يونس عن الحسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالناس صلاة الظهر في الخوف بيطن نخلة. فضلى بطائفة ركعتين ثم سلم. ثم جاءت طائفة أخرى فضلى بهم ركعتين ثم سلم إهـ. وأخرج الدارقطني عن عنبسة عن الحسن عن جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان محاصراً لبني محارب، فنودي بالصلاة. فذكر نحوه. والأول أصح من هذا، إلا أن فيه شائبة الإنقطاع. فإن شيخ الشافعي فيه مجهول. وأما الثاني: ففيه عنبسة بن

بذات الرقاع فأقيمت الصلوة ثم ذكر مثله. حدثنا ابن خزيمة قال ثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب قال ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سليمان بن قيس عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم محارب خصفة ﴿٤٤﴾ فصلى بهم صلوة الخوف فذكر مثل ذلك أيضا فقال قوم بهذا وزعموا أن صلوة الخوف كذلك ولا حجة لهم عندنا في هذه الآثار لانه يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم صلاها كذلك لأنه لم يكن في سفر ﴿٤٥﴾ يقصر في مثله الصلوة فصلى بكل طائفة ركعتين ثم قضا بعد ذلك ركعتين ركعتين وهكذا نقول نحن إذا حضر العدو في مصر فأراد أهل ذلك المصر أن

سعيد القطان الواسطي، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة. قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث يأتي بالطامات". وقال الفلاس: "كان مختلطا لا يروى عنه". وقد روى له أبو داود حديثا مقرونا بحميد الطويل، وعلى كل حال فالإستدلال على الحنفية بحديث جابر صحيح. وإن لم يسلم من الركعتين. لأن فرض المسافر عندهم ركعتان. والقصر عزيمة. فإن صلى المسافر أربعاً وقعد في الأولى صحت صلواته. وكانت الآخرين له نافلة. وقد ذهل عن هذا جماعة من شراح الحديث، ومنهم النووي. وقالوا: لا يحسن الإستدلال عليهم إلا بحديث أبي بكر أو بحديث جابر على تقدير أنه سلم في الركعتين، هذا كله ذكره الزيلعي في نصب الراية. أقول: الإستدلال بهذا الحديث على الحنفية إنما يصح لو كانت هذه الصلوة بعد نزول آية القصر. وهو في حيز الخفاء. وأما ما جاء في بعض الروايات، أنه قال: "ثم سلم". فهو يحتمل أن يكون المراد بالسلام سلام قطع الصلوة. ويحتمل أن يكون المراد به التشهد، فلا يتم الإستدلال. وأما أن القصر عزيمة عند الحنفية ولا يجوز الإتمام عندهم في السفر. فهذا ثابت بالحديث لا بالآية. فيمكن أن يقال: إن الإتمام كان جائزاً قبل قوله صلى الله عليه وسلم: "فأقبلوا صدقته". فلم يفد هذا الحديث إقتداء المفترض بالمتنفل.

﴿٤٤﴾ قوله خصفة: بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة ثم الفاء، هو: ابن قيس بن غيلان بن الياس بن مضر.

﴿٤٥﴾ قوله لانه لم يكن في سفر الخ. أي هذه الصلوة التي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم بكل طائفة ركعتين ركعتين صلوة الحضر. وكذلك نحن نقول: إذا صلى صلوة الخوف في الحضر فيصلّي بكل طائفة ركعتين إذا كانت تلك الصلوة رباعية. فإن قلت: جاء في رواية أبي داود والنسائي والدارقطني "فصلّى بهم ركعتين ثم سلم" فكيف يمكن أن يسلم بعد الركعتين في صلوة رباعية في الحضر. قلت: يمكن أن يكون المراد من السلام التشهد، لأن فيه: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين.

يصلوا صلوة الخوف فعلوا هكذا يعني بعد أن يكون تلك الصلوة ظهراً أو عصرًا أو عشاء قالوا فإن القضاء ما ذكر قيل لهم قد يجوز أن يكونوا قد قضاوا ولم ينقل ذلك في الخبر وقد يجيء في الأخبار مثل هذا كثيرا وأن كانوا لم يقضوا ﴿٤٦﴾ فإن ذلك عندنا لاحتاجة لهم فيه أيضا لأنه يجوز أن يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم والفريضة تصلى حينئذ مرتين فيكون كل واحد منهما فريضة وقد كان ذلك ﴿٤٧﴾ يفعل في أول الإسلام

﴿٤٦﴾ قوله وإن كانوا لم يقضوا الخ. أي ولئن سلم أنهم لم يقضوا ففي ذلك ليست حجة لهم أيضا، لأنه يجوز أن يكون ذلك حين تصلى الفريضة مرتين. فمرة صلى النبي صلى الله عليه وسلم مع الطائفة، ومرة صلى مع طائفة أخرى. ويؤيد هذا ما رواه الحاكم: "أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة المغرب بكل طائفة ثلث ركعات". والتطوع بثلاث ركعات لم يثبت سوى الوتر، فعلم أنه صلى بكل طائفة فريضة. فإن قلت: أبو بكرة هذا متأخر الإسلام وتكرار الفريضة كان، ثم نسخ. قلت: ليس في هذا الحديث "أن أبا بكرة كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الصلوة". فيمكن أن يكون مرسل صحابي.

﴿٤٧﴾ قوله وقد كان ذلك يفعل الخ. قال ابن دقيق العيد: "وهذا مدخول من وجهين، أحدهما أنه أثبت النسخ بالإحتمال. والثاني: أنه لم يقم دليلا على أن ذلك كان واقعا. أعني صلوة الفريضة في يوم مرتين. وأجاب المحقق في فتح القدير بأن: "مراده الحمل على النسخ ترجيحا بضرب من الإجتهد. وهذا صحيح بل واجب. إذ يجب الترجيح ما أمكن. ومرجعه الحمل على النسخ في كل متعارضين ثبتت صحتهما. وإن عبرنا في وجه الترجيح بلفظ آخر، نحو إن نقول: هذا محرم، فيقدم على ذلك المبيح. فإنه يستلزم حمل ذلك المبيح على النسخ. وإن لم يصرح به. وهذا لأن الفرض أن المبيح قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قاله، وكونه قال أيضا: المحرم لا يستلزم كون العمل به، إذ يجوز أن يكون المبيح هو المتأخر في نفس الأمر منه صلى الله عليه وسلم. فيكون المقصود منه الآن تقرير الإباحة. فتقديم المحرم عند الجهل بالمقدم معناه: أنه أشد الحكمين. فنحمله على التأخر. وذلك على التقدم إحتياطاً، أي عملاً بأشق الأمرين عند عدم العلم بخصوص المقرر، وإلا فليس معنى الإحتياط أن العمل به يتيقن معه بالعمل بالمتأخر المقرر في نفس الأمر. إذا عرفت هذا فمعنى حمله على النسخ أنه ثبت صلوة الخوف على ما ذكر. وثبت بعد سنين من الهجرة أنه صلى بالطائفتين صلوة واحدة مع المنافي بكل طائفة. فلو جاز إقتداء المفترض بالمتنفل لأتم بكل طائفة. لأن تحمل المنافي لا يجوز عند عدم الضرورة، فهذا يدل على عدم جواز الفرض بالنفل إهـ. أجاب العيني عن الأول بما حاصله: أنه لو جاز إقتداء المفترض بالمتنفل لما صليت صلوة الخوف على هذا الوجه، مع إشتمالها على المفسدات في غير هذه الحالة. وعن الثاني: بأنه لم يقف على كتاب الطحاوي فإنه قد ساق فيه دليل ذلك. وهو حديث ابن عمر رضي الله تعالى

ثم نسخ حدثنا حسين ابن نصر قال سمعت يزيد بن هرون قال أنا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سليمان مولى ميمونة قال أتيت المسجد ﴿٤٨﴾ فرأيت ابن عمر جالسا والناس في الصلوة فقلت ألا تصلي مع الناس فقال قد صليت في رحلي إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تصلي فريضة ﴿٤٩﴾ في يوم مرتين فالنهي لا يكون إلا بعد الإباحة فقد كان المسلمون هكذا يصنعون في بدء الاسلام يصلون في منازلهم ثم ياتون المسجد فيصلون تلك الصلوة التي أدركوها على أنها فريضة فيكونوا قد صلوا فريضة في يوم مرتين حتى

عنهما رفعه: "لاتصلوا الصلوة في اليوم مرتين". ومن وجه آخر مرسل: "أن أهل العالية كانوا يصلون في بيوتهم ثم يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم، فبلغه ذلك فنهاهم" إهـ. ﴿٤٨﴾ قوله أتيت المسجد الخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود ولفظه: "قال أتيت ابن عمر على البلاط وهم يصلون". وأخرجه النسائي ولفظه: "قال رأيت ابن عمر جالسا على البلاط، والناس يصلون". وأخرجه أحمد والدارقطني أيضا. وقال ابن حبان: وعمرو بن شعيب في نفسه ثقة، يحتج بخبره إذا روي عن غير أبيه. فأما روايته عن أبيه عن جده فلا تخلو من إنقطاع وإرسال. فلذلك لم يحتج بشئ منها إهـ. قيل: ورواه ابن خزيمة في صحيحه. قال النووي في الخلاصة: "إسناده صحيح، وإنما لم يعدها ابن عمر لأنه كان صلاحها في جماعة". إهـ.

وقال البيهقي في المعرفة: "قال مالك ثنا نافع أن رجلا سأل عبد الله بن عمر فقال: إني أصلي في بيتي، ثم أدرك الصلوة مع الإمام، أفأصلي معه؟ فقال ابن عمر: نعم. قال: فأيتهما أجعل صلوتي؟ فقال ابن عمر: ليس ذلك إليك، إنما ذلك إلى الله جعل أيهما شاء إهـ. رواه في الموطأ، قال: وهذا من ابن عمر دليل على أن الذي روي عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار عنه. قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا صلوة مكتوبة في يوم مرتين" إنما أراد به كلتاها على وجه الفرض، أو إذا صلى في جماعة، فلا يعيدها أخرى". إهـ (زيلعي في التخريج)

﴿٤٩﴾ قوله نهى أن تصلي فريضة الخ. بأن يصلي الرجل صلوة مكتوبة ثم يصلي تلك الصلوة على جهة الفرض. وأما من صلى مرة ثانية مع الجماعة على أنها نافلة إمتثالا بقوله صلى الله عليه وسلم. فهو ليس داخلا في النهي. قال في الإستهكار: "اتفق أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه على أن معنى قوله صلى الله عليه وسلم: "لاتصلوا صلوة في يوم مرتين" أن ذلك: أن يصلي الرجل صلوة مكتوبة عليه، ثم يقوم بعد الفراغ فيعيد عليها على جهة الفرض أيضا. وأما من صلى الثانية مع الجماعة على أنها نافلة إقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أمره بذلك، فليس ذلك من إعادة الصلوة في يوم مرتين، لأن الأولى فريضة. والثانية نافلة فلا إعادة حينئذ.

نهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأمر بعد ذلك من جاء إلى المسجد فأدرك تلك الصلوة أن يصليها ويجعلها نافلة وترك ابن عمر ﴿٥٠﴾ الصلوة مع القوم يحتمل عندنا ضربين، يحتمل أن يكون تلك الصلوة صلوة لا يتطوع بعدها فلم يكن يجوز أن يصليها إلا على أنها فريضة فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي صلوة فريضة في يوم مرتين أي فلا يجوز أن أصليها فريضة لأنني قد صليتها مرة ولا أدخل معهم لأنني لا يجوز لي التطوع في ذلك الوقت ويحتمل أن يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن إعادتها على هذا المعنى الذي نهى عنه ثم رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أن تصلي على أنها نافلة فلم يسمع ذلك ابن عمر فنظرنا في ذلك فإذا ابن أبي داود قد حدثنا قال ثنا الوهبي قال ثنا الماجشون عن عثمان بن سعيد بن أبي رافع قال أرسلني محرر بن أبي هريرة إلى ابن عمر أسأله إذا صلى الرجل الظهر في بيته ثم جاء إلى المسجد والناس يصلون فصلى معهم أيتهما صلاته فقال ابن عمر ﴿٥١﴾ صلاته

﴿٥٠﴾ قوله وترك ابن عمر الخ. هذا دفع دخل مقدر تقريره: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصلي فريضة مرتين، لكنه صلى الله عليه وسلم أمر أن من صلى في بيته ثم جاء في المسجد، والناس في صلوة، فليصل معهم، وتكون هذه الصلوة نافلة. فلم يسمع ابن عمر رضي الله عنهما بنية النفل؟. وأجاب المصنف عن هذا بوجهين: الأول أن تكون تلك الصلوة صلوة لا تطوع بعدها كالفجر والعصر، فلو دخل فيها دخل على نية الفرض. وقد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصلي صلوة فريضة في يوم مرتين. فلذا أجاب بحديث النهي. والثاني: أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن إعادتها بنية الفرض. ولم يبلغه ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم أن تصلي على أنها نافلة. فلذا لم يدخلها.

﴿٥١﴾ قوله قال ابن عمر الخ. قد اختلف في الصلوة التي تصلي مرتين. هل الفريضة الأولى أو الثانية؟. فذهب الأوزاعي وبعض أصحاب الشافعي إلى أن الفريضة الثانية. وذهب أبو حنيفة وأصحابه والشافعي إلى أن الفريضة الأولى. وعن بعض أصحاب الشافعي أن الفرض أكملها. وعن بعض أصحاب الشافعي أيضا أن الفرض أحدهما على الإيهام. وعن الشعبي وبعض أصحاب الشافعي أيضا كلاهما فريضة. وحجتنا: حديث ابن عمر هذا. وأيضا حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه مرواه مسلم في صحيحه، وأبو داود وغيرهما. ولفظه لمسلم: "قال صلى الله عليه وسلم إنه سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلوة عن ميقاتها ويختقونها إلى شرق الموتى، فإذا رأيتموهم قد فعلوا ذلك فصلوا الصلوة لميقاتها واجعلوا صلواتكم معهم سبحة". وأيضا رواه مسلم عن أبي ذر: "قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا ذر

الأولى ففي هذا الحديث أن ابن عمر قد رأى أن الثانية تكون تطوعاً فدل ذلك على أن تركه للصلاة في حديث سليمان إنما كان لأنها صلاة لا يجوز أن يتطوع بعدها فإن كانت في حديث أبي بكر وجابر الذين ذكرنا كان أولى الحكم ما وصفنا أن من صلى فريضة جاز أن يعيدها فتكون فريضة فلذلك صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين بالطائفتين وذلك هو جائز لو بقي الحكم على ذلك فإما إذا نسخ فنهى أن تصلي فريضة مرتين فقد إرتفع ذلك المعنى الذي له صلى بكل طائفة ركعتين وبطل العمل به فلا حاجة لهم في حديث أبي بكر وجابر لإحتمالهما ما ذكرنا حدثنا أبو بكر قال ثنا حبان يعني ابن هلال قال ثنا همام قال ثنا قتادة عن عامر الأحول عن عمرو بن شعيب عن خالد بن أيمن المعافري (٥٢) قال كان أهل العوالي يصلون في منازلهم ويصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعيدوا الصلاة في يوم مرتين قال عمر وقد ذكرت لسعيد بن المسيب فقال صدق (٥٣) وقد روي عن جابر بن عبد الله في هذا ما

إنه سيكون بعدي أمراء يمتنون الصلاة فصل الصلاة لوقتها. فإن صليت لوقتها كانت لك نافلة وإلا كنت قد أحرزت صلوتك. وفي رواية قال: "صل الصلاة لوقتها فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة". وفي رواية: "فإن أدركت القوم وقد صلوا كنت أحرزت صلوتك، وإلا كانت لك نافلة". وفي رواية: "ثم إن أقيمت الصلاة فصل معهم، فإنها زيادة خير". وفي رواية: "صلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلوتكم معهم نافلة". وأيضاً رواه أبو داود عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنها ستكون عليكم بعدي أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها، حتى يذهب فصلوا الصلاة لوقتها، فقال رجل: يا رسول الله أصلي معهم؟ قال نعم، إن شئت". وقال سفيان: "إن أدركتها معهم أصلي معهم؟ قال نعم، إن شئت. فقله صلى الله عليه وسلم "إن شئت" دليل على أنها نافلة.

(٥٢) قوله خالد بن أيمن: تابعي أرسل حديثاً. فذكره ابن عبد البر في الصحابة، ثم أنكر على ابن أبي حاتم إيراده، ولا إنكار عليه، فإنه بين أمره الخ. أصابه من القسم الرابع. وذكر هذا الحديث بعينه. وإن البخاري رواه، أي في تاريخه، من هذا الطريق: عمرو بن شعيب. وقال: قال أبو عمر: لا يعرف في الصحابة. ولا ذكره غيره أي ابن أبي حاتم. وإنما يعرف هذا عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار عن ابن عمر. كذا قال. وقد ذكره البخاري كما ترى إهـ. شيخنا المجدد رحمه الله تعالى.

(٥٣) قوله فقال صدق الخ. هذا الحديث من مراسيل سعيد بن المسيب التي يصححها الشافعي. ولا ينبغي له أن يقول ما قال.

يدل على غير هذا المعنى حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة عن سليمان الشكري أنه سأل جابر بن عبد الله ^(٥٤) عن إقصار الصلوة في الخوف أي يوم أنزل وأين هو قال إنطلقنا نتلقى غير قريش آتية من الشام حتى إذا كنا بنخل ^(٥٥) جاء رجل ^(٥٦) من القوم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنت محمد قال نعم قال تخافني قال لا قال فمن يمنعك مني ^(٥٧) قال الله يمنعني منك قال فسل السيف قال فتهدده القوم وأوعده فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرحيل وأخذوا السلاح ثم

^(٥٤) قوله إنه سأل جابر بن عبد الله الخ. قال السيوطي في الدر المنثور: "أخرج عبد بن حميد وابن جرير عن سليمان الشكري أنه سأل جابر بن عبد الله عن إقصار الصلوة. أي يوم أنزل؟ فقال جابر بن عبد الله: وغير قريش آتية من الشام". الحديث. وفي آخره: "فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم أربع ركعات، وللقوم ركعتين يومئذ، فأنزل في إقصار الصلوة، وأمر المؤمنين بأخذ السلاح".

^(٥٥) قوله إذا كنا بنخل. بفتح النون وسكون الخاء المعجمة. وهو موضع من المدينة على يمين. وهو بواد يقل له "شدخ" بشين المعجمة والdal المهملة والحاء المعجمة. وفيه طوائف من قيس من بني فزارة وأشجع أنمار. (عيني)

^(٥٦) قوله جاء رجل. إسمه: غوث، بفتح الغين المعجمة وسكون الواو وفتح الراء وبالثاء المثناة. ابن الحارث وسماه الخطيب "غورك" بالكاف موضع الثاء. قال الخطابي: "غويرث" بالتصغير. وذكر عياض: أنه مضبوط عند بعض رواة البخاري بعين مهملة، قال: وصوابه المعجمة". قال الجيلاني: "هو فوعل من الغوث وهو الجوع".

^(٥٧) قوله فمن يمنعك مني: هو إستفهام إنكار. أي لا يمنعك مني أحد. لأن ذلك الرجل كان قائماً، والسيف في يده. والنبي صلى الله عليه وسلم جالس لاسيف معه. فقال: الله يمنعني. ولم يبال بقوله. ولا عرج إليه، ثقة بالله وتوكل عليه. فلما شاهد هذا الرجل تلك القوة التي فارق بها عادة الناس في مثل تلك الحالة تحقق صدقه. وعلم أنه لا يصل إليه بضرر. وهذا من أعظم خوارق للعادة. فإنه عدو متمكن بيده سيف مشهور وموت حاضر. ولا تغير له صلى الله تعالى عليه وسلم بحال. ولا حصل له روع ولا جزع. وهذا من أعظم الكرامات. ومع إقتران التحدي يكون من أوضح المعجزات.

ووقع في رواية ابن إسحق بعد قوله: قال الله. "فدفع جبريل في صدره فوق السيف من يده فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم. وقال من يمنعك أنت مني؟ قال لا أحد، قال قم فاذهب لشانك. فلما ولى، قال أنت خير مني. فقال صلى الله تعالى عليه وسلم أنا أحق بذلك منك. ثم أسلم بعد". وفي لفظ: "قال وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله. ثم أتى قومه فدعاهم إلى الإسلام".

نودي بالصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطائفة من القوم وطائفة أخرى يحرسونهم فصلى بالذين يلونه ركعتين ثم سلم ثم تأخر الذين يلونه على أعقابهم فقاموا في مصاف أصحابهم وجاء الآخرون فصلى بهم ركعتين والآخرون يحرسونهم ثم سلم فكان للنبي صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وللقوم ركعتان ركعتان ففي يومئذ أنزل الله عز وجل إقصار الصلوة وأمر المؤمنين بأخذ السلاح ففي هذا الحديث ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم أربعاً يومئذ قبل إنزال الله عليه في قصر الصلوة ما أنزل عليه وإن قصر الصلوة إنما أمره الله تعالى به بعد ذلك ﴿٥٨﴾ فكانت الأربع يومئذ مفروضة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان المؤمنون به فرضهم أيضاً فيها كذلك لأن حكمهم حينئذ كان في سفرهم كحكمهم في حضرهم ولا بد إذا كان ذلك كذلك من أن يكون كل طائفة من هاتين الطائفتين قد قضت ركعتين ركعتين كما تفعل لو كانت في الحضر فإن قال قائل ففي هذا الحديث ما يدل على خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوة بعد فراغه من الركعتين اللتين صلاهما بالطائفة الأولى واستقباله الصلوة في وقت دخول الطائفة الثانية معه فيها لأن في الحديث ثم سلم قيل له قد يحتمل أن يكون ذلك السلام المذكور في هذا الموضع هو سلام التشهد الذي لا يراد به قطع الصلوة ويحتمل أن يكون سلاماً أراد به إعلام الطائفة الأولى بأوان إنصرافها والكلام حينئذ مباح له في الصلوة غير قاطع لها على ما قد روي في ذلك عن عبدالله بن مسعود عن أبي سعيد الخدري وعن زيد بن أرقم على ما قد روينا عن كل واحد منهم في الباب الذي ذكرنا فيه وجوه حديث ذي اليمين في غير هذا الموضع من هذا الكتاب وقد روي عن جابر بن عبدالله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلاها على غير هذا المعنى حدثنا أحمد

﴿٥٨﴾ قوله وأمره بعد ذلك الخ. قد جاء في غير حديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك. منها: ما روى مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كيف أنت إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلوة عن وقتها. قلت فما تأمرني، قال صل الصلوة لوقتها. فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة". ومنها: ما رواه أحمد والطبراني والحاكم عن بشر بن محجن: "إذا صليت في أهلك ثم جئت إلى المسجد فوجدت الناس يصلون فصل معهم واجعلها نافلة".

بن عبد الله بن عبد الرحيم قال ثنا سعيد بن أبي مريم قال أنا يحيى بن أيوب قال حدثني يزيد بن الهاد قال حدثني شرحبيل بن سعد (٥٩٦) أبو سعد عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الخوف قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة من خلفه من وراء الطائفة التي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قعود وجوهم كلهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبرت طائفتان وركع وركعت الطائفة التي خلفه والآخرون قعود ثم سجد فسجدوا أيضا والآخرون قعود ثم قام وقاموا فنكصوا خلفه حتى كانوا مكان أصحابهم وأتت الطائفة الأخرى فصلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة وسجدتين والآخرون قعود ثم سلم فقامت الطائفتان كلتاهما فصلوا لأنفسهم ركعة وسجدتين ركعة وسجدتين فهذا الحديث عندنا من المحال الذي لا يجوز كونه لأن فيه أنهم دخلوا في الصلوة وهم قعود وقد أجمع المسلمون أن رجلا لو افتتح الصلوة قاعدا ثم قام فأتى قائما ولا عذر له في شيء من ذلك أن صلاته باطلة فكان الدخول لا يجوز إلا على ما يكون عليه الركوع والسجود فاستحال أن يكون الذين كانوا خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الصف الثاني دخلوا في الصلوة قعودا فثبت عن جابر بن عبد الله ما روينا عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير هذا الحديث وذهب آخرون في صلوة الخوف إلى ما حدثنا علي بن شيبه قال ثنا قبيصة قال

(٥٩٦) قوله شرحبيل بن سعد: أبو سعد الخطمي المدني مولى الأنصار. قال مسلم في خطبة صحيحه: حدثني الفضل بن سهل قال حدثني يحيى بن معين قال نا حجاج قال نا ابن أبي ذئب عن شرحبيل بن سعد وكان متهما. وقال في تهذيب التهذيب: قال بشر بن عمر: سئلت مالكا عنه فقال: ليس بثقة. قال ابن المديني: "قلت لسفيان بن عيينة: كان شرحبيل بن سعد يفتي؟ قال نعم. ولم يكن أحد أعلم بالمغازي والبدريين منه. فأحتاج، فكانهم إتهموه. وقال في موضع آخر عن سفيان: لم يكن أحد أعلم بالبدريين منه. وأصابته حاجة، فكانوا يخافون إذا جاء إلى الرجل فلم يعطه أن يقول: لم يشهد أبوك بدرا. قال عمرو بن علي: "سمعت يحيى القطان قال قال رجل لابن إسحاق كيف حديث شرحبيل؟ فقال: "وَأَحَدٌ يَحْدُثُ عَنْ شَرْحَبِيلٍ". وقال أبو زرعة: لَيْن. وقال النسائي: ضيعف. وقال الدارقطني: ضيعف يعتبر به. وقال ابن عدي: له أحاديث وليست بالكثيرة وفي عامة ما يرويه نكارة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: مات سنة ثلث وعشرين ومائة. وقال ابن المديني: أتى لشرحبيل أكثر من مائة سنة.

ثنا سفيان الثوري عن منصور عن مجاهد عن أبي عياش الزرقى ﴿٦٠﴾ قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٦١﴾ الظهر بعسفان والمشركون بينه وبين القبلة فيهم أو عليهم خالد بن الوليد فقال المشركون لقد كانوا في صلوة لو أصبنا منهم لكانت الغنيمة فقال المشركون إنها ستجيب صلوة هي أحب إليهم من آبائهم وأبنائهم قال فنزل جبريل ﴿٦٢﴾ عليه السلام بالآيات فيما بين الظهر والعصر قال فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر

﴿٦٠﴾ قوله عن أبي عياش الزرقى: قال الترمذي: "إسمه زيد بن صامت". وقال في تهذيب التهذيب: "إسمه زيد بن الصامت، وقيل: ابن النعمان، وقيل: إسمه عبيد. وقيل: عبدالرحمن بن معاوية بن الصامت ابن زيد بن خلدة بن مخلد بن عامر بن زريق. ذكره ابن سعد في من شهد أحدا وما بعدها. يقال: إنه مات بعد الأربعين في خلافة معاوية رضي الله عنه.

﴿٦١﴾ قوله صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. حديث أبي عياش هذا أخرجه أبو داود والنسائي وعبدالرزاق وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور في سننه وأحمد وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني والطبراني والحاكم والبيهقي. ولفظ أبي داود والبيهقي: "قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وعلى المشركين خالد بن وليد فصلينا الظهر. فقال المشركون لقد أصبنا غرة لقد أصبنا غفلة، لو كنا حملنا عليهم وهم في الصلوة. فنزلت آية القصر بين الظهر والعصر". الحديث.

﴿٦٢﴾ قوله فنزل جبريل عليه السلام الخ. اختلفوا في أي سنة نزل بيان صلوة الخوف. فقال الجمهور: "إن أول ما صليت في غزوة ذات الرقاع. قاله محمد بن سعد وغيره. واختلف أهل السير في أي سنة كانت. ف قيل سنة أربع. وقيل سنة خمس. وقيل سنة ست. وقيل سنة سبع. فقال محمد بن إسحق: "كانت أول ما صليت قبل بدر الموعد. وذكر ابن إسحق وابن عبدالبر أن بدر الموعد كانت في شعبان من سنة أربع. وقال ابن إسحق: وكانت ذات الرقاع في جمادى الأولى. وكذا قال أبو عمر بن عبدالبر: أنها كانت في جمادى الأولى سنة أربع إهـ. وروى البخاري تعليقا عن هشام عن أبي الزبير عن جابر قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بنخل. فذكر صلوة الخوف. قال ابن حجر في فتح الباري: "غرضه الإشارة إلى أن روايات جابر متفقة على أن الغزوة التي وقعت فيها صلوة الخوف هي غزوة ذات الرقاع. لكن فيه نظر. لأن سياق رواية هشام عن أبي الزبير هذه يدل على أنه حديث آخر في غزوة أخرى. وبيان ذلك أن في هذا الحديث عند الطيالسي وغيره: أن المشركين قالوا: دعوهم فإن لهم صلوة هي أحب إليهم من أبنائهم. قال: فنزل جبريل فأخبره، فصلى بأصحابه العصر، وصفهم صفين فذكر صفة صلوة الخوف. وهذه القصة إنما هي في غزوة عسفان. وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق زهير

وصف الناس صفين وكبروا معه جميعا ثم ركع وركعوا معه جميعا ثم رفع ورفعوا معه جميعا ثم سجد وسجد الصف الذى يلونه وقام الصف الموخر يحرسونهم بسلاحهم ثم رفع ورفعوا جميعا ثم سجد الصف الموخر ثم رفعوا وتأخر الصف المقدم وتقدم الصف الموخر فكبر وكبروا معه جميعا ثم ركع وركعوا معه جميعا ثم رفع ورفعوا معه جميعا ثم سلم عليهم وصلاها مرة أخرى في أرض بني سليم حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل قال ثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاها فذكر نحوا من هذا وكان ابن أبي

بن معاوية عن أبي الزبير بلفظ يدل على مغايرة هذه القصة لغزوة محارب في ذات الرقاع. ولفظه عن جابر: قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم قوما من جهينة فقاتلونا قتالا شديدا، فلما أن صلينا الظهر قال المشركون لوملنا عليهم ميلة واحدة لأفزعناهم، فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بذلك. قال: وقالوا ستأتيهم صلوة هي أحب إليهم من الأولاد. فذكر الحديث. وروى أحمد والترمذي وصححه النسائي من طريق عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل بين ضحنان وعسفان فقال المشركون: إن لهم صلوة هي أحب إليهم من أبناءهم. فذكر الحديث في نزول جبريل لصلوة الخوف. وروى أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من حديث أبي عياش الزرقى قال: "كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بعسفان فصلى بنا الظهر، وعلى المشركين يومئذ خالد بن الوليد فقالوا لقد أصبنا منهم غفلة. ثم قال: إن لهم صلوة بعد هذه هي أحب إليهم من أموالهم وأبناءهم. فنزلت صلوة الخوف بين الظهر والعصر، فصلى بنا العصر، ففرقنا فرقتين". الحديث. وسياقه نحو رواية زهير عن أبي الزبير عن جابر. وهو ظاهر في إتحاد القصة. وقد روى الواقدي من حديث خالد بن الوليد قال: لما خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الحديبية لقيته بعسفان. فوفقت بإزائه. وتعرضت له، فصلى بأصحابه الظهر، فهممنا أن نغير عليهم، فلم يُعظم لنا، فاطلع الله نبيه على ذلك، فصلى بأصحابه العصر صلوة الخوف". الحديث. وهو ظاهر فيما قررته، أن صلوة الخوف بعسفان غير صلوة الخوف بذات الرقاع. فإن جابرا روى القصةين معا. فأما رواية أبي الزبير عنه ففي قصة عسفان، وأما رواية أبي سلمة ووهب بن كيسان وأبي موسى المصري عنه ففي غزوة ذات الرقاع. وهي غزوة محارب وثلعة. وإذا تقرر أن أول ما صليت صلوة الخوف في عسفان. وكانت في عمرة الحديبية. وهي بعد الخندق وقريظة. وقد صليت صلوة الخوف في غزوة ذات الرقاع، وهي بعد عسفان. فتعين تأخرها عن الخندق وعن قريظة وعن الحديبية أيضا. فيقوي القول بأنها بعد خيبر. لأن غزوة خيبر كانت عقيب الرجوع من الحديبية. وأما قول الغزالي: أن غزوة ذات الرقاع آخر الغزوات، فهو غلط واضح. وقد بالغ ابن الصلاح في إنكاره إياه.

ليلى ممن ذهب إلى هذا الحديث وتركه أبو حنيفة ومحمد بن الحسن لأن الله عز وجل قال: ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك“ وفي هذا الحديث أنهم صلوا جميعا. وفي حديث ابن عمر وعبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس. وفي حديث حذيفة وزيد بن ثابت دخول الطائفة الثانية في الركعة الثانية ولم يكونوا صلوا قبل ذلك فالقرآن يدل على ما جاءت به الرواية عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكانت عندهما أولى من حديثي أبي عياش وجابر هذين وذهب أبو يوسف ^(٦٣) إلى أن العدو إذا كان في القبلة فالصلوة كما روى أبو عياش وجابر وإن كانوا في غير القبلة فالصلوة كما روى ابن عمر وحذيفة وزيد بن ثابت لأن في حديث أبي عياش أنهم كانوا في القبلة وحديث ابن عمر

﴿٦٣﴾ قوله ذهب أبو يوسف الخ. قال في فتح القدير: ”قيل هو قوله الأول. وصفتها عنده فيما إذا كان العدو في جهة القبلة أن يحرموا مع الإمام كلهم ليركعوا، فإذا سجد سجد معه الصف الأول. والثاني يحرسونهم. فإذا رفع راسه تأخر الصف الأول وتقدم الثاني، فإذا سجد سجدوا معه وهكذا يفعل في كل ركعة. والحجة عليه ما روينا من حديث ابن عمر وابن مسعود. وقال سبحانه: {فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ} جعلهم سبحانه طائفتين. وصرح بأن بعضهم فاتهم شيء من الصلوة معه. وعلى ما ذكره لم يفتهم شيء إهـ. وقال في البدائع: ”وعندنا يصلي بكل طائفة شطر الصلوة. هذا إذا لم يكن العدو بإزاء القبلة. فإن كان العدو بإزاء القبلة، فالأفضل عندنا: أن يجعل الناس طائفتين. فيصلي بكل طائفة شطر الصلوة على النحو الذي ذكرنا. وإن صلى بهم جملة جاز. وهو أن يجعل الناس صفيين. ويفتح الصلوة بهم جميعا. فإذا ركع الإمام ركع الكل معه. وإذا رفع راسه من الركوع رفعوا جميعا. وإذا سجد الإمام سجد معه الصف الأول والصف الثاني قيام يحرسونهم. فإذا رفعوا رؤسهم سجد الصف الثاني والصف الأول قعود يحرسونهم. فإذا رفعوا رؤسهم سجد الإمام السجدة الثانية وسجد معه الصف الأول والصف الثاني قعود يحرسونهم فإذا رفعوا رؤسهم تأخر الصف الأول وتقدم الصف الثاني فيصلي بهم الركعة الثانية بهذه الصفة أيضا، فإذا قعد وسلم سلموا معه“. إهـ. وقال الشلبي في حاشية التبيين: قال في شرح الطحاوي: ولو كان العدو مستقبل القبلة في قول أبي حنيفة ومحمد. هم بالخيار إن شأؤوا صلوا بالذهاب والمجيئ على ما بينا. وإن شأؤوا صلوا صفيين، فيفتح الإمام الصلوة بهم جميعا. وكلهم مستعدون. فإذا ركع ركعوا جميعا. وإذا سجد سجد الصف الذي يليه. والصف المؤخر يحرسونهم، فإذا رفعوا رؤسهم سجد الصف المؤخر، والأول يحرسونهم، ثم سجد الإمام، والصف الأول السجدة الثانية. والآخر يحرسونهم. وقال أبو يوسف: إن صلوا هكذا جازت صلواتهم، وإن صلوا بالذهاب والإياب لاتجوز لهم الصلوة“ إهـ.

وحذيفة وزيد لم يذكر فيه شيء من ذلك إلا أنه قد روي عن ابن مسعود في ذلك ما يوافق ما رووا وقال كان العدو في غير القبلة قال أبو يوسف فأصح لحديثين فاجعل حديث ابن مسعود أو ما وافقه إذا كان العدو في غير القبلة وحديث أبي عياش وجابر إذا كان العدو في القبلة وليس هذا بخلاف التنزيل عندنا لأنه قد يجوز أن يكون قوله ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك إذا كان العدو في غير القبلة ثم أوحى الله إليه بعد ذلك كيف حكم الصلوة، إذا كانوا في القبلة، ففعل الفعلين جميعاً، كما جاء الخبران. وهذا أصح الأقاويل عندنا ﴿٦٤﴾ في ذلك وأولها لأن تصحيح الآثار يشهد له وقد دل على ذلك أيضاً أن

﴿٦٤﴾ قوله وهذا أصح الأقاويل عندنا الخ. قال العيني: "قال الخطابي: صلوة الخوف أنواع، صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في أيام مختلفة وأشكال متباينة يتحرى في كلها ما هو أحوط للصلوة. وأبلغ في الحراسة. فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى". وقال ابن عبد البر في التمهيد: روي في صلوة الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم وجوه كثيرة فذكر منها ستة أوجه. الأول: ما دل عليه حديث ابن عمر، قال به من الأئمة الأوزاعي والأشهب. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه على ما ذكرنا. الثاني: حديث صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة. قال به مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور. الثالث: حديث ابن مسعود. قال به أبو حنيفة وأصحابه إلا أبا يوسف. الرابع: حديث أبي عياش الزرقني. قال به ابن أبي ليلى والثوري. الخامس: حديث حذيفة. قال به الثوري في محيزه. وهو المروي عن جماعة من الصحابة. منهم حذيفة وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله. السادس: حديث أبي بكره أنه صلى بكل طائفة ركعتين. وكان الحسن البصري يفتي به. وقد حكى المزني عن الشافعي أنه لو صلى في الخوف بطائفة ركعتين ثم سلم فصلى بالطائفة الأخرى ركعتين ثم سلم كان جائزاً. قال وهكذا صلى النبي صلى الله عليه وسلم ببطن نخل. قال ابن عبد البر: وروي إن صلواته هكذا كانت يوم ذات الرقاع. وذكر أبو داود في سننه لصلوة الخوف ثمانية صور. وذكرها ابن حبان في صحيحه: تسعة أنواع. وذكر القاضي عياض في الإكمال لصلوة الخوف ثلاثة عشر وجهاً. وذكر الثوري: أنها تبلغ ستة عشر وجهاً. ولم يبين شيئاً من ذلك. وقال شيخنا الحافظ زين الدين في شرح الترمذي: "قد جمعت طرق الأحاديث الواردة في صلوة الخوف، فبلغت سبعة عشر وجهاً. وبينها لكن يمكن التداخل في بعضها". وحكى ابن قسار المالكي: أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها عشر مرات. وقال ابن العربي: صلاها أربعاً وعشرين مرة. وبين القاضي عياض تلك المواطن. والذي صح أنه صلى بها صلوة الخوف من الغزوات ذات الرقاع وذو قرد وعسفان وغزوة الطائف، وليس بعد غزوة الطائف إلا تبوك. وليس فيها لقاء العدو. والظاهر أن "غزوة نجد" مرتان. والذي شهد بها أبو موسى وأبو هريرة هي "غزوة نجد" الثانية، لصحة حديثيهما في

عبدالله بن عباس قد روي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلوة الخوف ما قد ذكرنا في أول هذا الباب مما رواه عنه عبيدالله بن عبدالله من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذى قرد فكان ذلك موافقا لما روى عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عمر وحذيفة و زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ثم روي عن عبدالله بن عباس في ذلك من رأيه ما حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبدالله بن محمد بن صالح الهاشمي أبو بكر قال ثنا عبدالله بن لهيعة عن الأعرج أنه سمع عبيدالله بن عبدالله بن عباس يقول كان ابن عباس يقول في صلوة الخوف ﴿٦٥﴾ فذكر مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي عياش وحديث جابر بن عبدالله الذي وافقه فلما كان ابن عباس قد علم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما علم على رويناه عنه في حديث عبيدالله وقال كان المشركون بينه وبين القبلة ثم قال هذا برأيه واستحال أن يكون يصلون هكذا والعدو في غير القبلة ويصلون إذا كان العدو في القبلة كما روي عنه عبيدالله لأنهم إذا كانوا لا يستدبرون القبلة والعدو في ظهورهم كان أخرى أن لا يستدبروها إذا كانوا في وجوههم ولكن ما ذكرنا عنه من ترك الاستدبار هو إذا كان العدو في القبلة ويحتمل أن يكون أيضا كذلك إذا كان العدو أيضا في غير القبلة كما قال ابن أبي ليلى فقد أحاط علمنا بقوله بخلاف ما روي عنه عبيدالله

شهوذا إم.

﴿٦٥﴾ قوله كان ابن عباس يقول في صلوة الخوف الخ. وروى البيهقي بإسناده عن الزهري عن عبيد الله عن عبدالله بن عباس قال: "أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلوة الخوف فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقمنا خلفه صفين، فكبر وركع وركعنا جميعا، الصفان كلاهما ثم رفع رأسه، ثم خرّ ساجدا وسجد الصف الذي يليه، وثبت الآخرون قياما يحرسون إخوانهم، فلما فرغ من سجوده وقام خرّ الصف المؤخر سجودا، فسجدوا سجدتين، ثم قاموا فتأخر الصف المقدم الذي يليه وتقدم الصف المؤخر، فركع وركعوا جميعا، وسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والصف الذي يليه، وثبت الآخرون قياما يحرسون إخوانهم، فلما قعد رسول الله صلى الله عليه وسلم خرّ الصف المؤخر سجودا، فسجدوا، ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم". وكذلك رواه داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس. ثم ذكر حديث عكرمة عن ابن عباس قال: ما كانت صلوة الخوف إلا كصلوة إحراسكم هؤلاء اليوم خلف أئمتكم، إلا أنها كانت، أظنه قال: عقباء، قامت طائفة وهم جميع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسجدت معه طائفة". الحديث. ورواه النسائي أيضا في سننه.

عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان العدو في القبلة ولم يكن ليقول ذلك إلا بعد ثبوت نسخ ما تقدم عنه ولم يعلم نسخ ذلك عنده إذا كان العدو في غير القبلة فجعلنا هذا الذي روي عنه من قوله هو في العدو إذا كانوا في القبلة وتركنا حكم العدو إذا كانوا في غير القبلة على مثل ما روي عنه عبيد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان أبو يوسف ٦٦ قال مرة لا يصلي صلوة الخوف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزعم أن الناس إنما صلوها

٦٦ قوله وقد كان أبو يوسف الخ. وإليه ذهب الحسن بن زياد اللؤلؤي وإبراهيم بن علي، وحكي عن المزني صاحب الشافعي. كذا في فتح الباري. وقال في البدائع: "وقال الحسن بن زياد: لا تجوز، أي صلوة الخوف. وهو قول أبي يوسف الآخر. واحتج بقوله تعالى: {وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ} الآية، جَوَزَ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِشَرَطِ كَوْنِ الرَّسُولِ فِيهِمْ، فَإِذَا خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا إِنْ عَدِمَتِ الشَّرْطِيَّةُ. وَلَأَنَّ الْجَوَازَ حَالُ حَيَاتِهِ ثَبِتَ مَعَ الْمَنَافِي، لِمَا فِيهَا مِنْ أَعْمَالٍ كَثِيرَةٍ لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ، وَهِيَ الْذَهَابُ وَالْمَجِيئُ. وَلَا بَقَاءَ لِلشَّيْءِ مَعَ مَا يَنَافِيهِ، إِلَّا أَنَّ الشَّرْعَ أَسْقَطَ إِبْتِغَاءَ الْمَنَافِي حَالِ حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى إِسْتِدْرَاكِ فَضِيلَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ. وَهَذَا الْمَعْنَى مُنْعَدِمٌ فِي زَمَانِنَا. فَوَجِبَ إِبْتِغَاءُ الْمَنَافِي، فَيَصْلِي كُلُّ طَائِفَةٍ بِإِمَامٍ عَلَى حِدَةٍ" إ.هـ. وظن بعضهم أنه تمسك بمفهوم الشرط واعترض عليه في النهاية بأنه: "لا حاجة لمن تمسك بها، لما عرف من أصلنا أن المعلق بالشرط، لا يوجب عدم الحكم عند عدم الشرط. بل هو موقوف على قيام الدليل. فإذا قام على وجود الحكم لزم. وقد قام هنا. وهو فعل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بعد وفاته عليه السلام" إ.هـ. وقال المحقق في فتح القدير: "ولا يخفى أن استدلال أبي يوسف ليس بإعتبار مفهوم الشرط، ليدفع بأنه ليس بحجة، بل بأن الصلوة مع المنافي لا تجوز في الشرع. ثم إنه أجازها في صورة بشرط. فعند عدمه تبقي على ما كان من عدم الشرعية. لا أن عدم الشرعية عند عدمه مدلول للتركيب الشرطي. فالجواب الحق أن الأصل كما إنتفى بالآية حال كونه فيهم. كذلك إنتفى بعده بفعل الصحابة من غير تكثير. فدل إجماعهم على علمهم من جهة الشارع بعدم إختصاصها بحال كونه فيهم" إ.هـ. وقال بحر العلوم في رسائل الأركان: "قال الأمام أبو يوسف وكان صلوة الخوف من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم. وقوله أشبه عندي بالصواب، أما أولا: فللقوله تعالى {فَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ} الآية. علق سبحانه وتعالى صلوة الخوف بكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيهم. وعند فوت الشرط بقي الحكم على الأصل المتقرر في الشرع من فساد الصلوة بتخلل العمل الكثير والمشى والإنحراف عن القبلة إنحرافا فاحشا. وأما ثانيا: فلأن الصلوة مع المنافيات لو شرعت فإنما يشرع للضرورة، ولا ضرورة، فإن لهم أن يجعلوا طائفتين. ويصلي طائفة بإمام. ويقوم طائفة أخرى تجاه العدو. فإذا فرغوا وسلموا، قاموا تجاه العدو.

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كما صلوا لها لفضل الصلوة معه هذا القول عندنا ليس

ويعصلي طائفة أخرى بإمام آخر. وأما في عهده الشريف فكانت ضرورة. لأن الصلوة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعاً، ومنيع للبركات والكمالات، وتفويت هذا الفضل عن طائفة للخوف مما لا يرخصه ذو عقل. والإجتناب عن التهلكة والجهاد أيضاً فرض. فلا جرم شرعت صلوة الخوف لينال هذا الفضل. وأما اليوم فلا ضرورة، فلا شرع للصلوة مع المنافي. وما في الهداية: أن أبا يوسف وإن أنكر شرعية صلوة الخوف فهو محجوج عليه لفعله صلى الله عليه وسلم، فليس بشيء. لأن أبا يوسف لما جعل شرعية صلوة الخوف من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم فلاحجة عليه إلا بتبيان نفي الإختصاص بنص قاطع فأفهم“ إهـ.

أقول: أولاً: لا نسلم أن صلوة الخوف من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم. والآية لا تدل عليه، لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم صلوا هذه الصلوة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير تكبير. ولو كانت من خصائصه وفهموا من الآية التخصيص لأنكروه، كما أنكروا على الذين صلوا بعد العصر. وعلى سائر الخصائص إذا فعلها أحد. أما شرعيتها مع المنافي فهي من خصائص هذه الصلوة، لا من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم. ويجوز أن يكون شيء مانعاً في وقت، وفي حالة، ولا يكون مانعاً في وقت آخر، وحالة أخرى. فالمشي والانحراف عن القبلة وغيرهما وإن كان منافياً للصلوة في حالة الأمن، لكنه ليس بمانع في حالة الخوف. وأيضاً لو كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم لبيته، كما بين في صوم الوصال وغيره من خصائصه. فإن قلت: قد وجد التخصيص لأن الله تعالى شرط كون الرسول فيهم، فقال: {وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ} قلنا: معناه إذا كنت أنت فيهم، أو من يقوم مقامك في الإمامة. كما في قوله تعالى {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} والأصل في الشرائع أن تكون عامة في الأوقات، إلا إذا قام دليل التخصيص، ولا دليل هنا. وأقول ثانياً: قال النبي صلى الله عليه وسلم: “صلوا كما رأيتموني أصلي” فهو صلى الله تعالى عليه وسلم لما صلى هذه الصلوة في حالة الخوف، ففعله تشريع لهذه الصلوة، كلما وجد هذه الحالة. وأما ثالثاً: فلما روى الطحاوي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه بين كيفية صلوة الخوف كما مر الحديث مفصلاً، وكذلك رواه البخاري في صحيحه هذا الحديث في كتاب التفسير في باب قوله تعالى: {فَإِذَا خِفْتُمْ فِرْجَالاً أَوْ رُكْبَاناً} ثم قال مالك: “قال نافع: لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم”. وقال الطحاوي: “هذا الخبر صحيح الإسناد. وأصله مرفوع، وإن كان نافع قد شك فيه في وقت ما حدث به مالكا”. فلما بين النبي صلى الله عليه وسلم كيفية صلوة الخوف من قوله. وعلم الناس. فكيف يقال إنها من خصائصه صلى الله تعالى عليه وسلم. وأما رابعاً: فلا نسلم أنها كانت الضرورة في زمنه صلى الله عليه وسلم، وليست في هذا الزمان. لأن تحصيل الفضل ليس من قبيل الضرورات. ولو كان المشي والانحراف من القبلة وغيرهما منافياً للصلوة

بشيء لأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٦٧﴾ قد صلوا بعدة قد صلاها حذيفة بطبرستان وما في ذلك فأشهر من أن يحتاج إلى أن نذكره ههنا فإن احتج في ذلك بقوله وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلوة الآية فقال إنما أمر بذلك إذا كان فيهم فإذا لم يكن فيهم إنقطع ما أمر به من ذلك قيل له ﴿٦٨﴾ فقد قال عز وجل: خذ من أموالهم صدقة ﴿٦٩﴾ تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم الآية. فكان الخطاب ههنا له وقد أجمع أن ذلك كان معمولا به من عبد كما كان يعمل به في حياته ولقد حدثني أحمد بن أبي عمران أنه سمع أبا عبد الله محمد بن شجاع الثلجي يعيب قول أبي يوسف هذا ويقول إن الصلوة مع النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت أفضل من الصلوة مع الناس جميعا فإنه لا يجوز لأحد أن يتكلم فيها بكلام يقطعها فلا ينبغي أن يفعل فيها شيئا لا يفعله في الصلوة مع غيره وإنه يقطعها ما يقطع الصلوة خلف غيره من الأحداث كلها فلما كانت الصلوة خلفه لا يقطعها الذهاب والمجيء وإستدبار القبلة إذا كانت صلوة خوف كانت خلف غيره كذلك أيضا.

في هذه الحالة، لما جازت هذه الصلوة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا. لأن المنافي لا يجوز إرتكابه لتحصيل الفضل. وأما ما قال صاحب الهداية: "أن أبا يوسف محجوج عليه بما روينا" فليس معناه: أنه حجة عليه من حيث العبارة، بل هو حجة من حيث الدلالة. كما بينه صاحب العناية: بأن السبب هو الخوف. وهو يتحقق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما كان في حياته. ولم يكن ذلك لنيل فضيلة الصلوة خلفه عليه السلام. لأن ترك المشي والإستدبار في الصلوة فريضة. والصلوة خلفه فضيلة. ولا تجوز ترك الفرض لإحراز الفضيلة.

﴿٦٧﴾ قوله لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. كما رواه أبو داود: "أنهم غزوا مع عبد الرحمن بن سمرة كابل فصلّى بنا صلوة الخوف". وروي: أن عليا صلاها يوم صفين، وصلاها أبو موسى الأشعري بأصبهان، وسعيد بن العاص في حرب المجوس بطبرستان، ومعه جماعة من الصحابة، منهم: حسين بن علي وحذيفة اليمان وعبد الله بن عمرو بن العاص.

﴿٦٨﴾ قوله قيل له الخ. فيه نظر لأن أبا يوسف رحمه الله لا يحتج بأن الخطاب في صلوة الخوف للنبي صلى الله عليه وسلم. وهو يدل على التخصيص، ليقال إن الخطاب في قوله {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} أيضا للنبي صلى الله عليه وسلم. وأخذ الزكوة ليس مخصوصا به صلى الله عليه وسلم، بل يحتج بأن إقامة هذه الصلوة مشروطة بكونه صلى الله عليه وسلم فيهم. فلما لم يكن فيهم فلا تقام، بخلاف الزكوة. فإن الله تعالى قال: {أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} فإيتاء الزكوة فريضة، سواء أخذها النبي صلى الله عليه وسلم

باب الرجل يكون في الحرب فتحضره الصلوة وهو راكب هل يصلي أم لا ﴿١﴾

حدثنا علي بن معبد هو ابن نوح قال ثنا علي بن معبد بن شداد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد عن عدي بن ثابت عن زر عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الخندق شغلونا ﴿٢﴾ عن صلوة العصر قال ولم يصليها يومئذ حتى غابت الشمس ملاء الله قبورهم نارا وقلوبهم نارا وبيوتهم نارا. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٣﴾ إلى أن

وسلم أولم يأخذها.

﴿٦٩﴾ قوله {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} الآية: قال في التفسيرات الأحمدية: "نزلت هذه الآية في قصة قوم تحلفوا من غزوة، ثم تابوا وثقوا أنفسهم على سوار المسجد. فلما أطلقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، قالوا يا رسول الله هذه أموالنا التي خلفتنا فتصدق بها، وطهرنا. فقال ما أمرت أن آخذ من أموالكم شيئا فنزل قوله تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} والصدقة يحتمل النافلة والزكاة. و"تطهرهم" صفة صدقة، ولهذا رفعت، وقرئ بالحزم جوابا للأمر. وقرئ "يطهرهم" من أطهره، بمعنى طهره. وبالجملة هو يحتمل صيغة المؤنث والخطاب. "وتزكيهم بها" لا يحتمل إلا الخطاب. وهو بمعنى التطهير، أو الإنماء في المال، والمعنى: خذ من أموالهم صدقة تطهر تلك الصدقة إياهم، أو تطهر أنت إياهم عن الذنوب أو حب المال، وتزكيهم بتلك الصدقة. ومعنى قوله تعالى: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ} وأعطف عليهم بالدعاء لهم، وترحمهم، {إِنَّ دُعَاءَكَ سَكُنٌ لَهُمْ} أي يسكنون إليه، وتطمئن قلوبهم بأن الله قد تاب عليهم" إهـ.

باب الرجل يكون في الحرب فتحضره الصلوة وهو راكب هل يصلي أم لا؟

﴿١﴾ قوله باب الرجل يكون الخ. الغرض من هذا الباب بيان أن الخوف إذا اشتد بحيث لا يمكنه النزول، هل هو يصلي راكبا أم لا؟.

﴿٢﴾ قوله شغلونا عن صلوة العصر الخ: وقع في الموطأ: "أن الذي فاتهم الظهر والعصر". وفي حديث أبي سعيد الخدري: "الظهر والعصر والمغرب". وفي لفظ النسائي: "حبسنا عن صلوة الظهر والعصر والمغرب والعشاء". وعند الترمذي من حديث أبي عبيدة عن أبيه: "أن المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق". الحديث. وقال بعضهم: "وفي قوله: أربع تجوز، لأن العشاء لم تكن فاتت، إلا أن يقال: معناه أن العشاء فاتته عن وقتها الذي كان يصليها فيه غالبا، وليس معناه أنها فاتت عن وقتها المعهود". وقال ابن العربي: "الصحيح أن الصلوة التي شغل عنها واحدة، وهي العصر". ويؤيد ذلك ما رواه مسلم من حديث علي رضي الله عنه: "شغلونا عن صلوة الوسطى صلوة العصر". قال: ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقعت أياها، وكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام. قال: وهذا أولى. (عيني)

﴿٣﴾ قوله فذهب قوم الخ. وهم ابن أبي ليلى. والحكم بن عتيبة والحسن بن يحيى.

الراكب لا يصلي الفريضة على دابته وإن كان في حال لا يمكنه فيها النزول قالوا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل يومئذ راكباً وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٤٦﴾ فقالوا إن كان هذا الراكب يقاتل فلا يصلي وإن كان الراكب لا يقاتل ولا يمكنه النزول صلى وقد يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل يومئذ لأنه كان يقاتل فالقتال عمل والصلوة لا يكون فيها عمل وقد يجوز أن يكون لم يصل يومئذ لأنه لم يكن أمر حينئذ أن يصلي راكباً فنظرنا في ذلك فإذا إبراهيم بن مرزوق قد حدثنا قال ثنا أبو عامر وبشر بن عمر عن ابن أبي ذئب ح وحدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال حبسنا يوم الخندق ﴿٤٥﴾ حتى كان بعد المغرب بهوى ﴿٤٦﴾ من الليل حتى إذا كفينا وذلك قول الله تعالى: وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً. قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً فأقام الظهر ﴿٤٧﴾ فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فأقام العصر فصلاها كذلك ثم

﴿٤٨﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون: أراد بهم الثوري وأباحنيفة وأبا يوسف ومحمد وزفر ومالك وأحمد، فإنهم قالوا إن كان الراكب في الحرب يقاتل لا يصلي. وإن كان راكباً لا يقاتل ولا يمكنه النزول يصلي. وعند الشافعي: يجوز له أن يقاتل وهو يصلي من غير تتابع الضربات والطعنات. وفي الذخيرة: "إذا اشتد الخوف صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها". وقال القاضي عياض في الإكمال: "لا يجوز ترك استقبال القبلة فيها عند أبي حنيفة رحمه الله. وهذا غير صحيح. ولا تجوز بحمالة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وابن أبي ليلى. وعن محمد تجوز. وبه قال الشافعي. وإذا لم يقدروا على الصلوة على ما وصفنا أخروها، ولا يصلون صلوة غير مشروعة. وعن مجاهد وطاؤس والحسن وقتادة وضحاك: يصلون ركعة واحدة، لا بإيماء. وعن الضحاك: فإن لم يقدروا يكبرون تكبيرتين حيث كانت وجوههم. وقال إسحق: إن لم يقدروا على الركعة فسجدة واحدة وإلا فتكبيرة واحدة. وذكر البخاري في صحيحه: قال الأوزاعي: إن كان تهيأ الفتح ولم يقدروا على الصلوة صلوا إيماء كل إمري لنفسه. فإن لم يقدروا على الإيماء أخرُوا الصلوة حتى ينكشف القتال أو يأمنوا، فيصلوا ركعتين، فإن لم يقدروا صلوا ركعة وسجدة، فإن لم يقدروا فلا يحزئهم التكبير، ويؤخرونها حتى يأمنوا، وبه قال مكحول". إهـ

﴿٤٥﴾ قوله حبسنا يوم الخندق الخ. رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي والشافعي والدارمي وأبو يعلى الموصلي كلهم عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه. ورواه أحمد والنسائي أيضاً.

﴿٤٦﴾ قوله بهوى من الليل: هو بالفتح: الزمان الطويل. وقيل مختص بالليل ومنه إضطجع هوياً.

أمره فأقام المغرب فصلاها كذلك وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل في صلوة الخوف فرجالا أو ركبانا فأخبر أبو سعيد أن تركهم للصلوة يومئذ ركبانا إنما كان قبل أن يباح لهم ذلك ثم أبيح لهم بهذه الآية فثبت بذلك أن الرجل إذا كان في الحرب ولا يمكنه النزول عن دابته أن له أن يصلي عليها إيماء وكذلك لو كان رجلا كان على الأرض فخاف إن سجد أن يفترسه سبع أو يضربه رجل بسيف فله أن يصلي قاعدا إن كان يخاف ذلك في القيام ويومئ إيماء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله.

﴿٧﴾ قوله فأقام الظهر الخ. وأخرج الترمذي والنسائي عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود. قال: "إن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق، حتى ذهب من الليل ماشاء الله. فأمر بلالا، فأذن. ثم قام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ثم أقام فصلى المغرب، ثم أقام فصلى العشاء". وأخرج البزار عن جابر بن عبد الله: "أنه صلى الله عليه وسلم شغل يوم الخندق عن صلوة الظهر والعصر والمغرب والعشاء، حتى ذهبت ساعة من الليل. فأمر بلالا فأذن وأقام فصلى الظهر. ثم أمره فأذن وأقام فصلى العصر. ثم أمره فأذن وأقام فصلى المغرب. ثم أمره فأذن وأقام فصلى العشاء. ثم قال ما على الأرض قوم يذكرون الله هذه الساعة غيركم". وفيه: عبد الكريم ابن أبي المخارق مضعف.

ويستفاد منه: أن الترتيب بين الفوائت وكذا بين الفائتة والوقية واجب. وهو قول النخعي والزهري وربيعه ويحيى أنصاري والليث. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد وإسحق، وهو قول عبد الله بن عمر. وقال طاؤس: الترتيب غير واجب. وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن القاسم وسحنون، وهو مذهب الظاهرية. ومذهب مالك: وجوب الترتيب. كما قلنا. ولكن لا يسقط بالنسيان، ولا بضيق الوقت، ولا بكثرة الفوائت. كذا في شرح الإرشاد. وفي شرح المجموع: والصحيح المعتمد عليه من مذهب مالك سقوط الترتيب بالنسيان. كما نطق به كتب مذهبه. وعند أحمد: لو تذكر الفائتة في الوقية يتمها، ثم يصلي الفائتة، ثم يعيد الوقية. وذكر بعض أصحابه: أنها تكون نافلة، وهذا يفيد وجوب الترتيب. وعند زفر: من ترك صلوة شهر بعد المتروكة لاتجوز الحاضرة. وقال ابن أبي ليلى: من ترك صلوة لاتجوز صلوة سنة بعدها. وإستدل صاحب الهداية وغيره في مذهبنا بما رواه الدارقطني، ثم البيهقي في سنتيهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نسي صلوة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليتم صلوته، فإذا فرغ من صلوته فليعد التي نسي، ثم ليعد التي صلاها مع الإمام". وقال الدارقطني: "الصحيح أنه من قول ابن عمر". كذا رواه مالك عن ابن عمر من قوله. وقال عبد الحق: وقد وقفه سعيد بن عبد الرحمن ووثقه يحيى بن معين. قلت: وأخرجه أبو حفص بن شاهين مرفوعا. ويستفاد منه أيضا: أن الظاهر أنه صلاها بجماعة. فيكون فيه دلالة على مشروعية الجماعة في الفائتة. وهذا بالإجماع. وشذ الليث، فمنع من ذلك، مع أنه أجاز صلوة الجمعة جماعة إذا فاتت. ويرد عليه هذا الحديث وحديث الوادي. (عيني)

باب الإستسقاء كيف هو وهل فيه صلوٰة أم لا؟ ﴿١﴾

حدثنا عبد الرحمن بن الجارود هو أبو البشر البغدادي قال ثنا سعيد بن كثير بن عفیر قال ثنا سليمان بن بلال عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك ﴿٢﴾ يذكر أن رجلا دخل المسجد ﴿٣﴾ يوم الجمعة من باب كان وجاه ﴿٤﴾ المنبر ورسول الله صلى الله عليه

باب الإستسقاء كيف هو؟ وهل فيه صلوٰة أم لا ؟

﴿١﴾ قوله باب الإستسقاء: وهو طلب السقيا بضم السين، وهو المطر. وقال ابن الأثير: هو إستفعال من طلب السقيا. أي إنزال الغيث على البلاد والعباد. يقال: سقى الله عباده الغيث، وأسقاهاهم. والإسم السقيا بالضم، وإستسقيت فلانا، طلبت منه أن يسقيك. وفي المطالع: يقال سقى أسقى بمعنى واحد. وقرئ {نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا} بالوجهين. وكذا ذكره الخليل وابن القوطية: سقى الله الأرض وأسقاها. وقال آخرون: سقيته: ناولته يشرب. وأسقيته: جعلت له سقيا يشرب منه. والإستسقاء: الدعاء لطلب السقيا. كذا قاله العيني، وقال في فتح الباري: "الإستسقاء شرعا طلبه من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص".

﴿٢﴾ قوله أنه سمع أنس بن مالك الخ. هذا الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم وأبوداود والنسائي. ﴿٣﴾ قوله إن رجلا دخل المسجد: لم يدر إسمه في حديث أنس. وروى الإمام أحمد من حديث كعب بن مرة ما يمكن أن يفسر هذا المبهم بأنه كعب المذكور. وقد رواه الطحاوي أيضا من طريق شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة بحيث يمكن أن يفسر الرجل المذكور بكعب. وروى البيهقي في الدلائل من طريق مرسلة ☆ ما يمكن أن يفسر: بأنه خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري. ولكن رواه ابن ماجة من طريق شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة: "يا كعب حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحذر، قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فقال يا رسول الله إستسق الله عز وجل". الحديث. ففي هذا أنه غير كعب. وزعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب. وهو وهم، لأن قوله في الحديث: "فقال يا رسول الله" يدل على أن السائل كان مسلما. وأبو سفيان إذ ذاك لم يكن مسلما. وجاء في رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس: أصاب الناس سنة، أي جذب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطب يوم الجمعة، قام أعرابي. وجاء في رواية

☆ في لسان العرب: والطريق: السبيل تذكر وتؤنث، تقول: الطريق الأعظم والطريق العظمى، وفي حديث بسرة: أن الشيطان قعد لابن آدم بأطرقه، هي جمع طريق على التانيث لأن الطريق يذكر ويؤنث، فجمعه على التذكير "أطرقه" كزغيف وأرغفة، وعلى التانيث "أطرق" كيمين وأيمن. (ف، القادري)

وسلم قائم يخطب فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال ﴿٥﴾ وانقطعت السبل ﴿٦﴾ فادع الله يغيثنا ﴿٧﴾ فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٨﴾

يحيى بن سعيد عن أنس: أتى رجل أعرابي من أهل البدو. وأما قوله في رواية ثابت الآتية عن أنس: "فقال بعض أهل المسجد" فلا يعارض ذلك. (فتح الباري وعيني)

﴿٤﴾ قوله من باب كان وجاه المنبر: بكسر واو "وجاه". ويجوز ضمها. أي مواجهه. ووقع في شرح ابن التين: أن معناه مستدير القبلة. وهو وهم. وكأنه ظن أن الباب المذكور كان مقابل ظهر المنبر. وليس الأمر كذلك. ووقع في رواية إسماعيل بن جعفر من باب كان نحو دار القضاء. فسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمارة. وليس كذلك. وإنما هي دار عمر بن الخطاب. وسمي دار القضاء، لأنها بيعت في قضاء دينه. فكان يقال لها دار قضاء دين عمر. ثم طال ذلك. ف قيل لها "دار القضاء". ذكره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر. وذكر عمر بن شيبه في إخبار المدينة عن أبي غسان المدني: سمعت ابن أبي فديك عن عمه: كانت دار القضاء لعمر فأمر عبدالله وحفصة أن يبيعاها عند وفاته في دين كان عليه فباعوها من معاوية. وكانت تسمى دار القضاء. (فتح الباري)

﴿٥﴾ قوله هلكت الأموال: وجاء في بعض روايات البخاري: هلكت المواشي. فالمراد من الأموال المواشي أيضا. لا الصامت. وفي بعضها بلفظ: "هلك المال وجاع العيال". وفي بعضها: "هلك الكراع" بضم الكاف، وهو يطلق على الخيل وغيرها. والمراد بالهلاك عدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر.

﴿٦﴾ قوله وانقطعت السبل: واختلف في معناه، ف قيل: ضعفت الإبل لقلة الكلاء أن يسافر بها". وقيل: "أنها لا تجد في السفر من الكلاء ما يبلغها". وقيل: "إن الناس أمسكوا ما عندهم من الطعام. ولم يجلبوه إلى الأسواق". وقيل: "نفاد ما عندهم من الطعام أو قلته فلا يجدون ما يحملونه إلى الأسواق".

﴿٧﴾ قوله يغيثنا: وفي رواية للبخاري: أن يغيثنا، أي فهو يغيثنا. وفي رواية إسماعيل بن جعفر: يغيثنا، بالجزم. وهو الأوجه، لأنه جواب الامر. ويجوز الضم في "يغيثنا" على أنه من الإغاثة. وبالفتح على أنه من الغيث. ويرجح الأول قوله في رواية إسماعيل بن جعفر: "فقال اللهم أغثنا". والمشهور في كتب اللغة أن يقال في المطر: غاث الله الناس والأرض، يغيثهم بفتح الياء. وقال عياض: "قال بعضهم: هذا المذكور في الحديث من الإغاثة بمعنى المعونة. وليس من طلب الغيث. إنما يقال في طلب الغيث اللهم غثنا". وقال ابن القطاع غاث الله عباده غاثا وغيثا: سقاهم المطر، وأغاثهم: أجاب دعائهم. ويقال: غاث وأغاث بمعنى. والرباعي أعلى. وقال ابن دريد: "الأصل، غاثه الله يغوثه غوثا، وأغاثه يغيثه إغاثة. فأमित غاث. واستعمل أغاث. ومن فتح أوله فمن الغيث.

﴿٨﴾ قوله فرفع الخ. وفي رواية للنسائي. ورفع الناس أيديهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعون.

يديه ثم قال اللهم اسقنا ﴿٩﴾ قال أنس فوالله ما نرى في السماء من سحب ﴿١٠﴾ ولا قرعة وما بيننا وبين سلع ﴿١١﴾ من بيت ولا دار ﴿١٢﴾ قال فطلعت من وراءه سحابة مثل الترس ﴿١٣﴾ فلما توسطت السماء إنتشرت ثم أمطرت قال فوالله ما رأينا الشمس سبتا ﴿١٤﴾ قال ثم دخل رجل ﴿١٥﴾ من الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب الناس

وكذا هو في رواية البخاري من طريق يحيى بن سعيد. وفي رواية حميد عن أنس: حتى رأيت بياض إبطيه كماياتي. وفي رواية: فمد يديه ودعا.

﴿٩﴾ قوله اللهم أسقنا: وفي رواية البخاري هذا اللفظ ثلث مرات. وفي روايته عن ثابت عن أنس: اللهم أسقنا مرتين.

﴿١٠﴾ قوله من سحب: أي من سحب مجتمع. ولا قرعة بفتح القاف والزاء، بعدها مهملة. أي سحب متفرق. قال ابن سيده: "القرع قطع من السحاب رقاق، كأنها ظل إذا مرت من تحت السحاب الكثير. وفي المحكم أكثر ما يكون ذلك في الخريف".

﴿١١﴾ قوله سلع: بفتح السين المهملة وسكون اللام في آخره عين مهملة. وهو جبل معروف بالمدينة. ووقع عند ابن سهل، بفتح اللام وسكونها. وقيل بغيرين معجمة، وهو خطأ.

﴿١٢﴾ قوله من بيت ولا دار: أي يحجبنا عن رويته. وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مفقودا لا مستترا بيت ولا غيره. ووقع في رواية للبخاري عن ثابت عن أنس: "وأن السماء لمثل الزجاج" أي لشدة صفائها، وذلك مشعر بعدم السحاب أيضا.

﴿١٣﴾ قوله مثل الترس: أي مستديرة ولم يرو أنها مثله في القدر. لأن في رواية حفص بن عبيدالله عند أبي عوانة: "فنشأت سحابة مثل رجل الطائر، وأنا أنظر إليها" فهذا يشعر بأنها كانت صغيرة.

﴿١٤﴾ قوله ما رأينا الشمس سبتا: كناية عن استمرار الغيم الماطر. وهذا في الغالب. وإلا فقد يستمر المطر والشمس يادية. وقد تحجب الشمس بغير مطر. وأصرح من ذلك رواية إسحق بلفظ: "فمطرنا يوما ذلك، ومن الغد، ومن بعد الغد، والذي يليه، حتى الجمعة الأخرى".

﴿١٥﴾ قوله ثم دخل رجل: ظاهره أنه غير الأول، لأن النكرة إذا تكررت، دلت على التعدد. ووقع في صحيح البخاري: "قال شريك فسألت أنسا أهو الرجل الأول. قال لا أدري. وهذا يقتضي أنه لم يحزم بالغاير. فالظاهر أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب، لأن أنسا من أهل اللسان. وقد تعددت. في رواية إسحاق عن أنس: فقام ذلك الرجل أو غيره. وكذا لقتادة. وهذا يقتضي أنه كان يشك فيه. وفي رواية يحيى بن سعيد: "فأتى الرجل فقال يا رسول الله". ومثله لأبي عوانة من طريق حفص عن أنس، بلفظ: فما زلنا نمطر حتى جاء ذلك الأعرابي في الجمعة الأخرى. وهذا يقتضي الحزم بكونه واحدا،

فاستقبله قائما ثم قال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل ﴿١٦﴾ فادع الله أن يمسكها عنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم حوالينا ﴿١٧﴾ ولا علينا اللهم على الآكام والظراب قال فأقلعت ﴿١٨﴾ وخرج يمشي في الشمس حدثنا بحر بن نصر قال قرئ على شعيب بن الليث أخبرك أبوك عن سعيد بن أبي سعيد عن شريك فذكر بإسناده نحوه حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو ظفر عبد السلام بن مطهر قال ثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال إني لقائم عند المنبر يوم الجمعة ورسول الله يخطب فقال بعض أهل المسجد يا رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس المطر وهلك المواشي فادع الله يسقينا فرفع يديه وما في السماء من سحب فآلف الله بين السحاب فوبلتنا حتى أن

فلعل أنسا تذكره بعد أن نسيه. أو نسيه بعد أن كان تذكره.

﴿١٦﴾ قوله هلكت الأموال وانقطعت السبل: أي بسبب غير السبب الأول. والمراد أن كثرة الماء انقطع المرعى بسببها. فهلك المواشي من عدم الرعي أو لعدم ما يَكُنُّها من المطر. ويدل على ذلك قوله في رواية سعيد عن شريك عند النسائي: "من كثرة الماء". وأما انقطاع السبل، فلتعذر سلوك الطرق من كثرة الماء.

﴿١٧﴾ قوله اللهم حوالينا الخ. بفتح اللام. وفي رواية مسلم: "حولنا" وكلاهما صحيح. يقال قعدوا حوله وحواله وحواليه. أي مطيقين به من جوانبه. وهو ظرف متعلق بمحذوف تقديره: اللهم أنزل أو أمطر حوالينا. ولاتنزل علينا. وقوله "ولا علينا". بيان للمراد بقوله "حوالينا" لأنها تشمل الطرق التي حولهم، فأراد إخراجها، بقوله "ولا علينا". قال الطيبي: "في إدخال الواو هنا معنى لطيف، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقيا للآكام وما معها فقط. ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات، ليس مقصودا لعينه. ولكن ليكون وقاية من أذى المطر. فليست الواو مخصصة للعطف. ولكنها للتعليل. وهو كقولهم: تجوع الحرة ولا تأكل بشديها. فإن الجوع ليس مقصودا لعينه، ولكن لكونه مانعا عن الرضاع بأجرة إذ كانوا يكرهون ذلك أنفا" إهـ.

﴿١٨﴾ قوله فأقلعت: بفتح الهمزة من الإقلاع. والإقلاع عن الأمر: الكف عنه والإمساك، يقال فلان أقلع عما كان عليه. ووجه تانيها باعتبار السحابة. وفي رواية مالك: "فانجابت عن المدينة انجياب الثوب، أي خرجت عنها، كما يخرج الثوب عن لابس". وفي رواية سعيد عن شريك: "فما هو إلا أن تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك، تمزق السحاب حتى ما نرى منه شيئا". أي في المدينة. ولمسلم في رواية حفص: "فلقد رأيت السحاب يتمزق كأنه الملاء حين تطوي". والملاء: بضم الميم، والقصر وقد يمد، جمع ملاءة. وهو ثوب معروف. وفي رواية قتادة: "فلقد رأيت السحاب يتقطع يمينا وشمالا

الرجل ليهمه ﴿١٩﴾ من نفسه أن يأتي أهله فمطرنا سبعا قال فرسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب في الجمعة الثانية إذ قال بعض أهل المسجد يارسول الله تهدمت البيوت فادع الله أن يرفعها عنا قال فرفع يديه وقال اللهم حوالينا ولا علينا فتقور ﴿٢٠﴾ ما فوق روسنا منها حتى كانا في إكليل يمطر ماحولنا ولا نمطر حدثنا ابن مرزوق وأبو بكرة قالا ثنا عبد الله بن بكر عن حميد قال سئل أنس بن مالك هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه قال قيل له يوم جمعة يارسول الله قحط المطر ﴿٢١﴾ وأجدبت الأرض ﴿٢٢﴾ وهلك المال قال فمد يديه حتى رأيت بياض إبطيه ثم ذكر نحو حديث ابن أبي داود حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا علي بن معبد قال ثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس عن النبي صلى الله عليه

يمطرون“. أي أهل النواحي، ولا يمطر أهل المدينة.

﴿١٩﴾ قوله فوبلتنا حتى أن الرجل ليهمه: أي أمطرتنا. ولمسلم: ”ومكثنا حتى رأيت الرجل الشديد تهمة نفسه“. قال النووي: هكذا ضبطناه. وكذا هو في نسخ بلادنا. ومعناه ظاهر. وذكره القاضي فيه أنه روي في نسخ بلادهم على ثلاثة أوجه، ليس منها هذا. ففي رواية لهم: ”وهلتنا“ ومعناه: أمطرتنا. قال الأزهري: ”يقال هلّ السحاب بالمطر هلا، والهال المطر. ويقال أنهلت أيضا“. وفي رواية لهم: ”وملّتنا“ بالميم مخففة اللام. قال القاضي: ولعل معناه أوسعتنا مطرا. وفي رواية: ”ملأتنا“ بالهمز. وقوله: ”تهمة نفسه“ ضبطناه بوجهين، فتح التاء مع ضم الهاء، وضم التاء مع كسر الهاء. يقال: همّ الشيء وأهمّه أي: أهم له. ومنهم من يقول: همّه عذابه وأهمّه غمّه.

﴿٢٠﴾ قوله فتقور: هكذا هو في رواية أحمد من هذا الوجه. وفي رواية إسحق عن أنس: ”فما يشير بيده إلى ناحية من السحاب إلا تفرجت، حتى صارت المدينة في مثل الجوبة“. والجوبة بفتح الجيم ثم الموحدة وهي الحفرة المستديرة الواسعة. والمراد بها ههنا الفرجة في السحاب. وقال الخطابي: المراد بالجوبة هنا الترس. وضبطها الزين بن المنير تبعا لغيره: بنون بدل الموحدة. ثم فسره: بالشمس إذا ظهرت في خلال السحاب. لكن جزم عياض: بأن من قاله بالنون فقد صحف. هكذا في فتح الباري. قال العيني: ”وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم في إجابة دعائه، متصلا به في الدعاء. فإنه لم يسأل رفع المطر من أصله، بل سأل دفع ضرره وكشفه عن البيوت والمرافق والطرق، بحيث لا يتضرر به ساكن، ولا ابن سبيل. وسأل بقاءه في مواضع الحاجة بحيث يقي نفعه وخصبه في بطون الأودية ونحوها“.

﴿٢١﴾ قوله قحط المطر: هو بفتح القاف وفتح الحاء وكسرها. أي أمسك. يقال قحط المطر قحوطا، إذا احتبس. وحكى الفراء ”قحط“ بالكسر، وجاء ”قحط القوم“، على صيغة المجهول، قحطا.

وسلم بنحوه حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط قال قلنا لكعب بن مرة أو مرة بن كعب حدثنا حديثاً (٢٣) سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لله أبوك واحذر قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مضر فأتيته فقلت يا رسول الله إن الله قد نصرك

(٢٢) قوله وأجدبت الأرض: أي أصابها الجذب. وهو إنقطاع المطر ويؤس الأرض، وهو ضد الخصب.

(٢٣) قوله حدثنا حديثاً الخ. هذا الحديث أخرجه البيهقي في السنن. والحاكم وأحمد من طريق شعبة عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد إلى كعب. ولفظه للبيهقي والحاكم: عن شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة أو مرة بن كعب: "حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، دعا على مضر. فأتيته، فقلت: يا رسول الله إن الله قد أعطاك. واستجاب لك. وإن قومك قد هلكوا. فدع الله لهم". الحديث. وروى البخاري في صحيحه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم عن مسروق، قال عبدالله: "إن قريشاً لما استعصوا على النبي صلى الله عليه وسلم، دعا عليهم بسنين كسنى يوسف. (الي ان قال) فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقبل يا رسول الله يستسقى الله لمضر. فإنها قد هلكت. قال لمضر؟ إنك لجري، فاستسقى لهم. فسقوا". الحديث. وقال الحافظ ابن حجر: وقائل "فقبل" يظهر لي أنه أبو سفيان، لما ثبت في كثير من طرق هذا الحديث في الصحيحين: "فجاءه أبو سفيان". ثم وجدت في الدلائل للبيهقي من طريق شابة عن عمرو بن مرة عن سالم عن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب: "قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مضر، فاتاه أبو سفيان، فقال أدع الله لقومك، فإنهم قد هلكوا". ورواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد عن كعب بن مرة. ولم يشك، (١) فأوهم أباسفيان. (٢) قال: جاءه رجل فقال يستسقى الله لمضر، فقال إنك لجري، أو لمضر. قال يا رسول الله استنصرت الله فنصرك. ودعوت الله فأجابك. فرفع يديه، فقال: اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريعاً مريئاً طبقاً عاجلاً غير راث نافعا غير ضار. قال: فأجيبوا، فما لبثوا أن أتوه فشكروا إليه كثرة المطر، فقالوا قد تهدمت البيوت، فرفع يديه، فقال: اللهم حولينا ولا علينا. فجعل السحاب يتقطع يمينا وشمالاً". فظهر بذلك أن هذا الرجل المبهم المقول له إنك لجري. هو أبو سفيان، لكن يظهر لي أن فاعل "قال يا رسول الله استنصرت الله الخ" هو كعب بن مرة راوي هذا الخبر لما أخرجه أحمد والحاكم من طريق شعبة بهذا الإسناد إلى كعب: "قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على مضر". الحديث. فعلى هذا كان

(١) أي لم يشك في كعب بن مرة فلم يقل: كعب بن مرة أو مرة بن كعب. (ف. قادري)

(٢) أي لم يصرح أن الرجل كان أباسفيان. بل أشار إليه إبهاماً. (ف. قادري)

واستجاب لك وإن قومك قد هلكوا فادع الله لهم فقال اللهم اسقنا ﴿٢٤﴾ غيثا مغيثا مريئا مريعا طبقا غدقا عاجلا غير راثٍ نافعا غير ضار قال فما كان إلا جمعة أونحوها حتى مطروا قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٢٥﴾ إلى أن سنة الاستسقاء هو الإبتهاال إلى الله تعالى ﴿٢٦﴾ والتضرع إليه كما في هذه الآثار وليس في ذلك صلاة وممن ذهب إلى ذلك أبو حنيفة وخالفهم في ذلك آخرون منهم أبو يوسف فقالوا بل السنة في الاستسقاء أن يخرج

أبا سفيان وكعبا حضرا جميعا، فكلمه أبو سفيان بشئ وكعب بشئ. فدل ذلك على إتحاد قصتهما. وسياق كعب بن مرة يشعر بأن ذلك وقع في المدينة بقوله: "استنصرت الله فنصرك" لأن كلا منهما كان بالمدينة بعد الهجرة. لكن لا يلزم من ذلك إتحاد هذه القصة مع قصة أنس. بل قصة أنس واقعة أخرى. ﴿٢٤﴾ قوله اللهم اسقنا: قال الخطابي: "قوله مريئا يقال مرأني الطعام. وأمرأني إذا لم يثقل على المعدة. وإنحدر منها طيبا. ويحتمل "مريئا" مدرارا، من قولهم: ناقة مرئ. أى كثير اللبن. وقوله "مريعا" ذا مراعاة وخصب. ويروى: "مربعا" بالباء أي منبتا للربيع المغني عن الارتياح لعمومه. والناس يربعون حيث شاؤوا، ولا يحتاجون إلى النجعة. ويروى "مرتعا" أي ينبت الله به ما يرتع الإبل. وكل محصب مرتع. ومنه قوله تعالى: {تَرْتَعُ وَتَلْعَبُ} إهـ. وقال الطيبي: عقب الغيث وهو المطر الذي يغيث الخلق من القحط بالمغيث على الإسناد المجازي. والمغيث في الحقيقة هو الله تعالى. وكذا أتبع "مريئا" بـ "مرتعا" بالتاء بمعنى: ينبت الله تعالى به ما يرتع به الإبل. وأكد النافع "بغير ضار" و"عاجلا" بغير راثٍ، إعتناء بشأن الخلق. وإعتادا على سعة رحمة الله تعالى عليهم، فكما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء كانت الإجابة طبقا له حيث أطبق عليهم السماء" إهـ.

﴿٢٥﴾ قوله فذهب قوم النخ. قال النووي: "لم يقل أحد غير أبي حنيفة هذا القول". قال العيني: "هذا ليس بصحيح. لأن إبراهيم النخعي قال مثل قول أبي حنيفة. فروى ابن أبي شيبة حدثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم، أنه خرج مع مغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقي. قال فضلى المغيرة فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي. وروي ذلك أيضا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. قال ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع عن عيسى بن حفص عن عاصم عن عطاء بن أبي مروان الأسلمي عن أبيه قال خرجنا مع عمر بن الخطاب يستسقي. فما زاد على الاستغفار. وذكر في المحيط قول أبي يوسف مع أبي حنيفة. وقال في البدائع: "ظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه قال لا صلوة في الاستسقاء". وإنما فيه الدعاء. وأراد بقوله: "لا صلوة في الاستسقاء" الصلوة بجماعة. أي: لا صلوة فيه بجماعة، بدليل ما روي عن أبي يوسف أنه قال: سألت أبا حنيفة عن الاستسقاء، هل فيه صلوة أو دعاء موقت أو خطبة؟ فقال: أما صلوة بجماعة فلا. ولكن الدعاء والاستغفار، وإن صلوا وحدانا لا بأس به. وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله. وقال محمد: يصلي

الامام بالناس إلى المصلى ويصلي بهم هنالك ركعتين ويجهر فيهما بالقراءة ثم يخطب ويحول رداءه فيجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه إلا أن يكون رداءً ثقيلاً لا يمكنه قلبه كذلك أو يكون طيلساناً ﴿٢٧﴾ فيجعل الشق الأيمن منه على الكتف الأيسر والشق الأيسر منه على الكتف الأيمن وقالوا ما ذكر في هذه الآثار من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤاله ربه فهو جائز أيضاً يسأل الله ذلك فليس فيه دفع أن يكون من سنة الامام إذا أراد أن يستسقي بالناس أن يفعل ما ذكرنا فنظرنا فيما ذكرنا من ذلك هل نجد له من الآثار دليلاً فإذا يونس قد حدثنا قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد ﴿٢٨﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى

الإمام أو نائبه في الاستسقاء ركعتين بجماعة. كما في الجمعة. ولم يذكر في ظاهر الرواية قول أبي يوسف. وذكر في بعض المواضع قوله مع قول أبي حنيفة. وذكر الطحاوي قوله مع قول محمد. وهو الأصح.

﴿٢٦﴾ قوله هو الإتهال إلى الله تعالى: {إِسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً} ﴿٢٧﴾ قوله طيلساناً: فارسي معرب. قال الفارابي: "هو فيعلان بفتح الفاء والعين". وبعضهم يقول: "بكسر العين لغة". قال الأزهرى: "ولم أسمع فيعلان بكسر العين بل بضمها، مثل الخيزران". وعن الأصمعي: لم أسمع كسر اللام والجمع طيالة والطيلسان من لباس العجم. (مصباح المنير). قال في المجموع: "هي بفتح لام بُرود سُود ولحمها وسُداها صوف". وقال في القاموس: الطيلسان مثلثة اللام عن عياض وغيره معرب أصله طالشان. يقال في الشتم يا ابن الطيلشان. أي إنك أعجمي. ﴿٢٨﴾ قوله عن عبد الله بن زيد الخ. حديثه أخرجه البخاري أيضاً في مواضع في الاستسقاء عن آدم وأبي اليمان وعلي بن عبد الله وعبد الله بن محمد وقتيبة وإسحاق عن وهب ومحمد عن عبد الوهاب. وأخرجه أيضاً في الدعوات: عن موسى بن إسماعيل. وأخرجه مسلم في الصلوة عن يحيى بن يحيى عن مالك وعن يحيى بن يحيى عن سليمان بن بلال. وعن أبي الطاهر بن السرح حرملة بن يحيى. وأخرجه أبو داود فيه عن القعني عن مالك به. وعنه عن سليمان بن بلال به. وعن أبي الطاهر بن السرح وسليمان بن داود وعن أحمد بن محمد. وعن محمد بن عوف. وعن قتيبة عن مالك به. وعنه عن سفيان بن عيينة به. وعنه عن الدراوردي به. وعن محمد بن بشار وعمرو بن علي. وعن النخارث بن مسكين. وعن عمرو بن عثمان. وعن محمد بن رافع. وعن هشام بن عبد الملك. وعن محمد بن منصور. وأخرجه ابن ماجه: "عن محمد بن الصباح. وأخرجه أبو داود أيضاً عن أحمد بن محمد بن ثابت عن عبد الرزاق. وأخرجه أيضاً خلا ابن ماجه من رواية الزهري عن عباد بن تميم. وأخرجه خلا الترمذي من رواية أبي

فاستسقى فقلب رداءه ﴿٢٩٦﴾ واستقبل القبلة حدثنا ابن أبي داود قال ثنا مسدد قال ثنا هشيم عن يحيى بن سعيد عن عبدالله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبدالله بن زيد أن رسول

بكر بن محمد. كما ذكرنا. وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي من رواية عمارة بن غزية عن عباد بن تميم. وأخرجه الترمذي عن يحيى بن موسى عن عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عباد. قال سفيان بن عيينة: عبد الله بن زيد هذا هو الذي أرى النداء. وقال النسائي: "هذا غلط من ابن عيينة، وعبدالله بن زيد الذي أرى النداء هو عبدالله بن زيد بن عبدربه. وهذا عبدالله بن زيد بن عاصم". وقال البخاري: "كان ابن عيينة يقول: هو صاحب الأذان، ولكنه وهم، لأن هذا عبدالله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري". ﴿٢٩٧﴾ قوله فقلب رداءه: أي جعل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر، وعطاؤه الأيسر على الأيمن. كما يجيء في رواية المسعودي. والتحويل شرع تفاؤلا بتغيير الحال من القحط إلى نزول الغيث والخصب، ومن ضيق الحال إلى سعة. لما جاء مصرحاً به في المستدرک من حديث جابر وصححه قال: "وحول رداءه ليتحول القحط". ونحوه في مسند إسحق من قول وكيع. وكذا في الطبراني من حديث أنس. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "واختلف في حكمة هذا التحويل، فجزم المهلب، بأنه للتفاؤل بتحويل الحال عما هي عليه. وتعقبه ابن العربي: بأن من شرط الفال أن لا يقصد إليه. قال: وإنما التحويل إمارة بينه وبين ربه. قيل له: حول رداك ليتحول حالك. وتعقب بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل. والذي رده، ورد فيه حديث رجاله ثقات، أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر. ورجح الدارقطني إرساله. وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن. وقال بعضهم: "إنما حول رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء. فلا يكون سنة في كل حال. وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة، لا يقتضي الثبوت على العاتق. فالحمل على المعنى الأول أولى، فإن الإتيان أولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص". والله أعلم إهـ. واختلفوا في أن تحويل الرداء هل هو للإمام فقط أول للمؤمنين أيضاً؟ فقال الشافعية: يستحب للمؤمنين أيضاً كما يستحب للإمام. ذكره النووي في شرح صحيح مسلم قال: وبه قال مالك وغيره. وخالف فيه جماعة من العلماء إهـ. ولا يقلب أرديتهم عندنا، وهو قول سعيد بن المسيب وعروة والثوري والليث ابن سعيد وابن عبد الحكم وابن وهب. وقال في الهداية: "ولا يقلب القوم أرديتهم. لأنه لم ينقل أنه أمرهم بذلك" إهـ. وفي فتح القدير: "قال الزيلعي: المخرج ليس كذلك، عند أبي داود: استسقى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خميصه سوداء. فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها. فلما ثقلت قلبها على عاتقه. زاد الإمام أحمد "و تحول الناس معه". قال الحاكم على شرط مسلم" إهـ ودفع بأنه إنما قال في الهداية: "لأنه لم ينقل أنه أمرهم بذلك. فنقل أنهم فعلوا ذلك لايمسه. وأجيب: بأن تقريره إياهم إذ حولوا، أحد الأدلة. وهو مدفوع: بأن تقريره الذي هو من الحجج ما كان عن علمه. ولم يدل شيء مما روي على علمه بفعلهم. ثم

الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى ﴿٣٠﴾ فاستسقى فحول رداءه ﴿٣١﴾ واستقبل القبلة حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو اليمان قال أنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عباد بن تميم أن عمه وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج بالناس إلى المصلى يستسقى لهم فقام فدعا الله قائما ثم توجه قبل القبلة فحول رداءه فسقوا حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبد الله بن رجاء قال أنا المنصور عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم عن عمه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستسقى فقلب رداءه قال قلت جعل الأعلى على الأسفل والأسفل على الأعلى قال لا بل جعل الأيسر على الأيمن والأيمن على الأيسر حدثنا محمد بن النعمان قال ثنا الحميدي قال ثنا الدراوردي عن عمارة بن غزية عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقى وعليه خميصة سوداء فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذها بأسفلها فيجعلها أعلاها فلما ثقلت عليه أن يحولها قلبها على عاتقه حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب عن شعبة عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فقلب رداءه ففي هذه الآثار قلبه لرداءه وصفة قلب الرداء كيف كان ﴿٣٢﴾ وإنه إنما جعل ما على يمينه منه على يساره وما على يساره على يمينه لما ثقل عليه أن يجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه فكذلك نقول ما

تقريره بل إشتمل على ما هو ظاهر في عدم علمه به. وهو ما تقدم من رواية أنه إنما حول بعد تحويل ظهره إليهم“ إهـ.

﴿٣٠﴾ قوله خرج إلى المصلى الخ. قال النووي: “فيه إستحباب الخروج للإستسقاء إلى الصحراء. لأنه أبلغ في الإفتقار والتواضع. ولأنها أوسع للناس. لأنه يحضره الناس كلهم. فلا يسعهم الجامع“ إهـ.

﴿٣١﴾ قوله فحول رداءه: قال الحافظ ابن حجر: “ذكر الواقدي: أن طول رداءه صلى الله عليه وسلم كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع، وطول إزاره أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر. كان يلبسهما في الجمعة والعيدين. و وقع في شرح الأحكام لابن بزيرة: ذرع الرداء كالذي ذكره الواقدي في ذرع الإزار. والأول أولى“ إهـ.

﴿٣٢﴾ قوله قلب الرداء كيف كان: قال العيني: “قال الخطابي: إختلفوا في صفة التحويل، فقال الشافعي ينكس أعلاه أسفله وأسفله أعلاه. ويتوخى أن يجعل ما على شقه الأيمن على الشمال. ويجعل الشمال

أمكن أن يجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه فقلبه كذلك هو وما لا يمكن ذلك فيه حوله فجعل الأيمن منه أيسر والأيسر منه أيمن فقد زاد ما في هذه الآثار على ما في الآثار الأول فينبغي أن يستعمل ذلك ولا يترك وقد حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد بن موسى قال ثنا حاتم بن إسماعيل عن هشام بن إسحق بن عبد الله بن كنانة من بني مالك بن حبيل قال حدثني أبي قال أرسلني الوليد^(٣٣٦) بن عقبة أسأل له عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء فأتيت ابن عباس فقلت إنا تمارينا في المسجد في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء قال لا ولكن أرسلك ابن أخيكم الوليد وهو أمير المدينة ولو أنه أرسل^(٣٣٧) فسأل ما كان بذلك باس ثم قال ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم

على اليمين. وكذلك قال إسحق. وقال الخطابي: إذا كان الرءاء مربعا يجعل أعلاه أسفله. وإن كان طيلسانا مدورا قلبه ولم ينكسه" إهـ. وقال أصحابنا: "إن كان مربعا يجعل أعلاه أسفله. وإن كان مدورا يجعل جانب الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن". إهـ.

﴿٣٣٨﴾ قوله أرسلني الوليد الخ. أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة والبيهقي والحاكم في المستدرک. وابن حبان في صحيحه في النوع الرابع من القسم الخامس. ففي رواية للحاكم: "أن الوليد أرسله إلى ابن عباس. ولم ينسبه". وفي رواية أخرى له ولابن ماجة والنسائي: "أرسلني أمير من الأمراء إلى ابن عباس". وفي رواية الترمذي: "قال: أرسلني الوليد بن عقبة. وهو أمير المدينة إلى ابن عباس". وفي رواية أبي داود بسنده عن النفيلي: "قال أرسلني الوليد بن عتبة". وقال عثمان شيخ أبي داود ابن عقبة. ثم قال أبو داود: والصواب ابن عتبة. وفي رواية للبيهقي: "أرسلني أمير من الأمراء". وفي رواية أخرى له: "أن الوليد أرسل إلى ابن عباس". وفي رواية أخرى له: "أرسلني الوليد بن عقبة، وهو يومئذ أمير المدينة". ثم قال البيهقي بعد ذكر الحديث: "هذا لفظ حديث إبراهيم بن موسى. وحديث يحيى بن يحيى بمعناه إلا أنه قال: الوليد بن عتبة. قال أبو داود السجستاني: "الصواب ابن عتبة". قال الترمذي: "هذا حديث حسن، صحيح". وروى الحاكم وسكت. وقال الذهبي في التلخيص: "لا أعرف في رواته مجروحا". إهـ وقال الزيلعي في التخریج: "قال المنذري في مختصره: "رواية إسحق بن عبد الله بن كنانة عن ابن عباس وأبي هريرة مرسله". وقال في تهذيب التهذيب: "وروي عن ابن عباس وأبي هريرة مرسله، فيما قال أبو حاتم". وقال الحافظ في الدراية: "وهم من زعم أن إسحاق لم يسمع من ابن عباس" إهـ. وهذا الحديث الذي في الكتاب يدل دلالة بينة أن إسحق بن عبد الله سمع هذا الحديث من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

﴿٣٤٠﴾ قوله ولو أنه أرسل الخ. وفي رواية البيهقي عن سفيان عن هشام. قال: ما منعه أن ياتيني فيسألني.

متبذلاً ﴿۳۵﴾ متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلی فلم يخطب خطبتكم ﴿۳۶﴾ هذه ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير فصلی ركعتین كما يصلي في العیدین ﴿۳۷﴾ فقله كما يصلي في

﴿۳۵﴾ قوله متبذلاً: وفي رواية الترمذي وغيره: "متبذلاً" بضم الميم وفتح التاء المثناة من فوق والموحدة وتشديد الذال المعجمة. وأما على رواية المصنف فتقديم الموحدة ساكنة وتخفيف الذال. وهو هكذا في عبارة الشافعي. يقال: تبذل وتبذل، إذا لبس ثياب البذلة بالكسر، ما يمتن من الثياب. وفي النهاية: "التبذل ترك التزيين على جهة التواضع". وقوله: "متواضعاً" أي في الظاهر "متضرعاً" أي باللسان في أنواع الذكر. وفي رواية: متخشعاً أي في الباطن.

﴿۳۶﴾ قوله فلم يخطب خطبتكم هذه: يفيد نفي الخطبة المعهودة. وهي خطبة الجمعة، لا أصل الخطبة. فإن النفي إذا دخل على مقيد إنصرف إلى القيد، ثم أفاد ثبوت أصل الحكم في المحاورات الخطابية لا بالنسبة إلى الأحكام الشرعية عندنا، أو مطلقاً عند الثالثة. فلذا لم ينتهض استدلال من استدل بحديث ابن عباس هذا للإمام أحمد على نفي الخطبة في الاستسقاء. فإن أحمد ينفيها كقول أبي حنيفة رضي الله عنهما. وأما على أصلنا: فحاصله نفي الخطبة المخصوصة. وهو لا يستلزم ثبوت أصلها نفياً لدلالة المفهوم في الأحكام. فتبقى على العدم حتى يقوم دليل. وأنت قد علمت أنها رويت. ولا بد للإمام أحمد إذ كان ينفيها أن يحكم بعدم صحة الوارد فيها، فينتفي الدليل. ونفي المدرك الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي. (فتح القدير).

﴿۳۷﴾ قوله كما يصلي في العیدین: "هذا القول يحتمل معنيين. الأول: "أنه صلى بلا أذان ولا إقامة. وجهر فيهما. كما هو في العیدین. وعليه حمل المصنف. وأثبت بالدليل". والثاني: أنه كبر فيهما تكبيرات الزوائد كما كان يكبر في العیدین. قال العيني: "وقال الخطابي: وفيه دلالة على أنه يكبر كما يكبر في العیدین. وإليه ذهب الشافعي. وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبدالعزيز ومكحول ومحمد بن جرير الطبري. وهو رواية عن أحمد. وذهب جمهور العلماء إلى أنه يكبر فيهما كسائر الصلوات تكبيرة واحدة للافتتاح. وهو قول مالك والثوري والأوزاعي وإسحق وأحمد في المشهور عنه، وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله. وقال داود: إن شاء كبر كما يكبر في العیدین. وإن شاء كبر تكبيرة واحدة للافتتاح كسائر الصلوات. وهذا الإحتمال أي التكبير في صلوة الاستسقاء كالتكبيرات في العیدین، مما لا دليل عليه. ولذا تركه المصنف. فإن قلت: قد روى الجاكم في مستدركه والدارقطني ثم البيهقي في السنن عن محمد بن عبدالعزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن طلحة قال: "أرسلني مروان إلى ابن عباس أسأله عن سنة الاستسقاء. فقال: سنة الاستسقاء سنة الصلوة في العیدین، إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلب رداءه، فجعل يمينه على يساره ويساره على يمينه. وصلى ركعتين، كبر في الأولى سبع تكبيرات. وقرأ بـ {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى}

العيدين يحتمل أنه جهر فيهما كما يجهر في العيدين حدثنا فهد قال ثنا عبيد بن إسحق العطار قال ثنا حاتم بن إسماعيل فذكر بإسناده مثله وزاد فصلى ركعتين ونحن خلفه يجهر فيهما بالقراءة ولم يؤذن ولم يقرأ ﴿٣٨﴾ ولم يقل مثل صلوة العيدين فدل ذلك أن قوله مثل صلوة العيدين في الحديث الأول وإنما أراد به هذا المعنى أنه صلى بلا أذان ولا إقامة كما يفعل في العيدين حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن هشام بن إسحق بن عبد الله بن كنانة عن أبيه فذكر مثل حديث ربيع عن أسد قال سفيان ﴿٣٩﴾ فقلت للشيخ الخطبة قبل الصلوة أو بعدها قال لا أدري ففي هذا الحديث ذكر الصلوة والجهر فيها بالقراءة ودل جهره فيها بالقراءة أنها كصلوة العيد، التي تفعل نهاراً في وقت خاص، فحكمها الجهر، وكذلك أيضاً صلوة الجمعة هي من صلوة النهار، ولكنها مفعولة في يوم خاص فحكمه الجهر فثبت بذلك أن كذلك حكم الصلوات التي بالنهار لا في سائر الأيام ولكن لعارض أو في يوم خاص فحكمها الجهر وكل صلوة تفعل في سائر الأيام نهاراً لا لعارض ولا في وقت خاص فحكمها المخافة فثبت بما ذكرنا أن صلوة الاستسقاء سنة ﴿٤٠﴾ قائمة لا ينبغي

وقرأ في الثانية {هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ} وكبر فيه خمس تكبيرات. قال الحاكم: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه". قلت: أجيب عنه بوجهين. أحدهما: أنه ضعيف، فإن محمد بن عبدالعزيز، قال البخاري فيه: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس له حديث مستقيم. وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء: يروي عن الثقات المعضلات وينفرد بالطامات عن الأئمة حتى سقط الإحتجاج به. وقال ابن قطان في كتابه: هو أحد ثلاثة إخوة، كلهم ضعفاء: محمد وعبد الله وعمران بنو عبدالعزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف. وأبوهم عبدالعزيز مجهول الحال فاعتل الحديث بهما". والثاني: أنه معارض بحديث رواه الطبراني في الأوسط بإسناده عن أنس بن مالك: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى فخطب قبل الصلوة، واستقبل القبلة، وحول رداءه ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا تكبيرة". (عيني)

﴿٣٨﴾ قوله ولم يؤذن ولم يقرأ: قال النووي: "أجمعوا على أنها لا يؤذن لها ولا يقرأ. لكن يستحب أن يقال الصلوة جامعة". إله.

﴿٣٩﴾ قوله قال سفيان الخ. هذا يدل على أن فيه خطبة، لكن شيخه أي هشام بن إسحاق لم يحفظ: أنها قبل الصلوة أو بعدها. وحديث عائشة الذي يأتي يدل على أن الخطبة قبل الصلوة. ووقع في رواية أحمد في حديث عبد الله بن زيد، التصريح بأنه: بدأ بالصلوة قبل الخطبة. وكذا هو في حديث أبي هريرة

تركها وقد روي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير وجه. حدثنا روح بن الفرّج قال ثنا هرون بن سعيد بن الهيثم الايلي قال ثنا خالد بن نزار عن القاسم بن مبرور عن يونس بن يزيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت شكى الناس ﴿٤١﴾ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحوط المطر ﴿٤٢﴾ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنبر فوضع في المصلى و وعد الناس يخرجون يوما قالت عائشة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدأ حاجب الشمس ﴿٤٣﴾ فقع على المنبر ﴿٤٤﴾ فحمد الله ثم قال إنكم شكوتم إلي كما يأتي.

﴿٤٠﴾ قوله إن صلوة الاستسقاء سنة: قال في التبيين: قد اختلفت عباراتهم فيها. فقال القدوري: "ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة. فإن صلى الناس وحدانا جاز، أي على مذهب الإمام. وهذا ينفي كونها سنة أو مستحبة. ولكن إن صلوا وحدانا لا تكون بدعة، ولا يكره. فكأنه رأى إباحتها فقط في حق المنفرد". وذكر صاحب التحفة وغيره: "أنه لصلوة في الاستسقاء في ظاهر الرواية. وهذا ينفي مشروعيتها مطلقا، أي على مذهب الإمام". وقال في الهداية: "فعلة مرة وتركه أخرى، فلم يكن سنة". وقال في شرح المنية الكبير بعد سوجه الأحاديث والآثار: "فالحاصل أن الأحاديث لما اختلفت في الصلوة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصح بها إثبات السنة، لم يقل أبو حنيفة بسنيتها. ولا يلزم منه قوله "بأنها بدعة". كما نقله عنه بعض المتعصبين بل هو قائل بالجواز". إله والحاصل: أنه إن أراد بقوله سنة قائمة أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولو مرة فهو حق. وإن أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليه، فلم يثبت المواظبة، بل فعله مرة. وتركه أخرى. فلم يكن فعله أكثر من تركه، حتى يكون مواظبة فلا يكون سنة.

﴿٤١﴾ قوله شكى الناس الخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود والبيهقي في السنن. والحاكم في المستدرک. وقال: "حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". وقال أبو داود: "حديث غريب وإسناده جيد". وأخرجه ابن حبان في صحيحه.

﴿٤٢﴾ قوله قحوط المطر الخ: مصدر بمعنى القحط أو جمع القحط. وإضافته إلى المطر يشير إلى عمومته في بلدان شتى.

﴿٤٣﴾ قوله حين بدأ حاجب الشمس: أي ظهر طرفه الأعلى. قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها. والراجح: أنه لا وقت لها معين. وإن كان أكثر أحكامها كالعيد، لكنها تخالفه بأنها: لا تختص بيوم معين. وهل تصنع بالليل؟. إستنبط بعضهم من كونه صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة فيها بالنهار، أنها نهائية كالعيد. وإلا فلو كانت تصلى بالليل، لأسر فيها بالنهار

جذب جنابكم ﴿٤٥﴾ واستيخار المطر عن إبان زمانه عنكم وقد أمركم عز وجل أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم ثم قال: الحمد لله رب العلمين مالک يوم الدين لا إله إلا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين ﴿٤٦﴾ ثم رفع يديه ﴿٤٧﴾ فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه ثم

وجهر بالليل كمطلق النوافل. ونقل ابن قدامة الإجماع على أنها لاتصلى في وقت الكراهة. وأفاد ابن حبان: أن خروجه صلى الله عليه وسلم إلى المصلي للإستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة. إ.هـ. وقال العيني: "وقت صلوة الإستسقاء كوقت صلوة العيدين. كما دل عليه حديث ابن عباس. وقد اختلف في ذلك، فذهب مالك والشافعي وأبو ثور إلى أنه يخرج لها كالخروج إلى صلوة العيدين. وحكى ابن المنذر وابن عبد البر عن الشافعي هذا. ونقل ابن الصباغ في الشامل و صاحب جمع الجوامع عن نص الشافعي أنها لا تخصص بوقت، وبه قطع المتولي والماوردي وابن الصباغ، وصححه الرافعي في المحرر. ونقل النووي: القطع به عن الأكثرين وأنه صححه المحققون. وأما "وقتها كوقت العيد" فقال إمام الحرمين: إنه لم يرو لغير الشيخ أبي علي. قلت: لم ينفرد به الشيخ أبو علي. بل قاله أيضاً الشيخ أبو حامد والمحاملي البغوي في التهذيب.

﴿٤٤﴾ قوله فقعد على المنبر: قال في البدائع: "ولا يخرج المنبر في الإستسقاء ولا يصعده، ولو كان في موضع الدعاء منبر، لأنه خلاف السنة. وقد عاب الناس على مروان بن الحكم عند إخراج المنبر في العيدين، ونسبوه إلى خلاف السنة على ما بينا. ولكن يخطب على الأرض معتمداً على قوس أو سيف. وإن توكأ على عصاً فحسن". إ.هـ. والحديث وإن صححه الحاكم لكن أباداود قال: غريب. وقد أخرج البخاري عن أبي إسحق عن عبد الله بن يزيد الأنصاري: "وخرج معه البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم، فاستسقى، فقام بهم على رجله على غير منبر، فاستغفر ثم صلى ركعتين يجهر بالقراءة، ولم يؤذن. ولم يقم". وهذا الحديث يأتي في الكتاب أيضاً. فهذا عبد الله بن يزيد يستسقي. وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه الصحابة، فلم يخرج المنبر ولم يصعد عليه. ولو كان إخراج المنبر سنة لأخرجه. ولو تركه لأنكر عليه الصحابة الموجودون.

﴿٤٥﴾ قوله جذب جنابكم: وفي رواية أبي داود والحاكم والبيهقي: "وجذب دياركم". والسين في إستيخار للمبالغة. يقال إستخاز الشيء إذا تأخر تأخراً بعيداً. وفي "إبان" النون أصلية، فيكون فيعلاً. وقيل هي زائدة. وهي فعلاً من أب الشيء، إذا تهيأ للذهاب.

﴿٤٦﴾ قوله وبلاغاً إلى حين: البلاغ ما يتوصل به إلى الشيء المطلوب. والمعنى إجعل الخير المنزل سبباً لقوتنا ومدداً لنا مدداً طويلاً.

﴿٤٧﴾ قوله ثم رفع يديه الخ: أما رفع اليدين في الإستسقاء. فرواه مسلم من رواية ثابت عن أنس: "أن

حول إلى الناس ظهره وقلب أو حول رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين وإنشاء الله سبحانه فرعدت وبرقت وأمطرت بإذن الله تعالى فلم يأت مسجده حتى سألت السيول فلما رأى إلواء الثياب على الناس وتسرعهم إلى الكن ﴿٤٨﴾ ضحك ﴿٤٩﴾ حتى بدت نواجذه وقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وإني عبد الله ورسوله حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا أبي قال سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال خرج نبي الله صلى الله عليه وسلم ﴿٥٠﴾ يوما يستسقي فصلى بنا ركعتين بغير أذان ولا إقامة قال ثم خطبنا ودعا الله وحول وجهه نحو القبلة ورفع يديه وقلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن حدثنا محمد بن النعمان قال ثنا الحميدي قال ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك وخالد بن عبد الرحمن عن ابن أبي ذئب ح وحدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا أسد قال ثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه ﴿٥١﴾ وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم إنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يوما خرج يستسقي فحول إلى الناس ظهره

رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقي، فأشار بظهر كفيه إلى السماء. ولأبي داود من حديث أنس أيضا: كان يستسقي هكذا. ومد يديه وجعل بطونهما ممالي الأرض حتى رأيت بياض إبطيه. قال النووي: "قال العلماء: السنة في كل دعاء لرفع البلاء أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء. وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله أن يجعل كفيه إلى السماء". إ.هـ. وقال غيره: "الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غيره للتفاؤل بتقلب الحال ظهراً لبطن". كما قيل في تحويل الرداء، أو هو إشارة إلى صفة المستول. وهو نزول السحاب إلى الأرض.

﴿٤٨﴾ قوله إلى الكن: وهو ما يرد به الحر والبرد من الأبنية والمساكن.

﴿٤٩﴾ قوله ضحك: جواب للشرط. وكان ضحكه صلوات الله عليه تعجبا من طلبهم المطر إضرارا. ثم طلبهم الكن عنه فرارا، ومن عظيم قدرة الله تعالى وإظهار قرينة رسوله، وصدقه بإجابة دعائه سريعا. ولصدقه أتى بالشهادتين.

﴿٥٠﴾ قوله خرج نبي الله صلى الله عليه وسلم الخ. أخرجه ابن ماجه والبيهقي في السنن. وقال البيهقي: "تفرد به النعمان بن راشد عن الزهري" إ.هـ. قال في تهذيب التهذيب: "النعمان بن راشد ذكره يحيى القطان فضعه جدا. وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: مضطرب الحديث. روى أحاديث مناكير. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مرة: ليس بشيء. وقال البخاري وأبو حاتم: في حديثه وهم كثير

بتسع أو بإحدى عشرة فقد يحتمل أن يكون كره إفراد الوتر حتى يكون معه شفع على ما قد روينا قبل هذا عن ابن عباس وعائشة فيكون ذلك تطوعاً قبل الوتر وفي ذلك نفي الواحدة أن تكون وتراً ويحتمل أن يكون على معنى ما ذكرنا من حديث أبي أيوب في التخيير إلا أنه ليس فيه إباحة الوتر بالواحدة فقد ثبت بهذه الآثار التي رويناها عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الوتر أكثر من ركعة ولم يرو في الركعة شيئاً إلا وتأويله يحتمل ما

وأما طريق الجمع بين حديث الإيتار بثلاث وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلوة المغرب بأن يحمل النهي على صلوة الثلث بتشهدين، فهو أيضاً بعيد. أما أولاً: فلأن ما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان ينهض في الثالثة بالتكبير فهو لا يدل على عدم التشهد بعد الركعتين. وأما ثانياً: فلأن ما روي من طريق المسور بن مخرمة "أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن" فهذا أيضاً لا ينفي التشهد بعد إثنين، نعم، ما روي عن طاؤس "أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما" ففيه دلالة على ترك القعدة بعد إثنين، لكن يؤول هذا الحديث بما أول به حديث "يوتر بخمس ولا يجلس إلا في آخرهن"، وقد مر تأويله. وأما قوله: "إن ابن مسعود وإنسا وأبا العالية لم يبلغهم النهي المذكور، فأوتروا بثلاث كالمغرب" فهذا الكلام خال عن التحصيل، لأن النهي الذي ذكره ليس على ما حمله هو، بل معناه ما ذكرنا أن الكراهة في ما لو إكتفى على ثلاث ولم يصل قبله شيئاً، وإيتارهم بثلاث لم يكن كذلك، وسيجيء الكلام بعد.

﴿٧٨﴾ قوله ولا تشبهوا بصلوة المغرب الخ. حمل بعضهم هذا النهي على الإيتار بثلاث ركعات، وقال إن الإيتار بثلاث ركعات مكروه، والقرينة عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا توتروا بثلاث ركعات" فالمراد بالتشبيه المنهي هو كونه ثلاث ركعات. وقال ابن حجر في فتح الباري: "لو أوتر بثلاث بتشهد واحد يخرج من النهي لأن المشابهة الممنوعة لا تبقى بعد التفريق بين هيئة وهيئة، فإذا زالت المشابهة بعد تبدل الكيفية والهيئة، وخرج من هذا النهي، فيجوز لنا أن نقول: أن الحنفية القائلين بالإيتار بثلاث ركعات يوجبون في الركعة الثالثة ضم السورة بالفاتحة، ويوجبون القنوت، وليس هذا في المغرب، لا ضم السورة ولا القنوت بعد القراءة. فقد زالت المشابهة الممنوعة، وثبت الإيتار بثلاث ركعات بلا كراهة. والأوجه ما قال الإمام الطحاوي: "إن النهي عن الإيتار بثلاث والتشبه بالمغرب محمول على أن لا يتطوع قبل الوتر، بل يكتفي بهذه الركعات، فكما أن صلوة المغرب ليس قبلها من التطوع شيئاً، لو صلى أحد الوتر كذلك فهو داخل في هذا الحديث".

وأقول: قد ثبت الإيتار بثلاث ركعات بما روي عن عائشة وابن عباس وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، وروى سعيد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر"، وروى أيضاً: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أحب أن يوتر بثلاث ركعات

قد شرحناه وبيناه في موضعه من هذا الباب ثم أردنا أن نلتبس ذلك من طريق النظر ﴿٧٩﴾ فوجدنا الوتر لا يخلو من أحد وجهين إما أن يكون فرضاً أو سنة فإن كان فرضاً فإنما لم نر شيئاً من الفرائض إلا على ثلاثة أوجه فمنه ما هو ركعتان ومنه ما هو أربع ومنه ما هو ثلث وكل قد أجمع أن الوتر لا تكون إثنين ولا أربعاً. فثبت بذلك أنه ثلث. هذا إذا كان فرضاً وأما إذا كان سنة فإنما لم نجد شيئاً من السنن إلا وله مثل في الفرض من ذلك الصلوة. منها تطوع ومنها فرض ومن ذلك الصدقات لها أصل في الفرض وهو الزكاة. ومن ذلك الصيام وله أصل في الفرض وهو صيام شهر رمضان وما أوجب الله عز وجل في الكفارات ومن ذلك الحج يتطوع به وله أصل في الفرض وهو حجة الإسلام ومن ذلك العمرة يتطوع بها وجوبها فيه إختلاف سنين في موضعه إن شاء الله تعالى. ومن ذلك العتاق له أصل في

فليفعل“ فهذه الأحاديث معارضة لهذا الحديث، وهي راجحة عليه، فهي أولى. وأيضاً روي: “أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكفرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد“ أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وغيرهم، فإن ظاهر هذا الحديث أن الركعة الثالثة متصلة لا منفصلة. فثبت من هذا الحديث الإيتار بثلاث ركعات، وهذا الحديث يترجح على حديث أبي هريرة لأنه روى من حديث عائشة وابن عباس وعلي وعمران بن حصين وعبد الرحمن بن أبزى رضي الله تعالى عنهم، فحديث الجماعة أولى من حديث واحد. وقال العيني في عمدة القاري: “حديث أبي هريرة هذا روي موقوفاً عليه، كما روي مرفوعاً، ومع هذا هو معارض بحديث علي وعائشة ومن ذكرنا معهما من الصحابة، وأيضاً أن قوله “لاتوتروا بثلاث” يحتمل كراهة الوتر من غير تطوع قبله من الشفع، ويكون المعنى: لاتوتروا بثلاث ركعات وحدها من غير أن يتقدمها شيء من التطوع الشفع، بل أوتروا هذه الثلاث مع شفع قبلها، لتكون خمسا، وإليه أشار بقوله: “وأوتروا بخمس” أو: أوتروا هذه الثلاث مع الشفعين قبلهما لتكون سبعا، وإليه أشار بقوله “أو بسبع” أي أوتروا بسبع ركعات، أربع تطوع وثلث وتر، ولا تفردوا هذه الثلاث كصلوة المغرب، ليس قبلها شيء. وإليه أشار بقوله “ولا تشبهوا بصلوة المغرب” ومعناه: لاتشبهوا بصلوة المغرب في كونها منفردة عن تطوع قبلها، وليس معناه لاتشبهوا بصلوة المغرب في كونها ثلاث ركعات، والنهي ليس بوارد على تشبيه الذات بالذات، وإنما هو وارد على تشبيه الصفة بالصفة، ومع هذا في ما ذكره نفى أن تكون الركعة الواحدة وتراً لأنه أمر بالإيتار بخمس أو بسبع ليس إلا، فافهم اهـ.

﴿٧٩﴾ قوله من طريق النظر الخ. حاصله أن الوتر إما فرض أو سنة، فإن كان فرضاً فالفرائض لاتخلو عن ثلاثة أوجه، إما ركعتان أو ثلث أو أربع، والوتر لاتكون إثنين ولا أربعاً بالإجماع، فتعين أن تكون ثلثاً،

وكان قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٥٧﴾ قال وخرج فيمن كان معه البراء بن عازب وزيد بن أرقم قال أبو إسحق وأنا معه يومئذ فقام قائما على راحلته ﴿٥٨﴾ على غير منبر واستسقى واستغفر وصلى ركعتين ﴿٥٩﴾ ونحن خلفه فجهر فيهما بالقراءة ولم يؤذن يومئذ ولم يقم حدثنا ابن أبي داود قال ثنا علي بن الجعد قال أنا زهير فذكر بإسناده مثله غير أنه لم يذكر في حديثه أن عبد الله بن يزيد قد كان رأى النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبي إسحق قال خرج عبد الله بن يزيد يستسقى بالكوفة فصلى ركعتين.

باب ﴿٦٠﴾ صلاة الكسوف كيف هي؟ ﴿٦١﴾

عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري على ذلك. (فتح الباري)
﴿٥٧﴾ قوله وكان قد رأى: قال ابن حجر: "كذا للأكثر "رأى". وللحموي وحده "روى". فإن كانت روايته محفوظة إحتمل أن يكون المراد أنه روى هذا الحديث بعينه. والأظهر أن مراده أنه روى في الجملة. فيوافق قوله "رأى" لأن كلا منهما يثبت له الصحبة. أما سماع هذا الحديث فلا "إهد
﴿٥٨﴾ قوله فقام قائما على راحلته: ولفظه للبخاري فقام بهم على رجله على غير منبر.
﴿٥٩﴾ قوله وصلى ركعتين: ولفظ البخاري: "ثم صلى ركعتين". وظاهره أنه أخر الصلاة عن الخطبة. وصرح بذلك الثوري في رواية. وخالفه شعبة، فقال في روايته عن أبي إسحق أن عبد الله بن يزيد خرج يستسقى بالناس، فصلى ركعتين، ثم استسقى. أخرجه مسلم. وقد تقدم ذكر الاختلاف في ذلك. وإن الجمهور ذهبوا إلى تقديم الصلاة. ومن إختار تقديم الخطبة ابن المنذر. وصرح الشيخ أبو حامد وغيره بأن هذا الاختلاف في الإستحباب، لا في الجواز. (فتح الباري)

باب صلاة الكسوف كيف هي؟

﴿١﴾ قوله باب صلاة الكسوف: قال العيني: "والكلام فيها على أنواع. الأول: لاختلاف في مشروعية صلاة الخسوف والكسوف. الثاني: أن سبب مشروعيتهما هو الكسوف. فإنها تضاف إليه. وتكرر بتكرره. والثالث: أن شرط جوازها هو ما يشترط لسائر الصلوات. والرابع: أنها سنة، وليست بواجبة وهو الأصح. وقال بعض مشائخنا: أنها واجبة للأمر بها، ونص في الأسرار على وجوبها. وصرح أبو عوانة أيضا بوجوبها. وعن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة. وقيل: أنها فرض كفاية. الخامس: أنها تصلى في المسجد الجامع أو في مصلى العيد. السادس: أن وقتها هو الوقت الذي يستحب فيه سائر الصلوات دون الأوقات المكروهة. وبه قال مالك. وقال الشافعي: "لا يكره في الأوقات المكروهة".

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشةؓ

السابع: في كمية عدد ركعاتها وسيجيئ إياه.

﴿٢﴾ قوله الكسوف: روى جماعة أن الكسوف يكون في الشمس والقمر. وروى جماعة فيهما بالخاء وروى جماعة في الشمس بالكاف، وفي القمر بالخاء. والكثير في اللغة وهو إختيار الفراء: أن يكون الكسوف للشمس والخسوف للقمر. يقال: كسفت الشمس وكسفها الله تعالى، وإنكسفت. وخسف القمر وخسفه الله وإنخسف. وذكر ثعلب في الفصيح: إنكسفت الشمس وخسفت القمر أجود الكلام. وفي التهذيب للأزهري: "خسف القمر وخسفت الشمس، إذا ذهب ضوءهما". وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: "خسف القمر وكسف واحد، ذهب ضوءه". وقيل: الكسوف أن يكسف ببعضهما والخسوف أن يخسف بكلهما. قال الله تعالى: {فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ} وقال شمر: "الكسوف في الوجه الصفرة والتغير". وقال ابن حبيب في شرح الموطأ: "الكسوف تغير اللون. والخسوف إنخسافهما. وكذلك تقول في عين الأعور إذا إنخسفت وغارت في جفن العين، وذهب نورها وضياؤها". وفي نواتر الزبيدي والغريين: "إنكسفت الشمس". وأنكر ذلك الفراء والجوهري. وقال القزاز: "كسفت الشمس، والقمر تكسف كسوفاً فهي كاسفة، وكسفت فهي مكسوفة. وقوم يقولون: إنكسفت وهو غلط". وقال الجوهري: "العامية يقولون: إنكسفت". وفي المحكم: "كسفها الله وأكسفها. والأولى أعلى". والقمر كالشمس. وقال الزبيدي: "خسف القمر وهو يخسف خسوفاً فهو خسف وخسيف وخاسف، وإنخسف إنخسافاً. قال: إنخسف أكثر في السنة الناس". وفي شرح الفصيح لأبي العباس أحمد بن عبد الجليل: "كسفت الشمس وأسودت كسفت الشمس في رأي العين من ستر القمر إياها عن الأبصار". وبعضهم يقول: "كسفت على ما لم يسم فاعله. وإنكسفت". وعن أبي حاتم: إذا ذهب ضوء بعض الشمس بخفاء بعض جرمها فذلك الكسوف. وزعم ابن التين وغيره من بعض اللغويين قال: "لا يقال في الشمس إلا كسفت. وفي القمر إلا خسفت". وذكر ذلك عن عروة بن الزبير أيضاً. وحكى العياض عن بعض أهل اللغة عكسه. وهذا غير جيد لقوله تعالى {وَخَسَفَ الْقَمَرُ} وعند أبي طريف: كسفت الشمس والقمر والنجوم والوجوه كسوفاً. وفي المغيث لأبي موسى: روى حديث الكسوف علي وابن عباس وأبي بن كعب وسمرة وعبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن عمرو والمغيرة وأبو هريرة وأبو بكرة وأبو شريح الكعبي والنعمان بن بشير وقيصة الهلالي رضي الله عنهم جميعاً بالكاف. ورواه أبو موسى وأسماء وعبد الله بن عدي بن الخيار بالخاء. وروي عن جابر وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم باللفظتين جميعاً. كلهم حكوا عن النبي صلى الله عليه وسلم "لا ينكسفان" بالكاف فسمي كسوف الشمس والقمر كسوفاً (عيني ١٨٥/٤)

﴿٣﴾ قوله عن عروة عن عائشة الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي

قالت إنكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ﴿٤﴾ فأطال القراءة ﴿٥﴾ ثم ركع فأطال الركوع ثم رفع راسه فأطال القيام ﴿٦﴾ وهو دون قيامه الاول ثم ركع فأطال الركوع ﴿٧﴾ وهو دون ركوعه الاول ثم رفع راسه فسجد ثم قام ففعل مثل ذلك غير أن الركعة الأولى منهما أطول حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل بن اسمعيل قال ثنا سفيان الثوري قال ثنا يحيى بن سعيد عن عروة ، وهشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه

وابن ماجة والبيهقي.

﴿٤﴾ قوله فقام: قال ابن حجر: استدل به على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يحافظ على الوضوء . فلهذا لم يحتج إلى الوضوء في تلك الحال. وفيه نظر. لأن في السياق حذفاً، فسياتي في رواية ابن شهاب: "خسفت الشمس فخرج إلى المسجد، فصاف الناس وراءه". وفي رواية عمرة: "فخسفت فرجع ضحى فمر بين الحجر ثم قام فصلى". وإذا ثبتت هذه الأحوال جاز أن يكون حذف أيضاً "فتوضاً ثم قام يصلي" فلا يكون نصاً في أنه كان على الوضوء. وتعقبه العيني: "بأن هذا الذي ذكره لا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان على وضوء أولم يكن. ولكن حاله يقتضي وجلالة قدره تستدعي كونه على محافظة الوضوء" إهـ.

أقول: هذا الذي ذكره ليس بوارد عليه. فإنه لم يدع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن على وضوء، بل قال جاز أن يكون حذف أيضاً "فتوضاً" والكلام في الاستناد بهذا الحديث على محافظة الوضوء. والحديث لا يدل عليه.

﴿٥﴾ قوله فأطال القراءة: وفي رواية البخاري: "فأطال القيام. وطول القيام بطول القراءة فيه". وروى أيضاً: "فقرأ سورة طويلة". وفي حديث ابن عباس: "فقرأ نحواً من سورة البقرة في الركعة الأولى".

﴿٦﴾ قوله رفع راسه فأطال القيام: وفي رواية ابن شهاب: "ثم قال سمع الله لمن حمده". وزاد من وجه آخر "ربنا ولك الحمد". وقيل: استدل به على إستحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى. وإستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام إعتدال. بدليل إتفاق العلماء ممن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه. هذا ما قاله الحافظ. وقال العيني: "في إستشكله نظر. لصحة الحديث فيه. بل لو زاد الشارع عليه ذكراً آخر لما كان مستشكلاً". إهـ.

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس **﴿٨﴾** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا يعقوب بن حميد قال ثنا يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمرو **﴿٩﴾** عن عروة بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه إلا أنه لم يذكر أن الركوع الثاني كان دون الركوع الأول ولكن ذكر أنه مثله قال وذلك يوم مات إبراهيم قال أبو جعفر فذهب قوم **﴿١٠﴾** إلى هذا وقالوا هكذا صلوة الكسوف أربع ركعات وأربع سجعات وخالفهم في ذلك آخرون **﴿١١﴾** فقالوا بل هي ثمان ركعات في أربع سجعات واحتجوا في ذلك بما حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله بن الزبير قال ثنا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن طاؤس عن ابن عباس **﴿١٢﴾** قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة

﴿٧﴾ قوله فأطال الركوع: قال ابن حجر: "لم أرفي شيء من الطرق بيان ما قال فيه، إلا أن العلماء إتفقوا على أنه لا قراءة فيه. وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوهما. ولم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده. ولا تطويل الجلوس بين السجدين" إهـ

﴿٨﴾ قوله عن ابن عباس الخ. حديثه أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والبيهقي.

﴿٩﴾ قوله عن ابن عمر الخ. روى البيهقي: "عن يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر. ثم قال البيهقي وروي هذا الحديث عن إبراهيم بن محمد بن عباس الشافعي عن يحيى بن سليم فهو مما تفرد به يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر". إهـ

﴿١٠﴾ قوله فذهب قوم إلى هذا: وهو مذهب مالك والليث بن سعد والشافعي وأحمد وأبي ثور وإسحق.

﴿١١﴾ وخالفهم في ذلك آخرون: وإليه ذهب طاؤس وحبيب بن أبي ثابت وعبد الملك بن جريج. ويحكي هذا عن علي وابن عباس رضي الله عنهم. كذا ذكره العيني.

﴿١٢﴾ قوله عن ابن عباس الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد والترمذي، إلا أن في رواية الترمذي سقط ذكر القيام الرابع. والركوع الرابع. ولعله من قلم الناسخ. وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". ورواه البيهقي أيضا. وقال: رواه مسلم في الصحيح عن محمد بن المثنى وغيره عن يحيى القطان. وأما محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، فإنه أعرض عن هذه الروايات التي فيها خلاف روايات الجماعة. وقد روي عن عطاء بن يسار وكثير بن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه صلاها ركعتين في كل ركعة ركوعان. وحبيب بن أبي ثابت وإن كان من الثقات فقد كان يدلّس. ولم أجده ذكر سماعه في هذا الحديث عن طاؤس. ويحتمل أن يكون حملة عن غير موثوق به عن طاؤس. وقد روى سليمان الأحول عن طاؤس عن ابن عباس من فعله أنه صلاها ست

الكسوف فقام فافتح ثم قرأ ثم ركع ثم رفع راسه فقرأ ثم ركع ثم رفع رأسه فقرأ ثم ركع ثم رفع رأسه فقرأ ثم ركع ثم سجد ثم فعل مثل ذلك مرة أخرى حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو قال ثنا زهير بن حرب قال ثنا يحيى القطان عن سفيان فذكر بإسناده مثله حدثنا ابن أبي داود قال ثنا مسدد قال ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال ثنا حبيب ثم ذكر بإسناده مثله. حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا زهير عن الحسن بن الحر قال حدثني الحكم عن رجل يدعى حنشا عن علي ^(١٣٦) أنه صلى بالناس في كسوف الشمس كذلك ثم

ركعات في أربع سجعات. فخالفه في العدد والرفع جميعاً. اهـ وقال في الجوهر النقي: "حبيب من الأثبات الأجلة. ولم أر أحداً عده من المدلسين. ولو كان كذلك فإخراج مسلم لحديثه هذا في صحيحه دليل على أنه ثبت عنده أنه متصل، وأنه لم يدلس فيه. وكذلك أخرجه الترمذي. وقال حسن صحيح. وفي الصحيحين من حديث حبيب بلفظ العنينة شيء كثير. وذلك دليل على أنه ليس بمدلس، أو أنه ثبت من خارج أن تلك الأحاديث متصلة. وأما قوله: "وقد روى سليمان الأحول" الخ. فجوابه أن مذهب الشافعي والمحدثين أن العبرة بما روى الراوي لا بما رأى. والرواية المرفوعة صحيحة فلا تعارض برأى ابن عباس. ثم يقال له إن خالفت هذا الأصل وإعتبرت رأيه وجب أن تترك به رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس في صلواته عليه السلام ركعتين في كل ركعة. وهي الرواية المذكورة أولاً، ووجب أن تكون صلوة الكسوف عندك ست ركعات في ركعتين. وإن مشيت على الأصل المذكور وإعتبرت روايته فلا تذكر رواية سليمان الموقوفة ولا تعلل به الرواية المرفوعة. ووجب أن ترجح الرواية المرفوعة التي فيها "في كل ركعة أربع ركعات" على رواية عطاء عن ابن عباس التي فيها "في كل ركعة ركوعان" لأن فيهما زيادة". اهـ.

^(١٣٦) قوله عن علي الخ. قال مسلم بعد ذكر حديث ابن عباس رضي الله عنهما: "صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات". وعن علي مثل ذلك. وأخرج حديث علي رضي الله عنه أحمد في مسنده من رواية حنش عنه. وأخرجه ابن أبي شيبة وابن خزيمة وابن جرير وأبو القاسم بن مندة. وأخرجه البيهقي في السنن عن الحكم بن عتبة عن حنش بن الربيع. قال: "إنكسفت الشمس على عهد علي رضي الله عنه. قال فخرج فصلي بمن عنده فقرأ سورة الحج ويس. لأدري بأيهما بدأ، وجهر بالقراءة، ثم ركع نحواً من قيامه ثم رفع راسه فقام نحواً من قيامه ثم ركع نحواً من قيامه ثم رفع راسه فقام نحواً من قيامه أربع ركعات ثم سجد في الرابعة ثم قام فقرأ بسورة الحج ويس، ثم قام فصنع كما صنع في الركعة الأولى ثمان ركعات وأربع سجعات. ثم قعد فدعا ثم انصرف فوافق إنصرافه، وقد إنجلي عن الشمس". وقال البيهقي: "لم يرفعه

حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك فعل وخالف هؤلاء آخرون فقالوا بل هي ست ركعات ﴿١٤﴾ في أربع سجعات واحتجوا في ذلك بما حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد قال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم فيركع ثلاث ركعات ﴿١٥﴾ ثم يسجد سجدتين ثم يقوم فيركع ثلاث ركعات ثم يسجد سجدتين تعني في صلوة الخسوف حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا

سليمان الشيباني ورواه الحسن بن الحر عن الحكم فرفعه "إهـ. ثم ذكر بعد ذلك الحديث المرفوع: أنبأ أبو أحمد بن عدي الحافظ قال: حنث بن المعتمر أبو المعتمر الكنانى. وقال بعضهم: حنث بن ربيعة سمع علياً رضي الله عنه. روى عنه سماك بن حرب والحكم بن عتيبة يتكلمون في حديثه. وهو كوفي. سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري. قال أبو أحمد: وقال أبو عبد الرحمن النسائي فيما أخبرني محمد بن العباس عنه: حنث بن المعتمر ليس بالقوي. قال الشيخ: ومن أصحابنا من ذهب إلى تصحيح الأخبار الواردة في هذه الأعداد. وأن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها مرات. مرة ركوعين في كل ركعة. ومرة ثلاث ركوعات في كل ركعة. ومرة أربع ركوعات في كل ركعة. فأدى كل منهما ما حفظ. وإن الجميع جائز. وكأنه صلى الله عليه وسلم كان يزيد في الركوع إذا لم ير الشمس قد تجلت. وذهب إلى هذا إسحاق بن راهويه ومن بعده محمد بن إسحاق وابن خزيمة وأبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصبغى وأبو سليمان الخطابي واستحسنه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر صاحب الخلافيات وبالله التوفيق "إهـ.

أقول: قد ذكر البيهقي ههنا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الكسوف مرات. وذكر في الباب التالي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الكسوف مرة واحدة يوم توفي إبراهيم. وأرجع أحاديث الركعتين إلى أحاديث أربع ركعات في أربع سجعات. وهذا من فرط نصرته لمذهبه.

﴿١٤﴾ قوله فقالوا بل هي ست ركعات الخ. ومنهم قتادة وعطاء بن أبي رباح وإسحق وابن المنذر.

﴿١٥﴾ قوله فيركع ثلاث ركعات الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد والبيهقي. وقال البيهقي: "رواه مسلم في الصحيح عن إسحاق بن إبراهيم. قال في الحديث حدثني من أصدق حسبه يريد عائشة. وفي رواية عبد الرزاق وجماعة عن ابن جريج ظننت أنه يريد عائشة. ورواه مسلم أيضاً عن أبي غسان المسمعي ومحمد بن المثني عن معاذ بن هشام. قال حدثني أبي عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة. قال الشيخ قتادة لم يشك في أنه عن عائشة. وقد خالفهما عبد الملك بن أبي سليمان في إسناده. فرواه عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله. وأخبر أن ذلك كان في اليوم الذي مات فيه إبراهيم بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم". إهـ. قال في الجوهر النقي: "هذان

مسلم بن ابراهيم قال ثنا هشام عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة في صلوة الأيات قالت ست ركعات وأربع سجعات **حله** ثنا أحمد بن الحسن الكوفي قال ثنا أسباط بن محمد قال ثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر بن عبد الله **﴿١٦﴾** أن الشمس إنكسفت يوم مات ابراهيم **﴿١٧﴾** بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس فذكر مثل حديث ربيع عن اسد وزاد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس والقمر **﴿١٨﴾**

خديثان، أحدهما من رواية عائشة، سمعه عطاء من عبيد بن عمير عنها، فرواه لابن جريج وقاتدة. والآخر من رواية جابر. وفيه زيادة: أنه كان في اليوم الذي مات فيه إبراهيم، سمعه عطاء منه. فرواه لعبد الملك فكيف يعلل أحدهما بالآخر، ويجعل بأن عبد الملك خالفهما. ولهذا أخرجهما مسلم معا في صحيحه "إهـ **﴿١٦﴾** قوله عن جابر بن عبد الله الخ. حديث جابر رضي الله عنه أخرجه مسلم وأبو داود وأحمد والبيهقي.

﴿١٧﴾ قوله يوم مات إبراهيم: ذكر جمهور أهل السير أنه مات في السنة العاشرة من الهجرة. فقيل في ربيع الأول. وقيل في رمضان. وقيل في ذي الحجة. والأكثر على أنها وقعت في عاشر الشهر. وقيل في رابعه. وقيل في رابع عشره. ولا يصح شيء منها على قول ذي الحجة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذ ذاك بمكة في الحج. وقد ثبت أنه شهد وفاته. وكان بالمدينة بلا خلاف. نعم! قيل: أنه مات في سنة تسع. فإن ثبت يصح. وحزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية. ويحاج بأنه كان يومئذ بالحديبية. ورجع منها في آخر ذي القعدة، فلعلها كانت في أواخر الشهر. فإن قلت: الكسوف في الشمس إنما يكون في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين من آخر الشهر العربي. فكيف تكون وفاته في العاشر؟ قلت: هذا التاريخ يحكى عن الواقدي وهو ذكر ذلك بغير إسناد. فقد تكلموا فيما يسنده الواقدي. فكيف فيما يرسله؟ وقال البيهقي في باب ما يحول على جواز الاجتماع للعيد والخسوف لحواز وقوع الخسوف في العاشر. ثم روي عن الواقدي ما ذكرناه عن تاريخ وفاة إبراهيم. وقال الذهبي في مختصر السنن: "لم يقع ذلك. ولن يقع. والله قادر على كل شيء، لكن إمتناع وقوع ذلك كإمتناع روية الهلال ليلة الثامن والعشرين من الشهر." (عيني وفتح الباري)

﴿١٨﴾ قوله إن الشمس والقمر الخ. وسبب هذا القول أن الشمس إنكسفت يوم توفي إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم. فقال الناس: إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم. إن الناس كانوا يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظماء. وهذا الاعتقاد باطل. واتفق كسوف الشمس يوم مات إبراهيم. فردّ النبي صلى الله عليه وسلم قولهم واعتقادهم الباطل، بأنهما لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، بل هما آيتان من آيات الله، أي علامتان من علامات الله الدالة على وحدانيته وعظيم

آیتان من آیات الله لا ینکسفان لموت أحد ولا حیاته فإذا رأیتم ﴿۱۹﴾ شیئا من ذلك فصلوا حتى ینجلي قالوا وقد فعل ابن عباس مثل هذا بعد النبی صلی الله علیه وسلم فذكروا ما

قدرته. أو آیتان علی تخويف عباده من بأسه و سطوته. ویؤیده قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ أو آیتان لقرب القيامة، أو لعذاب الله تعالى، أو لكونهما مسخرین لحکم الله، أو تحت حکمه. قال النووي: "قال العلماء: والحكمة في هذا الكلام أن بعض أهل الجاهلية الضلال كانوا یعظمون الشمس والقمر فبین أنهما آیتان مخلوقتان لله تعالى لا صنع لهما، بل هما كسائر المخلوقات یطرأ علیهما النقص والتغیر و غیرهما. وكان بعض الضلال من المنجمین و غیرهم یقول: لا ینکسفان إلا لموت عظیم أو نحو ذلك. فبین: أن ذلك باطل، لئلا یفتربأقوالهم. لاسیما وقد صادف موت إبراهیم رضي الله عنه". إحد قال الكرمانی: "فإن قلت: الحديث ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهیم بن النبی صلی الله علیه وسلم. فإذا كان السياق إنما هو في موت إبراهیم، فما فائدة قوله: "ولا لحیاته". إذ لم یقل أحد بأن الإنکساف لحیة أحد". قلت: فائدته دفع توهم من یقول: لا یلزم من نفي كونه سببا للفقدان أن لا یكون سببا للإیجاد. فعمم الشارع النفي، أي لیس سببه، لا الموت ولا الحیة، بل سببه قدرة الله تعالى".

﴿۱۹﴾ قوله فإذا رأیتم الخ. أمر النبی صلی الله تعالى علیه وسلم في هذا الحديث بالصلاة. قال أبو بکر بن العربی: "ذكر النبی صلی الله تعالى علیه وسلم في الكسوف ستة أشياء، عامة وخاصة، أذكروا الله، أذعوا، کبروا، صلوا، تصدقوا، اعتقوا، أما ذكر الله ففي الصحیحین عن ابن عباس: "فإذا رأیتم ذلك، فأذكروا الله". وأما التكبير والدعاء ففي حديث عائشة في الصحیح: "فإذا رأیتم ذلك، فأدعوا الله عز وجل وکبروا". وأما الصلوة ففي الحديث المذكور. وأما الصدقة ففي حديث عائشة المذكور. وفيه "وتصدقوا". وأما العتق ففي البخاری من حديث أسماء بنت أبي بکر رضي الله تعالى عنها قالت: "أمر النبی صلی الله تعالى علیه وسلم بالعتاقة في صلاة الكسوف". وقوله "صلوا" مجمل بینة النبی صلی الله تعالى علیه وسلم بفعله". قال أبو الفرج: "في الكسوف سبع فوائد، الأول: ظهور التصرف في الشمس والقمر. الثاني: تبیین قبح شان من یعبدهما. الثالث: إزعاج القلوب الساكنة بالغفلة عن مسکن الذهول. الرابع: لیرى الناس نموذج ما سيجري في القيامة، من قوله ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ الخامس: أنهما یوجدان علی حال التمام فیرکسان ثم یلتف بهما فیعادان إلى ما كانا علیه، فیشار بذلك إلى خوف المکر ورجاء العفو. السادس: أن یفعل بهما صورة عقاب لمن لا ذنب له. السابع: أن الصلوات المفروضات عند كثير من الخلق عادة لا إنزعاج لهم فيها ولا وجود هیبة. فأتى بهذه الآية. وسنت لهم الصلوة لیفعلوا الصلوة علی إنزعاج و هیبة. فإن قلت: ألیس في روية الأهلة و حدوث الحر والبر و كل ما جرت العادة بحدوثه من آیات الله تعالى. فما معنی قوله في الكسوفین: "أنهما آیتان"؟ قلت: إن هذه الحوادث آیات

حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا الخصيب قال ثنا همام عن قتادة عن عبد الله بن الحارث قال زلزلت الأرض ﴿٢٠﴾ على عهد ابن عباس ﴿٢١﴾ فقال ما أدرى أي أرض يعني ما كان به من التفرس هكذا ذكر الخصيب أو زلزلت الأرض فليل له زلزلت الأرض فخرج فصلي بالناس فكبر أربعاً ثم قرأ فأطال القراءة وكبر فركع ثم قال سمع الله لمن حمده ثم كبر أربعاً فقرأ فأطال القراءة ثم كبر فركع ثم قال سمع الله لمن حمده ثم كبر أربعاً فقرأ فأطال القراءة ثم

دالة على وجوده عز وجل وقدرته. وخص الكسوفين لإخباره صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل أن القيامة تقوم وهما منكوسان وذاهما النور، فلما أعلمهم بذلك أمرهم عند روية الكسوف بالصلوة. والتوبة خوفاً من أن يكون الكسوف لقيام الساعة، ليعتدوا بها. وقال المهلب: "يحتمل أن يكون هذا قبل أن يعلمه الله تعالى بأشراط الساعة".

﴿٢٠﴾ قوله زلزلت الأرض: رواه ابن الجري عن عبد الله بن الحارث كذا في كنز العمال. ولفظه: "بينما عبد الله بن عباس بالبصرة. وهو أمير عليها استعمله علي بن أبي طالب. إذ زلزلت الأرض فانطلق إلى المسجد". الحديث. وروى البيهقي بسنده عن قتادة وعاصم عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة بالبصرة، فأطال القنوت ثم ركع ثم رفع راسه، فأطال القنوت ثم ركع ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم ركع فسجد، ثم قام في الثانية. ففعل نحو ذلك فصارت صلواته ست ركعات وأربع سجعات. قال قتادة في حديثه: هكذا الآيات. ثم قال ابن عباس هكذا صلوة الآيات. وقال ابن حجر: صح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره "إه. وروى البيهقي في السنن عن الربيع: قال قال الشافعي: بلاغا عن عباد عن عاصم الأحول عن قزعة عن علي رضي الله عنه أنه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع سجعات، خمس ركعات. وسجعتين في ركعة، وركعة وسجعتين في ركعة". قال الشافعي: "ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن علي رضي الله عنه لقلنا به". قال الشيخ رحمه الله: "هو عن ابن عباس ثابت". ثم ذكر حديث بن عباس رضي الله عنهما. وكذلك ذكر البيهقي في المعرفة. وقال العيني: "وهم يثبتونه ولا يقولون به". وذكر في عمدة القاري: "روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلث ركوعات في ركعة. فقال ما أدرى أزلزلت الأرض أم بي أرض أي رعدة". قال الجوهري: "الأرض النفضة والردة". ثم نقل قول ابن عباس هذا. وهكذا قال في مختار الصحاح: "والأرض أيضا النفضة والردة". قال ابن عباس رضي الله عنه: "وقد زلزلت الأرض، أزلزلت الأرض أم بي أرض". وقال في مجمع البحار: "أزلزلت الأرض أم بي أرض بسكون راء أي رعدة". إه فعلى هذا ما في النسخة الموجودة أي أرض لعلة من قلم الناسخ.

﴿٢١﴾ قوله على عهد ابن عباس الخ. قال العيني: "قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي صلى الله عليه

كبر فركع ثم سجد ثم قام ففعل مثل ذلك فلما سلم قال هكذا صلوة الأيات وقرأ في الركعة الأولى بسورة البقرة وفي الأخرى سورة آل عمران وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا بل يطيلوا الصلوة كذلك أبدا يركع ويسجد لا توقيت في شيء من ذلك حتى تنجلي الشمس واحتجوا في ذلك بما حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا الخصيب قال ثنا همام عن يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لو تجلت الشمس في الركعة الرابعة لركع وسجد فهذا سعيد بن جبير يخبر عن ابن عباس أنه لو تجلت له الشمس في الركعة الرابعة لركع وسجد والرابعة هي الأولى (٢٢) من الركعة الثانية فهذا يدل على أنه لم يكن يقصد في ذلك ركوعا معلوما وإنما يركع ما كانت الشمس منكسفة حتى تنجلي فيقطع الصلوة وذهبوا في ذلك إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلوا حتى تنجلي وخالفهم في ذلك آخرون (٢٣) فقالوا صلوة الكسوف (٢٤) ركعتان كسائر صلوة التطوع إن شئت طولتهما إن شئت قصرتهما ثم الدعاء من بعدهما حتى تنجلي الشمس

وسلم من وجه صحيح أن الزلزلة كانت في عصره. ولا صحت عنه فيها سنة. وأول ماجاءت في الإسلام على عهد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه.

(٢٢) قوله والرابعة هي الأولى الخ. لأن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما صلى في الركعة الأولى ثلاث ركعات فالركعة الرابعة هي الأولى من الركعة الثانية.

(٢٣) قوله وخالفهم في ذلك آخرون: قال العيني: "وعند سعيد بن جبير وإسحق بن راهويه في رواية ومحمد بن جرير الطبري وبعض الشافعية: لا توقيت فيها، بل يطيل أبدا ويسجد إلى أن تنجلي الشمس". وقال عياض: وقال بعض أهل العلم إنما ذلك بحسب مكث الكسوف. فما طال مكثه زاد تكرير الركوع فيه. وما قصر إقتصر فيه، وما توسط إقتصد فيه. وإلى هذا نحى الخطابي ويحيى وغيرهما. وقد يعترض عليه بأن طولها ودوامها لا يعلم من أول الحال، ولا من الركعة الأولى.

(٢٤) قوله فقالوا صلوة الكسوف ركعتان الخ. وهو مذهب إبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، قالوا: هي ركعتان كسائر صلوة التطوع، في كل ركعة ركوع واحد وسجدة واحدة. ويروى ذلك عن ابن عمر وأبي بكرة وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو وقيصة الهلالي والنعمان بن بشير وعبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن الزبير. ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس. وفي المحيط عن أبي حنيفة: إن شأؤوا صلوا ركعتين، وإن شأؤوا أربعا. وفي البدائع: "وإن شأؤوا أكثر من ذلك". هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة.

واحتجوا في ذلك بما حدثنا ربيع الموزن قال ثنا أسد قال ثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال كسفت الشمس ﴿٢٥﴾ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام بالناس فلم يكذبوا ثم ركع فلم يكذبوا ثم رفع فلم يكذبوا ثم سجد فلم يكذبوا ثم رفع وفعل في الثانية مثل ذلك فرفع رأسه وقد إمحست الشمس حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا الحجاج قال ثنا حماد فذكر مثله بإسناده حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل قال ثنا سفيان قال ثنا يعلى بن عطاء عن أبيه وعطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا علي بن شيبه قال ثنا قبيصة بن عقبة قال ثنا سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال إنكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الحجاج بن إبراهيم قال ثنا خالد بن عبد الله عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين و

﴿٢٥﴾ قوله كسفت الشمس الخ. رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل. وأحمد في مسنده. والبيهقي في سننه. والحاكم في المستدرک عن مؤمل بن إسماعيل: ثنا سفيان عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، وعن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو. ثم قال الحاكم: حديث الثوري عن يعلى بن عطاء غريب صحيح. فقد إحتج الشيخان بمؤمل بن إسماعيل ولم يخرجاه. وأما عطاء بن السائب فإنهما لم يخرجاه. قال العيني: "قد أخرج البخاري لعطاء هذا حديثاً مقروناً بأبي بشر. وقال أيوب: هو ثقة" إهـ. قال الزيلعي في التحريج: "قال الشيخ تقي الدين في الإمام: "كل من روى عن عطاء بن السائب روى عنه في الإختلاط، إلا شعبة وسفيان" إهـ. قلت: وأصحاب السنن أخرجه عن حماد عن عطاء خلا للنسائي. فإنه أخرجه في رواية عن شعبة عن عطاء به. وليس متنه بصريح في الركعتين. ولفظه: قال "كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فصلى فأطال القيام ثم ركع، فأطال الركوع ثم رفع فأطال. قال شعبة: وأحسبه قال في السجود نحو ذلك. وساق الحديث" إهـ. أقول: "وإن لم يكن متنه صريحاً في الركعتين، ولكن فيه تصريح بالركوع الواحد في الركعة الأولى. وهذا هو المراد. وقال العراقي في التقييد والإيضاح: "عن يحيى بن معين. قال حديث سفيان وشعبة وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم" إهـ. قال في تهذيب التهذيب بعد كلام طويل: "فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري وشعبة وزهيرا وزائدة وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح. ومن عداهم يتوقف فيه، إلا حماد بن سلمة، فاختلف قولهم. والظاهر أنه سمع منه مرتين. مرة

أربع سجديات أطال فيهما القيام والركوع والسجود حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا ابن لهيعة عن موسى بن أيوب عن عمه أياس بن عامر أنه سمع علي بن أبي طالب يقول فرض النبي صلى الله عليه وسلم أربع صلوات صلوة الحضر أربع ركعات وصلوة السفر ركعتين وصلوة الكسوف ركعتين وصلوة المناسك ركعتين حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو الوليد قال ثنا أبو عوانة عن الأسود بن قيس عن ثعلبة بن عباد عن سمرة بن جندب قال إنكسفت الشمس ﴿٢٦﴾ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر عن

مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني. ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة. وسمع منه مع جرير وذويه. والله أعلم.

﴿٢٦﴾ قوله إنكسفت الشمس الخ. حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والبيهقي. وقال الترمذي: "حديث سمرة بن جندب حديث حسن صحيح غريب". إلا أن رواية الترمذي وابن ماجه ليس فيه ذكر الركعتين، بل لفظهما: "صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف لانسمع له صوتاً". ولفظ حديث أبي داود هكذا: "حدثني ثعلبة بن عباد العبد من أهل البصرة: أنه شهد خطبة يوماً لسمرة بن جندب، قال قال سمرة: بينما أنا و غلام من الأنصار نرمي غرضين لنا، حتى إذا كانت الشمس قيد رمحين. أو ثلثة في عين الناظر من الأفق إسودت حتى آضت كأنها تنومة، فقال أحدنا لصاحبه: إنطلق بنا إلى المسجد، فوالله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته حدثنا. قال: فدفعنا فإذا هو بارز فاستقدم، فصلى، فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلوة قط، لانسمع له صوتاً، قال: ثم ركع بنا كأطول ما ركع بنا في صلوة قط، لانسمع له صوتاً، قال: ثم سجدنا كأطول ما سجد بنا في صلوة قط، لانسمع له صوتاً. ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، قال: فوافق تحلى الشمس جلوسه في الركعة الثانية، قال: ثم سلم، ثم قام فحمد الله وأثنى عليه وشهد أن لا إله إلا الله وشهد أنه عبده ورسوله. ثم ساق أحمد بن يونس خطبة النبي صلى الله عليه وسلم. ومثله في النسائي والبيهقي. وأخرج الإمام أحمد هذا الحديث في مسنده، وذكر فيه خطبة النبي صلى الله عليه وسلم، ولفظها: "ثم قال: أيها الناس! أنشدكم بالله إن كنتم تعلمون أنني قصرت عن شيء من تبليغ رسالات ربي عز وجل لما أخبرتموني ذاك، فبلغت رسالات ربي كما ينبغي لها أن تبلغ. وإن كنتم تعلمون أنني بلغت رسالات ربي لما أخبرتموني ذاك. قال: فقام رجال، فقالوا: نشهد أنك قد بلغت رسالات ربك، ونصحت لأمتك، وقضيت الذي عليك. ثم قال: أما بعد! فإن رجالاً يزعمون أن كسوف هذه الشمس وكسوف هذا القمر وزوال هذه النجوم عن مطالعها لموت رجال عظماء من أهل الأرض. وإنهم قد كذبوا، ولكنها آيات من آيات الله تعالى يعتبر بها عباده فينظر من

النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بهم مثل ما ذكر عبد الله بن عمرو سواء حدثنا حسين بن نصر قال ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس قال ثنا زهير قال ثنا الأسود فذكر مثله بإسناده حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي بكرة قال إنكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين ﴿٢٧﴾ حدثنا علي بن معبد قال ثنا المعلى بن منصور قال ثنا يزيد بن ذريع قال ثنا

يحدث لهم منهم توبة، وأيم الله، لقد رأيت منذ قمت أصلي ما أنتم لاقون في أمر دنياكم وآخرتكم، وإنه والله لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلثون كذابا، آخرهم الأعور، الدجال، ممسوح العين اليسرى، كأنها عين أبي يحيى. لشيخ حينئذ من الأنصار بينه وبين حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها. وإنها متى يخرج، أو قال: متى ما يخرج فإنه سوف يزعم: أنه الله، فمن آمن به وصدقته واتبعه لم ينفعه صالح من عمله سلف. ومن كفر به وكذبه لم يعاقب بشئ من عمله. وقال حسن الأشيب: "بسيئ من عمل سلف". وإنه سيظهر، أو قال: سوف يظهر على الأرض كلها، إلا الحرم وبيت المقدس. وإنه يحصر المومنين في بيت المقدس، فيزلزلون زلزالا شديدا. ثم يهلكه تبارك وتعالى وجنده حتى أن جذم الحائط. أو قال: أصل الحائط، وقال حسن الأشيب: أصل الشجرة لينادي. أو قال يقول. يا مومن. أو قال. يا مسلم، هذا اليهودي. أو قال. هذا كافر تعال فاقتله. قال: ولن يكون ذلك كذلك حتى تروا أمورا يتفاقم شأنها في أنفسكم، وتسائلون بينكم، هل كان نبيكم ذكر منها ذكرا، وحتى تزول جبال على مراتبها، ثم على إثر ذلك القبض قال: ثم شهدت خطبة لسمرة ذكر فيها هذا الحديث فما قدم كلمة ولا أخرها عن موضعها" إهـ.

﴿٢٧﴾ قوله فصلى ركعتين الخ. وفي رواية: "فصلى كما تصلون" أي: صلى ركعتين في ركوعين وأربع سجعات. وتناول البيهقي وابن حبان بأنه يريد ركعتين، في كل ركعة ركوعان. وأيده البيهقي: "بأن أبا بكره أخبر عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم توفي ابنه إبراهيم. كما جاء في رواية: قال: "كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكسفت الشمس، فصلى بنا ركعتين، فلما انكشف قال: إن الشمس والقمر". الحديث. وفيه: "وذلك أن ابنا له مات يقال له إبراهيم، فقال ناس في ذلك". وقد ذكره جماعة أنه صلى الله عليه وسلم صلى في ذلك اليوم صلوة الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات. فيحمل رواية أبي بكرة على حديث عائشة وابن عباس وغيرهما. فيكون المعنى: صلى بنا ركعتين كما تصلون في الكسوف، لأن أبا بكره خاطب بذلك أهل البصرة، وقد كان ابن عباس علمهم أنها ركعتان، في كل ركعة ركوعان. كما روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما. وحاصل ما قال البيهقي: أن الأحاديث المروية في هذا الباب كلها ترجع إلى صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في

يونس عن الحسن عن أبي بكرة ﴿٢٨﴾ قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكسفت

كسوف الشمس يوم مات إبراهيم. قال العيني في عمدة القاري: "وإذا عمل بما قاله البيهقي حصل بين الأحاديث خلاف، يلزم منه سقوط بعضها وإطراحه. وإنما يدل على وهن قوله ما روته عائشة رضي الله تعالى عنها عند النسائي بسند صحيح: "أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى في كسوف في صُفَّة زمزم. يعنى بمكة. وأكثر الأحاديث كانت بالمدينة. فدل ذلك على التعدد، وكانت وفاة إبراهيم يوم الثلاثاء لعشر خلون من شهر ربيع الأول سنة عشر، ودفن بالقيع. والحاصل في ذلك أن أصحابنا تعلقوا بأحاديث من ذكرناهم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم. ورأوا أولى من روايات غيرهم، نحو حديث عائشة وابن عباس وغيرهما، لموافقتهما القياس في أبواب الصلوة. وقد نص في حديث أبي بكرة على ركعتين صريحا بقوله "فصلى ركعتين". وفي رواية النسائي: "كما تصلون". وحمل ابن حبان والبيهقي على أن المعنى: "كما تصلون في الكسوف" بعيد، وظاهر الكلام يرده. فإن قلت: خاطب بذلك أبو بكرة أهل البصرة، وقد كان ابن عباس علمهم أن صلوة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان؟ قلت: حديث أبي بكرة إخبار عن الذي شاهده من صلوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وليس فيه خطاب أصلا. ولئن سلمنا أنه خاطب بذلك من الخارج فليس معناه كما حمله ابن حبان والبيهقي. لأن المعنى: كما كانت عبادتكم فيما إذا صليتم ركعتين بركوعين وأربع سجعات على ما تقرر شأن الصلوات على هذا. وقال بعضهم: وظهر أن رواية أبي بكر محمولة. ورواية جابر إن في كل ركعة ركوعين مبينة، فالأخذ بالمبين أولى. قلت: ليت شعري أين الإجمال في حديث أبي بكرة؟ هل هو إجمال لغوي؟ أو إجمال إصطلاحي؟ وليس ههنا أثر من ذلك. ولوقال هذا القائل: الأخذ بحديث جابر أولى، لأن فيه زيادة، والأخذ بالزيادة في روايات الثقات أولى وأجدر. فنقول: وإن كان الأمر هذا ولكن الأخذ بما يوافق الأصول أولى. وأعجب من هذا أن هذا القائل ادعى إتحاد القصة، وقد أبطلنا ذلك عن قريب" إهـ.

﴿٢٨﴾ قوله عن أبي بكرة الخ. حديثه أخرجه البخاري في صلوة الكسوف عن قتيبة عن حماد بن زيد، وعن أبي معمر عن عبد الوارث. وفي اللباس عن محمد بن عبد الأعلى. وأخرجه النسائي في الصلوة عن عمران بن موسى عن عبد الوارث نحوه، وفيه وفي التفسير: عن عمرو بن علي عن يزيد منقطعاً. وعن عمرو بن علي ومحمد بن عبد الأعلى كلاهما عن خالد. وفيه وفي التفسير: أيضا عن قتيبة ببعضه. وعن محمد بن كامل، ورواه ابن حبان في صحيحه. وفيه: "فصلى بهم ركعتين مثل صلواتكم". ورواه البيهقي في السنن. ورواية الحسن عن أبي بكرة متصلة عند البخاري. وهو من أفراد البخاري. وقال الدارقطني: "هو مرسل". وقال أبو الوليد في كتاب الجرح والتعديل: "أخرج البخاري حديثا فيه الحسن: سمعت أبا بكرة. فتأوله الدارقطني وغيره من الحفاظ على أنه الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما،

الشمس فقام إلى المسجد يجر رداءه ﴿٢٩﴾ من العجلة وثاب الناس إليه فصلى كما تصلون حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال أنا يونس عن الحسن عن أبي بكرة أن الشمس أو القمر إنكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ﴿٣٠﴾ وإنهما لا ينكسفان لموت أحد من

لان البصري عندهم لم يسمع من أبي بكرة. والصحيح أن الحسن في هذا الحديث هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما. وكذا قاله الداودي فيما ذكره ابن بطل.

﴿٢٩﴾ قوله يجر رداءه: وفي البخاري في الكسوف: "يجر رداءه". وزاد في اللباس من وجه آخر عن يونس "مستعجلاً". وللنسائي من رواية يزيد بن زريع عن يونس "من العجلة". ولمسلم من حديث أسماء: "كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرع، فأخطأ بدرع حتى أدرك بردائه" يعني أنه أراد لبس رداءه، فأخطأ الدرع من شغل خاطره بذلك. واستدل به على أن جر الثوب لا يذم إلا ممن قصد به الخيلاء. ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في الفرع، وهو قوله: فقام النبي صلى الله عليه وسلم فرعاً يخشى أن تكون الساعة.

﴿٣٠﴾ قوله آيتان من آيات الله: أي هما مع عظم خلقهما غرضتان للحوادث. فكيف بابن آدم ضعيف الخلق. وسبب الكسوف هو تجلى الله سبحانه لهما. كما بين في هذا الحديث بعد هذا، ويؤيده قوله تعالى: {فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا}

ولأهل الحساب فيه كلام رده أكثر شراح الحديث. لكن الإمام الغزالي قال: "كلامهم لا ينافي ما ورد به الشرع، فلا وجه لرد كلامهم، إلا أنه أنكر هذا الحديث، وقال: "إنه لم يثبت، فيجب تكذيب ناقلها، لأن أحاديث الكسوف رواها جماعة من الصحابة رضي الله عنهم. ولم يذكروا هذه الزيادة، أي: "فإذا تجلى الله لشئ من خلقه خضع له". ولو صحت هذه الزيادة، كان تأويلها أهون من مكابرة أمور قطعية لاتصادم أصلاً من أصول الشريعة". قال ابن بزيمة: "هذا عجب منه، كيف يسلم دعوى الفلاسفة، ويزعم أنها لاتصادم الشريعة، مع أن الثابت من قواعد الشريعة أن الكسوف أثر الإرادة القديمة، وفعل الفاعل المختار، فيخلق في هذين الجرمين النور متى شاء، والظلمة متى شاء من غير توقف على سبب أو ربط بإقتراب. و الحديث الذي رده الغزالي قد أثبتته غير واحد من أهل العلم، وهو ثابت من حيث المعنى أيضاً، لأن النورية والإضاءة من عالم الجمال الحسي فإذا تجلت صفة الجلال إنطلمست الأنوار لهيبته. ويؤيده قوله تعالى: {فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا} إهـ. ويؤيد هذا الحديث ما روي عن طاؤس: أنه نظر إلى الشمس وقد إنكسفت فبكى حتى كاد أن يموت، وقال: "هي أخوف لله منا".

وقال ابن دقيق العيد: "ربما يعتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل الحساب ينافي قوله: "يخوف الله بهما عباده". وليس بشئ. لأن لله أفعالا على حسب العادة، وأفعالا خارجة عن ذلك. وقدرته حكمة

الناس ولا لحياته فإذا كان ذلك فصلوا حتى تنجلي حدثنا ابراهيم بن محمد الصيرفي هو البصري قال ثنا أبو الوليد قال ثنا شريك عن عاصم الاحول عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير^(٣١) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في كسوف الشمس كما تصلون ركعة وسجدتين حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبة عن عاصم عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال إنكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يركع ويسجد حدثنا فهد قال ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا وكيع قال ثنا سفيان عن عاصم عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكسوف نحوا من صلاتكم هذه يركع ويسجد حدثنا ابن أبي داود وفهد قالا حدثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن أيوب عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير أو غيره قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ويسلم ويسال

على كل سبب، فله أن يقطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض. وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة إعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة، وأنه يفعل ما يشاء، إذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك الإعتقاد. وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة إلى إن يشاء الله خرقها. وحاصله: أن الذي يذكره أهل الحساب إن كان حقا في نفس الأمر لا ينافي كون ذلك مخوفا لعباد الله تعالى“ إهـ. (فتح الباري). قال تاج الدين السبكي: ”ما قاله الإمام الغزالي صحيح، غير أن إنكار حديث ”إن الله تعالى إذا تجلى لشيء من خلقه خشع له“ ليس بجيد. فإنه مروي في النسائي وغيره، لكن تاويله ظاهر. فأي بعد في أن العالم بالجزئيات ومقدر الكائنات سبحانه يقدر في أزل الآزال خسوفهما بتوسط الأرض بين القمر والشمس ووقوف جرم القمر بين الناظر والشمس. ويكون ذلك وقت تحليه سبحانه تعالى لهما. فالتجلي سبب لكسوفهما، قضت العادة. فإنه يقارن توسط الأرض. ووقوف جرم القمر لا مانع من ذلك. ولا ينبغي منازعة القوم فيه إذا دلت عليه براهين قطعية“. إهـ.

﴿٣١﴾ قوله عن النعمان بن بشير الخ. حديثه أخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي في السنن. ولفظ البيهقي: ”إنكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج فرعا يجر ثوبه حتى أتى المسجد، فلم يزل يصلي حتى إنجلت فلما إنجلت قال: إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من العظماء. وليس كذلك. إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته. ولكنهما آيتان من آيات الله، وإن الله عز وجل إذا تجلى لشيء من خلقه خشع له، فإذا رأيتم ذلك فصلوا كأحدث صلوة صليتوها من المكتوبة“. إهـ وقال البيهقي: ”أبو قلابة لم يسمع من النعمان.

حتى إنجلت ثم قال إن رجالا يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لموت عظيم من عظماء أهل الأرض وليس ذلك كذلك ولكنهما آيتان من آيات الله فإذا تجلى الله لشيء من خلقه خشع له حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو الوليد عن زائدة عن زياد بن علاقة قال سمعت المغيرة بن شعبة **(٣٢)** قال إنكسفت الشمس يوم مات إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد ح وحدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا زهير بن معاوية عن أبي إسحق قال إنكسفت الشمس فصلى المغيرة بن شعبة بالناس ركعتين وأربع سجعات فدل ذلك أن ما كان علمه من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضره مثل ذلك حدثنا أبو حازم عبد الحميد بن عبد العزيز قال ثنا محمد بن بشار قال ثنا معاذ بن هشام قال ثنا أبي

والحديث مرسل، إنما رواه عن رجل عن النعمان، وليس فيه هذه اللفظة الأخيرة أي: "فصلوا كأحدث صلوة صليتموها من المكتوبة". قال العيني: صرح في الكمال بسماعه من النعمان. وقال ابن حزم: "أبو قلابة أدرك النعمان، وروى هذا الخبر عنه". وصرح ابن عبد البر بصحة هذا الحديث، وقال: من أحسن حديث ذهب إليه الكوفيون حديث أبي قلابة عن النعمان، وأبو قلابة أحد الأعلام وإسمه عبد الله بن زيد الحرمي". إله وقال في الجوهر النقي: "قول البيهقي: "لم يسمعه منه" دعوى بلا دليل. لو صح الطريق الذي ذكره البيهقي، وفيه: عن أبي قلابة عن رجل عن النعمان، لم يدل على أنه لم يسمعه من النعمان، بل يحتمل أنه سمعه منه، ثم من رجل عنه". إله.

(٣٢) قوله سمعت المغيرة بن شعبة الخ. حديثه أخرجه البخاري في الكسوف عن شيبان بن معاوية عن زياد بن علاقة. وفي الأدب عن أبي الوليد الطيالسي عن زائدة. وأخرجه مسلم عن موسى بن مقدم عن زائدة. وأخرجه البيهقي أيضا.

(٣٣) قوله فإذا رأيتم الخ. أستدل به على أنه لا وقت لصلوة الكسوف معين، لأن الصلوة علق برؤيته، وهي ممكنة في كل وقت من النهار. وبهذا قال الشافعي ومن تبعه. قال العيني: "قال ابن التين: أول وقته وقت جواز النافلة، وأما آخره، فقال مالك: إنها إنما تصلى ضحوة النهار، ولا تصلى بعد الزوال، فجعلها كالعيدين. وهي رواية ابن القاسم. وروى عنه ابن وهب: تصلى في وقت صلوة النافلة، وإن زالت الشمس. وعنه: لا تصلي بعد العصر. ولكن يجتمع الناس فيه، فيدعون ويتصدقون ويرغبون. وقال الكوفيون: لا يصلون في الأوقات المنهي عن الصلوة فيها، لورود النهي بذلك. وتصلى في سائر الأوقات. وهو قول ابن أبي مليكة وعطاء وجماعة.

عن قتادة عن أبي قلابة عن قبيصة البجلي ﴿٣٤﴾ قال إنكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى كما تصلون حدثنا ابن أبي داود وفهد قالنا ثنا ابن معبد قال ثنا عبيد الله عن أيوب عن أبي قلابة عن قبيصة الهلالي ﴿٣٥﴾ أو غيره أن الشمس كسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزعا يعجر ثوبه

قال أصحابنا الحنفية: وقتها المستحب كسائر الصلوات ولا تصلى في الأوقات المكروهة. وبه قال الحسن وعطاء بن أبي رباح وعكرمة وعمرو بن شعيب وقتادة وأيوب وإسماعيل بن علي وأحمد. وقال إسحاق: "يصلون بعد العصر ما لم تصفر الشمس. وبعد صلاة الصبح. ولو كسفت في الغروب لم تصل إجماعا. ولو طلعت مكسوفة لم تصل حتى تحل النافلة. وبه قال مالك وأحمد وآخرون. وقال ابن المنذر: وبه أقول، خلافا للشافعي". إهـ

﴿٣٤﴾ قوله القبيصة البجلي. قال الذهبي في التجرید: "قبيصة البجلي. روى قتادة عن أبي قلابة عن قبيصة في الكسوف. وقيل هو هلال له حديث".

﴿٣٥﴾ قوله عن قبيصة لهلالي الخ. هو قبيصة بن المخارق بن عبد الله بن شداد بن معاوية الهلالي البصري، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه. روى عنه ابنه قطن وكنانة بن نعيم وهلال بن عامر البصري وأبو عثمان الهندي وأبو قلابة الجرمي، وحديثه في الكسوف أخرجه أبو داود في السنن. والنسائي والحاكم في المستدرک. وأحمد والبيهقي وابن جرير. وقال العيني: "أخرجه الطحاوي من طريقين، ففي الطريقة الأولى: عن قبيصة البجلي. وفي الثانية: عن قبيصة الهلالي أو غيره. وكل منهما صحابي على ما ذكره البعض. وذكر أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة أولا قبيصة الهلالي، فقال: سكن البصرة، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث. ثم ذكر قبيصة آخر، فقال: قبيصة، يقال: إنه البجلي، ويقال الهلالي، سكن البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا. وقال أبو نعيم: ذكر بعض المتأخرين قبيصة البجلي، وهو عندي قبيصة بن المخارق الهلالي. والبجلي وهم. قلت: رواية الطحاوي وكلام البغوي يدلان على أنهما إثنان". إهـ وقال الحاكم بعد ذكر هذا الحديث بروايته: "هذا حديث حسن صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". والذي عندي أنهما علاه بحديث ریحان بن سعید عن عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن هلال بن عامر عن قبيصة. وحديث يرويه موسى بن إسماعيل عن وهيب لا يعلله حديث ریحان وعباد". إهـ وقال البيهقي بعد ذكر حديث قبيصة الهلالي عن أبي قلابة: "لم يسمعه أبو قلابة عن قبيصة، إنما رواه عن رجل عن قبيصة. واستدل على دعواه بحديث رواه بسنده عن ریحان بن سعید عن عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن هلال بن عامر أن قبيصة الهلالي حدثه: "أن الشمس كسفت". وأجاب عنه في الجوهر النقي: بأن الذي استدله البيهقي ضعيف، فيه عباد بن منصور. قال ابن الجوزي في كتابه: "لم ير ضه يحيى بن سعيد، وقال ابن

وأنا معه يومئذ بالمدينة فصلى ركعتين أطلهما ثم انصرف وتجلت الشمس فقال إنما هذه الآيات يخوف الله بها فإذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلوة ﴿٣٦﴾ صليتموها من المكتوبة فكان أكثر الآثار في هذا الباب هي الموافقة لهذا المذهب الأخير فأردنا أن ننظر في معاني الأقوال الأول فكان النعمان بن بشير قد أخبر في حديثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين ويسلم ﴿٣٧﴾ ويسأل فاحتمل أن يكون النعمان علم من رسول الله صلى

معين: ليس بشئ. وقال علي بن الحنيد: متروك. وقال النسائي: ضعيف، وقد كان تغير. ورواه عن عباد ربحان بن سعيد. قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به. وقال البرديجي: أحاديث ربحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس مناكير. ثم لوصح هذا السند الذي فيه الوساطة بين أبي قلابة وقبيصة، لا يلزم من ذلك أنه لم يسمع من قبيصة. إحد ولوسلم أن أبا قلابة لم يسمعه من قبيصة بل سقط بين أبي قلابة وقبيصة رجل، وهو هلال بن عامر فلا يقدح في صحة الحديث. ولذا قال النووي في الخلاصة: "وهذا لا يقدح في صحة الحديث، فإن هلالا ثقة". إحد.

﴿٣٦﴾ قوله كأحدث صلوة: يعني كأقرب صلوة. قال بعضهم: "معناه أن آية من هذه الآيات إذا وقعت مثلاً بعد الصبح يصلي، ويكون في كل ركعة ركوعان. وإن كانت بعد المغرب يكون في كل ركعة ثلث ركوعات. وإن كانت بعد الرباعية يكون في كل ركعة أربع ركوعات". وقال بعضهم: "معناه أن آية من هذه الآيات إذا وقعت عقيب صلوة جهرية يصلي ويجهر فيها بالقراءة. وإن وقعت عقيب صلوة سرية يصلي ويخافت فيها بالقراءة". قلت: رواية البغوي "كأخف صلوة" تدل على أن المراد كما وقعت صلوة من المكتوبة في الخفة. وهي: صلوة الصبح. وأراد به: أنه يصلي ركعتين كصلوة الصبح بركوعين وأربع سجعات. فأفهم. قاله العيني.

﴿٣٧﴾ قوله كان يصلي ركعتين ويسلم الخ. وقد وقع في رواية أبي داود والنسائي من حديث النعمان بن بشير قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين. ويسأل عنها حتى إنجلت. قال العيني: "هذا يدل على أن إطالته صلى الله عليه وسلم كانت بتعداد الركعات. وقال بعضهم: يحتمل أن يكون معنى قوله "ركعتين" أي ركوعين. وأن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار. قلت: مراد هذا القائل الرد على الحنفية، في قولهم: أن صلوة الكسوف كسائر الصلوات بلا تكرار الركوع. لما ذكرنا وجه ذلك. ولا يساعده ما يذكره لأن تاويله "ركعتين" بركوعين تاويل فاسد بإحتمال غير ناشئ عن دليل، وهو مردود. فإن قلت: فعلى ما ذكرت فقد دل الحديث على أنه يصلي للكسوف ركعتان بعد ركعتين، ويزاد أيضاً إلى وقت الإنجلاء، فأنتم ما تقولون به. قلت: لا نسلم ذلك. وقد روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله: "إن شاؤوا صلوا ركعتين، وإن شاؤوا صلوا

الله عليه وسلم السجود بعد كل ركعة وعلمه من وافقه على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين ولم يعلم الذين قالوا ركع ركعتين أو أكثر من ذلك قبل أن يسجد لما كان من طول صلاته ﴿٣٨﴾ فتصحيح حديث نعمان هذا مع هذه الآثار هو أن يجعل صلاته كما قال النعمان لأن ما روى علي وابن عباس وعائشة يدخل في ذلك ويزيد عليه حديث النعمان فهو أولى من كل ما خالفهم ثم قد شد ذلك ما حكاه قبيصة من قول رسول الله

أربعاء، وإن شاؤوا صلوا أكثر من ذلك". ذكره في المحيط وغيره. فدل ذلك على أن الصلوة إن كانت بركعتين يطول ذلك بالقراءة والدعاء في الركوع والسجود إلى وقت الإنجلاء. وإن كانت أكثر من ركعتين فالتطويل يكون بتكرار الركعات دون الركوعات. وقول القائل المذكور: "وأن يكون السؤال وقع بالإشارة" قلت: يرد هذا ما أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة "أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كما ركع ركعة أرسل رجلا لينظر هل إنجلت". فهذا يدل على أن السؤال في حديث النعمان كان بالإرسال، لا بالإشارة. وإنه كلما كان يصلي ركعتين على العادة يرسل رجلا يكشف عن الإنجلاء. فإن قلت: قوله ركع ركعة يدل على تكرار الركوع. قلت: لا نسلم ذلك. بل المراد: كلما ركع ركعتين، من باب إطلاق الجزء على الكل وهو كثير. إله ويمكن أن تكرر قوله ركعتين ركعتين للتأكيد لا للتأسيس. ﴿٣٨﴾ قوله لما كان من طول صلواته: قال في البدائع: "وفق بعض مشائخنا بحمل روايات التعدد على أنه لما أطال في الركوع أكثر من المعهود جدا، ولا يسمعون له صوتا على ما تقدم في رواية، فرغ أهل الصف الأول رؤسهم ظنا منهم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم رفع راسه من الركوع، فرغ من خلفهم رؤسهم، فلما رأى أهل الصف الأول رسول الله صلى الله عليه وسلم راکعا، ركعوا وركع من خلفهم فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم راسه من الركوع رفع القوم رؤسهم، فمن كان خلف الصف الأول ظنوا أنه ركع ركوعين، فرووا على حسب ما وقع عندهم، وعلم الصف الأول حقيقة الأمر فنقلوا على حسب ما علموه. ومثل هذا الإشتباه قد يقع لمن كان في آخر الصفوف. وعائشة رضي الله عنها كانت واقفة في خير صفوف النساء. وابن عباس في صف الصبيان في ذلك الوقت. فنقلا كما وقع عندهما. فيحمل على هذا توفيقا بين الروایتين. كذا وفق محمد رحمه الله في صلوة الأثر". إله وقال محمد بن الحسن رحمه الله في كتاب الحج: "وما نرى ذلك إلا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أطال القيام ثم أطال الركوع، وكان الرجل يرفع راسه فيرى من قدامه ركوعا، فيركع، فيرى ذلك من خلفه، فيرى أن ذلك ركعتان، وإنما هي ركعة واحدة. فعلى هذا يرى أن الأمر كان". إله ثم قال في البدائع: وذكر الشيخ أبو منصور: "أن إختلاف الروايات خرج منخرج التناسخ لا منخرج التخيير لإختلاف الأئمة في ذلك. ولو كان على التخيير لما إختلفوا ثم، فيظهر أنه قد ظهر إنتساخ زيادات كانت في

صلى الله عليه وسلم فإذا كان ذلك فصلوا كأحدث صلوة ﴿٣٩﴾ صليتوها من المكتوبة فأخبر أنه إنما يصلي في الكسوف كما يصلي المكتوبة ثم رجعنا إلى قول الذين لم يوقتوا في

الإبتداء في الصلوات، وإستقرت الصلوة على الصلوة المعهودة اليوم عندنا، فكان صرف النسخ إلى ما ظهر إنتساخه أولى من صرفه إلى ما لم يظهر أنه نسخه غيره“. وروى الشيخ أبو منصور: عن أبي عبد الله البلخي أنه قال: ”إن الزيادة ثبتت في صلوة الكسوف لا للكسوف. بل لإحوال إعتضت حتى روي أنه صلى الله عليه وسلم تقدم في الركوع حتى كان كمن يأخذ شيئاً ثم تأخر، كمن ينفر عن شيء، فيحوز أن تكون الزيادة منه بإعتراض تلك الأحوال، فمن لا يعرفها لا يسعه التكلم فيها. ويحتمل أن يكون فعل ذلك لأنه سنة، فلما أشكل الأمر لم يعدل عن المعتمد عليه إلا بيقين“. إهـ.

﴿٣٩﴾ قوله فصلوا كأحدث صلوة الخ. أمر صلى الله عليه وسلم بأن يجعلوها كأحدث ما صلوه من المكتوبة وهي الصبح. فيستفاد منه أن صلوة الكسوف ركعتان، بأن في كل ركعة ركوعاً واحداً، كما في حديث سمرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهما. وحمل الركعتين على أن في كل ركعة ركوعين خروج عن الظاهر. لا يقال: الركعة إسم للأفعال التي آخرها السجدة وقبيلها ركوع أعم من كونه واحداً أو أكثر. لأننا نمنعه، بل المتبادر من لفظ ”ركعة“ الأفعال المخصوصة التي هي: قيام واحد وقراءة واحدة وركوع واحد وسجدة واحدة. فهو مفهومها في عرف أهل الشرع، لا ما إشتمل على قرائتين وقيامين وركوعين. وأما في الصدر الأول فهو أيضاً كذلك. ويقال أيضاً للمجرد الركوع. فهو إما مشترك بين مجموع الأفعال التي منها الركوع الواحد، وبينه بدليل ما رواه عن عائشة رضي الله عنها قالت: ”فاستكمل أربع ركعات وأربع سجعات“. والمراد عندهم: أربع ركوعات، فسمت كل ركوع ركعة. وكذا ما في حديث ابن عمرو الذي رواه ”فرع ركعتين في سجدة“. وإما مجاز عرفي فيه، وهو الظاهر لأنهم حيث أرادوه قيدوه بالقرينة الدالة عليه، كما في قوله ”ركعتين في سجدة“. وقولها: ”أربع ركعات وأربع سجعات“. وحيث أرادوا الأول أطلقوا إسم الركعة والركعتين مع أن المجاز خير من الإشتراك، فظهر أن حقيقة لفظ ”ركعتين“ ما كان كل ركعة بركوع واحد. ومجازها المستعمل نفس الركوع الواحد، فإرادة: قيامين وقراءتين وركوعين بعدهما سجودان بها، ليس بحقيقة ولا مجاز ثبت إستعمالهم له. فإما قيل: إمكان الحمل عليه يكفي في الحمل عليه إذا أوجبه دليل، وقد وجد، وهو كون أحاديث الركوعين أقوى. قلنا: هذه أيضاً في رتبها. أما حديث البخاري فلاشك، وكذا حديث النسائي وأبي داود. والباقي لا ينزل عن درجة الحسن، وقد تعددت طرقه فيرتقي إلى الصحيح. فهذه عدة أحاديث كلها صحيحة حينئذ، فكافئت أحاديث الركوعين، وكون بعض تلك إتفق عليه الكل من أصحاب الكتب الستة، غاية ما فيه كثرة الرواة، ولا ترجيح عندنا بذلك. ثم المعنى الذي رويناها أيضاً في الكتب الخمسة، والمعنى هو المنظور إليه. وإنما تفرق في آحاد الكتب ونشأها من خصوصيات المتون.

ذلك شيئا لما روه عن ابن عباس ﴿٤٠﴾ فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث قبيصة فصلوا كأحدث صلوة صليتموها من المكتوبة دليلا على أن الصلوة في ذلك موقته معلومة لها وقت معلوم وعدد معلوم فبطل بذلك ما ذهب إليه المخالفون لهذا الحديث فأما قولهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فإذا رأيتم ذلك فصلوا حتى تنجلي فقالوا ففي هذا دليل على أنه لا ينبغي أن يقطع الصلوة إذا كان ذلك حتى تنجلي فيقال لهم فقد قال في بعض هذه الاحاديث فصلوا وادعوا حتى تنكشف وقد حدثنا فهد قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي إسحق عن عبد الله بن السائب عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد أراه ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فعليكم بذكر الله والصلوة ﴿٤١﴾ حدثنا فهد قال ثنا أبو كريب قال ثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله ﴿٤٢﴾ عن أبي بردة عن أبي موسى قال خسفت الشمس ﴿٤٣﴾ في زمان رسول الله صلى الله عليه

ولو سلمنا أنها أقوى سندا فالضعيف قد ثبت مع صحة الطريق بمعنى آخر، وهو كذلك فيها. فإن أحاديث تعدد الركوع اضطربت، وإضطرب فيها الرواة أيضا. فإن منهم من روى: "ركوعين". ومنهم من روى: "ثلاث ركوعات". ومنهم من روى: "أربع ركوعات". وروي أيضا "خمس ركوعات". والإضطراب موجب للضعف، فوجب ترك روايات التعدد كلها إلى روايات غيرها. ولوقلنا: الإضطراب شمل روايات صلوة الكسوف، فوجب أن يصلي على ما هو المعهود صح. ويكون متضمنا ترجح روايات الاتحاد ضمنا لا قصدا، وهو الموافق لروايات الإطلاق أعني نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "فإذا كان كذلك فصلوا حتى ينكشف ما بكم". (فتح القدير)

﴿٤٠﴾ قوله لما روه عن ابن عباس الخ. وهو قوله: لو تجلت الشمس في الركعة الرابعة لركع وسجد كما مر سابقا.

﴿٤١﴾ قوله فعليكم بذكر الله والصلوة. وقد رواه البخاري أيضا من حديث ابن عباس: "فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله". وكذا هو في رواية عائشة رضي الله عنها عند مسلم والنسائي، وأبي مسعود الأنصاري عند البيهقي، وفي حديث ابن عمر عند الحاكم.

﴿٤٢﴾ قوله عن بريد بن عبد الله: بضم الباء الموحدة وفتح الراء المهملة. ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري الكوفي.

﴿٤٣﴾ قوله خسفت الشمس الخ. حديثه أخرجه البخاري في الكسوف عن بريد بن عبد الله عن أبي

وسلم فقام فرعاً ﴿٤٤﴾ يخشى أن تكون الساعة ﴿٤٥﴾ حتى أتى المسجد ﴿٤٦﴾ فقام يصلي بأطول

بردة عن أبي موسى. وأخرجه مسلم أيضاً عن عبدالله بن براد، وأبي كريب عن أبي أسامة عن بريد. وأخرجه النسائي عن موسى بن عبدالرحمن.

﴿٤٤﴾ قوله فرعاً. بكسر الزاء صفة مشبهة. ويجوز أن يكون بفتح الزاء على أن يكون مصدراً بمعنى الصفة. وقوله: "الساعة" بالنصب والرفع، أما النصب: فعلى أن يكون خبر "تكون" ناقصة. والضمير الذي فيه يرجع إلى الخسفة الذي يدل عليه "خسفت". وأما الرفع: فعلى أن يكون "تكون" تامة أي يخشى أن تحضر الساعة، أو أن يكون "تكون" ناقصة. و"الساعة" إسمها والخبر محذوف.

﴿٤٥﴾ قوله يخشى أن تكون الساعة. فيه جواز الإخبار بما يوجب الظن من شاهد الحال، لأن سبب الفرع يخفى عن المشاهد، لصورة الفرع، فيحتمل أن يكون الفرع بغير ما ذكر. فعلى هذا، فيشكل هذا الحديث من حيث أن للساعة مقدمات كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد، وإستخلاف الخلفاء، وخروج الخوارج، ثم الأشرار كطلوع الشمس من مغربها والدابة والدجال والدخان وغير ذلك. ويجاب عن هذا بإحتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إعلام النبي صلى الله عليه وسلم بهذه العلامات. أولعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات، أو أن الراوي ظن أن الخشية لذلك، وكانت لغيره، كعقوبة تحدث، كما كان يخشى عند هبوب الريح. هذا حاصل ما ذكره النووي تبعاً لغيره. وزاد بعضهم أن المراد بالساعة غير يوم القيامة أي: الساعة التي جعلت علامة على أمر من الأمور كموته صلى الله تعالى عليه وسلم أو غير ذلك. وفي الأول نظر، لأن قصة الكسوف متأخرة جداً. فقد تقدم أن موت إبراهيم كان في العاشرة، كما إتفق عليه أهل الإخبار. وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بكثير من الحوادث والأشراط قبل ذلك. وأما الثالث: فتحسين الظن بالصحابي يقتضي أن لا يجزم بذلك إلا بتوقيف. وأما الرابع: فلا يخفى بعده. وأقربها الثاني، فلعله خشي أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشراط، كطلوع الشمس من مغربها. ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف، والطلوع المذكور أشياء مما ذكر. وتقع متالية بعضها إثر بعض مع إستحضار قوله تعالى: {وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ} هذا ما قاله ابن حجر في فتح الباري. وأجاب الكرمانى عن هذا الإشكال: بأن هذا تمثيل من الراوي كأنه قال فرعاً كالخاشي أن تكون القيامة، وإلا فكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عالماً بأن الساعة لا تقوم وهو بين أظهرهم. وقد وعده الله إعلاء دينه على الأديان كلها، ولم يبلغ الكتاب أجله. وأجاب العيني: "بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم جعل ما سيقع كالواقع، إظهاراً للتعظيم شأن الكسوف، وتنبئها لأمته أنه إذا وقع بعده يخشون أمر ذلك ويفزعون إلى ذكر الله والصلوة والصدقة، لأن ذلك مما يدفع الله به البلاء". إهـ. وقيل: لعل حالة إستحضار إمكان القدرة غلبت على إستحضار ما تقدم من الشروط لإحتمال أن تكون الأشراط كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره، فيقع الخوف بغير أشراط

قيام وركوع وسجود ما رأيته يفعله في صلوة قط ﴿٤٧﴾ ثم قال إن هذه الآيات التي يرسل الله ﴿٤٨﴾ عز وجل لا تكون لموت أحد ولا لحياته ولكن الله عز وجل يرسلها يخوف بها عباده

لفقد الشرط.

﴿٤٦﴾ قوله حتى أتى المسجد. هذا يدل على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلوة الكسوف في المسجد دون الصحراء. وإن كان يجوز فعلها في الصحراء. ولعل كونها في المسجد ههنا لخوف الفوت بالإنجلاء. وقال القدوري: "كان أبو حنيفة يرى صلوة الكسوف في المسجد. والأفضل في الجامع". وفي شرح الطحاوي: "صلوة الكسوف في المسجد الجامع أو في مصلى العيد، وعند مالك تصلى فيه دون الصحراء. وقال ابن حبيب: هو مخير. وحكي عن أصبغ وصوب بعض أهل العلم المسجد في المصر، الكبير للمشقة وخوف الفوت، دون الصغير".

﴿٤٧﴾ قوله قط: قال في القاموس: "ومارأته قط. ويضم ويخففان. وقط مشددة مجرورة بمعنى الدهر، مخصوص بالماضي أي في ما مضى من الزمان، أو فيما إنقطع من عمري. وإذا كان بمعنى حسب فقط كعن، وقط منونا مجرورا وقطي، ثم قال: ويختص بالنفي ماضيا. وقول العامة: "لا أفعله قط" لحن. وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف: "أطول صلوة صليتها قط". وفي سنن أبي داود: "توضأ ثلثا قط". إهـ ووقع في رواية البخاري: "رأيت قط" بدون كلمة ما. قال العيني: "كلمة "قط" لاتقع إلا بعد الماضي المنفي. وههنا وقعت بدون كلمة "ما" مع أن في كثير من النسخ وقعت على الأصل. وهو: "مارأته قط يفعله"، ووجه ذلك إما أن يقدر حرف النفي كما في قوله تعالى: {تَاللَّهِ تَقْتَوُ تَذَكَّرُ يُوسُفُ} وأما أن لفظ "أطول"، فيه معنى عدم المساواة. أي بما لم يساو قط قياما رأيته يفعله. وإما أن يكون "قط" بمعنى حسب، أي صلى في ذلك اليوم فحسب بأطول قيام رأيته يفعله، أو يكون بمعنى أبدا. وينبغي أن تكون لفظة "قط" في النسخة التي ما تقدمها حرف النفي بفتح القاف وسكون الطاء، لأنه حينئذ يكون بمعنى "حسب" فلا يقتضي حرف النفي، وأما إذا كان على بابة فهو بفتح القاف وضمها وتشديد الطاء وتخفيفها، وفتحها وكسر الطاء المخففة". إهـ

﴿٤٨﴾ قوله إن هذه الآيات التي يرسلها الخ. أشار بها إلى الآيات التي تقع مثل الكسوف والخسوف والزلزلة وهبوب الريح الشديدة ونحوها. ففي كل واحدة منها تخويف الله لعباده كما في قوله تعالى: {وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا} ويفهم من هذا أن المبادرة إلى الذكر والدعاء لا يختص بالكسوفين. وبه قال أصحابنا. وحكي ذلك عن أبي موسى. وقال بعضهم: "لم يقع في هذه الرواية ذكر الصلوة، فلا حجة فيه لمن إستحبها عند كل آية". قلت: لم تنحصر الحجة بهذه الرواية، بل في قوله "فأفزعوا إلى ذكر الله" حجة لمن قال ذلك، لأن الصلوة يطلق عليها ذكر الله، لأن فيها أنواعا من ذكر الله تعالى. وقد ورد ذلك في صحيح مسلم: "إن هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتكبير

فإذا رأيتم شيئا فافزعوا إلى ذكر الله ودعاءه وإستغفاره فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدعاء عندها والاستغفار كما أمر بالصلوة **فدل ذلك** ﴿٤٩﴾ على أنه لم يرد منهم عند الكسوف الصلوة خاصة ولكن أريد منهم ما يتقربون به إلى الله تعالى من الصلوة والدعاء والاستغفار وغير ذلك وقد حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا الربيع بن يحيى قال ثنا زائدة بن قدامة عن هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء قالت أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعنقة ﴿٥٠﴾ عند الكسوف **فدل ذلك على ما ذكرناه** وقد روي في ذلك عن ابن مسعود الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثنا علي بن معبد قال ثنا شجاع بن الوليد قال ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال سمعت أبا مسعود الأنصاري ﴿٥١﴾ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الشمس والقمر آيتان من آيات وقراءة القرآن. كذا قاله العيني.

وقال ابن حجر في فتح الباري: "فيه رد على من يزعم من أهل الهيئة أن الكسوف أمر عادي، لا يتأخر ولا يتقدم، إذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخويف. ويصير بمنزلة الجزر والمد في البحر. وقد رد ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم، وقالوا: فلو كان الكسوف بالحساب لم يقع الفزع. ولو كان بالحساب لم يكن للأمر بالعتق والصدقة والصلوة والذكر معنى، فإن ظاهر الأحاديث أن ذلك يفيد التخويف. وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعات يرجى أن يدفع به ما يخشى من أثر ذلك الكسوف". إهـ

﴿٤٩﴾ قوله **فدل ذلك الخ.** وقرره ابن دقيق العيد: بأنه جعل الغاية لمجموع الأمرين. ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على إنفراده. فجاز أن يكون الدعاء ممتدا إلى غاية الإنجلاء بعد الصلوة. فيصير غاية للمجموع. ولا يلزم منه تطويل الصلوة ولا تكريرها". إهـ

﴿٥٠﴾ قوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعنقة الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري في الكسوف عن الربيع بن يحيى عن زائدة بن قدامة عن هشام عن فاطمة. وفي العنق عن محمد بن أبي بكر المقدمي. وأخرجه أبو داود في الصلوة عن زهير بن حرب عن معاوية عن زائدة. وأخرج الحاكم عن معاوية وأبي حذيفة موسى بن مسعود، قال: ثنا زائدة عن هشام بن عروة. وأخرج أيضا عن عبدالعزيز بن محمد عن هشام عن عروة عن فاطمة بنت المنذر. وأخرجه البيهقي أيضا. قال العيني: "وفي رواية أبي داود: كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر. وفي رواية الإسماعيلي: كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرهم. والظاهر أن الأمر للإستحباب، ترغيبا للناس في فعل البر". إهـ

﴿٥١﴾ قوله سمعت أبا مسعود الأنصاري الخ. حديثه أخرجه البخاري في الكسوف عن شهاب بن عباد

الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتموه ﴿٥٢﴾ فقوموا فصلوا فأمرُوا في هذا الحديث بالقيام عند رؤيتهم ذلك للصلاة وأمرُوا في الأحاديث الأولى بالدعاء والاستغفار بعد الصلوة حتى تنجلي الشمس فدل ذلك على أنهم لم يؤمروا ﴿٥٣﴾ بأن لا يقطعوا الصلوة حتى تنجلي الشمس وثبت بذلك أن لهم أن يطيلوا الصلوة إن أحبوا وإن شاؤا قصروها ووصلوها بالدعاء ﴿٥٤﴾ حتى تنجلي الشمس وقد حدثنا إبراهيم بن أبي داود قال ثنا الوحاظي قال ثنا إسحق بن يحيى الكلبي قال ثنا الزهري قال كان كثير بن العباس ﴿٥٥﴾ يحدث أن عبد الله بن عباس كان يحدث عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خسفت الشمس بمثل ما حدث به عروة عن عائشة ﴿٥٦﴾ قال الزهري فقلت لعروة فإن

عن إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن قيس، وعن مسدد عن يحيى عن إسماعيل، وفي بدء الخلق عن أبي موسى عن يحيى، وأخرجه مسلم في الكسوف عن يحيى بن يحيى، وعن عبيد الله بن معاذ، وعن يحيى بن حبيب، وعن أبي بكر بن أبي شيبة، وعن إسحق بن إبراهيم، وعن أبي عمر، وأخرجه النسائي فيه عن يعقوب بن إبراهيم عن يحيى القطان به، وأخرجه ابن ماجه عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه به، وأخرجه البيهقي أيضا.

﴿٥٢﴾ قوله فإذا رأيتموه. هكذا هو في رواية مسلم. والضمير يرجع إلى الكسوف الذي يدل عليه قوله: "لا ينكسفان". وفي رواية البخاري: "فإذا رأيتموهما". قال العيني: "بتثنية الضمير رواية الكشمهني، وكذا في رواية الإسماعيلي. ورواية غيرهما: "فإذا رأيتموها" بتوحيد الضمير الذي يرجع إلى الآية التي يدل عليها: قوله "آيات أو الآيات" والمعنى على الأول: إذا رأيتم كسوف كل منهما لإستحالة بوقوع ذلك فيهما معا في حالة واحدة عادة. وإن كان جائزا في القدرة الإلهية".

﴿٥٣﴾ قوله فدل ذلك على أنهم لم يؤمروا الخ. بل صرح في حديث أبي بكره رضي الله عنه على ما رواه البخاري: "وإذا رأيتموها فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم". وكذلك هو في رواية أبي مسعود على ما رواه مسلم: "فإذا رأيتم منها شيئا فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم".

﴿٥٤﴾ قوله بالدعاء. والإمام مخير إن شاء دعا مستقبلا جالسا أو قائما، أو يستقبل القوم بوجهه ودعا ويؤمنون. قال الحلواني: "وهذا أحسن. ولو قام ودعا معتمدا على عصا أو قوس كان أيضا حسنا". (فتح القدير) وقال في الهداية: "والسنة في الأدعية تأخيرها عن الصلوة". إله لأنه هو السنة في الأدعية. وفي المحيط: "ولا يصعد الإمام على المنبر للدعاء ولا يخرج". (بحر)

﴿٥٥﴾ قوله كان كثير بن العباس الخ. حديثه أخرجه البخاري ومسلم والنسائي والبيهقي.
﴿٥٦﴾ قوله بمثل ما حدث به عروة عن عائشة. وحديث عروة عن عائشة هو ما روى عروة عنها: "أن

أخاك ﴿٥٧﴾ يوم خسفت الشمس بالمدينة لم يزد على ركعتين مثل صلوة الصبح، فقال أجل إنه أخطأ السنة. فهذا عروة والزهري، قد ذكرا عن عبدالله بن الزبير أنه صلى لكسوف الشمس ركعتين وعبدالله بن الزبير رجل له صحبة وقد حضره أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ فلم ينكر ذلك عليه منهم منكر فأما قول عروة أنه أخطأ السنة فإن ذلك عندنا ليس بشئ ﴿٥٨﴾ وجميع ما بيناه في هذا الباب من صلوة الكسوف أنها ركعتان وأن المصلي إن شاء طولهما وإن شاء قصرهما إذا وصلهما بالدعاء حتى تنجلي الشمس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وهو النظر عندنا ﴿٥٩﴾ لأننا رأينا سائر الصلوات من المكتوبات والتطوع مع كل ركعة سجدين فالنظر على ذلك أن يكون هذه الصلوة كذلك.

النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جهر في صلوة الكسوف بقراءته، فصلى أربع ركوعات في ركعتين وأربع سجعات.

﴿٥٧﴾ قوله فإن أخاك. أي عبدالله بن الزبير. وصرح به البخاري في أواخر الكسوف. قال الزهري: فقلت ما صنع أخوك ذلك عبدالله بن الزبير، ما صلى إلا ركعتين مثل الصبح إذا صلى بالمدينة. وقوله "مثل صلوة الصبح" في العدد والهيئة. وقوله: أجل أي نعم، صلى كذلك. وفي رواية ابن حبان: فقال أجل كذلك صنع، لأنه أخطأ السنة.

﴿٥٨﴾ قوله ليس بشئ. لأن عروة تابعي. وعبدالله صحابي. وهو قد فعل ذلك بمحضر من الصحابة فلم ينكر عليه أحد، فما فعل عبدالله هو الصواب. وتخطية عروة لا يعتد بها.

﴿٥٩﴾ قوله وهو النظر عندنا الخ. قال محمد بن الحسن في كتاب الحجج: "السنة في الصلوة المعروفة في غير الكسوف على ركعة وسجدين في كل ركعة، وليس على ركعتين وسجدين في كل ركعة. وكيف صارت صلوة الكسوف مخالفة بغيرها من جميع الصلوات. فإنما ذلك شئ يتقرب به إلى الله تعالى فالصلوة واحدة، وفي كل ركعة قراءة وركعة واحدة وسجدة. فإنما ركعتان في ركعة، فهذا أمر لم يكن في شئ من الصلوات، لا في صلوة عيد، ولا جمعة، ولا في تطوع، ولا في فريضة. فكيف كان ذلك في صلوة الكسوف؟" إهـ

باب القراءة في صلوة الكسوف كيف هي؟ ﴿١﴾

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة عن ابن عباس قال ما سمعت ﴿٢﴾ من رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الكسوف حرفا. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو الوليد قال ثنا أبو عوانة ح وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا زهير بن معاوية عن الأسود بن قيس عن ثعلبة بن عباد عن سمرة بن جندب قال صلى بنا ﴿٣﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الكسوف

باب القراءة في صلوة الكسوف كيف هي ؟

﴿١﴾ قوله كيف هي . أى سرا أو جهرا .

﴿٢﴾ قوله ما سمعت الخ . حديثه أخرجه أحمد في مسنده : من طريق ابن لهيعة . وأبو يعلى الموصلي في مسنده . ورواه أبو نعيم في الحلية في ترجمة عكرمة من طريق الواقدي : ثنا عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب به . ورواه الطبراني في معجمه : ثنا علي بن المبارك ثنا زيد بن المبارك ثنا موسى بن عبدالعزيز ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس : " قال صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس ، فلم أسمع له قراءة " . ورواه البيهقي في المعرفة من طريق ابن لهيعة ، كما رواه أحمد . ومن طريق الحكم بن أبان كما رواه الطبراني . ومن طريق الواقدي كما رواه أبو نعيم . وأخرجه البيهقي في السنن عن ابن لهيعة ، ثم قال البيهقي في المعرفة : وهؤلاء وإن كانوا لا يحتج بهم ولكنهم عدد ، وروايتهم توافق الرواية الصحيحة عن ابن عباس : " أنه عليه السلام قرأ نحواً من سورة البقرة " . هكذا أخرجاه في الصحيحين . قال الشافعي : فيه دليل على أنه لم يسمع ما قرأ ، إذ لو سمعه لم يقدره بغيره . ويدفع حمله على البعد رواية الحكم بن أبان : " صليت إلى جنبه " . ويوافق أيضا رواية محمد بن إسحاق بإسناده عن عائشة قالت : " فحزرت قراءة " . ويوافق أيضا حديث سمرة بن جندب . وإنما الجهر عن الزهري فقط ، وهو وإن كان حافظا فيشبه أن يكون العدد أولى بالحفظ من الواحد " . إهـ وقال في فتح القدير : " والحق أن تقدير ابن عباس لسورة لا يستلزم عدم سماعه ، لأن الإنسان قد ينسى المقرؤ المسموع بعينه ، وهوذا كر لقدرة . فيقول : قرأ نحو سورة كذا ، فالأولى حمله على الإخفاء لا بالنظر إلى هذه الدلالة ، بل بالنظر إلى ما تقدم من حديث : " صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم " .

﴿٣﴾ قوله صلى بنا الخ . حديث سمرة رضي الله تعالى عنه أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة . ورواه ابن حبان في صحيحه بلفظ أبي داود . ورواه الحاكم في المستدرک مطولا ومختصرا .

لانسبح له صوتا حدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن الأسود بن قيس عن ابن عباد رجل من بني عبد القيس عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو أحمد قال ثنا سفيان عن الأسود بن قيس عن ثعلبة عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٤﴾ إلى هذه الآثار فقالوا هكذا صلوة الكسوف لا يجهر فيها بالقراءة لأنها من صلوة النهار ومن ذهب إلى ذلك أبو حنيفة وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا يجهر فيها بالقراءة وكان من الحجة لهم في ذلك أنه قد يجوز أن يكون ابن عباس وسمرة لم يسمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوته تلك حرفا وقد جهر فيها لبعدهما ﴿٥﴾ منه فهذا لا ينفي الجهر إذا كان قد روي عنه أنه

وقال: "حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم. ولم يخرجاه". وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب".

﴿٤﴾ قوله فذهب قوم الخ. قال النووي في شرح صحيح مسلم: "مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والليث بن سعد وجمهور الفقهاء: أنه يسر في كسوف الشمس، ويجهر في خسوف القمر. وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد وإسحاق وغيرهم: "يجهر فيهما". إله وقال العيني بعد ذكر كلام النووي: "وحكى الرافعي عن الصيدلاني: أن مثله يروى عن أبي حنيفة. وقال محمد بن جرير الطبري: "الجهر والإسرار سواء". و ما حكاه النووي عن مالك هو المشهور عنه، بخلاف ما حكاه الترمذي، فقد حكى عن مالك الإسرار كقول الشافعي ابن المنذر في الإشراف وابن عبد البر في الاستذكار. وقال أبو عبد الله المازري أن ما حكاه الترمذي عن مالك من الجهر بالقراءة رواية شاذة. وأوقفت عليها في غير كتابه، قال: وذكرها ابن شعبان عن الواقدي عن مالك. وقال القاضي عياض في الإكمال، والقرطبي في المفهم: إن معن بن عيسى والواقدي رويا عن مالك الجهر. قالوا: ومشهور قول مالك الإسرار فيها. وقال ابن العربي: روى المصريون: أنه يسر، و روى المدنيون أنه يجهر. قال: والجهر عندي أولى". إله

﴿٥﴾ قوله لبعدهما. وقد أيده بعضهم بما روى أبو داود عن سمرة بن جندب رضي الله عنه أنه قال: "فدفعنا إلى المسجد فإذا هو بارز" أي ممتلئ بالناس. وفي نسخة أخرى له: "فدفعنا فإذا هو بارز" أي رسول الله صلى الله عليه وسلم خارج. ولفظ رواية أحمد: "فإذا هو بارز". لكن هذا التأييد يدفع بما قال في رواية أبي داود: "فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلوة قط، لانسبح له صوتا، ثم ركع بنا كأطول ما ركع بنا في صلوة قط، لانسبح له صوتا، قال: ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا في صلوة قط، لانسبح له صوتا". فلو كان عدم سماعه القراءة لبعده منه صلى الله عليه وسلم لا معنى لعدم سماعه الصوت في الركوع والسجود، بل يدل هذا على أنه كان قريبا منه، فكيف يقال أنه لم يسمع لبعده منه؟ وسمعته

قد جهر فيها فمما روي عنه في ذلك ما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة ﴿٦٦﴾ في كسوف الشمس حدثنا فهد قال ثنا الحسين بن الربيع قال ثنا أبو إسحق الفزاري عن سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. فهذا عائشة تخبر أنه قد جهر فيها بالقراءة فهي أولى ﴿٦٧﴾ لما ذكرنا وقد كان النظر ﴿٦٨﴾ في ذلك لما اختلفوا إنا رأينا الظهر والعصر يصليان نهارا في سائر الأيام ولا يجهر فيهما بالقراءة ورأينا الجمعة تصلي في خاص من الأيام ويجهر فيها بالقراءة فكانت الفرائض هكذا حكمها ما كان منها يفعل في سائر الأيام نهارا خوفت فيه وما كان

عائشة رضي الله عنها مع أنها كانت أبعد منه، لأنها كانت في صفوف النساء، بل كانت في خير صفوفهن.

﴿٦٦﴾ قوله جهر بالقراءة الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي قال العيني: "وقال شيخنا زين الدين لحديث عائشة له طرق، ولكن الذي ذكر فيه الجهر بالقراءة ثلاث طرق، رواية سفيان بن حسين عن الزهري، وقد انفرد الترمذي بوصلها، وذكرها البخاري تعليقا. ورواية عبد الرحمن بن نمر عن الزهري. وقد إتفق على إخراجها البخاري ومسلم. ورواية الأوزاعي عن الزهري، وقد انفرد بها أبو داود. قلت: له طرق أربعة أخرجها الطحاوي عن عقيل بن خالد الأيلي: قال حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب. وله طريق خامسة أخرجها الدارقطني عن إسحاق بن راشد عن الزهري". إهـ

أقول: وأخرج هذا الحديث البيهقي من طريق عبد الرحمن بن نمر عن ابن شهاب. ومن طريق سليمان بن كثير عن الزهري. ومن طريق سفيان بن حسين عن الزهري. وعن طريق الأوزاعي عن الزهري. وعن طريق إسحاق بن راشد عن الزهري. فطريق سليمان بن كثير طريقة سادسة. ثم قال العيني: "وهذه طرق متعاضدة، يحصل بها الحزم في ذلك، فحينئذ لا يلتفت إلى تعليل من أعله بسفيان بن حسين وغيره. فلو لم تكن في ذلك إلا رواية الأوزاعي لكانت كافية" إهـ

﴿٧٧﴾ قوله فهي أولى الخ. ويمكن أن يحمل حديث عائشة رضي الله تعالى عنها على أنه جهر ببعضها إتفاقا، كما روي: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمع آية أو آيتين في الظهر أحيانا". فكما لا يستدل بهذا الحديث على الجهر بالقراءة في الظهر، لا يستدل بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها على الجهر بالقراءة في الكسوف.

﴿٨٨﴾ قوله وقد كان النظر في ذلك الخ. يدفع هذا النظر أن يوم الجمعة يوم ينزل فيه رحمة الرب تعالى،

منها يفعل في خاص من الايام جهر فيه. وكذلك جعل حكم النوافل ما كان منها يفعل في سائر الايام نهارا خوفت فيه بالقراءة وما كان منها يفعل في خاص من الايام مثل صلوة العيدين يجهر فيه بالقراءة. هذا ما لا اختلاف بين الناس فيه وكانت صلوة الاستسقاء في قول من يرى في الاستسقاء صلوة هكذا حكمها عنده يجهر فيها بالقراءة. وقد شد قوله في ذلك ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما تقدم من كتابنا هذا في جهره بالقراءة في صلوة الاستسقاء فلما ثبت ما وصفنا في الفرائض والسنن ثبت أن صلوة الكسوف كذلك أيضا لما كانت من السنة المفعولة في خاص من الايام وجب أن يكون حكم القراءة فيها كحكم القراءة في السنن المفعولة في خاص من الايام وهو الجهر لا المخافتة قياسا ونظرا على ما ذكرنا. وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ﴿٩٦﴾ وقد روي ذلك أيضا عن علي بن أبي طالب حدثنا علي بن شيبه قال ثنا قبيصة قال ثنا سفيان عن الشيباني عن الحكم عن حنش إن عليا جهر بالقراءة ﴿٩٦﴾ في كسوف الشمس وقد صلى علي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قد روينا مما تقدم من كتابنا هذا.

ويوم لاتسجر فيه جهنم، وكذلك يوم العيد يوم الفرحه والسرور. فالجهر في صلوة الجمعة وصلوة العيدين أولى وأنسب، بخلاف صلوة الكسوف، فإنها تؤدي في حالة الفزع والخوف، كما يدل عليه حديث أبي بكره رضي الله عنه، فقام إلى المسجد يجرد رداءه من العجلة. وحديث أبي موسى: فقام فزعا. وأيضا قال صلى الله عليه وسلم: "فإذا رأيتم شيئا منها فأفزعوها إلى الصلوة". وقال صلى الله عليه وسلم: "ولكن الله عز وجل يرسلها يخوف بها عباده". والجهر لا يلايم الفزع والخوف. ولذا استدل في البدائع على الإسرار بأن القوم لا يقدر على التأمل في القراءة لتصير ثمرة القراءة مشتركة لإشتغال قلوبهم بهذا الفزع كما لا يقدر على التأمل في سائر الأيام لإشتغال قلوبهم بالمكاسب. إله فقياس الكسوف على صلوات الجمعة والعيدين غير صحيح.

﴿٩٦﴾ قوله وهو قول أبي يوسف ومحمد. قال الشلبي في حاشية التبيين: "وفي المحيط: قول محمد مضطرب. وقال شمس الأئمة: الظاهر أنه مع أبي حنيفة. وذكره الحاكم مع أبي يوسف". إله وفي البدائع: "وقول محمد مضطرب، ذكر في عامة الروايات قوله مع أبي حنيفة". إله وقال محمد بن الحسن رحمه الله في آثاره في باب الصلوة في الكسوف: "وأما الجهر بالقراءة فلم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر بالقراءة فيها، وبلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه جهر فيها بالقراءة بالكوفة. وأحب إلينا أن لانجهر فيها بالقراءة".

باب التطوع بالليل والنهار كيف هو؟

حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء قال سمعت علي بن عبد الله البارقى يحدث عن ابن عمر ^١ قال و أراه قد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة الليل والنهار مثنى مثنى ^٢ حدثنا فهد قال ثنا إسحق بن إبراهيم الحنيني ^٣ عن العمري

^{١٠} قوله إن عليا جهر بالقراءة: أخرجه ابن خزيمة أيضا. فلما جهر علي رضي الله عنه بالقراءة، وهو قد صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلوة الكسوف، فلو لم يجهر النبي صلى الله عليه وسلم حين صلى علي معه لما جهر علي رضي الله عنه أيضا، لأنه علم أنه السنة، فلم يترك الجهر.

باب التطوع بالليل والنهار كيف هو؟

^١ قوله يحدث عن ابن عمر الخ. حديثه أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود والطيالسي والدارقطني والبيهقي. ورواه ابن خزيمة، وسكت عنه الترمذي، إلا أنه قال: "يختلف أصحاب شعبة فيه، فرفعه بعضهم ووقفه بعضهم. وروي عن عبد الله بن العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا. والصحيح ما روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنه قال: صلوة الليل مثنى مثنى". وروى الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ولم يذكروا فيه صلوة النهار. وقد روى عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى وبالنهار أربعا". إهـ

^٢ قوله مثنى مثنى. أي ركعتين ركعتين، كل ركعتين بتسليمة. و"مثنى" الثاني تأكيدا لأنه داخل في حده، إذ معناه: إثنين إثنين. وعن هذا قالوا: إن مثنى معدول عن إثنين إثنين، ففيه العدل والصفة. كذا في العيني. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "قد فسر ابن عمر راوي الحديث. فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث، قال: قلت لابن عمر ما معنى مثنى مثنى؟ قال: تسلم من كل ركعتين. وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى: أن يتشهد بين كل ركعتين. لأن راوي الحديث أعلم بالمراد به. وما فسر به هو المتبادر إلى الفهم". إهـ

أقول: تفسير ابن عمر رضي الله عنه لا يرد قول الحنفية. لأن السلام يطلق على التشهد أيضا لإشتماله على التسليم. وقد جاء في الحديث: أنهم قالوا: أما السلام فقد عرفنا، فكيف نصلي عليك. والظاهر أن المراد بالسلام في هذا الحديث هو التشهد. ويؤيد هذا ما روي أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي أربعا قبل العصر يفصل بينهما بالسلام على الملكة المقربين. ومن تابعهم من المسلمين والمؤمنين. قال الترمذي: معناه: يفصل بينهما بالتشهد. وأما قوله: "هو المتبادر إلى الفهم" فيرده ظاهر الحديث. لأن قوله صلى الله عليه وسلم: "مثنى مثنى" ظاهر سياقه الحصر فيه. وهو صحيح

عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٤٠﴾ إلى هذا فقالوا هكذا صلوة الليل والنهار مثني مثني يسلم في كل ركعتين واحتجوا بهذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا أما صلوة النهار فإن شئت تصلي بتكبيرة مثني مثني تسلم في كل ركعتين وإن شئت أربعاً وكرهوا أن يزيد على ذلك شيئاً واختلفوا في صلوة الليل فقال بعضهم إن شئت صليت بتكبيرة ركعتين وإن شئت أربعاً وإن شئت ستاً وإن شئت ثمانياً وكرهوا أن يزيد على ذلك شيئاً ﴿٤١﴾ وممن قال ذلك أبو حنيفة وقال بعضهم

على ما ذهب إليه الحنفية من أن معناه أن بعد كل ركعتين تشهد، كما قالوا: كل شفع من النفل صلوة على حدة، ولو حمل على السلام الذي يقطع به الصلوة فهذا ليس بلازم عند غير الحنفية أيضاً. وأجاب العيني عنه بقوله: "زعم هذا الحنفي بما ذكر لا يستلزم نفي السلام، ومقصوده أن لا بد من التشهد بين كل ركعتين. وأما أنه يسلم أو لا يسلم، فهو بحث آخر. ويجوز أن يقال في الرباعية "مثني مثني" بالنظر إلى أن كل ركعتين منها مثني، مع قطع النظر عن السلام". إهـ

﴿٣﴾ قوله إسحق بن إبراهيم الحنيني الخ. أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط والصغير عن إسحاق بن إبراهيم الحنيني ثنا عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه، وقال: لم يروه عن العمري إلا الحنيني". إهـ وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك عن إسحاق الحنيني عن نافع عن مالك به. وقال: تفرد به الحنيني عن مالك". إهـ وقال العيني: "وروى إبراهيم الحنيني عن مالك، والنمري عن نافع عن ابن عمر يرفعه صلوة الليل والنهار مثني مثني. وقال ابن عبد البر: رواية الحنيني خطأ، ولم يتابعه عن مالك أحد". إهـ

﴿٤﴾ قوله فذهب قوم الخ. منهم الشافعي وأحمد.

﴿٥﴾ قوله وكرهوا أن يزيد على ذلك شيئاً. لأنه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه زاد على الأربع في النهار. ولولا الكراهة لزاد، تعليماً للجواز. قال في البدائع: "والأصل في ذلك أن النوافل شرعت تبعاً للفرائض، والتبع لا يخالف الأصل، فلو زيدت على الأربع في النهار، لخالف الفرائض. وهذا هو القياس في الليل، إلا أن الزيادة على الأربع إلى الثمان أو إلى الست، وعرفناه بالنص، وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنه كان يصلي بالليل خمس ركعات، سبع ركعات، تسع ركعات، إحدى عشرة، ركعة ثلث عشرة ركعة". والثلاث من كل واحد من هذه الأعداد الوتر، وركعتان من ثلاثة عشر سنة الفجر، فيبقى ركعتان وأربع وست وثمان، فيجوز إلى هذا القدر بتسليمة واحدة من غير كراهة. واختلف المشائخ في الزيادة على الثمان بتسليمة واحدة، قال بعضهم: يكره، لأن الزيادة على هذا لم ترو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال بعضهم: "لا يكره"، وإليه ذهب الشيخ الإمام الزاهد السرخسي رحمه الله. قال:

صلوة الليل مثنى مثنى ﴿٦﴾ يسلم في كل ركعتين وممن قال ذلك أبو يوسف وأما ما ذكرناه في صلوة النهار ﴿٧﴾ فهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى. وكان من حجتهم على أهل المقالة الأولى أن كل من روى ﴿٨﴾ حديث ابن عمر سوى علي البارقي وسوى ما روى العمري عن نافع عن ابن عمر إنما يقصد إلى صلوة الليل خاصة دون صلوة النهار. وقد ذكرنا ذلك في باب الوتر. وقد روي عن ابن عمر من فعله بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على فساد هذين الحديثين أيضا الذين ذكرناهما في أول هذا

لأن فيه وصل العبادة بالعبادة فلا يكره. وهذا يشكل بالزيادة على الأربع في النهار. والصحيح أنه يكره لما ذكرناه، وعليه عامة المشائخ. إهـ

﴿٦﴾ قوله وقال بعضهم صلوة الليل مثنى مثنى الخ. وذكر في الهداية محمداً مع أبي يوسف، حيث قال: قال لا يزيد في الليل على ركعتين بتسليمة. إهـ قال في الفتح: "يعطى ظاهره أنه نسب خلاف بينهم في كراهة الزيادة على ركعتين، وليس كذلك. بل المراد: وقال لا يزيد بالليل على ركعتين من حيث الأفضلية. ﴿٧﴾ قوله أما ما ذكرناه في صلوة النهار الخ. روى عبد الرزاق عن علي رضي الله عنه قال: "سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة الليل، فقال: "مثنى مثنى" فقلت: صلوة النهار؟ فقال: "أربعاً أربعاً". وفيه مقاتل بن سليمان ليس بشئ كذا في كنز العمال.

﴿٨﴾ قوله إن كل من روى الخ. أي ليس في رواية غيرهما ذكر صلوة النهار. وقد تكلم العلماء في هذه الزيادة. قال في الجوهر النقي: "وقد ذكر صاحب التمهيد أن ابن معين يضعف حديث الأزدي. ولا يحتج به. ويقول: إن نافعاً وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه النهار. وذكر صاحب التمهيد في موقع آخر: حديث الأزدي مم، قال: فزاد ذكر النهار، ولم يقله أحد من ابن عمر غيره، وأنكروه عليه، ثم ذكر عن ابن حنبل قال: إن صلى النافلة فلا بأس. وقد روي عن ابن عمر: "أنه كان يصلي أربعاً بالنهار". وقال ابن عون: قال لي نافع: أما نحن فنصلي أربعاً بالنهار. ثم ذكر أبو عمر بسنده عن ابن معين أنه قال: "صلوة النهار أربع لا تفصل بينهم". فقيل له: إن ابن حنبل يقول: صلوة الليل والنهار مثنى. فقال: بأي حديث؟ فقيل له: بحديث الأزدي عن ابن عمر. فقال: ومن علي الأزدي حتى أقبل هذا منه؟ وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر أنه: كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهم. لو كان حديث الأزدي صحيحاً لم يخالفه ابن عمر. إهـ وقال الزيلعي: "قال النسائي: هذا الحديث عندي خطأ. وقال في سننه الكبير: إسناده جيد، إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر خالفوا الأزدي فيه. فلم يذكروا فيه النهار، منهم: سالم وطاؤس ونافع ثم ساق رواية الثالثة. إهـ والحديث في الصحيحين من حديث جماعة عن ابن عمر ليس فيه ذكر النهار. ورواه ابن خزيمة ثم ابن حبان في

الباب. حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي بالليل ركعتين ﴿٩﴾ وبالنهار أربعاً حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله عن زيد عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً ﴿١٠﴾ لا يفصل بينهما بسلام ثم بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً فاستحال أن يكون ابن عمر يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما روى عنه علي البارقي ثم يفعل خلاف ذلك و أما ما روي في ذلك عن غير ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فحدثنا علي بن شيبه قال أنا يزيد بن هرون قال أنا عبيدة الضبي ح وحدثنا ربيع الجيزي قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عبيدة ح فحدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا

صحيحهما ذكره ابن حبان في ثلاثة مواضع من صحيحه. أحدها: في النوع السابع والستين من القسم الأول محتجاً به في حديث: "من صلى الجمعة فليصل بعدها أربعاً في تسليمتين. ثم أورد على نفسه ما أخرجه عن أبي هريرة، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كان منكم مصلياً يوم الجمعة فليصل أربعاً، فإن كان له شغل فركعتين في المسجد وركعتين في بيته. ثم أجاب بأن قوله: "فإن كان له شغل" الخ مدرج من كلام الراوي، ثم ساقه من طريق آخر. ففصله من الحديث. وأسند البيهقي في المعرفة عن أبي أحمد بن فارس قال سئل أبو عبد الله البخاري من حديث يعلى بن عطاء هذا صحيح هو. فقال نعم" إهـ.

وقال العيني: "لو كان هذا صحيحاً لخرجه البخاري هنا. وقال يحيى: كان شعبة ينفي هذا الحديث، وربما لم يرفعه. وقال الدارقطني في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابن عمر مرفوعاً "صلوة الليل والنهار مثني مثني" غير محفوظ. وإنما تعرف صلوة النهار عن يعلى بن عطاء عن علي البارقي عن ابن عمر. وقد خالفه نافع، وهو أحفظ منه، فذكر أن صلوة الليل مثني مثني والنهار أربعاً. إهـ وأما قول النسائي: "هذا الحديث عندي خطأ. وقوله في السنن الكبرى إسناده جيد فلا منافاة بينهما، لأن جودة السند لا يمنع من الخطأ من جهة أخرى دخلت على الثقات. ولهذا رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث بسنده: ثم قال رجاله ثقات إلا أن فيه علة يطول بذكرها الكلام". إهـ.

﴿٩﴾ قوله كان يصلي بالليل ركعتين الخ. أخرجه ابن أبي شيبه عن نافع وأحمد.

﴿١٠﴾ قوله كان يصلي قبل الجمعة أربعاً. و أيضاً أخرج الحاكم عن عطاء عن ابن عمر قال: كان إذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فيصلّي ركعتين، ثم تقدم فصلّي أربعاً، فإذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلّي ركعتين، ولم يصل في المسجد. فقيل له، فقال: "كان رسول الله صلى الله عليه

إبراهيم بن طهمان عن عبيدة عن إبراهيم هو النخعي عن سهم بن منجاب عن قزعة عن القرث عن أبي أيوب الأنصاري قال آدم ﴿١١﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات بعد زوال الشمس فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنك تدمن هؤلاء الأربع ركعات فقال يا أبا أيوب إذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء فلن ترتج حتى يصلي الظهر فأحب أن يصعد لي فيهن عمل صالح قبل أن ترتج فقلت يا رسول الله أو في كلهن قراءة قال: نعم قلت بينهن تسليم فاصل قال لا، إلا التشهد. حدثنا عبدالعزيز بن معاوية قال ثنا فهد بن حبان قال ثنا شعبة عن عبيدة عن إبراهيم عن سهم بن المنجاب عن قزعة عن قرث عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع ركعات قبل الظهر لا تسليم فيهن

وسلم فعل ذلك“ هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة، إنما إتفقا على حديث ابن عمر على ركعتين في بيته. ولمسلم وحده: كان يصلي بعد الجمعة أربعاً. ﴿١١﴾ قوله قال آدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. حديث أبي أيوب رضي الله عنه أخرجه البيهقي في السنن، ثم قال: ”وعبيدة بن معتب ضعيف، لا يحتج بخبره، قال أبو داود: بلغني عن يحيى بن سعيد القطان: لو حدثت عن عبيدة بشئ لحدثت عنه بهذا الحديث“. إهـ وأخرجه أبو داود في سننه، والترمذي في الشمائل عن عبيدة عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قرث عن أبي أيوب الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ”أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم يفتح لهن أبواب السماء“. ورواه ابن ماجة في سننه بلفظه: ”أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس لا يفصل بينهن بتسليم“. وقال: أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس. ورواه أحمد في مسنده: حدثنا أبو معاوية ثنا عبيدة به. وفي لفظه: قلت يا رسول الله أفيهن تسليم فاصل؟ قال لا“. وهذا هو لفظ الترمذي في الشمائل. وروى محمد بن الحسن في موطأه: حدثنا بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري: ”أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل صلاة الظهر أربعاً إذا زالت الشمس. فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك، فقال: إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة، فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة خير. قلت: أفي كلهن قراءة؟ قال نعم، قلت: أتفصل بينهن بسلام؟ فقال: لا“. قال صاحب التنقيح: وروى ابن خزيمة هذا الحديث في مختصر المختصر، وضعفه. فقال: ”وعبيدة بن معتب ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره. وحدثناه أبو موسى، ثنا أبو أحمد، ثنا شريك عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن علي بن الصلت عن أبي أيوب، فذكره وليس فيه ”لا يسلم بينهن“. وتكلم الدارقطني في علله، وذكر الاختلاف فيه، ثم قال: ”وقول أبي معاوية أشبه بالصواب“. وحديث أبي معاوية عند الترمذي وأحمد كما تقدم.

يفتح لهن أبواب السماء قال أبو جعفر فقد ثبت بهذا الحديث أنه قد يجوز أن يتطوع بأربع ركعات ﴿١٢﴾ بالنهار لاتسليم فيهن فثبت بذلك قول من ذكرنا أنه ذهب إلى ذلك وقد روي هذا أيضا عن جماعة من المتقدمين حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا ابراهيم بن طهمان عن عبيدة عن ابراهيم قال كان عبدالله يصلي أربع ركعات قبل الظهر وأربع ركعات بعد الجمعة وأربع ركعات بعد الفطر والاضحى ليس فيهن تسليم فاصل وفي كلهن القراءة حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا أبو معاوية الضريز عن محل الضبي عن ابراهيم أن عبدالله بن مسعود ﴿١٣﴾ كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً لا يفصل بينهما بتسليم حدثنا علي بن شيبة قال ثنا أبونعيم قال ثنا سفيان عن حصين عن ابراهيم قال ما كانوا يسلمون في الأربع قبل الظهر حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا أبو الأحوص عن مغيرة قال سأل محل ابراهيم عن الركعات قبل الظهر أيفصل بينهما بتسليم قال إن شئت إكتفيت بتسليم التشهد وإن شئت فصلت حدثنا أبو بكر قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبة عن أبي معشر أن ابراهيم قال صلاة الليل والنهار مثني مثني إلا أنك إن شئت صليت من النهار أربع ركعات لاتسلم إلا في آخرهن قال أبو جعفر فقد ثبت حكم صلاة النهار على ما ذكرنا. وما روي في هذه الآثار لم يدفع ذلك ولم يعارضه شيء وأما صلاة الليل فقد ذكرنا فيها من الاختلاف ما ذكرنا في أول هذا الباب. فكان من حجة الذين

﴿١٢﴾ قوله قديحوز أن يتطوع بأربع ركعات الخ. أخرج مسلم في صحيحه عن حديث معاذة: "أنها سألت عائشة رضي الله عنها: كم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى؟ قالت: أربع ركعات ويزيد ما شاء". وليس فيه "أنه يصلي بتسليمة أو بتسليمتين" إلا أن أبا يعلى الموصلي أخرج في مسنده: حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا طيب بن سليمان قال قالت عمرة سمعت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تقول: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام". إهـ

﴿١٣﴾ قوله إن عبدالله بن مسعود الخ. أخرجه الطبراني في الأوسط: حدثنا علي بن إسماعيل الرازي أنبا سليمان بن عمر بن خالد الرقي ثنا غياث بن بشير عن خصيف بن أبي عبيدة عن عبدالله بن مسعود قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة أربعاً، وبعدها أربعاً". وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: "أخبرنا معمر عن قتادة أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات وبعدها أربع ركعات". أخبرنا الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان عبدالله يأمرنا أن

جعلوا له أن يصلي بالليل ثمانيا لا يفصل بينهما بتسليم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة منها الوتر ثلاث ركعات، فقيل لهم فقد روى الزهري عن عروة عن عائشة أنه كان يسلم بين كل اثنتين منهن. وهذا الباب إنما يؤخذ من جهة التوقيف والاتباع فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر به وفعله أصحابه من بعده فلم نجد عنه من فعله ﴿١٤﴾ ولا من قوله أنه أباح أن يصلي في الليل بتكبير أكثر من

نصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً. ورواه ثقات. وذكر الترمذي تعليقا حيث قال وروى عن عبد الله بن مسعود: أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً.

﴿١٤﴾ قوله فلم نجد عنه من فعله الخ. قد وقع في الصحيحين عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة رضي الله تعالى عنها: كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان؟ قالت ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن. ثم أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن“. الحديث. والإمام الطحاوي أيضاً روى هذا الحديث في باب الوتر. فهذا الفصل بين الأربع والأربع يدل على أنه صلى الله عليه وسلم صلى أربعاً بتسليم، ثم أربعاً بتسليم. وأيضاً روى الإمام الطحاوي في باب الوتر عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة: ”أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس سجعات لا يجلس بينها حتى يجلس في الخامسة، ثم يسلم“. وروى عن محمد بن جعفر عن عروة عن عائشة: ”يوتر بخمس لا يجلس إلى في آخرهن“. وروى عن أبي سلمة قالت: ”كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس وبسبع لا يفصل بينهما بسلام ولا كلام“. وأيضاً روى مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها: ”أنه كان يصلي تسع ركعات لا يجلس فيهن إلا في الثامنة، فيذكر الله تعالى ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم فيصلي التاسعة ثم يقعد، فيذكر الله تعالى ويحمده ويدعوه، ثم يسلم تسليماً يسمعون“. فهذه الأحاديث تدل على أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالليل بأربع وست وثمان بتسليم واحدة، إلا أن في بعضها أنه لم يجلس في ما بينها. ويؤول أنه لم يجلس جلوساً طويلاً، لأن الأئمة إتفقوا على القعود على راس كل شفع، فيكون عدم الجلوس من خصائصه صلى الله عليه وسلم، أو يكون منسوخاً، أو يؤول. وقال بعضهم: ”أن ليس المراد بقوله ”لم نجد“ نفي الوجدان من أصله، بل وجدان ما ليس معارضاً ولا حاضراً ولا منسوخاً“. إهد وأما قوله صلى الله عليه وسلم: ”صلاة الليل مثنى مثنى“ فقال المحقق في فتح القدير: ”الأولى في التقرير وجهان أحدهما: مقتضى لفظ الحديث حصر المبتدأ في الخبر، لأنه حكم على العام أعني صلاة الليل. وليس بمراد وإلا لكانت كل صلاة تطوع لا تكون إلا اثنتين شرعاً. والإتفاق على جواز الأربع أيضاً، وعلى كراهة الواحدة والثلاث في غير الوتر. وإذا إنتفى كون المراد أن الصلاة لا تباح إلا اثنتين أو لا تصح إلا

ركعتين وبذلك نأخذ وهو أصح القولين عندنا في ذلك.

باب التطوع بعد الجمعة كيف هو؟

حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان مصلياً منكم بعد الجمعة ﴿١﴾ فليصل أربعاً قال أبو جعفر

ثنتين، لزم كون الحكم بالخبر المذكور، أعني "مثنى" إما في حق الفضيلة بالنسبة إلى الأربع، أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد، وترجيح أحدهما بمرجح، وفعله صلى الله تعالى عليه وسلم ورد على كلا النحويين. لكننا عقلنا زيادة فضيلة الأربع، لأنها أكثر مشقة على النفس، بسبب طول تقيدها في مقام الخدمة. ورأيناه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: إنما أجرك على قدر نصيبك. فحكمنا بأن المراد: الثاني أي: مثنى، لا واحدة، أو ثلثا. ثانيهما: أن المراد به أن كل مثنى من التطوع صلوة على حدثها. ومثنى معدول عن العدد المكرر، وهو إثنان إثنان فموداه حيثئذ: إثنان إثنان صلوة على حدة، ثم إثنان إثنان على حدة. وهلم جرا. وهذا معنى: أربع صلوة على حدة أربع صلوة أخرى على حدة، وهلم جرا. بخلاف ما لو لم يتكرر لفظ "مثنى". وقال: الصلوة مثنى مقتصراً عليه، فإن المعنى حيثئذ: الصلوة إثنتين إثنتين، وهلم جرا. فيفيد: أن كل إثنتين صلوة على حدة. وسبب العدول عن أربع أربع، وهو أكثر استعمالاً وأشهر معنى إلى إفادته بذلك قصد إفادة كون الأربع مفصولة بغير السلام. وذلك حيثئذ ليس إلا التشهد لا مخلوطة. وذلك لأن بعد جعل كل أربع صلوة على حدثها، ثم قال: إن تلك الأربع ثنتين ثنتين، لا بد أن يكون الفصل بغير السلام، وإلا كان كل صلوة ركعتين ركعتين، وقد كان كل صلوة أربعاً. وقد وقع في بعض الألفاظ موصولاً بما يحسن في الاستعمال موقعه تفسيراً على ما قلنا، وهو ما أخرجه الترمذي والنسائي عن ابن المبارك عن الليث بن سعد: حدثنا عبدالله بن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبدالله بن نافع عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: "الصلوة مثنى مثنى تشهد في كل ركعتين". إهـ

باب التطوع بعد الجمعة كيف هو؟

﴿١﴾ قوله من كان مصلياً منكم بعد الجمعة الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن وكيع عن سفيان وزهير بن حرب كلاهما عن سهيل بهذا اللفظ. وليس في حديث جرير "منكم". ورواه عن خالد بن عبدالله عن سهيل، ولفظه: "إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعده أربعاً". ورواه عن أبي بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد قالوا: نا عبدالله بن إدريس عن سهيل، ولفظه: "إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً". زاد عمرو في روايته: "قال سهيل: فإن عجل بكم شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت". وأخرجه أبو داود عن أحمد بن يونس نا زهير ح وحدثنا محمد بن الصباح البزاز نا إسماعيل بن زكريا عن

فذهب قوم ﴿٢﴾ إلى أن التطوع بعد الجمعة الذي لا ينبغي تركه هو أربع ركعات لا يفصل بينهم بسلام واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٣﴾ فقالوا بل التطوع بعد الجمعة الذي لا ينبغي تركه ركعتان كالتطوع بعد الظهر واحتجوا في ذلك بما

سهيل، ولفظه في رواية ابن الصباح: "من كان مصليا" الحديث. وقال ابن يونس: "إذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها أربعاً، قال: فقال لي أبي: يا بني فإن صليت في المسجد ركعتين، ثم أتيت المنزل أو البيت فصل ركعتين". وأخرجه ابن ماجة عن عبدالله بن إدريس عن سهيل، ولفظه: "إذا صليتم بعد الجمعة" الحديث. وأخرجه النسائي عن جرير عن سهيل بلفظ: "إذا صلى". الحديث. وأخرجه البيهقي بكلا اللفظين. وأخرجه الترمذي عن سفيان عن سهيل، ولفظه: "من كان منكم مصليا". الحديث. وقال: "هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم". وأخرجه محمد بن الحسن في كتاب الحجج: "عن إسماعيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من كان مصليا". الحديث. قال: وكان عبدالله بن مسعود يقول: الصلوة بعد الجمعة أربع ركعات. قال: وكان علي بن أبي طالب يقول: "الصلوة بعد الجمعة ست ركعات، يصلي ركعتين ثم أربعاً". فهذا الذي بلغنا. فأما ركعتان بعد الجمعة، فذلك مما لم نعرفه من القول. وهذا كله تطوع، إن لم يصله رجل لم يضره شيئا". إهـ

﴿٢﴾ قوله فذهب قوم الخ. وهو قول أبي حنيفة وإسحاق. وإليه ذهب ابن المبارك والثوري، كما في فتح القدير. وروي ذلك عن ابن مسعود وعلقمة والنخعي. ويؤيد هذا ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه: "أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً، وبعدها أربعاً". وروي عنه أيضاً: "أنه كان يأمرهم بذلك". كما تقدم. وقال العيني: "وقال إسحاق: إن صلى في المسجد يوم الجمعة صلى أربعاً، وإن صلى في بيته صلى ركعتين. وممن فعل من الصحابة ركعتين بعد الجمعة عمران بن حصين، وحكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد، قال شيخنا: ولم يرد الشافعي وأحمد بذلك إلا بيان أقل ما يستحب، وإلا فقد إستحبها أكثر من ذلك، فنص الشافعي في الأم على أنه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات، ذكره في باب صلوة الجمعة والعديد من إختلاف علي وابن مسعود. وليس ذلك إختلاف قول عنه، وإنما هو بيان الأولي. وقد صرح صاحب المذهب والنووي في شرح صحيح مسلم، وفي التحقيق. وأما أحمد، فنقل عنه ابن قدامة في المغني: أنه قال: "إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين، وإن شاء صلى أربعاً". وفي رواية عنه: "وإن شاء ستاً". وكان ابن مسعود والنخعي وأصحاب الراي يرون أن يصلي بعدها أربعاً، لحديث أبي هريرة، وعن علي وأبي موسى وعطاء ومجاهد وحמיד بن عبدالرحمن والثوري: أنه يصلي ستاً". إهـ

﴿٣﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون. روي ذلك عن عمر وعمران بن حصين والنخعي. وقال مالك: "إذا صلى الإمام الجمعة، فينبغي أن لا يركع في المسجد، ومن خلفه أيضاً إذا سلموا، فأحب أن ينصرفوا

حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي ﴿٤﴾ الركعتين بعد الجمعة إلا في بيته ﴿٥﴾ حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا عارم قال ثنا حماد بن زيد قال ثنا أيوب عن نافع أن ابن عمر رأى رجلا ﴿٦﴾ يصلي ركعتين بعد الجمعة فدفعه وقال أتصلي الجمعة أربعاً قال وكان ابن عمر يصلي الركعتين في بيته ويقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا التطوع بعد الجمعة ﴿٧﴾ الذي لا ينبغي تركه ست ركعات أربع ثم ركعتان وقالوا قد يحتمل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما رواه عنه أبو هريرة أولاً ثم فعل ما روى عنه ابن عمر فكان ذلك زيادة فيما تقدم من قوله والدليل على ما ذهبوا إليه من ذلك أن سليمان بن شعيب حدثنا قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن

ولايركعوا في المسجد، وإن ركعوا، فذلك واسع". إهـ وقال محمد في كتاب الحجج: "قال أهل المدينة في النافلة بعد الجمعة ركعتين". إهـ

﴿٤﴾ قوله كان لا يصلي الخ- هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة والنسائي في سننهم، ورواه البيهقي في سننه عن سالم عن أبيه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة ركعتين". ورواه عن نافع أيضاً.

﴿٥﴾ قوله إلا في بيته الخ. قال ابن حجر في فتح الباري: "والحكمة في صلواته في بيته أن الجمعة لما كانت بدل الظهر وإقتصر فيها على ركعتين، ترك التنفل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذفت. وعلى هذا، فينبغي أن لا يتنفل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد، لهذا المعنى". إهـ ويؤيد هذه الحكمة ما روى مسلم عن عمر بن عطاء ابن أبي الخوار: أن نافع بن جبير أرسله إلى السائب بن أخت نمريسثله عن شيء رآه منه معاوية في الصلوة، فقال نعم، صليت معه الجمعة في المقصورة، فلما سلم الإمام قمت في مقامي فصليت، فلما دخل أرسل إلي، فقال: لا تعد لما فعلت، إذا صليت الجمعة فلا تبصلها بصلوة حتى تكلم أو تخرج، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك أن لا نوصل صلوة بصلوة حتى نتكلم أو نخرج".

﴿٦﴾ قوله إن ابن عمر رأى رجلاً الخ. أخرجه أبو داود والبيهقي.

﴿٧﴾ قوله فقالوا التطوع بعد الجمعة الخ. قال العيني: "قالت طائفة: يصلي بعدها ركعتين ثم أربعاً. روي ذلك عن علي وابن عمر وأبي موسى رضي الله عنهم، وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف رحمهم الله، إلا أن أبا يوسف إستحب أن تقدم الأربع قبل الركعتين". إهـ

معاوية عن أبي إسحق عن عطاء قال أبو إسحق حدثني غير مرة قال صليت مع ابن عمر ﴿٨٨﴾ يوم الجمعة فلما قام فصلي ركعتين ثم قام فصلي أربع ركعات ثم انصرف. فهذا ابن عمر قد كان يتطوع بعد الجمعة بركعتين ثم أربع فيحتمل أن يكون فعل ذلك لما قد كان ثبت عنده من قول ﴿٨٩﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وفعله على ما ذكرنا وقد روي عن علي بن أبي طالب مثل ذلك. حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي أنه قال من كان مصليا بعد الجمعة فليصل ستاً حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال علم ابن مسعود ﴿٩٠﴾ الناس أن يصلوا بعد الجمعة أربعاً فلما جاء علي بن أبي طالب علمهم أن

﴿٨٨﴾ قوله صليت مع ابن عمر الخ. حديثه أخرجه أبو داود عن ابن جريج: أخبرني عطاء: "أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة فينماز عن مصلاه الذي صلى فيه الجمعة قليلاً غير كثير، قال: فيركع ركعتين، قال: ثم يمشي أنفس من ذلك فيركع أربع ركعات. قلت لعطاء: كم رأيت ابن عمر يصنع ذلك؟ قال: مراراً. وروي أيضاً عن يزيد بن حبيب عن عطاء عن ابن عمر قال: كان إذا كان بمكة فصلي الجمعة تقدم فصلي ركعتين ثم تقدم فصلي أربعاً، وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلي ركعتين، ولم يصل في المسجد، ف قيل له، فقال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك". وهذين الحديثين أخرجهما البيهقي أيضاً في السنن. قال الإمام ابن الهمام في فتح القدير: "فقد أثبت ابن عمر ستاً بعد الجمعة بمكة، فالظاهر أنها سنة، غير أنه إذا كان بالمدينة وفيها المنزل المهيأ له، صلى فيه، وهو بمكة في صلوة الجمعة إنما كان مسافراً فكان يصلها في المسجد. فلم يعلم ابن عمر كل ما كان في بيته بالمدينة فهذا محمل إختلاف الحال في البلدين، فهذا يفيد أن السنة بعدها ست. وهو قول أبي يوسف". إهـ

﴿٩٠﴾ قوله ثبت عنده من قول الخ. قال في البدائع: "وجه قول أبي يوسف: أن فيما قلنا جمعاً بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين فعله. فإنه روي أنه أمر بالأربع بعد الجمعة، وروي أنه صلى ركعتين بعد الجمعة، فجمعنا بين قوله وفعله. قال أبو يوسف: ينبغي أن يصل أربعاً، ثم ركعتين، كيلا يصير متطوعاً بعد صلوة الفرض بمثلها". إهـ

﴿٩٠﴾ قوله علم ابن مسعود الخ. روى الطبراني في الكبير عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: "كان عبد الله بن مسعود يعلمنا أن نصلي أربع ركعات بعد الجمعة، حتى سمعنا قول علي صلوا ستاً". قال أبو عبد الرحمن: فنحن نصلي ستاً. قال عطاء أبو عبد الرحمن: نصلي ركعتين ثم أربعاً. وروى الشافعي في كتاب الأم عن علي رضي الله عنه: "من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً".

يصلوا ستا حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قدم علينا عبد الله فكان يصلي بعد الجمعة أربعاً فقدم بعده علي فكان إذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعاً فأعجبنا فعل علي فاخترناه فثبت بما ذكرنا أن التطوع الذي لا ينبغي تركه بعد الجمعة ست وهو قول أبي يوسف إلا أنه قال أحب إلي ﴿١١﴾ أن يبدأ بالأربع ثم يثنى بالركعتين لأنه هو أبعد من أن يكون قد صلى بعد الجمعة مثلها على ما قد نهى عنه فإنه حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن سليمان بن مسهر عن خرشة بن الحر أن عمر كان يكره ﴿١٢﴾ أن يصلي بعد صلاة الجمعة مثلها. قال أبو جعفر فلذلك استحب أبو يوسف أن يقدم الأربع قبل الركعتين لأنهن لسن مثل الركعتين فكره أن يقدم الركعتان لأنهما مثل الجمعة وأما أبو حنيفة فكان يذهب في ذلك إلى القول الذي بدأنا بذكره في أول هذا الباب.

باب الرجل يفتح الصلوة قاعدا هل يجوز له أن يركع قائما أم لا؟

حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا الخصيب بن ناصح قال ثنا يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق العقيلي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر للصلوة قائما وقاعدا فإذا صلى قائما ركع قائما وإذا صلى قاعدا ركع قاعدا. حدثنا أبو بكر قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا هشام بن حسان عن محمد بن عبد الله بن شقيق ﴿١١﴾

﴿١١﴾ قوله إلا أنه قال أحب إلي الخ. قال في الذخيرة: "وعن علي رضي الله تعالى أنه يصلي ستاً، ركعتين ثم أربعاً. وعنه رواية أخرى: "أنه يصلي بعدها ستاً، أربعاً ثم ركعتين. وبه أخذ أبو يوسف والطحاوي وكثير من المشائخ رحمهم الله تعالى. وعلى هذا قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: الأفضل أن يصلي أربعاً ثم ركعتين. فقد أشار إلى أنه مخير بين تقديم الأربع وبين تقديم المثنى. ولكن الأفضل تقديم الأربع كيلا يصير متطوعاً بعد الفرض بمثلها". إهـ

﴿١٢﴾ قوله أن عمر كان يكره الخ. روى ابن أبي شيبة حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال قال عمر رضي الله عنه: "لا يصلي بعد صلاة مثلها".

باب الرجل يفتح الصلوة قاعدا هل يجوز له أن يركع قائما أم لا؟

﴿١١﴾ قوله عن محمد بن عبد الله بن شقيق. هذا غلط على الكاتب. والصواب عن محمد بن عبد الله بن شقيق. ومحمد هذا هو ابن سيرين. هكذا رواه مسلم في صحيحه عن هشام بن حسان عن ابن سيرين

عن عائشة ﴿٢﴾ أنه سألها عن ذلك فحدثته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله سواء. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الله بن أبي بكر العتكي قال ثنا أبو الهلال عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله. حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا يحيى بن بكير قال ثنا حماد بن زيد قال حدثني بدیل بن میسرۃ عن ابن شقیق عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا محمد بن سنان قال ثنا ابراهيم بن طهمان عن بدیل فذكر مثله بإسناده. حدثنا أبوبكرة قال ثنا مومل قال ثنا سفيان عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة فذكر مثله. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا موسى بن إسماعيل قال ثنا حماد بن سلمة عن بدیل بن میسرۃ وحمید عن عبد الله بن شقيق عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا فهد قال ثنا أبو نعیم قال ثنا المسعودي عن یونس بن عبید عن عبد الله بن معقل عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٣﴾ إلى كراهة الركوع قائما لمن إفتتح الصلوة قاعدا واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وخالفهم في ذلك آخرون فلم يروا به بأسا وكان من الحجة لهم في ذلك ما

عن عبد الله بن شقيق.

﴿٢﴾ قوله عن عائشة رضي الله عنها الخ. هذا الحديث أخرجه الستة إلا البخاري عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله عنها. فرواه مسلم عن خالد عن عبد الله بن شقيق عن عائشة، وعن حماد عن بدیل، وأيوب عن عبد الله بن شقيق، وعن شعبة عن بدیل عن عبد الله بن شقيق، وعن حمید عن عبد الله بن شقيق، وعن ابن سيرين عن عبد الله بن شقيق. وروى الترمذي عن خالد، وهو الحذاء عن عبد الله بن شقيق، وقال: "هذا حديث حسن صحيح". ورواه ابن ماجه عن معاذ بن معاذ عن حمید عن عبد الله بن شقيق. ورواه النسائي عن حماد عن بدیل، وأيوب عن عبد الله بن شقيق، وعن يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن عبد الله بن شقيق. ورواه أبو داود عن أيوب وبدیل وكهمس بن الحسن وخالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق.

﴿٣﴾ فذهب قوم الخ. قال النووي: "يجوز الركعة الواحدة بعضها من قيام، وبعضها من قعود، هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وعامة العلماء، سواء قام ثم قعد، أو قعد ثم قام. ومنعه بعض السلف، وهو غلط". إهـ

حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته ﴿٤﴾ أنها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قط حتى أسن ﴿٥﴾ فكان يقرأ قاعدا ﴿٦﴾ حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحوا من ثلاثين آية أو

﴿٤﴾ قوله إنها أخبرته الخ. حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه البخاري في صحيحه عن هشام بن عروة عن عائشة، وعن عبدالله بن يزيد وأبي النضر، مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة. وأخرجه مسلم عن حماد بن زيد ومهدي بن ميمون ووكيع وابن نمير عن هشام بن عروة، وعن يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وعن عبدالله بن يزيد وأبي النضر عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن عائشة، وعن أبي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة، ورواه عن علقمة بن وقاص، قال: قلت لعائشة: "كيف كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعتين وهو جالس؟" قالت: كان يقرأ فيهما، فإذا أراد أن يركع، قام فركع. وأخرجه الترمذي عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة، وقال: "هذا حديث حسن صحيح". وأخرجه أبو داود عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وعن عبدالله بن يزيد وأبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة. قال أبو داود: "رواه علقمة بن القاسم عن عائشة نحوه". إله وأخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة، وعن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، وأخرجه النسائي عن محمد بن سلمة المرادي البصري عن عبدالرحمن بن القاسم عن مالك بن عبدالله بن يزيد وأبي النضر.

﴿٥﴾ قوله حتى أسن. أي حتى دخل في السن. وقال ابن التين: "إنما قيدت بقولها "حتى أسن" ليعلم أنه إنما فعل ذلك بقاء على نفسه، ليستديم الصلوة. وأفادت أنه كان يديم القيام، وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك" إله. فإن قلت: بين هذا الحديث وحديث حفصة رضي الله عنها الذي رواه الترمذي وهو "أنها قالت: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في سبحة قاعدا حتى كان قبل وفاته بعام، فإنه كان يصلي في سبحة قاعدا، ويقرأ بالسورة، ويرتلها حتى تكون أطول من أطول منها" منافاة ظاهرا. قلت: لا، لأن قول عائشة رضي الله تعالى عنها "كان يصلي جالسا" لا يلزم منه أن يكون صلى جالسا قبل وفاته بأكثر من عام، فإن "كان" لا يقتضي الدوام، بل ولا التكرار على أحد قولي الأصوليين. وعلى تقدير أن يكون صلى في تطوعه جالسا قبل وفاته بأكثر من عام، فلا ينافي حديث حفصة لأنها إنما نفت رويتها، لا وقوع ذلك جملة.

﴿٦﴾ قوله فكان يقرأ قاعدا الخ. من فوائد هذا الحديث: تطويل القراءة في صلوة الليل. والأصح عند الشافعية أن تطويل القيام أفضل من تكثير الركوع والسجود مع تقصير القراءة. وكذا عندنا تطويل القراءة أفضل من كثرة الركوع والسجود. وقال أبو يوسف رحمه الله: إن كان له ورد من الليل فالأفضل أن يكثّر عدد الركعات، وإلا فطول القيام أفضل. وقال محمد: كثرة الركوع والسجود أفضل، لقوله صلى الله

أربعين آية ﴿٧﴾ ثم ركع حدثنا محمد بن عمرو قال ثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا يزيد بن سنان قال حدثني يحيى بن سعيد قال ثنا هشام قال حدثني أبي عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان و أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. ففي هذا الحديث غير ما في حديث عبد الله بن شقيق لأن في هذا أنه كان يركع قائما بعد ما افتتح الصلوة قاعدا وهذا أولى من الحديث الأول ﴿٨﴾ الذي رواه ابن شقيق لأن صبره على القعود حتى يركع قاعدا لا يدل ذلك على أنه ليس له أن يقوم فيركع قائما وقيامه من قعوده حتى يركع قائما يدل على أن له أن يركع قائما بعد ما افتتح قاعدا فلهذا جعلنا هذا الحديث أولى مما قبله وهذا قول أبي حنيفة ﴿٩﴾ وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

تعالى عليه وسلم: "عليك بكثرة السجود". ومنها: جواز الصلوة النافلة قاعدا مع القدرة على القيام. وهو مجمع عليه.

﴿٧﴾ قوله أو أربعين آية: يحتمل أن يكون هذا شك من الراوي، وأن عائشة قالت أحد الأمرين. ويحتمل أن عائشة رضي الله عنها ذكرت الأمرين معا من الثلاثين والأربعين بحسب وقوع ذلك منه مرة وكذا مرة. أو بحسب طول الآيات وقصرها.

﴿٨﴾ قوله وهذا أولى من الحديث الأول الخ. لأنه لا منافاة بينهما، لأنه لو صلى قاعدا حتى ركع قاعدا فهو لا يدل على أن القيام لا يجوز له. والحديث الثاني يدل على زيادة أمر ليس هو في الحديث الأول لا نفيا ولا إثباتا. فهذه الزيادة مقبولة ومعمول بها، فلذا قال الترمذي بعد ذكر حديثي عائشة رضي الله عنها: "قال أحمد وإسحق: والعمل على كلا الحديثين، كأنهما رأيا كلا الحديثين صحيحا معمولا بهما" إهـ.

﴿٩﴾ قوله هذا قول أبي حنيفة رحمه الله الخ. لا خلاف بين الإمام وصاحبيه في أنه لو صلى قاعدا ثم قام فيحوز صلواته، أما لو افتتح قائما ثم قعد من غير عذر هل يجوز له ذلك أم لا؟ فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز استحسانا، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز، وهو القياس. لأن الشروع ملزم كالنذر. ولو نذر أن يصلي ركعتين قائما لا يجوز له القعود من غير عذر، فكذا إذا شرع قائما. ولأبي حنيفة رحمه الله أنه متبرع، وهو مخير بين القيام والقعود في الابتداء، فكذا بعد الشروع. لكونه متبرعا

باب التطوع فى المساجد

حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو المطرف بن أبي الوزير قال ثنا محمد بن موسى عن سعيد بن إسحق^(١) عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب في مسجد بني عبد الأشهل^(٢) فلما فرغ رأى الناس يسبحون فقال أيها الناس إنما هذه الصلوة في البيوت حدثنا بحر بن نصر قال ثنا ابن وهب قال ثنا معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن حرام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) عن الصلوة في بيتي والصلوة في المسجد فقال ترى ما أقرب بيتي من المسجد فلأن أصلي في

أيضا. وأما قولهما "إن الشروع ملزم" فنقول: إن الشروع ليس بملزم وضعا. وإنما يلزم لضرورة صيانة ما إنعقد عبادة عن البطلان. وما إنعقد يتعلق بقاء عبادة بوجود أصل ما بقي من الصلاة، لا بوجود وصف ما بقي، فإن التطوع قاعداً جائز فى جملة، فلم يلزم تحصيل وصف القيام في ما بقي، لأن لزوم ما بقي لأجل الضرورة، ولا ضرورة في حق وصف القيام. ولهذا لا يلزمه أكثر من ركعتين إستغناء المودي عن الزيادة، بخلاف النذر، فإنه موضوع للإيجاب شرعا، فإذا أوجب مع الوصف وجب كذلك. حتى لو أطلق النذر، لا رواية فيه، فقيل: إنه على الخلاف الذي ذكرنا في الشروع. وقيل: لا يلزمه بصفة القيام، لأن التطوع لم يتناول القيام، فلا يلزمه إلا بالتخصيص عليه، كالتتابع في باب الصوم. وقيل: يلزمه قائما، لأن النذر وضع للإيجاب، فيعتبر ما أوجبه على نفسه بما أوجبه الله عليه مطلقا. وهناك يلزمه بصفة القيام، إلا من عذر، كذا هذا. وأما الشروع فليس بموضوع للوجوب، وإنما جعل موجبا بطريق الضرورة، والضرورة في حق الأصل، دون الوصف على ما مر. (بدائع)

باب التطوع فى المساجد

﴿١﴾ قوله عن سعد بن إسحق. هو سعد بن إسحق بن كعب بن عجرة. والضمير في "جده" يرجع إلى سعد، وجده كعب. والحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وروى الترمذي بسنده عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، قال: "صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد المغرب في بيته". ثم قال: وفي الباب عن رافع بن خديج وكعب بن عجرة. إهـ

﴿٢﴾ قوله بنى عبدا لأشهل. هم من الأوس، وعبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس بن حارثة.

﴿٣﴾ قوله سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. هذا الحديث أخرجه الطبراني والترمذي في الشمائل وابن ماجه وابن عساكر.

بيتي أحب إليّ من أن أصلي في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٤٦﴾ إلى أن التطوع لا ينبغي أن يفعل في المساجد إلا الذي لا ينبغي تركه مثل الركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب والركعتين عند دخول المسجد فأما ما سوى ذلك فلا ينبغي أن تصلى في المساجد ولكن توخر ذلك للبيوت وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا التطوع في المساجد حسن غير أن التطوع في المنازل أفضل ﴿٤٧﴾ منه واحتجوا في ذلك بما حدثنا أبو بكر قال : ثنا أبو أحمد قال ثنا يونس بن أبي إسحق عن المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس قال قال لي العباس بت الليلة بآل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ثم صلى بعدها حتى لم

﴿٤٨﴾ قوله فذهب قوم الخ. قال العيني: "روي عن جماعة أنهم كانوا لا يتطوعون في المسجد، منهم: حذيفة والسائب بن يزيد والربيع بن خثيم وسويد بن غفلة. ومن هذا أخذ علماءنا أن الأفضل في غير الفرائض المنزل. وروى ابن أبي شيبة بسند جيد عن زيد بن خالد الجهني يرفعه: "صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً". وقال في موضع آخر: روى قوم من السلف، منهم: زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن عوف أنهما كانا يركعان ركعتين بعد المغرب في بيوتهما. وقال العباس بن سهل بن سعد: لقد أدركت زمن عثمان رضي الله عنه، وأنا لنسلم من المغرب، فلا أرى رجلاً واحداً يصلّيها في المسجد، كانوا يبتدرون أبواب المسجد فيصلونهما في بيوتهم. وقال ميمون بن مهران: "إنهم كانوا يؤخرون ركعتين بعد المغرب إلى بيوتهم. وكانوا يؤخرونهما حتى تشتبك النجوم". وروي عن طائفة: "أنهم كانوا يتنفلون التوافل كلها في بيوتهم دون المسجد. وروي عن عبيدة: "أنه كان لا يصلي بعد الفريضة شيئاً حتى يأتي أهله". وقال ابن بطلال: "قيل لنا: كره الصلوة في المسجد لئلا يرى جاهل عالماً يصلّيها فيه فيراها فريضة، أو لئلا يخلّي منزله من الصلوة فيه، أو حذراً على نفسه من الرياء، فإذا سلم من ذلك فالصلوة في المسجد حسنة". وقد بين بعضهم علة كراهة من كرهه، ومن ذلك ما قاله مسروق. قال: كنا نقرؤ في المسجد فنقوم نصلي في الصف، قال عبد الله: صلوا في بيوتكم لا يرونكم الناس فيرون أنها سنة". إهـ وروي عن ابن أبي ليلى أنها لا تجزئ سنة المغرب في المسجد.

﴿٤٩﴾ قوله التطوع في المنازل أفضل. وقد وردت فيه أحاديث، منها: ما روى البخاري عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: "أفضل الصلوة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة". وأبو داود عنه: "صلوة أحدكم في بيته أفضل من صلوته في المسجد هذا إلا المكتوبة". ومنها: ما روى أبو بكر بن أبي شيبة: "تطوع الرجل في بيته على تطوعه عند الناس كفضل صلاة الرجل في جماعة على صلوته وحده. ومنها: ما روى

يبقى في المسجد غيره قال أبو جعفر فهذا يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان يتطوع في المسجد هذا التطوع الطويل فذلك عندنا حسن إلا أن التطوع في البيوت أفضل منه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم خير صلوة المرء في بيته ﴿٦٦﴾ إلا المكتوبة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى.

الدارقطني عن أنس وجابر: "صلوا أيها الناس في بيوتكم ولا تتركوا التوافل فيها". ﴿٦٦﴾ قوله خير صلوة المرء في بيته. هذا الحديث أخرجه أبو داود في سننه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال: "إحتجر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حجرة، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من الليل فيصلّي فيها، قال: فصلوا معه بصلواته يعني رجالا، وكانوا يأتونه كل ليلة، حتى إذا كانت ليلة من الليالي لم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتنحنحوا ورفعوا أصواتهم وحصبوا بابه، قال: فخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضبا، فقال: يا أيها الناس! ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أن سيكتب عليكم، فعليكم بالصلوة في بيوتكم، فإن خير صلوة المرء في بيته إلا الصلوة المكتوبة". والحديث أخرجه البخاري أيضا في صحيحه، وأخرجه الإمام الطحاوي في باب القيام في شهر رمضان. وسيجيئ. وفي رواية البخاري "أفضل الصلوة صلوة المرء". الحديث. قال ابن حجر في فتح الباري: "ظاهره أنه يشمل جميع التوافل، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة، لكنه محمول على ما لا يشرع فيه التحميم. وكذا ما لا يخص المسجد كركعتي التحية. وقيل: إن يكون المراد بالصلوة ما يشرع في البيت وفي المسجد معا فلا تدخل تحية المسجد، لأنها لا تشرع في البيت. وإن يكون المراد بالمكتوبة ما تشرع فيه الجماعة، وهل يدخل ما وجب بعارض كالمنذورة؟ فيه نظر. والمراد بالمكتوبة الصلوات الخمس. لا ما وجب بعارض، كالمنذورة. والمراد بالمرء جنس الرجال فلا يرد إستثناء النساء، لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تمنعوهن المساجد، وبيوتهن خير لهن". أخرجه مسلم. قال النووي: "إنما حث على النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء ويتبرك البيت بذلك، فتتزل فيه الرحمة، وينفر منه الشيطان. وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله "في بيته" بيت غيره. ولو أمن فيه من الرياء". إهـ. وقال العيني: "إنما حث على التوافل في البيوت لكونها أخفى وأبعد من الرياء وأصون من المحبطات، ولتبرك البيت بذلك، وتزل فيه الرحمة والملائكة، وتنفر منه الشياطين. وقد وردت الأحاديث في أفضلية صلوة التوافل في البيت. فروى ابن ماجة عن عاصم بن عمرو قال: "خرج نفر من أهل العراق إلى عمر رضي الله عنه، فلما قدموا عليه، قال لهم: ممن أنتم؟ قالوا: من أهل العراق. قال: فبإذن جئتم؟ قالوا: نعم، قال: فسألوه عن صلوة الرجل في بيته، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "أما صلوة الرجل في بيته فنور، فنوروا بيوتكم". وروى مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا قضى أحدكم الصلوة

باب التطوع بعد الوتر

حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد قال ثنا أسباط عن مطرف عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي ﴿١﴾ قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر في أول الليل ﴿٢﴾ وفي وسطه وفي آخره ثم ثبت له الوتر في آخره. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد بن عامر وعفان قال ثنا شعبة قال أبو إسحق أنبأني غير مرة قال سمعت عاصم بن ضمرة يحدث عن

في مسجده فليجعل في بيته نصيبا من صلواته. وروى ابن ماجة عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا قضى أحدكم صلواته فليجعل لبيته نصيبا، فإن الله عز وجل جاعل في بيته من صلواته خيرا". وروى مسلم والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تجعلوا بيوتكم مقابر، إن الشيطان يفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة". وروى البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجة عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: "صلوا في بيوتكم ولا تجعلوها عليكم قبورا". وروى أحمد والبخاري والطبراني عن زيد بن خالد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا".

باب التطوع بعد الوتر

﴿١﴾ قوله عن علي رضي الله عنه الخ. وروى مسلم وغيره عن مسروق عن عائشة قالت: "من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتهى وتره إلى السحر". وفي رواية أخرى قالت: "من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السحر". وفي رواية أخرى قالت: "كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتهى وتره إلى آخر الليل". ومعنى قولها "أنتهى وتره إلى السحر" كان آخر أمره الإيتار في السحر. كذا في النووي.

﴿٢﴾ قوله يوتر في أول الليل الخ. يمكن أن يكون أوتر من أوله لشكوى حصلت. وفي وسطه لاستيقاظه إذ ذاك، وآخره غاية له. ومعنى قوله "ثبت له الوتر في آخره" أي كان آخر أمره صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أوتر الوتر إلى آخر الليل. ويقال: فعله صلى الله عليه وسلم أول الليل وأوسطه بيان للجواز، وتأخيرته إلى آخر الليل تنبيه على الأفضل لمن يثق بالانتباه. وكان بعض السلف يوترون أول الليل، منهم: أبو بكر وعثمان وأبو هريرة ورافع بن خديج رضي الله تعالى عنهم. وبعضهم يوترون آخر الليل، منهم: عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وغيرهم من التابعين رضي الله عنهم. وأما أمره صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة بالوتر قبل النوم فهو إختيار منه له حين خشي عليه من إستيلاء النوم، فأمره بالأخذ بالثقة. والترغيب في الوتر في آخر الليل هو لمن قوى عليه، ولم تكن عادته أن تغلبه عيناه.

علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا يعقوب بن إسحق بن أبي عباد قال ثنا إبراهيم بن طهمان عن أبي إسحق فذكر بإسناده مثله. حدثنا أبو أمية قال ثنا عبيد الله بن موسى قال أنا إسرائيل وقال مرة أخرى أنا أبو إسرائيل عن السدي عن عبد خير قال خرج علينا علي ونحن في المسجد فقال أين السائل عن الوتر فأنتهينا إليه فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر أول الليل ثم بدا له فأوتر وسطه ثم ثبت له الوتر في هذه الساعة قال وذاك عند طلوع الفجر وهذا عندنا على قرب طلوع الفجر ﴿٣﴾ قبل أن يطلع حتى يستوي معنى هذا الحديث ومعنى حديث عاصم بن ضمرة. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٤﴾ إلى أن الوقت الذي ينبغي أن يجعل فيه الوتر هو السحر وأنه لا يتطوع بعده وأن من تطوع بعده فقد نقضه وعليه أن يعيد وترا آخر واحتجوا في ذلك بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٥﴾ الوتر إلى آخر الليل وبما روي عن جماعة من أصحابه من بعده

﴿٣﴾ قوله وهذا عندنا على قرب طلوع الفجر. لأن وقت الوتر ينتهي إلى طلوع الفجر، فالمراد بقوله "وذاك عند طلوع الفجر" أن يصلى الوتر قبل طلوع الفجر.

﴿٤﴾ قوله فذهب قوم الخ. قال ابن حجر في فتح الباري: "اختلف السلف فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل، هل يكفي بوتره الأول، ويتنفل ماشاء، أو يشفع وتره بركعة، ثم يتنفل، ثم إذا فعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر، أو لا؟ فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أراد، ولا ينقض وتره، عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا وتران في ليلة". وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر، وفيه ما فيه. وقال في موضع آخر: هذه المسئلة اختلف فيه السلف، فكان أبو عمر ممن يرى نقض الوتر. والصحيح عند الشافعية أنه لا ينقض". إله وقال الترمذي: "اختلف أهل العلم في الذي يوتر من أول الليل ثم يقوم من آخره، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم: نقض الوتر. وقالوا: يضيف إليها ركعة، ويصلي ما بدا له، ثم يوتر في آخر صلواته. لأنه لا وتران في ليلة. وهو الذي ذهب إليه إسحق. وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم: إذا أوتر من أول الليل ثم نام ثم قام من آخره أنه يصلي ما بدا له، ولا ينقض وتره، ويدع وتره على ما كان. وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس وأحمد وابن المبارك. وهذا أصح. لأنه قد روي من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد صلى بعد الوتر". إله

﴿٥﴾ قوله بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. وهو ما روي عن علي وعائشة وغيرهما رضي الله تعالى عنهم من فعله صلى الله عليه وسلم، وما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: قال رسول الله صلى

أنهم كانوا يرون أن من تطوع بعد وتره فقد نقضه وذكروا في ذلك ما حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل قال ثنا حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة أن عثمان قال إنني أوتر أول الليل فإذا قمت من آخر الليل صليت ركعة فما شبهتها إلا بقلوص أضمتها إلى الأبل. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن عبد الملك بن عمير فذكر بإسناده مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عامر قال ثنا ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن أبيه عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر كان يفعل ذلك. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبي هرون الغنوي عن حطان بن عبد الله قال سمعت عليا يقول الوتر على ثلاثة أنواع ﴿٦﴾ رجل أوتر أول الليل ثم إستيقظ فصلى ركعتين ورجل أوتر أول الليل فاستيقظ فوصل إلى وتره ركعة فصلى ركعتين ركعتين ثم أوتر، ورجل آخر وتره إلى آخر الليل. حدثنا محمد بن بحر قال ثنا يزيد بن هرون قال ثنا همام عن قتادة ومالك بن دينار عن خلاص ﴿٧﴾ قال كنت جالسا عند عمار فأتاه رجل فقال له كيف توتر؟ قال أترضى بما أصنع

الله عليه وسلم: "صلوة الليل مثني مثني، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى". وفي رواية: "فإذا خشيت الصبح فأوتر بركعة". وفي رواية: "فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة". وفي رواية: "فإذا خشيت الصبح فصل ركعة، واجعل آخر صلواتك وترا". وفي رواية: "من صلى من الليل فليجعل آخر صلواته وترا". وفي رواية: "إجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا". وفي رواية: "الوتر ركعة من آخر الليل".

﴿٦﴾ قوله الوتر على ثلاثة أنواع الخ. هذا الحديث أخرجه البيهقي في السنن عن عبيد الله بن معاذ ثنا شعبة إلى آخر السند، ولفظه: "سمعت عليا رضي الله عنه يقول: الوتر ثلاثة أنواع، فمن شاء أوتر أول الليل، ثم إن صلى صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح، ومن شاء أوتر ثم إن صلى صلى ركعة شفعا لوتره، ثم صلى ركعتين ركعتين، ثم أوتر. ومن شاء لم يوتر حتى يكون آخر صلواته".

﴿٧﴾ قوله عن خلاص. هكذا هو في النسخ الموجودة بالجيم. قال: كان كذلك فهو الخلاص بن عمرو البصري أو هو عقبة بن سيار أبو الخلاص، ويقال له: الخلاص أيضا، لكن الصواب عندي "خلاص" بالخاء المعجمة. كما يأتي في صفحه ٢٠٣، عن قتادة ومالك بن دينار أنهما سمعا خلاصا، وهو خلاص بن عمرو الهجري البصري، قال في تهذيب التهذيب: "روي عن علي وعمار بن ياسر وعائشة وغيرهم، وعنه قتادة وعوف الأعرابي وجابر بن صبح وجماعة. قال أحمد بن حنبل: روايته عن علي من كتاب. وكان يحيى بن سعيد يتوقى أن يحدث عن خلاص عن علي خاصة. وقال الآجري عن أبي داود: ثقة ثقة".

قال نعم قال أحسب قتادة قال في حديثه فإني أوتر بلیل بخمس ركعات ثم أرقد فإذا قمت من الليل شفعت ﴿٨﴾ حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عامر قال ثنا ابن أبي ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبي سلمة ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابن عمر قال من أوتر فبدا له أن يصلي فليشفع إليها بأخرى حتى يوتر بعد حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال زهير بن معاوية قال ثنا أبو إسحق عن مسروق قال قال ابن عمر شيء أفعله برأي لا أرويه ثم ذكر نحو ذلك. قال مسروق وكان أصحاب ابن مسعود يتعجبون من صنع ابن عمر. حدثنا أبو بكر قال: ثنا أبو داود قال: ثنا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي الحارث الغفاري عن أبي هريرة أن رجلا استفتاه عن رجل أوتر أول الليل ثم نام ثم قام كيف يصنع؟ قال يتمها عشرا وقد روي عن أبي هريرة خلاف هذا القول، وسند كره بعد هذا إن شاء الله تعالى. وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا لا بأس بالتطوع بعد الوتر ولا يكون ذلك ناقضا للوتر ورووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ما حدثنا فهد قال ثنا يحيى بن عبد الله البابلتي قال ثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين بعد الوتر ﴿٩﴾ قرأ فيهما

قبل سمع من علي؟ قال لا. قال أبو داود: وسمعت أحمد يقول: لم يسمع خلاص من أبي هريرة شيئا. وقال في موضع آخر: خلاص لم يسمع من حذيفة. وقال أيضا: كانوا يخشون أن يكون خلاص يحدث عن صحيفة الحارث الأعور. قال ابن أبي حاتم: سئل أبو ذرعة عن خلاص سمع من علي؟ فقال: كان يحيى بن سعيد يقول: هو كتاب، وقد سمع عن عمار وعائشة وابن عباس. وقال الحاكم عن الدارقطني: كان أبوه صحابيا. وما كان حديثه عن أبي رافع عن أبي هريرة إحتمل. وأما عن عثمان وعلي فلا. وقد ثبت أنه قال: "سألت عمار بن ياسر" ذكره محمد بن نصر في كتاب الوتر. إهـ

﴿٨﴾ قوله شفعت. وسيأتي معناه عن قريب من المصنف ما يخالف زعم المستدل.

﴿٩﴾ قوله ركع ركعتين بعد الوتر الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، وأبو داود، ولفظ مسلم: "قالت: كان يصلي ثلث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فإذا أراد أن يركع قام فركع ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح". وأخرجه النسائي أيضا عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها، وأخرجه ابن ماجه عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة. قال النووي في الخلاصة: "ورويت صلاة الركعتين بعد الوتر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث أبي أمامة وأنس وأم سلمة وثوبان. ومعظمها ضعيف. وحديث عائشة رضي الله تعالى عنها محمول

وهو جالس فلما أراد أن يركع قام فركع وقد ذكرنا مثل ذلك أيضا عن عائشة في باب الوتر في حديث سعد بن هشام **حدثنا** فهد قال ثنا أبو غسان قال ثنا عمار بن زاذان عن ثابت البناني عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ﴿١٠﴾ في الركعتين بعد الوتر

على أنه عليه الصلاة والسلام فعلها مرة أو مرات لبيان الجواز، فإن الروايات الصحيحة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وخلائق من الصحابة: "أن آخر صلاته في الليل كان وترا". مع حديث ابن عمر رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا**. متفق عليه. والله أعلم. إهد. كذا في الزيلعي. وقال النووي في شرح صحيح مسلم: "هذا الحديث أخذ بظااهر الأوزاعي وأحمد فيما حكاه القاضي عنهما، فأباحا ركعتين بعد الوتر جالسا". وقال أحمد: "لا أفعله ولا أمتنع من فعله. قال: وأنكره مالك. قلت: الصواب أن هاتين الركعتين فعلهما صلى الله عليه وسلم بعد الوتر جالسا لبيان جواز الصلاة بعد الوتر. وبيان جواز النفل جالسا. ولم يواظب على ذلك، بل فعله مرة أو مرتين أو مرات قليلة. ولا تغتر بقولها "كان يصلي" فإن المختار الذي عليه الأكثرون والمحققون من الأصوليين أن لفظة "كان" لا يلزم منها الدوام ولا التكرار. وإنما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة، فإن دل دليل على التكرار عمل به، وإلا فلا تقتضيه بوضعها. وقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: "كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله قبل أن يطوف". ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد أن صحبته عائشة إلا حجة واحدة. وهي حجة الوداع. فاستعملت "كان" في مرة واحدة. ولا يقال: لعلها طيبته في إحرامه بعمره. لأن المعتمر لا يحل له الطيب قبل الطواف بالإجماع، ثبت أنها إستعملت "كان" في مرة واحدة. كما قاله الأصوليون. وإنما تأولنا حديث الركعتين جالسا لأن الروايات المشهورة في الصحيحين وغيرهما عن عائشة مع روايات خلائق من الصحابة في الصحيحين مصرحة بأن آخر صلاته صلى الله تعالى عليه وسلم في الليل كان وترا. وفي الصحيحين أحاديث كثيرة مشهورة بالأمر بجعل آخر صلاة الليل وترا. منها: **اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا**. و"صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة". وغير ذلك. فكيف يظن به صلى الله عليه وسلم مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه يداوم على ركعتين بعد الوتر. ويجعلها آخر صلاة الليل. وإنما معناه ما قدمناه من بيان الجواز. وهذا الجواب هو الصواب. وأما ما أشار إليه القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين جالسا، فليس بصواب، لأن الأحاديث إذا صحت وأمكن الجمع بينها تعين، وقد أجمعنا بينها والله الحمد.

﴿١٠﴾ قوله كان يقرأ الخ. أخرجه البيهقي عن عمار بن زاذان عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بتسع ركعات، فلما أسن وثقل أوتر بسبع، وصلي ركعتين وهو جالس، فقرأ فيهما الرحمن والواقعة. قال أنس: ونحن نقرأ بسور القصص: {إِذَا زُلْزِلَتْ} و{قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ} ونحوهما. وقال مرة يقرأ فيهن، خالف عمار بن زاذان في قراءة النبي صلى الله عليه

بالرحمن والواقعة حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الرحمن بن المبارك قال ثنا عبد الوارث عن أبي غالب عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما بعد الوتر ﴿١١﴾ وهو جالس يقرأ فيهما إذا زلزلت وقل يا أيها الكافرون حدثنا فهد قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني معاوية بن صالح عن شريح بن عبيد عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن ثوبان ﴿١٢﴾ مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال إن هذا السفر جهد وثقل فإذا أوتر أحدكم فليركع ركعتين فإن إستيقظ وإلا كانتا له. فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تطوع بعد الوتر بركعتين وهو جالس ولم يكن ذلك ناقضا لو تره المتقدم فهذا أولى مما تأوله أهل المقالة الأولى وادعوه من معنى حديث علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنتهى وتره إلى السحر مع أن ذلك أيضا ليس فيه خلاف عندنا لهذا لأنه قد يجوز أن يكون وتره ينتهي إلى السحر ثم يتطوع بعده قبل طلوع الفجر فإن قال قائل يحتمل أن يكون تينك الركعتين هما ركعتا الفجر فلا يكون ذلك من صلوة الليل قيل له لا يجوز ذلك من جهتين أما إحداهما فلأن سعد بن هشام إنما سأل ﴿١٣﴾ عائشة عن صلوة رسول الله صلى الله

وسلم فيهما سائر الرواة. ورواه مرة أخرى عن أبي غالب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بسبع، حتى إذا بدن وكثر لحمه أوتر بثلاث وصلى ركعتين وهو جالس، يقرأ فيهما {إذا زلزلت} و{قل يا أيها الكفرون} ثم قال البيهقي: "وكان البخاري يقول: عمارة بن زاذان يضطرب في حديثه. وروى البيهقي أيضا عن عتبة بن أبي حكيم عن قتادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر الركعتين وهو جالس، يقرأ في الركعة الأولى بأم القرآن و{إذا زلزلت} وفي الثانية {قل يا أيها الكفرون} ثم قال: أبو غالب وعتبة بن أبي حكيم غير قوين". إهـ

﴿١١﴾ قوله كان يصليهما بعد الوتر الخ. أخرجه أحمد والبيهقي عن عبد الوارث عن عبد العزيز صهيب عن أبي غالب عن أبي أمامة رضي الله تعالى عنه، وقال: أبو غالب غير قوي". إهـ قال في الجوهر النقي: "ذكر المزي في كتابه: أنه صالح الحديث و أن الترمذي صح له". إهـ

﴿١٢﴾ قوله عن ثوبان رضي الله تعالى عنه الخ. أخرج حديثه البيهقي ولفظه: "في هذا السفر جهد وثقل. وقال: قال الإمام رحمه الله تعالى: يحتمل أن يكون المراد به ركعتان بعد الوتر، ويحتمل أن يكون أراد: فإذا أراد أن يوتر فليركع ركعتين قبل الوتر". إهـ

﴿١٣﴾ قوله فلأن سعد بن هشام إنما سأل الخ. ولأنه جاء في حديث أبي سلمة على ما رواه مسلم: "ثم

عليه وسلم بالليل فكان ذلك منها جوابا لسواله وإخبارا منها إياه عن صلاته بالليل كيف كانت والجهة الأخرى ﴿١٤﴾ أنه ليس لأحد أن يصلي ركعتي الفجر جالسا وهو يطيق القيام لأنه بذلك تارك لقيامه مهما وإنما يجوز أن يصلي قاعدا وهو يطيق القيام ما له أن لا يصليه ألبة ويكون له تركه فهو كما له تركه بكماله يكون له ترك القيام فيه فأما ما ليس له تركه ﴿١٥﴾ فليس له ترك القيام فيه فثبت بذلك أن تترك الركعتين اللتين تطوع بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الوتر كانتا من صلوة الليل وفي ذلك ما وجب به قول الذين لم يروا بالتطوع في الليل بعد الوتر بأسا ولم ينقضوا به الوتر وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك من قوله ما يدل على هذا أيضا ما قد ذكرناه عنه في حديث ثوبان وقد حدثنا عمران بن موسى الطائي وابن أبي داود قال حدثنا أبو الوليد ح وحدثنا ابن أبي عمران قال ثنا علي بن الجعد قال أنا أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وتران ﴿١٦﴾ في ليلة حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو

يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فإذا أراد أن يركع قام فركع ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلوة الصبح“. فتأكد الركعتان تعينتا أن تكونا من صلوة الليل. وليستا بركعتي الفجر.

﴿١٤﴾ قوله والجهة الأخرى. يعني أن هاتين الركعتين صلاهما النبي صلى الله عليه وسلم جالسا. وركعتا الفجر لاتصليان في حالة الجلوس. قال العلامة الشامي في رد المحتار نقلا عن الطحطاوي: ”عن الحلية سنة الفجر لاتجوز قاعدا من غير عذر بإجماعهم، كما هو رواية الحسن عن أبي حنيفة، كما صرح به في الخلاصة“. إهـ. هكذا هو في فتح القدير.

﴿١٥﴾ قوله فأما ما ليس تركه الخ. لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: ”لاتتركوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل“. وقال: ”ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها“. وقال المحقق ابن الهمام في فتح القدير: ”قالوا: العالم إذا صار مرجعا للفتوى جاز له ترك سائر السنن لحاجة الناس إلا سنة الفجر“. إهـ. قال في البحر: ”سنة الفجر أقوى السنن باتفاق الروايات، لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: ”لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر“. وفي أو سط الطبراني عنها أيضا: ”لم أره ترك الركعتين قبل صلوة الفجر في سفر ولا حضر، ولا صحة ولا سقم، وقد ذكروا ما يدل على وجوبها. وفي المضمرات معزيا إلى العتابي: من أنكر سنة الفجر يخشى عليه الكفر، وفي الخلاصة: الظاهر من الجواب أن السنة لاتنقضى إلا سنة الفجر“. إهـ. ﴿١٦﴾ قوله لا وتران الخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والبيهقي. ولفظ أبي داود:

الوليد قال ثنا ملازم بن عمرو قال حدثني عبدالله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا أبو أمية قال ثنا أبو نعيم و أبو الوليد قالوا ثنا ملازم عن عبدالله بن بدر فذكر بإسناده مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا زائدة عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبدالله (١٧) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر متى توتر؟ قال أول الليل بعد العتمة، قال أخذت بالوثقى ثم قال لعمر متى توتر؟ قال آخر الليل، قال أخذت بالقوة حدثنا يونس قال ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير قال

”قال قيس بن طلق زارنا طلق بن علي في يوم من رمضان وأمسى عندنا وأفطر ثم قام بنا تلك الليلة وأوتر بنا ثم إنحدر إلى مسجده، فصلى بأصحابه حتى إذا بقي الوتر قدم رجلا، فقال: أوتر بأصحابك فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ”لا وتران في ليلة“. وقال الترمذي: ”حسن غريب“ ومعنى قوله ”لا وتران“ أي لا يجتمع وتران أو لا يجوز وتران في ليلة، بمعنى: لا ينبغي لكم أن تجمعوهما. وليست ”لا“ نافية للجنس، وإلا لكان ”لا وترين“ بالياء. لأن الإسم بعد ”لا“ النافية للجنس يبنى على ما ينصب به. ونصب التثنية بالياء إلا أن يكون ههنا حكاية. فيكون الرفع للحكاية. وقال السيوطي: ”على لغة من ينصب المثنى بالألف كما في قوله تعالى {إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَٰنِ} قال البيضاوي: ”وهذان إسم إن على لغة بلخرث بن كعب، فإنهم جعلوا الألف للتثنية، وأعربوا المثنى تقديرًا، أي الألف عندهم علامة التثنية لاعلامه أعراب، حتى تتغير كغيره، فأعربوه بإعراب مقدر كالمقصور. فإن قلت: هذا الحديث لا يخالف مذهب الطائفة الأولى، لأنهم لا يقولون بالوترين أيضا. ويقولون: من أوتر أول الليل، وإستيقظ في آخره فينقض وتره الذي صلى في أول الليل بأن يصلي ركعة واحدة. ويضيفها إلى ركعة الوتر الذي صلاها في أول الليل، ثم يصلي ما بدا له ركعتين ركعتين، ثم يوتر في آخر صلواته، فلم يخالف مذهبه هذا الحديث. لأن الوتر الأول قد نقضه. قلت: من صلى في أول الليل ثم نام واستيقظ في آخره فصلى ركعة. فهذه الركعة لا تنضم إلى الركعة الأولى التي صلاها في أول الليل، فكيف تصيران صلاة واحدة، وبينهما نوم وكلام وغيرهما مما ينافي الصلوة، بل هما صلاتان متباينتان، فلا ينقض الوتر الذي صلى في أول الليل. وقد أوتر في آخر صلواته أيضا، فقد أوتر مرتين، بل ثلاثا. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: ”لا وتران في ليل“.

(١٧) قوله عن جابر بن عبدالله الخ. وروى ابن خزيمة عن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لأبي بكر: متى توتر؟ قال: قبل أن أنام. وقال: لعمر متى توتر؟ فقال أناام ثم أوتر. فقال لأبي بكر أخذت بالحزم أو بالوثيقة. وقال لعمر أخذت بالقوة. وروى البيهقي والحاكم أيضا عن أبي قتادة رضي الله عنه، وروى الحاكم في المستدرک من حديث نافع عن ابن عمر: ”أن النبي صلى الله

حدثني الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب **﴿١٨﴾** إن أبا بكر وعمر تذاكرا الوتر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر أما أنا فأصلي ثم أنام على وتر فإذا استيقظت، صليت شفعا حتى الصباح، فقال عمر لكني أنام على شفع ثم أوتر من آخر السحر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر حذر هذا، وقال لعمر قوي هذا. فدل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة على ما ذكرنا من نفي إعادة الوتر ووافق ذلك قول أبي بكر أما أنا فأوتر أول الليل فإذا استيقظت صليت شفعا حتى الصباح وترك رسول الله صلى الله عليه وسلم النكير عليه دليل على أن حكم ذلك كما كان يفعل وأن الوتر لا ينقضه النوافل التي يتنفل بها بعده وقد روي ذلك أيضا عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو بكر قال ثنا وهب بن جرير قال ثنا شعبة عن أبي جمرة **﴿١٩﴾** قال سألت ابن عباس **﴿٢٠﴾** عن الوتر **﴿٢١﴾** فقال إذا أوترت أول الليل فلا توتر آخره وإذا أوترت آخره فلا توتر أوله، قال وسألت عائذ بن عمرو فقال مثله. حدثنا ابن مرزوق قال

عليه وسلم قال: لأبي بكر متى توتر؟ قال أوتر ثم أنام. قال بالحزم أخذت. وسأل عمر، وقال: متى توتر؟ قال: أنام ثم أقوم من الليل فأوتر. قال: فعل القوي فعلت. وروى البيهقي مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما. وقال العيني: "وفي فوائد سموية من حديث ابن عقيل عن جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: لأبي بكر أي حين توتر". الحديث. إهـ

﴿١٨﴾ قوله عن ابن المسيب الخ. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه.

﴿١٩﴾ قوله عن أبي جمرة. هكذا وقع في رواية البخاري. قال العيني: أبو جمرة بالجيم والراء إسمه نصر بن عمران الضبيعي. وقال أبو علي الجبائي وقع في نسخة أبي ذر عن أبي الهيثم بالحاء والراء وهو وهم منه. والصواب بالجيم والراء. إهـ

﴿٢٠﴾ قوله سألت ابن عباس الخ. أخرجه البيهقي عن أبي حمزة قال: سألت ابن عباس رضي الله عنه عن نقض الوتر، قال: "إذا أوترت أول الليل". الحديث. وسألت عائذ بن عمرو وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقض الوتر فقال إذا أوترت أوله فلا توتره آخره، وإذا أوترت آخره فلا توتر أوله. وأخرج البخاري عن أبي شعبة عن أبي جمرة، قال: سألت عائذ بن عمرو رضي الله عنه وكان من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أصحاب الشجرة، هل ينقض الوتر؟ قال: إذا أوترت من أوله فلا توتر من آخره.

﴿٢١﴾ قوله عن الوتر. أي عن نقضه كما هو في رواية البيهقي. وفي رواية البخاري عن عائذ بن عمرو

ثنا أبو عامر العقدي قال ثنا شعبة عن قتادة ومالك بن دينار أنهما سمعا خلاسا قال سمعت
عمار بن ياسر وسأله رجل عن الوتر فقال أما أنا فأوتر ثم أنام فإن قمت صليت ركعتين
ركعتين. وهذا عندنا معنى حديث همام عن قتادة الذي ذكرناه في الفصل الاول، لأن في
ذلك فإذا قمت شفعت فاحتمل ذلك أن يكون يشفع بركة كما كان ابن عمر يفعل
ويحتمل أن يكون يصلي شفعا شفعا ففي حديث شعبة ما قد بين أن معنى قوله شفعت أي
صليت شفعا شفعا ولم أنقض الوتر حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن أبي
بشر عن سعيد بن جبير قال ذكر عند عائشة نقض الوتر ^{٢٢٦} فقالت لا وتران في ليلة.
حدثنا أبو بكر قال ثنا عبد الله بن حمران قال ثنا عبد الحميد بن جعفر عن عمران بن أبي
أنس عن عمر بن الحكم أن أباه ريرة قال لوجئت بثلاثة أبعة فأنختها ثم جئت ببعيرين
فأنختهما أليس كان يكون ذلك وترا قال وكان يضربه مثلا لنقض الوتر وهذا عندنا كلام
صحيح ومعناه أن ما صليت بعد الوتر من الأشفاق فهو مع الوتر الذي أوترته وتر. حدثنا
يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن زيد بن أسلم عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب
أنه سأل أباه ريرة ^{٢٢٧} كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر فقال إن شئت
أخبرتك كيف أصنع أنا قلت أخبرني قال إذا صليت العشاء صليت بعدها خمس ركعات
ثم أنام فإن قمت من الليل صليت مثني مثني وإن أصبحت أصبحت على وتر. فهذا ابن

”هل ينقض الوتر؟“ يعني إذا صلى مثلا ثلث ركعات ونام، فهل يصلي بعد النوم شيئا آخر منه مضافا إلى
الاول، محافظة على قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ”إجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا“ وإذا صلاها مرة
فهل يصليها مرة أخرى بعد النوم؟ فأجاب بإختيار الصفة الثانية، فقال: إذا أوترت الخ. وقد اختلف في
هذه المسئلة، فكان أبو عمر ممن يرى نقض الوتر. والصحيح عند الشافعية أنه لا ينقض. وهو قول مالك
أيضا. وهو قول أصحابنا أيضا. وعليه الجمهور. والله أعلم (عيني)

^{٢٢٨} قوله ذكر عند عائشة نقض الوتر الخ. وروى البيهقي عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة قالت
ذلك الذي يلعب بوتره، يعني الذي يوتر ثم ينام، فإذا قام شفيع بركة، ثم صلى يعني ثم أعاد وتره.

^{٢٢٩} قوله إنه سأل أباه ريرة الخ. أخرجه البيهقي أيضا. ولفظه: ”أنه سأل أباه ريرة كيف كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوتر؟ قال: فسكت أبوهريرة، ثم سأله فسكت، ثم سأله فسكت، ثم سأله فقال: إن
شئت أخبرتك كيف أصنع أنا“. الحديث.

عباس وعائذ بن عمرو وعمار وأبو هريرة وعائشة لا يرون التطوع بعد الوتر ينقض الوتر فهذا أولى عندنا مما روي عن خالفهم إذ كان ذلك موافقا لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعله وقوله والذي روي عن الآخرين أيضا فليس له أصل في النظر ﴿٢٤﴾ لأنهم كانوا إذا أرادوا أن يتطوعوا صلوا ركعة فيشفعون بها وترا متقدما قد قطعوا فيما بينه وبين ما شفّعوا به بكلام وعمل ونوم وهذا لا أصل له أيضا في الاجتماع فيعطف عليه هذا الاختلاف فلما كان ذلك كذلك وخالفه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرنا وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا خلافاه إنتفى ذلك ولم يجز العمل به وهذا القول الذي بينا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

باب القراءة في صلاة الليل كيف هي

حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا ابن أبي الزناد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ﴿١﴾ فيسمع قراءته من وراء الحجر ﴿٢﴾ وهو في البيت حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا أسد قال ثنا قيس بن

﴿٢٤﴾ قوله فليس له أصل في النظر. أي من قال بنقض الوتر بأن يصلي ركعة واحدة في آخر الليل وينقض وتره الذي صلى في أول الليل بهذه الركعة، لانظير له في الشرع. لأن من صلى صلاة وقطعها بالسلام، ثم تكلم وعمل عملا ينافي الصلاة، ونام فلا يمكن أن يضم بصلاته هذا ركعة أخرى، وتكون هذه الركعة مع صلاته الأولى صلاة واحدة. ولما لم يكن له نظير في الشرع ليعطف عليه هذا الاختلاف فلا عبرة بقوله. ومع ذلك فقوله هذا يخالف الأحاديث الصحيحة الصريحة مما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

باب القراءة في صلاة الليل كيف هي

﴿١﴾ قوله يصلي من الليل الخ. حديث ابن عباس رضي الله عنه أخرجه أبو داود والبيهقي في السنن. ورواه البيهقي أيضا عن مخرمة بن سليمان أن كريبا أخبره قال سألت ابن عباس، فقلت: كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل؟ فقال: "كان يقرأ في بعض حجره فيسمع قراءته بعض من كان خارجا".

﴿٢﴾ قوله من وراء الحجر الخ. المراد بالحجرة صحن البيت. ويحتمل أن يكون المراد بالبيت الحجرة نفسها. أي يسمع من في الحجرة، وهو فيها. وقال العسقلاني: "الحجرة أخص من البيت، يعني كان لا يرفع صوته كثيرا، ولا يصر بحيث لا يسمعه أحد".

الربيع عن هلال بن خباب عن يحيى بن جعدة عن جدته أم هاني قالت كنت أسمع ﴿٣﴾ صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جوف الليل وأنا نائمة على عريشي وهو يصلي يرجع ﴿٤﴾ بالقرآن حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا مسعر عن أبي العلاء عن يحيى بن جعدة قال قالت أم هاني إني كنت أسمع صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على عريشي قال أبو جعفر فذهب قوم إلى أن القراءة في صلاة الليل هكذا هي وكرهوا المخافة فيها وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا إن شاء خافت وإن شاء جهر واحتجوا في ذلك بما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا ابن المبارك عن عمران بن زائدة بن نسيط عن أبيه عن أبي خالد الوالبي عن أبي هريرة قال كان قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٥﴾ يعني بالليل يرفع طوراً ﴿٦﴾ ويخفض طوراً حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد قال ثنا عيسى بن يونس عن عمران بن زائدة ح وحدثنا ابن أبي داود قال ثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال ثنا حفص بن غياث عن عمران فذكر بإسناده مثله. حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم عن عمران بن زائدة عن أبيه عن أبي خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ولم يذكر أبا هريرة فهذا أبو هريرة يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع صوته في قراءة ته

﴿٣﴾ قوله قالت كنت أسمع الخ. هذا الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي العلاء عن يحيى بن جعدة عنها، وأخرجه النسائي، وأخرجه الترمذي في الشائل عن أبي العلاء العبدى.

﴿٤﴾ قوله يرجع بالقرآن الخ. قال العيني: "الترجيع هو ترديد القاري الحرف في الحلق، وقيل: الترجيع تحسين التلاوة، لا ترجيع الغناء، لأن القراءة بترجيع الغناء ينافي الخشوع الذي هو المقصود من التلاوة". إهـ
﴿٥﴾ قوله كان قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: "هذا صحيح الإسناد، ولم يخرجاه". وأخرجه أبو داود وقال: أبو خالد الوالبي إسمه هرمز. وأخرجه البيهقي في السنن عن عيسى بن يونس عن عمران، وقال: وكذلك رواه ابن المبارك وعبد الله بن نمير عن عمران. وروى الترمذي عن عبد الله بن أبي قيس، قال سألت عائشة: كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل؟ فقالت: "كل ذلك قد كان يفعل، ربما أسر بالقراءة، وربما جهر. فقلت: الحمد لله الذي جعل في الأمر سعة". ورواه الحاكم أيضاً وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم شاهد لحديث أبي خالد عن أبي هريرة". وأخرج حديث عائشة البيهقي أيضاً.

﴿٦﴾ قوله يرفع طوراً الخ. خبر كان، والعائد محذوف، أي يرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها طوراً صوته نحو قوله: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ} أي يتربصن بعدهم.

بالليل طورا وينخفض طورا فدل ذلك على أن للمصلي في الليل أن يرفع إن أحب وينخفض إن أحب. وقد يجوز ﴿٧﴾ أن يكون ما ذكرت أم هاني وإبن عباس من رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته بالقراءة في صلاته بالليل هو رفع قد كان يفعل بعقب الخفض فحديث إبن عباس وأم هاني لا ينفي الخفض وحديث أبي هريرة يبين أن للمصلي أن ينخفض إن أحب ويرفع إن أحب فهو أولى من هذه الأحاديث وبه يقول أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

باب جمع السور في ركعة

حدثنا أبو بكر قال : ثنا مومل قال : ثنا سفيان عن عاصم عن أبي العالية قال : أخبرني من سمع ﴿١﴾ النبي صلى الله عليه وسلم يقول لكل سورة ركعة حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن معاوية قال أنا عاصم الاحول عن أبي العالية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل سورة ركعة، قال فذكرت ذلك لإبن سيرين فقال أسمى لك من حدثه قلت لا، قال أفلا تسأله فسأله فقلت من حدثك؟ فقال إني لأعلم من حدثني وفي أي مكان حدثني وقد كنت أصلي بين عشرين حتى بلغني هذا الحديث قال أبو جعفر فذهب إلى هذا قوم ﴿٢﴾ فقالوا لا ينبغي للرجل أن يزيد في كل ركعة من صلاته

﴿٧﴾ قوله وقد يجوز الخ. أي لما أخبر أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم يرفع صوته طورا في قراءته، فيجوز أن ما أخبر ابن عباس وأم هاني برفع صوته هو هذا الذي أخبره أبو هريرة برفع كان بعقبه الخفض. فحديثهما لا ينافي حديثه. وحديث أبي هريرة أولى، لأن فيه إخبار بكلا الفعلين، بخلاف حديثهما، لأنه ساكت عن ذكر الخفض، لأنه ينفي الخفض. والزيادة من الثقة مقبولة.

باب جمع السور في الركعة

﴿١﴾ قوله أخبرني من سمع الخ. روى البيهقي عن عاصم الاحول عن ابن سيرين قال: "كان ابن عمر يقرأ عشر سور في كل ركعة". قال عاصم: فذكرت ذلك لأبي العالية، فقال: وأنا كنت أقرأ عشرين سورة في كل ركعة، ولكنني حدثني من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لكل سورة حظها من الركوع والسجود. وبسند آخر عن أبي العالية قال: حدثني من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لكل سورة حظها من الركوع والسجود. فقال له أنس (ولعله أنس بن سيرين) من حدثك؟ قال وإني لأذكر وأذكر المكان الذي حدثنا فيه.

على سورة مع فاتحة الكتاب واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وبما روي عن ابن عمر حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء قال سمعت ابن لبيبة ^(٣٦) قال قال رجل لابن عمر إني قرأت المفضل ^(٣٧) في ركعة أو قال في ليلة فقال ابن عمر إن الله لو شاء لأنزله جملة واحدة ولكن فصله لتعطى كل سورة حظها ^(٣٨) من الركوع والسجود وخالفهم في ذلك آخرون ^(٣٩) فقالوا لا بأس أن يصلي الرجل في الركعة الواحدة ما بدا له من السور واحتجوا في ذلك بما حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمر قال أنا كههمس بن الحسن عن عبد الله بن شقيق قال قلت لعائشة ^(٤٠) أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن السور قالت المفضل حدثنا ابن أبي داود قال ثنا هشام بن عبد الملك قال ثنا أبو عوانة عن حصين قال أخبرني إبراهيم عن نهيك بن سنان السلمي أنه أتى عبد الله ابن مسعود ^(٤١) فقال قرأت المفضل الليلة في ركعة فقال هذا ^(٤٢) مثل هذا الشعر ونثرا مثل نثر

^(٢) قوله فذهب إلى هذا قوم. منهم الشعبي وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وأبو العالية رفيع بن مهران. قالوا: لا ينبغي للرجل أن يزيد في كل ركعة من صلواته على سورة مع فاتحة الكتاب.

^(٣) قوله ابن لبيبة. هو محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة. ويقال إن لبيبة أمه وأبا لبيبة أبوه، وإسمه وردان. قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ابن أبي لبيبة الذي يحدث عنه وكيع ليس حديثه بشيء. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف.

^(٤) قوله إني قرأت المفضل الخ. هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق عن يعلى بن عطاء.

^(٥) قوله لتعطى كل سورة حظها. قال في فتح الباري: "قال الزين بن المنير ذهب مالك إلى أن يقرأ المصلي في كل ركعة بسورة، كما قال ابن عمر: لكل سورة حظها من الركوع والسجود. قال: ولا تقسم السورة في ركعتين ولا يقتصر على بعضها ويترك الباقي، ولا يقرأ بسورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف قال: فإن فعل ذلك كله لم تفسد صلواته، بل هو خلاف الأولى". إهـ

^(٦) قوله وخالفهم في ذلك آخرون. منهم سعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، وعلقمة وسويد بن غفلة وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في رواية. ويروى ذلك عن عثمان وحذيفة وابن عمر وتميم الداري رضي الله عنهم.

^(٧) قوله قلت لعائشة الخ. حديثها أخرجه ابن أبي شيبة، وأخرجه البيهقي في السنن عن يزيد بن زريع عن الجريري عن عبد الله بن شقيق. وبسند آخر عن بشر بن المفضل وإسماعيل بن إبراهيم جميعاً عن سعيد الجريري، إلا أنه قال بين السورتين.

^(٨) قوله أتى عبد الله بن مسعود الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري. ولفظه: "قال: جاء رجل إلى ابن

الدقل إنما فصل ﴿١٠﴾ لتفصلوا لقد علمنا النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عشرين سورة الرحمن والنجم على تأليف ابن مسعود ﴿١١﴾ كل سورتين في ركعة وذكر

مسعود فقال قرأت المفصل. الحديث. وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وابن نمير عن وكيع عن الأعمش، وعن أبي كريب عن أبي معاوية عن الأعمش وعن إسحق بن إبراهيم عن عيسى بن يونس عن الأعمش، وعن شيبان بن فروخ عن مهدي بن ميمون عن واصل الأحذب عن أبي وائل، وعن عبد بن حميد عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن منصور عن شقيق، وعن محمد بن المثنى وابن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة. وأخرجه النسائي عن إسماعيل بن مسعود عن خالد بن الحارث.

﴿٩﴾ قوله هذا. بفتح الحاء وتشديد الذال المعجمة من هذا يهذ هذا. وفي التهذيب للأزهري: "الهدّ سرعة القطع وسرعة القراءة، وقال ابن التياني هذا القراءة سردها، وانتصابه على المصدرية، والتقدير أتهدّ هذا، وحرف الإستفهام فيه محذوف تقديره أهذا، والإستفهام على سبيل الإنكار. وقد جاء في بعض الروايات: أهذا، كما هو في رواية منصور عند مسلم. وإنما قال ذلك لأن تلك الصفة كانت عادتهم في إنشاد الشعر. وقال المهلب: إنما أنكر عليه عدم التدبر وترك الترسل، لا جواز الفعل. قاله العيني. وقال النووي: "معناه أن هذا الرجل أخبر بكثرة حفظه وإتقانه، فقال ابن مسعود أتهدّه هذا. وفيه النهي عن الهدّ، والحثّ على الترتيل والتدبر. وبه قال جمهور العلماء، قال القاضي وأباحث طائفة قليلة الهدّ". إهـ

﴿١٠﴾ قوله إنما فصل الخ. يستفاد منه وجه تسميته بالمفصل. وقوله "لتفصلوا" أي لاتجمعوه في ركعة واحدة. فهذا رد لقوله: "قرأت المفصل الليلة في ركعة".

﴿١١﴾ قوله على تأليف ابن مسعود. قال في فتح الباري: "فيه دلالة على أن تأليف ابن مسعود على غير التأليف العثماني، فكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران، ولم يكن على ترتيب النزول. ويقال: إن مصحف علي كان على ترتيب النزول، أوله إقرأ، ثم المدثر، ثم ن والقلم، ثم المزمل، ثم تبت، ثم التكوير، ثم سبح، وهكذا إلى آخر المكي ثم المدني. والله أعلم. قال في موضع آخر: "وأما ترتيب المصحف على ما هو الآن، فقال القاضي أبو بكر الباقلاني: يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بترتيبه هكذا، ويحتمل أن يكون بإجتهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم. والصحيح الثاني. وأما ترتيب الآي فتوقيفي بلا خلاف". إهـ.

ومما يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، حديث أوس بن أبي أوس الذي رواه أبو داود قال أوس: سألت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: ثلث وخمس وسبع وتسع وإحدى عشرة وثلث عشرة وحزب

الدخان وعم يتساء لون في ركعة فقلت لإبراهيم أرايت ما دون ذلك ﴿١٢﴾ كيف أصنع قال ربما قرأت أربعاً في ركعة حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب ح وحدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي وائل أن رجلاً قال لعبد الله إني قرأت المفصل في ركعة فقال هذا كهذا الشعر ﴿١٣﴾ لقد عرفت النظائر ﴿١٤﴾ التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال ثنا سيار عن أبي وائل عن عبد الله مثله غير أنه قال التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم المفصل وحده.

﴿١٢﴾ قوله أرايت ما دون ذلك الخ. معناه مادون السور الأربع المذكورة في المقدار، وهو الطول والقصر، كيف أصنع؟ قال: ربما قرأت أربعاً، أى أربع سور من السور التي هي أقصر في المقدار من السور المذكورة التي هي الرحمن والنجم والدخان وعم يتساء لون.

﴿١٣﴾ قوله كهذا الشعر. قال النووي: "معناه في تحفظه وروايته، لا في إنشاده وترنمه، لأنه يرتل في الإنشاء والترنم في العادة". إهـ

﴿١٤﴾ قوله النظائر. جمع نظيرة، وهي السورة التي يشبه بعضها بعضاً في الطول والقصر. وقال صاحب التلويح: "النظائر المتماثلة في العدد. والمراد هنا المتقاربة. لأن الدخان ستون آية. و {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} أربعون آية". وقال بعضهم: النظائر: السور المتماثلة في المعاني، كالموعظة أو الحكم أو القصص، لا المتماثلة في عدد الآي. ثم قال: قال المحب الطبري: "كنت أظن أن المراد أنها متساوية في العدد. حتى إعتبرتها فلم أجد فيها شيئاً متساوياً. قلت: هذا الذي قاله هذا القائل من أن المراد من النظائر السور المتماثلة في المعاني الخ ليس كذلك، ولا دخل للتماثل في المعاني في هذا الموضع. وإنما المراد التقارب في المقدار، والذي يدل على هذا ما رواه الطحاوي عن نهيك بن سنان السلمي أنه أتى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال: "قرأت المفصل الليلة في ركعة، فقال: هذا مثل هذا الشعر، و نثر مثل نثر الدقل، وإنما فصل لتفصلوه". إهـ. لقد علمنا النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن عشرين سورة، الرحمن والنجم على تاليف ابن مسعود كل سورتين في ركعة. وذكر الدخان وعم يتساء لون في ركعة. فقلت لإبراهيم: أرايت مادون ذلك كيف أصنع؟ قال: ربما قرأت أربعاً في ركعة". إهـ. وهذا ينادي بأعلى صوته أن المراد من النظائر السور المتقاربة في المقدار، لا في المعاني، لأنه ذكر فيه الرحمن والنجم وهما متقاربان في المقدار، لأن الرحمن ست وسبعون آية، والنجم ثنتان وستون آية، وهي قريبة من سورة الرحمن في كونهما من النظائر. وكذا ذكر فيه الدخان، وعم يتساء لون، فأنهما أيضاً متقاربان في المقدار، فإن "الدخان" سبع أو تسع وخمسون آية. و"عم يتساء لون" أربعون أو إحدى وأربعون آية. كذا قاله العيني.

يقرن بينهما سورتين في كل ركعة حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود ح وحدثنا فهد قال ثنا أبو غسان قال ثنا زهير بن معاوية عن أبي إسحق عن علقمة والأسود قال جاء رجل ﴿١٥﴾ إلى عبد الله فقال إني قرأت المفصل في ركعة فقال نثرأ كنثر الدقل أو هذا كهذا الشعر لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يفعل ما فعلت كان يقرن بين كل سورتين ﴿١٦﴾ في كل ركعة سورتين في كل ركعة النجم والرحمن في ركعة عشرون سورة في عشر ركعات ﴿١٧﴾ حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عمر الضريير قال أنا أبو عوانة عن سليمان الأعمش عن سعيد بن عبيدة ﴿١٨﴾ عن المستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة بن اليمان قال

﴿١٥﴾ قوله جاء رجل. هو نهيك بن سنان الدجلي الذي مر ذكره في الرواية السابقة عن أبي وائل. ﴿١٦﴾ قوله كان يقرن بين كل سورتين. قال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالباً، وأما تطويله، فإنما كان في التدبر والترسل. وأما ما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة، فكان نادراً. إهـ. وقال الكرماني: "فيه دليل على أن صلواته صلى الله عليه وسلم من الليل كانت عشر ركعات وكان يوتر بواحدة". وأجاب العيني: بأننا لانسلم أن ظاهر الحديث يدل على هذا، ولئن سلمنا ما قاله، ولكن من أين يدل على أن وتره كان ركعة واحدة، بل كان ثلث ركعات. لأنه كان يصلي ثمان ركعات ركعتين ركعتين، ثم يصلي ثلث ركعات أخرى بتسليمة واحدة في آخرهن. فهذه هي وتره صلى الله تعالى عليه وسلم.

﴿١٧﴾ قوله عشرون سورة في عشرة ركعات. وقد فسرهما في رواية أبي داود: قال حدثنا عباد بن موسى حدثنا إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن علقمة والأسود قال أتى ابن مسعود رجل فقال: إني أقرأ المفصل في ركعة، فقال: أهذا كهذا الشعر ونثرأ كنثر الدقل، لكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة، الرحمن والنجم في ركعة، وإقتربت والحاقة في ركعة، والذاريات والطور في ركعة، وإذا وقعت والنون في ركعة، وسأل والنازعات في ركعة، وويل للمطففين وعبس في ركعة، والمدثر والمزمل في ركعة، وهل أتى ولا أقسم بيوم القيامة في ركعة، وعم يتساءلون والمرسلات في ركعة، والدخان وإذا الشمس كورت في ركعة. قال أبو داود: هذا على تأليف ابن مسعود رضي الله عنه. إهـ. فإن قلت: الدخان ليست من المفصل، فكيف عدها من المفصل؟ قلت: فيه تحجوز فلذلك قال في فضائل القرآن في البخاري من رواية واصل عن أبي وائل: ثمان عشرة سورة من المفصل، وسورتين من آل حم حيث أخرج الدخان من المفصل، والتقدير فيه وسورتين أحدهما من آل حم حتى لا يشكل هذا أيضاً. (عيني)

﴿١٨﴾ قوله سعيد بن عبيدة. الصواب: سعد بن عبيدة، كما هو في رواية النسائي. قال في تهذيب

صلیت إلى جنب ﴿۱۹﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فاستفتح سورة البقرة فلما فرغ منها ﴿۲۰﴾ إستفتح آل عمران فكان إذا أتى على آية فيها ذكر الجنة أو النار وقف فسأل أو تعوذ أو قال كلاما هذا معناه ففي هذه الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرن بين السورتين في كل ركعة فقد خالف هذا ما روى ابو العالية وهو أولى لإستقامة طريقه وصحة معيئه وأما قول ابن مسعود بعد ذلك إنما سمي المفصل لتفصلوه فإن ذلك لم يذكره عن

التهذيب: "سعد بن عبيدة السلمي أبو ضمرة الكوفي روى عن المغيرة بن شعبة وابن عمر والبراء بن عازب والمستورد بن الأحنف. قال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: كان يرى رأي الخوارج ثم تركه، مات في ولاية عمرو بن حبيزة على العراق. وكذا قال ابن سعد. وقال: كان ثقة كثير الحديث. وكذا أرخه ابن حبان في الثقات. وقال العجلي: "تابعي ثقة".

﴿۱۹﴾ قوله صليت إلى جنب الخ. هذا الحديث رواه النسائي ولفظه: "صلى إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم ليلة، فقرا، فكان إذا مر بآية عذاب وقف وتعوذ، وإذا مر بآية رحمة وقف ودعا، وكان يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم. وفي سجوده: سبحان ربي الأعلى. وفي رواية أخرى عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن طلحة بن يزيد عن حذيفة والأعمش عن سعد بن عبيدة عن مستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء في ركعة، لا يمر بآية رحمة إلا سأل، ولا يمر بآية عذاب إلا إستجار. وأخرجه مسلم في صحيحه عن الأعمش عن سعد بن عبيدة إلى آخر السند، قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة، فقلت يركع عند المائة، ثم مضى فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى فقلت: يركع بها ثم افتتح النساء، فقراها، ثم إفتتح آل عمران فقراها، يقرأ مترسلا، إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مر بسؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ، ثم ركع فجعل يقول: سبحان ربي العظيم، فكان ركوعه نحوا من قيامه، ثم قال سمع الله لمن حمده، ثم قام طويلا قريبا مما ركع، ثم سجد فقال: سبحان ربي الأعلى، فكان سجوده قريبا من قيامه، وفي إسناده هذا الحديث أربعة تابعيين، بعضهم عن بعض، وهم الأعمش والثلاثة بعده.

﴿۲۰﴾ قوله فلما فرغ منها الخ. وفي رواية مسلم: "ثم إفتتح النساء فقراها، ثم إفتتح آل عمران". قال القاضي عياض: فيه دليل لمن يقول: إن ترتيب السور إجتهد من المسلمين حين كتبوا المصحف، وإنه لم يكن ذلك من ترتيب النبي صلى الله عليه وسلم. وأما على قول من يقول من أهل العلم: إن ذلك بتوقيف من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، حده بهم كما استقر في مصحف عثمان، وإنما اختلف المصاحف قبل أن يبلغهم التوقيف والعرض الأخير. فيتأول قراءته صلى الله عليه وسلم النساء أولا، ثم آل عمران مهنا على أنه كان قبل التوقيف والترتيب، وكانت هاتان السورتان هكذا في مصحف أبي.

النبي صلى الله عليه وسلم وقد يحتمل أن يكون ذلك من رأيه فإن كان ذلك من رأيه فقد خالفه في ذلك عثمان بن عفان لأنه كان يختم القرآن في ركعة وسند ذكر ذلك (٢١٦) في آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في ركعة (٢٢٦) من صلوة الصبح ببعض سورة حدثنا بذلك ابن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمر قال أنا ابن جريج ح وحدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن أبي سلمة بن سفيان (٢٢٦) عن عبد الله بن السائب قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٢٦) غداة الفتح صلوة الصبح فافتتح سورة المومن (٢٥) فلما أتى على

(٢١٦) قوله وسند ذكر ذلك الخ. لم يذكر في هذا الباب حديث عثمان رضي الله عنه، وقد ذكره في ما سبق في باب الوتر عن عبد الرحمن التيمي، قال: قلت: لا يغلبني الليلة على القيام أحد، فقامت أصلي فوجدت حس رجل من خلفي في ظهري، فنظرت فإذا عثمان بن عفان، فتنحيت له فتقدم فاستفتح القرآن حتى ختم، ثم ركع وسجد، فقلت: أوهم الشيخ، فلما صلى قلت يا أمير المؤمنين إنما صليت ركعة واحدة. فقال: أجل، هي وتري.

(٢٢٦) قوله إنه قرأ في ركعة الخ. لما ذكر أولاً جواز قراءة السورتين فصاعداً في ركعة، أراد أن يبين أن قراءة بعض سورة في ركعة أيضاً تجوز، أي لا يجب في ركعة قراءة سورة كاملة، كما لا يجب الإقتصار على سورة واحدة. والمقصود من هذا الكلام إبطال قول أبي العالية بكلا احتماليه، لأنه يحتمل أن يكون معنى قوله "لكل سورة ركعة" أن الركعة لسورة، لا لبعض السورة. ويحتمل أن يكون معناه لكل سورة ركعة، أي لا للسورتين فصاعداً.

(٢٢٦) قوله عن أبي سلمة بن سفيان الخ. أبو سلمة هذا أبو سلمة بن سفيان بن عبد الأشهل المخزومي. ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لا يعرف إسمه. وقال في تهذيب التهذيب: "إسمه عبد الله، مشهور بكنيته روى عن عبد الله بن السائب المخزومي". قال أحمد بن حنبل: ثقة مأمون، له عندهم حديث: صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم بمكة، وفيه أخذته سعة فحذف وركع.

(٢٢٦) قوله حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. حديث عبد الله بن السائب رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحه عن حجاج بن محمد وعبد الرزاق عن ابن جريج، قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العبادي عن عبد الله بن السائب قال: صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المومن حتى جاء ذكر موسى وهارون عليهما السلام، أو ذكر عيسى، محمد بن عباد يشك، أو اختلفوا عليه أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة، فركع، وعبد الله بن السائب حاضر ذلك. وفي حديث

ذكر موسى وعيسى ﴿٢٦﴾ أو موسى وهرون ﴿٢٧﴾ صلى الله عليهم أخذته سعلة فر كع ﴿٢٨﴾ فإن قال قائل ﴿٢٩﴾ إنما فعل ذلك للسعلة التي عرضت له قيل له فقد روي عنه أنه كان يقرأ في

عبدالرزاق: "فحذف فر كع". وفي حديثه: "وعبدالله بن عمرو" ولم يقل: "ابن العاص". وأخرجه البخاري تعليقا، ولفظه: يذكر عن عبدالله بن السائب. الحديث. قال العيني: "هذا التعليق ذكره البخاري بلفظ "يذكر" على صيغة المجهول، وهو صيغة التمرىض، لأن في إسناده إختلافا على ابن جريج، فقال عينة: عنه عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن السائب، وقال أبو عاصم: عنه عن محمد بن عباد عن أبي سلمة بن سفيان، أو سفيان بن أبي سلمة عن عبدالله بن السائب". إ.هـ. وأخرجه النسائي عن خالد عن ابن جريج. قال: أخبرني محمد بن عباد حديثا رفعه إلى ابن سفيان عن عبدالله بن السائب، قال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح فصلى في قبل الكعبة، فخلع نعليه، فوضعهما عن يساره، فافتتح بسورة المومنين. الحديث. وأخرجه ابن ماجه عن سفيان بن عينة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن السائب، قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الصبح بالمومنين، فلما أتى على ذكر عيسى أصابته شرقة فر كع، يعني سعلة". إ.هـ. وفي هذا الحديث جواز قطع القراءة، وجواز القراءة ببعض السورة، وكرهه مالك. وتعقب بأن الذي كرهه مالك أن يقتصر على بعض السورة مختاراً والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة فلا يرد عليه. وكذا يرد على من استدل به على أنه لا يكره قراءة بعض الآية أخذاً من قوله: حتى جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى، لأن كلا من الموضعين يقع في وسط آية، نعم الكراهة لا تثبت إلا بدليل، وأدلة الجواز كثيرة (فتح الباري)

﴿٢٥﴾ قوله فافتتح سورة المومن. صوابه سورة المومنين، كما هو في رواية مسلم. ونقله العيني عن الطحاوي.

﴿٢٦﴾ قوله ذكر موسى وعيسى: هو قوله تعالى {وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ}، {وَجَعَلْنَا بَنَ مَرْيَمَ وَآمَةَ آيَةً}

﴿٢٧﴾ قوله أو موسى وهارون: هو قوله تعالى {ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ} ﴿٢٨﴾ قوله أخذته سعلة فر كع. بفتح أوله من السعال، ويجوز الضم، ولا بن ماجه "شرقة" وقوله: "فر كع" وفي رواية مسلم "فحذف" أي ترك القراءة. وفسره بعضهم برمي النخامة الناشئة عن السعلة. والأول أظهر، لقوله "فر كع" ولو كان أزال ما أعاقه عن القراءة لتمادى فيها. واستدل به على أن السعال لا يطل الصلاة. وهو واضح فيما إذا غلبه. وقال الرافعي في شرح المسند: "قد يستدل به على أن سورة المومنين مكية" وهو قول الأكثر، قال: ولمن خالف أن يقول: يحتمل أن يكون قوله "بمكة" أي في الفتح أو حجة الوداع، وقد صرح بقضية الإحتمال المذكور النسائي في روايته، فقال في فتح مكة. ويؤخذ منه أن قطع القراءة لعارض السعال ونحوه أولى من التمادي في القراءة مع السعال أو التثنيح، ولو استلزم

ركعتي الفجر بآيتين من القرآن ﴿٣٠﴾ قد ذكرنا ذلك في باب القراءة في ركعتي الفجر وقد حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل قال ثنا سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر عن رجل هو قدامة بن عبد الرحمن أو ابن عبد الله عن جصرة بنت دجاجة قالت سمعت أبا ذر ﴿٣١﴾ قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آية من كتاب الله بها يركع وبها يسجد وبها يدعو حدثنا عبد العزيز بن معاوية العتابي قال ثنا أبو الوليد قال ثنا يحيى بن سعيد القطان عن قدامة ﴿٣٢﴾ بن عبد الله عن جصرة ﴿٣٣﴾ بنت دجاجة عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم

تخفيف القراءة فيما استحَب فيه تطويلها. فتح الباري.

﴿٢٩﴾ قوله فإن قال قائل الخ. هذا إعتراض على قوله أنه يجوز أن يقرأ ببعض السورة في ركعة، بأن الإقتصار ههنا على بعض السورة إنما وقع لأجل السعلة. والكرهه إنما تكون إذا كان الإقتصار من غير عذر. وأجاب المصنف رحمه الله بالمنع، بأن الإقتصار لو كره من غير عذر فأي عذر كان في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في ركعتي الفجر بآيتين.

﴿٣٠﴾ قوله بآيتين من القرآن. كان يقرأ في الأولى من ركعتي الفجر {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا} الآية. وفي الثانية: {قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بَأَنَّا مُسْلِمُونَ} وفي رواية أخرى في الأول {قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ} الآية. وفي الثانية: {رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنْزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ}.

﴿٣١﴾ قوله سمعت أبا ذر الخ. هذا الحديث أخرجه النسائي عن يحيى بن سعيد القطان عن قدامة بن عبد الله قال: "حدثني جصرة بنت دجاجة قالت سمعت أبا ذر يقول: قام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى أصبح بآية. والآية: {إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدَاكَ وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} وأخرجه ابن ماجة بهذا السند ولفظه مثله، وأخرجه البيهقي بهذا السند مثله، وأخرجه أيضا عن كليب العامري عن خرشة بن الحر عن أبي ذر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ذات ليلة وهو يردد آية، حتى أصبح، بها يركع، وبها يسجد {إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدَاكَ} قلت: يارسول الله ما زلت تردد هذه الآية حتى أصبحت قال: "إني سألت ربي الشفاعة لأمتي وهي نائلة لمن لا يشرك بالله شيئا".

﴿٣٢﴾ قوله قدامة. هو قدامة بن عبد الله بن عبدة البكري العامري الذهلي أبو روح الكوفي، روى عن جصرة بنت دجاجة. وقال ابن ماكولا: فليت العامري عن جصرة بنت دجاجة، إسمه: قدامة بن عبد الله. وذكر ابن أبي خيثمة: أن سفيان الثوري كان يسمي قدامة بن عبد الله العامري فليتا.

﴿٣٣﴾ قوله جصرة. هي جصرة بنت دجاجة العامرية الكوفية، روت عن أبي ذر وعائشة وأم سلمة. وعنهما قدامة بن عبد الله العامري وأفلت بن خليفة. قال العجلي: "ثقة تابعية. وذكرها ابن حبان في الثقات.

قام بآية ﴿٣٤﴾ حتى أصبح إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم. حدثنا عبد الله بن محمد بن خشيش قال ثنا أبو الوليد قال حدثني يحيى بن سعيد القطان قال حدثني قدامة بن عبد الله قال حدثني جسر بن بنت دجاجة أنها سمعت أبا ذر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. فهذا دليل على أنه لا بأس بقراءة بعض سورة في ركعة وقد ثبت أنه لا بأس بقراءة السور في الركعة لما قد ذكرنا مما جاء في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الصلوة طول القيام فذلك ينفي أيضا ما ذكر أبو العالية لأنه يوجب أن الأفضل من الصلوات ما أطيلت القراءة فيه ولا يكون ذلك ﴿٣٥﴾ إلا بالجمع بين السور الكثيرة في ركعة. وهذا كله قول

وذكرها أبو نعيم في الصحابة. وقال البخاري: عند جسر عجائب. قال أبو الحسن بن القطان: هذا القول لا يكفي لمن يسقط ما روت؛ كأنه يعرض بآب بن حزم، لأنه زعم أن حديثها باطل. إهـ قال السندي في حاشية النسائي: "قال العلامة السيوطي: دجاجة بفتح دال وجيمين، والمعروف أنها بالفتح في الحيوان، وبالكسر في الإنسان، وهو المضبوط في بعض النسخ المصححة. والله تعالى أعلم". إهـ ﴿٣٤﴾ قوله قام بآية الخ. قال الطيبي: "المعنى أخذ بقراءة هذه الآية من لدن قيامه، ويواظب عليها، ويتفكر في معانيها مرة بعد أخرى، حتى أصبح، وما ذلك إلا لما إشتملت على قدرة كاملة وعزة قاهرة وحكمة بالغة. وذلك أن المسيح عليه السلام لما رأى أن قومه إتخاذهم إياه وأمه الهين من دون الله ونسبة الزوجة والولد إليه، تعالى عن ذلك علوا كبيرا الذي تكاد السموات والأرض يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً، تفكر أن هؤلاء لا يستحقون إلا العذاب، وما ينقذهم من النار أحد، ولا يتصور فيها الغفران، ثم تأمل في جلالة الله وعزته وكبرياءه وعظمته وحكمته، فقال: ما قال، أي: لا يغفر من يستحق العذاب إلا العزيز القاهر الذي ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه، وإلا الحكيم الخبير الذي يعلم ما يخفى على غيره، ولا يحوم حوله فهم العقلاء، ولا يدرك كنهه درك الأولياء. وفيه سر آخر، وهو أنه تعالى لما ذكر العذاب علله بوصف العباد. وإنهم مملوكون وهو مالكهم يتصرف في ملكه كيف يشاء لا ظلم ثمه ولا جور. ولما ذكر الغفران علله بوصف نفسه من العزة والغلبة والعلم والحكمة، فهما كالعلة لنفي الجور والظلم، يعني أنه وإن تصرف في ملكه كيف يشاء، لكن ذلك عن حكمة بالغة، وإن خفي عن الخلق كما عليه مذهب أهل السنة والجماعة". إهـ

﴿٣٥﴾ قوله ولا يكون ذلك الخ. أي ليس كل أحد يحفظ السور الطويلة، فلولم يجمع بين السور الكثيرة، كيف يطيل القيام؟ وأيضا، وإن كان حافظا للسور الطويلة لكن لو قرأ في ركعة واحدة بسورتين طويلتين فيطول القيام بالنسبة إلى أن يقرأ بسورة واحدة، وتطول القيام أفضل.

أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وقد روي عن ابن عمر خلاف ما روينا عنه في الفصل الاول.
 حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا داود بن قيس عن نافع قال كان ابن عمر
 يجمع ﴿٣٦﴾ بين السورتين في الركعة الواحدة من صلوة المغرب حدثنا ابن أبي داود قال
 ثنا خطاب بن عثمان قال ثنا إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عمر وموسى بن عقبة عن نافع
 عن ابن عمر أنه كان يقرأ بالسورتين والثالث في ركعة حدثنا ابن أبي داود قال ثنا خطاب
 بن عثمان قال ثنا إسماعيل عن محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر مثله وزاد وكان يقسم
 السورة الطويلة في الركعتين من المكتوبة. وقد روي في ذلك أيضا عن عمر وغيره ما يدل
 على هذا المعنى حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا أبو الاحوص
 عن أبي إسحق عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال صلى بنا عمر بن
 الخطاب ﴿٣٧﴾ بمكة الفجر فقرأ في الركعة الأولى بسورة يوسف حتى بلغ وابتضت عيناه من
 الحزن فهو كظيم ثم ركع حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا زهير عن
 أبي إسحق عن عمرو بن ميمون قال حججت مع عمر بن الخطاب ﴿٣٨﴾ فقرأ في الركعة
 الآخرة من المغرب ألم تر ولا يلف وحدثنا روح بن الفرغ قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا
 زهير عن أبي إسحق حدثه عن عبد الرحمن بن يزيد قال صليت مع عبد الله العشاء الآخرة
 فافتتح الانفال حتى انتهى إلى نعم المولى ونعم النصير، ثم ركع حدثنا سليمان بن شعيب

﴿٣٦﴾ قوله كان ابن عمر يجمع الخ. أخرجه البيهقي عن نافع، ولفظه: إن عبد الله بن عمر كان إذا صلى
 وحده يقرأ في الأربع جميعا في كل ركعة بأم القرآن وسورة، وكان أحيانا يقرأ بالسورتين والثالث في
 الركعة الواحدة في صلوة الفريضة، ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك بأم القرآن وسورة سورة. لفظ
 حديث ابن بكير، ولم يذكر الشافعي المغرب. وبسند آخر عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يجمع
 السورتين والثالث من المفصل في السجدة الواحدة من الصلوة المكتوبة.

﴿٣٧﴾ قوله صلى بنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخ. والحديث قد مر في باب وقت الفجر. وقال
 محمد بن الحسن في كتاب الحجج: "أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن أبي إسحق قال: قرأ عمر
 بن الخطاب في صلوة الفجر سورة يوسف، حتى إذا أتى على {وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ}
 بكى وركع وسجد، ثم قام فقرأ بالنجم، فسجد ثم قام فقرأ "إذا زلزلت" وقال: أخبرنا أبو مالك النخعي
 قال حدثنا خارجة مولى ابن هاشم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: أمنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه

قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن معاوية عن عاصم الأحول عن ابن سيرين قال كان تميم الداري يحيى الليل كله بالقرآن كله في ركعة حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا الضحى يحدث عن مسروق قال قال لي رجل من أهل مكة هذا مقام أخيك تميم الداري لقد رأيته قام ليلة حتى أصبح أو كاد أن يصبح يقرأ آية يركع بها ويسجد ويبكي أم حسب الذين اجتروحوا السيئات الآية حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الحماني قال ثنا إسحق بن سعيد عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أنه قرأ القرآن في ركعة حدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن حماد بن جبير أنه قرأ القرآن في ركعة في البيت حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا يوسف قال ثنا أبو الأحوص عن المغيرة عن إبراهيم قال أمنا في صلوة المغرب فوصل بسورة الفيل لایلّف قريش في ركعة وهذا الذي ذكرنا مع تواتر الرواية فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكثرة من ذهب إليه من أصحابه ومن تابعيهم هو النظر لأننا قد رأينا فاتحة الكتاب تقرأ هي وسورة غيرها في ركعة ولا يكون بذلك بأس ولا يجب لفاتحة الكتاب لأنها سورة ركعة فالنظر على ذلك أن يكون كذلك ماسواها من السور لا يجب أيضا لكل سورة منه ركعة وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

في الفجر فقرأ سورة يوسف حتى إذا انتهى إلى قوله {وَأَبْيَضْتُ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ، فَهُوَ كَظِيمٌ} فبكى حتى سالت دموعه، ثم ركع ثم قام فقرأ النجم، فسجد ثم قام فقرأ الزلزلة. إهـ
 ﴿٣٨﴾ قوله حججت مع عمر بن الخطاب الخ. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن عمرو بن ميمون قال صلى بنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلوة المغرب، فقرأ في الركعة الأولى بالتين والزيتون، وفي الأخرى "ألم تر، ولإيلاف قريش" جميعا. وأخرجه ابن الأنباري في المصاحف. كذا في كنز العمال.

باب القيام في شهر رمضان

هل هو في المنازل أفضل أم مع الإمام

حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا عفان بن مسلم قال ثنا وهيب قال ثنا داود وهو ابن أبي هند عن الوليد بن عبد الرحمن عن جبير بن نفير الحضرمي عن أبي ذر قال صمت مع رسول

باب القيام في شهر رمضان هل هو في المنازل أفضل أم مع الإمام

﴿١﴾ قوله باب القيام في شهر رمضان الخ. والمراد بهذا القيام صلاة التراويح. واختلف العلماء فيها في مواضع. الأول: في أنها سنة، أو تطوع مبتدأ. فقال الإمام حميد الدين الضرير: نفس التراويح سنة. أما أداءها بالجماعة فمستحب، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أن التراويح سنة، لا يجوز تركها. وقال الشهيد: هو الصحيح. وفي جوامع الفقه: التراويح سنة مؤكدة، والجماعة فيها واجبة. وفي الروضة: لأصحابنا أن الجماعة فضيلة. وفي الذخيرة: عن أكثر المشائخ أن إقامتها بالجماعة سنة على الكفاية. ومن صلى في البيت فقد ترك فضيلة المسجد. وفي المبسوط: "لو صلى إنسان في بيته لا ياتم، فعلمنا ابن عمر وسالم والقاسم ونافع وإبراهيم. قال في الهداية: "والأصح أنها سنة، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله، لأنه واطب عليها الخلفاء الراشدون، والنبي عليه السلام بين العذر في تركه المواظبة وهو خشية أن تكتب علينا". إهـ. والموضع الثاني: أن عددها عشرون ركعة، وبه قال الشافعي وأحمد ونقله القاضي عن جمهور العلماء. وحكي أن الأسود بن يزيد كان يقوم بأربعين ركعة، ويوتر بسبع. وعند مالك تسع ترويعات بست وثلاثين ركعة غير الوتر. واحتج على ذلك بعمل أهل المدينة. واحتج أصحابنا والشافعية والحنابلة بما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد الصحابي قال: كانوا يقومون على عهد عمر رضي الله تعالى عنه بعشرين ركعة، وعلى عهد عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما مثله. وفي المغني عن علي أنه أمر رجلا أن يصلي بهم في رمضان بعشرين ركعة. قال: وهذا كالإجماع، فإن قلت: قال في المؤطا: "عن يزيد بن رومان قال: كان الناس في زمن عمر رضي الله عنه يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة"، قلت: قال البيهقي: والثلاث هي وتر، ويزيد لم يدرك عمر رضي الله عنه فيكون منقطعاً. والجواب عما قاله مالك: أن أهل مكة كانوا يطوفون بين كل ترويعتين، ويصلون ركعتي الطواف ولا يطوفون بعد الترويعات الخمسة، فأراد أهل المدينة مساواتهم، فجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات، فزادوا ست عشرة ركعة، وما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق وأولى أن يتبع. وقال في البدائع: "أما قدرها فعشرون ركعة، وهو قول عامة العلماء،

الله صلى الله عليه وسلم ﴿٢﴾ رمضان ولم يقم بنا حتى بقي سبع من الشهر فلما كانت الليلة السابعة خرج فصلى بنا حتى مضى ثلث الليل ثم لم يصل بنا السادسة حتى خرج الليلة الخامسة ﴿٣﴾ فصلى بنا حتى مضى شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو نفلتنا ﴿٤﴾ فقال إن القوم إذا

وقال مالك في قول: ستة وثلثون ركعة، وفي قول ستة وعشرون ركعة، والصحيح قول العامة، لما روي أن عمر رضي الله عنه أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان على أبي بن كعب، فصلى بهم في ليلة عشرين ركعة، ولم ينكر عليه أحد، فيكون إجماعاً منهم على ذلك. إهـ. الموضوع الثالث: في وقتها. وهو بعد العشاء وقبل الوتر عندنا، وهو قول عامة مشائخ بخارا، والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل، قبل الوتر وبعده. وفي المبسوط: "المستحب فعلها إلى نصف الليل أو ثلثه كما في العشاء، وفي المحيط: لا يجوز قبل العشاء، ويجوز بعد الوتر، ولم يحك فيه خلافاً. وفي البدائع: "وهل يكره تأخيرها إلى نصف الليل؟ قال بعضهم: يكره، لأنها تبع للعشاء، ويكره تأخير العشاء إلى نصف الليل، فكذا تأخيرها. والصحيح أنه لا يكره، لأنها قيام الليل وقيام الليل في آخر الليل أفضل. إهـ. الموضوع الرابع: أن أكثر المشائخ على أن السنة فيها الختم، فلا يترك لكسل القوم، وقيل: يقرأ مقدار ما يقرأ في المغرب تحقيقاً للتخفيف. قال شمس الأئمة: هذا غير مستحسن. وقيل: يقرأ من عشرين آية إلى ثلاثين آية كما أمر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أحد الأئمة الثلاثة على ما رواه البيهقي بإسناده عن أبي عثمان النهدي، قال: دعا عمر رضي الله تعالى عنه بثلاثة من القراء فاستقرأهم فأمر أسرعهم قراءة أن يقرأ للناس بثلاثين آية في كل ركعة، وأوسطهم بخمس وعشرين آية، وأبطأهم بعشرين آية.

﴿٢﴾ قوله صمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. هذا الحديث أخرجه ابن ماجه وأبو داود والنسائي والترمذي، وقال: "هذا حديث حسن صحيح. واختلف أهل العلم في قيام رمضان، فرأى بعضهم أن يصلي إحدى وأربعين ركعة مع الوتر، وهو قول أهل المدينة. والعمل على هذا عندهم بالمدينة، وأكثر أهل العلم على ما روي عن علي وعمر وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عشرين ركعة، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي. وقال الشافعي: وهكذا أدركت ببلدنا بمكة يصلون عشرين ركعة. وقال أحمد روي في هذا ألوان لم يقض فيه بشئ، وقال إسحق: بل نختار إحدى وأربعين ركعة على ما روي عن أبي بن كعب رضي الله عنه. واختار ابن المبارك وأحمد وإسحق الصلوة مع الإمام في شهر رمضان. واختار الشافعي أن يصلي الرجل وحده إذا كان قارياً. إهـ. ﴿٣﴾ قوله ليلة الخامسة. هذا من باب إضافة الموصوف إلى صفته، أو يقال: فيه حذف تقديره ليلة الغداة الخامسة.

﴿٤﴾ قوله لو نفلتنا. أي زدتنا، سميت النوافل بها لأنها زائدة على الفرائض. والمعنى نتمنى أن تجعل قيام بقية الليل زيادة لنا على قيام الشهر، أو معناه: لو زدنا في قيام الليل على نصفه لكان خيراً لنا.

صلوا مع الامام حتى ينصرف كتب لهم قيام تلك الليلة ثم لم يصل بنا الرابعة حتى إذا كانت ليلة الثالثة خرج وخرج بأهله فصلى بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح قلت وما الفلاح قال السحور قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٥٦﴾ إلى أن القيام مع الامام في شهر رمضان أفضل منه في المنازل واحتجوا في ذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قنوت بقية ليلته وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٥٧﴾ فقالوا بل صلاته في بيته أفضل من صلاته مع الامام وكان من الحجة لهم في ذلك أن ما احتجوا به من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه من قام مع الامام حتى ينصرف كتب له قنوت بقية ليلته كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه قد روي عنه أيضا أنه قال خير صلوة المرء في بيته إلا المكتوبة في حديث زيد بن ثابت ﴿٥٨﴾ وذلك لما كان قام بهم ليلة في

﴿٥٥﴾ قوله فذهب قوم الخ. قال العيني: "ذهب الليث بن سعد وعبد الله بن المبارك وأحمد وإسحق إلى أن قيام التراويح مع الإمام في شهر رمضان أفضل منه في المنازل. وقال به قوم من المتأخرين من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله وأصحاب الشافعي رحمه الله. فمن أصحاب أبي حنيفة: عيسى بن أبان وبكار بن قتيبة وأحمد بن أبي عمران أحد مشايخ الطحاوي. ومن أصحاب الشافعي: إسماعيل بن يحيى الحمزني ومحمد بن عبد الله بن الحكم. ويحكي ذلك عن عمر بن الخطاب ومحمد بن سيرين وطاوس. هو مذهب أصحابنا الحنفية. وقال صاحب الهداية: يستحب أن يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلون بهم إمامهم خمس ترويعات. ثم قال: والسنة فيها الجماعة، لكن على وجه الكفاية، حتى لو إمتنع أهل المسجد من إقامتها كانوا مسيئين، ولو أقامها البعض فالتخلف عن الجماعة تارك للفضيلة لأن أفراد الصحابة يروى عنهم التخلف".

﴿٦٦﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون. قال العيني: "أراد بهؤلاء مالكا والشافعي وربيعه وإبراهيم والحسن البصري والأسود وعلقمة، فإنهم قالوا: صلاته في بيته أفضل من صلاته مع الإمام. وقال أبو عمر: إختلفوا في الأفضل من القيام مع الناس أو الإنفراد في شهر رمضان، فقال مالك والشافعي صلاة المنفرد في بيته أفضل. وقال مالك: وقال ربيعة وغير واحد من علمائنا ينصرفون ولا يقومون مع الناس. وقال مالك: وأنا أفعل ذلك، وما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في بيته. وروي ذلك عن ابن عمر وسالم والقاسم وإبراهيم ونافع: أنهم كانوا ينصرفون، ولا يقومون مع أناس إهـ.

﴿٧٧﴾ قوله في حديث زيد بن ثابت الخ. حديثه أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، وقال الترمذي: "حديث زيد بن ثابت حديث حسن، وقد إختلفوا في رواية هذا الحديث، فرواه موسى بن عقبة وإبراهيم بن أبي النضر مرفوعا، وأوقفه بعضهم. ورواه مالك عن أبي النضر ولم يرفعه.

رمضان فأرادوا أن يقوم بهم بعد ذلك فقال لهم هذا القول فأعلمهم به أن صلاتهم في منازلهم وحدانا أفضل من صلاته معه في مسجده فصلاتهم تلك في منازلهم أخرى أن يكون أفضل من الصلوة مع غيره في غير مسجده فتصحيح ﴿٨﴾ هذين الأثرين يوجب أن حديث أبي ذر هو على أن يكتب له بالقيام مع الإمام قنوت بقية ليلته وحديث زيد بن ثابت يوجب أن ما فعل في بيته هو أفضل ﴿٩﴾ من ذلك حتى لا يتضاد هذان الاثران. حدثنا ابن

والحديث المرفوع أصح“. إهـ. وقال العيني: ”و روى ابن جريج عن موسى، فلم يذكر سالما أبا النضر في هذا الإسناد، أخرجه النسائي، وقال: ذكر فيه إختلاف ابن جريج و وهيب على موسى بن عقبة في خبر زيد بن ثابت، أخبرني عبدالله بن محمد بن تميم المصيصي. قال: سمعت حجاجا، قال: قال ابن جريج: أخبرني موسى بن عقبة عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت: ”أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل الصلوة صلوة المرء في بيته إلا المكتوبة“. أخبرنا أحمد بن سليمان قال حدثنا عفان بن مسلم قال حدثنا وهيب قال: سمعت موسى بن عقبة قال سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ”صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلوة المرء في بيته إلا الصلوة المكتوبة“. ثم قال: وقفه مالك، أخبرنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن زيد بن ثابت قال: ”أفضل الصلوة صلوتكم في بيوتكم“. وروي عن مالك خارج الموطأ مرفوعاً“. إهـ. ﴿٨﴾ قوله فتصحيح هذين الخ. يريد أن ماذكر في حديث أبي ذر رضي الله عنه: ”أن القوم إذا صلوا مع الإمام“. الحديث. معناه: أن صلاة التراويح مع الجماعة يكتب بها قيام ليلة. أما إذا صلى في البيت، فهو أفضل من الذي صلى مع الجماعة. وهذا كما روي أن صلاة في مسجدي خير من ألف صلوة في ما سواه، ومع ذلك قال: ”صلاة المرء في بيته أفضل من صلواته في مسجدي هذا“، فكما لا تضاد بين هذين الحديثين لا تضاد بين ما رواه أبو ذر وما رواه زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهما. وهذا كله على تقدير أن يكون المراد بصلاته مع الإمام صلاة التراويح، ويمكن أن يكون المراد بصلاته مع الإمام صلاة العشاء، أي لو صلى أحدكم صلاة العشاء بالجماعة، أو العشاء والفجر، لحديث ورد بذلك، فكأنه قنت بقية ليلته، فلتعارض بين الحديثين أصلاً، ليحتاج إلى الدفع. لكن كلا من الفريقين حملوا على التراويح، بقرينة أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال هذا القول في جواب ”لو نفلتنا“ أي: لو قمت بنا بقية ليلتنا لكان خيراً، فقال: إن القوم الخ. أي إنكم إذا صليتم مع الإمام فقد حصلتم أجر سائر ليلتكم، فلا حاجة إلى الزيادة. والله تعالى أعلم.

﴿٩﴾ قوله إن ما فعل في بيته هو أفضل الخ. صلوة التطوع في بيته أفضل منها في المساجد، إلا أنه إستثنى منها صلوة الكسوف و صلوة الإستسقاء و صلوة التراويح. أما صلوة الكسوف و صلوة الإستسقاء

مرزوق وعلى بن عبد الرحمن قالا ثنا عفان قال ثنا وهيب قال ثنا موسى بن عقبة ^(١٠) قال سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد ^(١١) عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر ^(١٢) حجرة في المسجد من حصير فصلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليالي حتى اجتمع إليه ناس ثم فقدوا صوته ^(١٣) فظنوا أنه قد نام فجعل بعضهم يتحنح ليخرج

فقد مر بيانهما. وأما صلوة التراويح فلما روى البخاري وغيره عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلوته الرهط، فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، ثم عزم، فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلوة قارئهم، قال عمر: "نعم البدعة هذه" الحديث. فلو لم يكن هذه الصلوة في المسجد مع الجماعة أفضل لما جمعهم عمر رضي الله تعالى عنه، ولما قال: "نعم البدعة". وأما ما روي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: "أفضل صلوة المرء في بيته" فوجهه أنه خشي أن يكتب هذه الصلوة، فلما توفي صلى الله عليه وسلم وحصل الأمن من ذلك رجع عمر رضي الله عنه ذلك لما في الاختلاف من إفتراق الكلمة. ولأن الاجتماع على واحد أشط لكثير من المصلين. وقد قال صلى الله عليه وسلم: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين.

﴿١٠﴾ قوله حدثنا موسى بن عقبة. في هذا السند ثلاثة تابعيون مديون على نسق. أولهم: موسى بن عقبة. والثاني: سالم أبو النضر. والثالث: بسر بن سعيد.

﴿١١﴾ قوله عن بسر بن سعيد. بضم الباء وسكون السين المهملة، كذا هو في رواية البخاري وغيره. وأما بشر بن سعيد، بالشين المعجمة كما هو واقع في هذا الكتاب في ثلثة مواضع، في هذه الصفحة في النسخ الموجودة عندنا، فهو خطأ من الكاتب. قال في تهذيب التهذيب: "بسر بن سعيد المدني العابد مولى ابن الحضرمي روى عن أبي هريرة وعثمان وزيد بن ثابت وغيرهم. وروى عنه سالم أبو النضر وبكير بن الأشج ومحمد بن إبراهيم وغيرهم. قال علي بن المديني عن يحيى بن سعيد: بسر أحب إلي من عطاء بن يسار. وقال أبو حاتم: لا يستل عن مثله. وقال ابن سعد: كان من العباد المنقطعين وأهل الزهد في الدنيا، وكان ثقة كثير الحديث. وقال مالك: قال الوليد بن عبد الملك لعمر بن العزيز: من أفضل أهل المدينة؟ قال: مولى لبني الحضرمي يقال له بسر، قال مالك: مات ولم يخلف كفنا. وقال الواقدي: مات بالمدينة سنة مائة وهو ابن ثمان وسبعين سنة. وقيل: مات سنة ١٠١."

﴿١٢﴾ قوله احتجر. بالحاء المهملة والجميم والراء، أي اتخذ لنفسه حجرة. وقال ابن الأثير: يقال: حجرت الأرض واحتجرتها، إذا ضربت عليها منارا تمنعها عن غيرك. ومعنى احتجر حجرة، حوط موضعاً من المسجد بحصير يستره ليصلي فيه، ولا يمر عليه أحد، ويتوفر عليه فراغ القلب.

إليهم فقال ما زال بكم ﴿١٤﴾ الذي رأيت من صنيعكم منذ الليلة حتى خشيت ﴿١٥﴾ أن يكتب عليكم قيام الليل ولو كتب عليكم ما قمتم به فصلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته ﴿١٦﴾ إلا المكتوبة حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الوحاظي قال ثنا سليمان بن

﴿١٣﴾ قوله ثم فقدوا صوته الخ. وفي رواية البخاري: "فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب فخرج إليهم مغضبا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت أنه سيكتب عليكم فعليكم بالصلاة في بيوتكم" الحديث. وسبب غضبه أنهم اجتمعوا بغير أمره، ولم يكتفوا بالإشارة منه لكونه لم يخرج إليهم وبالعوا حتى حصبوا بابه لظنهم أنه نائم. وقيل: كان غضبه لكونه تأخر إشفاقا عليهم لئلا يفرض عليهم، وهم يظنون غير ذلك. وقال الكرمانى: إنما غضب عليهم لأنهم صلوا في مسجده الخاص بغير أذنه. وإعترض عليه الحافظ: بأنه أبعد من قال: صلوا في مسجده بغير أذنه. إهـ.

﴿١٤﴾ قوله ما زال بكم الخ. أي ملتبسا بكم صنيعكم، أي مصنوعكم. وفي رواية: "صنعكم" أي حرصكم على إقامة صلاة التراويح. وهذا الكلام ليس لإجل صلاتهم فقط، بل لكونه رفعوا أصواتهم، وحصب بعضهم الباب لظنهم أنه نام.

﴿١٥﴾ قوله حتى خشيت الخ. فإن قيل: كيف يجوز أن تكتب عليهم صلاة الليل وقد أكملت الفرائض. قيل: صلاة الليل كانت مكتوبة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله التي تتصل بالشرعية واجب على أمته الاقتداء به فيها. وكان أصحابه إذا رأوا يواظب على فعل في وقت معلوم يقتدون به. ويروونه واجبا، فالزيادة إنما يتصل وجوبها عليهم من جهة وجوب الاقتداء بفعله، لا من جهة ابتداء فرض زائد على الخمس، أو يكون أن الله تعالى لما فرض الخمسين، وحطها بشفاعته صلى الله عليه وسلم، فإذا عادت الأمة فيما استوهبت والتزمت متبرعة ما كانت استعفت منه لم يستنكر ثبوته فرضا عليهم. وقد ذكر الله تعالى فريقا من النصارى، وإنهم ابتدعوا رهبانية ما كتبناها عليهم، ثم لامهم لما قصرُوا فيها، بقوله تعالى: {فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا} فخشي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يكونوا مثلهم، فقطع العمل بشفقة على أمته. إنتهى ما قاله العيني.

أقول: ويمكن أن يقال: إن الأحكام في حياته صلى الله عليه وسلم كانت تزيد وتنقص، وصلاة التراويح لما كانت من أحب الأعمال إلى الله تعالى، ورأى الناس يرغبون في أداءها خشي أن يكتب عليهم، فلذلك منعهم أن يصلوها في المسجد بالجماعة. ولما زال الإحتمال وحصل الأمن من الافتراض جمعهم عمر رضي الله تعالى عنه على أبي بن كعب، فصلى بهم بالجماعة.

﴿١٦﴾ قوله صلاة المرء في بيته الخ فيه أن صلاة التطوع فعلها في البيوت أفضل من فعلها في المساجد. ولو كانت في المساجد التي تضعف فيها الصلاة على غير، فعلى هذا لو صلى نافلة في مسجد المدينة كانت بألف صلاة، على القول بدخول النوافل في عموم الحديث. وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من

بلال قال حدثني بردان ابراهيم بن أبي فلان وهو ابن أبي النظر عن أبيه عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجد هذا إلا المكتوبة. حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أسد وأبو الاسود قال أنا ابن لهيعة عن أبي النظر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن أفضل صلوة المرء ﴿١٧﴾ صلاته في بيته إلا المكتوبة وقد روي عن غير زيد بن ثابت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا ما قد ذكرناه في باب التطوع في المساجد فثبت بتصحيح معاني هذه الآثار ما ذكرناه وقد روي في ذلك عن بعد النبي صلى الله عليه وسلم ما يوافق ما صححنا عليه فمن ذلك ما حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يصلي ﴿١٨﴾ خلف الإمام في شهر رمضان حدثنا

ألف صلاة. وهكذا حكم مسجد مكة وبيت المقدس، إلا أن التضعيف بمكة يحصل في جميع مكة، بل صحح النووي أن التضعيف يحصل في جميع الحرم. وفيه حجة على من إستحب النوافل في المسجد ليلية كانت أو نهائية، حكاه القاضي عياض والنووي عن جماعة من السلف، وعلى من استحب نوافل النهار في المسجد دون نوافل الليل، وحكى مالك عن سفيان الثوري ومالك. وإستثناء المكتوبة مما يصلي في البيوت هو في حق الرجال دون النساء، كما يدل عليه قوله "صلاة المرء" فإن صلاتهن في البيوت أفضل، وإن أذن لهن في حضور بعض الجماعات. وقوله "في بيته" يحتمل أن يكون المراد بذلك إخراج بيت الله. وهو المسجد، فيدخل فيه بيت المصلي وبيت غيره، كمن يريد أن يزور قوما في بيوتهم ونحو ذلك. ويحتمل أن يريد بيت المصلي دون بيت غيره، فيخرج بذلك أيضا بيت غير المصلي.

﴿١٧﴾ قوله إن أفضل صلاة المرء الخ. قال النووي: "هذا عام في جميع النوافل المرتبة مع الفرائض والمطلقة، إلا في النوافل التي هي من شعائر الإسلام. وهي العيد والكسوف والإستسقاء وكذا التراويح على الأصح، فإنها مشروعة في جماعة في المسجد، وفي الإستسقاء في الصحراء. وكذا العيد إذا ضاق المسجد". والله تعالى أعلم إهـ. وفي هذا الحديث إشعار بأن النوافل شرعت للقربة إلى الله تعالى وإخلاصا لوجهه، فينبغي أن يكون بعيدا من الرياء ونظر الخلق، والفرائض أسست لإشادة الدين وإظهار شعائر الإسلام، فهي جدية بأن تقام على رؤس الأشهاد. (طبي)

﴿١٨﴾ قوله إنه كان لا يصلي الخ. أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر: "أنه كان لا يقوم مع الناس في شهر رمضان". والمراد بالصلاة صلاة التراويح. وهو ظاهر. وروى البيهقي في سننه عن نافع عن عبد الله بن عمر: "أنه كان يقوم في بيته في شهر رمضان، فإذا إنصرف الناس من المسجد أخذ إدواة من ماء ثم يخرج إلى مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، ثم لا يخرج منه حتى يصلي فيه الصبح.

أبو بكره قال ثنا مومل قال ثنا سفيان عن منصور عن مجاهد قال قال رجل لابن عمر ﴿١٩﴾ أصلي خلف الامام في رمضان فقال أقرأ القرآن قال نعم قال صل في بيتك حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن أبي حمزة ومغيرة عن إبراهيم قال لولم يكن معي إلا سورتين لرددتهما أحب إلي من أن أقوم خلف الامام في رمضان حدثنا روح بن الفرج قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا أبو الاحوص عن مغيرة عن إبراهيم قال كان المتعبدون ﴿٢٠﴾ يصلون في ناحية المسجد والامام يصلي بالناس في رمضان حدثنا أبو بكره قال ثنا روح بن عبادة قال ثنا شعبة عن المغيرة عن إبراهيم قال كانوا يصلون في رمضان فيؤمهم الرجل وبعض القوم يصلي في المسجد وحده قال شعبة سألت إسحق بن سويد عن هذا فقال كان الامام ههنا يؤمنا وكان لنا صف ﴿٢١﴾ يقال له صف القراء فنصلي على حدة والامام يصلي بالناس حدثنا أبو بكره قال ثنا مومل قال ثنا سفيان عن أبي حمزة عن إبراهيم قال لولم يكن معي إلا سورة واحدة لكنت أن أرددها أحب إلي من أن أقوم خلف الامام في رمضان حدثنا يونس وفهد قالوا ثنا عبدالله بن يوسف قال ثنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة أنه كان يصلي مع الناس ﴿٢٢﴾ في رمضان ثم ينصرف إلى منزله فلا يقوم مع الناس حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا أبو عوانة قال لا أعلمه إلا عن أبي بشر أن سعيد بن جبير كان يصلي في رمضان في المسجد وحده والامام يصلي بهم فيه حدثنا يونس قال ثنا أنس عن عبيد الله

﴿١٩﴾ قوله قال رجل لابن عمر الخ. أخرج البيهقي في سننه عن مجاهد عن عبدالله بن عمر قال: قال له رجل: أصلي خلف الإمام في رمضان؟ قال، يعني ابن عمر: أليس تقرأ القرآن؟ قال: نعم، قال: أفتصت كأنك حمار، صل في بيتك.

﴿٢٠﴾ قوله كان المتعبدون الخ. أي المتعبدون يتعبدون وحدانا في ناحية المسجد والإمام يصلي بالناس صلاة التراويح. وفيه إشعار أن جماعة التراويح لا تمنع أن يصلي رجل وحده صلاة التهجد في المسجد.

﴿٢١﴾ قوله وكان لنا صف الخ. ذكر في الهندية عن الخانية: ولو كان الفقيه قارئاً فالأفضل والأحسن أن يصلي بقراءة نفسه، ولا يقتدي بغيره.

﴿٢٢﴾ قوله إنه كان يصلي مع الناس الخ. يعني أنه يصلي صلاة العشاء مع الجماعة، ثم يرجع إلى منزله. ولا يصلي صلاة التراويح مع الناس.

ابن عمر قال رأيت القاسم ﴿٢٣﴾ وسالما ونافعا ينصرفون من المسجد في رمضان ولا يقومون مع الناس حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن الأشعث بن سليم قال أتيت مكة وذلك في رمضان في زمن ابن الزبير فكان الامام يصلي بالناس في المسجد وقوم يصلون على حدة في المسجد فهو لاء الذين رويناه عنهم ما رويناه من هذه الآثار كلهم يفضل صلاته وحده في شهر رمضان على صلواته مع الامام، وذلك هو الصواب ﴿٢٤﴾.

﴿٢٣﴾ قوله رأيت القاسم الخ. روى ابن أبي شيبة في مصنفه: "كان القاسم وسالم لا يقومان مع الناس". ﴿٢٤﴾ قوله وذلك هو الصواب. يعني الاولى والصواب: أن يصلي صلوة التراويح في بيته. وهذا هو مذهب المصنف رحمه الله. والجم الغفير من علماء ناذهروا إلى أن صلوة التراويح بالجماعة أفضل من صلواته وحده. والأفضل من ذلك أن يصلي بالجماعة في المسجد. قال في البحر الرائق: "اختلف العلماء في جماعة التراويح على ثلاثة أقوال: الأول: ما اختاره المصنف: أنها سنة على الأعيان حتى أن من صلى التراويح منفردا فقد أساء، وتركه السنة. وإن صليت في المساجد، وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني، لصلواته عليه السلام إياها بالجماعة، وبيان العذر في تركها". الثاني: ما اختاره الطحاوي في مختصره حيث قال: يستحب أن يصلي التراويح في بيته، إلا أن يكون فقيها عظيمًا يقتدى به، فيكون في حضوره ترغيب لغيره، وفي إمتناعه تقليل الجماعة، مستدلا بحديث: "أفضل صلوة المرء في بيته إلا المكتوبة". وهو رواية عن أبي يوسف كما في الكافي. الثالث: ما صححه في المحيط والخانية، وأختاره في الهداية، وهو قول أكثر المشائخ على ما في الذخيرة، وقول الجمهور على ما في الكافي: أن إقامتها بالجماعة سنة على الكفاية، حتى لو ترك أهل المسجد كلهم الجماعة، فقد أساءوا وأثموا، وإن أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد، وتخلف عنها أفراد الناس وصلى في بيته لم يكن مسيئا، لأن أفراد الصحابة يروى عنهم التخلف، كابن عمر على ما رواه الطحاوي.

والجواب عن دليل الطحاوي أن قيام رمضان مستثنى من الحديث، لفعله صلى الله تعالى عليه وسلم إياه في المسجد. ثم فعل الخلفاء الراشدين بعده، إذ لا يختار المفضل، ويجمعون عليه، وأما من تخلف من الصحابة فأما لعذر أو لأنه أفضل في إجهاده. وهو معارض بما هو أولى منه. وهو اتفاق الجم الغفير على خلافه، فالحاصل أن القول الأول والثالث إتفقا على أفضليتها. وإنما الكلام في الإساءة بالترك من البعض. وأطلق المصنف بالجماعة ولم يقيد بها بالمسجد لما في الكافي، والصحيح أن للجماعة في بيته فضيلة، وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى، فهو حاز إحدى الفضيلتين، وترك الفضيلة الأخرى". إهـ

باب المفصل هل فيه سجود أم لا ﴿١﴾

باب المفصل هل فيه سجود أم لا

﴿١﴾ قوله هل فيه سجود أم لا. الكلام في سجدة التلاوة في مواضع. الأول: في سبب الوجوب، وهو أحد الشيئين: التلاوة أو السماع، وكل واحد منهما على حاله موجب، فيجب على التالي الأصم والسماع الذي لم يتل. والسبب الثالث: الإقتداء بالإمام وإن لم يسمعها ولم يقرأها. وقال بعض أصحابنا: لا اختلاف في كون التلاوة سببا، وإنما الاختلاف في سببية السماع. فقال بعضهم: هو سبب لقولهم: "السجدة على من سمعها" وهو إختيار شيخ الإسلام خواهر زاده. وقال بعضهم: ليس السماع بسبب. وللشافعية ثلاثة أوجه. الأول: أنه في حق السماع من غير قصد يستحب، وهو الصحيح المنصوص في البويطي وغيره. ولا يتأكد في حقه. الوجه الثاني: هو كالمستمع. والوجه الثالث: لا يسن له، وبه قطع أبو حامد والبذنيحي.

والموضع الثاني: أن سجدة التلاوة واجب أو سنة؟ فذهب أبو حنيفة إلى وجوبها على التالي والسماع، سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد.

والموضع الثالث: في محل أداء السجود، فما تلا خارج الصلاة لا يؤديها في الصلوة، وما تلا في الصلوة لا يؤديها خارج الصلوة. فأما ما تلا خارج الصلوة فإنها تجب على سبيل التراخي، دون الفور. وإنما يتضييق عليه الوجوب في آخر عمره، كما في سائر الواجبات الموسعة. وأما ما تلا في الصلوة، فإنها تجب على سبيل التضييق، لأنها وجبت بما هو من أفعال الصلوة. وهو القراءة، فالتحقت بأفعال الصلوة، وصارت جزءاً من أجزائها. وإذا التحقت بأفعال الصلوة وجب أدائها مضيقاً كسائر أفعال الصلوة.

والموضع الرابع: في أنهم اختلفوا في عدد سجود القرآن على إثنا عشر قولاً. الأول: مذهبا أنها أربع عشرة سجدة. الثاني: إحدى عشرة، بإسقاط الثلث من المفصل، وبه قال الحسن وغيره. الثالث: خمس عشرة، وبه قال المدنيون عن مالك، وهم يقولون في الحج سجدتان. والبواقي هي التي قالت بها الحنفية. وهو مذهب عمرو ابن عبد الله والليث وإسحق وابن المنذر، ورواية عن أحمد، واختاره المروزي وابن شريح الشافعيان. الرابع: أربع عشرة، بإسقاط ص، وبإثبات سجدتين في الحج. وهو أصح قولي الشافعي وأحمد. الخامس: أربع عشرة، بإسقاط سجدة النجم. وهو قول أبي ثور. السادس: ثنتا عشرة، بإسقاط ثانية الحج وص والإنشاق. وهو قول مسروق، رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه. السابع: ثلث عشرة، بإسقاط ثانية الحج والإنشاق. وهو قول عطاء الخراساني. الثامن: إن عزائم السجود خمس: الأعراف وبنو إسرائيل والنجم والإنشاق وإقرأ باسم ربك. وهو قول ابن مسعود. رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم عنه. التاسع: عزائم أربع، الم تنزيل وحم تنزيل والنجم

حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال أخبرني أبو صخر عن يزيد بن قسيط ﴿٢﴾ عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٣﴾ النجم فلم يسجد أحد منا حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو زرعة قال أنا حيوة بن شريح قال أنا أبو صخر فذكر بإسناده مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا روح قال ثنا ابن أبي ذئب ح وحدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا إسماعيل بن أبي كثير ﴿٤﴾ عن يزيد بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن

وإقرأ باسم ربك. وهو مروي عن علي رضي الله عنه رواه ابن أبي شيبة. العاشر: ثلث. قاله سعيد بن جبیر وهي آلم تنزِيل وحم تنزِيل والنجم وإقرأ باسم ربك. رواه ابن أبي شيبة عن داود يعني ابن أبي أياس عن جابر عنه. الحادي عشر: عزائم السجود آلم تنزِيل والإعراف وحم تنزِيل وبنو إسرائيل. وهو مذهب عبد بن عمير. الثاني عشر: عشر سجود. قالت جماعة، قال ابن أبي شيبة: حدثنا أسامة حدثنا ثابت بن عمار عن أبي تيممة الهجيمي أن أشياخا من الهجيم بعثوا مولا لهم إلى المدينة وإلى مكة يستلهم عن سجود القرآن، فأخبرهم أنهم أجمعوا على عشر سجود. هذه هي المذاهب في سجود تلاوة القرآن. لكنهم لما اختلفوا في المفصل اختلفا شديدا أراد المصنف أن يبين هل فيه سجود أم لا.

﴿٢﴾ قوله يزيد بن قسيط. هو يزيد بن عبد الله بن قسيط بن أسامة بن عمير الليثي أبو عبد الله المدني الأعرج. قال ابن معين: "ليس به بأس". وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: مشهور عندهم، وهو صالح الروايات. وقال إبراهيم بن سعد عن ابن إسحق: حدثني يزيد بن عبد الله بن قسيط، وكان فقيها ثقة، وكان ممن يستعان به في الأعمال لأمانته وفقهه. قال ابن سعد: مات بالمدينة سنة إثنين وعشرين ومائة. وكان ثقة كثير الحديث.

﴿٣﴾ قوله عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري في سجود القرآن عن إسماعيل بن جعفر قال أخبرنا يزيد بن خُصيفة عن ابن قسيط عن عطاء بن يسار. وبسند آخر عن ابن أبي ذئب قال: حدثنا يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم "والنجم" فلم يسجد فيها. وأخرجه مسلم في الصلوة عن يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقتيبة وعلي بن حجر أربعتهم عن إسماعيل بن جعفر به. وأخرجه أبو داود فيه عن هناد عن وكيع عن ابن أبي ذئب به. وأخرجه الترمذي فيه عن يحيى بن موسى عن وكيع به. وقال: حسن صحيح. وأخرجه النسائي فيه عن علي بن حجر به. وأخرجه البيهقي عن ابن أبي ذئب.

﴿٤﴾ قوله عن إسماعيل بن أبي كثير. هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقى مولهم أبو إسحق القاري. قال أحمد وأبو زرعة والنسائي: ثقة. وقال ابن معين: ثقة. وهو أثبت من ابن أبي حازم والدراوردي. قال ابن سعد: ثقة. وهو من أهل المدينة، قدم بغداد فلم يزل بها حتى مات. وهو صاحب

ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه قال أبو جعفر فذهب إلى هذا الحديث قوم ﴿٥٥﴾ فقلدوه فلم يروا في النجم سجدةً وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٥٦﴾ فقالوا بل فيها سجدة وليس في هذا الحديث دليل ﴿٥٧﴾ عندنا على أنه لا سجود فيها لأنه قد يحتمل أن يكون ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود فيها حينئذ لأنه كان على غير وضوء ﴿٥٨﴾ فلم يسجد لذلك ويحتمل أنه تركه لأنه كان في وقت لا يحل فيه السجود ويحتمل أن يكون تركه لأن الحكم كان عنده في سجود التلاوة أن من شاء سجد ومن شاء تركه ويحتمل أن يكون تركه لأنه لا سجود فيها فلما احتمل تركه للسجود كل معنى من هذه المعاني لم يكن هذا الحديث بمعنى منها أولى من صاحبه إلا بدلالة تدل عليه من غيره

الخمس مائة حديث التي سمعها منه الناس.

﴿٥٥﴾ قوله فذهب إلى هذا قوم. منهم الحسن البصري وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وعكرمة وطاوس ومجاهد وعطاء بن أبي رباح ومالك في ظاهر الرواية، والشافعي في القديم. وأبو ثور، وروي عن ابن عباس وابن عمر وأبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم. ﴿٥٦﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون. منهم أبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد وإسحق وعبد الله بن وهب وابن حبيب المالكي.

﴿٥٧﴾ قوله وليس في هذا الحديث دليل الخ. قال الترمذي: وتناول بعض أهل العلم هذا الحديث، فقال إنما ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجود لأن زيد بن ثابت حين قرأ فلم يسجد، لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم. وقالوا السجدة واجبة على من سمعها ولم يركعها. وقالوا: إن سمع الرجل وهو على غير وضوء، فإذا توضأ سجد. وهو قول سفيان وأهل الكوفة، وبه يقول إسحق. وقال بعض أهل العلم: إنما السجدة على من أراد أن يسجد فيها. والتمس فضلها، وركعها. قالوا: إن أراد ذلك، واحتجوا بالحديث المرفوع حديث زيد بن ثابت. فقالوا: لو كانت السجدة واجبة لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم زيداً حتى كان يسجد، ويسجد النبي صلى الله عليه وسلم، واحتجوا بحديث عمر أنه قرأ سجدة على المنبر، فنزل فسجد، ثم قرأها في الجمعة الثانية، فنهى الناس للسجود، فقال: إنها لم تكتب علينا إلا أن نشاء، فلم يسجد، ولم يسجدوا، وذهب بعض أهل العلم إلى هذا. وهو قول الشافعي وأحمد. إهـ

﴿٥٨﴾ قوله لأنه كان على غير وضوء الخ. لا بد في سجدة التلاوة من الوضوء، فإذا كان على غير وضوء واستمع القرآن، أو قرأ لا يسجد إلا بعد الوضوء. هذا هو مذهب الجمهور خلافاً للشافعي. فإنه يقول: يسجد وإن لم يكن على وضوء. وهو مروي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أيضاً، كما ذكره

ولكننا نحتاج إلى أن نفتش ما بعد هذا الحديث من الأحاديث لنلتمس حكم هذه السورة هل فيها سجود أو لا سجود فيها؟ فنظرنا في ذلك فإذا إبراهيم بن مرزوق قد حدثنا قال ثنا وهب ح وحدثنا علي بن شيبة قال ثنا يزيد بن هرون قال ثنا شعبة عن أبي إسحق عن الأسود عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ ﴿٩﴾ والنجم فسجد فيها فلم يبق أحد إلا سجد ﴿١٠﴾ إلا شيخ كبير ﴿١١﴾ أخذ كفا من تراب فقال هذا يكفيني قال عبد الله ولقد رأيته بعد

البخاري تعليقا في صحيحه. وكان ابن عمر رضي الله عنه يسجد على غير وضوء، وروى ابن أبي شيبة من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كنفسه عن سعيد بن جبيرة قال: كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد، وما يتوضأ. وذكر ابن أبي شيبة عن وكيع عن زكريا عن الشعبي في الرجل يقرأ السجدة وهو على غير وضوء فكان يسجد. وروى أيضاً حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش عن عطاء عن أبي عبد الرحمن قال: كان يقرأ السجدة وهو على غير وضوء وهو على غير القبلة وهو يمشي فيؤمي برأسه إيماء ثم يسلم.

﴿٩﴾ قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الخ. حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أخرجه البخاري عن محمد بن بشار عن غندر عن شعبة. وعن حفص بن عمر الحوضي عن شعبة في سجود القرآن. وفي مبعث النبي صلى الله عليه وسلم عن سليمان بن حرب، وفي المغازي عن عبدان بن عثمان عن أبيه، وفي التفسير عن نصر بن علي، وأخرجه مسلم في الصلوة عن محمد بن المثنى وبنادار كلاهما عن غندر به، وأخرجه أبو داود فيه عن الحوضي به، وأخرجه النسائي فيه، وفي التفسير عن إسماعيل بن مسعود عن خالد عن شعبة به مختصراً: "قرأ النجم فسجد فيها". وأخرجه البيهقي عن مسلم بن إبراهيم وأبي عمر عن شعبة.

﴿١٠﴾ قوله فلم يبق أحد إلا سجد الخ. أي من القوم الحاضرين، وسجوده صلى الله تعالى عليه وسلم في قراءة النجم كان بمكة، كما بينه البخاري مفسراً في حديث ابن مسعود. وفي حديث مخرمة بن نوفل، على ما رواه الطبراني في المعجم الكبير على ما مر.

﴿١١﴾ قوله إلا شيخ. سماه البخاري في تفسير سورة "والنجم" من طريق إسرائيل عن أبي إسحق أمية بن أبي خلف. ووقع في سيرة ابن إسحاق: أنه الوليد بن المغيرة. وفيه نظر. لأنه لم يقتل. وقيل: الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة، بالشك. وفيه نظر. لما أخرجه الطبراني من حديث مخرمة بن نوفل قال: لما أظهر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الإسلام أسلم أهل مكة، حتى أنه كان ليقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدر بعضهم أن يسجد من الإزدحام حتى قدم رؤساء قريش: الوليد بن المغيرة وأبوجهل وغيرهما. وكانوا بالطائف، فرجعوا وقالوا: تدعون دين آبائكم، لكن في ثبوت هذا نظر، لقول أبي سفيان في الحديث الطويل: أنه لم يرتد أحد ممن أسلم، ويمكن أن يجمع بأن النفي مقيد بمن ارتد سخطاً، لا

قتل كافرا حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا أبو مصعب الزهري قال ثنا عبد العزيز بن محمد عن مصعب بن ثابت عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالنجم ﴿١٢﴾ فسجد وسجد معه المسلمون والمشركون حتى سجد الرجل على الرجل ﴿١٣﴾ وحتى سجد الرجل على شيء رفعه إلى وجهه بكفه حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر وبشر بن عمر عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي

بسبب مراعاة خاطر رؤساءه. وروى الطبري من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير أن الذي رفع التراب فسجد عليه هو سعيد بن العاص بن أمية أبو أحيحة، وتبعه النحاس. وذكر أبو حيان شيخ شيوخنا في تفسيره: أنه أبولهب، ولم يذكر مستنده. وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة: سجدوا في النجم إلا رجلين من قريش، أرادا بذلك الشهرة. وللنسائي من حديث المطلب بن أبي وداعة، قال: قرأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النجم، فسجد وسجد من معه، فرفعت راسي وأبيت أن أسجد، ولم يكن المطلب يومئذ أسلم، ومهما ثبت من ذلك فلعل ابن مسعود لم يره، أو خص واحدا بذكره لإختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره. (فتح الباري)

﴿١٢﴾ قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالنجم الخ. حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود، لكن ليس في روايتهم قراءة سورة النجم. ولفظ البخاري: "كان يقرأ السورة التي فيها السجدة، فيسجد ونسجد حتى ما يجد أحدا مكانا لوضع جبهته". ومثله لمسلم وأبي داود، وأخرجه الطبراني في الكبير من رواية مصعب بن ثابت عن نافع عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ "والنجم" بمكة. الحديث. و"مصعب بن ثابت" اختلفوا فيه، ضعفه أحمد وابن معين، وثقه ابن حبان. وقال أبو حاتم: صدوق كثير الغلط، وقال الزهري: كان من أعبد زمانه، قيل: كان يصوم الدهر، ويصلي في اليوم والليل ألف ركعة، وعاش إحدى وسبعين سنة.

﴿١٣﴾ قوله حتى سجد الرجل على الرجل. ووقع في رواية البخاري: "حتى ما يجد أحدا لجبهته موضعا يسجد عليه". قال العيني: "قال ابن بطلان: كان عمر بن الخطاب يقول: من لا يقدر على السجود على الأرض من الزحام في صلوة الفريضة يسجد على ظهر أخيه. وبه قال الثوري والكوفيون والشعبي وأحمد وإسحق وأبو ثور، وقال نافع مولى ابن عمر: يؤمى إيماء، وقال عطاء والزهري: يمسك من السجود، فإذا رفعوا سجد هو. وهو قول مالك وجميع أصحابه. وقال مالك: إن سجد على ظهر أخيه يعيد الصلوة. وذكر ابن شعبان في مختصره عن مالك قال: يعيد في الوقت وبعده. وقال أشهب: يعيد في الوقت. وقال عمر رضي الله عنه: أسجد ولو على ظهر أخيك. فعلى قول من أجاز السجود في صلوة الفريضة من الزحام على ظهر أخيه فهو أجوز عنده في سجود القرآن، لأن السجود في الصلوة فرض،

هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ والنجم ﴿١٤﴾ فسجد وسجد الناس معه إلا رجلين أراد الشهرة ﴿١٥﴾ حدثنا أحمد بن مسعود الخياط قال ثنا محمد بن كثير قال ثنا مخلد بن حسين عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﴿١٦﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ والنجم فسجد وسجد معه من حضره من الجن والانس والشجر ﴿١٧﴾ حدثنا محمد بن النعمان قال ثنا أبو ثابت المدني قال ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن العلاء عن أبيه عن أبي

بخلافه. وعلى قول عطاء والزهري ومالك: يحتمل أن تجوز عندهم سجدة التلاوة على ظهر رجل. وأما على غير الأرض فكقول الجمهور. ويحتمل خلافهم، وإحتمال وفاقهم أشبه لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما.

﴿١٤﴾ قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ والنجم الخ. حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والبيهقي وأحمد في مسنده، ورجال إسناده ثقات.

﴿١٥﴾ قوله أراد الشهرة. قال البيهقي: "قال الشافعي: والرجلان لا يدعان إنشاء الله الفرض. ولو تركاه أمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعادته". إهـ. وغرضه من هذا الكلام الإعتراض على مذهب الحنفية بأن سجدة التلاوة ليست بواجبة، وأجيب بأن هذين الرجلين كانا كافرين كما مر.

﴿١٦﴾ قوله عن أبي هريرة الخ. حديثه رواه الدارقطني وأحمد.

﴿١٧﴾ قوله من حضره من الجن والانس والشجر الخ. والجن والانس يشملان المومن والكافر، كما جاء في رواية: سجد معه المسلمون والمشركون، وإنما سجد النبي صلى الله عليه وسلم إمتثالاً لأمر الله سبحانه بالسجود، وشكراً للنعم العظيمة المعدودة في أول السورة، وسجد المومنون متابعة له صلى الله عليه وسلم في إمتثال الأمر وإتيان الشكر، وسجد المشركون لما ظهر من سطوة سلطان العظمة والجبروت وسطوع الأنوار العظيمة والكبرياء، من توحيد الله عز وجل، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لم يبق لهم إختيار. وقال الطيبي: لعل هذه السجدة إنما سجدها رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وصفه الله تعالى في مفتتح السورة من أنه لا ينطق عن الهوى وذكر بيان قربه إلى الله تعالى. وأراه من آياته الكبرى، وأنه ما زاغ البصر وما طغى، شكراً لله تعالى على تلك النعمة العظمى. والمشركون لما سمعوا أسماء طواغيتهم: اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى سجدوا معه. وما يروى من أنهم سجدوا لما مدح النبي صلى الله عليه وسلم طواغيتهم بقوله: تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى. فقول باطل. وأنى يتصور ذلك. وكيف يدخل هذا بين قوله {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} وبين قوله {إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ} فكيف وقد أدخلت همزة الإنكار على إستخبار بعد الفاء في قوله "أفرايتم" المستدعية لإنكار فعل الشرك. والمعنى: أتجعلون هؤلاء شركاء لله؟ فأخبروني بأسماء هؤلاء إن كانت

سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة سجد في خاتمة النجم قال أبو سلمة يا أبا هريرة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها قال لولا إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها لما سجدت فيها حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عمن أخبره عن أبي الدرداء (١٨٦) قال سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سجدة منهن النجم حدثنا فهد قال ثنا الحماني قال ثنا

آلهة وما هي إلا أسماء سميتوها بمجرد متابعة الهوى، لا عن جهة أنزل الله تعالى بها. روى الإمام فخر الدين في تفسيره عن محمد بن إسحق عن خزيمة أنه سئل عن هذه القصة، قال: إنها من وضع الزنادقة، وصنف فيه كتابا. وقال الإمام أبو بكر البيهقي: "هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل. ثم أخذ يتكلم في أن رواة هذه القصة مطعونون. وذكر الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله في كتاب حصص الأتقياء: الصواب أن قوله: "تلك الغرائق العلى" من جملة إحياء الشيطان إلى أوليائه من الزنادقة حتى تلقوا بين الضعفاء وأرقاء الدين، ليرتابوا في صحة الدين القويم. وحضرة الرسالة بريئة من مثل هذه الرواية. وقال بعض أهل التاريخ: إن هذه الرواية من مفتريات ابن الزبيري، ومن أراد المزيد فعليه بالتفسير الكبير". إهـ وقال العيني بعد كلام طويل في إبطال حديث تلك الغرائق: "قال عياض: هذا حديث لم يخرج أحد من أهل الصحة ولا رواه ثقة بسند سليم متصل. وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون، المولعون بكل قريب، المتلقنون من الصحف كل صحيح وسقيم. قلت: الأمر كذلك، فإن غالب هؤلاء مثل الطرقية والقصاص. وليس عندهم تمييز، يخبطون خبط عشواء، ويمشون في ظلمة ظلماء، وكيف يقال: مثل هذا، والإجماع منعقد على عصمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ونزاهته من مثل هذه الرذيلة. ولو وقعت هذه القصة لوجدت قريش على المسلمين بها الصولة، ولأقامت بها اليهود عليهم الحجة كما علم من عادة المنافقين وعناد المشركين، كما وقع في قصة الإسراء، حتى كانت في ذلك لبعض الضعفاء ردة. فإن قلت: من أين علم الراوي أن الجن سجدوا؟ أجاب الكرمانى: إما بإخبار النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له، وإما بإزالة الله تعالى الحجاب. فإن قلت: هذه الواقعة مكية. كما بينه البخاري في صحيحه وأبو هريرة رضي الله تعالى عنه لم يكن هناك، لأنه أسلم قبل فتح خيبر. قلت: يمكن أنه سمعه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مشافهة أو أخبره أحد من الصحابة الذين شاهدوها، فيكون هذا الحديث على هذا التقدير من مراسيله. ويمكن أن يقال بتعدد الواقعة، لما رواه البزار عنه: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كتبت عنده سورة النجم، فلما بلغ السجدة سجد وسجدنا معه وسجدت الدواة والقلم. وإسناده صحيح". إهـ.

(١٨٦) قوله عن أبي الدرداء قال سجدت الخ. هذا الحديث أخرجه الترمذي عن سعيد بن أبي هلال عن

إبن المبارك عن معمر عن إبن طاؤس عن عكرمة بن خالد عن المطلب بن أبي وداعة قال رأيت النبي ﷺ صلى الله عليه وسلم قرأ النجم بمكة فسجد فلم أسجد معه لأنني كنت على غير الاسلام فلن أدعها أبداً ففي هذه الآثار تحقيق السجود فيها وليس فيما ذكرنا في الفصل الاول ما ينفي أن يكون فيها سجدة فهذه أولى لأنه لا يجوز أن يسجد في غير موضع سجود وقد يجوز أن يترك السجود في موضعه لعارض من العوارض التي ذكرناها في الفصل الأول فقال قائل فإن في ذلك دلالة أيضاً تدل على أن لا سجود فيها فذكر ما حدثنا إبن أبي داود قال ثنا أحمد بن الحسين اللهي قال حدثني إبن أبي فديك قال حدثني داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أنه سأل أبي بن كعب هل في المفصل سجدة قال لا قال فأبي بن كعب ﴿٢٠﴾ قد قرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كله فلو كان في المفصل سجود إذا لعلمه بسجود النبي صلى الله عليه وسلم فيه لما أتى عليه في تلاوته ولا حجة له في هذا عندنا لأنه قد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ترك ذلك فيه لمعنى من المعاني التي ذكرناها في الفصل الاول وقد ذهب

عمر الدمشقي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء. وقال: حديث أبي الدرداء حديث غريب، لانعرفه إلا من حديث سعيد بن أبي هلال عن عمر الدمشقي، ثم ذكر سنداً آخر عن سعيد بن هلال عن عمرو بن حيان الدمشقي، قال: سمعت مخبراً يخبرني عن أم الدرداء عن أبي الدرداء. وقال: هذا أصح من الأول. وأخرجه البيهقي عن سعيد بن أبي هلال عن أخبره عن أبي الدرداء، ثم ذكر سنيين آخرين مثل ما ذكره الترمذي. وأخرجه ابن ماجة عن ابن أبي هلال عن عمر الدمشقي عن أم الدرداء عن أبي الدرداء. وفيه: منهن النجم. وبسند آخر عن المهدي ابن عبد الرحمن عم أم الدرداء عن أبي الدرداء. وليس في هذه الرواية ذكر سجدة النجم، ومثل هذا روى البيهقي أيضاً.

﴿١٩﴾ قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم الخ. حديث المطلب بن أبي وداعة أخرجه النسائي والبيهقي. ﴿٢٠﴾ قوله فأبي بن كعب الخ. روى الطبراني عن معاذ بن محمد بن معاذ بن أبي بن كعب عن أبيه عن جده عن أبي رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: "يا أبا المنذر إني أمرت أن أعرض عليك القرآن، قال: يا رسول الله وذكرت هناك؟ قال نعم، بإسمك ونسبك في الملا الأعلى". وروى ابن منده في تاريخ أصفهان عن أبي ابن كعب قال: عرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القرآن في السنة التي قبض فيها، فقال: يا أبي إن جبرئيل أمرني أن أقرأ عليك القرآن، وهو يقرأك السلام. (كنز العمال)

جماعة ﴿٢١﴾ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سجود التلاوة إلى أنه غير واجب و إلى أن التالي لا يضره أن لا يفعله فمما روي عنهم في ذلك ما حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه ح وحدثنا محمد بن عمرو قال ثنا عبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب قرأ السجدة ﴿٢٢﴾ وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد وسجدوا معه ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهيؤا للسجود فقال عمر على رسلكم إن الله لم يكتبها علينا ﴿٢٣﴾ إلا أن نشاء، فقرأها ولم يسجد ومنعهم أن يسجدوا. حدثنا ابن مرزوق

﴿٢١﴾ قوله وقد ذهب جماعة إلخ. منهم عمر بن الخطاب وسلمان وعمران بن حصين وابن عباس رضي الله تعالى عنهم. وقال البخاري في صحيحه: "قيل لعمران بن حصين الرجل يسمع السجدة ولم يجلس لها، قال: أ رأيت لو قعد لها، كأنه لا يوجب عليه. وقال سلمان: ما لهذا غدونا. وقال عثمان رضي الله عنه قال: إنما السجدة على من إستمعها. وكان السائب بن يزيد لا يسجد سجود القاص". إه. وهذا هو مذهب الشافعي ومالك في أحد قوليه، وأحمد وإسحق والأوزاعي وداؤد. وبه قال الليث. وفي التوضيح: وعند المالكية خلاف في كونها سنة أو فضيلة.

﴿٢٢﴾ قوله قرأ السجدة إلخ. هذا الحديث أخرجه مالك عن عروة. وأخرج البخاري وأبو نعيم وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن خزيمة والبيهقي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا جاء السجدة قال: يا أيها الناس إنا نمرّ بالسجود، فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه. ولم يسجد عمر رضي الله تعالى عنه. وزاد نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء.

﴿٢٣﴾ قوله إن الله لم يكتبها علينا إلخ. قال بعضهم: هذا دليل صريح في عدم الوجوب. وقال الكرماني: وهذا كان بمحضر من الصحابة، ولم ينكر عليه، فكان إجماعا سكوتيا على ذلك. وأجاب العيني بما محصله: أن معناه أن السجدة ليست بواجبة على الفور، بحيث لو لم يسجد على الفور بأثم بتأخيرها. وقال العيني: "هذا الحديث منقطع لأن عروة لم يدرك عمر رضي الله عنه. قال خليفة بن خياط: وفي آخر خلافة عمر بن الخطاب يقال: في سنة ثلث وعشرين ولد عروة بن الزبير، وغن مصعب بن الزبير: ولد عروة لست سنين خلت من خلافة عثمان رضي الله عنه، فيكون منقطعا. وأما ترك عمر السجود فقد ذكرنا أنه لمعنى من المعاني التي ذكرناها فيما مضى. وأما منعه لهم عن السجود على تقدير صحته، فيحتمل أنه كان يرى أن التالي إذا لم يسجد لا يسجد السامع أيضا، فيكون معنى المنع: إذا ما سجدت فلا تسجدوا أنتم أيضا. وروي عن مالك أنه قال: إن ذلك مما لم يتبع عمر عليه، ولا عمل به

قال ثنا أبو عامر قال ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال مر سلمان ﴿٢٤﴾ بقوم قد قرؤا بالسجدة فقليل ألا تسجد فقال إنا لم نقصد لها. حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عبد الله بن بكر قال ثنا حاتم بن أبي صغيرة عن ابن أبي مليكة قال لقد قرأ ابن الزبير السجدة و أنا شاهد فلم يسجد فقام الحارث بن عبد الله فسجد ثم قال يا أمير المؤمنين ما منعك أن تسجد إذا قرأت السجدة فقال إني إذا كنت في صلوة سجدت وإذا لم أكن في صلوة فإني لا أسجد فهو لاء الجلة لم يروها واجبة ﴿٢٥﴾ وهذا هو النظر ﴿٢٦﴾ عندنا لأننا رأيناهم لا يختلفون

أحد بعده. إهـ. وفي فتح الباري: "وفي الحديث من الفوائد: أن للخطيب أن يقرأ القرآن في الخطبة. وإنه إذا مر بآية سجدة ينزل إلى الأرض، ليسجد بها، إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر، وإن ذلك لا يقطع الخطبة.

﴿٢٤﴾ قوله مر سلمان الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري تعليقا في صحيحه. ولفظه: "قال سلمان: ما لهذا غدونا". وأخرجه ابن أبي شيبه عن فضيل عن عطاء بن السائب أبي عبد الرحمن قال دخل سلمان الفارسي المسجد وفيه قوم يقرؤون فقرؤا سجدة فسجدوا، فقال له صاحبه يا أبا عبد الله لو آتينا هؤلاء، قال: ما لهذا غدونا. وأخرجه البيهقي أيضا. وأخرجه عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي.

﴿٢٥﴾ قوله لم يروها واجبة. واحتجوا بحديث زيد بن ثابت وحديث عمر وحديث سلمان رضي الله تعالى عنهم و بحديث الأعرابي: هل علي غيرها، قال لا، إلا أن تطوع. والجواب أن هذه الأحاديث لاتدل على عدم الوجوب، بل المراد منها: أن السجدة ليست بواجبة على الفور. وأما الجواب عن حديث الأعرابي فهو أنه في الفرائض. ونحن لم نقل: إن سجدة التلاوة فرض. واستدلوا أيضا بالمعقول من وجوه. الأول: أنها لو كانت واجبة لما جازت بالركوع كالصلية. الثاني: إنها لو كانت واجبة لما تداخلت. الثالث: لما أدت بالإيماء من راكب يقدر على النزول. الرابع: أنها تجوز على الراحلة فصار كالتامين. الخامس: لو كانت واجبة، لبطلت الصلاة بتركها كالصلية. والجواب عن الأول: أن أداءها في ضمن شيء لا ينافي وجوبها في نفسها، كالسعي إلى الجمعة يتأدى بالسعي إلى التجارة. وعن الثاني: إنما جاز التداخل لأن المقصود منها إظهار الخضوع والخشوع. وذلك يحصل بمرة واحدة. وعن الثالث: لأنه أداها كما وجبت، فإن تلاوتها على الدابة مشروعة، فكان كالشروع على الدابة في التطوع. وعن الرابع: كانت تلاوتها مشروعة على الراحلة فلا ينافي الوجوب. وعن الخامس: أن القياس على الصلية فاسد. لأنها جزء الصلاة، وسجدة التلاوة ليست بجزء الصلاة.

﴿٢٦﴾ قوله وهذا هو النظر الخ. هذا النظر ليس بصحيح. ولا يثبت منه عدم الوجوب. لأن صلوة النافلة وإن كانت تطوعا لكن السجدة من أركانها وفرائضها. ولولم يسجد بطلت الصلاة، فكما أن التطوع في

أن المسافر إذا قرأها وهو على راحلته أو ملى بها ولم يكن عليه أن يسجدها على الأرض فكانت هذه صفة التطوع لصفة الفرض لأن الفرض لا يصلى إلا على الأرض والتطوع يصلى على الراحلة، وكان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يذهبون في السجود إلى خلاف ذلك، ويقولون هي واجبة ﴿٢٧﴾ فثبت بما وصفنا أن ما ذكروا عن أبي لا دلالة فيه على أن لا سجود في المفصل، لأنه قد يجوز أن يكون الحكم كان في السجود عند رسول الله صلى

نفسه ليس بواجب، لأن المصلي إن شاء فعلها، وإن لم يشأ لم يفعلها. لكن لو شرع، وفعلها، فيجب عليه السجدة. ولو لم يسجدها بطلت صلاته. ولو كان المصلي مسافراً راكباً على الدابة، فله أن يصلي على الراحلة، ويؤديها بالإيماء، وكذلك هذه السجدة لا تجب إلا من قراءة آية السجدة، ولو بالخيار إن شاء قرأ وإن لم يشأ لم يقرأ. فأما إذا قرأها فقد تحقق سبب الوجوب من جهته، فتجب. ولو كان قرأ على الراحلة وأداها بالإيماء جاز. وهذا لا ينافي الوجوب. والله تعالى أعلم. أجاب عن هذا النظر شيخنا المجدد رحمه الله تعالى بقوله: أقول: "جوابه واضح، فإن منشأه ليس نفس وجوب الفريضة، بل وجوب القيام فيها دون النافلة، وسجدة التلاوة لا يجب فيها القيام". إهـ. ثم رأيت في فتح القدير تأييد ما قلنا، فله الحمد. ونصه: "وإنما أدت بالإيماء إذا تلاها راكباً لأن الشروع في التلاوة راكباً مشروع، كالشروع في التطوع راكباً، من حيث أنهما سببا لزوم السجدة، فكما أوجب التطوع راكباً السجود بالإيماء أوجبها التلاوة كذلك". إهـ

﴿٢٧﴾ قوله ويقولون هي واجبة. واستدل على الوجوب بحديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة في الإيمان يرفعه: إذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان يبكي يقول: يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود فأبيت، فلي النار. والأصل أن الحكيم إذا حكى عن غير الحكيم كلاماً، ولم يعقبه بالإنكار، كان دليل صحته، فهذا ظاهر في الوجوب مع أن أي السجدة تفيد أيضاً. لأنها ثلاثة أقسام: قسم فيه الأمر الصريح به. وقسم تضمن حكاية إستنكاف الكفرة حيث أمروا به. وقسم فيه حكاية فعل الأنبياء السجود. وكل من الإمتثال والإقتداء ومخالفة الكفرة واجب، إلا أن يدل دليل في معين على عدم لزومه، لكن دلالتها فيه ظنية، فكان الثابت الوجوب، لا الفرض. والإتفاق على أن ثبوتها على المكلفين مقيد بالتلاوة لا مطلقاً، فلزم كذلك". إهـ. فتح القدير. وقال في البدائع في دليل الوجوب: "لأن الله تعالى ذم أقواماً بترك السجود، فقال: {وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ} إهـ. وقال العيني: "روى ابن أبي شيبة عن حفص عن حجاج عن إبراهيم ونافع وسعيد بن جبير أنهم قالوا: من سمع السجدة فعليه أن يسجد. وعن إبراهيم بسند صحيح: "إذا سمع الرجل السجدة وهو يصلي فليسجد. وعن الشعبي: كان أصحاب عبدالله إذا سمعوا السجدة سجدوا، في صلوة كانوا أو غيرها.

الله عليه وسلم على واحد من المعاني التي ذكرناها في ذلك عن عمر وسلمان وابن الزبير فترك السجود في المفصل لذلك ولعله أيضا لم يسجد ﴿٢٨﴾ في تلاوته ما فيه سجود أيضا من غير المفصل وقد خالف أبي بن كعب فيما ذهب إليه من ذلك جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن عاصم بن بهدلة عن زر عن علي قال إن عزائم السجود ﴿٢٩﴾ آلم تنزيل وخم والنجم وقرأ باسم ربك

وقال شعبة: سألت حمادا عن الرجل يصلي فيسمع السجدة، قال يسجد. وقال الحكم: مثل ذلك. وحدثنا: هشيم أخبرنا مغيرة عن إبراهيم أنه كان يقول في الجنب إذا سمع السجدة، يغتسل ثم يقرأها فيسجدها، فإن كان لا يحسنها قرأ غيرها ثم يسجد. وحدثنا حفص عن حجاج عن فضيل عن إبراهيم وعن حماد وسعيد بن جبيرة قالوا: إذا سمع الجنب السجدة إغتسل ثم سجد. وحدثنا عبيد الله بن موسى عن أبان العطار عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عثمان في الحائض تسمع السجدة قال تؤمي براسها. وتقول: اللهم لك سجدت. وعن الحسن في رجل نسي السجدة من أول صلواته فلم يذكرها حتى كان في آخر ركعة من صلواته، قال: ليسجد فيها ثلث سجعات. فإن لم يذكر حتى يقضي صلواته غير أنه لم يسلم معه، قال: ليسجد سجدة واحدة ما لم يتكلم، فإن تكلم استأنف الصلوة. وعن إبراهيم: إذا نسي السجدة فليسجدها متى ما ذكرها في صلواته. وسئل مجاهد في رجل شك في سجدة. وهو جالس لا يدري من سجدها أم لا. قال مجاهد: إن شئت فاسجدها، فإذا قضيت صلواتك، فاسجد سجدين وأنت جالس. وإن شئت فلا تسجدها، وأسجد سجدين وأنت جالس في آخر صلواتك. وإنما يستحق الذم بترك الواجب ولأن مواضع السجود في القرآن، منقسمة فيها ما هو أمر بالسجود وإلزام للوجوب، كما في آخر سورة للقلم. ومنها ما هو إخبار عن إستكبار الكفرة عن السجود، يجب علينا مخالفتهم بتحصيله، ومنها ما هو إخبار عن خشوع المطيعين، فيجب علينا متابعتهم، لقوله تعالى: {فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَوْا}

﴿٢٨﴾ قوله ولعله أيضا لم يسجد. لأن أيما رضي الله تعالى عنه لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في غير المفصل، فيحتمل أنه كما لم يسجد في المفصل لم يسجد في غير المفصل أيضا. ﴿٢٩﴾ قوله إن عزائم السجود الخ. حديث علي رضي الله عنه أخرجه أبو بكر بن شيبه. والطبراني في الأوسط. وابن مندة والبيهقي. وكذا أخرجه محمد بن الحسن في كتاب الحجج عن قيس بن الربيع عن إسحق السبيعي عن الحارث عن علي رضي الله تعالى عنه. وروى مثله عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: أخبرنا قيس بن الربيع عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال: "عزائم سجود القرآن أربع، آلم تنزيل السجدة وخم تنزيل السجدة والنجم وقرأ باسم ربك الذي خلق.

حدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن عاصم فذكر بإسناده مثله. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحق عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال صلى بنا عمر بن الخطاب ﴿٣٠﴾ الفجر بمكة فقرأ في الركعة الثانية بالنجم ثم سجد ﴿٣١﴾ ثم قام فقرأ إذا زلزلت. حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود ووهب وروح قالوا ثنا شعبة قال ثنا الحكم أنه سمع إبراهيم التيمي يحدث عن أبيه قال صليت خلف عمر بن الخطاب فذكر مثله واللفظ لروح حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن عمران بن عبيد الله أو عبيد الله بن عمران عن أبي رافع عن أبي هريرة أن عمر سجد في إذا السماء انشقت. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمر قال ثنا شعبة عن علي بن زيد عن زرارة بن أوفى عن مسروق قال صليت خلف عثمان الصبح فقرأ النجم فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب عن شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود أن عمر وعبد الله يعني ابن مسعود سجدا في إذا السماء انشقت ﴿٣٢﴾ قال منصور أو أحدهما حدثنا أبو بكره قال ثنا روح قال ثنا شعبة فذكر بإسناده

وروى البيهقي مثله بسنده: عن شعبة عن عاصم بن بهدلة إلى آخر السند. ثم قال: هكذا رواه الجماعة عن شعبة. ويذكر عن هشيم عن شعبة نحو رواية سفيان، أي عن عاصم عن زر عن علي رضي الله عنه. ﴿٣٠﴾ قوله صلى بنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخ. روى الطبراني بسند صحيح، عن عمر أنه قرأ النجم فسجد فيها، ثم قام فقرأ: إذا زلزلت، والحديث قد مر في باب وقت الفجر. وفي باب جمع السور في ركعة.

﴿٣١﴾ قوله ثم سجد. هذه حجة لمن قال: إن من قرأ آية سجدة في صلواته المكتوبة فله أن يسجد فيها. وكره مالك ذلك في الفريضة الجهرية والسرية. وقال ابن حبيب: لا يقرأ الإمام السجدة فيما يسربه ويقرأها فيما يحجر فيه. وذكر الطبري عن أبي مجلز: أنه كان لا يرى السجود في الفريضة. وزعم أن ذلك زيادة في الصلوة. ورأى أن السجود فيها غير الصلوة. والحديث يرد عليه، وعمل السلف من الصحابة وعلماء الأمة. وقال صاحب الهداية: "وإذا قرأ الإمام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه. وإذا تلا المأموم وسمعها الإمام والقوم لم يسجد الإمام ولا المأموم في الصلوة بالاتفاق، ولا بعد الفراغ من الصلوة عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد يسجدونها بعد الفراغ". إهـ

﴿٣٢﴾ قوله سجدا في إذا السماء انشقت الخ. قال محمد بن الحسن في كتاب الحجج: حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود: أنهما كانا

مثله. حدثنا أبوبكرة قال ثنا يحيى بن حماد قال ثنا أبو عوانة عن سليمان عن إبراهيم عن الأسود قال رأيت عمر ^{﴿٣٣﴾} بن الخطاب وعبدالله بن مسعود يسجدان في إذا السماء انشقت حدثنا روح قال ثنا يوسف قال ثنا أبو الاحوص عن ليث عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبدالله بذلك حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال رأيت عمر يسجد في النجم في صلوة الصبح ثم استفتح في سورة أخرى حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمر قال أنا مالك عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة قال صلى بنا عمر فقراً النجم فسجد فيها. حدثنا فهد قال ثنا ابن أبي مريم قال أنا بكر بن مضر قال حدثني عمرو بن الحارث عن بكير أن نافعا حدثه أنه رأى ابن عمر يسجد في إذا السماء انشقت ^{﴿٣٤﴾} وقرأ باسم ربك في غير صلوة. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال حدثنا سعيد بن إسحق قال ثنا شعبة عن إسحق بن سويد قال سئل نافع ^{﴿٣٥﴾} أكان ابن عمر يسجد في الحج سجدتين قال مات ابن عمر ولم يقرأها ولكنه كان يسجد في النجم وفي إقرأ باسم ربك. حدثنا أبوبكرة قال ثنا أبو داود قال ثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن نافع عن ابن عمر أنه كان يسجد في النجم حدثنا أبوبكرة قال ثنا أبو داود قال ثنا المسعودي قال ثنا عبد الرحمن بن الأصبهاني عن أبي عبد الرحمن إن ابن مسعود كان يسجد في إذا السماء انشقت حدثنا أبوبكرة قال ثنا روح قال ثنا شعبة والثوري وحماد عن عاصم عن زر أن عمارا سجد فيها ^{﴿٣٦﴾} حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن

يسجدان في {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} ثم سئل فقال: أو أحدهما. وأخرجه عبد الرزاق أيضا.

^{﴿٣٣﴾} قوله عن الأسود قال رأيت عمر الخ. أخرجه البيهقي في السنن ومحمد بن الحسن في موطاه. قال محمد: "وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله. وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة". إه. وقال في كتاب الحجج: "أخبرنا مسعر بن كدام قال: حدثنا عبد الرحمن بن الأسود أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سجد في "إذا السماء انشقت".

^{﴿٣٤﴾} قوله يسجد في {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} رواه عبد الرزاق عن نافع أن ابن عمر سجد في {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ}

^{﴿٣٥﴾} قوله سئل نافع. رواه الطبري من طريق إسحق بن سويد عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في النجم.

الاعرج عن أبي هريرة أنه كان يسجد فيها ﴿٣٦﴾ فهو لا ء قد خالفوا ﴿٣٧﴾ أبي بن كعب في قوله لا سجود في المفصل وقد حدثنا فهد قال ثنا ابن الأصبهاني قال أنا شريك عن الأعمش عن أبي ظبيان قال قال لي ابن عباس أي قراءة تقرأ قلت القراءة الأولى قراءة ابن أم عبد، فقال هي القراءة الآخرة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض عليه القرآن في كل عام، قال أراه قال في كل شهر رمضان، فلما كان العام الذي مات فيه عرضه عليه مرتين فشهد عبدالله ما نسخ وما بدل، فهذا عبدالله بن عباس قد أخبر أن عبدالله بن مسعود حضر قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن مرتين، في العام الذي قبض فيه، فعلم مانسخ وما بدل فإن كان في قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب ما قد دل على أن أبيًا قد علم ما فيه من السجود من القرآن حتى صار قوله لا سجود في المفصل دليلا على أنه كذلك كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن حضور ابن مسعود قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن مرتين دليل على أنه قد علم ما فيه السجود من

﴿٣٦﴾ قوله إن عمارا سجد فيها الخ. قال محمد بن الحسن في كتاب الحجج: "أخبرنا قيس بن الربيع عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش الأسدي قال: رأيت عمار بن ياسر على المنبر قرأ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فنزل فسجد ثم صعد". وكذا أخرجه البيهقي في السنن.

﴿٣٧﴾ قوله كان يسجد فيها الخ. سجود أبي هريرة في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ مروى بروايات كثيرة رواها البخاري ومسلم وغيرهما.

﴿٣٨﴾ قوله فهو لا ء قد خالفوا الخ. أي فهو لا ء الأجلة من الصحابة رضي الله عنهم قالوا: إن في المفصل سجودا. فقولهم هذا قد خالف ما قاله أبي رضي الله عنه أنه لا سجود في المفصل. فقولهم أخرى بالقبول من قول واحد. وأما استدلال من قال: أن لا سجود في المفصل بأن أبيًا رضي الله تعالى عنه قد قرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كله، فلو كان في المفصل سجود لعلمه. فجوابه ما قد مر من المصنف: أن عدم سجوده صلى الله عليه وسلم يحتمل المعاني، فلا دليل فيه على أن ليس في المفصل سجدة. ولو كان هذا دليلا على عدم السجود، فقد قرأ النبي صلى الله عليه وسلم على عبدالله بن مسعود رضي الله عنه القرآن كله في كل عام مرة، وفي العام الذي توفي فيه قرأ عليه مرتين، فعبده الله بن مسعود رضي الله عنه لما قال بالسجود في المفصل، عُلِمَ أنه عُلِمَ من النبي صلى الله عليه وسلم السجود، لأن هذا أمر توقيفي لا دخل للإجتihad فيه. فقول ابن مسعود رضي الله عنه أول دليل على سجود المفصل لأنه إثبات، وقول أبي رضي الله عنه نفي، والإثبات يترجح على النفي.

القران فصار قوله إن في المفصل من السجود ما روينا عنه حجة وقال قوم ﴿٣٩﴾ قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في المفصل بمكة فلما هاجر ترك ذلك ورووا ذلك عن ابن عباس ﴿٤٠﴾ من طريق ضعيف لا يثبت مثله ورووا عنه من قوله إنه لا سجود في المفصل حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا الخصيب قال ثنا همام عن ابن جريج عن عطاء أنه سأل ابن عباس عن سجود القرآن فلم يعد عليه في المفصل شيئا وهذا عندنا لو ثبت لكان فاسدا وذلك أن أباهريرة قد روينا عنه في هذا الباب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد سجد في النجم وإنه كان حاضرا ذلك وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في إذا السماء انشقت وإسلام أبي هريرة ولقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما

﴿٣٩﴾ قوله وقال قوم الخ. قال مالك رحمه الله ومن وافقه: بأنه لا سجود في المفصل. وإن سجدة النجم و {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} و {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ} منسوخات بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، أو بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة. كذا في النووي. وقال العيني: "وذهب إليه مجاهد والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وبعض الشافعية، فقالوا: قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد في المفصل بمكة. فلما هاجر إلى المدينة ترك ذلك". إهـ

﴿٤٠﴾ قوله ورووا ذلك عن ابن عباس الخ. روى أبو داود عن محمد بن رافع، نا أزهري بن القاسم قال محمد: "رأيت بمكة" نا أبو قدامة عن مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة". قال الزيلعي: "قال عبدالحق في أحكامه: إسناده ليس بقوي". إهـ. وقال النووي: "أما حديث ابن عباس رضي الله عنه فضعيف الإسناد لا يصح الاحتجاج به". إهـ. وقال العيني: "قال ابن عبد البر: هذا حديث منكر، وأبو قدامة ليس بشيء. وقال ابن القطان في كتابه: وأبو قدامة الحارث بن عبيد، قال فيه ابن حنبل: مضطرب الحديث. وضعفه ابن معين. وقال الساجي: صدوق، وعنده مناكير. وقال أبو حاتم: كان شيخا صالحا، وكثر وهمه، ومطر الوراق كان سيئ الحفظ، حتى كان يشبه في سوء الحفظ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. وقد عيب على مسلم إخراج حديثه". إهـ. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "وأما ما رواه أبو داود وغيره من طريق مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في الحديث. فقد ضعفه أهل العلم بالحديث لضعف في بعض رواته، واختلاف في إسناده. وعلى تقدير ثبوته فرواية من أثبت ذلك أرجح، إذ المثبت مقدم على النافي". إهـ.

كان بالمدينة قبل وفاته بثلاث سنين وقد روينا ذلك عنه في مواضعه من كتابنا هذا فدل ذلك على فساد ما ذهب إليه أهل تلك المقالة وقد تواترت الآثار أيضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسجوده في المفصل ﴿٤١﴾ فمن ذلك ما حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني قرة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب وصفوان بن سليم عن عبد الرحمن بن سعد ﴿٤٢﴾ عن أبي هريرة قال سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت، واقرأ باسم ربك الذي خلق، سجدتين. حدثنا ربيع المودن قال ثنا شعيب بن الليث قال ثنا الليث عن بكير بن عبد الله عن نعيم المجرم أنه قال صليت مع أبي هريرة فوق هذا المسجد فقرأ إذا السماء انشقت، فسجد فيها وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال أنا علي بن زيد عن أبي رافع قال صليت خلف أبي هريرة ﴿٤٣﴾ بالمدينة فقرأ إذا السماء انشقت، فسجد فيها فلما فرغ من صلاته لقيته فقلت أ تسجد فيها فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها فلن أدع ذلك. حدثنا أبو بكر قال ثنا روح بن عبادة قال ثنا حماد قال ثنا علي بن زيد قال ثنا أبو رافع عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه

﴿٤١﴾ قوله بسجوده في المفصل الخ. أي بعد ما هاجر إلى المدينة.

﴿٤٢﴾ قوله عن عبد الرحمن بن سعد الخ. هذا هو عبد الرحمن الأعرج، وحديثه هذا أخرجه مسلم في صحيحه عن صفوان بن سليم، وعن عبيد الله بن أبي جعفر عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه البيهقي أيضا.

﴿٤٣﴾ قوله قال صليت خلف أبي هريرة الخ. أخرجه البخاري عن مسدد قال حدثنا معتمر قال سمعت أبي قال: حدثني بكر عن أبي رافع، وأخرجه في الصلوة أيضا عن أبي النعمان، وعن مسدد عن يزيد بن زريع عن سليمان التيمي. وأخرجه مسلم في الصلوة عن عبيد الله بن معاذ ومحمد بن عبد الأعلى، كلاهما عن معتمر بن سليمان به، وعن أبي كامل الجحدري عن يزيد بن زريع به، وعن عمرو الناقد عن عيسى بن يونس، وعن أحمد بن عتبة عن سليم بن أخضر، كلاهما عن سليمان التيمي به، وعن محمد بن المثنى وابن بشار قال: حدثنا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع، وأخرجه أبو داود فيه عن مسدد عن معتمر به. وأخرجه النسائي فيه عن حميد بن مسعدة عن سليم بن أخضر به. وأخرجه البيهقي عن مسدد عن معتمر بن سليمان التيمي، وعن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع.

وسلم نحوه غير أنه لم يذكر قوله فلن أدع ذلك أبدا. حدثنا أبو بكر قال ثنا روح قال ثنا شعبة عن مروان الأصفر حدثه عن أبي رافع فذكر مثله بإسناده، وزاد "فلن أدع ذلك حتى ألقاه" حدثنا أبو بكر قال ثنا روح قال ثنا الثوري وابن جريج وابن عيينة عن أيوب بن موسى عن عطاء بن مينا عن أبي هريرة قال سجدنا ﴿٤٤﴾ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو حذيفة قال ثنا سفيان قال ثنا أيوب بن موسى قال ثنا عطاء بن مينا عن أبي هريرة قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في إقرأ باسم ربك وإذا السماء انشقت. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود وروح واللفظ لأبي داود قال ثنا هشام عن يحيى ﴿٤٥﴾ قال ثنا أبو سلمة عن أبي هريرة أنه رآه يسجد ﴿٤٦﴾ في إذا السماء انشقت وقال لولم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها لم أسجد. حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون البغدادي قال ثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة فذكر بإسناده مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا روح ووثنا ابن مرزوق قال ثنا عثمان بن عمر قال حدثنا مالك عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة أن أبا هريرة ﴿٤٧﴾ قرأ بهم إذا

﴿٤٤﴾ قوله سجدنا الخ. أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد، كلاهما عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن عطاء بن مينا. وأخرجه الترمذي عن قتيبة بن سعيد عن سفيان بن عيينة به. وأخرجه أبو داود عن مسدد عن سفيان به، وأخرجه النسائي عن إسحق بن إبراهيم ووكيع عن سفيان، وأخرجه البيهقي عن سعدان عن سفيان به، وأخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان به.

﴿٤٥﴾ قوله هشام عن يحيى. هشام هذا هو ابن أبي عبد الله الدستوائي. ويحيى هو يحيى ابن أبي كثير. ﴿٤٦﴾ قوله إنه رآه يسجد الخ. أخرجه البخاري عن مسلم بن إبراهيم ومعاذ بن فضالة قال: حدثنا هشام بن يحيى عن أبي سلمة، وأخرجه مسلم عن محمد بن المثنى عن ابن أبي عدي عن هشام، وعن إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة. وأخرجه أيضا عن يحيى بن يحيى عن مالك عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن. وأخرجه النسائي عن قتيبة عن مالك به، وعن محمد بن رافع عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عبدالعزيز بن عياش عن ابن قيس عن أبي سلمة. وأخرجه البيهقي عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن. وعن عبد الله أبي بكر السهمي عن هشام عن يحيى عن أبي سلمة.

﴿٤٧﴾ قوله إن أبا هريرة الخ. قال محمد بن الحسن في الحجج: أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة عن أبي هريرة: قرأ بهم {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} فسجد فيها.

السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف ﴿٤٨﴾ حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها. حدثنا ابن خزيمة وفهد قالوا ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال حدثني ابن الهاد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة وهو يسجد في إذا السماء انشقت فقال أبو سلمة فقلت له حين انصرف سجدت ﴿٤٩﴾ في سورة ما رأيت الناس يسجدون فيها فقال لولم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها ﴿٥٠﴾ لم أسجد. حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا أسد قال حدثنا ابن أبي ذئب عن عبد العزيز بن عياش عن عمر بن عبد العزيز عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في إذا السماء

فلما انصرف حدثهم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها.

﴿٤٨﴾ قوله فلما انصرف. أي عن الصلاة، كما هو مصرح في رواية البخاري ومسلم عن أبي رافع، حيث قال: صليت مع أبي هريرة العتمة، فقرأ {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} فسجد. الحديث. وقد مر حديث أبي رافع للطحاوي أيضاً.

﴿٤٩﴾ قوله سجدت. بحذف همزة الإستفهام، وفي رواية البخاري عن هشام عن يحيى: ألم أرك تسجد؟ وكذلك في رواية أبي رافع عن أبي هريرة: أتسجد فيها؟ قيل: هو إستفهام إنكار من أبي سلمة يشعر بأن العمل إستمر على خلاف ذلك. وفيه نظر. وعلى التنزل، فيمكن أن يتمسك به من لا يرى السجود بها في الصلاة. أما تركها مطلقاً، فلا، ويدل على بطلان المدعى أن أبا سلمة وأبا رافع لم ينازعا أبا هريرة بعد أن علمها بالسنة في هذه المسئلة، ولا إحتجا عليه بالعمل على خلاف ذلك. قال ابن عبد البر: وأي عمل يدعى مع مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده. فتح الباري.

﴿٥٠﴾ قوله يسجد فيها الخ. قال العيني: "ومما يستدل بسجوده صلى الله عليه وسلم في الصلوة لسجدة التلاوة على التسوية بين الفريضة والنافلة. وبه قال الشافعي وأحمد. وفرق المالكية بين صلوة الفرض والنافلة، فإن كان في النافلة، فيسجد لقراءة نفسه، سواء كان منفرداً أو إماماً، لأمن التخليط عليهم. فإن لم يأمن التخليط عليهم أيضاً سجد على المنصوص عليه عندهم، فأما الفريضة فالمشهور عندهم: أنه لا يسجد فيها، سواء كانت سرية أو جهرية، وسواء كان منفرداً أو في جماعة. ومما استدل بأحاديث السجود للتلاوة على أنه لا يقوم الركوع مقام سجدة التلاوة. وبه قال الشافعي ومالك وأحمد. وقال أبو حنيفة رحمه الله: يقوم الركوع مقام السجود للتلاوة إستحساناً، لقوله تعالى {خَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ} وفي الينابيع: إن كانت السجدة في آخر السورة فالأفضل أن يركع بها، وإن كانت في وسطها فالأفضل أن يسجد ثم يقوم فيختم السورة ثم يركع، وإن كانت في آخر السورة وبعدها آيتان أو ثلث فإن شاء أتم السورة وركع، وإن شاء سجد ثم قام فأتى السورة. فإن ركع بها يحتاج إلى النية عند الركوع بها، فإن لم

انشقت حدثنا ابن أبي داود قال ثنا مسدد قال ثنا حماد ابن زيد عن أيوب عن محمد ﴿٥١﴾ عن أبي هريرة عن رجلين كلاهما خير من أبي هريرة: أن أحدهما سجد في إذا السماء انشقت وفي اقرأ باسم ربك الذي خلق، وكان الذي سجد أفضل من الذي لم يسجد فإن لم يكن عمر فهو خير من عمر ﴿٥٢﴾ فهذا أبو هريرة قد تواترت عنه الروايات أنه سجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا في إذا السماء انشقت وإسلامه إنما كان بالمدينة فكيف يجوز أن يقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما هاجر لم يسجد في المفصل وقد روي عن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم في سجود المفصل أيضا ما حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو الاسود قال ثنا ابن لهيعة عن العلاء بن كثير عن الحارث بن سعيد ﴿٥٣﴾ الكندي عن عبد الله بن نمير ﴿٥٤﴾ اليحصبي أن عمرو بن العاص ﴿٥٥﴾ سجد في إذا

توجد منه النية عند الركوع بها لا يجزيه عن السجدة، ولو نوى في ركوعه قليل يجزيه، وقيل لا يجزيه. إهـ. ﴿٥١﴾ قوله عن محمد. هو محمد بن سيرين كما صرح به النسائي وغيره. وحديثه هذا أخرجه النسائي وغيره، ولفظه للنسائي قال: "سجد أبو بكر وعمر رضي الله عنهما في {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} ومن هو خير منهما". وفي رواية أخرى: "سجد أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ومن هو خير منهما صلى الله عليه وسلم في {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} و{اقرأ باسم ربك} وأخرجه البيهقي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: حدثني رجلان كلاهما خير مني إن لم يكن أظنه قال: أبو بكر أو عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فلا أدري من هو، إن أحدهما سجد في {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} وفي {اقرأ باسم ربك الذي خلق} قال: وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إذا قرأ النجم مع القوم سجد، وإذا قرأها في الصلوة. وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا وصل إليها قرأنا سجد وإذا لم يصل إليها قرأنا ركع. وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه إذا قرأها سجد، ثم يقوم فيقرأ بالتين والزيتون، أو سورة تشبهها، قال: وسجد بها النبي صلى الله عليه وسلم. إهـ.

﴿٥٢﴾ قوله فهو خير من عمر: أي أبو بكر رضي الله عنه، أو النبي صلى الله عليه وسلم.

﴿٥٣﴾ قوله الحارث بن سعيد. قال في التهذيب: "الحارث بن سعيد، ويقال: ابن يزيد العتقي المصري ويقال: سعيد بن الحارث، والأول أصح. روى عن عبد الله بن منين من بني عبد كلال. وعنه نافع بن يزيد وابن لهيعة أخرجا له حديثا واحدا في سجدة القرآن. قال ابن القطان القاسي: لا يعرف له حال. وقرأت بخط الذهبي: لا يعرف، يعني حاله، كما قاله ابن القطان. إهـ.

﴿٥٤﴾ قوله عبد الله بن نمير. هذا غلط من الكاتب، والصواب عبد الله بن منين، بنونين مصغرا اليحصبي بفتح التحتانية وسكون المهملة، المصري، وثقه يعقوب بن سفيان، من الثالثة. كذا في التقريب. وقال

السماء انشقت وفي إقرأ باسم ربك الذي خلق، فقليل له في ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيهما. فهذه الآثار قد تواترت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسجود في المفصل فيها نقول وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأما النظر في ذلك فعلى غير هذا المعنى. وذلك أنا رأينا السجود المتفق عليه هو عشر سجعات منهن في الأعراف وموضع السجود فيها منها قوله: إن الذين ﴿٥٦﴾ عند ربك لا يستكبرون ﴿٥٧﴾ عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ﴿٥٨﴾ ومنهن: الرعد وموضع السجود عند قوله عز وجل: ولله يسجد ﴿٥٩﴾ من في السموات والأرض طوعاً وكرها وظلالهم بالغدو

في تهذيب التهذيب: "عبدالله بن منين اليحصبي المصري، من بني عبد كلال، روى عن عمرو بن العاص في سجود القرآن. وقيل: عن عبدالله بن عمرو، وعنه الحارث بن سعيد العتقي. وقيل: سعيد بن الحارث، وقيل: الحارث بن يزيد". إهـ

﴿٥٥﴾ قوله إن عمرو بن العاص الخ. حديثه أخرجه أبو داود عن نافع بن يزيد عن الحارث بن سعيد العتقي عن عبدالله بن منين من بني عبد كلال عن عمرو بن العاص: أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن، منها ثلث في المفصل. وفي سورة الحج سجعتان. وأخرجه البيهقي بهذا السند مثله. وأخرجه الحاكم في المستدرک بهذا السند، ثم قال: هذا حديث رواه مصريون، قد إحتج الشيخان بأكثرهم. وليس في عدد سجود القرآن أتم منه. ولم يخرجاه". إهـ

﴿٥٦﴾ قوله إن الذين عند ربك. أي الملائكة. وقال البيضاوي: "يعني ملائكة الملأ الأعلى". قال في الجمل: المراد بالعندية القرب من الله بالزلفى والرضا، لا المكانية، أو المراد: عند عرش ربك". إهـ. شهاب. وفي القرطبي: "ومعنى العندية: أنهم في مكان لا ينفذ فيه إلا حكم الله تعالى. وقيل: لأنهم رسل الله، كما يقال: عند الخليفة جيش كثير. وقيل: هذا على جهة التشريف لهم، وأنهم بالمكان المكرم. وهو عبارة عن قربهم في الكرامة، لا في المسافة". إهـ. وقال الصاوي: وهذا كالدليل لما قبله، أي: فإذا كان دوام الذكر داب من لم يجعل لهم على أعمالهم جنة ولا ناراً فلتكونوا كذلك بالأولى.

﴿٥٧﴾ لا يستكبرون. نفي الإستكبار يجر للطاعة. وهي إما قلبية وإما بدنية، فأشار للأولى بقوله {وَيَسْبُحُونَهُ} لأن التسبيح التنزيه. أي إعتقاد تنزيهه تعالى عما لا يليق به، وإلى الثانية بقوله {وَلَهُ يَسْجُدُونَ} إهـ. جمل.

﴿٥٨﴾ قوله وله يسجدون. أي يخصونه بالعبادة والتذلل، ولا يشركون به غيره. فكونوا مثلهم. قال الصاوي: "المراد بالسجود مطلق العبادة، لا خصوص السجود المعروف. وإنما خص السجود لأن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد".

والآصال. ومنهن: النحل وموضع السجود منها عند قوله تعالى: ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض ﴿٦٠﴾ من دابة، إلى قوله: يؤمرون. ومنهن في سورة بني إسرائيل

﴿٥٩﴾ قوله ولله يسجد الآية. أي سجوداً حقيقياً. وقوله: "من في السموات" من الملكة، "والأرض" أي: ومن في الأرض من الإنس والجن. وقوله: "طوعاً" يرجع لمن في السموات والأرض من المؤمنين من الثقلين والملئكة. وقوله: "وكرها" راجع لمن في الأرض فقط، و"طوعاً وكرها" حالان من مَنْ، أي: حالة كونهم طائعين وراضين بالسجود، وحال كونهم كارهين، أي غير راضين به. "وظلالهم" أي: ظلال من له ظل منهم، وهو الإنس، لا الجن والملك، إذ لا ظل لهما. ومعنى سجود الظل سجوده حقيقة، تبعاً لصاحبه. وقوله: "بالغدو" متعلق بـ "يسجد" التي في صدر الآية، "والآصال" جمع أصيل. وهو من بعد العصر إلى الغروب. ويمكن أن يراد بالسجود الإنقياد والذل والخضوع، والطوع الناشي عن إختيار، كالصادر من الإنسان، والكره الناشي عن غير إختيار، كالصادر من الجماد. ومعنى إنقياد الظلال مطاوعتها لما أَرادَه الله منها، كطولها تارة وقصرها أخرى. قال المفسرون: إن ظل كل شخص يسجد لله، سواء ظل المؤمن والكافر. وقال مجاهد: ظل المؤمن يسجد لله طوعاً وهو طائع، وظل الكافر يسجد لله كرها وهو كاره. وقال الزجاج: جاء في التفسير: أن الكافر يسجد لغير الله، وظله يسجد لله. قال ابن الأنباري: لا يبعد أن يخلق الله تعالى للظلال عقولا وأفهاما تسجد بها وتخضع، كما جعل للجبال أفهاما حتى سبحت مع داود عليه السلام. وقيل: المراد بسجود الظلال ميلانها من جانب إلى جانب آخر. وطولها وقصرها بسبب إرتفاع الشمس ونزولها. وإنما خص "الغدو والآصال" بالذكر لأن الظلال تعظم وتكثر في هذين الوقتين. وقيل: لأنهما طرفا النهار، فيدخل وسطه فيما بينهما. (جمل)

﴿٦٠﴾ قوله ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض، الآية. أي: ينقاد إنقياداً يعم الإنقياد لإرادته تعالى وتأثيره تبعاً، والإنقياد لأمره وتكليفه طوعاً، ليصح إسنادُه إلى عامة أهل السموات والأرض. (البضاوي). قال العلماء: السجود على نوعين: سجود طاعة وعبادة، كسجود المسلم لله عز وجل. وسجود إنقياد وخضوع كسجود الظلال. فقوله {وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} {يَحْتَمِلُ النُّوعَيْنِ، لِأَنَّ سَجْدَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، فَسَجْدُ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَلَائِكَةِ لِلَّهِ سَجْدُ طَاعَةٍ وَعِبَادَةٍ، وَسَجْدُ غَيْرِهِمْ سَجْدُ خُضُوعٍ، وَأَتَى بِلَفْظَةِ "مَا" فِي قَوْلِهِ {مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} لِلتَّغْلِيْبِ. لِأَنَّ مَا لَا يَعْقِلُ أَكْثَرُ مِمَّنْ يَعْقِلُ فِي الْعَدَدِ، وَالْحُكْمُ لِلْأَغْلَبِ، كَتَغْلِيْبِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ. وَلِأَنَّهُ لَوْ أَتَى بِـ "مَنْ" الَّتِي هِيَ لِلْعَقْلَاءِ لَمْ يَكُنْ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى التَّغْلِيْبِ، بَلْ كَانَتْ مَتَنَاوِلَةً لِلْعَقْلَاءِ خَاصَّةً، فَاتَى بِلَفْظَةِ "مَا" لِتَشْمُلِ الْكُلَّ. (جمل)

أقول: هذا غير ظاهر، فإن "ما" كما أنها تستعمل في غير العقلاء تستعمل في العقلاء أيضاً، فإذا اجتمع القبيلان فبالأولى. ولو أتى بـ "مَنْ" فهو أيضاً يشتمل لغير العقلاء تغليباً، لأن ذوي العقول وإن لم

وموضع السجود منها عند قوله تعالى: وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سَجْدًا ﴿٦١﴾ إلى قوله خشوعاً. ومنهن: سورة مريم وموضع السجود منها عند قوله: إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ ﴿٦٢﴾ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سَجْدًا وَبُكْيَا. ومنهن: سورة الحج فيها سجدة في أولها عند قوله: أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ ﴿٦٣﴾ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، إلى آخر الآية. ومنهن: سورة الفرقان وموضع السجود

يكونوا أكثر عدداً، لكنهم أفضل رتبة، فيستعمل "من" في كلا الفريقين تغليياً، كما جاء في مواضع كثير من القرآن. وجيء ههنا بكلمة "ما" دون "من" لتشمل كلا الفريقين. ولا يتوهم الخصوص للعقلاء، لأن المقام مقام العموم لا الخصوص. وقوله: "من دابة" بيان لهما، لأن الدبيب هي الحركة الجسمانية سواء كانت في أرض أو سماء، "والمملكة" عطف على المبيّن به. عطف جبرئيل على المملكة للتعظيم، أو عطف المجردات على الجسمانيات. وبه إحتج من قال: إن المملكة أرواح مجردة. أو بيان لما في الأرض. والمملكة تكرير لما في السموات، أو تعيين له إجلالا وإعظاما، والمراد بها ملائكتها من الحفظة وغيرهم. (البيضاوي). ولفظ الدابة مشتق من الدب، وهو عبارة عن الحركة الجسمانية، فإن "دابة" إسم يقع على كل حيوان جسماني يتحرك ويدب، فيدخل فيه الإنسان، لأنه مما يدب على الأرض. ولهذا أفرد المملكة في قوله "والمملكة". لأنهم أولوا أجنحة يطبّرون بها، وأفردهم بالذكر وإن كانوا في جملة ما في السموات لشرفهم. وقيل: أراد: ولله يسجد ما في السموات من المملكة وما في الأرض من دابة. فسجود المملكة والمسلمين للطاعة، وسجود غيرهم تسخيرها لما خلقت له، أو سجود ما لا يعقل والجمادات يدل على قدرة الصانع سبحانه وتعالى، فيدعو الغافلين إلى السجود لله عند التأمل والتدبر. (خازن). وقوله {يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ} فيه دليل على أن المملكة مكلفون مدارون على الأمر والنهي وإنهم بين الخوف والرجاء.

﴿٦١﴾ قوله وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سَجْدًا، الآية. أي: يسقطون على وجوههم تعظيماً لأمر الله تعالى، أو شكراً لإنجازه تعالى وعده في تلك الكتب ببعثة محمد صلى الله عليه وسلم على فترة من الرسل، وإنزال القرآن عليه. وقوله {يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ} يكون، كرره لإختلاف الحال والسبب. فإن الأول للشكر عند إنجاز الوعد، والثاني لما أثر فيهم من مواظب القرآن حال كونهم باكين من خشية الله تعالى. (بيضاوي). ومعنى الخرور للذقن: السقوط على الوجه. وإنما خص الذقن لأن أقرب الأشياء إلى الأرض عند السجود الذقن. وكرر {يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ} لإختلاف الحالين. وهما خرورهم في حال كونهم ساجدين وخرورهم في حال كونهم باكين. (مدارك)

﴿٦٢﴾ قوله وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ الآية. أخبر الله تعالى أن الأنبياء عليهم السلام كانوا إذا سمعوا آيات الله سجدوا وبكوا، خضوعاً وخشوعاً وخوفاً وحذراً. والمراد من الآيات ما خصهم به من الكتب المنزلة

منها عند قوله: وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ﴿٦٤﴾ إلى آخر الآية. ومنهن: سورة النمل فيها سجدة عند قوله تعالى: ألا يسجدوا لله ﴿٦٥﴾ الذي يخرج الخبء، إلى آخر الآية. ومنهن: ألم تنزيل السجدة فيها سجدة عند قوله تعالى: إنما يوم من بآيتنا ﴿٦٦﴾ الذين، إلى آخر الآية.

عليهم. وقيل: المراد بالآيات: ذكر الجنة والنار والوعد والوعيد، ففيه إستحباب البكاء وخشوع القلب عند سماع القرآن، كما جاء في الحديث: "أتلوا القرآن وابكوا وإن لم تبكوا فتابوا".

﴿٦٣﴾ قوله ألم تر أن الله. الآية. ألم تعلم يا محمد علما يقوم مقام العيان، أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض، والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب. قيل: إن الكل يسجد له ولكن لا نقف عليه كما لا نقف على تسبيحها. قال الله تعالى: {وإن من شئ إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم} وقيل: سمي مطاوعة غير المكلف له فيما يحدث فيه من أفعاله وتسخير له سجوداً له، تشبيهاً لمطاوعته بسجود المكلف، الذي كل خضوع دونه. وقوله: وكثير من الناس، أي: ويسجد له كثير من الناس سجود طاعة وعبادة. (مدارك)

وقوله {من في السموات} إلخ. جملة ما ذكره ثمانية. وقوله: {وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ} عطف خاص على قوله: {من في السموات} ونص عليها لما ورد أن بعضهم كان يعبدها. وقوله {وَالْجِبَالُ} عطف خاص على {من في الأرض} ونص عليها لما ورد أن بعضهم كان يعبدها، أي الجبال: أي يعبد ما أخذ منها. وهو الأصنام. وكذا يقال في قوله {وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ} (جمل) لأن مشركي الهند يعبدون البقرة وبعض الأشجار.

﴿٦٤﴾ قوله وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن. الآية. أي: إذا قال محمد عليه الصلوة والسلام للمشركين: اسجدوا للرحمن، قالوا: وما الرحمن؟ أي لانعرف الرحمن، فنسجد له، فهذا سؤال عن المسمى به، لأنهم ما كانوا يعرفونه بهذا الاسم، وظنوا أن المراد به غيره تعالى، لأنهم كانوا يطلقون الرحمن على مسيلمة الكذاب، والسؤال عن المجهول بـ"ما، أو عن" معناه لأنه لم يكن مستعملاً في كلامهم كما استعمل "الرحيم والراحم والرحوم". وقوله: {أَنسُجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا} أي للذي تأمرنا بالسجود له، أو لأمرك بالسجود، يا محمد من غير علم منا به. وهذا عناد منهم، لأن معنى الرحمن عند أهل اللغة ذو الرحمة التي لا غاية بعدها في الرحمة. لأن "فعلان" من أبنية المبالغة، تقول: رجل عطشان، إذا كان في نهاية العطش. (مدارك)

﴿٦٥﴾ قوله ألا يسجدوا لله الآية. أي: فنصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا، فحذف الجار مع "أن" وأدغمت النون في اللام. ويجوز أن تكون "لا" مزيدة. ويكون المعنى: فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا، وقرأ الكسائي ويعقوب: "لا" بالتخفيف، على أنه للتنبية، ويا للدناء، ومناداه محذوف، أي ألا يا قوم اسجدوا. وعلى هذا صح أن يكون إستينافاً من الله، أو من سليمان. والوقف على "لا يهتدون" وكان أمراً

ومنهن: حَمَّ تنزيل من الرحمن الرحيم. وموضع السجود منها فيه إختلاف، فقال بعضهم موضعه: تعبدون ﴿٦٧﴾ وقال بعضهم موضعه: فإن استكبروا ﴿٦٨﴾ فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون. وكان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يذهبون إلى هذا المذهب الأخير ﴿٦٩﴾ واختلف المتقدمون ﴿٧٠﴾ في ذلك فحدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال أنا فطر بن خليفة عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان يسجد في الآية الآخرة من حَمَّ تنزيل. حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا فطر عن مجاهد

بالسجود. وعلى الأول ذمّاً على تركه، وعلى الوجهين يقتضى وجوب السجود في الحملة، لا عند قرائتها على الفور. وفي المدارك: "وسجدة التلاوة واجبة في القراءتين جميعاً، بخلاف ما يقوله الزجاج: أنه لا يجب السجود مع التشديد، لأن مواضع السجدة إما أمر بها، أو مدح للآتي بها، أو ذم لتاركها. وإحدى القراءتين أمر والأخرى ذم للتارك". إهـ

﴿٦٦﴾ قوله إنما يومن بآياتنا. الآية. هذا تسليّة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أي: أنهم لألفهم الكفر لا يومنون بك. وإنما يومن بك وبالقرآن المتدبرون له والمتعظون به، وهم الذين: إذا قرئ عليهم القرآن خروا سجداً. قال ابن عباس: ركعاً. وقال المهدوي: وهذا على مذهب من يرى الركوع عند قراءة آية السجدة. وقيل: المراد به السجود المعروف. وعليه أكثر العلماء، أي خروا سجداً على وجوههم تعظيماً لآياته، وخوفاً من سطوته وعذابه، وسبحوا بحمد ربهم، أي خلطوا التسبيح بالحمد، أي نزهوه وحمدوه، فقالوا: في سجودهم "سبحان الله وبحمده، سبحان ربي الأعلى، وبحمده، أي: تنزيهاً له من قول المشركين، وهم لا يستكبرون كما استكبر أهل مكة عن السجود. (جمل)

﴿٦٧﴾ قوله تعبدون. قال البيضاوي: "وهو موضع السجود عندنا لإقتران الأمر به. وعند أبي حنيفة رحمه الله: آخر الآية الأخرى لأنه تمام المعنى". إهـ

﴿٦٨﴾ قوله فإن استكبروا. الآية. أي: إن استكبروا ولم يمثلوا ما أمروا به، وأبوا إلا الوساطة وأمروا أن يقصدوا بسجودهم وجه الله خالصاً، فدعهم وشأنهم، فإن الله تعالى لا يعدم عابداً وساجداً بالإخلاص. وله العباد المقرّبون، الذين ينزهونه بالليل والنهار عن الأنداد. (مدارك). وهذا من مجارة الكفار. وإلا فلو ترك جميع الخلق عبادته لم ينقص من ملكه شيء، لما في الحديث: يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً. (صاوي)

﴿٦٩﴾ قوله يذهبون إلى هذا المذهب الأخير. قال في البدائع: "ثم في "حم السجدة" عندنا السجدة عند قوله: {وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ} وهو مذهب عبد الله بن عباس ووائل بن حجر. وعند الشافعي: عند قوله: {إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ} وهو مذهب علي رضي الله تعالى عنه. واحتج بما روي عن ابن مسعود وابن عمر

قال سألت ابن عباس عن السجدة التي في حمّ قال أسجد بالآخر الآيتين. حدثنا أبو بكر
قال ثنا أبو أحمد قال ثنا مسعر عن عمرو بن مرة عن مجاهد قال سجد رجل في الآية الأولى
من حمّ فقال ابن عباس عجل هذا بالسجود. حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال
ثنا مغيرة عن أبي وائل أنه كان يسجد في الآية الآخرة من حمّ حدثنا صالح قال ثنا سعيد
قال ثنا هشيم قال أنا ابن عون عن ابن سيرين مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عاصم قال ثنا
سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا روح قال ثنا سعيد عن
قتادة مثله. حدثنا فهد قال ثنا أبو غسان قال ثنا زهير قال ثنا أبو إسحق قال سمعت عبد
الرحمن بن يزيد يذكر أن عبد الله بن مسعود كان يسجد في الآية الأولى من حمّ. حدثنا
صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم عن رجل عن نافع عن ابن عمر مثله. فكانت هذه
السجدة التي في حمّ مما قد اتفق عليه وأختلف في موضعها وما ذكرنا قبل هذا من السجود
في السور الآخر فقد إتفقوا عليها وعلى مواضعها التي ذكرناها وكان موضع كل سجدة منها
فهو موضع إخبار وليس بموضع أمر. وقد رأينا السجود المذكور (٧١) في مواضع أمر منها
قوله: يُمِرِّمُ اقْنَتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَمنها قوله: وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ. فكل قد إتفق أن

رضي الله عنهما هكذا. ولأن الأمر بالسجود ههنا، فكان السجود عنده. ولنا أن السجود مرة بالأمر، ومرة
بذكر إستكبار الكفار، فيجب علينا مخالفتهم. ومرة عند ذكر خشوع المطيعين، فيجب علينا
مطاعوتهم. وهذه المعاني تتم عند قوله: {وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ} فكان السجود عنده أولى. ولأن فيما ذهب
إليه أصحابنا: أخذاً بالاحتياط عند إختلاف مذاهب الصحابة رضي الله عنهم، فإن السجدة لو وجبت
عند قوله {تَعْبُدُونَ} فالتأخير إلى قوله: {لَا يَسْأَمُونَ} لا يضر، ويخرج عن الواجب. ولو وجبت عند قوله
{لَا يَسْأَمُونَ} لكانت السجدة الموداة قبله حاصلة قبل وجوبها، وجود سبب وجوبها. فيوجب نقصاناً
في الصلاة. ولم يؤد الثانية، فيصير المصلي تاركاً لما هو واجب في الصلاة، فيصير النقص متمكناً في
الصلاة من وجهين. ولا نقص في ما قلنا البتة. وهذا هو إمارة التبحر في الفقه، والله الموفق "إهـ. واعترض
بعضهم على قول الحنفية: "أن الاحتياط أن يسجد في الآية الآخرة": بأنه يلزم على الحنفي أن يسجد في
ثانية الحج، لأن فيه احتياطاً. "إهـ وهذا فاسد. فإن سجدة ثانية الحج لم تثبت. وهذه السجدة ثابتة،
واختلف في موضعها. فأين هذا من ذلك.

﴿٧٠﴾ قوله المتقدمون. أي الصحابة والتابعون.

﴿٧١﴾ قوله وقد رأينا السجود المذكور الخ. عد المصنف رحمه الله تعالى المواضع التي فيها السجود

لا سجود في شيء من ذلك. فالنظر على ذلك أن يكون كل موضع مما اختلف فيه هل فيه سجود أم لا؟ أن ننظر فيه فإن كان موضع أمر فإنما هو تعليم، فلا سجود فيه وكل موضع فيه خبر عن السجود فهو موضع لسجود التلاوة، فكان الموضع الذي اختلف فيه من سورة النجم فقال قوم هو موضع سجود التلاوة وقال آخرون هو ليس موضع سجدة تلاوة، وهو قوله: فاسجدوا لله واعبدوا فذلك أمر ليس بخبر فكان النظر على ما ذكرنا أن لا يكون موضع سجود التلاوة، وكان الموضع الذي اختلف فيه أيضاً من إقرأ باسم ربك، هو قوله: كلا لا تطعه واسجد واقترب. فذلك أمر وليس بخبر فالنظر على ما ذكرنا أن لا يكون موضع سجود التلاوة، وكان الموضع الذي اختلف فيه من إذا السماء انشقت، هو موضع سجود أولاً؟ هو قوله: فما لهم لا يومنون، وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون. فذلك موضع إخبار لا موضع أمر فالنظر على ما ذكرنا أن يكون موضع سجود التلاوة ويكون كل شيء من السجود يرد إلى ما ذكرنا فما كان منه أمراً رد إلى شكله مما ذكرنا فلم يكن فيه سجود وما كان منه خبراً رد إلى شكله من الإخبار فكان فيه سجود فهذه هو النظر في هذا

بالاتفاق. وهي عشر. وبين أنها كلها إخبار، وليست بمواضع أمر، فالمواضع التي اختلف فيها يقاس عليها، فإن كان فيها خبر يجب السجود، وإن كان أمراً لا يجب، لأن السجود وقع في مواضع من القرآن بلفظ الأمر، ولا يجب بتلاوته سجدة، فعلم أن ما يوجب السجدة هو الخبر، لا الأمر، فالنجم، وإقرأ، فيهما أمر، فمقتضى القياس أن لا يكون فيهما السجود، لكن تركنا هذا الأصل، وقلنا: فيهما سجود، لأن اتباع ما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أولى. هذا خلاصة ما قاله المصنف رحمه الله تعالى.

أقول. وبالله التوفيق: وقع ذكر السجود في مواضع من القرآن ما هو أمر. فمنها: نحو قوله تعالى {يا مريم اقْنِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ} وقوله تعالى {وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ وَاعْبُدِي رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ} ومنها: ما هو خبر نحو قوله تعالى {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ} وقوله تعالى {وَخَرُّوا لَهُ سُجْدًا} ومدار أمر السجود هو أمر الشارع عليه السلام، أو فعله، لا كونه مذكوراً بصيغة الخبر أو الأمر. ولذا استدل على وجوب سجدة التلاوة صاحب البدائع والمحقق ابن الهمام وغيرهما: بأن في بعضها صريح الأمر بالسجود، وفي بعضها حكاية إستنكاف الكفرة حيث أمروا بالسجود، وفي بعضها فعل الأنبياء السجود، وكل من الإمتثال والإقتداء ومخالفة الكفرة واجب. ولا شك أن الأصل في الوجوب هو الأمر. وأما الأخيران فليكونهما متضمنين معنى الأمر يوجب السجود. وإذا لم يجب السجود بصيغة الأمر الصريحة، فكيف يجب بما تضمن معناه. فالحاصل: أن ذكر السجود بصيغة لا يستدعي عدم

الباب فكان يجيى على ذلك ﴿٧٢﴾ أن يكون موضع السجود من حَمّ هو الموضع الذي ذهب إليه ابن عباس لأنه عنده خبر، وهو قوله: فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون. لا كما ذهب إليه من خالفه لأن أولئك جعلوا السجدة عند أمر، وهو قوله: واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم إياه تعبدون. فكان ذلك موضع أمر وكان الموضع الآخر موضع خبر. وقد ذكرنا أن النظر يوجب أن يكون السجود في مواضع الخبر لا في مواضع الأمر، فكان يجيى على ذلك أن لا يكون في سورة الحج غير سجدة واحدة، لأن الثانية المختلف فيها إنما موضعها في قول من يجعلها سجدة موضع أمر وهو قوله: إركعوا واسجدوا ﴿٧٣﴾ واعبدوا ربكم الآية. وقد بينا أن مواضع سجود التلاوة هي مواضع الإخبار لا مواضع الأمر، فلو خيلنا والنظر لكان القول في سجود التلاوة أن ننظر فما كان منه موضع أمر لم نجعل فيه سجودا وما كان منه موضع خبر جعلنا فيه سجودا ولكن إتباع ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى، وقد اختلف في سورة ص، فقال قوم فيها سجدة وقال آخرون ليس فيها سجدة فكان النظر عندنا في ذلك أن يكون فيها سجدة لأن الموضع الذي جعله من جعله فيها سجدة هو موضع خبر لا موضع أمر وهو قوله:

السجود، ولا ذكره بصيغة الخبر يستدعيه. ففي قوله تعالى: {يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي} الآية. وقوله تعالى {كُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ} لم يثبت السجود من الشارع عليه الصلاة والسلام، فقلنا: ليس فيها سجود. وفي سورة النجم و"اقرأ" ثبت، فقلنا بالسجود. وكذا في آخر الحج لم يثبت، فلم نقل به. وكذا وجب السجود في سورة النمل، على قراءة الكسائي ويعقوب أيضا، مع أن "لا يسجدوا" على هذه القراءة صيغة أمر، فثبت أن ملاك أمر السجود هو فعل الشارع أو أمره، ولا دخل فيه لصيغة الخبر، بل هذا أمر توقيفي، لا دخل للإجتihad فيه. هذا ما ظهر لي الآن، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

﴿٧٢﴾ قوله فكان يجيى على ذلك الخ. تفريع على الضابطة المذكورة، أي: لما كان السجود في موضع الخبر لا في موضع الأمر. وكانت الآية الأولى من 'حم' موضع الأمر، فلا تكون هي موضع السجود، بل موضع السجود هو الآية الثانية، لانه خبر، أقول: الآية الثانية، لا يتحقق فيها معنى السجود ولا ما ينوب مناب السجود وهو الركوع. فكيف يكون هو موضع السجود على هذا الأصل الممهد، لان السجود بدون ذكر السجود لا معنى له، بل نقول: إن موضع السجود هو الآية الثانية، لأن معنى السجود إنما يتم عندها. وإن كان ذكر السجود في الآية الأولى، كما ذكرناه قبل من البيضاوي وغيره. والوجه الثاني: أن

فاستغفر ربه وخر راکعاً ﴿٧٤﴾ وأنا ب. فذلك خبر، فالنظر فيه أن يرد حكمه إلى حكم أشكاله من الإخبار فيكون فيه سجدة كما يكون فيها وقد روي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال حدثني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد في ص ﴿٧٥﴾ حدثنا علي بن شيبه قال ثنا يزيد بن هرون قال أنا العوام بن حوشب قال

الصحابه إختلفوا فيه. فقال بعضهم: موضع السجود الآية الأولى. وقال بعضهم: الآية الثانية. والإحتياط فيما قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما. فلذا نختاره.

﴿٧٣﴾ قوله إركعوا واسجدوا. الآية. قال في الهداية: "السجدة الثانية في الحج للصلوة عندنا". وفي فتح القدير: "لأنها مقرونة بالأمر بالركوع والمعهود في مثله من القرآن كونه من أوامره ما هو ركن الصلوة بالإستقراء نحو: أسجدي واركعي مع الراكعين". إهـ.

﴿٧٤﴾ قوله خر راکعاً. قال صاحب الكشف: "عبر في قوله تعالى {خَرَّ رَاكِعًا} بالراكع عن ساجد لأنه ينحني ويخضع كالساجد. و به إستشهد أبو حنيفة رحمه الله وأصحابه في سجدة التلاوة على أن الركوع يقوم مقام السجود. وعن الحسن أنه لا يكون ساجدا حتى يركع. قيل: وفيه نظر، لأنه بعد تعبيره به عن الساجد لا يبقى الإستشهاد. لعله إستشهد بإطلاق الآية". وأقول: لا إطلاق، لأن الركوع مقيد بالخرور الذي هو السقوط، فلا يحمل على مجرد الركوع". إهـ. طيبي.

﴿٧٥﴾ قوله سجد في ص. حديث أبي سعيد رضي الله عنه أخرجه أبو داود. ولفظه: قال: "قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر" ص" فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ السجدة تشزّن الناس للسجود. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما هي توبة نبي، ولكني رأيتكم تشزّنتم للسجود، فنزل فسجد وسجدوا". وأخرجه البيهقي في السنن، ثم قال: "هذا حسن الإسناد صحيح". أخرجه أبو داود في السنن. وفيما روى الشافعي في القديم عن سفيان بن عيينة عن عمر بن ذر عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سجدها داود عليه السلام لتوبة ونسجدها نحن شكراً. وأخرجه الحاكم في الجمعة عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد رضي الله عنه مثله. وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". إهـ. وأخرجه الدارقطني والدارمي، وقال النووي في الخلاصة: "سنده صحيح على شرط البخاري". إهـ. وأخرج الإمام أحمد عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: رأيت رويًا وأنا أكتب سورة ص، فلما بلغت السجدة رأيت الدواة والقلم وكل شيء يحضرني إنقلب ساجداً. قال: فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يسجد فيها. وروى البيهقي في السنن عن أبي سعيد رضي الله عنه، قال: "رأيت في المنام

سألت مجاهداً (٧٦) عن السجود في ص فقال سألت عنها ابن عباس فقال أسجد في ص (٧٧)

كأنني أقرأ سورة "ص" فلما أتيت على السجدة يسجد كل شيء رأيت: الدواة والقلم واللوح، فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبرته، فأمر بالسجود فيها". وأخرج الحاكم عن بكر بن عبد الله المزني أن أباسعيد رضي الله عنه قال: "رأيت فيما يرى النائم كأنني إفتحت سورة 'ص' حتى إنتهيت إلى السجدة، فسجدت الدواة والقلم ومأحوله، فأخبرت بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسجد فيها". (٧٦) قوله سألت مجاهداً الخ. أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء عن العوام بن حوشب عن مجاهد قال: قلت لأبن عباس: أنسجد في "ص". فقرأ {وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ}. الحديث. وأخرجه في التفسير في سورة الأنعام عن سليمان الأحول أن مجاهداً أخبره أنه سأل ابن عباس: أفي "ص" سجدة. فقال: نعم. ثم تلا {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ} إلى قوله {فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ} ثم قال: هو منهم. زاد يزيد بن همام ومحمد بن عبيد وسهل بن يوسف عن العوام عن مجاهد: "قلت: لابن عباس، فقال: نبيكم صلى الله عليه وسلم ممن أمر أن يقتدي بهم". وأخرجه في تفسير سورة "ص" عن شعبة عن العوام قال سألت مجاهداً عن السجدة في "ص" قال سئل ابن عباس رضي الله عنه فقال: {أولئك الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ} فكان ابن عباس يسجد فيها. وعن محمد بن عبيد الطنافسي عن العوام قال سألت مجاهداً عن سجدة "ص" فقال: سألت ابن عباس رضي الله عنهما: من أين سجدت؟ فقال: أقرأ {وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ أولئك الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ} فكان داود ممن أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم أن يقتدي به، فسجدها رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأخرجه أيضاً في السجود عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، وفي الأنبياء عن وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، قال: "ص" ليس من عزائم السجود. وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها. وأخرجه أبو داود عن وهيب عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس. وأخرج الترمذي عن سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مثله. وأخرجه البيهقي أيضاً. وأخرجه النسائي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في "ص". وقال: سجدها داود توبة، ونسجدها شكراً.

(٧٧) قوله أسجد في ص الخ. قال العيني: "لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن "ص" فيها سجدة تفعل، وهو أيضاً مذهب سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحق، غير أن الخلاف في كونها من العزائم أم لا، فعند الشافعي ليست من العزائم، وإنما هي سجدة شكر تستحب في غير الصلوة، وتحرم فيها في الأصح، وهذا هو المنصوص عنده، وبه قطع جمهور الشافعية. وعند أبي حنيفة وأصحابه: هي من العزائم، وبه قال ابن شريح وأبو إسحق المروزي، وهو قول مالك أيضاً، وعن أحمد كالمذهبيين. والمشهور منهما كقول الشافعي. ومثله قال أبو داود عن ابن مسعود: لا سجود فيها. وقال: هي توبة نبي. وروي مثله عن عطاء وعلقمة، واحتج الشافعي ومن معه بقول ابن عباس: "ص" ليس من عزائم السجود.

وَلَاءِ الْآيَاتِ ﴿٧٨﴾ مِنَ الْأَنْعَامِ وَمَنْ ذَرِيَّتَهُ ﴿٧٩﴾ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِلَى قَوْلِهِ: أُولَئِكَ الَّذِينَ ﴿٨٠﴾ هَدَى

وبحديث ابن عباس الذي رواه النسائي عن سعيد بن جبیر: "أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في "ص" فقال: سجدها داود عليه السلام توبة ونسجدها شكراً". قلنا: هذا كله حجة لنا. والعمل بفعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أولى من العمل بقول ابن عباس رضي الله عنهما. وكونها توبة لا ينافي كونها عزيمة. وسجدها داود توبة، ونحن نسجدها شكراً لما أنعم الله على داود عليه السلام بالغفران والوعد بالزلفى وحسن مآب، ولهذا لا يسجد عندنا عقيب قوله {وَأَنَابَ} بل عقيب {وَحُسْنَ مآبَ} وهذه نعمة عظيمة في حقنا، فكانت سجدة تلاوة، لأن سجدة التلاوة ما كان سبب وجوبها إلا التلاوة. وسبب وجوب هذه السجدة تلاوة هذه الآية، التي فيها الإخبار عن هذه النعم على داود عليه السلام، وأطماعنا في نيل مثله. إهـ. وفي البدائع: "ولنا حديث عثمان رضي الله عنه أنه قرأ في الصلوة سورة ص، وسجد، وسجد الناس معه، وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم، ولم ينكر عليه أحد، ولو لم تكن واجبة لما جاز إدخالها في الصلوة. وماتعلق به الشافعي فهو دليلنا، فإننا نقول: نحن نسجد ذلك شكراً لما أنعم الله على داود بالغفران والوعد بالزلفى وحسن مآب، ولهذا لا يسجد عندنا عقيب قوله "وأناب" بل عقيب قوله "مآب". وهذه نعمة عظيمة في حقنا، فإنه يطمعنا في إقالة عثرتنا، وغفران خطايانا وزلاتنا، فكانت سجدة تلاوة، لأن سجدة التلاوة ما كان سببها التلاوة، وسبب وجوب هذه السجدة تلاوة هذه الآية، التي فيها الإخبار عن هذه النعم على داود عليه الصلوة والسلام، وأطماعنا في نيل مثله. وكذا سجدة النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة الأولى، وترك الخطبة لأجلها يدل على أنها سجدة تلاوة، وتركه في الجمعة الثانية لا يدل على أنها ليست بسجدة تلاوة، بل كان يريد التأخير. وهي عندنا لاتحب على الفور. إهـ. فكان يريد أن لا يسجدها على الفور. قال في فتح القدير بعد ما ذكر حديث النسائي: "غاية ما فيه أنه بين السبب في حق داود. والسبب في حقنا وكونه للشكر لا ينافي الوجوب، فكل الفرائض والواجبات إنما وجبت شكراً لتوالي النعم". إهـ.

﴿٧٨﴾ قوله فتلا علي هذه الآيات الخ. استنبط ابن عباس رضي الله عنه مشروعية السجود في "ص" من هذه الآيات. وقد روى البخاري وغيره عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: "قد رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسجد فيها". ولا تعارض بينهما لإحتمال أن يكون إستفاده من الطريقتين، فإنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها. وإستنبط وجه سجوده صلى الله عليه وسلم من هذه الآية. ولو لم يكن رآه يسجد فيها لما تم الإستنباط، لأن السجدة التي في "ص" وردت بلفظ الركوع، فلو لا التوقيف من الشارع لم يظهر أن فيها سجدة أم لا. (فتح الباري)

﴿٧٩﴾ قوله ومن ذريته الخ. أي: من ذرية نوح عليه الصلوة والسلام، لأن قبله {وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدُ} وإنما قلنا: الضمير يرجع إلى نوح، لأنه أقرب

الله فيهداهم اقتده. فكان داود ﴿٨١﴾ ممن أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم أن يقتدى به. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب عن شعبة عن عمرو بن مرة عن مجاهد قال سئل ابن عباس عن السجدة في ص فقال: أولئك الذين هدى الله فيهداهم اقتده.. فبهذا نأخذ فترى السجود في ص إتباعاً لما قد روي فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما قد أوجبه النظر ونرى السجود في المفصل في النجم وإذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك الذي خلق لما قد ثبت فيه الرواية في السجود في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونرى أن لا سجود في آخر الحج ﴿٨٢﴾ لما قد نفاه ما ذكرناه من النظر ولأنه موضع

المذكورين. وهو إختيار ابن جرير أيضاً. وقال آخرون: أن الضمير يرجع إلى إبراهيم عليه السلام، لأنه الذي سيق الكلام من أجله، لكن يشكل على هذا ذكر لوط عليه السلام. فإنه ليس من ذرية إبراهيم عليه السلام، بل هو ابن أخي هاران ابن آذر، اللهم إلا أن يقال: إنه دخل في الذرية تغليبا، وفي ذكر عيسى عليه السلام في ذرية إبراهيم أو نوح على القول الآخر دلالة على دخول ولد البنات في ذرية الرجل، لأن عيسى عليه الصلوة والسلام إنما ينسب إلى إبراهيم عليه السلام بأمه مريم، فإنه لا أب له. إه قاله العيني.

﴿٨٠﴾ قوله أولئك الذين. الآية. أي: الأنبياء المذكورون قبل هذه الآية هم أهل الهداية. وقوله "إقتده" أي: إقتد يا محمد بهدى هؤلاء واتبع. والهدى ههنا: السنة. وقال الزمخشري: إقتد بطريقتهم في التوحيد والأصول، دون الفروع. وفيه دلالة على أن الشريعة من قبلنا شرع ما لم ينسخ. أجمع القراء على إثبات الهاء في الوقف، وأما في الوصل، فقرأ حمزة والكسائي "إقتد" بحذف الهاء. والباقون بإثباتها ساكنة. وابن عامر من بينهم كسرها. وروى هشام مدها وقصرها. قاله العيني. وإحتج بهذه الآية بعض العلماء على أن محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من جميع الأنبياء. وذلك لأن جميع خصال الكمال التي كانت متفرقة فيهم أمر بالإقتداء بهم فيها، أي بالتخلق بها، ليحوز الجميع، فكان نوح صاحب تحمل الأذى من قومه، وإبراهيم صاحب كرم، وإسحق ويعقوب صاحبي صبر على البلاء والمحن، وداؤد وسليمان من أصحاب الشكر على النعمة، وأيوب صاحب صبر على البلاء، ويوسف جامعا بين الصبر والشكر، وموسى صاحب الشريعة الظاهرة، وزكريا ويحيى وعيسى وإلياس من أصحاب الزهد في الدنيا، وإسماعيل صاحب صدق، ويونس صاحب تضرع، فأمر محمد صلى الله عليه وسلم أن يقتدي بهم، وجمع له جميع ما تفرق فيهم". إنتهى (خازن بالمعنى)

﴿٨١﴾ قوله فكان داود ممن أمر نبيكم الخ. قال الطيبي: "جواب ابن عباس هذا من الأسلوب الحكيم أي: إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مأموراً بالإقتداء بهم، فأنت أولى". إه
﴿٨٢﴾ ونرى أن لا سجود في آخر الحج الخ. السجدة الثانية في سورة الحج لم تجئ فيها رواية ثابتة عن

تعليم لاموضع خبر، ومواضع التعليم لاسجود فيها للتلاوة وقد اختلف في ذلك المتقدمون، فمما روي عنهم في ذلك ما حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود وروح قال ثنا شعبة قال أنبأني سعد بن إبراهيم قال سمعت ابن أخت لنا يقال له عبد الله بن ثعلبة قال صلى بنا عمر بن الخطاب (٨٣) الصبح فيما أعلم قال سعد صلى بنا الصبح فقرأ بالحج وسجد فيها

النبي صلى الله عليه وسلم، لأن حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه الذي رواه أبو داود، في سنده الحارث بن سعيد العتقي، وهو مجهول. وقد ذكرناه من قبل. وأيضاً في سنده عبد الله بن منين، وهو أيضاً مجهول، وفيه حديث آخر رواه الترمذي، وأبو داود عن ابن لهيعة عن مشر عن هاعان عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله فضلت سورة الحج بأن فيها سجدين، قال نعم، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما. وقال الترمذي: "هذا حديث ليس إسناده بالقوي، واختلف أهل العلم في هذا، فروي عن عمر بن الخطاب وابن عمر أنهما قالوا: فضلت سورة الحج بأن فيها سجدين. وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق. ورأى بعضهم فيها سجدة، وهو قول سفيان الثوري ومالك وأهل الكوفة". إهـ. ولعل الترمذي ضعفه لأجل ابن لهيعة. والقائلون بسجدين يضعفون ابن لهيعة. فكيف يحتجون به في هذا الحديث؟ وأما مشر عن هاعان فقال فيه ابن حبان في الثقات: يخطي ويخالف، ثم قال في الضعفاء: يروي عن عقبة مناكير لا يتابع عليها، فالصواب ترك ما انفرد به. وحكى العقيلي عن موسى بن داود: بلغني أنه كان في جيش حجاج الذين حاصروا ابن الزبير ورموا الكعبة بالمنجنيق". إهـ. وقد جزم بذلك ابن يونس في تاريخه، وقال في الجوهر النقي: "وفي الضعفاء لأن الجوزي: قال ابن حسين: مشر، إنقلبت صحائفه، فكان يحدث بما سمع من هذا عن ذلك، وهو لا يعلم.

وقال محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ: "أخبرنا مالك حدثنا نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر قرأ سورة الحج، فسجد فيها سجدين، وقال: إن هذه السورة فضلت بسجدين". وأخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه رآه سجد في سورة الحج سجدين. قال محمد: روي هذا عن عمر وابن عمر، وكان ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة. وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

وقال في كتاب الحجج: "قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة، وهي السجدة الأولى. وقال أهل المدينة: روي أن عمر بن الخطاب سجد فيها سجدين، وإن عبد الله بن عمر سجد فيها سجدين، وقال محمد بن الحسن: هكذا روي عن عمر، وليست العامة عندنا على ذلك. وإنما روي هذا عن عمر بن الخطاب رجل من أهل مصر، ولو كان معروفاً مشهوراً من فعل عمر لعرفه من كان مع عمر بالمدينة، ومن أتى به من الآفاق، ولكان هذا مشهوراً ومعروفاً من فعله". إهـ
(٨٣) قوله صلى بنا عمر بن الخطاب الخ. أخرجه البيهقي عن عبد الله بن ثعلبة.

سجدتين. حدثنا أبو بكره قال ثنا روح قال ثنا حماد قال ثنا علي بن زيد عن صفوان بن محرز أن أبا موسى (٨٤) الأشعري سجد فيها سجدتين. حدثنا أبو بكره قال ثنا روح قال ثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر (٨٥) مثله. حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن يزيد بن خمير قال سمعت عبد الرحمن بن جبير بن نفير وخالده بن معدان يحدثان عن جبير بن نفير أنه رأى أبا الدرداء (٨٦) سجد في الحج سجدتين. حدثنا أبو بكره وابن مرزوق قالوا ثنا أبو عامر قال ثنا سفيان عن عبد الأعلى الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (٨٧) قال في سجود الحج: الأول عزيمة، والآخر تعليم. فبقول ابن عباس هذا ناخذ، وجميع ما ذهبنا إليه في هذا الباب مما جاء به الآثار قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله.

باب الرجل يصلي في رحله ثم يأتي المسجد والناس يصلون

حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال ثنا زيد بن أسلم عن بسر (٨٨) بن محجن

(٨٤) قوله إن أبا موسى الخ. حديثه أخرجه البيهقي في السنن.

(٨٥) قوله عن ابن عمر الخ. أخرجه محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ عن مالك عن عبد الله بن دينار.

(٨٦) قوله إنه رأى أبا الدرداء الخ. أخرجه البيهقي.

(٨٧) قوله عن ابن عباس الخ. قال محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ: "وكان ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة، الأولى، وبهذا ناخذ". وروى ابن أبي شيبة أيضا عن ابن عباس أنه قال: في الحج سجدة. وعن ابن المسيب والحسن وإبراهيم وسعيد بن جبير مثل ذلك، كذا في المحلي.

باب الرجل يصلي في رحله ثم يأتي المسجد والناس يصلون

(٨٩) قوله عن بسر بن محجن. هكذا هو في جميع النسخ التي عندنا، بالراء المعجمة في أربعة مواضع من هذه الصفحة. وهو غلط. والصواب "محجن" بالنون، كما هو في رواية النسائي والبيهقي. وهكذا ذكره الترمذي في جامعه. قال في تهذيب التهذيب: "محجن ابن أبي محجن الديلي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعنه ابنه بسر، هو الذي مر به النبي صلى الله عليه وسلم بعد إنصرافه من صلوة الفجر يقال: إنه كان مع زيد بن حارثة في سرية حسمى، وكانت في جمادى الآخرة سنة ست.

وأما ابنه بسر فهو بالباء الموحدة والسين المهملة، كذا قال مالك. وأما الثوري فقال: بشر

الدليلي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رآه وقد أقيمت الصلوة ﴿٢﴾ قال فجلست ولم أقم للصلوة فلما قضى صلاته قال لي ألسنت مسلما قلت بلى قال فما منعك أن تصلي معنا فقلت قد كنت صليت مع أهلي فقال صل مع الناس وإن كنت قد صليت مع أهلِكَ ﴿٣﴾ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا يحيى بن صالح الوحاظي قال ثنا سليمان بن بلال قال حدثني زيد ابن أسلم عن بسر بن محجن الديلي عن أبيه قال صليت في بيتي الظهر أو العصر ثم خرجت إلى المسجد فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وحوله أصحابه ثم أقيمت الصلوة ثم ذكر نحوه. حدثنا حسين بن نصر قال ثنا الفريابي ح وحدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن زيد بن أسلم عن بسر بن محجن الديلي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه غير أنه لم يذكر أي صلوة هي. حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن زيد بن أسلم عن بسر بن محجن الديلي عن أبيه أو عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. حدثنا أبوبكرة قال ثنا وهب بن جرير ح وحدثنا ابن أبي داود قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا شعبة عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال

بالمعجمة. ونقل الدارقطني: أنه رجع عن ذلك. روى عن أبيه، وله صحبة، روى عنه زيد بن أسلم حديثا واحداً. وقال ابن عبد البر: إن عبد الله بن جعفر والد علي بن المديني رواه عن زيد بن أسلم، فقال: "بشر بن محجن" بالمعجمة. وقال الطحاوي: سمعت إبراهيم البرلسي يقول: سمعت أحمد بن صالح بجامع مصر يقول: سمعت جماعة من ولده ومن رهطه فما يختلف إثنان: أنه بشر، كما قال الثوري، يعني بالمعجمة. وقال ابن حبان في الثقات: من قال: بشر بالمعجمة، فقد وهم. وقال الإمام أحمد في مسنده: "ثنا وكيع ثنا سفيان هو الثوري عن زيد بن أسلم عن بسر أو أبيه، فذكر حديثه، فيحتمل أن يكون الشك فيه من وكيع". والله أعلم. إهـ

﴿٢﴾ قوله إنه رآه وقد أقيمت الصلوة الخ. حديث محجن هذا أخرجه النسائي، ولفظه: "إنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم رجع ومحجن في مجلسه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك؟ الحديث. وأخرجه البيهقي في السنن ومحمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ، وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور في سننه، وأخرجه ابن خزيمة والحاكم، وأخرجه البخاري أيضا في الأدب المفرد.

﴿٣﴾ قوله وإن كنت قد صليت مع أهلِكَ. تكرير وتقرير لقوله: "قد كنت صليت" وتحسين للكلام، كما في قوله تعالى: {ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوْءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا

أوصاني خليلي ﴿٤﴾ صلى الله عليه وسلم أن أصلي الصلوة لوقتها وإن أدركت الإمام وقد سبقك فقد أجزتك صلاتك وإلا فهي لك نافلة ﴿٥﴾ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة قال ثنا بديل عن أبي العالية ﴿٦﴾ عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر يرفعه قال فضرب فخذي فقال لي كيف أنت ﴿٧﴾ إذا بقيت في قوم يؤخرون الصلوة لَعَفُورٌ رَجِيمٌ} فإن قوله {إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ} وقوله {إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا} تكرير للتقرير والتحسين وفي قوال الحماسي: شعر:

وإن امرأ دامت موافق عهده على مثل هذا إنه لكريم (طبي)

﴿٤﴾ قوله قال أوصاني خليلي الخ. حديث أبي ذر رضي الله عنه أخرجه مسلم عن خلف بن هشام، وأبي الربيع الزهراني وأبي كامل الجحدري، كلهم عن حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت، وأخرجه أيضاً عن يحيى بن يحيى عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني به، وعن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عن أبي عمران به، وعن يحيى بن حبيب الحارثي عن خالد بن حارث عن شعبة عن بديل، قال: سمعت أبا العالية يحدث عن عبد الله الصامت، وعن أبي غسان المسمعي عن معاذ بن هشام قال: حدثني أبي عن مطر عن أبي العالية البراء، وعن زهير بن حرب عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن أبي العالية البراء قال: أخر ابن زياد الصلوة فجاءني عبد الله بن الصامت، فألقيت له كرسيًا فجلس عليه فذكرت له صنع ابن زياد فعصّ على شفته، فضرب على فخذي، وقال: إني سألت أباذر كما سألتني، فضرب فخذي كما ضربت فخذك، وقال إني سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني، فضرب فخذي كما ضربت فخذك، وقال: "صل الصلوة لوقتها فإن أدركت الصلوة معهم فصل، ولا تقل: "إني قد صليت، فلا أصلي". وأخرج عن عاصم بن النضر التيمي عن خالد بن الحارث عن شعبة عن أبي نعامة عن عبد الله بن الصامت.

﴿٥﴾ قوله وإلا فهي لك نافلة. أي الثانية التي صلاها مع الإمام، والفريضة هي الأولى. وهذا الحديث صريح في ذلك. وقد جاء التصريح به في غير هذا الحديث. وفيه أقوال للعلماء، أصحها: أن الأولى فريضة، والثانية نافلة. وهذا هو المذهب عندنا. لأن الخطاب قد سقط بالأولى منهما، فلو صلاها مرة ثانية تكون نافلة.

﴿٦﴾ قوله أبي العالية. ويقال له البراء بتشديد الراء وبالمدة كان يبري النبل، وإسمه زياد بن فيروز البصري. وقيل: إسمه كلثوم، توفي يوم الإثنين في شوال سنة تسعين.

﴿٧﴾ قوله قال لي كيف أنت الخ. هذا من جملة إخباره صلى الله عليه وسلم بالغييب. وهو دليل من دلائل النبوة، وقد وقع هذا في زمن بني أمية.

عن وقتها ﴿٨﴾ ثم قال لي صل الصلوة لوقتها ﴿٩﴾ ثم أخرج وإن كنت في المسجد فأقيمت الصلوة فصل معهم ولا تقل إني قد صليت فلا أصلي. حدثنا أبو بكرة قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة قال أخبرني يعلى بن عطاء قال سمعت جابر بن يزيد بن الأسود السوائي ﴿١٠﴾ عن أبيه قال صلى بنا ﴿١١﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد الخيف ﴿١٢﴾ صلوة الصبح فلما

﴿٨﴾ قوله يؤخرون الصلوة عن وقتها. وفي رواية لمسلم: "يؤخرون الصلوة عن وقتها أو يمتنون الصلوة عن وقتها" بالشك. قال النووي: "معنى "يمتنون الصلوة" يؤخرونها، فيجعلونها كالبيت الذي خرجت روحه. والمراد بتأخيرها عن وقتها، أي عن وقتها المختار، لا عن جميع وقتها، فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها، فوجب حمل هذه الإخبار على ما هو الواقع". إهـ

﴿٩﴾ قوله صل الصلوة لوقتها. معناه: إذا علمت من حالهم تأخيرها عن وقتها، فصلها أنت في وقتها المختار.

﴿١٠﴾ قوله الأسوائي. هذا خطأ، والصواب السوائي. ويقال: الخزاعي، روى عن أبيه، وله صحبة، وعنه يعلى بن عطاء. قال ابن المديني: لم يرو عنه غيره. كذا في التهذيب إهـ.

﴿١١﴾ قوله صلى بنا الخ. حديث جابر بن يزيد رضي الله عنهما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي، وقال الترمذي: "حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح. وفي الباب عن محجن ويزيد بن عامر، وهو قول غير واحد من أهل العلم، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحق، قالوا: إذا صلى الرجل وحده ثم أدرك الجماعة، فإنه يعيد الصلوات كلها في الجماعة. وإذا صلى الرجل المغرب وحده ثم أدرك الجماعة قالوا: فإنه يصليها معهم، ويشفع بركعة، والتي صلى وحده هي المكتوبة عندهم". إهـ. وحديث جابر بن يزيد عن أبيه أخرجه البيهقي بسنده عن هشيم عن يعلى بن عطاء وعن سفيان قال: أخبرني يعلى بن عطاء، إلى آخر الحديث. ثم قال البيهقي: "هكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح وغيرهما عن سفيان الثوري، وخالفهم أبو عاصم النبيل، فرواه عن سفيان، ولفظه: قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم، فلما انصرف رأى رجلين في مؤخر القوم، قال: فدعا بهما. الحديث. وليس فيه ذكر صلوة الفجر. ثم قال البيهقي: قال علي: خالفه أصحاب الثوري، ومعهم أصحاب يعلى بن عطاء منهم: شعبة وهشام بن حسان وشريك وغيلان بن جامع وأبو خالد الدالاني ومبارك بن فضالة وأبو عوانة وهشيم وغيرهم. ورووه عن يعلى بن عطاء مثل قول وكيع، يعني: عن سفيان. قال علي: ورواه الحجاج بن أرطاة، عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه. قال: "فيكون لكما نافلة" والتي في ما رواه "لكما فريضة". قال الشيخ رحمه الله: أخطأ الحجاج بن أرطاة في إسناده وإن أصاب في متنه. والصحيح رواية الجماعة. وذكر الشافعي رحمه الله في القديم احتجاج من

قضى صلاته إذا رجلان جالسان في موخر المسجد فأتي بهما ترعد فرائصهما فقال ما منعكما أن تصليا معنا؟ فقالا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلينا في رحالنا، قال فلا تفعل، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما الناس وهم يصلون فصليا معهم، فإنها لكما نافلة ﴿١٣﴾ أوقال تطوع قال أبو جعفر فذهب قوم إلى هذه الآثار ﴿١٤﴾ فقالوا إذا صلى الرجل في بيته صلاة مكتوبة أتى صلاة كانت، ثم جاء المسجد، فوجد الناس وهم يصلون صلاها معهم وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا كل صلاة يجوز التطوع بعدها فلا بأس أن يفعل فيها ما ذكرتم من صلاته إياها مع الإمام على أنها نافلة له غير المغرب فإنهم كرهوا أن تعاد لأنها إن أعيدت كانت تطوعا والتطوع لا يكون وترا إنما يكون شفعا وكل صلاة لا يجوز التطوع بعدها فلا ينبغي أن يعيدها مع الإمام لأنها تكون تطوعا في وقت لا يجوز فيه التطوع ﴿١٥﴾ واحتجوا في ذلك بما قد تواترت به الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيه عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس وقد ذكرنا ذلك بأسانيده في غير هذا الموضع من كتابنا هذا فذلك عندهم ناسخ لما روينا في أول

إحتج بحديث يعلى بن عطاء. ثم قال: وهذا إسناد مجهول، وإنما قال ذلك -والله أعلم- لأن يزيد بن الأسود ليس له راوٍ غير ابنه جابر بن يزيد ولا لجابر بن يزيد راوٍ غير يعلى بن عطاء، وكان يحيى بن معين وجماعة من الأئمة يوثقون يعلى بن عطاء. وهذا الحديث له شواهد قد تقدم ذكرها فالإحتجاج به وبشواهد صحیح.

﴿١٢﴾ قوله مسجد الخيف. وهي مسجد مشهور بمنى. قال الطيبي: الخيف ما إنحدر من غليظ الجبل وارتفع من المسيل، يعني هذا وجه تسميته به. (مرقاة)

﴿١٣﴾ قوله فإنهما لكما نافلة. أي الصلاة زائدة في المثوبة. قال ابن الهمام: "الصارف للأمر عن الوجوب جعلها نافلة". اهـ

﴿١٤﴾ قوله فذهب قوم إلى هذه الآثار: منهم أحمد وإسحق وداود والشافعي فإنهم يقولون يعيد مع الجماعة كل صلاة، المغرب وغيرها في ذلك سواء. وقال مالك: يعيد الكل إلا المغرب. وقال ابن عمر والأوزاعي: إلا المغرب والفجر. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إلا المغرب والفجر والعصر.

﴿١٥﴾ قوله في وقت لا يجوز فيه التطوع: لأن التطوع بعد الفجر والعصر يكره عند الجمهور، وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب والعلاء بن زياد وحמיד بن عبد الرحمن. وقال النخعي: "كانوا يكرهون ذلك، وهو قول جماعة من الصحابة. وقال ابن بطال: تواترت الأحاديث عن رسول الله صلى

هذا الباب وقالوا إنه ﴿١٦﴾ لما بين في بعض الأحاديث الأول فقال تصلوها فإنها لكم نافلة أو قال تطوع ونهى عن التطوع في هذه الآثار الأخر وأجمع على استعمالها كان ذلك داخلا فيها ناسخا لما قد تقدمه مما قد خالفه ومن تلك الآثار ما لم يقل فيه فإنها لكم تطوع فذلك يحتمل أن يكون معناه معنى هذا الذي بين فيه فقال فإنها لكم تطوع ويحتمل أن يكون ذلك كان في وقت كانوا يصلون فيه الفريضة مرتين فيكونان جميعا فريضتين ثم نهوا عن ذلك فعلى أي الأمرين كان فإنه قد نسخ ما قد ذكرنا وممن قال بأنه لا يعاد من الصلوة إلا الظهر والعشاء الآخرة أبو حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى. وقد روي في ذلك عن جماعة من المتقدمين ما حدثنا يونس قال ثنا عبد الله بن يوسف قال ثنا ابن لهيعة قال ثنا يزيد بن أبي حبيب عن ناعم بن أجيل ﴿١٧﴾ مولى أم سلمة قال كنت أدخل

الله عليه وسلم: أنه نهى عن الصلوة بعد الصبح و بعد العصر. إهـ.

﴿١٦﴾ قوله وقالوا إنه الخ. حاصل دليلهم: أنه قد جاء في بعض الأحاديث: "أنها لكم نافلة، أو تطوع". وقد جاءت الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أنه نهى عن التطوع بعد الفجر وبعد العصر". وقد إتفقت الأمة على استعمال أحاديث النهي، فتكون هذه ناسخة للأحاديث التي خالفها. والأحاديث التي لم يذكر فيها: "أنها لكم تطوع" يحمل على تلك الأحاديث، لأن الزيادة من الثقة مقبولة. ولو لم تحمل عليها، ويقال: إن الثانية فريضة، فيقال إن ذلك كان في وقت كانوا يصلون فيه فريضة مرتين. وقد نسخ أداء الفريضة مرتين، فيكون هذا منسوخا أيضا. وأما احتمال: أن الأولى تطوع، والثانية فريضة، فليس بصحيح. لأنه لما أدى الصلوة بنية الفرض فقد سقط خطاب الشارع، فكيف يقال إن الأولى تطوع. وقال المحقق ابن الهمام في فتح القدير: "الجواب عن حديث يزيد بن الأسود أنه معارض بحديث النهي عن النفل بعد العصر أو الصبح، وهو مقدم، لزيادة قوته. ولأن المانع مقدم، وإعتبارهم: كون الخاص مطلقا مقدما على العام ممنوع، بل يتعارضان في ذلك الفرد. وموضعه الأصول. أو يحمل على ما قبل النهي في الأوقات المعلومة، جمعا بين الأدلة. كيف، وفيه حديث صريح، أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا صليت في أهلكت ثم أدركت الصلوة فصلها، إلا الفجر والمغرب". قال عبد الحق: تفرد برفعه سهل بن صالح الأنطاكي، وكان ثقة، وإذا كان كذلك فلا يضر وقف من وقفه، لأن زيادة الثقة مقبولة. وإذا ثبت هذا فلا يخفى وجه تعليل إخراج الفجر بما يلحق به العصر، خصوصا على رأيهم، فإن الاستثناء عندهم من المخصصات، ودليل التخصيص مما يعمل ويلحق به إخراجاً" إهـ.

﴿١٧﴾ قوله ناعم بن أجير. بضم الهمزة وفتح الجيم، الهمداني أبو عبد الله المصري، مولى أم سلمة رضي

المسجد لصلوة المغرب فأرى رجالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوساً في آخر المسجد والناس يصلون فيه قد صلوا في بيوتهم **فهؤلاء** من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون المغرب في المسجد لما كانوا قد صلوا في بيوتهم ولا ينكر ذلك عليهم غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً **فذلك** دليل عندنا على نسخ ما قد كان تقدمه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لا يجوز أن يكون مثل ذلك من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذهب عليهم جميعاً حتى يكونوا على خلافه ولكن كان ذلك منهم لما قد ثبت عندهم فيه من نسخ ذلك القول وقد روي في ذلك أيضاً عن ابن عمر وغيره ما حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني نافع أن ابن عمر قال إن صليت في أهلک **﴿١٨﴾** ثم أدركت الصلوة فصلها إلا الصبح والمغرب فإنهما لا يعادان في يوم حدثنا روح بن الفرج قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا أبو الأحوص عن مغيرة عن إبراهيم أنه كان يكره أن يعاد المغرب إلا أن يخشى رجل سلطاناً فيصلها ثم يشفع بركة.

الله عنها. قال النسائي: "ثقة" وقال ابن يونس: "كان أحد الفقهاء الذين أدرکهم يزيد". وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: "كان ثقة". وذكره يعقوب بن سفيان في ثقات المصريين. توفي سنة ثمانين.

﴿١٨﴾ قوله إن صليت في أهلک الخ. قال محمد بن الحسن في الموطأ: "أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول: "من صلى صلوة المغرب أو الصبح، ثم أدرکهما فلا يعيد لهما غير ما قد صلاهما". قال محمد رحمه الله: وبهذا نأخذ، لانعيد صلوة المغرب والصبح. لأن المغرب وتر. فلا ينبغي أن يصلی التطوع وتراً. ولا صلوة تطوع بعد الصبح، وكذلك العصر عندنا، وهي بمنزلة المغرب والصبح. وهو قول أبي حنيفة. ورواه عبد الرزاق أيضاً. وروى ابن أبي شيبه عن علي رضي الله عنه، قال: إذا أعاد المغرب شفع بركة، وهو محمول على فرض وقوعه، فإنه أولى من الإقتصار على الثلث، وقال محمد رحمه الله في آثاره، بعد ذكر أثر ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: أما الفجر والعصر فلا ينبغي أن يصلی بعدهما نافلة، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس". وأما المغرب فهي وتر، فيكره أن يصلی التطوع وتراً، فإذا دخل معهم رجل تطوعاً، فسلم الإمام، فليقم فليضف إليها ركعة رابعة، ويتشهد ويسلم. وهذا كله قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه. إهـ.

باب الرجل يدخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب

هل ينبغي له أن يركع أم لا؟

حدثنا ربيع المودن قال ثنا شعيب بن الليث قال ثنا الليث عن أبي الزبير عن جابر قال جاء سليك^(١) الغطفاني في يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقعد سليك^(٢) قبل أن يصلي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركعت ركعتين^(٣) قال لا، قال

باب الرجل يدخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب

هل ينبغي له أن يركع أم لا؟

﴿١﴾ قوله جاء سليك الخ. أخرجه البخاري عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ويعقوب الدورقي، وعن أبي الربيع وقتيبة ومحمد بن بشار ومحمد بن رافع ومحمد بن رمع وإسحاق بن إبراهيم وعلي بن خشرم. وأخرجه أبو داود عن سليمان بن حرب عن حماد عن عمرو بن دينار، وأخرجه عن محمد بن محبوب وإسماعيل بن إبراهيم كلاهما عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان، وأخرجه عن أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن سعيد عن الوليد أبي بشر عن طلحة، وأخرجه الترمذي عن قتيبة عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار، وأخرجه ابن ماجه عن هشام بن عمار عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، وأخرجه النسائي عن إبراهيم بن الحسن ويوسف بن سعيد، كلاهما عن حجاج عن ابن جريج، قال أخبرني عمرو بن دينار، وأخرجه عن قتيبة عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار، وأخرجه البيهقي والدارقطني وابن حبان، ووقع في رواية البخاري: "جاء رجل" ووقع عند مسلم من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بلفظ: "جاء سليك الغطفان". وسليك بمهملة مصغراً، ابن بدبة. وقيل ابن عمرو الغطفاني من غطفان بن سعيد بن قيس غيلان، هكذا رواه حفاظ أصحاب الأعمش عنه، ووافقه الوليد بن أبي بشر عن أبي سفيان عند أبي داود والدارقطني، وشذ منصور بن أبي الأسود عن الأعمش، فقال: جاء نعمان بن نوفل، فذكر الحديث، أخرجه الطبراني. قال أبو حاتم الرازي: وهم فيه منصور. وأما ما رواه الدارقطني من حديث أنس، قال: دخل رجل من قيس المسجد، فذكر نحو قصة سليك، فلا يخالف كونه سليكا، فإن غطفان من قيس، انتهى ما في فتح الباري.

﴿٢﴾ قوله فقعد سليك الخ. ووقع في رواية مسلم: عن الليث عن أبي الزبير عن جابر قال: "جاء سليك يوم الجمعة، والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاعد على المنبر، فقعد سليك قبل أن يصلي". وفي السنن الكبرى للنسائي عن أبي الزبير عن جابر قال: "جاء سليك الغطفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر فقعد سليك قبل أن يصلي، فقال صلى الله عليه وسلم: أركعت ركعتين؟ قال: لا، قال:

قم فأركعهما» حدَّثنا ابن أبي داود قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا يزيد بن إبراهيم عن

قم فأركعهما. فهذا الحديث يدل على أن أمره صلى الله تعالى عليه وسلم سليكا أن يركع قبل شروعه في الخطبة. ولذا بوب النسائي في سننه الكبرى "باب الصلاة قبل الخطبة". وذكر فيه هذا الحديث.

وقال الحافظ في فتح الباري: "وأجيب بأن القعود على المنبر لا يختص قبل الخطبة، بل يحتمل أن يكون بين الخطبتين أيضا، فيكون كلمه بذلك، وهو قاعد. فلما قام ليصلي قام النبي صلى الله عليه وسلم للخطبة، لأن زمن القعود بين الخطبتين لا يطول، ويحتمل أيضا أن يكون الراوي تجوَّز في قوله "قاعد" لأن الروايات كلها مطبقة على أنه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب". إهـ.

قال العيني: "الأصل ابتداء قعوده، وقعوده بين الخطبتين محتمل، فلا يحكم به على الأصل، على أن أمره صلى الله عليه وسلم إياه بأن يصلي ركعتين وسواله إياه: هل صليت؟ وأمره للناس بالصدقة يضيق من القعود بين الخطبتين. لأن زمن هذا القعود لا يطول، ونسبة الراوي إلى ارتكاب المجاز مع عدم الحاجة والضرورة، لترويج كلامه بعيد. والمجاز في قوله "يخطب" أولى من المجاز في "قاعد".

﴿٣﴾ قوله أركعت ركعتين الخ. قيل: ليس المراد بالركعتين المأمور بهما "تحية المسجد" بل يحتمل أن تكون صلوة فائنة كالصبح مثلا، وقواه ابن المنير، وقال: "لعله صلى الله عليه وسلم كان كشف له عن ذلك، وإنما إستفهمه ملاطفة له في الخطاب". قال: ولو كان المراد بالصلوة التحية، لم يحتاج إلى إستفهامه، لأنه قد رآه لما دخل. قال الحافظ ابن حجر: رد هذا التاويل ابن حبان في صحيحه، فقال: "لو كان كذلك، لم يتكرر أمره بذلك مرة بعد أخرى". إهـ. قال العيني: "وما قاله ابن حبان ليس بشيء، لأن تكراره يدل على أن الذي أمره به من الصلوة الفائنة، لأن التكرار لا يحسن في غير الواجب". إهـ.

﴿٤﴾ قوله قال قم فأركعهما الخ. قال ابن حجر في فتح الباري: "واستدل به على أن الخطبة لا تمنع الداخل من صلوة تحية المسجد. وتعقب بإنها واقعة عين لا عموم لها، فيحتمل إختصاصها بسليك. ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد، الذي أخرجه أصحاب السنن وغيرهم: "جاء رجل والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب، والرجل في هيئة بذة، فقال له: أصليت؟ قال لا، قال: صل ركعتين. وحض الناس على الصدقة". الحديث. فأمره أن يصلي ليراه بعض الناس وهو قائم، فيتصدق عليه. ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: "إن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بذة، فأمرته أن يصلي ركعتين، وأنا أرجو أن يفطن له رجل فيتصدق عليه". وعرف بهذه الرواية الرد على من طعن في هذا التاويل، فقال: لو كان كذلك لقال لهم إذا رأيتم ذا بذة فتصدقوا عليه، أو إذا كان أحد ذا بذة، فليقم فليركع، حتى يتصدق الناس عليه. والذي يظهر أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يعتني في مثل هذا بالإجمال دون التفصيل، كما كان يصنع عند المعاتبة. ومما يضعف به الإستدلال أيضا على جواز التحية في تلك الحال: أنهم أطلقوا أن التحية تفوت بالجلوس، وورد أيضا ما يؤكد الخصوصية.

وهو: قوله صلى الله عليه وسلم لسليك في آخر الحديث: "لا تعودن لمثل هذا". أخرجه ابن حبان. ثم رده الحافظ بوجه. الأول: أن الأصل عدم الخصوصية. والتعليل بكونه صلى الله عليه وسلم قصد التصديق عليه، لا يمنع القول بجواز التحية، فإن المانعين منها لا يجيزون التطوع لعله التصديق. ومما يدل على أن أمره بالصلوة لم ينحصر في قصد التصديق، معاودته صلى الله عليه وسلم بأمره بالصلوة أيضا في الجمعة الثانية، بعد أن حصل له في الجمعة الأولى ثوبين. فدخل بهما في الثانية. فتصدق بأحدهما. فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك. أخرجه النسائي وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضا. ولأحمد وابن حبان: أنه كرر أمره بالصلوة ثلاث مرات في ثلاث جمع. فدل على أن قصد التصديق عليه جزء علة لاعلة كاملة". إهـ. وأجاب العيني: بأننا نسلم أن الأصل عدم الخصوصية، لكن إذا لم تكن قرينة. وهنا قرينة على الخصوصية. وذلك في حديث أبي سعيد الخدري، الذي رواه النسائي عنه يقول: "جاء رجل يوم الجمعة -والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب- بهيئة بذة، فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: أصليت؟ قال لا، قال: صل ركعتين، وحث الناس على الصدقة، قال: فألقوا ثيابا، فأعطاه منها ثوبين". فلما كانت الجمعة الثانية جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب، فحث الناس على الصدقة. قال: فألقي أحد ثوبيه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "جاء هذا يوم الجمعة بهيئة بذة، فأمرت الناس بالصدقة، فألقوا ثيابا، فأمرت له منها بثوبين، ثم جاء الآن، فأمرت الناس بالصدقة، فألقى أحدهما فانتهره، وقال: خذ ثوبك". إهـ وكان مراده بأمره إياه بصلوة ركعتين أن يراه الناس، ليتصدقوا عليه. لأنه كان في ثوب خلق. وقد قيل: أنه كان عريانا كما ذكرناه، إذ لو كان مراده إقامة السنة بهذه الصلوة لما قال في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قلت لصاحبك أنصت، والإمام يخطب فقد لغوت" وهو حديث مجمع على صحته من غير خلاف لأحد فيه، حتى كاد أن يكون متواتراً، فإذا منعه من الأمر بالمعروف الذي هو فرض، في هذه الحالة، فمنعه من إقامة السنة أو الاستحباب بالطريق الأولى، فحينئذ قول هذا القائل "فدل على أن قصد التصديق عليه جزء علة، لاعلة كاملة" غير موجه. لأنه علة كاملة. إهـ.

والثاني: أن قولهم "أن التحية تفوت بالجلوس عندهم" فقد حكى النووي في شرح مسلم عن المحققين: أن ذلك في حق العامد العالم، أما الجاهل أو الناسي فلا، وحال هذا الداخل محمولة في الأولى على أحدهما، وفي المرتين الآخرين على النسيان". إهـ. وأجاب العيني: بأن هذا حكم بالإحتمال، والإحتمال إذا كان غير ناش عن دليل فهو لغو، لا يعتد به". إهـ.

والثالث: أن الحامل للمانعين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض للأمر بالإنصات والاستماع للخطبة. قال ابن العربي: عارض قصة سليك ما هو أقوى منها، كقوله تعالى: {وَإِذَا

أبي الزبير عن جابر أن رجلا دخل المسجد ﴿٥﴾ يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب ثم ذكر مثله. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فذكر مثله. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا أحمد ابن أشكاب الكوفي قال ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين ثم ليجلس حدثنا فهد قال ثنا عمر بن حفص قال ثنا أبي قال ثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح يذكر حديث سليك الغطفاني ثم سمعت أبا سفيان بعد ذلك يقول سمعت جابرا يقول جاء سليك الغطفاني في يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قم يا سليك فصل ركعتين خفيفتين تجوز فيهما ثم قال إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين يتجوز فيهما. حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا صفوان بن عيسى قال ثنا هشام بن حسان عن الحسن عن سليك بن هذبة الغطفاني أنه جاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب على المنبر يوم الجمعة فقال له أركعت ركعتين قال لا، قال صل ركعتين وتجوز فيهما. حدثنا محمد بن حميد بن هشام الرعيني قال ثنا سعيد بن أبي مريم قال أنا يحيى بن أيوب قال حدثني ابن عجلان عن عياض بن عبد الله أنه أخبره عن أبي سعيد أن رجلا دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فناده رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زال يقول أدن حتى دنا فأمره فركع

قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا} وقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت". متفق عليه. قال: فإذا امتنع الأمر بالمعروف، وهو أمر اللاغي بالإنصات مع قصر زمنه، فمنع التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى".

﴿٥﴾ قوله إن رجلا دخل المسجد الخ. أخرج الترمذي عن محمد بن أبي عمر نا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عياض عن عبد الله بن أبي سرح أن أباسعيد الخدري قال: "إن رجلا جاء يوم الجمعة في هيئة بذة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة". الحديث. وقال: "هذا حديث حسن صحيح". وأخرج النسائي عن محمد بن عبد الله بن يزيد قال: حدثنا سفيان ابن عجلان، إلى آخر السند. وأخرج ابن ماجة عن محمد بن الصباح عن سفيان بن عيينة عن ابن عجلان.

ركعتين قبل أن يجلس وعليه خرقة خلق ثم صنع مثل ذلك في الثانية فأمره بمثل ذلك ثم صنع مثل ذلك في الجمعة الثالثة فأمره بمثل ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس تصدقوا فألقوا الثياب فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأخذ ثوبين فلما كان بعد ذلك أمر الناس أن يتصدقوا فألقى الرجل أحد ثوبيه فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمره أن يأخذ ثوبه. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٦﴾ إلى أن من دخل المسجد يوم الجمعة والإمام على المنبر يخطب فينبغي له أن يركع ركعتين يتجوز فيهما واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٧﴾ فقالوا ينبغي له أن يجلس ولا يركع والإمام يخطب وكان من الحجة لهم في ذلك أنه قد يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سليكا بما أمره به من ذلك فقطع بذلك خطبته ﴿٨﴾ إرادة منه أن يعلم الناس كيف يفعلون إذا دخلوا المسجد ثم إستأنف الخطبة ويجوز أيضا أن يكون بنى على

﴿٦﴾ قوله فذهب قوم الخ. منهم الشافعي وأحمد وإسحق، قالوا: إذا دخل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب يستحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد، ويكره الجلوس قبل أن يصليهما، وأنه يستحب أن يتجوز فيهما، ليسمع بعدهما الخطبة، وحكي هذا المذهب أيضا عن الحسن البصري وغيرهم من المتقدمين.

﴿٧﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون. قال النووي في شرح صحيح مسلم نقلا عن القاضي: "قال مالك والليث وأبو حنيفة والثوري وجمهور السلف من الصحابة والتابعين لا يصليهما، وهو مروي عن عمرو عثمان وعلي رضي الله عنهم. وحجتهم: الأمر بالإنصات للإمام". إهـ.

﴿٨﴾ قوله فقطع بذلك خطبته. روى الدارقطني في سننه من حديث عبيد بن محمد العبدى: "حدثنا معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال: دخل رجل المسجد، ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم، قم، فاركع ركعتين، وأمسك من الخطبة، حتى فرغ من صلاته". قال الدارقطني: "أسنده عبيد بن محمد، وهم فيه، ثم أخرجه عن أحمد بن حنبل: حدثنا معتمر عن أبيه قال: جاء رجل والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب، فقال: يا فلان أصليت؟ قال: لا، قال: قم، فصل، ثم إنتظره حتى صلى. قال: وهذا المرسل هو الصواب". إهـ. فهذا الحديث وإن كان مرسلا لكنه عندنا حجة. ويؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة: "حدثنا هشيم أخبرنا أبو معشر عن محمد بن قيس: "أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حيث أمره أن يصلي ركعتين أمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه، ثم عاد إلى خطبته".

خطبته وكان ذلك قبل أن ينسخ الكلام في الصلوة ثم نسخ الكلام في الصلوة فنسخ أيضا في الخطبة وقد يجوز أن يكون ما أمره به من ذلك كما قال أهل المقالة الأولى ويكون سنة معمولا بها فنظرنا هل روي شيء يخالف ذلك فإذا بحر بن نصر قد حدثنا قال ثنا عبد الله بن وهب قال سمعت معاوية بن صالح يحدث عن أبي الزاهرية عن عبد الله بن بسر^(٩٦) قال كنت جالسا إلى جنبه يوم الجمعة فقال جاء رجل^(٩٧) يتخطى رقاب الناس^(٩٨) يوم الجمعة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس فقد أذيت وائيت قال أبو

^(٩٩) قوله عبد الله بن بسر. بضم الموحدة وسكون المهملة المازني القيسي أبو بسر. ويقال أبو صفوان، له ولأبيه صحبة، سكن حمص، روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وعن أبيه إن كان محفوظا، قال ابن سعد وغيره: "مات سنة ثمان وثمانين بالشام". وقال بعضهم: "بحمص، وهو ابن أربع وتسعين سنة، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة". وقال أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الحمصي في الصحابة الذين نزلوا بحمص: "مات عبد الله بن بسر سنة ٩٦، وله مائة سنة". وكذا ذكر أبو نعيم في معرفة الصحابة. وساق في ترجمته: حديث وضع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يده على رأسه، فقال يعيش هذا الغلام قرنا، فعاش مائة سنة. وفي الصحابة أيضا: عبد الله بن بسر النصري روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وعنه ابنه عبد الواحد. وقد فرق بينه وبين المازني، الخطيب وابن عساكر وابن عبد ربه وآخرون.

^(١٠٠) قوله جاء رجل يتخطى رقاب الناس الخ. هذا الحديث أخرجه أبو داود والنسائي عن عبد الله بن بسر رضي الله تعالى عنه. وأخرجه ابن ماجه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

^(١٠١) قوله يتخطى رقاب الناس الخ. هذا الحديث يدل على كراهة التخطي يوم الجمعة. والظاهر أن الكراهة مختصة به. ويحتمل أن يكون التقييد خرج مخرج الغالب، لكثرة الناس في الجمعة، بخلاف سائر الصلوات. كما يدل عليه تعليقه بالأذى، فحيث يوجد الأذى يكره التخطي، كما في مجالس العلم والوعظ وغيرها. قال الترمذي في جامعه بعد ذكر حديث معاذ الجهني في التخطي: "والعمل عليه عند أهل العلم، كرهوا أن يتخطى الرجل رقاب الناس يوم الجمعة، وشددوا في ذلك". إهـ. وقال النووي: "المختار تحريمه للأحاديث الصحيحة". وقال العيني في عمدة القاري: "وروى مالك في الموطأ عن أبي هريرة رضي الله عنه: "لأن يصلي أحدكم بظهر الحرة خير له من أن يقعد، حتى إذا قام الإمام جاء يتخطى رقاب الناس". ومعناه أن المأثم عنده في التخطي أكثر من المأثم في التخلف عن الجمعة. كذا تأوله القاضي أبو الوليد. وقال أبو عبد الملك: "إن صلواته بالحرة - وهي حجارة سود بموضع يبعد عن المسجد - خير له". ورواه ابن أبي شيبة بلفظ: "لأن أصلي بالحرة أحب إلي من أن أتخطى رقاب الناس

الزاهرية (١٢٦) وكنا نتحدث حتى يخرج الامام أفلا تری (١٢٦) أن رسول الله صلى الله عليه

يوم الجمعة“. وعن سعيد بن المسيب مثله. وقال كعب: ”لأن أدع الجمعة أحب إلي من أن أتخطئ رقاب الناس يوم الجمعة“. وقال سلمان: ”إياك والتخطي واجلس“. وهو قول عطاء والثوري وأحمد. وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة عن معاذ بن أنس، وجابر بن عبد الله وعبد الله بن بسر وعبد الله بن عمرو وعثمان بن الأزرق وأبي الدرداء وأنس بن مالك. وقال صاحب التوضيح: ”يختلف العلماء في التخطي، فمذهبنا أنه مكروه، إلا أن يكون قدماه فرجة لا يوصلها إلا بالتخطي، فلا يكره حيثئذ. وبه قال الأوزاعي وآخرون. وقال ابن المنذر بكرهه مطلقا عن سلمان الفارسي وأبي هريرة وكعب وسعيد بن المسيب وعطاء وأحمد بن حنبل. وعن مالك: كراهته إذا جلس الإمام على المنبر، ولا بأس به قبله. وقال قتادة: يتخطاه إلى مجلسه. وقال الأوزاعي: يتخطاهم إلى السعة. وهذا يشبه قول الحسن، قال: لا بأس بالتخطي إذا كان في المسجد سعة، وقال أبو بصرة: يتخطاهم بإذنهم. وقال ابن المنذر: لا يجوز شيء من ذلك عندي، لأن الأذى يحرم قليله وكثيره. وقال صاحب التوضيح: وهو المختار. وعند أصحابنا الحنفية: ”لا بأس بالتخطي، والدنو من الإمام إذا لم يؤذ الناس“. وقيل: لا بأس به إذا لم يأخذ الإمام في الخطبة ويكره أن يأخذ. ثم اختلفوا في كراهة ذلك، هل هو للتحريم أولا؟ فالمتقدمون يطلقون الكراهة، ويريدون كراهة التحريم. وحكى الشيخ أبو حامد في تعليقه عن نص الشافعي: التصريح بتحريمه. وحكى الرافعي في الشهادات عن صاحب العدة، أنه عده من الصغائر. ونازعه الرافعي وقال: إنه من المكروهات. وقال في باب الجمعة: إن تركه من المندوبات. وصرح النووي في شرح المذهب: بأنه مكروه كراهة تنزيه“. وقال في زوائد الروضة: ”إن المختار تحريمه، للأحاديث الصحيحة. واقتصر أصحاب أحمد على الكراهة فقط“. وقال شارح الترمذي: ”ويستثنى من التحريم أو الكراهة الإمام، أو من كان بين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي“. وأطلق النووي في الروضة: إستثناء الإمام ومن بين يديه فرجة، ولم يقيد الإمام بالضرورة ولا الفرجة، بكون التخطي إليها يزيد على صفين. وقيد ذلك في شرح المذهب، فقال: فإن كان إماما لم يجد طريقا إلى المنبر والمحراب إلا بالتخطي لم يكره، لأنه ضرورة. وفي الأم: فإن كان الزحام دون الإمام لم أكره له من التخطي ما أكره للمأموم. لأنه مضطر إلى أن يمضي إلى الخطبة. ثم لا فرق في كراهة التخطي أو تحريمه بين أن يكون المتخطي من ذوي الحشمة أو الإصالة أو رجلا صالحا أو ليس فيه وصف منهما. ونقل صاحب البيان عن القفال: أنه لو كان محتشما أو محترما لم يكره التخطي. وقال المتولي: إذا كان له موضع يألفه، وهو معظم في نفوس الناس لا يكره له التخطي“. إهـ. وقال في الدرالمختار: ”لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة، ولم يؤذ أحدا، إلا أن لا يجد إلا فرجة إمامه، فيتخطي إليها للضرورة، ويكره التخطي للسؤال بكل حال“. إهـ.

(١٢٦) قوله أبو الزاهرية. إسمه حدير بن كريب، كلاهما مصفران، الحضرمي، ويقال الحميري، قال ابن

وسلم أمر هذا الرجل بالجلوس ولم يأمره بالصلوة فهذا يخالف حديث سليك وفي حديث أبي سعيد الذي رواه في الفصل الأول ما يدل على أن ذلك كان في حال إباحة الأفعال^(١٤) في الخطبة قبل أن ينهى عنها ألا تراه يقول فالتقى الناس ثيابهم وقد أجمع المسلمون أن نزع الرجل ثوبه والامام يخطب مكروه، وإن مسه الحصى والامام يخطب

معين والمجلى ويقعوب بن سفيان والنسائي: "ثقة". وقال أبو حاتم: "لاباس به". وقال الدارقطني: "لاباس به، إذا روى عنه ثقة". إهـ. توفي سنة ١٢٩. وقيل: سنة مائة.

﴿١٣﴾ قوله أفلا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. قال الحافظ ابن حجر: "هو واقعة عين لا عموم فيها، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما، ويحتمل أن يجمع بينهما، بأن يكون قوله له: "إجلس" أي: بشرطه، وقد عرف قوله للداخل: "فلا تجلس حتى تصلي ركعتين" - فمعنى قوله إجلس أي: لا تتخط، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز، فإنها ليست واجبة. أو لكون دخوله وقع في أواخر الخطبة، بحيث ضاق الوقت عن التحية، وقد إتفقوا على إستثناء هذه الصورة. ويحتمل أن يكون صلى التحية في مؤخر المسجد، ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي، فأنكر عليه إهـ.

أقول أولا: ههنا يقول: أن الواقعة لا عموم لها" وقد قال قبل ذلك في حديث جابر رضي الله تعالى عنه: أن الأصل عدم التخصيص، فكيف يدعي التخصيص؟ وثانيا: في حديث جابر قرينة التخصيص، وههنا ليست قرينة، لأن سليكا جاء في حالة بذة، فأمره صلى الله تعالى عليه وسلم أن يصلي ليراه الناس، ويتصدقوا عليه. وأيضا قطع خطبته، أو هو جاء قبل شروعه صلى الله تعالى عليه وسلم في خطبته. وأما الإحتمالات التي ذكرها فغير ناشئة عن دليل، فلا إعتبار لها. وأما قوله "معناه إجلس بشرطه". وحاصله: أن صل ثم إجلس، فهذا بعيد جداً، مناف لهذا المقام. وأما قوله "ترك أمره بالتحية لبيان الجواز" فلا ورود له، لأن الطحاوي رحمه الله ذكر هذا الحديث لبيان أن في هذا الحديث وحديث جابر مخالفة، أما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمره؟ فشيء آخر. ويثبت بهذا القول مذهبا بأن ترك التحية جائز، والإنصات واجب، فيترك التحية للإنصات الواجب.

﴿١٤﴾ قوله كان في حال إباحة الأفعال. قال ابن حجر في فتح الباري: "قيل كانت هذه القصة قبل تحريم الكلام في الصلوة. وتعقب بأن سليكا متأخر الإسلام جدا، وتحريم الكلام متقدم جدا. فكيف يدعي نسخ المتأخر بالمتقدم، مع أن النسخ لا يثبت بالإحتمال". إهـ. وأجاب عنه العيني بقوله: "لم يقل أحد أن قضية سليك كانت قبل تحريم الكلام في الصلوة. وإنما قال هذا القائل أن قضية سليك كانت في حال إباحة الإفعال في الخطبة، قبل أن ينهى عنها. ألا يرى أن في حديث أبي سعيد الخدري رضي

☆ أي ما روي عن جابر في قصة سليك أن: أمره النبي صلى الله عليه وسلم بصلوة التحية أثناء الخطبة، فإذا عارض حديث ابن بسر حديث جابر بطل استدلالهم بحديث جابر على وجوب التحية أثناء الخطبة. (ف، القادري)

مكروه، وإن قوله لصاحبه أنصت والامام يخطب مكروه أيضا، فذلك دليل على أن ما كان أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سليكا والرجل الذي أمر به بالصدقة عليه كان في حال الحكم فيها في ذلك بخلاف الحكم فيما بعد ولقد تواترت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن من قال لصاحبه أنصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغا. حدثنا بذلك يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قلت لصاحبك ﴿١٥﴾ أنصت ﴿١٦﴾

الله عنه: "فألقى الناس ثيابهم". وقد أجمع المسلمون أن نزع الرجل ثوبه والامام يخطب مكروه، وكذلك مس الحصى، وقول الرجل لصاحبه أنصت، كل ذلك مكروه. فدل ذلك أن ما أمر به صلى الله عليه وسلم سليكا، وما أمر به الناس بالصدقة عليه، كان في حال إباحة الإفعال في الخطبة. وما أمر صلى الله عليه وسلم بالإنصات عند الخطبة، وجعل حكم الخطبة كحكم الصلوة، وجعل الكلام فيها لغوا، كما كان جعله لغوا في الصلوة، ثبت بذلك أن الصلوة فيها مكروهة. فهذا وجه قول القائل بالنسخ. ومبنى كلامه هذا على هذا الوجه، لا على تحريم الكلام في الصلوة". إهـ

﴿١٥﴾ قوله إذا قلت لصاحبك أنصت الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري عن يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب، وأخرجه مسلم عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن ربح عن الليث به، وعن عبد الملك بن شعيب بن الليث عن أبيه عن جده عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب، وعن محمد بن حاتم عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن ابن شهاب، وعن ابن أبي عمر عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وأخرجه أبو داود عن القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة. وأخرجه الترمذي عن قتيبة عن الليث عن عقيل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وأخرجه النسائي أيضا عن قتيبة عن الليث، وأخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن شابة بن سوار عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي الذئب عن الزهري، وأخرجه محمد رحمه الله في الموطأ. وقال الترمذي: "وفي الباب عن بن أبي أوفى وجابر بن عبد الله وابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وعلي بن أبي طالب رضوان الله تعالى عليهم أجمعين". قال الترمذي: "والعمل عليه عند أهل العلم، كرهوا للرجل أن يتكلم والامام يخطب. فقالوا: إن تكلم غيره فلا ينكر عليه إلا بالإشارة". إهـ

﴿١٦﴾ قوله أنصت. أمر من: أنصت ينصت إنصاتا، وقال أبو المعاني في المنتهى: نصت ينصت إذا سكت، وأنصت لغتان، أي إستمع، يقال أنصته، وأنصت له. وينشد ع
إذا قالت حزام فأنصتوها

ويروى "فصدقوها". وفي الجامع: والرجل ناصت ومنصت، وفي المجمع والمغرب: الإنصات

والامام يخطب فقد لغوت ﴿١٧﴾ حدثنا أبو أمية قال ثنا أبو غسان قال ثنا القاسم بن معن عن ابن جريج عن ابن شهاب فذكر بإسناده مثله. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو صالح قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عمر بن عبد العزيز عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ وعن ابن المسيب أنهما حدثاه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمعه يقول إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت، فإذا كان قول الرجل لصاحبه والامام يخطب أنصت لغوا كان قول الامام للرجل قم فصل لغوا أيضا فثبت بذلك أن الوقت الذي كان فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر

السكوت للإستماع.

﴿١٧﴾ قوله فقد لغوت. وفي رواية لمسلم عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: "فقد لَغَيْتَ". قال أبو الزناد: "هي لغة أبي هريرة، وإنما هو: فقد لغوت". وقال النووي: "قال أهل اللغة: يقال: لغا يلغو، كغزى يغزو، ويقال: لَغِيَ يلغى، كعمى يعمى، لغتان. الأولى أفصح، وظاهر القرآن يقتضي هذه الثانية التي هي لغة أبي هريرة. قال الله تعالى: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ} وهذا من لَغِيَ يلغى. ولو كان من الأول لقال: "وَالْغَوْا" بضم الغين. قال ابن السكيت وغيره: مصدر الأول اللغو، ومصدر الثاني اللغي" إهـ. وقال العيني: "اللغو واللغاء: السقط، ومالا يعتد به من كلام وغيره، ولا يحصل منه على فائدة، ولا نفع، واللغو في الأيمان: لا والله وبلى والله. وقيل معناه: الإنم، ولغا في القول، يلغو ويلغي لغوا ولغيا لغا ملغاة أخطأ، ولغا يلغو لغوا تكلم. ذكره ابن سيده. وفي الجامع: اللغو: الباطل. تقول: لغيت ألغى لغيا ولغى بمعنى، ولغا الطائر يلغو لغوا إذا صوت. وفي التهذيب: لغوت اللغو واللغى ولغى ثلث لغات، واللغو كل ما لا يجوز، وقال الأخفش: اللغو: الساقط من القول، وقيل: الميل عن الصواب. وقال النضر بن شميل: معنى لغوت: خبت من الأجر. وقيل: بطلت فضيلة جمعتك. وقيل: صارت جمعتك ظهرا. وقيل: تكلمت بما لا ينبغي". إهـ. قال ابن حجر: "أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى، ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً: "ومن لغا وتخطي رقاب الناس كانت له ظهرا". قال ابن وهب أحد رواة: معناه أجزأت عنه الصلوة، وحرمة فضيلة الجمعة. ولأحمد من حديث علي مرفوعاً: "من قال: "صه" فقد تكلم، ومن تكلم فلا جمعة له. ولأبي داود نحوه. ولأحمد والبخاري من حديث ابن عباس مرفوعاً: "من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كالحمير يحمل أسفارا، والذي يقول له: أنصت، ليست له جمعة". وله شاهد قوي في جامع حماد بن سلمة عن ابن عمر موقوفا. قال العلماء: معناه: لا جمعة له كاملة، للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه". إهـ.

لسليك بما أمره به إنما كان قبل النهي وكان الحكم منه في ذلك بخلاف الحكم في الوقت الذي جعل مثل ذلك لغوا وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل ذلك ما حدثنا أبو بكره وابن مرزوق قالاً ثنا مكى بن إبراهيم قال ثنا عبد الله بن سعيد عن حرب بن قيس عن أبي الدرداء أنه قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿١٨﴾ في يوم الجمعة على المنبر يخطب الناس ﴿١٩﴾ فتلا آية و إلى جنبي أبي بن كعب فقلت له يا أبي متى نزلت هذه الآية فأبى أن يكلمني حتى إذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنبر قال ما لك من جمعتك إلا ما لغوت ﴿٢٠﴾ ثم إنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجثته

﴿١٨﴾ قوله جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ. روى ابن ماجة بسنده عن عطاء بن يسار عن أبي بن كعب: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ يوم الجمعة تبارك وهو قائم، فذكرنا بأيام الله، وأبوذر يغمزني فقال: متى أنزلت هذه السورة؟ إني لم أسمعها إلا الآن، فأشار إليه أن اسكت، فلما انصرفوا قال: سألتك متى أنزلت هذه السورة، فلم تخبرني. فقال أبي: ليس لك من صلواتك اليوم إلا ما لغوت. فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له، وأخبره بالذي قال أبي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صدق أبي. ورواه أحمد في مسنده.

﴿١٩﴾ قوله يخطب الناس. ظاهره الخطبة جالسا. ففيه دليل لأصحابنا أن القيام ليس في الخطبة فريضة ولا شرط صحة. هذا ما قال شيخنا المجدد رحمه الله. قال في البدائع: "القيام في الخطبة سنة، وليس بشرط، حتى لو خطب قاعداً يجوز عندنا، لظاهر النص. وكذا روي عن عثمان رضي الله عنه أنه كان يخطب قاعداً حين كبر وأسّن. ولم ينكر عليه أحد من الصحابة. إلا أنه مسنون في حال الاختيار، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً". إهـ

﴿٢٠﴾ قوله مالك من جمعتك إلا ما لغوت. قال النووي: إختلف العلماء في الكلام، هل هو حرام أو مكروه كراهة تنزيه؟ وهما قولان للشافعي. قال القاضي: "قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وعامة العلماء يجب الإنصات للخطبة، وحكي عن النخعي والشعبي وبعض السلف: أنه لا يجب إلا إذا تلى فيها القرآن. قال: واختلفوا إذا لم يسمع الإمام، هل يلزمه الإنصات، كما لو سمعه، فقال الجمهور: يلزمه. وقال النخعي وأحمد وأحد قولي الشافعي: لا يلزمه". إهـ. وقال العيني: "الإنصات إلى الخطبة مطلوب بالإتفاق. وفي التوضيح: والجديد الصحيح من مذهب الشافعي أنه لا يحرم الكلام، ويسن الإنصات. وبه قال عروة بن الزبير وسعيد بن جبيرة والشعبي والنخعي والثوري وداود. والقديم: أنه يحرم. وبه قال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد رحمهم الله تعالى. وقال ابن بطال: إستماع الخطبة واجب وجوب سنة، عند أكثر العلماء. ومنهم من جعله فريضة. و روي عن مجاهد أنه قال: لا يجب الإنصات للقرآن إلا

سلمة عن أبي هريرة ﴿٢١﴾ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة فقرا سورة فقال أبو ذر لأبي بن كعب: متى نزلت هذه السورة فأعرض عنه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال أبي لأبي ذر ما لك من صلاتك إلا مالغوت، فدخل أبو ذر على النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق أبي فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإنصات عند الخطبة وجعل حكمها في ذلك كحكم الصلوة وجعل الكلام فيها لغوا، فثبت بذلك أن الصلوة فيها مكروهة فإذا كان الناس منهيين عن الكلام ما دام الامام يخطب كان كذلك الامام منهيًا عن الكلام مادام يخطب بغير الخطبة. ألا ترى أن المأمومين ممنوعون من الكلام في الصلوة فكذلك الامام، فكان ما منع منه غير الامام فقد منع منه الامام، فكذلك لما منع غير الامام من الكلام في الخطبة كان الامام منع بذلك أيضا من الكلام في الخطبة بما هو من غيرها، وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك أيضا ما حدثنا ابن مرزوق ومحمد بن سليمان الباغندي قال ثنا أبو الوليد قال ثنا أبو عوانة عن المغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن قرث عن سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتدرون ما الجمعة ﴿٢٢﴾ قلت الله ورسوله أعلم، ثم قال أتدرون ما الجمعة قلت في الثالثة أو الرابعة هو اليوم الذي جمع فيه أبوك، قال لا، ولكن أخبرك عن الجمعة ما من أحد يتطهر ﴿٢٣﴾ ثم يمشي إلى الجمعة ثم ينصت حتى يقضي الامام صلاته إلا كان له كفارة ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ما اجتنب المقتلة ﴿٢٤﴾

﴿٢١﴾ عن أبي هريرة الخ. هذا الحديث أخرجه البزار في مسنده والبيهقي في سننه، وروى البيهقي أيضا عن عطاء بن يسار عن أبي ذر.

﴿٢٢﴾ قوله أتدرون ما الجمعة الخ. حديث سلمان رضي الله عنه أخرجه النسائي عن علقمة عن القرث الضبي، وكان من القراء الأولين عن سلمان قال: "قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يتطهر يوم الجمعة كما أمر ثم يخرج من بيته حتى يأتي الجمعة، وينصت حتى يقضي صلواته إلا كان كفارة لما قبله من الجمعة". وأخرجه ابن خزيمة أيضا.

﴿٢٣﴾ قوله يتطهر. يراد به المبالغة في التنظيف، فلذلك ذكره في باب تفعل، وهو للتكلف، ولذا وقع في رواية البخاري: "يغتسل ويتطهر" ليدل على كمال التنظيف.

﴿٢٤﴾ قوله ما اجتنب المقتلة. والمراد بالمقتلة الكبيرة، ووقع في رواية ابن ماجه عن أبي هريرة: "ما لم

حدثنا أحمد ابن داود قال ثنا الحماني قال ثنا أبو عوانة عن مغيرة عن أبي معشر عن إبراهيم ثم ذكر بإسناده مثله. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الوهبي قال ثنا ابن إسحق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن أبي أمامة أنهما جدّاه عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من اغتسل ﴿٢٥﴾ يوم الجمعة واستن ﴿٢٦﴾

تغش الكبائر. ونحوه لمسلم، ودل التقييد بعدم غشيان الكبائر على أن الذي يكفر من الذنوب هو الصغائر. فتحمل المطلقات كلها على هذا المقيد. وذلك أن معنى قوله: "مالم تغش الكبائر" أي: فإنها إذا غشيت لا تكفر. وليس المراد أن تكفير الصغائر شرطه إجتناّب الكبائر، إذ إجتناّب الكبائر بمجرده يكفّرهما كما نطق به القرآن. ولا يلزم من ذلك أن لا يكفّرهما إلا إجتناّب الكبائر. وإذا لم يكن للمرء صغائر تكفر رجى له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر، وإلا أعطي من الثواب بمقدار ذلك. وهو جارٍ في جميع ما ورد في نظائر ذلك. والله أعلم. قاله الحافظ في فتح الباري. أقول: وإن لم تكن له الكبائر ولا الصغائر رفعت له الدرجات.

﴿٢٥﴾ قوله من اغتسل الخ. حديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما أخرجه أبو داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وأبي أمامة، عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما. وروى مسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من اغتسل ثم أتى الجمعة فصلّى ما قدر له، ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته ثم يصلي معه غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام".

﴿٢٦﴾ قوله وإستن. الإستن: هو الإستياك، مأخوذ من السنّ. يقال له: سننت الحديد، حككته على السنّ. وقيل له الإستن لازم. لأنه إنما هو يستاك على الأسنان، وحاصله ذلك السن بالسواك، واختلف العلماء في أن إستعمال السواك هل هو واجب أم سنة؟ فذهب أكثر العلماء إلى عدم وجوبه، بل إدعى بعضهم فيه الإجماع. وحكى الشيخ أبو حامد الماوردي عن إسحق بن راهويه أنه قال: هو واجب لكل صلوة. فمن تركه عامداً بطلت صلواته. وعن داود: أنه واجب، ولكنه ليس بشرط. واحتج من قال بوجوبه بورود الأمر به. ودليل الجمهور حديث: "لو لا أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك". وأما ما ذكرنا من ورود الأمر، فهو ليس بثابت، ثم اختلفوا في السواك، فقال بعضهم: هو من سنة الدين. وقال بعضهم: هو من سنة الوضوء. وقال آخرون: من سنة الصلوة. وقول من قال: إنه من سنة الدين أقوى. نقل ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى. قال ابن دقيق العيد: "الحكمة في إستحباب السواك عند القيام إلى الصلوة كونها حال تقرب إلى الله، فأقتضى أن يكون حال كمال نظافة، إظهاراً لشرف العبادة. وقد ورد من حديث علي عند البزار ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القرآن من المصلي. فلا يزال يدنو منه حتى يضع فاه على فيه. وروى أبو نعيم من حديث جابر برواية ثقات: "إذا قام أحدكم من الليل يصلي فليستك، فإنه إذا قام يصلي أتاه ملك، فيضع فاه على فيه، فلا يخرج شئ من فيه إلا وقع في في

ومس من طيب إن كان عنده ﴿٢٧﴾ ولبس من أحسن ثيابه ﴿٢٨﴾ ثم خرج حتى يأتي المسجد فلم يتخط رقاب الناس ثم ركع ماشاء الله أن يركع ﴿٢٩﴾ وأنصت إذا خرج الامام كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة التي قبلها ﴿٣٠﴾ حدثنا أحمد بن داود قال ثنا عبيد الله بن محمد قال ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد عن رسول الله

الملك. و روى القشيري بلا إسناد عن أبي الدرداء رضي الله عنه: قال "عليكم بالسواك، فإن في السواك أربعاً وعشرين خصلة، أفضلها أن يرضي الرحمن، وتضاعف صلواته سبع وسبعين ضعفاً، ويورث السعة والغنى ويطيب النكهة، ويشد اللثة، ويسكن الصداع، ويذهب وجع الضرس، وتضافحه الملائكة لنور وجهه وبرق إسنانه". (عيني)

﴿٢٧﴾ قوله ومس من طيب إن كان عنده. وفي رواية للبخاري عن أبي سعيد رضي الله عنه: "وأن يمس طيباً إن وجد" وفي رواية لمسلم: "ويمس من الطيب ما يقدر عليه". وفي رواية له: "ولو من طيب المرأة" وشرع الطيب لأن الملائكة على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول، فربما صافحوه أو لامسوه". (عيني)

﴿٢٨﴾ قوله ولبس من أحسن ثيابه. أي الثياب البيض، فإنها أحسنها وأزنها، لما علم أن السنة أن يلبس البيض يوم الجمعة، ومن ثم طلع جبريل عليه السلام في الأصحاب وعليه ثياب بيض. قال تعالى: {يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد} (طيسي) وقد ورد الترغيب في لبس أحسن الثياب يوم الجمعة في حديث أبي أيوب وعبد الله بن عمر، وعند ابن خزيمة بلفظ: "ولبس من خير ثيابه". ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان. وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه بلغه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعه سوى ثوبي مهنة. و وصله ابن عبد البر في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها. وفي إسناده نظير، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عيينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلاً. و وصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام. ولحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه". (فتح الباري)

﴿٢٩﴾ قوله ثم ركع ماشاء الله أن يركع. وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: "فصلى ما قدر له". وفي رواية البخاري يستفاد منه أن التنفل يوم الجمعة قبل خروج الإمام مستحب. (نوي)

﴿٣٠﴾ قوله وبين الجمعة التي قبلها. وفي رواية لمسلم وغيره: "غفرله ما بينه وبين الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام". وفي رواية الترمذي: "غفرله ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام". قال العلماء: "معنى المغفرة له ما بين الجمعيتين وثلاثة أيام: أن الحسنه بعشر أمثالها، وصار يوم الجمعة التي فعل فيها هذه

صلى الله عليه وسلم نحوه. حدثنا ابراهيم بن منقذ قال ثنا ابن وهب عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب (٣١) عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من إغتسل يوم الجمعة ثم مس من طيب إمرأته (٣٢) ولبس أصلح ثيابه ولم يتنحط رقاب الناس ولم يلغ (٣٣) عند الموعظة كانت كفارة لما بينهما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو مسهر قال ثنا سعيد بن عبد العزيز عن يحيى بن الحارث الذماري عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غسل وإغتسل (٣٤)

الأفعال الحميلة في معنى الحسنه التي تجعل بعشر أمثالها. قال بعضهم: "المراد بما بين الجمعتين، من صلوة الجمعة وخطبتها إلى مثل الوقت من الجمعة الثانية، حتى تكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان و تضم إليها ثلاثة فتصير عشرة". (نووي)

﴿٣١﴾ قوله عن عمرو بن شعيب الخ. حديثه أخرجه أبو داود، وزاد: "ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً".

﴿٣٢﴾ قوله ثم مس من طيب إمرأته. أراد به التأكيد ليفعل ما أمكنه، لأن طيب المرأة هو ما ظهر لونه وخفى ريحه، يكره إستعماله للرجال. فإباحته للرجل لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك. ويمكن أن يراد: الطيب الذي هو في ملك إمرأته الذي يجوز إستعماله للرجل.

﴿٣٣﴾ قوله ولم يلغ. اللغو قد يكون بالكلام كقوله لصاحبه "أنصت". وقد يكون بغير الكلام كمس الحصى وتقليبه بحيث يشتغل سمعه، وفكره، كما جاء في الحديث: "من مس الحصى فقد لغا".

﴿٣٤﴾ قوله من غسّل وإغتسل الخ. حديثه أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي. وقال: "وكذلك رواه يحيى بن الحارث الذماري وحسان بن عطية عن أبي الأشعث. وذكر حسان بن عطية سماع أوس من النبي صلى الله عليه وسلم". إهـ. وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه. وصرح به بسماع أوس من النبي صلى الله عليه وسلم. وكذلك فعل أبو داود. وقال الترمذي: حديث أوس بن أوس حديث حسن. وأبو الأشعث الصنعاني إسمه شرحبيل بن أدة. قال وكيع: إغتسل هو، وغسّل إمرأته. ويروى عن ابن مبارك أنه قال: من غسل وإغتسل، يعني غسل راسه وإغتسل". إهـ. قال في النهاية: "ذهب كثير من الناس إلى أن "غسّل" أراد به المجامعة قبل الخروج إلى الصلوة لأن ذلك يجمع غرض الطرفين. يقال غسل الرجل إمرأته بالتشديد والتخفيف، إذا جامعها. وقد روي مخففاً. وقيل: أراد غسل غيره، وإغتسل هو، لأنه إذا جامع زوجته أحوجها إلى الغسل. وقيل: أراد بغسل غسل أعضائه للوضوء، ثم يغتسل للجمعة. وقيل: هما بمعنى واحد. كرره للتأكيد". إهـ. وقيل: التشديد فيه للمبالغة دون التعدية، كما في قطع وكسر، لأن العرب لهم لحم وشعور، وفي غسلها كلفة، فأفرد ذكر

وغدا وابتكر ﴿٣٥﴾ ودنا ﴿٣٦﴾ من الامام فأنصت ولم يلغ كان له مكان كل خطوة عمل سنة صيامها وقيامها ﴿٣٧﴾ حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو أحمد قال ثنا سفيان عن عبد الله بن عيسى عن يحيى بن الحارث فذكر مثله بإسناده. حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا أسد قال ثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري قال أخبرني أبي عن عبد الله بن وديعة عن سلمان الخير ﴿٣٨﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأن يغتسل الرجل يوم الجمعة ويتطهر بما استطاع من طهر ﴿٣٩﴾ ثم

غسل، وأراد به غسل الرأس لذلك. وإليه ذهب مكحول. فمعناه غسل رأسه. واغتسل، أي: جميع بدنه. وقال النووي في شرح المذهب: "يرى "غسل" بالتخفيف والتشديد، والأرجح عند المحققين التخفيف. والمختار أن معناه: غسل رأسه. ويؤيده رواية أبي داود في هذا الحديث: "من غسل رأسه من يوم الجمعة، واغتسل. وإنما أفرد الرأس بالذكر، لأنهم كانوا يجعلون فيه الدهن والخطمي ونحوهما. وكانوا يغسلونه أولاً ثم يغتسلون". إهـ.

﴿٣٥﴾ قوله وغدا وابتكر. وفي رواية أبي داود والترمذي: "وبكر وابتكر". بكر أي أتى الصلوة في أول وقتها. و"ابتكر" أي أدرك أول الخطبة، أو هما بمعنى، كرر للتأكيد. وقيل: "بكر" تصدق قبل خروجه على ما في الحديث: "باكروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطاها".

﴿٣٦﴾ قوله ودنا. أي قرب من الإمام. كما جاء في رواية النسائي وأبي داود وابن ماجه. ثم المراد بالدنو من الإمام هل هو حالة الخطبة أو حالة الصلوة؟ إذا تباعد ما بين المنبر والمصلي مثلاً، الظاهر أن المراد حينئذ الدنو منه في حالة الخطبة، لسماعها، وفي حديث ابن عباس عند البزار والطبراني في الأوسط: "ثم دنا حيث يسمع خطبة الإمام. والحديث ضعيف".

﴿٣٧﴾ قوله صيامها وقيامها. بدل من سنة. والظاهر أن المراد به أن يحصل له أجر من إستوعب السنة بالصيام والقيام، لو كان، ولا يتوقف ذلك على أن يتحقق الإستيعاب من أحد. وظاهر أن المراد في هذا وأمثاله ثبوت أصل أجر الأعمال، لا مع المضاعفات المعلومة بالنصوص، فإنها لمن يأتي بتلك الحسنة. قال تعالى: {مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا} أي الحسنة.

﴿٣٨﴾ قوله عن سلمان الخير الخ. حديث سلمان رضي الله عنه أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن وديعة، ولفظه: "قال النبي صلى الله عليه وسلم: لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر من استطاع من طهر، ويدهن من دهنه، أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلي ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام، إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى". وأخرجه البيهقي.

﴿٣٩﴾ قوله ويتطهر بما استطاع من طهر. التنكير في طهر للتكثير. وأراد بالطهر قص الشارب، وقلم الأظفار وحلق العانة وشفط الإبط وتنظيف الثياب. أو المراد بالإغتسال غسل الجسد، وبالطهر غسل

ادهن من دهن ﴿٤٠﴾ أو مس من طيب بيته ﴿٤١﴾ ثم راح ﴿٤٢﴾ فلم يفرق بين الإثنين ﴿٤٣﴾ وصلى ما كتب الله له ثم ينصت إذا تكلم الامام غفرله ما بينه وبين الجمعة الأخرى ﴿٤٤﴾ ففي هذه

الراس، أو المراد به تنظيف الثياب، وورد ذلك في حديث أبي سعيد وأبي أيوب.

﴿٤٠﴾ قوله ثم ادهن. من دهن، المراد به إزالة شعث الشعر واللحية به.

﴿٤١﴾ قوله من طيب بيته. معناه إن لم يجد دهنًا يمس من طيب بيته. وقيل: أو بمعنى الواو، وقال الكرمانلي: "أو" في "أو يمس" لا ينافي الجمع بينهما. وقيل: "بطيب بيته ليؤذن بأن السنة أن يتخذ الطيب لنفسه، ويجعل إستعماله عادة له، فيدخر في البيت بناء على أن المراد بالبيت حقيقته. ولكن في حديث عبدالله بن عمرو عند أبي داود: "أو يمس من طيب إمرأته". والمعنى على هذا إن لم يتخذ لنفسه طيبًا، فيستعمل من طيب إمرأته. وقال شيخنا زين الدين في شرح الترمذي: "الظاهر أن تقييد ذلك بطيب المرأة والأهل غير مقصود. وإنما خرج مخرج الغالب، وإنما المراد بما سهل عليه مما هو موجود في بيته. ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد وأبي هريرة: "و يمس من طيب إن كان عنده". أي في البيت سواء كان فيه طيب أهله، أو، طيب إمرأته". قاله العيني في عمدة القاري.

﴿٤٢﴾ قوله ثم راح. قال النووي: "الروح عندهم بعد الزوال. وادعوا أن هذا معناه في اللغة. ومذهب الشافعي وجماهير أصحابه وابن حبيب المالكي وجماهير العلماء إستحباب التبكير إليها أول النهار. قال الأزهرى: "لغة العرب الرواح: الذهاب، سواء كان أول النهار أو آخره أو في الليل. وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث". إه. وقال الحافظ ابن حجر: "قال بعضهم: قوله في الحديث: "ثم راح" يدل على أن أول الذهاب إلى الجمعة من الزوال لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار. والغدو من أوله إلى الزوال. وقد أنكر الأزهرى على من زعم أن الرواح لا يكون إلا بعد الزوال. ونقل: إن العرب تقول: "راح" في جميع الأوقات، بمعنى ذهب. قال: وهي لغة أهل الحجاز. وقيل: النكته في التعبير بالرواح الإشارة إلى أن الفعل المقصود إنما يكون بعد الزوال، فيسمى الذهاب إلى الجمعة راحًا. وإن لم يحى وقت الرواح كما سمي القاصد إلى مكة. حاجا". إه.

﴿٤٣﴾ قوله فلم يفرق بين الإثنين. وهو كناية عن التبكير، أي: عليه أن يبكر، فلا يتخطى رقاب الناس. كذا قاله الكرمانلي. ويقال معناه: لا يزاحم رجلين فيدخل بينهما، لأنه ربما ضيق عليهما خصوصًا في شدة الحر واجتماع الأنفاس". (عيني)

﴿٤٤﴾ قوله وبين الجمعة الأخرى. وفي رواية قاسم بن يزيد: "حط عنه ذنوبه وبين الجمعة الأخرى". قال العسقلاني: "المراد بالأخرى، التي مضت، كما في صحيح ابن خزيمة". ولفظه: ما بينه وبين الجمعة التي قبلها. ومثله في رواية الطحاوي عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما. ولابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، غفرله ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة

الآثار أيضا الأمر بالإنصات إذا تكلم الامام فذلك دليل أن موضع كلام الامام ليس بموضع صلوة. فهذا حكم هذا الباب من طريق تصحيح معاني الآثار وأما وجه النظر ﴿٤٥﴾ فإننا رأيناهم لا يختلفون أن من كان في المسجد قبل أن يخطب الامام فإن خطبة الامام تمنعه من الصلوة فيصير بها في غير موضع صلوة. فالنظر على ذلك أن يكون كذلك داخل المسجد والامام يخطب داخله في غير موضع صلوة فلا ينبغي أن يصلي وقد رأينا الاصل المتفق عليه أن الأوقات التي تمنع من الصلوة يستوي فيها من كان قبلها في المسجد ومن دخل فيها المسجد في منعها إياهما من الصلوة فلما كانت الخطبة تمنع من كان قبلها في المسجد عن الصلوة كانت كذلك أيضا تمنع من دخل المسجد بعد دخول الامام فيها من الصلوة فهذا هو وجه النظر في ذلك وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وقد رويت في ذلك آثار عن جماعة من المتقدمين حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن

أيام من التي بعدها“. وهذه الزيادة أيضا في رواية سعيد عن عمارة عن سلمان، لكن لم يقل: ”من التي بعدها“. وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة إختصار، وزاد ابن ماجة في رواية أخرى عن أبي هريرة: ”ما لم تغش الكبائر“. ونحوه لمسلم. قال العيني: ”أن المغفرة ما بينه وبين الجمعة الأخرى مشروطة بوجود ما تقدم من الأمور السبعة المذكورة في الحديث. فإن قلت في حديث نبيشة الذي رواه أحمد: ”يكون كفارة للجمعة التي تليها“، فما وجه الجمع بين الحديثين؟ قلت: يحتمل أن يحمل الحديثان على حالين، فإن كانت له ذنوب في الجمعة التي قبلها كفرت ما قبلها. فإن لم تكن له ذنوب فيها بأن حفظ فيها أو كفرت بأمر آخر، إما بالأيام الثلاثة الزائدة على الأسبوع التي عينها في الحديث: ”وزيادة ثلثة أيام“ فتكفر عنه ذنوب الجمعة المستقبلية. فإن قلت: تكفير الذنوب الماضية بالحسنات، أو بالتوبة، أو بتجاوز الله تعالى، فكيف يعقل تكفير الذنوب قبل وقوعه؟ قلت: المراد عدم المواخذه به إذا وقع، ومنه: ما ورد في مغفرة ما تقدم من الذنوب وما تأخر. ومنه: حديث أبي قتادة في حديث مسلم: صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده“.

﴿٤٥﴾ قوله أما وجه النظر الخ. قال ابن حجر في فتح الباري: ”وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص، فهو فاسد“. وأجاب عنه العيني بقوله: ”لم يبين الطحاوي كلامه ابتداءً على القياس حتى يكون ما قاله قياسا في مقابلة النص. وإنما مدعي الفساد لم يحرم ما قاله الطحاوي فادعى الفساد، فوقع في الفساد. وتحرير كلام الطحاوي: أنه روى أحاديث عن سلمان وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وعبدالله بن عمرو بن العاص وأوس بن أوس رضي الله عنهم، كلها تأمر بالإنصات إذا خطب الإمام، فتدل كلها أن موضع

توبة العنبري قال قال الشعبي أرايت الحسن حين يجيى وقد خرج الامام فيصل عمن أخذ هذا لقد رايت شريحا إذا جاء وقد خرج الإمام لم يصل. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو صالح قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب في الرجل يدخل المسجد يوم الجمعة والامام يخطب قال يجلس ولا يسبح أي لا يصلي حدثنا أحمد بن الحسن قال ثنا علي بن عاصم عن خالد الحذاء أن أبا قلابة جاء يوم الجمعة والإمام يخطب فجلس ولم يصل. حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا عبد الله بن محمد الفهمي قال أنا ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن أبي مصعب عن عقبة بن عامر ^(٤٦) قال الصلوة والامام على المنبر معصية حدثنا يونس قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني ثعلبة بن أبي مالك ^(٤٧) القرظي أن جلوس الإمام على المنبر تقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام، وقال إنهم كانوا يتحدثون حين يجلس عمر بن الخطاب على المنبر حتى يسكت المؤذن فإذا قام

كلام الإمام ليس بموضع للصلوة. فبالنظر إلى ذلك يستوي الداخل والآتي. ومع هذا الذي قاله الطحاوي وافقه عليه الماوردي وغيره من الشافعية.

^(٤٦) قوله عن عقبة بن عامر الخ. فإن قلت: في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف. قلت: وثقه الإمام أحمد، وقال: "من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه". وحدث عنه أحمد كثيرا. وقال ابن وهب: حدثني الصادق البار - والله - عبد الله بن لهيعة. وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طالبا للعلم.

^(٤٧) قوله أخبرني ثعلبة بن أبي مالك الخ. أخرج أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن عباد بن العوام عن يحيى بن سعيد عن يزيد بن عبد الله عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي قال: أدركت عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما: "فكان الإمام إذا خرج تركنا الصلوة، فإذا تكلم تركنا الكلام". وأخرج البيهقي بسنده عن الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك أنه أخبره: "أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يوم الجمعة يصلون حتى يخرج عمر بن الخطاب، فإذا خرج وجلس على المنبر وأذن المؤذن جلسوا يتحدثون حتى إذا سكت المؤذن وقام عمر سكتوا فلم يتحدث أحد". وروي بسنده عن ابن بكير عن مالك، فذكره بمثله إلا أنه قال: "حتى إذا سكت المؤذن". وزاد ابن شهاب أنه قال: "خروج الإمام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام" وروي أيضا عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن ثعلبة بن أبي مالك: "أن قعود الإمام يقطع السبحة وأن كلامه يقطع الكلام، وأنهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر، فإذا سكت المؤذن قام عمر، فلم يتكلم أحد

عمر على المنبر لم يتكلم أحد حتى يقضي خطبتيه كليهما، ثم إذا نزل عمر عن المنبر وقضى خطبتيه تكلموا. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا إسماعيل بن الخليل قال ثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة قال رأيت عبدالله بن صفوان دخل المسجد يوم الجمعة وعبدالله بن الزبير يخطب على المنبر وعليه إزار ورداء ونعلان وهو متعمم بعمامة فاستلم الركن ثم قال السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ثم جلس ولم يركع. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عاصم قال ثنا شعبة عن منصور عن إبراهيم قال قيل لعقمة أتتكلم والامام يخطب أوقد خرج الإمام قال لا، فقال له رجل اقرأ حزبي والامام يخطب قال عسى أن يضرك ﴿٤٨﴾ وأن لا يضرك. حدثنا أحمد بن داود قال ثنا عبيدالله بن محمد قال ثنا عبد الواحد بن زياد قال ثنا الحجاج قال ثنا عطاء قال كان ابن عمر ﴿٤٩﴾ وابن عباس يكرهان الكلام إذا خرج الامام يوم الجمعة ﴿٥٠﴾ حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن

حتى يقضي الخطبتين كليهما، فإذا قامت الصلوة ونزل عمر تكلموا“. وحديث ثعلبة أخرجه محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ عن مالك عن ابن شهاب وثعلبة بن أبي مالك القرظي اختلف في صحبته، قال ابن معين: له رؤية. قال البخاري: ”كان كبيرا أيام بني قريظة على دين اليهودية، فتزوج امرأة من بني قريظة فنسب إليهم، وهو من كندة، وكان ثعلبة يؤم بني قريظة غلاما، وكان قليل الحديث. وقال أبو حاتم في المراسيل: هو من التابعين“. وقال العجلي: ”تابعي ثقة“. وذكره ابن حبان في الثقات.

﴿٤٨﴾ قوله عسى أن يضرك الخ. أي المصرة فيه مزعوم، وعدم المصرة متوهم. وكلام عقمة هذا يدل على أن التسييح والذكر وغيرهما من الكلام الديني أيضا لا ينبغي. قال في البحر: ”وشمل التسييح والذكر والقراءة“. وفي النهاية: ”اختلف المشائخ على قول أبي حنيفة، قال بعضهم: إنما كان يكره ما كان من كلام الناس، أما التسييح ونحوه فلا. وقال بعضهم: كل ذلك مكروه. والأول أصح“. إهـ. وكذا في العناية. وذكر الشارح: ”أن الأحوط الإنصات“. إهـ. ويجب أن يكون محل الاختلاف قبل شروعه في الخطبة، ويدل عليه قوله على قول أبي حنيفة. وأما وقت الخطبة، فالكلام مكروه تحريرا، ولو كان أمرا بمعروف أو تسييحا أو غيره، كما صرح به في الخلاصة وغيرها، وزاد فيها: ”أن ما يحرم في الصلوة يحرم في الخطبة من أكل وشرب وكلام“. إهـ.

﴿٤٩﴾ قوله كان ابن عمر الخ. روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم: ”كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الإمام“. وروى الطبراني عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: ”إذا دخل أحدكم المسجد والإمام على المنبر فلا صلوة ولا كلام حتى يفرغ الإمام“. ﴿٥٠﴾ قوله إذا خرج الإمام يوم الجمعة. اختلف العلماء في وقت الإنصات، فقال أبو حنيفة: ”خروج

سفيان عن ليث عن مجاهد أنه كره أن يصلي والامام يخطب، فقد روي في هذه الآثار أن خروج الامام يقطع الصلوة وأن عبدالله بن صفوان جاء وعبدالله بن الزبير يخطب فجلس ولم يركع فلم ينكر ذلك ﴿٥١﴾ عليه عبدالله ابن الزبير ولا من كان بحضرته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابعيهم ثم قد كان شريح يفعل ذلك رواه الشعبي واحتج

الإمام يقطع الكلام والصلوة جميعا، لقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا خرج الإمام طوا صحفهم ويستمعون الذكر". وقال طائفة: لا يجب الإنصات إلا عند ابتداء الخطبة. ولا بأس بالكلام قبلها. وهو قول مالك والثوري وأبي يوسف ومحمد والاوزاعي والشافعي رحمهم الله. وقال بعضهم: "وقالت الحنفية يحرم الكلام من ابتداء خروج الإمام. وورد فيه حديث ضعيف". قلت: قد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن قال: "إذا خرج الإمام طوا صحفهم ويستمعون الذكر". وهذا الحديث حجة للحنفية وحجة عليهم بالتأمل يدرى (عيني) وقال في البدائع: "هذا الذي ذكرنا أي ترك الصلوة والكلام في حال الخطبة، فأما عند أذان الأخير حين خرج الإمام إلى الخطبة، وبعد الفراغ من الخطبة حين أخذ المؤذن في الإقامة إلى أن يفرغ، هل يكره ما يكره في حال الخطبة؟ على قول أبي حنيفة يكره، وعلى قولهما لا يكره الكلام، وتكره الصلوة. واحتجا بما روي في الحديث: "خروج الإمام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام". جعل القاطع للكلام هو الخطبة، فلا يكره قبل وجودها، ولأن النهي عن الكلام لوجوب إستماع الخطبة، وإنما يجب حالة الخطبة، بخلاف الصلوة، لأنها تمتد غالبا، فيفوت الإستماع وتكبير الافتتاح. ولأبي حنيفة ما روي عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما موقوفا عليهما، ومرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا خرج الإمام فلا صلوة ولا كلام". وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا كان يوم الجمعة وقفت الملكة على أبواب المساجد يكتبون الناس، الأول فالأول، فإذا خرج الإمام طوا الصحف وجاؤوا يستمعون الذكر". فقد أخبر عن طي الصحف عند خروج الإمام، وإنما يطوون الصحف إذا طوى الناس الكلام، لأنهم إذا تكلموا يكتبونه عليهم، لقوله تعالى: {مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ} ولأنه إذا خرج للخطبة كان مستعدا لها، والمستعد للشيء كالشارع فيه. وبهذا الحق الاستعداد بالشروع في كراهة الصلوة، فكذا في كراهة الكلام. وأما الحديث فليس فيه: أن غير الكلام يقطع الكلام، فكان تمنسكا بالسكوت، وأنه لا يصح". إهـ.

﴿٥١﴾ قوله فلم ينكر ذلك عليه الخ. قال ابن حجر: "وتعقب بأن تركهم النكير لا يدل على تحريمها، بل يدل على عدم وجوبها، ولم يقل به مخالفوهم". إهـ. وأجاب العيني بقوله: "هذا التعقب متعقب، لأنه ما ادعى تحريمها حتى يرد ما استدلل به الطحاوي، ولم يقل هو ولا غيره بالحرمة. وإنما دعواهم: أن الداخل ينبغي أن يجلس ولا يصلي شيئا، والحال أن الإمام يخطب. وهو الذي ذهب إليه الجمهور من الصحابة والتابعين". إهـ.

به على من خالفه وشد ذلك الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قدمنا ذكره ثم من النظر الصحيح ما قد وصفنا فلا ينبغي ترك ما قد ثبت كذلك إلى غيره، فإن قال قائل فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا دخل ﴿٥٢﴾ أحدكم فلا يجلس حتى يركع ركعتين وذكر في ذلك ما حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن عثمان بن أبي سليمان سمع عامر بن عبد الله بن الزبير يخبر عن عمرو بن سليمان عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين ﴿٥٣﴾ قبل أن يجلس ﴿٥٤﴾

﴿٥٢﴾ قوله إذا دخل الخ. حديث أبي قتادة رضي الله عنه أخرجه البخاري عن مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير. وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى وقتيبة والقعنبي، ثلثهم عن مالك به. وعن أبي بكر بن أبي شيبة، وأخرجه أبو داود عن القعنبي به، وعن مسدد عن عبد الواحد بن زياد. وأخرجه الترمذي عن قتيبة به، وقال: "حسن صحيح". وأخرجه النسائي عن قتيبة به، وأخرجه ابن ماجه عن العباس بن عثمان عن الوليد بن مسلم عن مالك، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "حديث أبي قتادة رضي الله عنه ورد على سبب، وهو أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا بين أصحابه، فجلس معهم، فقال له: ما منعك أن تركع؟ قال: رأيتك جالسا، والناس جلوس. قال: إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين". أخرجه مسلم. إهـ

﴿٥٣﴾ قوله فليركع ركعتين. أي فليصل. أطلق الجزء وأراد الكل، والمراد من الركعتين تحية المسجد. ولا يتأدى هذا بأقل من ركعتين، لأن هذا العدد لا مفهوم لأكثره بالإتفاق. واختلف في أقله، والصحيح إعتبارهما. قال ابن بطال: "اتفق أئمة الفتوى أنه محمول على الندب والإرشاد، لما روي أن كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون المسجد، ثم يخرجون ولا يصلون. وأوجب أهل الظاهر فرضاً على كل مسلم داخل في وقت تجوز فيه الصلوة الركعتين. وقال بعضهم: واجب في كل وقت. وقال السفاقي: وفقهاء الأمصار حملوا هذا على الندب، لقوله صلى الله عليه وسلم للذي سأل عن الصلوة، هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع. ولو قلنا بوجوبهما لحرم على المحدث بالحدث الأصغر دخول المسجد حتى يتوضأ، ولا قائل به. فإذا جاز دخول المسجد على غير وضوء لزم منه أنه لا يجب عليه سجودها عند دخوله. فإن قصد دخول المسجد ليصلي فيه في الأوقات المكروهة، فلا يجوز له ذلك عند الشافعي. وقال النووي: هي سنة بإجماع. فإن دخل وقت كراهة يكره له أن يصليهما في قول أبي حنيفة وأصحابه. وحكي ذلك أيضاً عن الشافعي، ومذهبه الصحيح: أن لا كراهة. والله أعلم. وقال عياض: وظاهر مذهب مالك أنهما من التوافل. وقيل: من السنن، فإن دخل محتازاً فهل يؤمر بهما؟ خفف في ذلك مالك، وعن بعض أصحاب مالك: أن من تكرر دخوله المسجد سقطتا عنه. (عيني).

حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو الأسود قال ثنا بكر بن مضر عن ابن عجلان عن عامر بن عبد الله فذكر بإسناده مثله. حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا القعنبی قال ثنا مالك عن عامر بن عبد الله فذكر بإسناده مثله. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو إسحق الضرير يعني إبراهيم بن زكريا قال ثنا حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح (٥٥) عن عامر بن عبد الله بن

وقال في الدر المختار: "ويسن تحية رب المسجد، وهي ركعتان. وأداء الفرض أو غيره، وكذا دخوله بنية فرض أو إقتضاء ينوب عنها بلا نية. وتكفيه لكل يوم مرة. وفي الضياء عن القوت: من لم يتمكن منها لحدث أو غيره يقول ندبا كلمات التسبيح الأربع أربعة. إله. وفي ردالمحتار: "قال في الحلية: لو اشتغل داخل المسجد بالفريضة غير ناءٍ للتحية قامت تلك الفريضة مقام تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد، كما في البدائع وغيره. فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره أنه يصح عندهما، وعند محمد لا يكون داخلًا في الصلوة. فإنهم قالوا: لو نوى الدخول في الظهر والتطوع يحوز عن الفرض عند أبي يوسف. ورواه الحسن عن أبي حنيفة. وعند محمد: لا يكون داخلًا لأن الفرض مع النفل في الصلوة جنسان مختلفان، لارجحان لأحدهما على الآخر في التحريم، فمتى نواهما تعارضت النيتان، فلغتنا. ولأبي يوسف أن الفرض أقوى فتندفع نية الأدنى كمن نوى حجة الإسلام والتطوع، إنتهى ملخصاً.

أقول: الذي يظهر لي أن هذا الخلاف لا يجري في مسئلتنا، لأن الفريضة إذا قامت مقام التحية وحصل المقصود بها، لم تبق التحية مطلوبة، لأن المقصود تعظيم المسجد، بأي صلوة كانت، ولا يؤمر بتحية مستقلة إلا إذا دخل لغير الصلوة. وحيث إذا نواها مع الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة. وسقط بها، فلم يكن ناوياً جنساً آخر على قول محمد، بخلاف ما إذا نوى فرض الظهر وسنته، مثلاً فلي تأمل. بل لقائل أن يقول: إن الأولى أن ينويها بذلك الفرض، ليحصل له ثوابها، أي: ينوي بإيقاع ذلك الفرض في المسجد تحية الله تعالى وتعظيم بيته، لأن سقوطها به وعدم طلبها لا يستلزم الثواب بلا قصدها. إله.

(٥٤) قوله قبل أن يجلس. استدل بعضهم بقوله "قبل أن يجلس" بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك. و رد هذا بما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر رضي الله عنه: "أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: أر كعت ركعتين؟ قال لا، قال: قم فاركعهما". ترجمه عليه ابن حبان "باب تحية المسجد لا تفوت بالجلوس". وقال محب الطبري: "يحتمل أن يقال: وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة، وبعده وقت جواز، أو يقال: وقتها قبله أداء، وبعده قضاء، ويحتمل أن يحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل. (عيني) وفي الدر المختار: "ولا تسقط بالجلوس عندنا". (بحر)

(٥٥) قوله عن سهيل بن أبي صالح الخ. قال الدارقطني: "وهم سهيل بن أبي صالح في ذكره جابر بن

الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. فهذا يدل ﴿٥٦﴾ على أنه ينبغي لمن يدخل المسجد والامام يخطب أن لا يجلس حتى يصلي ركعتين قيل له ﴿٥٧﴾ ما في ذلك دليل على ما ذكرت إنما هذا على من دخل المسجد في حال يحل فيها الصلوة. ليس على من دخل المسجد في حال لا يحل فيها الصلوة. ألا ترى أن من دخل المسجد عند طلوع الشمس أو عند غروبها أو في وقت من هذه الأوقات المنهي عن الصلوة فيها أنه لا ينبغي له أن يصلي وأنه ليس ممن أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي ركعتين لدخوله المسجد لأنه قد نهى عن الصلوة حينئذ فكذلك الذي دخل المسجد والامام يخطب ليس له أن يصلي وليس ممن أمره النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وإنما دخل في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكرت كل من لو كان في المسجد قبل ذلك فآثر أن يصلي كان له ذلك فأما من لو كان في المسجد قبل ذلك لم يكن له أن يصلي حينئذ فليس بداخل في ذلك وليس له أن يصلي قياساً على ما ذكرنا من حكم الأوقات المنهي عن الصلوة فيها التي وصفنا.

عبد الله. وقال الطوسي في الأحكام، والترمذي في الجامع: "حديث سهل غير محفوظ". وقال علي بن المديني: "حديث سهل خطأ". وقال ابن ماجة: "رواه الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عامر عن أبي قتادة، وهو وهم". وفي صحيح ابن حبان عن أبي قتادة: رفعه بزيادة "قبل أن يجلس أو يستخير" وفي مصنف ابن أبي شيبة زيادة من طريق حسنة: "أعطوا المساجد حقها، قيل: يا رسول الله وما حقها؟ قال ركعتين قبل أن يجلس". وزاد أبو أحمد الجرجاني: "وإذا دخل بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين، فإن الله عز وجل جاعل له من ركعتيه في بيته خيراً". وقال: إسناده منكر. وقال أبو محمد الأشيبلي: "قال البخاري: هذه الزيادة لا أصل لها. وأنكر ذلك ابن القطان، وزعم أنه لا يصح نسبته إليه". (عيني ٢٠٢/٤). ﴿٥٦﴾ قوله فهذا يدل. مقصود المستدل بهذا أن قوله صلى الله عليه وسلم: "إذا دخل أحدكم" الحديث، عام يتناول كل من دخل المسجد، سواء كان الإمام يخطب، أم لا، فعمومه يدل على أن من دخل حال الخطبة فهو أيضاً يصلي ركعتين.

﴿٥٧﴾ قوله قيل له الخ. حاصله: أن حديث أبي قتادة رضي الله عنه وإن كان لفظه عاماً، لكنه يخص بحديث النهي عن الصلوة في الأوقات المكروهة. وكذلك يخص من دخل المسجد في حال الخطبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى في هذه الحالة عن الأمر بالإنصات، وهو واجب. فهو نهى عن تحية المسجد بالأولى. وما قال النووي: "هذا نص لا يتطرق إليه التأويل، ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ

باب الرجل يدخل المسجد والإمام في صلوة الفجر

ولم يكن ركع أيركع أو لا يركع»

حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن زكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أقيمت ويعتقده صحيحاً، فيخالفه، وكذا ما قاله محمد بن أبي حمزة: "هذا نص في الباب، لا يحتمل التأويل" فهو غير صحيح. لأن ما قلناه ليس بتأويل، بل هو تخصيص للعموم. وفرق بين التأويل والتخصيص. ولم يقل أحد من المانعين عن الصلوة والإمام يخطب: إنه مؤول، بل قالوا: إنه مخصوص، وكيف ينكرون هذا التخصيص مع أنهم قائلون: ما من عام إلا وخص منه البعض "فكيف لا يخصصون هذا العام بهذه الأدلة الشرعية التي مرت ذكرها.

باب الرجل يدخل المسجد والامام في صلوة الفجر

ولم يكن ركع، أيركع أو لا يركع

﴿١﴾ قوله باب الرجل يدخل المسجد. اختلف في هذه المسئلة على تسعة أقوال. الأول: الكراهة، وبه قال عمر بن الخطاب وأبو هريرة وعروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وغيرهم. الثاني: أنه لا يجوز شيء من التوافل، إذا كانت المكتوبة قد قامت، من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما. قاله ابن عبد البر في التمهيد. الثالث: أنه لا بأس بصلوة سنة الصبح والامام في الفريضة، حكى ابن المنذر عن ابن مسعود ومسروق والحسن البصري ومجاهد ومكحول وحماد بن أبي سليمان، وهو قول الحسن بن حي. والرابع: التفرقة بين أن يكون في المسجد أو خارجه، وبين أن يخاف فوت الركعة الأولى مع الإمام أولاً، وهو قول مالك. قال: إذا كان قد دخل المسجد فليدخل مع الإمام ولا يركعهما. وإن لم يدخل المسجد، فإن لم يخف أن يفوته الإمام بركعة، فليركع خارج المسجد، وإن خاف أن تفوته الركعة الأولى مع الإمام فليدخل وليصل معه. والخامس: أنه إن خشي فوت الركعتين معا وأنه لا يدرك الإمام قبل رفعه من الركوع في الثانية دخل معه، وإلا فيركعهما خارج المسجد، ثم يدخل مع الإمام، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، كما حكاها ابن عبد البر. السادس: أنه يركعهما في المسجد إلا أن يخاف فوت الركعة الأخيرة، وهو قول الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز. وحكاها النووي عن أبي حنيفة وأصحابه. السابع: يركعهما في المسجد وغيره إلا أن يخاف فوت الركعة. وهو قول سفيان الثوري حكى ذلك ابن عبد البر. الثامن: أنه يصليهما وإن فاتته صلوة الإمام، إذا كان الوقت واسعا. قاله ابن الجلاب من المالكية. التاسع: أنه إذا سمع الإقامة لم يحل له الدخول في ركعتي الفجر، ولا في غيرهما

الصلوة ﴿٢﴾ فلا صلوة إلا المكتوبة ﴿٣﴾ حدثنا محمد بن النعمان قال ثنا أبو مصعب قال ثنا عبد العزيز قال أحمد الأصبهاني الصواب إبراهيم ابن إسماعيل عن إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع الأنصاري عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. قال أبو جعفر فذهب قوم ﴿٤﴾ إلى هذا الحديث، فكروا للرجل أن يركع ركعتي الفجر في المسجد والامام في صلوة الفجر وخالفهم في ذلك آخرون ﴿٥﴾ فقالوا

من النوافل، سواء كان في المسجد أو خارجه، فإن فعل فقد عصي، وهو قول أهل الظاهر. ﴿٢﴾ قوله إذا أقيمت الصلوة الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه وأصحاب السنن وابن حبان وابن خزيمة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه. ﴿٣﴾ قوله إلا المكتوبة. أي المفروضة، يشمل الحاضرة والفاتنة. ولكن المراد الحاضرة، كما يدل عليه رواية أبي سلمة عن أبي هريرة: "فلا صلوة إلا التي أقيمت لها". ﴿٤﴾ قوله فذهب قوم الخ. منهم الشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور. وكذلك روي ذلك عن ابن عمرو أبي هريرة وسعيد بن جبير وعروة وابن سيرين وإبراهيم وعطاء. ﴿٥﴾ قوله وخالفهم في ذلك آخرون الخ. قال النووي في شرح صحيح مسلم: "قال أبو حنيفة وأصحابه إذا لم يكن صلى ركعتي سنة الصبح صلاهما بعد الإقامة في المسجد، مالم يخش فوت الركعة الثانية". وقال الثوري: "مالم يخش فوت الركعة الأولى". وقال طائفة: "يصليهما خارج المسجد، ولا يصليهما بعد الإقامة في المسجد".

وقال العيني في عمدة القاري: "قالت طائفة: لا بأس أن يصليهما خارج المسجد إذا تيقن أنه يدرك الركعة الأخيرة مع الإمام. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والأوزاعي إلا أن الأوزاعي أجاز أن يركعهما في المسجد". وقال الثوري: "إن خشى فوت ركعة دخل معه. ولم يصلهما. وإلا صلاهما في المسجد". وقال صاحب الهداية: "ومن إنتهى إلى الإمام في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر إن خشى أن تفوته ركعة يعني من صلوة الفجر لإشتغاله بالسنة ويدرك الركعة الأخرى وهي الثانية يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد، ثم يدخل المسجد. لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين يعني فضيلة السنة وفضيلة الجماعة. وإنما قيد بقوله "عند باب المسجد" لأنه لو صلاهما في المسجد كان متنفلا فيه مع إشتغال الإمام بالفرض، وإنه مكروه، لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: "إذا أقيمت الصلوة فلا صلوة إلا المكتوبة". وخصت "سنة الفجر" بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: "لا تدعوهما وإن طردتكم الخيل" رواه أبو داود عن أبي هريرة. هذا إذا كان عند باب المسجد موضع لذلك، وإن لم يكن، يصليهما في المسجد خلف سارية من سواريه خلف الصفوف. وذكر فخر الإسلام: "وأشدها كراهة أن يصلي

لاباس بأن ير كعهما ﴿٦﴾ غير مخالط للصفوف ما لم يخف فوت الركعتين مع الإمام وكان من الحجة لهم على أهل المقالة الأولى أن ذلك الحديث ﴿٧﴾ الذي احتجوا به أصله عن أبي هريرة لا عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه الحفاظ عن عمرو بن دينار. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عمر الضرير قال أنا حماد ابن سلمة وحماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة بذلك ولم يرفعه، فصار أصل هذا الحديث عن أبي هريرة لا عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالف أبا هريرة في ذلك جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، سنذكر ما روي عنهم من ذلك في آخر هذا الباب إن شاء الله تعالى حدثنا فهد قال ثنا أبو صالح قال حدثني الليث عن عبد الله بن عياش بن عباس القتباني عن أبيه عن أبي سلمة ﴿٨﴾ عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا

مخالطاً للصف مخالفاً للجماعة، والذي يلي ذلك خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف. وفي الذخيرة: "السنة في سنة الفجر يعني ركعتي الفجر: أن يأتي بهما في بيته، فإن لم يفعل فعند باب المسجد إذا كان الإمام يصلي فيه، فإن لم يمكنه ففي المسجد الخارج، إذا كان الإمام في المسجد الداخل، وفي الداخل إذا كان الإمام في الخارج". وفي المحيط: "وقيل يكره ذلك كله، لأن ذلك بمنزلة مسجد واحد". وعند الظاهرية: "إنه يقطع الصلوة إذا أقيمت الصلوة". وفي الحلاب: "يصليهما، وإن فاتته الصلوة، ومع الإمام إذا كان الوقت واسعاً".

﴿٦﴾ قوله فقالوا لاباس بأن ير كعهما. روى البيهقي من طريق حجاج بن نصير عن عباد بن كثير عن ليث عن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، إلا ركعتي الفجر". قال البيهقي: "هذه الزيادة لا أصل لها، وحجاج وعباد ضعيفان". قال العيني: "قال يعقوب بن شيبة: سألت ابن معين عن حجاج بن نصير فقال: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وعباد بن كثير كان من الصالحين".

﴿٧﴾ قوله وإن ذلك الحديث إلخ. روى مسلم هذا الحديث عن حماد بن زيد عن أيوب عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. ثم قال: قال حماد: ثم لقيت عمرواً فحدثني به، ولم يرفعه. وقال الترمذي: "رواه حماد بن زيد وسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، ولم يرفعه". والحديث المرفوع أصح عندنا. وقال ابن حجر في فتح الباري: "اختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه، وقيل: إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرج".

﴿٨﴾ قوله عن أبي سلمة إلخ. قال الترمذي في صحيحه: "هذا الحديث رواه عياش بن عباس القطبان المصري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم". وكذلك رواه أحمد في مسنده.

أقيمت الصلوة فلا صلوة إلا التي أقيمت ﴿٩﴾ لها فقد يجوز أن يكون أراد ﴿١٠﴾ بهذا النهي عن أن يصلي غيرها في موطنها الذي يصلي فيه فيكون مصليها قد وصلها بتطوع فيكون النهي من أجل ذلك لا من أجل أن يصلي في آخر المسجد ثم يتنحى الذي يصليها من ذلك

﴿٩﴾ قوله فلا صلوة إلا التي أقيمت لها إلخ. ليس المراد بنفي الصلوة نفياً عاماً يشمل جميع أمكنة البلد، بل المراد: نفي الصلوة في المسجد أو مخالطاً للصف، يعني إذا أقيمت الصلوة في محل أو في المسجد فلا صلوة إلخ. والمراد بالنفي إما نفي أصل الصلوة، كما ذهب إليه أهل الظاهر، أو نفي الكمال، كما ذهب إليه الجمهور. والدليل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقطع صلوة المصلي، واقتصر على الإنكار. ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي، أي: فلا تصلوا حينئذ، ويؤيده ما رواه البخاري في التاريخ، والبخاري وغيرهما من رواية محمد بن عمار عن شريك بن أبي نمر عن أنس مرفوعاً، وجاء في رواية عبد الله بن مالك: "لا تجعلوا هذه الصلوة مثل الظهر، واجعلوا بينهما فصلاً". فاعلم أن النفي في قوله: لا صلوة، بمعنى النهي.

﴿١٠﴾ قوله قد يجوز أن يكون إلخ. قال ابن حجر في فتح الباري: "ذهب بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل، لئلا يلتبساً. وإلى هذا جنح الطحاوي، واحتج له بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك، ومقتضاه أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره. وهو متعقب بما ذكر إذ لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل، لم يحصل إنكار أصلاً، لأن ابن بحنة سلم من صلاته قطعاً، ثم دخل في الفرض. ويدل على ذلك أيضاً حديث قيس بن عمرو الذي أخرجه أبو داود وغيره: أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح، فلما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم حين سأله لم ينكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلاً بهما، فدل على أن الإنكار على ابن بحنة إنما كان للتنفل حال صلاة الفرض، وهو موافق لعموم حديث الترجمة، وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بمن يكون في المسجد، لا خارجاً عنه. فصح عنه أنه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة. وصح عنه: أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة، ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام". إله.

أقول: ليس المراد بالفصل الذي ذكره الإمام الطحاوي "الفصل اليسير" الذي يحصل بالتسليم، بل المراد بالفصل: أن يتقدم أو يتكلم، كما يدل عليه عبارة الطحاوي، وروى في ذلك حديثاً، قال صلى الله عليه وسلم: "لا تجعلوا هذه الصلوة كصلوة قبل الظهر وبعدها، واجعلوا بينهما فصلاً". فبين هذا الحديث أن الذي كرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن بحنة هو وصله إياها بالفريضة في مكان واحد، لم يفصل بينهما بشئ، فكان سبب الكراهة الوصل بين الفرض والنفل في مكان واحد، ولا إعتبار بالفصل بالسلام، فمقتضى ذلك أن لا يكره خارج المسجد، ولا في زاوية منه، وأما ما ذكر من حديث

المكان فيخالط الصفوف ويدخل في الفريضة و كان مما إحتج به أهل المقالة الأولى لقولهم أيضا ما حدثنا علي بن معبد قال ثنا يونس ابن محمد قال ثنا حماد ﴿١١﴾ عن سعد بن إبراهيم عن حفص بن عاصم عن مالك ابن بحينة ﴿١٢﴾ أنه قال أقيمت صلوة الفجر ﴿١٣﴾ فأتي

قيس بن عمرو فلا تعلق له بهذا المقام، مع أن حديث قيس بن عمرو ليس بمتصل، لأنه روى عن سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن قيس بن عمرو. قال الترمذي: وإنما يروى هذا الحديث مرسلا، وإسناد هذا الحديث ليس بمتصل، محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من قيس. وروى بعضهم هذا الحديث عن سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم: أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج فرأى قيسا، وروى أبو داود هذا الحديث عن سعد بن سعيد، ثم قال: روى عبد ربه ويحيى بن سعيد هذا الحديث مرسلا.

﴿١١﴾ قوله حدثنا حماد. وفي صحيح البخاري: قال حماد: أخبرنا سعد عن حفص عن مالك. وحماد هذا هو ابن سلمة، جزم به البزي وجماعة آخرون. وقال الكرمانى: حماد أي ابن زيد، وهو وهم منه، والمراد: أن حماد بن سلمة وافق شعبة في قوله عن مالك بن بحينة.

﴿١٢﴾ قوله عن مالك بن بحينة. رواه البخاري في صحيحه عن شعبة قال أخبرني سعد بن إبراهيم قال سمعت حفص بن عاصم قال سمعت رجلا من الأزد يقال له مالك بن بحينة. قال ابن حجر: "هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي، وتابعه على ذلك أبو عوانة وحماد بن سلمة، وحكم الحفاظ: يحيى بن معين وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي والإسماعيلي وابن الشرفي والدارقطني وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم فيه، في موضعين، أحدهما: أن بحينة والد عبد الله، لا مالك، وثانيهما: أن الصحبة والرواية لعبد الله لا لمالك". إهـ. وقال مسلم في صحيحه: "قال القعني: عبد الله بن مالك بن بحينة عن أبيه، قال أبو الحسين مسلم: وقوله: "عن أبيه في هذا الحديث خطأ". وقال العيني: بحينة بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة وسكون الياء وفتح النون في آخره هاء، وهي بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف. وهو إسم أم عبد الله. وقال أبو نعيم الأصبهاني: "بحينة أم أبيه مالك بن القشب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة، وفي آخره باء موحدة، وهو لقب، وإسمه جندب بن نضلة بن عبد الله بن رافع الأزدي". وقال ابن سعد: "بحينة عبدة بنت الحارث، لها صحبة" وقال: قدم مالك بن القشب مكة في الجاهلية، فحالف بني المطلب بن عبد مناف، وتزوج بحينة بنت الحارث بن المطلب، وأدركت بحينة الإسلام فأسلمت وصحبت وأسلم ابنها عبد الله قديما". وحكى ابن عبد البر خلافا لبحينة، هل هي أم عبد الله أو أم مالك؟ والصواب أنها أم عبد الله. وأما مالك، فقال ابن الأثير: له صحبة، وقال الذهبي في تجريد الصحابة: "مالك بن بحينة والد عبد الله، ورد عنه حديث، وصوابه لعبد الله". وقال ابن عساكر في ترجمته: مالك بن بحينة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنها وهم. وقال ابن معين: عبد الله هو الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس يروي أبوه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا، نقله عنه النسائي،

رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل ﴿١٥﴾ يصلي ركعتي الفجر فقام عليه ولاث به الناس ﴿١٥﴾ فقال أتصليها أربعاً ﴿١٦﴾ ثلث مرات. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة عن سعد فذكر مثله بإسناده غير أنه لم يقل ولاث به الناس. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة فذكر بإسناده نحوه غير أنه لم يقل ثلث مرات، فلاهل المقالة الأخرى على أهل هذه المقالة أنه قد يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كره ذلك لأنه وجنح الداودي إلى أن مالكا له صحبة، حيث قال: وهذا الاختلاف لا يضر، فأَي الرجلين كان فهو صاحب.

﴿١٣﴾ قوله أقيمت صلوة الفجر إلخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في الصلوة عن القعنبى عن إبراهيم بن سعد عن أبيه، وعن قتيبة عن أبي عوانة عن سعد بن إبراهيم عن حفص بن عاصم عن ابن يحيى به، وأخرجه النسائي عن قتيبة به، وعن محمود بن غيلان عن وهب بن جرير عن شعبة، وأخرجه ابن ماجه عن أبي مروان محمد بن عثمان العثماني عن إبراهيم بن سعد به.

﴿١٤﴾ قوله على رجل. هذا الرجل هو عبدالله، كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به، وهو يصلي". وفي رواية أخرى له: "خرج وابن القشب يصلي". ووقع لبعض الرواة هنا "ابن أبي القشب"، وهو خطأ، ووقع نحو هذه القصة أيضا لابن عباس قال: "كنت أصلي وأخذ المؤذن في الإقامة، فحذبنى النبي صلى الله عليه وسلم، وقال: أتصلي الصبح أربعاً". أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبخاري ومسلم وغيرهم.

﴿١٥﴾ قوله لاث به الناس. بالثاء المثلثة الخفيفة، أي: دار، وأحاط. وقال ابن قتيبة: أصل اللوث الطي، ويقال: لاث عمامته، أي: أدارها. ويقال: فلان يلوث بي، أي: يلوذ بي. والمقصود أن الناس أحاطوا به والتفوا حوله. والضمير في "به" يرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن طريق ابن سعد تقتضي أنه يرجع إلى الرجل.

﴿١٦﴾ قوله أتصليها أربعاً. وقع في رواية مسلم عن حفص بن عاصم عن عبدالله بن مالك: "يوشك أن يصلي أحدكم الصبح أربعاً". وفي رواية أخرى له: "أتصلي الصبح أربعاً". ووقع في رواية البخاري: "الصبح أربعاً، الصبح أربعاً". وقوله "أربعاً" منصوب على الحال، قاله ابن مالك. وقال الكرماني: على البدلية، فيحوز أن يكون بدل الكل من الكل، لأن الصبح صار في معنى الأربع، ويحوز أن يكون بدل الكل من البعض، لأن الأربع ضعف صلوة الصبح. ويحوز أن يكون بدل الإشتمال، لأن الذي صلاها الرجل أربع ركعات في المعنى. قال عياض: "والحكمة في إنكار النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة عند إقامة الفرض، لثلاث يتناول الزمان فيظن وجوبها". ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في ما رواه مسلم من حديث إبراهيم بن سعد: "يوشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعاً". وعلى هذا، إذا حصل الأمن لا يكره

صلى الركعتين ثم وصلهما بصلوة الصبح من غير أن يكون تقدم أو تكلم فإن كان لذلك قال له ما قال فإن هذا حديث يجتمع الفريقان عليه جميعاً فأردنا أن ننظر هل روي في ذلك شيء يدل على شيء من ذلك فإذا إبراهيم بن مرزوق قد حدثنا قال ثنا هرون بن إسماعيل قال ثنا علي بن المبارك قال ثنا يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بعبد الله بن مالك ابن بحنة^(١٧) وهو منتصب يصلي ثمه بين يدي نداء الصبح فقال لا تجعلوا هذه الصلوة كصلوة قبل الظهر وبعدها، واجعلوا بينهما فصلاً فبين هذا الحديث أن الذي كرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن بحنة هو وصله إياها بالفريضة في مكان واحد لم يفصل بينهما بشيء، وليس لأنه كره له أن يصليها في المسجد إذا كان فرغ منها تقدم إلى الصفوف فصلى الفريضة مع الناس وقد روي مثل ذلك أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير هذا الحديث. حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو قال ثنا أبو الأشهب هوذة بن خليفة البكراري قال ثنا ابن جريج عن عمر بن عطاء بن أبي الخوار أن نافع بن جبير أرسله إلى السائب بن يزيد يسأله ماذا سمع من معاوية^(١٨)

ذلك. واعترض عليه ابن حجر في فتح الباري: بأنه يردده حديث أبي هريرة، لأنه عام، والجواب عنه أن قوله تعالى: {لَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ} يخص هذا العام مع ما روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم، كما سيحیی. وقال النووي في شرح صحيح مسلم: "بل الصحيح أن الحكمة فيه أن يتفرغ للفريضة من أولها، فيشرع فيها عقب شروع الإمام، وإذا اشتغل بنافلة فاته الإحرام مع الإمام، وفاته بعض مكملات الفريضة، فالفريضة أولى بالمحافظة على إكمالها". إهـ.

أقول: ركعتا الفجر أكد السنن الرواتب، ويدل عليه حديث أبي داود: "ولو طردتكم الخيل" فالمحافظة عليهما مع إدراك فريضة الصبح أولى، لأن فيها الجمع بين الحديثين.

﴿١٧﴾ قوله مر بعبد الله بن مالك بن بحنة. قد مر سابقاً أن بحنة أم عبد الله، لا أم مالك، فالصواب في كتابته وقرائه "عبد الله بن مالك ابن بحنة" بتنوين مالك، وكتابة ابن، بالالف، لأنه صفة لعبد الله.

﴿١٨﴾ قوله ماذا سمع من معاوية الخ. هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن جريج عن عمر بن عطاء بن أبي الخوار عن نافع بن جبير. وأخرجه أبو داود عن عبد الرزاق عن ابن جريج به، ولفظه: "صليت مع الجمعة في المقصورة فلما سلمت قمت في مكاني فصليت، فلما دخل أرسل إلي، فقال: لا تعد لما صنعت، إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج، فإن نبي الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك أن لا توصل صلاة بصلاة حتى يتكلم أو يخرج". وأخرج البيهقي في سننه مثل ما أخرج

في الصلوة بعد الجمعة فقال صليت مع معاوية الجمعة في المقصورة ﴿١٩﴾ فلما فرغت قمت لأتطوع فأخذ بثوبي فقال لا تفعل حتى تقدم أو تكلم ﴿٢٠﴾ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بذلك حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عاصم عن ابن جريج فذكر بإسناده مثله. حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد قال ثنا ابن لهيعة قال ثنا عبيد الله بن المغيرة عن صفوان مولى عمرو عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكاثروا الصلوة المكتوبة بمثلها من التسبيح في مقام واحد، فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الأحاديث أن يوصل المكتوبة بنافلة حتى يكون بينهما فاصل من تقدم إلى مكان

مسلم، ثم قال: ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بمعناه. وقال في آخره: "فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك، وقال: "لا توصل صلاة بصلاة حتى تخرج أو تكلم". ثم قال: وهذه الرواية تجمع الجمعة وغيرها، حيث قال: "لا توصل بصلاة وتجمع الإمام والمأموم". وقد ذكر الشافعي رحمه الله في رواية المزني عن عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج هذه الرواية، وقد نقلتها مع أثر ابن عباس. وقول الشافعي رحمه الله في الإملاء في كتاب الجمعة من المبسوط. وقد ذكر البيهقي حديث أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أراد أحدكم أن يتطوع بعد الفريضة فليقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله". وفي رواية أخرى: قال صلى الله عليه وسلم: "أيعجز أحدكم إذا صلى، فأراد أن يتطوع، أن يتقدم أو يتأخر أو يتحول عن يمينه أو عن يساره".

﴿١٩﴾ قوله في المقصورة. قال النووي: فيه دليل على جواز إتخاذها في المسجد إذا رآها، وفي الأمر مصلحة. قالوا: وأول من عملها معاوية بن أبي سفيان حين ضربه الخارجي.

قال القاضي: "واختلفوا في المقصورة، فأجازها كثيرون من السلف، وصلوا فيها. منهم: الحسن والقاسم بن محمد وسالم وغيرهم، وكرهها ابن عمر والشعبي وأحمد وإسحاق، وكان ابن عمر إذا حضرت الصلوة وهو في المقصورة خرج منها إلى المسجد. قال القاضي: وقيل: إنما يصح فيها الجمعة إذا كانت مباحة لكل أحد، فإن كانت مخصصة ببعض الناس ممنوعة من غيرهم، لم تصح فيها الجمعة، لخروجها عن حكم الجامع".

﴿٢٠﴾ قوله حتى تقدم أو تكلم. فيها حذف إحدى التائين. قال النووي: "فيه دليل لما قاله أصحابنا أن النافلة الراتبة وغيرها يستحب أن يتحول لها عن موضع الفريضة. وفي موضع آخر: وأفضله التحول إلى بيته، وإلا فموضع آخر من المسجد أو غيره، لكثر مواضع سجوده، ولتنفصل صورة النافلة عن صورة الفريضة. وفيه دليل على أن الفصل بينهما يحصل بالكلام أيضا، ولكن بالإنتقال أفضل لما ذكرناه". إهـ. وكذلك الحكم عندنا أيضا، روي عن محمد أنه قال: "يستحب للقوم أن ينقضوا الصفوف، ويتفرقوا،

آخر أو غير ذلك واحتج أهل المقالة الأولى لقولهم أيضا بما حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد قال ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس أن رجلا جاء ﴿٢١﴾ ورسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الصبح فركع ركعتين ﴿٢٢﴾ في حديث حماد بن سلمة خلف الناس ثم دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته قال يا فلان أ جعلت صلاتك ﴿٢٣﴾ التي صليت معنا أو التي صليت وحدك حدثنا أبو بكر قال ثنا سعيد بن عامر قال ثنا شعبة ح وحدثنا أبو بكر قال ثنا مومل قال ثنا حماد بن زيد عن عاصم فذكر بإسناده مثله. قالوا ففي هذا الحديث أنه صلاهما خلف الناس وقد نهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهما فمن الحجة عليهم للآخرين أنه قد يجوز أن يكون قوله كان خلف الناس أي كان خلف صفوفهم لا فصل بينه وبينهم فكان شبيه المخالط لهم فذلك أيضا داخل في معنى ما بان من حديث

ليزول الاشتباه عن الداخل المعين الكل في الصلوة، البعيد عن الإمام.

﴿٢١﴾ قوله إن رجلا جاء الخ. هذا الحديث رواه مسلم عن أبي كامل الجحدري عن حماد بن زيد وعن حامد بن عمر البكرائي قال حدثنا عبد الواحد بن زياد، وعن ابن نمير عن أبي معاوية، كلهم عن عاصم، وعن زهير بن حرب عن مروان بن معاوية الفزاري عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس. وأخرجه أبو داود عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد به، وأخرجه النسائي عن يحيى بن جبيب بن عربي عن حماد به، وأخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي معاوية عن عاصم به.

﴿٢٢﴾ قوله فركع ركعتين. وفي مسلم: "فصلى ركعتين في جانب المسجد، ثم دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم". وهذا محمول عندنا على أنه صلى الركعتين في جانب المسجد مخالطاً للصف. يدل عليه لفظ ابن ماجه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي الركعتين قبل صلاة الغداة وهو في الصلاة" فإن ظاهره يدل على أنه في جانب المسجد في الصف الأول، فلا حجة في هذا الحديث لأهل المقالة الأولى.

﴿٢٣﴾ قوله يا فلان أ جعلت صلاتك الخ. وفي مسلم: "يا فلان بأي الصلاتين إعتدت، أبصلاتك وحدك، أم بصلاتك معنا؟" وعند أبي داود: "يا فلان أيتها صلاتك التي صليت وحدك، أو التي صليت معنا". وعند النسائي: يا فلان أيتها صلاتك التي صليت معنا أو التي صليت لنفسك". ولابن ماجه: "قال له: بأي صلاتيك إعتدت". والمعنى: أن الصلاة التي جئت لأدائها في المسجد، أي: صلاة الفرض أية صلاتيك". وهذا إنكار منه صلى الله عليه وسلم صلاته التي صلاها قبل دخوله في صلاة الجماعة.

ابن بحينة وهذا مكروه عندنا. وإنما يجب أن يصليهما في موخر المسجد ثم يمشي من ذلك المكان إلى أول المسجد فإما أن يصليهما مخالطاً لمن يصلي الفريضة فلا وقد حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر عن ابن أبي ذئب عن شعبة قال كان ابن عباس رضي الله عنه يقول يا أيها الناس ألا تتقوا الله إفصلوا صلاتكم، قال وكان ابن عباس لا يصلي الركعتين بعد المغرب إلا في بيته فأراد عبد الله بن عباس منهم الفصل من الفريضة والتطوع، وذلك الذي أريد في حديث أبي هريرة وابن بحينة وابن سرجس والله أعلم. قال أبو جعفر ونحن نستحب أيضاً الفصل بين الفرائض والنوافل بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رويناه في هذا الباب ولا نرى بأساً لمن لم يكن ركع ركعتي الفجر حتى جاء المسجد وقد دخل الإمام في صلاة الصبح أن يركعهما في موخر المسجد ثم يمشي إلى مقدمه فيصلي مع الناس ألا ترى رضي الله عنه أن ذلك لو كان في ظهر أو عصر أو عشاء لم يكن به بأس ولا يكون فاعل ذلك واصلاً بين فريضة وتطوع، فكذلك إذا كان في صبح فلا بأس به، ولا يكون فاعله واصلاً بين فريضة وتطوع. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى، وقد روي عن جلة من المتقدمين. حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن معاوية عن أبي إسحق قال حدثني عبد الله بن أبي موسى عن أبيه أنه حين

رضي الله عنه قوله كان ابن عباس الخ. روى البيهقي في السنن عن داود عن عمرو قال قال ابن عباس رضي الله عنهما: "من صلى الفريضة ثم أراد أن يصلي بعدها، فليقدم أو ليكلم أحداً". وروى عن عبد الملك عن عطاء قال: رأيت ابن عمر رضي الله عنهما دفع رجلاً عن مقامه الذي صلى فيه المكتوبة. وقال: إنما دفعتك لتقدم أو تأخر". وروي عن حفص بن غياث: "أن ابن عمر كان إذا صلى تحول عن مقامه الذي صلى فيه". رضي الله عنه قوله ألا ترى الخ. لعله رحمه الله تعالى أراد به: أن من صلى قبل الظهر والعصر والعشاء نافلة، ثم تحول من مكانه، أو تكلم ثم صلى الفريضة، لا يقال إنه واصل بين الفرض والنفل، فكذلك في الفجر لا يكون واصلاً، وليس المراد: أن التنفل في هذه الصلوات بعد الإقامة يجوز بلا كراهة، لأن فقهاءنا رحمهم الله تعالى منعوا التنفل بعد الإقامة في سائر الصلوات غير الفجر. قال في الهداية: "ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر إن خشي أن تفوته ركعة ويدرك الأخرى يصل ركعتي الفجر عند باب المسجد، ثم يدخل، لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين، وإن خشي فوتهما دخل مع الإمام، لأن ثواب الجماعة أعظم. وللعيد بالترك ألزم، بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالتين،

دعاهم سعيد بن العاص دعا أبا موسى وحذيفة وعبد الله بن مسعود قبل أن يصلي الغداة ثم خرجوا من عنده وقد أقيمت الصلوة فجلس عبد الله ﴿٢٦﴾ إلى أسطوانة من المسجد فصلى الركعتين ثم دخل في الصلوة فهذا عبد الله قد فعل هذا و معه حذيفة وأبو موسى لا ينكر أن ذلك عليه فدل ذلك على موافقتهما إياه حدثنا سليمان قال ثنا خالد بن عبد الرحمن قال ثنا سفيان عن أبي إسحق عن عبد الله بن أبي موسى عن عبد الله أنه دخل المسجد والامام في الصلوة فصلى ركعتي الفجر حدثنا أحمد بن عبد المومن الخراساني قال ثنا علي بن الحسن بن شقيق قال أنا الحسين بن واقد قال ثنا يزيد النحوي عن أبي مجلز قال دخلت المسجد في صلوة الغداة مع ابن عمر وابن عباس والامام يصلي فأما ابن عمر ﴿٢٧﴾ فدخل في الصف وأما ابن عباس فصلى ركعتين ثم دخل مع الامام فلما سلم الامام قعد ابن عمر مكانه حتى طلعت الشمس فقام فركع ركعتين

فهذا ابن عباس قد صلى الركعتين في المسجد والامام في صلوة الصبح وقد روى شعبة مولاة عنه أنه كان يأمر الناس بالفصل بين الفرائض والنوافل وقد عد نفسه إذا صلى ركعتي الفجر في بعض المسجد ثم دخل مع الناس في الصلوة فاصلا بينهما فكذلك نقول. حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو عمر الضرير قال ثنا عبد العزيز بن مسلم قال أنا مطرف بن طريف عن أبي عثمان الانصاري قال جاء عبد الله بن عباس والامام في صلوة الغداة ولم يكن صلى الركعتين فصلى عبد الله بن عباس الركعتين خلف الامام ثم دخل معهم وقد روى عن ابن عمر مثل ذلك. حدثنا محمد بن خزيمة وفهد قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال حدثني ابن الهاد عن محمد بن كعب قال خرج عبد الله بن عمر من بيته فأقيمت صلوة الصبح فركع ركعتين قبل أن يدخل المسجد وهو في الطريق ثم دخل المسجد فصلى الصبح مع الناس.

لأنه يمكنه أداؤها في الوقت بعد الفرض، هو الصحيح. إهـ

﴿٢٦﴾ قوله فجلس عبد الله الخ. ظاهره أنه صلى ركعتي الفجر جالساً. ولعله كان من عذر، ويمكن أن ركعتي الفجر جالساً يجوز عنده. ويحتمل أن يكون صلاههما قائماً بعد جلوسه.

﴿٢٧﴾ قوله فأما ابن عمر الخ. لعله رضي الله عنه دخل في الصلاة لأنه كان صلاههما قبل ذلك، ويمكن

فهذا وإن كان لم يصلهما في المسجد فقد صلاهما بعد علمه بإقامة الصلوة في المسجد فذلك خلاف قول أبي هريرة إذا أقيمت الصلوة فلا صلوة إلا المكتوبة إن كان معناه ما صرفه إليه أهل المقالة الأولى حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا مالك بن مغول قال سمعت نافعاً يقول أيقظت ابن عمر لصلوة الفجر وقد أقيمت الصلوة فقام فصلى الركعتين حدثنا علي بن شيبه قال ثنا الحسن بن موسى قال ثنا شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه جاء والامام يصلي الصبح ولم يكن صلى الركعتين قبل صلوة الصبح فصلاهما في حجرة حفصة ثم أنه صلى مع الإمام.

ففي هذا الحديث عن ابن عمر أنه صلاهما في المسجد لأن حجرة حفصة من المسجد فقد وافق ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا أبو معاوية عن مسعر عن عبيد بن الحسن عن أبي عبيد الله عن أبي الدرداء أنه كان يدخل المسجد والناس صفوف في صلوة الفجر فيصلي الركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل مع القوم في الصلوة حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا أبو معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن أبي عبيدة عن عبد الله يعني ابن مسعود أنه كان يفعل ذلك حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا هشام بن أبي عبد الله عن جعفر عن أبي عثمان النهدي قال كنا نأتي عمر بن الخطاب قبل أن نصلي الركعتين قبل الصبح وهو في الصلوة فنصلي الركعتين في آخر المسجد ثم ندخل مع القوم في صلاتهم حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال ثنا حماد بن زيد قال ثنا عاصم عن أبي عثمان قال كنا نجى وعمر بن الخطاب في صلوة الصبح فركع الركعتين ثم ندخل معه في الصلوة حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو داود قال ثنا سعيد عن حصين قال سمعت الشعبي يقول كان مسروق يجيئ إلى القوم وهم في الصلوة ولم يكن ركع ركعتي الفجر فيصلي الركعتين في المسجد ثم يدخل مع القوم في صلاتهم حدثنا أبو بشر

أن يكون مذهبه ما ذهب إليه أبو هريرة: أن لا يصلي ركعتي الفجر بعد الإقامة. وعلى هذا فصلاته بعد طلوع الشمس كانت قضاء لركعتي الفجر، كما ذهب إليه محمد بن الحسن رحمه الله، أن من فاتته ركعتا الفجر فليصلهما بعد ما طلعت الشمس.

الرقبي قال ثنا أبو معاوية عن عاصم الأحول عن الشعبي عن مسروق أنه فعل ذلك غير أنه قال في ناحية المسجد حدثنا أبو بكر قال ثنا حجاج بن المنهال قال ثنا يزيد بن إبراهيم عن الحسن أنه كان يقول إذا دخلت المسجد ولم تصل ركعتي الفجر فصلهما وإن كان الإمام يصلي ثم أدخل مع الإمام حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال أنا يونس قال كان الحسن يقول يصليهما في ناحية المسجد ثم يدخل مع القوم في صلاتهم حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال ثنا حصين وابن عون عن الشعبي عن مسروق أنه فعل ذلك.

فهؤلاء جميعا قد أباحوا ركعتي الفجر أن يركعهما في موخر المسجد والإمام في الصلوة. فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار وأما من طريق النظر فإن الذين ذهبوا إلى أنه يدخل في الفريضة ويدع الركعتين فإنهم قالوا تشاغله بالفريضة (٢٨) أولى من تشاغله بالتطوع وأفضل فكان من الحجة عليهم (٢٩) في ذلك أنه قد أجمعوا أنه لو كان في منزله فعلم دخول الإمام في صلاة الفجر أنه ينبغي له أن يركع ركعتي الفجر ما لم يخف فوت صلاة الإمام فإن خاف فوت صلاة الإمام لم يصلهما لأنه إنما أمر أن يجعلهما قبل صلاة ولم يجمعوا أن تشاغله بالسعي إلى الفريضة أفضل من تشاغله بهما في منزله وقد أكدنا ما لم يؤكده من التطوع وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن على شيء من التطوع أدام منه عليهما وأنه قال لا تتركوهما وإن طردتكم الخيل، فلما كانتا قد أكدنا هذا التأكيد ورغب فيما هذا الترغيب ونهى عن تركهما هذا النهي وكانتا تركعان في المنازل قبل الفريضة كانتا أيضا في النظر أن تركعا في المساجد قبل الفريضة قياسا ونظرا على ما ذكرنا من ذلك وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

﴿٢٨﴾ قوله تشاغله بالفريضة أولى. أي الدخول في صلاة الفريضة من أولها أولى من أن يتشاغل بالنفل. ﴿٢٩﴾ قوله فكان من الحجة عليهم الخ. حاصله أنهم أجازوا أن يصلي ركعتي الفجر في منزله بعد ما علم أن الإمام دخل في صلاته الفجر ما لم يخف فوت صلاة الإمام، فلو كان تشاغله بالفريضة أولى من التشاغل بالنفل لما أجازوا ذلك، فكما أن ركعتي الفجر يجوز الإشتغال بهما في المنزل من دون كراهة، فكذلك يجوز أن تصليا في المسجد عند بابه، أو في ناحية منه غير مخالط للصف.

باب الصلوة في الثوب الواحد

حدثنا أبو بكره قال ثنا روح بن عبادة قال ثنا جريج قال أخبرني نافع أن ابن عمر كساه وهو غلام فدخل المسجد فوجده يصلي متوشحا فقال أليس لك ثوبان؟ قال بلى، قال أرأيت لو استعنت بك وراء الدار أكنت لابسهما؟ قال نعم، قال فالله أحق أن تزين له أم الناس؟ قال نافع بل الله، فأخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن عمر قال نافع قد استيقنت أنه عن أحدهما ومما أراه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يشتمل أحدكم في الصلوة إشتمال اليهود، من كان له ثوبان فليتزرد وليرتد، ومن لم يكن له ثوبان فليتزرد ثم ليصل. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الله بن عبد الوهاب الحنبل قال ثنا حماد بن زيد عن أيوب «١» عن نافع فذكر بإسناده مثله سواء. حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا شيبان بن فروخ قال ثنا جرير بن حازم عن نافع قال حدث ابن عمر فلا أدري أرفعه إلى النبي صلى

باب الصلوة في الثوب الواحد

«١» قوله عن أيوب الخ. روى أبو داود عن سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قال: قال عمر: "إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما، فإن لم يكن إلا ثوب واحد، فليتزرد به، ولا يشتمل إشتمال اليهود". وروى البيهقي بهذا السند عن نافع قال: "تخلفت يوما في علف الركاب، فدخل عليّ ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد، فقال: ألم تكس ثوبين؟ قلت: بلى، قال: أرأيت لو بعثتك إلى بعض أهل المدينة، أكنت تذهب في ثوب واحد؟ قلت: لا، قال: فالله أحق أن يتجمل له، أم الناس؟ ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قال عمر: "من كان له ثوبان فليصل فيهما، ومن لم يكن له إلا ثوب واحد، فليتزرد به، ولا يشتمل إشتمال اليهود". وروي أيضا عن يوسف عن أبي الربيع عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال: "أحتبست يوما في علف الركاب". وذكر الحديث. فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قال عمر، وأكثر ظني أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. الحديث. ورواه الليث بن سعد عن نافع هكذا بالشك، وروي أيضا عن سعيد عن أيوب عن نافع قال: رأني ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد، فقال: ألم أكسك؟ قلت: بلى، قال: فلو بعثتك كنت تذهب هكذا؟ قلت: لا، قال: فالله أحق أن تزين له. ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا صلى أحدكم في ثوب، فليشده على حقوه ولا تشتملوا كإشتمال اليهود".

الله عليه وسلم أو حدث به عن عمر، شك نافع، ثم ذكر مثل ما حدث به نافع عن ابن عمر^(٢) من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أو كلام عمر في الحديث الأول. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا أبي قال سمعت نافعا قال سمعت ابن عمر فذكر مثله قال أبو جعفر فذهب إلى هذا قوم^(٣) فكرهوا الصلوة في ثوب واحد لمن كان قادرا على ثوبين وكرهوا الصلوة لمن لم يكن قادرا إلا على ثوب واحد مشتملا به ملتحفا، قالوا ولكن ينبغي له أن يتزر به واحتجوا بهذا الحديث، وقالوا هو عن النبي صلى الله عليه وسلم لا شك فيه وذكرنا في ذلك ما حدثنا ابن أبي داود قال ثنا زهير بن عباد قال ثنا حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن الله أحق من يزين له فإن لم يكن له ثوبان فليتزر إذا صلى ولا يشتمل أحدكم في صلاته إشتمال اليهود. حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبيد الله بن معاذ قال ثنا أبي قال ثنا شعبة عن توبة العنبري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا صلى أحدكم^(٤) فليتزر وليرتد، قال فهذا موسى ابن عقبة وهو من جلة أصحاب نافع وقدماء هم فذكر ذلك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشك ووافقه على ذلك توبة العنبري قليل لهم فقد روي عن ابن عمر غير نافع فذكره عن ابن عمر عن عمر لا عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا ابن أبي داود قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أن

﴿٢﴾ قوله عن ابن عمر رضي الله عنه الخ. روى البيهقي عن شعبة عن توبة العنبري سمع نافعا عن ابن عمر رضي الله عنه عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا صلى أحدكم فليتزر وليرتد".
 ﴿٣﴾ قوله فذهب قوم الخ. وإليه ذهب طاؤس وإبراهيم النخعي وأحمد في رواية، وعبد الله بن وهب من أصحاب مالك ومحمد بن جرير الطبري. وقد روي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه. وقال النووي: "يجوز الصلاة في ثوب واحد. ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود رضي الله عنه فيه، ولا أعلم صحته".

﴿٤﴾ قوله إذا صلى أحدكم الخ. هذا الحديث أخرجه البيهقي عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله ولا يرى نافع إلا أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن الله عز وجل أحق أن يزين له، فإن لم يكن له ثوبان فليتزر إذا صلى، ولا يشتمل أحدكم في صلاته إشتمال اليهود".

عبدالله بن عمر قال رأى عمر بن الخطاب ﴿٥﴾ رجلا يصلي ملتحفا ﴿٦﴾ فقال له عمر حين سلم لا يصلين أحدكم ملتحفا ولا تشبهوا باليهود فإن لم يكن لأحدكم إلا ثوب واحد فليتزربه. فهذا سالم وهو أثبت من نافع وأحفظ إنما روي ذلك عن ابن عمر عن عمر لا عن النبي صلى الله عليه وسلم فصار هذا الحديث عن عمر لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر من قوله ولم يذكر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمر. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير قال ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كسا ناعفا ثوبين فقام يصلي في ثوب واحد فعاب ذلك عليه وقال إحدرك ذاك فإن الله أحق أن يجمل له وخالف في ذلك آخرون ﴿٧﴾ فقالوا لا بأس بالصلوة في ثوب واحد واحتجوا في ذلك ﴿٨﴾ بما حدثنا محمد بن عمرو بن يونس قال ثنا أبو معاوية

﴿٥﴾ قوله رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخ. رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر: "أن عمر بن الخطاب رأى رجلا يصلي ملتحفا فقال: لا تشبهوا باليهود، ومن لم يجد منكم إلا ثوبا واحدا فليتزربه".

﴿٦﴾ قوله ملتحفا. حال من الضمير في "يصلي" ومعنى الالتحاف: أن يجعل طرفيه على عاتقيه مخالفا بينهما، ويقال له الإشتمال أيضا، والالتحاف في اللغة: التغطي، وكل شيء تغطي به فقد إلتحف به. وقال الليث: اللحف تغطيتك الشيء باللحف. وقال غيره: لحفت الرجل ألحفه لحفا: إذا طرحت عليه اللحف، أو غطيته بشيء. وتلحفت: إلتخذت لنفسك لحافا. وقال الزهري في هذا الحديث: الملتحف: المتوشح، وهو المخالف بين طرفيه على عاتقيه، وهو الإشتمال على منكبيه. ذكره البخاري تعليقا في صحيحه.

﴿٧﴾ قوله وخالف في ذلك آخرون الخ. قال العيني: "وذهب جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين إلى أن الصلاة في ثوب تحوز، والذين ذهبوا إلى ذلك جماعة من الصحابة. وهم ابن عباس وأبو هريرة وأبوسعيد الخدري وعلي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وأنس بن مالك وخالد بن الوليد وجابر بن عبدالله وعمار بن ياسر وأبي بن كعب وعائشة وأسماء وأم هاني رضي الله تعالى عنهم. ومن التابعين: الحسن البصري ومحمد بن سيرين والشعبي وسعيد بن المسيب وأبوسلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن الحنفية وعطاء بن أبي رباح وعكرمة وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنهم. ومن الفقهاء: أبويوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد في رواية، وإسحق بن راهويه، وآخرون كثيرون.

﴿٨﴾ قوله واحتجوا في ذلك الخ. أما الجواب عن حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما الذي إحتج به

عن عاصم عن ابن سيرين عن أبي هريرة ^(٩٦) قال قام رجل ^(٩٧) فقال يا رسول الله أيصلي في

أهل المقالة الأولى، فهو أنه روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إباحة الصلوة في الثوب الواحد، كما يأتي من المصنف رحمه الله تعالى، فظهر أن حديثه السابق في بيان الأفضل، لئلا يتضاد الخبران عنه. وكذلك كل ما روي في هذا الباب فهو محمول على الأفضل، لا على عدم الجواز. وقيل: هو محمول على التنزيه، لا على التحريم. قال النووي: "وأما صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة رضي الله تعالى عنهم في ثوب واحد ففي وقت كان لعدم ثوب آخر، وفي وقت كان مع وجوده لبيان الجواز، كما قال جابر رضي الله عنه: "ليراني الجاهل" وإلا فالثوبان أفضل". إهـ. وروى البيهقي بسنده عن داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: يختلف أبي بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما في الصلوة في ثوب واحد، فقال أبي: ثوب، وقال ابن مسعود: ثوبين، فجاز عليهم عمر، فلامهما، وقال: أنه يسوءني أن يختلف إثنان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في شيء واحد، فعن أبي فتيا كما يصدر الناس؟ أما ابن مسعود فلم يال، والقول ما قال أبي. ورواه أبو مسعود الجري عن أبي نضرة، دون ذكر عمر. وقال: فقال ابن مسعود: "إنما كان ذلك إذا كان في الثياب قلة. فأما إذا وسع الله فالصلاة في ثوبين أزكى". قال البيهقي: "وهذا والذي قبله يدلان على أن الذي أمر به عمر وابن مسعود في الصلاة في ثوبين إستحباب لا إيجاب".

^(٩٩) قوله عن أبي هريرة رضي الله عنه الخ. حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في صحيحه: عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه مسلم: عن يحيى بن يحيى قال: "قرأت على مالك عن ابن شهاب، إلى آخره نحوه". وقال: "حدثني حرملة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب وأخبرني يونس ح وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل بن خالد كلاهما عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة عن أبي هريرة". وأخرجه: عن عمرو الناقد وزهير بن حرب عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، قال: "نادى رجل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: أيصلي أحدنا في ثوب واحد". الحديث. وأخرجه أبو داود: عن القعنبي عن مالك والنسائي عن قتيبة بن سعيد عن مالك. وأخرجه ابن ماجه: عن أبي بكر بن أبي شيبة وهشام بن عمار كلاهما عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. وأخرجه أحمد والدارمي والبيهقي. وروى ابن حبان هذا الحديث من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب، لكن قال في الجواب: ليتوشح به ثم ليصل فيه.

^(١٠٠) قوله قام رجل الخ. وفي رواية البخاري ومسلم: "أن سائلا سأل". وفي رواية ابن أبي شيبة: "سأل النبي صلى الله عليه وسلم". وعلى كل تقدير السائل مجهول. كذا في العيني. وقال ابن حجر: "ذكر شمس الأئمة السرخسي في كتابه المبسوط: أن السائل ثوبان".

ثوب واحد فقال أو كلكم يجد ثوبين ﴿١١﴾ حدثنا أبو بكر قال ثنا وهب ح و حدثنا علي بن معبد قال ثنا عبد الله بن بكر قال ثنا هشام بن حسان عن محمد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله. حدثنا أبو بكر قال ثنا روح بن عبادة قال ثنا ابن جريج ومالك ومحمد بن أبي حفصة قالوا أنا ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله. قال أبو هريرة فلعمري إني لأترك ثيابي في المشجب ﴿١٢﴾ وأصلي في الثوب الواحد. حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن ابن شهاب فذكر بإسناده مثله. ولم يذكر قول أبي هريرة حدثنا حسين بن نصر قال سمعت يزيد بن هرون قال أنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله حدثنا حسين بن نصر قال ثنا يوسف بن عدي قال ثنا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو سلمة موسى بن إسماعيل قال ثنا أبان بن يزيد قال ثنا يحيى بن أبي كثير عن عثمان بن خثيم عن قيس بن طلق عن أبيه أنه شهد ﴿١٣﴾ النبي صلى الله عليه وسلم

﴿١١﴾ قوله أو كلكم يجد ثوبين. الهمزة للإستفهام، والواو للعطف، والمعطوف عليه مقدر. أي: أنت تسأل عن هذا؟ وكلكم لا يجد ثوبين. وقال القاضي عياض: "صيغته صيغة الإستفهام. ومعناه التقرير والإخبار عن معهود حالهم. وفي ضمنه دليل على الرخصة، وتنبيه على أن الثوب أفضل وأتم. وهو المفهوم منه عند أكثر العلماء، وقال الخطابي: لفظه إستخبار، ومعناه الإخبار عن الحال التي كانوا عليها من ضيق الثياب، والتفتير لما عندهم. ووقعت في ضمنه الفتوى من طريق الفحوى، كأنه إستزادهم في هذا علما وفقها. يقول إذا كان ستر العورة واجبا على كل واحد منكم وكانت الصلاة لازمة له وليس لكل واحد منكم ثوبان، فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة.

﴿١٢﴾ قوله في المشجب. بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح الجيم وفي آخره باء موحدة. وهو ثلث عيدان يعقد رؤسها ويفرج بين قوائمها تعلق عليها الثياب. وفي المحكم: الشجائب خشبات موشقة منصوبة توضع عليها الثياب. والجمع شجب. والمشجب كالشجائب هو الخشبات الثلاث التي يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه. وفي كتاب المنتهى في اللغة يقال: فلان مثل المشجب، من حيث أمته وجدته. (عيني). ويقال له بالهندية: "تپائی".

﴿١٣﴾ قوله إنه شهد الخ. حديث طلق بن علي أخرجه أبو داود عن مسدد عن ملازم بن عمرو الحنفي عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه، ولفظه: قال: قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم، وجاء

وسأله رجل عن الرجل يصلي في ثوب واحد فلم يقل له شيئاً فلما أقيمت الصلوة قارن ﴿١٤﴾ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ثوبي فصلى فيهما حدثنا ربيع المودن قال ثنا أسد قال ثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن القعقاع بن حكيم قال دخلنا على جابر بن عبد الله وهو يصلي في ثوب واحد و قميصه ورداءه في المشجب فلما أنصرف قال أما والله ما صنعت هذا إلا من أجلكم ﴿١٥﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل عن الصلوة في ثوب واحد فقال نعم ومتى يكون لأحدكم ثوبان. حدثنا أبو بكر قال ثنا روح قال ثنا زمعة بن صالح قال سمعت ابن شهاب يحدث عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما ذكر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا ابن عمر قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم إباحة الصلوة في ثوب واحد حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا شعبة قال أنا هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة ﴿١٦﴾ أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿١٧﴾ يصلي في

رجل فقال: يا رسول الله ما ترى في الصلاة في الثوب الواحد؟ فأطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم إزاره طارق به رداءه فاشتعل بهما، ثم قام فصلى بنا نبي الله صلى الله عليه وسلم، فلما أن قضى الصلاة قال: "أو كلكم يجد ثوبين". وفي نسخة أبي داود: و"طابق" موضع "طارق". وأخرجه الطبراني أيضاً. وفي روايته "طابق".

﴿١٤﴾ قوله قارن. وفي رواية أبي داود: طابق، وطارق، والمعنى واحد. وهو أن يضم أحدهما بالآخر وظاهر بينهما، أي: لبس أحدهما على الآخر. ولما جمع صلى الله عليه وسلم بينهما وطابق فصارا كثوب واحد.

﴿١٥﴾ قوله إلا من أجلكم. أي لكي تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد تجوز.

﴿١٦﴾ قوله عمر بن أبي سلمة. وهو ابن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها ربيب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ولد بأرض الحبشة في السنة الثانية من الهجرة، وقبض زمان عبد الملك بن مروان بالمدينة سنة ثلث وثمانين. وإسم أبي سلمة عبد الله المخزومي أبو حفص.

﴿١٧﴾ قوله أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم. حديث عمر بن أبي سلمة أخرجه البخاري من ثلاثة طرق: عن عبيد الله بن موسى، وعن محمد بن المثنى، وعن عبيد بن إسماعيل. وأخرجه مسلم: عن يحيى بن يحيى، وعن أبي كريب، وعن أبي بكر بن أبي شيبة، وإسحق بن إبراهيم. وأخرجه الترمذي: عن قتيبة عن الليث. والنسائي: عن قتيبة عن مالك. وأخرجه ابن ماجه: عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع، كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه. وأخرجه أبو داود: عن قتيبة بن سعيد عن الليث عن يحيى بن سعيد عن

ثوب واحد في بيت أم سلمة حدثنا ابن أبي داود قال ثنا ابن أبي مريم وعبدالله بن صالح قالوا ثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عمر بن أبي سلمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد ملتحفا به حدثنا ابن أبي داود قال ثنا ابن أبي قبيلة قال أنا الدراوردي عن موسى بن محمد بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة بن الأكوع^(١٨) قال قلت يا رسول الله^(١٩) صلى الله عليه وسلم إني أعالج الصيد^(٢٠) أفأصلي

أبي أمامة بن سهل عن عمر بن أبي سلمة.

﴿١٨﴾ قوله سلمة بن الأكوع. هو السلمي مدني كان من المباعين تحت الشجرة مرتين. وكان من أشجع الناس، راجلا راميا. ويقال: كان يسبق الفرس شدا على قدميه. وكان يسكن الربرة بعد ما استشهد عثمان رضي الله عنه حتى قبل أن يموت بليال فنزل المدينة.

﴿١٩﴾ قوله قلت يا رسول الله. هذا الحديث أخرجه أبو داود: عن القعني عن عبدالعزيز بن محمد عن موسى بن إبراهيم عن سلمة بن الأكوع. وأخرجه النسائي: عن قتيبة عن العطار عن موسى بن إبراهيم عن سلمة بن الأكوع. وأخرجه البيهقي: عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن موسى بن إبراهيم عن سلمة بن الأكوع. وقال البيهقي: ورواه أبو أويس عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي عن أبيه عن سلمة. وذكر البخاري في صحيحه حديث سلمة الأكوع تعليقا بصيغة التمريض. وقال: وفي إسناده نظر. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: "وقد وصله المصنف في تاريخه، وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان. ورواه البخاري أيضا عن إسماعيل بن أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن سلمة. زاد في الإسناد: رجلا. ورواه أيضا عن مالك بن إسماعيل عن عطار بن خالد، قال: "حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة". فصرح بالتحديث بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من "المزيد في متصل الأسانيد" أو يكون التصريح في رواية عطار وهما. فهذا وجه النظر في إسناده. وأما من صححه فاعتمد رواية الدراوردي. وجعل رواية عطار شاهدة لإتصالها. وطريق عطار أخرجهما أيضا أحمد والنسائي. وأما قول ابن القطان: "أن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي، المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود، وأنه نسب هنا إلى جده". فليس بمستقيم، لأنه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوميا. وهو غير التيمي بلاتردد، نعم، وقع عند الطحاوي: موسى بن محمد بن إبراهيم، فإن كان محفوظا فيحتمل على بُعد أن يكونا جميعا روي الحديث، وحمله عنهما الدراوردي، وإلا فذكر محمد فيه شاذ". إهـ. وقال العيني: "هذا الحديث رواه الحاكم في مستدركه. وقال: هذا حديث مدني صحيح. فظهر بهذه الرواية أن موسى ههنا غير موسى ذلك، الذي ظنه ابن القطان، ثم ذكر رواية الطحاوي. وقال: هذا إختلاف آخر. ولا يبعد أن يكون كل واحد من المخزومي والتيمي روى هذا الحديث عن سلمة. وحمل عنهما الدراوردي، ورواه. والحكم

في القميص الواحد قال نعم وزره ولو بشوكة ﴿٢١﴾ ففي هذه الآثار ﴿٢٢﴾ إباحة الصلوة في الثوب الواحد فذلك يضاد ما منع الصلوة في ثوب واحد ويدل أن ذلك لا باس على حال الوجود وحال الاعواز وذلك أن السائل سأل النبي صلى الله عليه وسلم أ يصلي أحدنا في

بشذوذ رواية الطحاوي إن كان من جهة إنفراده به، فليس بشئ. لأن الشاذ من الثقة مقبول. قال في الميزان: موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله المخزومي روى عن سلمة بن الأكوع. وعنه الدراوردي في زر الثوب ولو بشوكة، قال البخاري: في هذا الحديث نظر، وقال أبو داود: ضعيف. وقال في تهذيب التهذيب: قال أبو حاتم: موسى بن إبراهيم هذا غير موسى بن محمد بن إبراهيم، ذاك ضعيف. قلت: وفرق البخاري أيضا بين موسى بن إبراهيم المخزومي، وبين موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، وقال في الثاني: عنده مناكير. وإنما حصل الإشتباه لأن مسدد بن مسرهد روى الحديث عن عطاء بن خالد عن موسى الشافعي وإسحق بن عيسى الطباع ويونس بن محمد بن المودب وغيرهم، كلهم عن عطاء عن موسى بن إبراهيم. وأخرج الحديث المذكور ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما، وقال ابن المديني: موسى بن إبراهيم المخزومي وسط“ إهـ.

﴿٢٠﴾ قوله أني أعالج الصيد إلخ. ولفظ أبي داود والبيهقي: إني رجل أصيد، وهذا على صيغة المتكلم من: صاد يصيد، أي: أصطاد. وقرأ بعضهم: أصيد كأحمر. قال في مجمع البحار عن النهاية: ”هو من في رقبته علة لا يكمنه الالتفات معها“. والمشهور: أصيد من الإصطياد، فإن الصياد يطلب الخفة، وربما يمنعه الإزار من العدو خلف الصيد. ويرد قولهم هذا رواية الطحاوي، وما رواه ابن حبان: قال قلت: يا رسول الله أني رجل أتصيد“. ورواه النسائي قال: ”إني لأكون في الصيد وليس عليّ إلا القميص“.

﴿٢١﴾ قوله زره ولو بشوكة. الباء متعلقة بمحذوف تقديره: ولو أن تزره بشوكة. وهذه اللفظة فيما ذكره البخاري بالإدغام على صيغة المضارع. وعند أبي داود بالفتح على صيغة الأمر من: زر يزر من باب نصر ينصر. ويجوز في الأمر الحركات الثلاث في الراء، ويجوز الفك أيضا، فهي أربعة أحوال. ويجوز في مضارعه الضم والفتح والفك. وقال ابن سيده: ”الزر الذي يوضع في المقيص، والجمع أزرار، وزرور. و أزر القميص: جعل له زرا، وأزره شد عليه أزراره“. وقال ابن الأعرابي: ”زر القميص إذا كان محلولاً، فشدّه، وزر الرجل شد زره“. والحكمة في هذا ليأمن من وقوع النظر على عورته من جيب قميصه حالة الركوع. ومن هذا فمذهب محمد بن شجاع من أصحابنا أن من نظر إلى عورته تفسد صلاته. قال الطيبي: ”هذا إذا كان جيب القميص واسعا يظهر منه عورته، فعليه أن يزره لئلا يكشف العورة“.

﴿٢٢﴾ قوله ففي هذه الآثار إلخ. بل في بعضها تصريح بإباحة الصلاة في ثوب واحد عند وجود الثوبين، وقوله صلى الله عليه وسلم: ”أو كلكم يجد ثوبين“ بيان الحكم لكل واحد، أي: كل واحد منكم سواء في هذا الحكم، سواء وجد ثوبين أو لم يجد. ولو كانت الصلاة في ثوب واحد مكروهة لكرهت أيضا

ثوب واحد فأجابه النبي صلى الله عليه وسلم جواباً مطلقاً فقال أو كلكم يجد ثوبين أي لو كانت الصلوة مكروهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد إلا ثوباً واحداً ففي جوابه ذلك ما يدل على أن حكم الصلوة في الثوب الواحد لمن يجد الثوبين كهو في الصلوة في الثوب الواحد لمن لا يجد غيره ثم أردنا ﴿٢٣﴾ أن ننظر كيف ينبغي أن يفعل بالثوب الواحد الذي يصلى فيه أيشتمل به أو يتزر فنظرنا في ذلك فإذا ابن مرزوق قد حدثنا قال ثنا أبو عامر العقدي قال ثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي مرة مولى عقيل ﴿٢٤﴾ بن أبي طالب عن أم هاني ﴿٢٥﴾ بنت أبي طالب في حديث طويل ﴿٢٦﴾ قالت فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

لمن لا يجد إلا ثوباً واحداً. وقال الحافظ ابن حجر: "هذه الملازمة ممنوعة للفرق بين القادر وغيره. والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة". إهـ.

أقول: لم يتأمل الحافظ كلام الطحاوي رحمه الله، فلذا أورد المنع، وهو ليس بوارد، لأن قوله صلى الله عليه وسلم ورد جواباً مطلقاً للواجد وغيره. وفيه تسوية الحكم لكل واحد منهما. وأما قوله: إن السؤال إنما كان عن الجواز وعدمه الخ. فتحكم لأن هذا اللفظ لا تخصيص له بالجواز وعدمه، بل كما يذكر في الجواز وعدمه، يذكر في الكراهة وعدمها أيضاً.

﴿٢٣﴾ قوله ثم أردنا الخ. إلى ههنا كان الكلام على الجزء الأول، وهو إن الصلاة في ثوب واحد تجوز من غير كراهة. وأما الجزء الثاني، أي: إذا صلى في ثوب واحد فكيف يلبسه؟ أيتزر به، كما قال أهل المقالة الأولى، أم يشتمل به؟ كما ذهب إليه الجمهور. فيذكر فيه الأحاديث التي تدل على الإشتمال إذا كان الثوب واسعاً.

﴿٢٤﴾ قوله مولى عقيل. ذكر البخاري في الصلاة: مولى أم هاني. وذكر في باب العلم: مولى عقيل، وهو في نفس الأمر مولى أم هاني، ونسب إلى ولاء عقيل مجازاً، لإكثار الملازمة لعقيل. قال في تهذيب التهذيب: "إسمه يزيد". قال الواقدي: "هو مولى أم هاني، وكان يلزم عقيلاً، فنسب إليه، وكان شيخاً قديماً، وكان ثقة، قليل الحديث". وقال العجلي: "مدني تابعي ثقة".

﴿٢٥﴾ قوله عن أم هاني. حديث أم هاني هذا أخرجه البخاري في الصلاة: عن إسماعيل بن أويس عن مالك بن أنس عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي مرة مولى أم هاني. وأخرجه في الطهارة، وفي الأدب: عن القعني. وأخرجه مسلم في الطهارة، وفي الصلاة: عن يحيى بن يحيى عن مالك به. وفي الطهارة أيضاً: عن محمد بن ربح، وعن أبي كريب. وفي الصلاة أيضاً: عن حجاج بن الشاعر. وأخرجه الترمذي في الاستئذان: عن إسحق بن موسى عن معن عن مالك به. وفي السير: عن أبي الوليد الدمشقي. وأخرجه النسائي في الطهارة: عن يعقوب بن إبراهيم عن ابن مهدي عن مالك. وفي السير:

فاطمة فسكبت له غسلا فاغتسل ثم صلى في ثوب واحد مخالفا بين طرفيه ﴿٢٧﴾ ركعات حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا محمد بن عبد الله الانصاري عن محمد بن عمرو قال ثنا إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبي مرة فذكر بإسناده في الصلوة مثله، وقال ثمان ركعات ﴿٢٨﴾ حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن موسى بن ميسرة وأبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا مرة أخبرهما أن أم هاني بنت أبي طالب أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله حدثنا ربيع الموفن قال ثنا شعيب بن الليث قال ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سعيد بن أبي هند أن أبا مرة حدثه ثم ذكر بإسناده مثله حدثنا محمد بن علي بن محرز قال ثنا يعقوب بن إبراهيم ابن سعد قال ثنا أبي عن ابن إسحق قال حدثني سلمة بن كهيل ومحمد بن الوليد عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في برد له حضرمي متوشحا به ﴿٢٩﴾ ما عليه غيره حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس قال ثنا يعلى بن

عن إسماعيل بن مسعود. وأخرجه ابن ماجة في الطهارة: عن محمد بن رمح. وأم هاني بنت أبي طالب أخت علي رضي الله عنه، إسمها فاختة، وقيل: هند، وكنيت بهاني أحد أولادها. ☆ ﴿٢٦﴾ قوله في حديث طويل. وحديثها ما رواه البخاري: "تقول: ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح، فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره، قالت: فسلمت عليه. فقالت: من هذه؟ فقلت: أنا أم هاني بنت أبي طالب. فقال مرحبا بأم هاني، فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات، ملتحفا في ثوب واحد. فلما انصرف قلت: يا رسول الله زعم ابن أمي أنه قاتل رجلا قد أجرته، فلان بن هبيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد أجرنا من أجرنا يا أم هاني. قالت أم هاني: وذلك ضحى". ﴿٢٧﴾ قوله مخالفا بين طرفيه. قال ابن بطلان: "وفائدة هذه المخالفة في الثوب أن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع". إهـ. وقال العيني: "يجوز أن تكون الفائدة أيضا أن لا يسقط إذا ركع وإذا سجد". ﴿٢٨﴾ قوله ثمان ركعات. قال بعضهم: كانت هذه الصلاة صلاة الفتح. وقال بعضهم: صلاة الإشراف. والأصح أنها كانت صلاة الضحى. والدليل عليه ما في رواية أبي حفص بن شاهين أن أم هاني قالت:

☆ وأمها فاطمة بنت أسد ابن هاشم بن عبد مناف، يقولون: كان إسلام أم هاني يوم الفتح. وفي الكنى للاستيعاب: كانت تحت هبيرة ابن أبي وهب، وولدت له عمروا وهانئا ويوسف وجعدة، لذا كنيت بأم هاني، أي: بأحد أولادها الأربع، وهي التي روت حديث صلاة الضحى، أداها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتها يوم الفتح. (ف. القادري)

الحارث المحاربي قال سمعت غيلان بن جامع يحدث عن أياس بن سلمة بن الأكوع عن ابن لعمار بن ياسر قال قال أبي أمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد متوشحا به ﴿٢٠﴾ حدثنا أبو بكر قال ثنا يحيى بن حماد قال ثنا أبو عوانة عن سليمان قال ثنا أبو سفيان عن جابر قال حدثني أبو سعيد أنه دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فرآه يصلي في ثوب واحد متوشحا به حدثنا إبراهيم بن منقذ قال حدثني إدريس بن يحيى عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث أن أبا الزبير المكي أخبره ﴿٢١﴾ أنه دخل على جابر بن عبد الله وهو يصلي ملتحفا بثوبه وثيابه قريبة منه ثم التفت إلينا فقال إنما صنعت هذا لكيما تروا وإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك حدثنا يزيد بن سنان وابن مرزوق قالا ثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم ﴿٢٢﴾ في ثوب واحد فليتعطف حدثنا يونس قال أنا ابن وهب قال أخبرني

يارسول الله ماهذه الصلاة؟ قال: الضحى. وما في رواية مسلم: "ثم صلى ثماني ركعات سبحة الضحى".

﴿٢٩﴾ قوله متوشحا به. المتوشح اسم الفاعل من: توشح يتوشح. والتوشح بالثوب: التغشي به. والأصل فيه من الوشاح، وهو شيء ينسج عريضا من أديم. وربما رصع بالجواهر والخرز. وتشده المرأة بين عاتقها وكشحيها. ويقال فيه وشاح وإشاح. وقال ابن سيده: "التوشح أن يتوشح بالثوب، ثم يخرج الأيسر من تحت يده اليمنى، ثم يعقد طرفيها على صدره وقد وشحه الثوب".

﴿٣٠﴾ قوله متوشحا به: قال النووي: "المشتمل والمتوشح والمخالف بين طرفيه معناها واحد ههنا. قال ابن السكيت: التوشح أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبيه الأيمن من تحت يده اليسرى، ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى، ثم يعقد ههما على صدره".

﴿٣١﴾ قوله أخبره الخ. حديث جابر رضي الله تعالى عنه أخرجه مسلم في صحيحه: عن أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان عن أبي الزبير. وأخرجه: عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه قال نا سفيان. وأخرجه: عن محمد بن المثني عن عبد الرحمن عن سفيان. وأخرجه عن حرملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو: "أن أبا الزبير المكي حدثه أنه رأى جابر بن عبد الله يصلي". الحديث. وأخرجه البخاري عن محمد بن المنكدر، وعن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث. وأخرجه أبو داود: عن عبادة بن الوليد: "قال أتينا جابرا". الحديث. وأخرجه البيهقي: عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث أنه أتى جابر بن عبد الله ونفر". الحديث. وأخرجه أيضا: عن عبادة بن الوليد. وأخرجه: عن محمد بن المنكدر. وأخرجه: عن عمرو بن الحارث عن أبي الزبير عن جابر.

﴿٣٢﴾ قوله إذا صلى أحدكم الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: عن يحيى بن أبي كثير

عمرو بن الحارث وأسامة بن زيد اللبني عن أبي الزبير عن جابر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مخالفا بين طرفيه على عاتقيه وثوبه على المشجب حدثنا ابن أبي داود قال ثنا ابن أبي مريم قال ثنا أبو غسان عن عاصم بن عبيد الله أنه دخل ﴿٣٣﴾ على جابر بن عبد الله فلما حضرت الصلوة قام فصلى وهو متوشح بإزار وثيابه على المشجب فلما صلى إنصرف إلينا فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي هكذا حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد في بيت أم سلمة واضعا طرفيه على عاتقيه ﴿٣٤﴾ حدثنا علي بن عبد الرحمن قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال ثنا يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل عن عمر بن أبي سلمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد ملتحفا به مخالفا بين طرفيه على منكبيه حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا حماد بن سلمة ح وحدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا عبيد الله بن محمد التيمي قال أنا حماد بن سلمة عن حبيب بن

عن عكرمة قال: سمعته أو كنت سألته، قال: سمعت أبا هريرة يقول: "أشهد أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم". الحديث. وعنه أحمد من طريق معمر عن يحيى. وعند الإسماعيلي وأبي نعيم من طريق حسين عن شيبان. وأخرجه أبو داود: عن يحيى عن عكرمة عن أبي هريرة.

﴿٣٣﴾ قوله إنه دخل الخ. حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه أخرجه مسلم في صحيحه: عن عمرو الناقد وإسحق بن إبراهيم عن عيسى بن يونس عن الأعمش به. ولفظه: "أنه دخل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، قال: فرأيت يصلي على حصير يسجد عليه، قال: ورأيت يصلي في ثوب واحد متوشحا به. عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب قالوا: نا معاوية ح وحدثني سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد. وفي رواية أبي كريب: "واضعا طرفيه على عاتقيه". وفي رواية أبي بكر وسويد: "متوشحا به". وأخرجه ابن ماجه عن أبي كريب عن عمر بن عبيد عن الأعمش به. ولفظه: "متوشحا به". وأخرجه البيهقي: عن يعلى بن عبيد عن الأعمش به.

﴿٣٤﴾ قوله على عاتقيه. وفي المخصص: من المنكبين إلى أصل العنق عاتقان. وقال أبو عبيد: هو مذكر، وقد أنث. وقد قال أبو حاتم: وليس يثبت، والجمع عتق وعواتق. وعن اللحياني: هو مذكر لا غير. وفي الموعب: صفح العنق من موضع الرداء من الجانبين جميعا يقال له العاتق. وقال أبو حاتم: روى من لا أثق به: الثانيث. وسألت بعض الفصحاء فأذكر الثانيث. وقال ابن التياتي: قال أبو عبيد: قال الأحمر:

الشهيد عن الحسن عن أنس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿٣٥﴾ وهو متكئ على أسامة متوشح ببرد فصلى بهم حدثنا ابن أبي داود قال ثنا مسدد قال ثنا إسماعيل بن إبراهيم وبشر بن المفضل ويحيى بن سعيد قالوا أنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه ﴿٣٦﴾ حدثنا أبو بكر قال ثنا روح بن عباد قال ثنا هشام بن حسان وشعبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مخالفا بين طرفيه فقد تواترت هذه الآثار ﴿٣٧﴾ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلوة في الثوب الواحد متوشحا به في حال وجود غيره وقد ذكرنا ذلك في بعض هذه الأحاديث أنه صلى وثيابه على المشجب في ثوب واحد متوشحا به فقد يجوز ﴿٣٨﴾ أن يكون ذلك على ما اتسع من الثياب خاصة لا على ما ضاق منها ويجوز

العائق يذكر ويؤنث. وقال ابن الأنباري عن الفراء: مثله. وفي الجامع: هو مذكر، وبعض العرب يؤنث، وأنكره بعضهم. وأما يعقوب السكيت فذكره مذكرا ومؤنثا من غير تردد. وتبعه على ذلك جماعة، منهم أبو نصر الجوهري. (عيني)

﴿٣٥﴾ قوله خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم. حديث أنس رضي الله عنه أخرجه أحمد، كما ذكره العيني.

﴿٣٦﴾ قوله فليخالف بين طرفيه. أي: بين طرفي الثوب. والمخالفة بطرفيه على عاتقيه هو التوشح. وهو الإشتغال على منكبيه. وإنما أمر بذلك لستر أعالي البدن وموضع الزينة. وهذا الأمر للندب عند الجمهور حتى لو صلى وليس على عاتقه شيء صحت صلاته.

﴿٣٧﴾ قوله فقد تواترت هذه الآثار الخ. وأخرج المصنف رحمه الله في ذلك عن أحد عشر صحابيا. وهم: أبو هريرة وطلح بن علي وجابر بن عبد الله وعمر بن عمر وسلمة وسلمة بن الأكوع وعبد الله بن عباس وأبي بن كعب وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وأم هاني. ولما أخرج الترمذي حديث عمر بن أبي سلمة في الصلاة في ثوب واحد، قال: وفي الباب عن أبي هريرة وجابر وسلمة بن الأكوع وأنس وعمر بن أبي أسد وأبي سعيد وكيسان وابن عباس وعائشة وأم هاني وعمار بن ياسر وطلح بن علي وعبد الله بن الصامت رضي الله عنهم. قال العيني: وفي الباب أيضا عن حذيفة وعبد الله بن أبي أمية وعبد الله بن أبي أنيس وعبد الله بن سرجس وعبد الله بن المغيرة المخزومي وعلي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان وأبي أمية وأبي عبد الرحمن حاضن عائشة وأم حبيبة وأم الفضل وزجل لم يسم.

أن يكون على كل الثياب ما ضاق منها وما اتسع فنظرنا في ذلك فإذا أبو زرعة عهد الرحمن بن عمرو الدمشقي قد حدثنا قال ثنا أبو نعيم قال ثنا فطر بن خليفة عن شرحبيل بن سعد قال ثنا جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا اتسع الثوب ﴿٣٩﴾ فتعطف به على عاتقك وإذا ضاق فاتزر به ﴿٤٠﴾ ثم صل فثبت بهذا الحديث أن الإشتغال هو المقصود أنه هو الذي ينبغي أن يفعل في الثياب التي يصلي فيها وإذا لم يقدر عليه لضيق الثوب إتزر به واحتجنا ﴿٤١﴾ أن ننظر في حكم الثوب الواسع الذي يستطيع أن يتزر به ويشتمل هل يشتمل به أويتزر؟ وكيف يفعل فإذا يونس قد حدثنا قال ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحدكم ﴿٤٢﴾ في

﴿٣٨﴾ قوله فقد يجوز الخ. أي: لما ذكر في بعض هذه الأحاديث المذكورة: أن ثيابه موضوعة على المشجب، فقد يحتمل أن يكون هذا الحكم أي الصلوة في الثوب الواحد متوشحاً به في حال الإتساع لا في حال الضيق. ويجوز أن يكون في كلتا الحالتين. فحديث جابر رضي الله عنه يبين أن الثوب إذا كان واسعاً، فيشتمل به، وهذا هو مقصود الشارع، وإذا كان ضيقاً فليتزر به. وهذا للضرورة. وإن كان الثوب بحيث لو شاء إتزر به، ولو شاء إشتغل فليشتمل، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل وليس على عاتقه شيء.

﴿٣٩﴾ قوله إذا اتسع الثوب الخ. أخرج البخاري: عن سعيد بن الحارث قال: سألنا جابر بن عبد الله عن الصلاة في الثوب الواحد. الحديث. وفيه: "فإن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به". وأخرجه أبو داود عن عباد بن الوليد، ولفظه: "فإذا كان واسعاً فخالف بين طرفيه، وإذا كان ضيقاً فأشده على حقوق". وأخرجه مسلم مطولاً، ولفظه مثل لفظ أبي داود.

﴿٤٠﴾ قوله فاتزر به. قال الكرمانى بإدغام الهمزة المقلوبة تاء في التاء. وقول التصريفيين: إتزر خطأ، هو الخطأ. قال العيني: "تحقيق هذه المادة أن أصل الفعل "أزر" على ثلاثة أحرف، فلما نقل إلى باب الإفتعال صار "إتزر" على وزن إفتعل بهمزتين أولاهما مكسورة وهي همزة الإفتعال، والأخرى ساكنة. وهي همزة الفعل، ثم يجوز فيه الوجهان. أحدهما: أن تقلب الهمزة ياء، فيقال إتزر. والآخر: أن تقلب تاء مشاة من فوق وتندغم التاء في التاء، وهو معنى قول الكرمانى: بإدغام الهمزة المقلوبة تاء في التاء. ولفظ الحديث على الوجه الأول.

﴿٤١﴾ قوله واحتجنا الخ. وإنما احتجنا إلى هذا النظر لأن أهل المقالة الأولى قالوا: إذا كان الثوب واسعاً، بحيث يمكن أن يشتمل به، فيتزر به ولا يشتمل، فأراد المصنف رحمه الله تعالى رد قولهم هذا. ﴿٤٢﴾ قوله لا يصلي أحدكم الخ. هكذا هو في الصحيحين بإثبات الياء ولا نافية، والخبر بمعنى النهي.

الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء ﴿٤٣﴾ حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم ح وحدثنا أبو بكره قال ثنا مومل قال ثنا سفیان عن أبي الزناد فذكر بإسناده مثله حدثنا ابن منقذ قال حدثني

ورواه الدارقطني في غرائب مالك بلفظ "لا يصل" بغير ياء، ومن طريق: عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ "لا يصلين" بزيادة نون التأكيد. ورواه الإسماعيل من طريق الثوري بلفظ "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم". قال النووي: "قال مالك وأبو حنيفة والشافعي والجمهور: هذا النهي للتنزيه لا للتحريم. فلو صلى في ثوب واحد سائر لعورته، ليس على عاتقه منه شيء صحت صلاته مع الكراهة، سواء قدر على شيء يجعله على عاتقه أم لا. وقال أحمد وبعض السلف رحمهم الله تعالى: لا تصح صلواته إذا قدر على وضع شيء على عاتقه، إلا بوضعه. لظاهر الحديث. وعن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى رواية: أنه تصح صلاته، ولكن ياثم بتركه. وحجة الجمهور: قوله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر رضي الله تعالى عنه: "فإن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً، فأتزر به". رواه البخاري، ورواه مسلم في آخر الكتاب في حديثه الطويل. قال الكرماني: ظاهر النهي يقتضي التحريم، لكن الإجماع منعقد على جواز تركه، وغفل عما ذكره النووي من حكاية ما نقله عن أحمد. وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز. وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضاً. ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي. واختاره، لكن المختار في كتب الشافعية خلافه. واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه. ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لأن يتزر به، ويفضل منه ما كان لعاتقه. وفيما قاله نظر. كذا في فتح الباري، وبنحوه استدلل البيهقي أيضاً، حيث أخرج حديث ميمونة رضي الله عنها: "قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في مرط بعضه عليّ وبعضه عليه، وأنا حائض". قال البيهقي: وكذلك ثبت عن عائشة رضي الله عنها. ثم قال: وفيه دليل على جواز الصلاة في الثوب الواحد، وإن لم يكن على عاتقه منه شيء". إهـ. ولعل النظر الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر هو أنه لا يدل هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه إلا ذلك الثوب وحده، ولم يكن عليه قميص ولا عليه إزار غير ذلك الثوب، إلا أن في رواية أبي داود عن عائشة: صلى في ثوب واحد بعضه عليّ.

﴿٤٣﴾ قوله ليس على عاتقيه منه شيء. الجملة المنفية حال أو صفة. قال النووي: "قال العلماء: حكمته أنه إذا إتزر به ولم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن أن تنكشف عورته، بخلاف ما إذا جعل بعضه على عاتقه. ولأنه قد يحتاج إلى إمساكه بيده أو يديه فيشغل بذلك، وتفوته سنة وضع اليد اليمنى على اليسرى، ولأن فيه ترك ستر أعلى البدن، وموضع الزينة. وقد قال الله تعالى: {خنوا زينتكم} إهـ. قال العلامة القاري في المرقاة: "في كل مما ذكر نظر ظاهر، وإنما يضطرهم إلى ما ذكروا، جعل ضمير "منه" إلى ذلك الثوب. والأظهر أنه يعود إلى مطلق الثوب. فيفيد سنية وضع الرداء ونحوه من طرف الأزار

إدريس بن يحيى عن عبد الله بن عياش عن ابن هرمز ^(٤٤) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم في ثوب واحد فليجعل على عاتقيه منه شيئا فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي الزناد عن الصلوة في الثوب الواحد متزرا به وقد جاء عنه أيضا أنه نهى أن يصلي الرجل ^(٤٥) في السراويل وحده ليس عليه غيره حدثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي قال ثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني زيد بن الحباب عن أبي المنيب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فهذا مثل ذلك وهذا عندنا على الوجود معه لغيره فإن كان لا يجد غيره فلا بأس بالصلوة فيه كما لا بأس في الثوب الصغير متزرا به. فهذا تصحيح معاني هذه الآثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب وقد رويت عن أصحابه في ذلك آثار منها ما حدثنا أبو بكر قال ثنا مسدد قال ثنا بشر بن المفضل قال ثنا عبد الرحمن بن إسحق عن أبي حازم عن سهل بن

وغیره علی الكتف، وكراهة تركه عند القدرة عليه. ولذا زاد عليه السلام في رواية على إرادة المبالغة: "فإن لم يجد ثوبا يطرحه على عاتقه طرح حبلا حتى لا يخلو من شيء". وفي رواية: "إرتدوا ولو بحبل" ويؤيده حديث جابر رضي الله تعالى عنه: قال له النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا صليت وعليك ثوب واحد، فإن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فأتزر به". ولفظ مسلم: "فإن كان واسعاً فخالف بين طرفيه، وإن كان ضيقاً فأشدده على حقوك". فتحصل منه أن الحكمة في ذلك أن لا يخلو العاتق من شيء، لأنه أقرب إلى الأدب، وأنسب إلى الحياء من الرب. وأكمل في أخذ الزينة عند الطلب". إهـ.

أقول: الظاهر أن ضمير "منه" راجع إلى ذلك الثوب، لأن الحملة المنفية وقعت صفة لثوب واحد، فلا بد فيه من العائد يرجع إليه. والمقصود من الحديث بيان حكم الصلاة في ثوب واحد. وأنه كيف يصلي فيه. وهذا إذا كان الثوب واسعاً فيشتمل به، ويستر عاتقه، ليحصل الزينة عند الصلاة. وهذه حكمة ظاهرة في الإشتمال. وأما ما ذكروا من: أنه إذا لم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن من كشف العورة، أو يحتاج إلى إمساكه باليد، فبعيد غاية البعد. لأنه إذا أتزر به فلا ينكشف عورته، ولا يحتاج إلى الأخذ باليد. وأما وضع الرداء فهو فيما إذا صلى في ثوبين. ووضع طرف الإزار على العاتق. فهو في صورة الإشتمال. وحديث جابر رضي الله عنه يوضح الحكم، ويبين أن في إتساع الثوب وضيقه حكيمين مختلفين".

^(٤٤) قوله عن أن هرمز. هو عبد الرحمن الأعرج الذي روى عنه أبو الزناد، وليس هو عبد الله بن هرمز. ^(٤٥) قوله نهى أن يصلي الرجل الخ. روى البيهقي في السنن بسنده: عن أبي تيملة يحيى بن واضح عن أبي المنيب عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في

سعد أن رجالا ﴿٤٦﴾ من المسلمين كانوا يشهدون الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عاقدي ثيابهم ﴿٤٧﴾ في رقابهم ما على أحدهم إلا ثوب واحد حدثنا ابن أبي داود قال ثنا خطاب بن عثمان قال ثنا محمد بن حمير قال ثنا ثابت بن العجلان قال ثنا أبو عامر سليم الانصاري أنه صلى مع أبي بكر في خلافته سبعة أشهر فرأى أكثر من يصلي معه من الرجال في ثوب واحد يدعى بردا ليس عليهم غيره حدثنا أبو بكر قال ثنا مومل بن إسماعيل قال ثنا سفيان عن إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال صلى بنا خالد بن الوليد يوم اليرموك في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أبو الوليد قال ثنا شعبة عن الحكم عن قيس بن أبي حازم قال أمنا خالد بن الوليد يوم اليرموك في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه وخلفه أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ففيما قد روينا عن ذكرنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الصلوة في الثوب الواحد ما يضاد ما روينا عن عمر ثم قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الآثار المتقدمة ما قد وافق ذلك فذلك أولى أن يؤخذ به مما روي عن عمرو هذا الذي بينا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى.

لحاف لا يتوشع به، ونهى أن يصلي الرجل في سراويل وليس عليه رداء.

﴿٤٦﴾ قوله إن رجالا الخ. هذا الحديث أخرجه البخاري: عن مسدد بن مسرهد عن يحيى القطان عن سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال: "كان رجال يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدي أزهرهم على أعناقهم كهياة الصبيان". وأخرجه أيضا: عن محمد بن كثير، وأخرجه مسلم: عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان. وأخرجه أبو داود: عن محمد بن سليمان الأنباري عن وكيع به. وأخرجه النسائي: عن عبيد الله بن سعيد عن يحيى به. قال الكرماني: التنكير في "رجال" للتويع، أو للتبعض، أي: بعض الرجال. ولو عرفه لأفاد الإستغراق. وهو خلاف المقصود. وقال ابن حجر: "التنكير فيه للتويع، وهو يقتضي أن بعضهم كان بخلاف ذلك". قال العيني: "وما في أبي داود يرد ما ذكره، لأن في روايته: "رأيت الرجال" بالتعريف. إهـ. وقال ابن حجر: "وما وقع في رواية أبي داود "رأيت الرجال" فاللام فيه للجنس، وهو في حكم النكرة". إهـ. والظاهر أن اللام فيه للعهد والمعهودون هم أهل الصفة.

﴿٤٧﴾ قوله عاقدي ثيابهم. وعند البخاري ومسلم: عاقدي أزهرهم. وإنما عقدوها لئلا ينكشف شيء من العورة في الصلاة ففيه الإحتياط في ستر العورة، والتوثيق بحفظ الستر.

باب الصلوة في أعطان الإبل

حدثنا يزيد بن سنان وصالح بن عبد الرحمن وبكر بن أدريس قالوا حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ قال ثنا يحيى بن أيوب أبو العباس المصري عن زيد بن جبيرة^(١) عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) عن الصلوة في سبعة مواطن في المزبلة^(٣) والمجزرة^(٤) والمقبرة^(٥) وقارعة الطريق والحمام ومعائن

باب الصلوة في أعطان الإبل

﴿١﴾ قوله زيد بن جبيرة . بفتح الجيم وكسر الباء الموحدة بعدها ياء ساكنة ثم راء مفتوحة . قال في تهذيب التهذيب: فيه قال ابن معين: لا شيء . وقال البخاري: منكر الحديث . وقال في موضع آخر: متروك الحديث . وقال النسائي: ليس بشقة . وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، متروك الحديث، لا يكتب حديثه . وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد . وقال الساجي: حدث عن داود بن الحصين بحديث منكر جداً، يعني حديث ”النهي عن الصلاة في سبعة مواطن“ .

﴿٢﴾ قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ . هذا الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي: ”وفي الباب عن أبي مرثد وجابر وعن أنس، وقال: حديث ابن عمر إسناد له ليس بذلك القوي . وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه . وقد روى الليث بن سعيد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله . وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد . وعبد الله بن عمر العمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه، منهم يحيى بن سعيد القطان .

﴿٣﴾ قوله المزبلة . بفتح الباء . وقيل: بضمها، الموضع الذي فيه الزبل . وهو السرجين . ومثله سائر النجاسات .

﴿٤﴾ قوله المجزرة . بكسر الزاء وتفتح . قال في الصحاح: المجزرة بكسر الزاء، قال العسقلاني: ويجوز فتحها، واقتصر ابن حجر على الفتح . وهو مخالف للرواية الصحيحة، وهي الموضع الذي تنحرف فيه الإبل وتذبح البقر والشاء . نهى عنها لأجل النجاسة فيها من الدماء والأرواث .

﴿٥﴾ قوله المقبرة . مثلثة الباء ، قال العلامة الشامي في ردالمحتار: ”واختلف في علته، فقيل: لأن فيها عظام الموتى وصديدهم وهو نجس . وفيه نظر . وقيل: لأن أصل عبادة الأصنام إتخاذ قبور الصالحين مساجد . وقيل: لأنه تشبه باليهود . وعليه مشى في الخانية . ولا بأس بالصلاة فيها إذا كان فيها موضع أعد

فهرس شرح معاني الآثار

الرقم	الأبواب	الصفحة
١	باب الخفض في الصلوة هل فيه تكبير	١
٢	باب التكبير للركوع والتكبير للسجود والرفع من الركوع هل مع ذلك رفع أم لا؟	١١
٣	باب التطبيق في الركوع	٣٢
٤	باب مقدار الركوع والسجود الذي لا يجزي أقل منه	٤٣
٥	باب ما ينبغي أن يقال في الركوع والسجود	٥٠
٦	باب الإمام يقول سمع الله لمن حمده هل ينبغي له أن يقول بعدها ربنا ولك الحمد أم لا	٦٧
٧	باب القنوت في صلوة الفجر وغيرها	٧٩
٨	باب ما يبدأ بوضعه في السجود اليدين أو الركبتين	١١٠
٩	باب وضع اليدين في السجود أين ينبغي أن يكون	١١٨
١٠	باب صفة الجلوس في الصلوة كيف هو	١٢١
١١	باب التشهد في الصلوة كيف هو	١٣٤
١٢	باب السلام في الصلوة كيف هو	١٥٣
١٣	باب السلام في الصلوة هل هو من فروضها أو من سننها	١٦٨
١٤	باب الوتر	١٨٢
١٥	باب القراءة في ركعتي الفجر	٢٢٩
١٦	باب الركعتين بعد العصر	٢٤٠
١٧	باب الرجل يصلي بالرجلين أين يقيمهما	٢٥٦
١٨	باب صلوة الخوف كيف هي	٢٦٧
١٩	باب الرجل يكون في الحرب فتحضره الصلوة وهو راكب هل يصلي أم لا	٣٠٢
٢٠	باب الاستسقاء كيف هو وهل فيه صلوة أم لا؟	٣٠٥
٢١	باب صلوة الكسوف كيف هي؟	٣٢٣
٢٢	باب القراءة في صلوة الكسوف كيف هي؟	٣٥٠
٢٣	باب التطوع بالليل والنهار كيف هو؟	٣٥٤
٢٤	باب التطوع بعد الجمعة كيف هو؟	٣٦١

٢٥	باب الرجل يفتح الصلوة قاعدا هل يجوز له أن يركع قائما أم لا؟	٣٦٥
٢٦	باب التطوع في المساجد	٣٦٩
٢٧	باب التطوع بعد الوتر	٣٧٢
٢٨	باب القراءة في صلوة الليل كيف هي	٣٨٢
٢٩	باب جمع السور في ركعة	٣٨٤
٣٠	باب القيام في شهر رمضان هل هو في المنازل أفضل أم مع الإمام	٣٩٦
٣١	باب المفصل هل فيه سجود أم لا	٤٠٥
٣٢	باب الرجل يصلي في رحله ثم يأتي المسجد والناس يصلون	٤٣٨
٣٣	باب الرجل يدخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب هل ينبغي له أن يركع أم لا؟	٤٤٥
٣٤	باب الرجل يدخل المسجد والإمام في صلوة الفجر ولم يكن ركع أو لا يركع	٤٧٠
٣٥	باب الصلوة في الثوب الواحد	٤٨٣
٣٦	باب الصلوة في أعطان الإبل	٥٠٠

فهرس كشف الأستار المجلد الأول ☆

رقم	موضوعات	صفحة	حاشية
١	نوعان من الاستدلال من حديث بئر بضاعة	١٧	١
٢	تحقيق: بئر بضاعة	١٧	٨٠٢
٣	مراسيل الواقدي مقبولة	١٨	١٠
٤	اختلاف الظاهرية في نجاسة الكافر وطهارته	١٩	١٢
٥	المسلم طاهر حيا وميتا	١٩	١٢
٦	وجه وجوب غسل الميت	٢٠	١٢
٧	الفرق بين الذنوب والدلو	٢٠	١٤
٨	إيراد علي ابن حجر على تضعيفه حديث ابن مسعود	٢١	٢٠
٩	طرق تطهير الأرض النجس عند الحنفية	٢١	٢٠
١٠	معنى "الماء الدائم"	٢٣	٢٣
١١	أقوال العلماء في حكم الماء المستعمل	٢٤	٣٠
١٢	قول المحشي في تضعيف حديث القلتين	٢٥	٣٥

☆ راجع المجلد الأول

۱۳	حدیث القلتین ضعیف	۲۵	۳۵
۱۴	تحقیق مقدار القلتین	۲۶	۳۶
۱۵	الاضطراب فی معنی القلتین	۲۷	۳۷
۱۶	الاضطراب فی حدیث القلتین فی السند و المتن	۲۷	۳۸
۱۷	بحث: أهل الكوفة أعلم من أهل مكة بالأخبار الصحيحة	۲۸	۴۲
۱۸	تحقیق : لفظ "جرذ"	۳۰	۴۶
۱۹	بحث: ترجیح العام علی الخاص	۳۰	۴۷
۲۰	أهمية اتباع الآثار دون القياس	۳۱	۴۹
۲۱	حكم الآسار	۳۲	۱
۲۲	"أو" للتنويع في "الطوافين أو الطوافات"	۳۲	۸
۲۳	إثبات الكراهة في سور الهرة	۳۴	۱۳
۲۴	وجه كراهة سور الهرة	۳۸	۲۰
۲۵	معنى قوله عليه السلام "فإنه لا يدري أين باتت يده"	۴۰	۴
۲۶	قول المحشي في الجواب عن اعتراض الباجي	۴۱	۴
۲۷	غسل اليدين قبل الشروع في الوضوء سنة	۴۱	۵
۲۸	اختلاف الأئمة في تطهير الرجل بفضل المرأة	۴۷	۱۵
۲۹	تعديل سماك بن حرب	۴۹	۲۰
۳۰	الجمع بين الحديثين	۵۰	۲۱
۳۱	الذكر المختص بالوقت و غير مختص به	۵۲	۸
۳۲	الكلام في سند حديث التسمية في الوضوء	۵۳	۱۳
۳۳	التحرمة شرط للصلاة أو ركن لها	۵۴	۱۶
۳۴	قياس التسمية في الوضوء على التسمية عند الذبح لا يصح	۵۵	۱۷
۳۵	مراد أسماء العدد إذا كررت	۵۸	۹
۳۶	قدر السنة في الوضوء مرتان أو ثلاث	۵۸	۱۱
۳۷	استدلال على مسح الرأس مرة واحدة بالاستيعاب	۵۹	۴
۳۸	تأويل جواب حديث المسح على العمامة	۶۲	۱۱
۳۹	وجه فرضية المسح مقدار الناصية	۶۳	۱۳
۴۰	توضيح نظر الطحاوي في مسح الرأس	۶۳	۱۴
۴۱	مسح الأذنين بالسبابة أو الخنصر	۶۵	۷

٩	٦٦	توثيق شهر بن حوشب	٤٢
١١	٦٨	دليل آخر على أن الأذنين ليسا من الوجه	٤٣
٤	٧٠	إطلاق المسح على الغسل	٤٤
٦	٧٠	إطلاق الرش على الغسل، والدليل عليه بالحديث	٤٥
١٣	٧٣	بحث في راوي الحديث خالد بن علقمة أو مالك بن عرفة	٤٦
١٤	٧٣	تحقيق : لفظ "طست"	٤٧
١٧	٧٤	معنى "الوضوء" بفتح الواو وكسرها وضمها	٤٨
٢٢	٧٥	معنى المضمضة والاستنشاق لغة واصطلاحاً	٤٩
٢٣	٧٥	بحث : مسح الرأس مرة	٥٠
٢٣	٧٦	إيراد على العلامة العيني	٥١
٢٥	٧٧	معنى الإساءة والظلم في الزيادة على الثلث في الوضوء	٥٢
٢٩	٧٨	تكفير الصغائر بالأعمال	٥٣
٣٢	٧٩	تحقيق إطلاق الكفيعين	٥٤
٣٥	٨٠	معنى الويل، والأعقاب	٥٥
٣٧	٨٠	معنى إسباغ الوضوء	٥٦
٤٠	٨١	خمس فوائد للحديث	٥٧
٤٢	٨٢	معنى "قد ارهقنا صلوة العصر"	٥٨
٤٥	٨٣	البحث على عبارة العيني ثم توجيه قول الطحاوي	٥٩
٤٧	٨٤	تحقيق : قراءة "أرجلكم" بالنصب والخفض	٦٠
٥٠	٨٦	معنى قول الشعبي : نزل القرآن بالمسح، والسنة بالغسل	٦١
٥٤	٨٧	كيف يعرف النبي صلى الله عليه وسلم أمته يوم القيامة	٦٢
٥٥	٨٧	معنى تطويل الغرة والتحجيل	٦٣
٥٦	٨٨	معنى الغرة والتحجيل	٦٤
٨	٩١	أقوال أصحاب الجرح والتعديل في عبد الرحمن بن زياد الأفريقي	٦٥
١٢	٩١	تجديد الوضوء مستحب بعد ما صلى، وبدونها مكروه	٦٦
١٩	٩٢	إيراد على الحافظ ابن حجر على ما أورد على الطحاوي	٦٧
٢٦	٩٤	بحث : حكم الوضوء قبل نزول المائدة	٦٨
٣٠	٩٥	تحقيق : السواك من سنن الوضوء، لا من سنن الصلوة	٦٩
٣٠	٩٥	كثير من الأحكام في اختياره صلى الله عليه وسلم	٧٠

۱۳	حدیث القلتین ضعیف	۲۵	۳۵
۱۴	تحقیق مقدار القلتین	۲۶	۳۶
۱۵	الاضطراب فی معنی القلتین	۲۷	۳۷
۱۶	الاضطراب فی حدیث القلتین فی السند و المتن	۲۷	۳۸
۱۷	بحث: أهل الكوفة أعلم من أهل مكة بالأخبار الصحيحة	۲۸	۴۲
۱۸	تحقیق: لفظ "جرذ"	۳۰	۴۶
۱۹	بحث: ترجیح العام علی الخاص	۳۰	۴۷
۲۰	أهمية اتباع الآثار دون القياس	۳۱	۴۹
۲۱	حكم الآسار	۳۲	۱
۲۲	"أو" للتنويع في "الطوافين أو الطوافات"	۳۲	۸
۲۳	إثبات الكراهة في سور الهرة	۳۴	۱۳
۲۴	وجه كراهة سور الهرة	۳۸	۲۰
۲۵	معنى قوله عليه السلام "فإنه لا يدري أين باتت يده"	۴۰	۴
۲۶	قول المحشي في الجواب عن اعتراض الباجي	۴۱	۴
۲۷	غسل اليدين قبل الشروع في الوضوء سنة	۴۱	۵
۲۸	اختلاف الأئمة في تطهير الرجل بفضل المرأة	۴۷	۱۵
۲۹	تعديل سماك بن حرب	۴۹	۲۰
۳۰	الجمع بين الحديثين	۵۰	۲۱
۳۱	الذكر المختص بالوقت و غير مختص به	۵۲	۸
۳۲	الكلام في سند حديث التسمية في الوضوء	۵۳	۱۳
۳۳	التحرمة شرط للصلاة أو ركن لها	۵۴	۱۶
۳۴	قياس التسمية في الوضوء على التسمية عند الذبح لا يصح	۵۵	۱۷
۳۵	مراد أسماء العدد إذا كررت	۵۸	۹
۳۶	قدر السنة في الوضوء مرتان أو ثلاث	۵۸	۱۱
۳۷	استدلال على مسح الرأس مرة واحدة بالاستيعاب	۵۹	۴
۳۸	تأويل جواب حديث المسح على العمامة	۶۲	۱۱
۳۹	وجه فرضية المسح مقدار الناصية	۶۳	۱۳
۴۰	توضيح نظر الطحاوي في مسح الرأس	۶۳	۱۴
۴۱	مسح الأذنين بالسبابة أو الخنصر	۶۵	۷

٩	٦٦	توثيق شهر بن حوشب	٤٢
١١	٦٨	دليل آخر على أن الأذنين ليسا من الوجه	٤٣
٤	٧٠	إطلاق المسح على الغسل	٤٤
٦	٧٠	إطلاق الرش على الغسل، والدليل عليه بالحديث	٤٥
١٣	٧٣	بحث في راوي الحديث خالد بن علقمة أو مالك بن عرفة	٤٦
١٤	٧٣	تحقيق : لفظ "طست"	٤٧
١٧	٧٤	معنى "الوضوء" بفتح الواو وكسرها وضمها	٤٨
٢٢	٧٥	معنى المضمضة والاستنشاق لغة واصطلاحاً	٤٩
٢٣	٧٥	بحث : مسح الرأس مرة	٥٠
٢٣	٧٦	إيراد على العلامة العيني	٥١
٢٥	٧٧	معنى الإساءة والظلم في الزيادة على الثلث في الوضوء	٥٢
٢٩	٧٨	تكفير الصغائر بالأعمال	٥٣
٣٢	٧٩	تحقيق إطلاق الكعبين	٥٤
٣٥	٨٠	معنى الويل، والأعقاب	٥٥
٣٧	٨٠	معنى إسباغ الوضوء	٥٦
٤٠	٨١	خمس فوائد للحديث	٥٧
٤٢	٨٢	معنى "قد ارهقنا صلوٰة العصر"	٥٨
٤٥	٨٣	البحث على عبارة العيني ثم توجيه قول الطحاوي	٥٩
٤٧	٨٤	تحقيق : قراءة "أرجلكم" بالنصب والخفض	٦٠
٥٠	٨٦	معنى قول الشعبي : نزل القرآن بالمسح، والسنة بالغسل	٦١
٥٤	٨٧	كيف يعرف النبي صلى الله عليه وسلم أمته يوم القيامة	٦٢
٥٥	٨٧	معنى تطويل الغرة والتحجيل	٦٣
٥٦	٨٨	معنى الغرة والتحجيل	٦٤
٨	٩١	أقوال أصحاب الجرح والتعديل في عبد الرحمن بن زياد الأفريقي	٦٥
١٢	٩١	تجديد الوضوء مستحب بعد ما صلى، وبدونها مكروه	٦٦
١٩	٩٢	إيراد على الحافظ ابن حجر على ما أورد على الطحاوي	٦٧
٢٦	٩٤	بحث : حكم الوضوء قبل نزول المائدة	٦٨
٣٠	٩٥	تحقيق : السواك من سنن الوضوء، لا من سنن الصلوة	٦٩
٣٠	٩٥	كثير من الأحكام في اختياره صلى الله عليه وسلم	٧٠

۷۱	تحقیق لفظ السواک وإطلاقه وکیف ینبغي أن یستاک	۹۵	۳۱
۷۲	تحقیق معنی ”لو لا“	۹۷	۳۳
۷۳	توضیح نظر الطحاوی	۹۸	۳۸
۷۴	الاستدلال بالقران علی أن الحدث شرط لوجوب الوضوء	۹۹	۴۳
۷۵	قید ”وأنتم محدثون“ یدل علیه شأن نزول آیه الوضوء	۱۰۰	۴۴
۷۶	لفظة المذی ومعناها	۱۰۱	۲
۷۷	تحقیق لفظة مذاکیر	۱۰۱	۳
۷۸	حكم المذی	۱۰۱	۴
۷۹	أقسام الحیاء	۱۰۳	۱۵
۸۰	حمل النضح علی الغسل فی الحديث	۱۰۴	۱۸
۸۱	لفظة ودي ومعناها	۱۰۵	۲۱
۸۲	اختلاف الأئمة فی نجاسة المنی وطهارته	۱۰۷	۱
۸۳	معنی الفرق والحت	۱۰۸	۵
۸۴	إیراد الحافظ علی الطحاوی وجواب العینی عنه	۱۰۹	۱۰
۸۵	جواب المحشی عنه	۱۱۰	۱۰
۸۶	دلیل آخر علی نجاسة المنی	۱۱۱	۱۳
۸۷	استدلال الشافعية علی طهارة المنی والجواب عنه	۱۱۳	۲۱
۸۸	طرق شتی لتطهير النجاسات	۱۱۴	۲۴
۸۹	حكم ثوب أصابه بول ونسی مكانه ماذا یفعل	۱۱۵	۲۶
۹۰	النضح لدفع الوسوسة	۱۱۶	۲۹
۹۱	إشکال علی نظر الطحاوی وحله	۱۱۸	۳۴
۹۲	کلام بلیغ للعینی یرد به کلام الخطابی فی طهارة المنی	۱۱۸	۳۵
۹۳	حديث الماء من الماء منسوخ أو مؤول	۱۲۴	۲۶
۹۴	توضیح نظر الطحاوی	۱۳۵	۵۶
۹۵	إفادة الشیخ المجدد	۱۳۷	۵۹
۹۶	معنی ”ثور إقط“	۱۳۸	۶
۹۷	السویق، معناه وفوائده	۱۳۹	۱۰
۹۸	بحث: ”ح“ رمز تحویل السند	۱۴۲	۲۲
۹۹	روایات ترک الوضوء مما مست النار	۱۴۳	۲۶

۱۰۰	مواقع : جواز قطع اللحم بالسكين والنهي عنه	۱۴۷	۳۴
۱۰۱	موقع بلدة خيبر وبيان فتحها	۱۴۷	۳۶
۱۰۲	موضع الصهباء	۱۴۷	۳۷
۱۰۳	إطلاق الوضوء على الوضوء اللغوي في الحديث	۱۴۹	۴۴
۱۰۴	جواب المحشي لاستدلال النووي	۱۵۸	۶۴
۱۰۵	استدلال على أن مس المرأة ليس يناقض للوضوء	۱۵۹	۱
۱۰۶	توثيق محمد بن إسحاق إمام المغازي	۱۶۵	۱۸
۱۰۷	كلام الأئمة في يزيد بن عبد الملك	۱۶۹	۲۴
۱۰۸	كلام الأئمة في أبي مسهر	۱۷۱	۳۰
۱۰۹	كلام في سند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	۱۷۱	۳۱
۱۱۰	كلام بليغ للمحشي في تعارض رواية طلق مع رواية بسرة وأبي هريرة	۱۷۴	۳۸
۱۱۱	الفرق بلافاة بين ظهر الكف ويطنه في كون مس الذكر ناقضاً للوضوء	۱۷۶	۴۰
۱۱۲	تشديد ابن عمر على نفسه في الوضوء والغسل	۱۷۹	۵۳
۱۱۳	المكالمة بين ابن المديني وابن معين وأحمد بن حنبل	۱۸۰	۵۵
۱۱۴	نقد المحشي على أقوال أئمة المناظرة	۱۸۰	۵۵
۱۱۵	كلام بليغ في المسح على الخفين	۱۸۲	۱
۱۱۶	معنى الأرش	۱۸۶	۱۸
۱۱۷	كلام مفصل في سند حديث خزيمة	۱۸۷	۲۲
۱۱۸	لم لا يجوز المسح على الخفين للمغتسل	۱۹۰	۲۸
۱۱۹	إيراد على صاحب الهداية وجوابه من المحشي	۱۹۱	۳۰
۱۲۰	ثلاثة أقوال في ابتداء مدة المسح	۱۹۳	۳۶
۱۲۱	التسليم ورده حال قضاء الحاجة مكروه	۱۹۷	۴
۱۲۲	إيراد المحشي على النووي	۱۹۹	۱۲
۱۲۳	لا يجوز قراءة القرآن للجنب والحائض، وبيان أحوال الاستثناء	۲۰۴	۱۷
۱۲۴	كلام على توجيه صاحب المحيط	۲۰۷	۲۳
۱۲۵	إفادة الشيخ المجدد	۲۰۷	۲۳
۱۲۶	مذاهب في مس المصحف للحائض والجنب والمحدث	۲۰۸	۲۴
۱۲۷	استدلال على أن مس المصحف للمحدث لا يجوز	۲۰۸	۲۴
۱۲۸	أقوال في حكم بول الصبي والجارية	۲۱۱	۱۰

١٢٩	٢١٢	وجه الفرق بين بول الصبي والصبية في الحديث
١٣٠	٢١٣	إطلاق النضح على الغسل في الأحاديث
١٣١	٢١٥	معنى النبيذ لغة واصطلاحاً وحكمه
١٣٢	٢١٦	تفصيل ليلة الجن وكون ابن مسعود مع النبي عليه السلام ليلته
١٣٣	٢١٨	ثلاث روايات عن أبي حنيفة في العرضي بنيد التمر، والمذهب المختار فيه
١٣٤	٢١٩	تحقيق سماع أبي عبيدة من أبيه ابن مسعود
١٣٥	٢٢١	إفادة الشيخ المجدد
١٣٦	٢٢٤	تفصيل مسألة المسح على الجوربين والجرموقين
١٣٧	٢٢٥	بيان أنواع الجوربين
١٣٨	٢٣١	الجمع بين الصلاتين صورة
١٣٩	٢٣٤	حكم المستحاضة
١٤٠	٢٣٥	معارضة على أبي حنيفة وجواب الطحاوي عنها
١٤١	٢٣٧	كلام على قول الشافعي وإثبات الوضوء للمستحاضة بالنص
١٤٢	٢٣٩	النساء المستحاضات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
١٤٣	٢٤٠	أحكام أصحاب الأعذار واختلاف الحنفية والشافعية
١٤٤	٢٤١	اختلاف الحنفية في الناقض، خروج الوقت أو دخوله أو كلاهما؟
١٤٥	٢٤٤	حديث العرينة وعكل
١٤٦	٢٤٥	الأشربة المحرمة
١٤٧	٢٤٥	استدلال على نجاسة بول ما يؤكل لحمه
١٤٨	٢٤٦	التداوي بالمحرمات لايحوز
١٤٩	٢٤٧	رخص النبي عليه السلام لبعض أصحابه في قمص الحرير
١٥٠	٢٤٨	اختلاف العلماء في لبس الحرير
١٥١	٢٤٨	معنى التيمم لغة وشرعاً. وهل هو عزيمة أو رخصة
١٥٢	٢٥٠	معنى الصعيد الطيب
١٥٣	٢٥١	استدلال بالكتاب أو السنة على أن التيمم ضربتان للوجه واليدين
١٥٤	٢٥١	واقعة غزوة بني المصطلق ونزول آية التيمم
١٥٥	٢٥٤	اضطراب حديث عمار في التيمم سنداً ومتناً
١٥٦	٢٥٦	التيمم إلى المرفقين في الحديث والجواب عن استدلال الخصم
١٥٧	٢٦٠	غسل يوم الجمعة للصلاة لا لليوم

٢٦	٢٦٤	آذان الخطبة خارج المسجد	١٥٨
٢٨	٢٦٤	تحقيق لفظة "بينما، و بينا"	١٥٩
٣٠	٢٦٥	بحث لفظة "أي، وأية"	١٦٠
٣١	٢٦٥	وجوب السعي وحرمة البيع بآذان الخطبة أو بالأذان الأول	١٦١
٣٦	٢٦٧	سماع الحسن من سمرة	١٦٢
٣٩	٢٦٨	استعمال الطيب يوم الجمعة	١٦٣
١	٢٦٩	معنى الاستجمار	١٦٤
٤	٢٧٠	ليس في الاستنجاء بالأحجار عدد مستنون. جواب استدلال الشافعية	١٦٥
١٣	٢٧٢	ثقافة زهير وزائدة وإسرائيل	١٦٦
١٤	٢٧٣	إيراد الحافظ على الطحاوي والجواب عنه من العيني	١٦٧
١٥	٢٧٤	معنى الركن	١٦٨
٥	٢٧٧	الحجر متطهر للمحل أم لا؟ إفادة الشيخ المجدد رحمه الله	١٦٩
٧	٢٧٨	بحث : الروث والعظم زاد الجن	١٧٠
١٢	٢٧٩	حكم الاستنجاء بالمطعومات والمحترقات كالأوراق	١٧١
٤	٢٨٠	بحث التوضي للجنب قبل أن ينام	١٧٢
٤	٢٨١	تحقيق المحشي في اختلاف الرواية فيه	١٧٣
٤	٢٨٢	الجمع بين الحديثين، ولا حاجة إلى تغليب أحد	١٧٤
٧	٢٨٣	ما يفوت الجنب إن نام قبل أن يتوضأ	١٧٥
١١	٢٨٤	إيراد المحشي على الحافظ	١٧٦
١٢	٢٨٤	الحكمة في وضوء الجنب قبل أن ينام	١٧٧
١٣	٢٨٥	أقوال العلماء في التوضي للجنب قبل أن ينام	١٧٨
١٤	٢٨٦	إيراد الحافظ على الطحاوي وجوابه من العيني والمحشي	١٧٩
١٦	٢٨٧	حكم الوضوء قبل أن يعود	١٨٠
١٩	٢٨٨	كيف طاف النبي عليه السلام على نسائه في ليلة واحدة	١٨١
٢	٢٨٩	اشتقاق الأذان ومعناه	١٨٢
٢	٢٩٠	الحكمة في الأذان	١٨٣
٣	٢٩٠	قول التثنية والتربيع في تكبير الأذان	١٨٤
٧	٢٩٢	قصة أذان أبي محذورة	١٨٥
٨	٢٩٣	قصة بدء الأذان ورويا عبد الله بن زيد	١٨٦

۱۰	۲۹۴	استدلال على عدم الترجيع في الأذان	۱۸۷
۱۲	۲۹۵	استدلال الشافعية على الترجيع من رواية أبي محذورة، وجوابه	۱۸۸
۲	۲۹۶	الفرق بين الأذان والإقامة	۱۸۹
۹	۲۹۸	الاستدلال على أن الإقامة مشئى مشئى	۱۹۰
۱۳	۳۰۰	تأويل حديث إيتار الإقامة	۱۹۱
۱	۳۰۳	بيان ابتداء قول المؤذن في الفجر "الصلوة خير من النوم"	۱۹۲
۳	۲۰۴	النوم مشارك للصلوة في أصل الخيرية	۱۹۳
۶	۳۰۷	نوبة الأذان بالليل بين بلال وابن أم مكتوم	۱۹۴
۸	۳۰۸	اختلاف القائلين بجواز أذان الصبح قبل وقته	۱۹۵
۱۲	۳۰۹	إيراد على قول الترمذي	۱۹۶
۱۳	۳۱۰	إنكار رسول الله عليه السلام على الأذان قبل الوقت	۱۹۷
۱۹	۳۱۲	الأذان قبل الوقت لا يكفي، ويعاد	۱۹۸
۳	۳۱۵	اختلاف الحنفية والشافعية في أن يؤذن أحد ويقيم غيره	۱۹۹
۲	۳۱۶	أحكام إجابة الأذان	۲۰۰
۹	۳۱۸	تحقيق. ما يقول في جواب الأذان	۲۰۱
۱۴	۳۲۰	بيان الاضطراب في رواية معاوية	۲۰۲
۲۰	۳۲۲	تفسير الوسيلة والمقام المحمود في الدعاء بعد الأذان	۲۰۳
۲۳	۳۲۳	جواب الأذان واجب أم مستحب؟	۲۰۴
۲۵	۳۲۴	تحقيق المحشي في الإجابة باللسان والإجابة بالقدم	۲۰۵
۱	۳۲۵	استنباط الصلوات الخمس من كتاب الله	۲۰۶
۳	۳۲۶	استدلال على جواز صلوة المفترض خلف المتفل، وجوابه	۲۰۷
۵	۳۲۷	وجه ابتداء الصلوات من الظهر دون الفجر في حديث إمامة جبرئيل	۲۰۸
۱۱	۳۲۸	الصلوات التي صلاها أنبياء	۲۰۹
۱۲	۳۲۹	تفسير الفَي والظل	۲۱۰
۱۶	۳۳۲	أقوال الأئمة في آخر وقت الظهر و استدلالهم	۲۱۱
۲۴	۳۳۵	روايات "من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس"	۲۱۲
۲۴	۳۳۶	تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها عند أبي حنيفة	۲۱۳
۲۴	۳۳۶	عصر اليوم عند غروب الشمس	۲۱۴
۲۹	۳۳۸	كراهية الصلوة على الجنابة في الأوقات المكروهة	۲۱۵

۲۱۶	معنى طلوع الشمس بين قرني الشيطان	۳۳۹	۳۴
۲۱۷	عصر اليوم وقت غروب الشمس أداء، لا قضاء	۳۴۰	۳۶
۲۱۸	إفادة الشيخ المجدد	۳۴۱	۳۸
۲۱۹	تأخير صلاة المغرب	۳۴۳	۴۷
۲۲۰	الدليل على أن الشفق هو البياض . إفادة الشيخ المجدد	۳۴۴	۵۱
۲۲۱	آخر وقت المغرب	۳۴۵	۵۳
۲۲۲	تحقيق : الشفق هل هو الحمرة أو البياض؟	۳۴۵	۵۴
۲۲۳	الشفق الأبيض هو المذهب المختار للإمام	۳۴۷	۵۶
۲۲۴	رد تأويل النووي	۳۵۰	۶۹
۲۲۵	الاستدلال على بقاء وقت العشاء بعد نصف الليل	۳۵۱	۷۰
۲۲۶	صورة الجمع بين الصلاتين عند أبي حنيفة	۳۵۳	۱
۲۲۷	ترديد الجمع الحقيقي	۳۵۳	۲
۲۲۸	الأقوال في عذر الجمع بين الصلاتين	۳۵۵	۶
۲۲۹	جمع ابن عمر بين المغرب والعشاء صورة لاحقية	۳۵۶	۹
۲۳۰	كلام في تضعيف يحيى بن محمد الجاري ونعيم بن حماد	۳۵۷	۱۲
۲۳۱	اختلاف الأئمة في الجمع الحقيقي على ستة أقوال	۳۵۹	۱۳
۲۳۲	حديث أنس ليس صريح في الجمع الحقيقي	۳۶۲	۲۰
۲۳۳	ثلاث احتمالات في حديث أنس	۳۶۲	۲۲
۲۳۴	الجمع الحقيقي بعرفات والمزدلفة	۳۶۴	۲۳
۲۳۵	إيراد النووي على الأحناف وجوابه من المحشي	۳۶۵	۲۴
۲۳۶	ليس حديث ثابت صريح في الجمع الحقيقي	۳۶۵	۲۶
۲۳۷	سبيل الترجيح والاحتياط على تقدير ثبوت أحاديث الجمع	۳۶۹	۳۲
۲۳۸	عشرون قولاً في الصلوة الوسطى	۳۶۹	۱
۲۳۹	غزوة الأحزاب	۳۸۳	۴۱
۲۴۰	سبب حفر الخندق	۳۸۴	۴۵
۲۴۱	من صلى العشاء أولاً	۳۸۷	۵۷
۲۴۲	حمل الغلس على أول الفجر أو على غلس داخل المسجد	۳۸۹	۶
۲۴۳	أدلة استحباب تعجيل الفجر، وأدلة استحباب الإسفار	۳۹۱	۱۵
۲۴۴	جواب استدلال الشافعية	۳۹۱	۱۵

۲۴۵	۳۹۳	معنى الإسفار عند الشافعي، ورده من الأحناف
۲۴۶	۳۹۵	صلوة النبي عليه السلام كانت بالإسفار أو بالتغليس؟
۲۴۷	۳۹۷	تقسيم القرآن إلى الطوال والمئين والمثاني والمفصل
۲۴۸	۳۹۹	ترتيب السور والآيات
۲۴۹	۴۰۱	حديث الإسفار
۲۵۰	۴۰۳	فرضية الصلوة ركعتين ركعتين في السفر والحضر ثم زيد في الحضر
۲۵۱	۴۰۳	متي زیدت في الحضر؟
۲۵۲	۴۰۴	قصر الصلوة على المسافر واجب
۲۵۳	۴۰۵	معنى نسخ حديث التغليس بالفجر مع أنه إخبار
۲۵۴	۴۰۹	الاستدلال على إيراد الظهر في شدة الحر
۲۵۵	۴۱۰	الجواب عن استدلال الشافعي
۲۵۶	۴۱۰	سبب منع الصلوة في شدة الحر
۲۵۷	۴۱۱	شكوى النار بلسان القول أو بلسان الحال
۲۵۸	۴۱۲	وجه أفضلية الإبراد في الصيف
۲۵۹	۴۱۴	استحباب الإبراد بالجمعة أيضا وإيراد على العيني
۲۶۰	۴۱۴	إفادة الشيخ المجدد
۲۶۱	۴۱۸	تفسير العوالي وتحديثها
۲۶۲	۴۱۹	بعد ذي الحليفة من المدينة
۲۶۳	۴۲۱	حد تغير الشمس
۲۶۴	۴۲۲	عدم ظهور الشمس من الحجرة لا يدل على تعجيل العصر
۲۶۵	۴۲۴	رواية أم سلمة في تأخير العصر
۲۶۶	۴۲۵	استدلال البدائع على استحباب تأخير العصر
۲۶۷	۴۲۷	رفع اليدين مع التكبير أو قبل التكبير؟
۲۶۸	۴۲۸	حكمة رفع اليدين عند التحريمة
۲۶۹	۴۲۹	رفع اليدين إلى أي موضع؟
۲۷۰	۴۳۱	حكم الرفع وكيفيته
۲۷۱	۴۳۳	التوفيق بين الروايات في موضع الرفع
۲۷۲	۴۳۵	تفسير "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك"
۲۷۳	۴۳۶	ما يقول بعد التحريمة

٢٧٤	مسئلة التامين جهرا أو سرا	٤٣٩	٢
٢٧٥	الحديث الذي يستدلون به على الجهر بالتامين يدل على عدمه	٤٣٩	٣
٢٧٦	الاستدلال على إخفاء التامين	٤٤١	٣
٢٧٧	بحث التسمية سرا	٤٤٣	١٢
٢٧٨	الاستدلال على إسرار التسمية	٤٤٤	١٥
٢٧٩	لم يثبت ذكر التسمية في رواية أبي هريرة إلا من سند ضعيف	٤٤٥	١٦
٢٨٠	ترك الجهر بالتسمية ميراث النبي عليه السلام وخلفاءه الراشدين	٤٤٩	٢٤
٢٨١	توجيه الحديث من الشافعي وجوابه	٤٥٢	٢٨
٢٨٢	الجهر بالتسمية بدعة	٤٥٣	٣٠
٢٨٣	أحاديث الجهر كلها ضعيفة ليست مخرجة في الصحاح	٤٥٤	٣٢
٢٨٤	تأويل أحاديث الجهر على تقدير صحتها	٤٥٥	٣٢
٢٨٥	التطبيق بين أقوال ابن عباس في القراءة في الظهر والعصر	٤٥٧	٦
٢٨٦	قراءة الفاتحة في الآخرين	٤٥٩	١٢
٢٨٧	قدر القراءة في الظهر والعصر	٤٦١	١٧
٢٨٨	الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة والتي يسر فيها	٤٦٤	٢٣
٢٨٩	رفع البصر إلى الإمام وإلى أي موضع يجوز	٤٦٥	٢٧
٢٩٠	توجيه نظر الطحاوي	٤٦٦	٢٨
٢٩١	تفسير "الطور"	٤٦٩	٤
٢٩٢	آخر صلوة صلاها النبي عليه السلام أية صلوة كانت؟	٤٧٠	١٠
٢٩٣	تحقيق، أطول الطولين أية سورة؟	٤٧١	١٣
٢٩٤	المفصل، طوالة وأوساطه وقصاره	٤٧٣	١٧
٢٩٥	حديث تخفيف المغرب	٤٧٤	٢١
٢٩٦	عتاب النبي عليه السلام على الإمام في تطويل القراءة	٤٧٦	٢٤
٢٩٧	بيان الاختلاف في فرضية قراءة الفاتحة في الصلاة ووجوبها	٤٨٠	٣
٢٩٨	إيراد المحشي على استدلال الشافعي	٤٨١	٣
٢٩٩	معنى "اقرأ بها في نفسك"	٤٨٢	٧
٣٠٠	القراءة حقيقة وحكما	٤٨٣	١٢، ١٠
٣٠١	حكم الإنصات للمؤمنين في الكتاب والسنة مطلقا	٤٨٤	١٣
٣٠٢	حديث "مالي أنزع القرآن" صحيح ثابت من قول النبي عليه السلام	٤٨٥	١٥

٣٠٣	٤٨٨	كلمات العيني على الدار قطني في تحامله على أبي حنيفة
٣٠٤	٤٨٩	توضيح نظر الطحاوي
٣٠٥	٤٩٠	فتوى ابن مسعود في القراءة خلف الإمام
٣٠٦	٤٩٢	منع القراءة خلف الإمام عن ثمانين من الصحابة
٣٠٧	٤٩٢	إيراد البخاري على الحنفية في رسالته
٣٠٨	٤٩٣	جواب إیرادات البخاري من المحشي رحمهما الله

فهرس كشف الاستار للمجلد الثاني

رقم	عنوان	صفحة	حاشية
١	أقوال العلماء في التكبير عند الخفض والرفع	٥	٣
٢	حكمة التكبير عند الخفض	٧	٦
٣	ما معنى "كلما خفض ورفع" مع أنه لا يكبر عند الرفع من الركوع	٨	٧
٤	أعداد التكبير في الشائبة والثلاثية والرابعة	٩	١٠
٥	إيراد على الطحاوي وجوابه من العيني	١٠	١٢
٦	قول المحشي في رواية للترمذي	١٢	٦
٧	رفع اليدين في رواية أبي هريرة وجوابه	١٤	٨
٨	أقوال العلماء في رفع اليدين وعدمه	١٥	١٠/٩
٩	بحث كلمة "ثم لا يعود" في رواية البراء بن عازب	١٥	١١
١٠	إيراد على قول الترمذي "لم يثبت حديث ابن مسعود"	١٧	١٢
١١	مكالمة أبي حنيفة والأوزاعي في رفع اليدين في مكة	١٧	١٢
١٢	اعتراضات على الحنفية والجواب عنها	١٨	١٢
١٣	بحث رواية علي وعمله في رفع اليدين	٢٠	١٨/١٦
١٤	مناقب عبدالله ابن مسعود	٢٤	٢٣
١٥	توضيح كلمة "ليليني" صرفاً ونحواً وقول المحشي فيها	٢٥	٢٦
١٦	مراسيل إبراهيم النخعي	٢٦	٢٩
١٧	كلام أئمة الجرح والتعديل في إسماعيل بن عياش	٢٨	٣٣
١٨	احتجاج الخصم بحديث أبي حميد وجوابه	٢٨	٣٦
١٩	إيراد ابن حجر على الطحاوي وجواب المحشي عنه	٣٠	٣٧

٢٠	٣٠/٣١	٣٧	ترجيح عدم الرفع دراية
٢١	٣٤	٨	قول ابن مسعود غير معمول به في مسئلتين
٢٢	٣٤	٨	ترجيح صنيع عمر علي صنيع ابن مسعود
٢٣	٣٦	١٤	قول الصحابي "أمرنا، نهينا" حكمه حكم الرفع
٢٤	٣٦	١٥	التطبيق في الركوع منسوخ
٢٥	٣٧	١٧	توضيح نظر الطحاوي، وجواب الإيراد عليه
٢٦	٣٧	١٨	سنة السجود للمرأة
٢٧	٤٠	٢٥	الكلام في بياض إبطيه عليه السلام
٢٨	٤٣	٢	بحث عدد التسبيح في الركوع والسجود
٢٩	٤٤	٦	أقوال الأئمة في حكم تعديل الأركان في الصلوة
٣٠	٤٦	١٣	استدلال بالحديث على عدم فرضية قراءة الفاتحة في الصلوة
٣١	٥١	٦	روايات النهي عن القراءة في الركوع والسجود
٣٢	٥٢	٦	حكمة النهي عن القراءة في الركوع والسجود
٣٣	٥٣	٨	وجه استغفاره عليه السلام في السجود مع أنه مغفور له
٣٤	٥٣	١٠	توضيح كلمة "سبح قدوس" صرفاً ونحواً ولغة
٣٥	٥٤	١١	بيان كثرة الملائكة
٣٦	٥٤	١٢	احتمالات في معنى "الروح" ومصادقه
٣٧	٥٦	١٥	استدلال بالحديث على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء
٣٨	٥٨	٢٠	السجود أفضل أم القيام
٣٩	٥٩	٢٢	اختلاف الأئمة في الذكر في الركوع والسجود
٤٠	٦٢	٢٨	نسخ أحاديث الأذكار والأدعية
٤١	٦٣	٣٠	مذهب الحنفية في هذه الأحاديث
٤٢	٦٤	٣٢	مسئلة كلمة تكبير الافتتاح
٤٣	٦٥	٣٥	بحث الدعاء في آخر الصلاة، يدعو بما شاء أو من المأثور
٤٤	٦٧	٢	بحث إثبات الواو و"اللهم" وحذفهما في "ربنا لك الحمد"
٤٥	٦٩	٥	المراد بالموافقة في قوله عليه السلام "فمن وافق تأمينه"
٤٦	٧٠	٧	وظيفة الإمام والمأموم في الرفع من الركوع

۴۷	۷۲	۱۱	وجه استحقاقه عليه السلام أن يسمى بأحمد
۴۸	۷۴	۱۹	توضيح لفظة الجدة في "لا ينفع ذا الجد منك الجد"
۴۹	۷۶	۲۵	توضيح لفظي الكسوف والخسوف
۵۰	۷۸	۲۷	جواب نظر الطحاوي
۵۱	۷۹	۱	لفظ القنوت ومعناه
۵۲	۷۹	۴	توضيح "مضر" شعب رسول الله عليه السلام
۵۳	۸۰	۶	لحيان ورغل وذكوان وعصية من هم؟
۵۴	۸۲	۸	اختلاف الروايات في سبب نزول "ليس لك من الأمر شيء"
۵۵	۸۲	۸	الآية لاتنفي النفع من حيث الدلالة والشفاعة
۵۶	۸۴	۱۴	وقعة بني لحيان
۵۷	۸۷	۲۱	وقعة بير معونة
۵۸	۹۰	۲۹	القنوت في الفجر قبل الركوع أو بعده
۵۹	۹۱	۳۰	قول أبي حنيفة في القنوت في الفجر
۶۰	۹۱	۳۱	إيراد الحافظ على الحنفية وجوابه من العيني
۶۱	۹۳	۳۴	تحقيق المحشي في أن القنوت في الفجر بدعة
۶۲	۹۵	۳۶	القنوت في الفجر منسوخ
۶۳	۹۶	۳۶	توجيه الخطابي لقوله "ثم تركه" ورد العيني عليه
۶۴	۹۶	۳۸	المعارضة برواية أنس ودفعها
۶۵	۹۷	۴۰/۳۹	دفع الإشكال من رواية أبي هريرة
۶۶	۱۰۰	۴۵/۴۴	تحقيق لفظي "نحفد وملحق" في القنوت
۶۷	۱۰۲	۵۰	روايات في أن عمر كان لا يقنت في الفجر
۶۸	۱۰۳	۵۲	الجمع بين الروايتين
۶۹	۱۰۸	۶۰	توجيه قول المصنف في القنوت في الظهر والعصر
۷۰	۱۰۸	۶۱	يقنت في الفجر عند فتنة أو بلية
۷۱	۱۱۱	۱	تحقيق المحشي في رواية أبي هريرة في وضع اليدين في السجود
۷۲	۱۱۱	۴/۳	معنى النهي عن البروك كما يركب البعير
۷۳	۱۱۲	۶	ترتيب الوضع للسجود والرفع منه

٧٤	النهى عن التشبه بالحيوانات في الصلوة	١١٣	٩
٧٥	اختلاف الأئمة في الاقتصار على الأنف أو الجبهة في السجود	١١٥	١٥
٧٦	بحث وضع اليدين حذاء الأذنين في السجود	١١٩	٣/٢
٧٧	بحث صفة الجلوس في الصلوة وبيان المذاهب فيه	١٢١	١
٧٨	كيفية وضع اليدين على الركبتين في الجلوس	١٢٥	١٣
٧٩	اعتراض ابن نجيم على صاحب البدائع ودفع المحشي عنه	١٢٦	١٣
٨٠	بحث الإشارة في التشهد	١٢٦	١٣
٨١	اضطراب حديث أبي حميد سندا ومتنا	١٢٨	١٥
٨٢	كيفية الإشارة	١٣١	٢٢
٨٣	قول بعض المشائخ "لا يشير أصلا" خلاف الدراية والرواية	١٣١	٢٢
٨٤	توضيح نظر الطحاوي	١٣٣	٢٥
٨٥	حكم التشهد، واستدلال البخاري على عدم وجوبه، وجوابه	١٣٤	١
٨٦	النهى عن السلام على الله	١٣٧	١١
٨٧	أهمية تشهد ابن مسعود	١٣٨	١٢
٨٨	توضيح كلمات التشهد	١٤٠	١٨
٨٩	يقصد بكلمات التشهد الإنشاء، لاحكاية ما وقع ليلة المعراج	١٤٤	١٨
٩٠	بحث روايات التشهد، وأيهم أفضل عند الأئمة	١٤٧	٢٦
٩١	تسعة وجوه لترجيح تشهد ابن مسعود على تشهد غيره	١٥٠	٣٠
٩٢	بحث اثبات الواو في التشهد	١٥١	٣١
٩٣	حكاية ما جرى بين أبي حنيفة والأعرابي	١٥٢	٣١
٩٤	التسليم آخر الصلاة مرتان	١٥٤	٤
٩٥	بيان مسائل التسليم	١٥٥	٧
٩٦	رفع الأيدي في التسليم ممنوع	١٥٨	١٣
٩٧	ايراد على النووي	١٥٨	١٣
٩٨	انتصار المحشي للزيلعي	١٥٩	١٣
٩٩	توجيه رواية عائشة من الشيخ المحدث الدهلوي	١٦٢	٢١
١٠٠	وجه تسمية التكبير تحريما والتسليم تحليلا	١٦٩	٤

٩	١٧٠	بحث المحشي في التحليل	١٠١
١٠	١٧١	ايراد على الحنفية في قولهم بفرضية التكبير و وجوب التسليم	١٠٢
١١	١٧١	جوابه من المصنف المحشي	١٠٣
١٤	١٧٢	افادة الشيخ المجدد	١٠٤
١٧/١٦	١٧٣	استدلال على عدم فرضية التسليم	١٠٥
١٧	١٧٤	التحقيق في "اذا فعلت هذا" من كلام النبي عليه السلام أو كلام ابن مسعود	١٠٦
١٨	١٧٦	استدلال على فرضية القعدة الاخير	١٠٧
٢٢	١٧٦	بحث : من صلى خمسا ساهيا بطلت صلاته أم لا؟	١٠٨
٢٨	١٧٩	بحث : القعدة الاولى سنة أو واجبة؟	١٠٩
١	١٨٢	توضيح "الوتر" لغة وحكما	١١٠
٤	١٨٤	ايراد النووي على الحنفية وجوابه من المحشي	١١١
٩	١٨٥	ايراد الحافظ على الحنفية وجوابه من المحشي	١١٢
١٠	١٨٦	وجه فساد الاستدلال على أن الوتر ركعة	١١٣
١٦	١٨٨	معنى الحديث: "ان الوتر ركعة"	١١٤
١٧	١٨٨	استدلال على أن الوتر ثلاث	١١٥
حاشية	١٨٩	بحث سماع أبي عبيدة من أبيه ابن مسعود	١١٦
٢٥	١٩٢	اختلاف العلماء في التنفل بعد الوتر	١١٧
٢٥	١٩٢	لفظة "كان" لا يلزم منها الدوام والتكرار	١١٨
٢٧	١٩٥	بحث : ركعات التراويح	١١٩
٣٠	١٩٦	الحكمة في عدم زيادة النبي عليه السلام على احدى عشرة ركعة	١٢٠
٣٤	١٩٦	بحث : نوم الانبياء عليهم السلام لا ينقض الوضوء	١٢١
٣٩	٢٠٠	توفيق بين روايات الاضطجاع قبل ركعتي الفجر وعدمه	١٢٢
٤٢/٤١	٢٠٣	اختلاف الروايات عن عائشة في ركعات صلاة الليل	١٢٣
٤٤	٢٠٥	بحث : ما يقرأ في ركعات الوتر	١٢٤
٤٨	٢٠٨	تسعة أحكام من حديث ابن عباس رضي الله عنهما	١٢٥
٥٤	٢١٠	تفسير الغطيط	١٢٦
٥٥	٢١٠	تفسير الخطيط وخمسة ألفاظ مترادفة	١٢٧

١٢٨	ألفاظ مختلفة لرواية كريب في صلاة الليل	٢١٢	٥٩
١٢٩	قول ابن عباس في معاوية رضي الله عنه أنه فقيه	٢١٤	٦٢
١٣٠	توجيه وجهه من المحشي للنهي عن الايتار بثلاث	٢١٩	٧٧
١٣١	اثبات الايتار بثلاث ركعات	٢٢١	٧٨
١٣٢	افادة الشيخ المجدد	٢٢٤	٨١
١٣٣	قبر عبدالرحمن التيمي في المسجد الحرام	٢٢٦	٨٨
١٣٤	اختلاف العلماء في القراءة في ركعتي الفجر على أربعة مذاهب	٢٢٩	١
١٣٥	كلام المحشي في سند حديث عائشة	٢٣٠	٥
١٣٦	تخفيف القراءة في ركعتي الفجر	٢٣١	٧
١٣٧	طول القيام في التطوع أفضل أم كثرة الركوع والسجود	٢٣٦	١٨
١٣٨	أهمية ركعتي الفجر	٢٣٨	٢٣/٢٢
١٣٩	بحث : التنفل بعد صلاة الفجر	٢٤٠	١
١٤٠	اختلاف العلماء في الصلوة في الاوقات الثلاثة وبعد الفجر والعصر	٢٤٣	٦
١٤١	استدلال على أن الركعتين بعد العصر من خصائصه عليه السلام	٢٤٨	٢٠
١٤٢	افادة تفسيرية	٢٥٤	٣٣
١٤٣	بحث : الرجل يصلي بالرجلين أين يقيمهما	٢٥٦	١
١٤٤	تحقيق ابن حجر في "مليكَة" من كانت؟	٢٦٠	٨
١٤٥	سنة أوجه من الاعراب في "لأصلي لكم"	٢٦١	١٠
١٤٦	فوائد حديث أنس	٢٦٢	١٣
١٤٧	ايراد المحشي على ابن بطال	٢٦٣	١٣
١٤٨	بحث : موقف الماموم اذا كان واحدا	٢٦٤	٢١
١٤٩	افادة تفسيرية	٢٦٦	٢٤
١٥٠	بحث حظ البنيتين من الميراث	٢٦٦	٢٨
١٥١	مذاهب الائمة في ركعات صلاة الخوف	٢٦٧	٣
١٥٢	توضيح "ذي قرد"	٢٦٨	٦
١٥٣	بيان فتح طبرستان	٢٦٩	٩
١٥٤	كيفية صلاة الخوف صلاها النبي عليه السلام	٢٧١	١٤-١٢

۱۶	۲۷۳	صلاة الخوف كصلوة الامن في عدد الركعات	۱۵۵
۱۸	۲۷۴	سماع أبي عبيدة من أبيه	۱۵۶
۲۰	۲۷۵	تخریجات حديث ابن عمر في صلاة الخوف	۱۵۷
۲۷	۲۷۸	غزوة ذات الرقاع	۱۵۸
۴۳	۲۸۶	استدلال على الحنفية من حديث جابر وجوابه من المحشي	۱۵۹
۵۱	۲۸۹	اختلاف الائمة في صلاة تصلى مرتين هل الفريضة الاولى أو الثانية؟	۱۶۰
۶۲	۲۹۴	اختلاف العلماء في أي سنة نزل بيان صلاة الخوف؟	۱۶۱
۶۴	۲۹۷	سنة أوجه رويت في صلاة الخوف عن النبي عليه السلام	۱۶۲
۶۶	۲۹۹	قول أبي يوسف لاتجوز صلاة الخوف بعد النبي عليه السلام	۱۶۳
۶۶	۳۰۰	دلائل بحر العلوم لابي يوسف وجوابها من المحشي	۱۶۴
۴	۳۰۳	اختلاف الائمة في فارس يقاتل، يصلي أم يؤخر؟	۱۶۵
۳	۳۰۵	احتمالات في سائل الاستسقاء من كان؟	۱۶۶
۷	۳۰۶	توضيح كلمة "يغيثنا" لغة وصرفا	۱۶۷
۲۵	۳۱۱	رد العيني قول النووي	۱۶۸
۲۸	۳۱۲	تخریجات حديث عبدالله بن زيد في الاستسقاء	۱۶۹
۲۹	۳۱۳	اختلاف العلماء في تحويل الرداء للاستسقاء	۱۷۰
۳۱	۳۱۴	طول ردائه وازاره عليه السلام	۱۷۱
۳۷	۳۱۶	اقوال الائمة في صلوة الاستسقاء هل فيها تكبيرات الزوائد أم لا؟	۱۷۲
۳۹	۳۱۷	بحث خطبة الاستسقاء قبل الصلاة أو بعدها	۱۷۳
۴۰	۳۱۸	مذهب الحنفية في صلاة الاستسقاء	۱۷۴
۴۷	۳۲۰	كيفية رفع الأيدي للدعاء في الاستسقاء	۱۷۵
۵۵	۳۲۱	بحث خطبة الاستسقاء قبل الصلاة أو بعدها	۱۷۶
۵۵	۳۲۲	خطبة الاستسقاء واحدة أو اثنتان	۱۷۷
۱	۳۲۳	بحث صلاة الكسوف والخسوف	۱۷۸
۲	۳۲۴	توضيح لفظتي الكسوف والخسوف	۱۷۹
۴	۳۲۵	ايراد المحشي على العيني في تعقبه ابن حجر	۱۸۰
۱۷	۳۲۹	بحث : تاريخ وفاة ابراهيم رضى الله عنه	۱۸۱

١٨٢	٣٣٠	١٩	سنة أحكام في الكسوف
١٨٣	٣٣٠	١٩	سبعة فوائد في الكسوف
١٨٤	٣٣٢	٢١	لم تكن زلزلة في عصره عليه السلام
١٨٥	٣٣٤	٢٦	خطبة النبي عليه السلام في الكسوف
١٨٦	٣٣٧	٢٩	استدلال على أن جرّ الثوب لا يذم إلا من قصد الخيلاء
١٨٧	٣٣٧	٣٠	كلام أهل الحساب في حديث الكسوف
١٨٨	٣٣٧	٣٠	قول العلماء في كلام أهل الحساب نصره وترديدا
١٨٩	٣٣٩	٣٣	بحث وقت صلاة الكسوف
١٩٠	٣٤١	٣٧	صلاة الكسوف كسائر الصلوات بلاثتكرار الركوع
١٩١	٣٤٢	٣٨	لما إذا قال بعض الناس بتكرار الركوع ؟
١٩٢	٣٤٦	٤٧	تفسير لفظة "قط" لغة وصرفا
١٩٣	٣٥١	٤	القراءة في الكسوف والخسوف سرا أو جهرا
١٩٤	٣٥٢	٨	قياس صلاة الكسوف على الجمعة والعيد لا يصح في الجهر بالقراءة
١٩٥	٣٥٤	٢	ايراد الحافظ على الحنفية وجوابه من المحشي
١٩٦	٣٥٥	٥	ركعات النوافل ليلا ونهارا
١٩٧	٣٥٩	١٢	ركعات صلاة الضحى
١٩٨	٣٥٩	١٣	روايات التطوع قبل الجمعة وبعدها
١٩٩	٣٦٠	١٤	روايات صلاة الليل وبحث افضلية المثنى أو الأربع
٢٠٠	٣٦١	١	روايات ركعات التطوع بعد الجمعة
٢٠١	٣٦٣	٥	حكمة التطوع بعد الجمعة في البيت
٢٠٢	٣٦٤	١١-٩	ست ركعات بعد الجمعة، أربعاً ثم ركعتين
٢٠٣	٣٦٦	٣	الركعة الواحدة بعضها قائما وبعضها قاعدا
٢٠٤	٣٦٧	٦	تطويل القراءة أفضل أم كثرة الركوع والسجود
٢٠٥	٣٦٨	٩	بحث : لو افتتح قائما ثم قعد من غير عذر
٢٠٦	٣٧٠	٥/٤	روايات أفضل التطوع في البيوت
٢٠٧	٣٧٢	١	الايتار أول الليل أو آخره
٢٠٨	٣٧٥	١٠/٩	بحث : الركعتين بعد الوتر

۲۰۹	حدیث ”لاوتران فی لیلۃ“ روایۃ ودراۃ	۳۷۸	۱۶
۲۱۰	بیان ترتیب السور فی المصحف العثماني	۳۸۶	۱۱
۲۱۱	مباحث صلاۃ التراویح	۳۹۶	۲/۱
۲۱۲	التراویح جماعة فی المسجد وفرادی فی البیت أیها أفضل	۳۹۸	۶/۵
۲۱۳	التطوع فی البیت أفضل إلا الکسوف والاستسقاء والتراویح	۳۹۹	۹
۲۱۴	اختلاف الأحناف فی جماعة التراویح علی ثلاثة أقوال	۴۰۴	۲۴
۲۱۵	مباحث سجود التلاوة	۴۰۵	۱
۲۱۶	روایۃ ”تلك الغرائق العلی“ باطلۃ	۴۱۰	۱۷
۲۱۷	بحث : سجود التلاوة واجب أم سنة ؟	۴۱۳	۲۳
۲۱۸	دلایل المانعین وجوابها	۴۱۴	۲۵
۲۱۹	ایراد المحشی علی الطحاوی	۴۱۴	۲۶
۲۲۰	افادۃ الشیخ المجدد	۴۱۵	۲۶
۲۲۱	استدلال الحنفیۃ علی وجوب سجود التلاوة	۴۱۵	۲۷
۲۲۲	بحث السجود فی المفصل	۴۱۹	۳۸
۲۲۳	فرق المالکیۃ فی سجود التلاوة بین الفریضة والنافلة	۴۲۳	۵۰
۲۲۴	إفادة تفسیریۃ	۴۲۵	۵۶
۲۲۵	تفسیر ”لله یسجد من فی السموات والارض طوعا وکرها وظلالهم“	۴۲۶	۵۹
۲۲۶	تحقیق المحشی فی استعمال ”ما“ فی العقلاء أیضا	۴۲۶	۵۹
۲۲۷	بحث موضع السجدة فی سورة ”حم السجدة“	۴۲۹	۶۹
۲۲۸	تحقیق المحشی فی مواضع السجود من القرآن بعضها أمر وبعضها خبر	۴۳۱	۷۱
۲۲۹	استشهاد أبی حنیفة فی أن الركوع یقوم مقام السجود فی سجود التلاوة	۴۳۳	۷۴
۲۳۰	بحث : سجدة ”ص“ من العزائم أم لا ؟	۴۳۴	۷۷
۲۳۱	السجدة الثانية فی ”سورة الحج“ لا روایۃ ثابتۃ فیها	۴۳۷	۸۲
۲۳۲	اقوال الائمة فی من صلی صلاۃ ثم درک الجماعة ماذا یفعل ؟	۴۴۲	۱۴
۲۳۳	تخریجات حدیث سلیک القطفانی	۴۴۵	۱
۲۳۴	معنی قوله علیه السلام: ”أرکعت رکعتین“	۴۴۶	۳
۲۳۵	استدلال بحدیث سلیک علی تحية المسجد حال الخطبة	۴۴۶	۴

۴	۴۴۶	إيراد على الاستدلال وجوابه من ابن حجر	۲۳۶
۴	۴۴۷	رد العيني جواب ابن حجر	۲۳۷
۱۱	۴۵۰	كراهية التخطي رقاب الناس يوم الجمعة	۲۳۸
۱۳	۴۵۲	إيراد المحشي على ابن حجر	۲۳۹
۱۷	۴۵۴	تفسير كلمة "لغوت" لغة وصرفا	۲۴۰
۱۹	۴۵۵	إفادة الشيخ المجدد	۲۴۱
۲۰	۴۵۵	بحث الكلام أثناء الخطبة	۲۴۲
۲۶	۴۵۸	حكم استعمال السواك للصلاة	۲۴۳
۴۴	۴۶۲	بحث رواية المغفرة ما بين الجمعيتين	۲۴۴
۴۵	۴۶۳	إيراد الحافظ على الطحاوي وجوابه من العيني	۲۴۵
۴۸	۴۶۵	ما يباح وما يحرم أثناء الخطبة	۲۴۶
۵۰	۴۶۵	بحث : وقت الانصات للخطبة	۲۴۷
۵۱	۴۶۶	إيراد الحافظ على الطحاوي وجوابه من العيني	۲۴۸
۵۳	۴۶۷	حكم تحية المسجد ومتعلقاتها	۲۴۹
۵۷	۴۶۹	أوقات لا تجوز فيها تحية المسجد	۲۵۰
۱	۴۷۰	اختلاف العلماء فيمن أدرك الجماعة ولم يصل ركعتي الفجر	۲۵۱
۵	۴۷۱	توضيح مذهب الحنفية في المسئلة	۲۵۲
۱۰	۴۷۳	إيراد الحافظ على الطحاوي وجوابه من المحشي	۲۵۳
۱۶	۴۷۶	إيراد الحافظ على الحنفية وجوابه من المحشي	۲۵۴
۱۹	۴۷۷	حكم بناء المقصورة في المسجد والصلاة فيها	۲۵۵
۱	۴۸۳	بحث : الصلاة في الثوب الواحد	۲۵۶
۱۲	۴۸۷	تفسير "المشجب"	۲۵۷
۲۲	۴۹۱	إيراد الحافظ على الطحاوي وجوابه من المحشي	۲۵۸
۴۳	۴۹۷	حكمة الاتزار اذا كان الثوب واحدا	۲۶۹
۳	۵۰۰	تفسير المزيلة	۲۶۰
۴	۵۰۰	تفسير المجزرة	۲۶۱
۵	۵۰۰	بحث : الصلاة في المقبرة	۲۶۲
۷	۵۰۲	الفارق بين مرائب الغنم وأعطان الابل في الصلوة فيها	۲۶۳

فهرس أسماء الرجال لكشف الأستار المجلد الأول

رقم	اسماء الرجال	صفحة	رقم	اسماء الرجال	صفحة
۱	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج	۲۴	۲۶	نعيم بن عبدالله المجمر	۸۶
۲	ترجمة عبدالله بن زبير العوام	۲۹	۲۷	أبو غطفان الهذلي	۹۰
۳	عامر بن شراحيل الشعبي	۲۹	۲۸	أبو عبدالرحمن	۹۱
۴	قرة بن خالد السدوسي	۳۴	۲۹	محمد بن يحيى تابعي الأنصاري	۹۳
۵	عبدالله بن عمر خطاب القرشي	۳۶	۳۰	شريح بن حارث الكوفي	۱۰۰
۶	عاصم الأحول البصري	۴۵	۳۱	ترجمة عمار بن ياسر	۱۰۰
۷	حميد بن عبدالرحمن الأودي	۴۵	۳۲	مقداد بن عمرو بن ثعلبة البهراني	۱۰۲
۸	الحكم بن عمر	۴۵	۳۳	سعيد بن جبير الأسدي الوالي	۱۰۵
۹	أبو حاجب البصري	۴۵	۳۴	معاوية بن خديج	۱۱۱
۱۰	الحكم بن عمرو الغفاري	۴۶	۳۵	خالد بن عبدالله	۱۱۲
۱۱	سماك بن حرب الذهلي	۴۹/۱۵۷	۳۶	خالد بن مهران	۱۱۲
۱۲	رباح بن عبدالرحمن القرشي	۵۰	۳۷	معمر بن أبي حبيبة	۱۲۹
۱۳	سعيد بن عروة العدوي	۵۱	۳۸	عبيدالله بن عدي النوفلي القرشي	۱۳۲
۱۴	قتادة بن دعامة السدوسي	۵۱	۳۹	محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي	۱۳۲
۱۵	الحسن بن أبي الحسن البصري	۵۱	۴۰	محمد بن علي بن الحسين الهاشمي	۱۳۲
۱۶	حصين ابن المنذر الرقاشي	۵۱	۴۱	صقعب بن زهير بن عبدالله الأزدي	۱۳۳
۱۷	عطاء ابن يسار الهلالي	۵۷	۴۲	ميمون بن مهران الجزري	۱۳۴
۱۸	عبدالله بن زيد بن عاصم	۵۹	۴۳	مطر بن طهمان الوراق	۱۳۷
۱۹	حريز بن عثمان الرجي المشرقي	۶۵	۴۴	يعقوب بن عبدالرحمن المدني	۱۳۸
۲۰	عمرو بن خالد بن فروخ التيمي	۷۲	۴۵	سهل بن حنظلية الأوسي صحابي	۱۴۱
۲۱	خالد بن علقمة الهمداني	۷۲/۷۳	۴۶	محمد بن المنكدر التيمي	۱۴۴
۲۲	مالك بن عرفة	۷۳	۴۷	سعيد بن مسيب القرشي	۱۵۰
۲۳	عبد خير بن يزيد الهمداني	۷۳/۷۴	۴۸	ربيعة بن عبدالله بن الهدير	۱۵۳
۲۴	أبو بشر جعفر بن إياس اليشكري	۸۱	۴۹	أبو نوفل بن أبي عقرب الكناني	۱۵۳
۲۵	يوسف بن ماهك الفارسي المكي	۸۱	۵۰	عبدالرحمن بن عمرو الاوزاعي	۱۵۴

٢٢٦	أم حبيبه بنت جحش	٧٩	١٥٧	جعفر بن أبي ثور الكوفي	٥١
٢٣٠	زينب بنت جحش	٨٠	١٥٨	عثمان بن عبدالله التيمي	٥٢
٢٣٢	أبو جيش قيس بن مطلب	٨١	١٥٩	عروة ابن الزبير بن العوام	٥٣
٢٣٣	عبدالله بن يزيد المقرئ	٨٢	١٦١	مروان بن الحكم	٥٤
٢٤٠	قمير بنت عمرو الكوفية	٨٣	١٦٢	أبو بكر بن محمد البخاري	٥٥
٢٥٤	عبد الرحمن ابن أزي	٨٤	١٦٢	عبدالله بن أبي بكر	٥٦
٢٦١	صفوان بن سليم	٨٥	٦٦/٦٥	محمد بن إسحق بن يسار المطلبى	٥٧
٢٧٦	شميم بن بيتان	٨٦	١٦٨	صدقه بن عبدالله السمين	٥٨
٢٩١	عثمان بن السائب الجمحي	٨٧	١٦٩	يزيد بن عبد الملك النوفل	٥٩
٢٩٤	عبدالله بن يزيد الانصاري	٨٨	١٧٠	ابو مسهر	٦٠
٢٩٥	أبو محذورة القرشي الجمحي	٨٩	١٧٢	قيس بن طلق الحنفى اليمامي	٦١
٢٩٩	إبراهيم النخعي	٩٠	١٧٢	محمد بن جابر بن يسار	٦٢
٢٩٩	حماد بن أبي سليمان الكوفي	٩١	١٧٣	ايوب بن عتبة	٦٣
٣٠٠	محمد بن سليمان بن حبيب	٩٢	١٨٤	بشر بن بكر التنيسي	٦٤
٣٠٢	ثوبان	٩٣	١٨٤	موسى بن علي اللخمي	٦٥
٣٠٢	مجاهد بن جبير المكي	٩٤	١٨٤	عبدالله بن الحكم الكوفي	٦٦
٣٠٤	محمد بن سيرين الانصاري	٩٥	١٨٣	أبي بن عمارة	٦٧
٣٠٥	ابن أم مكتوم	٩٦	١٨٥	علي بن رباح	٦٨
٣١٣	علقمة بن قيس النخعي الكوفي	٩٧	١٨٩	صعق بن حزن قيس البكري	٦٩
٣٣٠	سليمان بن بريدة	٩٨	١٩٢	بنانة الجعفي	٧٠
٣٤١	أبو بصرة الفقاري	٩٩	١٩٤	شريح بن هاني الحارثي	٧١
٣٥٤	أبو الشعشاء الأزدي	١٠٠	١٩٥	مسلمة بن كهيل الحضرمي	٧٢
٣٥٥	صفية بنت أبي عبيدة	١٠١	١٩٦	المهاجر بن قنفذ	٧٣
٣٦٠	اسامة بن زيد	١٠٢	١٩٨	أبو الهجاء ابن الحارث	٧٤
٣٦٠	بشر بن أبي بكر التيمي	١٠٣	٢١٠	أم قيس بنت محصن	٧٥
٣٦٠	عبد الرحمن بن يزيد الأزدي	١٠٤	٢١٦	قيس بن الحجاج الكلاعى السلفي	٧٦
٣٨٢	محمد بن يوسف الفريابي	١٠٥	٢١٦	حنش الصنعاني	٧٧
٣٨٧	عبدالله التيمي	١٠٦	٢٢٢	أوس بن أوس الثقفي	٧٨

١١٣	سويد بن غفلة الجعفي الكوفي	٤١٥
١١٤	ابو النجاشي	٤٢٥
١١٥	علي بن علي الرفاعي الشكري	٤٣٣
١١٦	ابو منخلد	٤٦٢
١١٧	خباب	٤٦٤
١١٨	عمارة بن اكيمة الليثي	٤٨٤

١٠٧	علي بن ربيعة الوالي الاسدي	٣٩٦
١٠٨	خرشه بن الحر الفزازي	٣٩٦
١٠٩	عبدالله بن عامر العنبري	٣٩٧
١١٠	الأحنف بن قيس التيمي السعدي	٣٩٨
١١١	زيد بن وهب الجهني	٣٩٨
١١٢	ابو خلدة التيمي السعدي	٤١٣

فهرس أسماء الرجال لكشف الأستار المجلد الثاني

رقم	اسماء الرجال	صفحة
١٩	العطاف بن خالد	١٢٩
٢٠	عبد الحميد بن جعفر	١٢٩
٢١	عبدالله بن بابي	١٤٠
٢٢	أبو أمية المخزومي أو الانصاري	١٦٠
٢٣	عبدالله بن محمد المدني	١٦٨
٢٤	عبد الرحمن بن عثمان التيمي	٢٢٦
٢٥	عبد الرحمن بن اسحق العامري	٢٣٧
٢٦	ابن سيلان	٢٣٨
٢٧	جابر بن صخر الانصاري السلمي	٢٦٠
٢٨	ابو حفص الغلاس	٢٧٠
٢٩	سهل بن أبي حثمة	٢٧١
٣٠	سعيد بن العاص	٢٧٢
٣١	خالد بن ايمن	٢٩٠
٣٢	غورث بن الحارث	٢٩١
٣٣	شرحبيل بن سعد	٢٩٣
٣٤	أبو عياش الزرقى	٢٩٤
٣٥	قبيصة بن المخارق الهلالي	٣٤٠
٣٦	سعد بن اسحق	٣٦٩

رقم	اسماء الرجال	صفحة
١	حسن بن عمران	٥
٢	عبد الرحمن بن أبي الزناد القرشي	١١
٣	أبو حميد عبد الرحمن بن سعد	١٣
٤	عمرو بن مرة بن عبد الله الكوفي	١٩
٥	أبو بكر النهشلي	٢٠
٦	أحمد بن عبد الله بن يونس التيمي	٢١
٧	أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي	٢٢
٨	عبدالله بن مسعود	٢٧
٩	إسماعيل بن عياش	٢٨
١٠	عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي	٢٩
١١	أربد التيمي	٣٨
١٢	عبدالله بن بحنة	٣٩
١٣	عبيدالله بن عبد الله بن أقرم	٤٠
١٤	خلاد بن رافع	٤٨
١٥	لحيان بن هذيل	٨٠
١٦	شاذ بن فياض الشكري	٨٧
١٧	مروان الأصفر	٨٩
١٨	ابو رجاء العطاري البصري	١٠٦

٤٣٨	بسر بن محجن الديلي	٤٨	٣٧٤	جلاس بن عمرو البصري	٣٧
٤٤٠	ابو العالية	٤٩	٣٨٠	ابو جمرة	٣٨
٤٤٣	ناعم بن اجير الهمداني	٥٠	٣٨٥	محمد بن عبدالرحمن بن لبيرة	٣٩
٤٥٠	عبدالله بن بسر المازني القيسي	٥١	٣٨٨	سعيد بن عبيدة	٤٠
٤٥١	أبو الزاهرية الحضرمي	٥٢	٣٩٠	أبو سلمة بن سفيان	٤١
٤٧٤	بحينة بنت الحارث	٥٣	٣٩٢	قدامة بن عبدالله البكري	٤٢
٤٨٨	عمر بن أبي سلمة	٥٤	٣٩٢	جسرة بنت دجاجة	٤٣
٤٨٩	سلمة بن الأكوع	٥٥	٤٠٠	بسر بن سعيد	٤٤
٤٩١	أم هاني بنت أبي طالب	٥٦	٤٠٠	بشر بن سعيد	٤٥
٥٠٠	زيد بن جبيرة	٥٧	٤٠٦	يزيد بن قسيط الليثي	٤٦
٢٦٢	ضميرة بن أبي ضميرة	٥٨	٤٢٤	عبدالله بن منين	٤٧

مأخذ و مراجع

١٤	كنز العباد	١	القرآن المجيد
١٥	فتح الباري	٢	صحيح البخاري
١٦	عمدة القاري	٣	صحيح مسلم
١٧	ارشاد الساري	٤	سنن الترمذي
١٨	الكرمانى في شرح البخاري	٥	سنن ابن ماجه
١٩	النوي في شرح مسلم	٦	سنن أبي داود
١٠	المراقبة في شرح مشكوة	٧	سنن كبرى للنسائي
١١	أشعة اللمعات	٨	سنن كبرى للبيهقي
٢٢	شرح الطيبي	٩	معرفة الاثار والسنن للبيهقي
٢٣	بذل المجهود	١٠	موطا إمام مالك
٢٤	المستصفى	١١	مصنف ابن أبي شيبة
٢٥	التنوير	١٢	مسند إمام أحمد بن حنبل
٢٦	الاستذكار لابن عبد البر	١٣	مصنف عبد الرزاق

نصب الرؤية للزيلي	۵۰
الجوهر النقي	۵۱
مجمع الأنهر	۵۲
البحر الرائق	۵۳
السراج الوهاج	۵۴
الهداية	۵۵
العناية	۵۶
الكفاية	۵۷
فتح القدير	۵۸
الخلاصة	۵۹
شرح الوقاية	۶۰
التقريب	۶۱
تهذيب التهذيب	۶۲
صفة الصفوة لابن الجوزي	۶۳
مجمع الغرائب	۶۴
الاستيعاب لابن عبد البر	۶۵
القاموس	۶۶
صراح	۶۷
مختار	۶۸
منتهى الأرب	۶۹
مصباح المنير	۷۰
مجمع بحار الأنوار	۷۱
☆☆☆	

الدار قطني	۲۷
سنن دارمي	۲۸
كتاب الآثار	۲۹
مشكل الآثار	۳۰
كتاب الحجج	۳۱
الطبراني الكبير	۳۲
الطبراني الأوسط	۳۳
الطبراني الصغير	۳۴
المستدرک للحاكم	۳۵
مسند أبي يعلى	۳۶
كنز العمال	۳۷
المحيط	۳۸
نهاية شرح هداية	۳۹
بدائع الصنائع	۴۰
در مختار	۴۱
رد المحتار	۴۲
جد الممتار	۴۳
تبين الحقائق	۴۴
مراقي الفلاح	۴۵
فتاوى قاضي خان	۴۶
فتاوى رضوية	۴۷
مسلم الثبوت	۴۸
الطبقات	۴۹

Fazail e Sahaba Wa Ahle Bait Library Islamic Ebook

[illegible]

صمد شاه علی
اسمعیل الترمذی
ابن اسماعیل از بن
عمر بن ابی العرق
شاهید است بن
البرکات بن خیر
بن محمد بن
مسعود قاضی
اموال اهل کربلا
لان یصلی

قوله فلم يدر منه من فعله اذ قد وقع في المصمحين من الذي سئل من غير ان يعرف كيف كانت حاله من الصلاة والسلام
 ثم سلطان قال ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي اربعا فلا تزال من حجبين
 طهين ثم اربعا فلا تسئل من طهين حجبين وطهين حجبين انفس بين الاربع والاربعة يدل على انه
 صلى بالصلوة ولم صلى اربعا تبليغ ثم ادبوا تبليغا كما قاله على الصلاة ولم صلوة الليل شتى شتى فقال الحق
 في فتح القدير الاول في التفسير وجبان احدهما مقتضى لفظ الحديث حصلا يستلزم في الخبر انه تكلم على العالم انفي
 صلوة الليل ليس بمزداد والالات بكل صلوة لا تكون الاثنيتين شرعا والافاق على مواز الاربعين
 وعلى كراية الواحدة والثلاث في غير الوتر واذا انتفى كون الراد ان الصلوة لا تباح الاثنيتين ولا اربع الاثنيتين
 لزم كون الحكم بانفي التذكير بمعنى شتى اما في حق التفصيل بالنسبة الى الاربع اذ في حق الاربعة بالنسبة الى
 الفرد وترجع احدها بمرجح وخلفه صلى الله عليه وسلم ورد على كلا النوعين كليا مطلقا زيادة فضيلة
 الاربع لانها اشر مشقة على النفس بسبب طول تقيده في مقام الذممة وزيادة على عدل عليه وسلم
 قال فانما اجر كل على قدر نصيبك فمكنه ان الراد الثاني اي شتى لا واحدة او ثلثا فانها ان الراد به ان
 كل شتى من القطوع صلوة على عدتها وثنى عدل عن العدد المذكور وهو انما ان اشان فعدوا فثمنه
 اشان اشان صلوة على عدة ثم اشان اشان صلوة على عدة وثلثا على اربع صلوة واحدة
 اربع صلوة اخرى على عدة وثلثا على عدة وثلثا على عدة وقال الصلوة شتى مقتصر على ان
 المعنى خمسة الصلوة اشان اشان وثلثا على عدة وثلثا على عدة وثلثا على عدة وثلثا على عدة
 اربع اربع هو اكثر استعمالا واشهر معنى الى افادته بذلك صراحة كون الاربع مقصودا
 بغية السلام وذلك خمسة ليس الا اتمه لا فلو لم يكن كذلك لان اربعة جعل على اربع صلوة على عدتها
 قال ان تلك الاربع ثنتين ثنتين لا بد ان يكون الفصل لغية السلام والامات لكل صلوة ركعتين كسنتين
 وقد كان كل صلوة اربعا وقد وقع في بعض الافاظ مرورا بما ليس في الاستعمال موقعا فغير على ما قلناه

۱۵
 با سبب و او که در
 این کتاب و این
 کتاب و این
 کتاب و این
 کتاب و این

